



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

النظام الاقتصادي الدولي في ظل تحديات التحولات
الاقتصادية العالمية والإقليمية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

- تخصص نقود ومالية -

إشراف

أ.د. محمد حشماوي

إعداد الطالب

هشام عماري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
كمال بن موسى	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيسا
محمد حشماوي	أستاذ	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي	مشرفا ومقررا
رمضان بن لوكيل	أستاذ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
نعيمة العيداني	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
عبد الوهاب بوبعة	أستاذ	جامعة تيبازة	ممتحنا
نسرین بدور	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

النظام الاقتصادي الدولي في ظل تحديات التحولات
الاقتصادية العالمية والإقليمية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

- تخصص نقود ومالية -

إشراف

أ.د محمد حشماوي

إعداد الطالب

هشام عماري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
كمال بن موسى	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيسا
محمد حشماوي	أستاذ	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي	مشرفا ومقررا
رمضان بن لوكيل	أستاذ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
نعيمة العيداني	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
عبد الوهاب بوبعة	أستاذ	جامعة تيبازة	ممتحنا
نسرین بدور	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

(سورة البقرة الآية 286)

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على توفيقه لي لإتمام هذه الأطروحة، رغم كثرة المهام والمسؤوليات الدراسية والمهنية.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان، وبالغ التقدير، إلى المشرف، الأستاذ الدكتور حشاموي محمد، أولاً على قبوله الإشراف على هذا العمل، ثم على إرشاداته وتوجيهاته التي رافقت مراحل إعداد الأطروحة، ولم ييخل عليّ بتوجيهاته القيمة، التي كان لها الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مراجعة وتقييم البحث، الذي لن يكتمل إلا من خلال توجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم يد العون، من قريب أو بعيد، وساهم في تشجيعي ومساعدتي على إتمام هذه الأطروحة.



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين،
أمي الغالية التي لم تبخل عليّ بدعائها، وكانت تدفعني في طريق العلم والتعلم، رحمها
الله، وأبي الفاضل، حفظه الله تعالى.
إلى زوجتي ورفيقة دربي،
إلى أبنائي الغاليين: أمير، يوسف، نادين، حفظهم الله.
إلى عائلتي الكريمة: أخواتي وإخوتي وأبنائهم.
إلى أساتذتي الأجلاء، وكل من ساهم في تعليمي عبر مختلف مراحل الدراسة التي
مررت بها.
إلى كافة زملاء الدراسة بالمدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الواحدة والأربعين، بجميع
فروعها، ولا سيّما فرع الدبلوماسية.
إلى زملاء المهنة بوزارة الشؤون الخارجية.
إلى كل من تربطني بهم علاقة نسب أو مصاهرة أو صداقة.



المخلص

تتناول هذه الأطروحة التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الاقتصادي الدولي من خلال ثلاثة محاور تحليلية رئيسية، تبدأ بدراسة جذوره التاريخية وتطوره المؤسسي، مروراً بتحليل تأثير الأزمات المالية العالمية على بنيته ووظائفه، وصولاً إلى دراسة صعود التكتلات الاقتصادية الراهنة ودورها في إعادة تشكيل موازين القوة في الاقتصاد العالمي.

يبيّن الفصل الأول أن النظام الاقتصادي الدولي المعاصر هو نتاج تفاعل تاريخي بين القوى الكبرى، وأن مؤسساته، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ما تزال تعكس اختلالات بنيوية في توزيع النفوذ داخل النظام الدولي. أما الفصل الثاني، فيبرز أن الأزمات المالية، وخاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، قد كشفت هشاشة العولمة المالية ومحدودية فعالية آليات الرقابة والتنظيم الدولية، وهو ما أدى إلى تصاعد الدعوات لإصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويظهر الفصل الثالث أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم أصبحت فاعلاً مركزياً في الاقتصاد العالمي، من خلال تأثيرها في مسارات التجارة والاستثمار وتعزيز قدرتها التفاوضية الجماعية، مع التركيز على تكتل البريكس بوصفه نموذجاً لصعود القوى الاقتصادية غير الغربية وسعيها إلى بناء بدائل مؤسسية أكثر توازناً. وتخلص الأطروحة إلى أن تراكم الأزمات وصعود التكتلات الاقتصادية الصاعدة يشيران إلى تحول تدريجي نحو نظام اقتصادي دولي أقل أحادية وأكثر تعددية، رغم استمرار التحديات البنيوية التي تعيق تحقيق حوكمة اقتصادية عالمية متوازنة بشكل كامل.

الكلمات المفتاحية: بريكس؛ تكتلات اقتصادية إقليمية وعابرة للأقاليم؛ الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي؛ الأزمات المالية العالمية.

Abstract

This dissertation examines the major transformations experienced by the international economic system through three principal analytical axes. It begins by exploring its historical roots and institutional evolution, then analyzes the impact of global financial crises on its structure and functions, and finally addresses the rise of contemporary economic blocs and their role in reshaping global economic power relations.

The first chapter demonstrates that the contemporary international economic system is the product of historical interactions among major powers, and that its institutions –particularly the International Monetary Fund, the World Bank, and the World Trade Organization– continue to reflect structural imbalances in the distribution of influence within the international system. The second chapter highlights that financial crises, especially the 2008 global financial crisis, exposed the fragility of financial globalization and the limited effectiveness of international regulatory and oversight mechanisms, thereby intensifying calls for reforming global economic governance. The third chapter shows that regional and transregional economic blocs have become central actors in the global economy, through their influence on trade and investment trajectories and the enhancement of their collective bargaining capacity, with particular emphasis on the BRICS bloc as a model illustrating the rise of non–Western economic powers and their pursuit of more balanced institutional alternatives.

The dissertation concludes that the accumulation of crises and the rise of emerging economic blocs indicate a gradual shift toward a less unilateral and more multipolar international economic system, despite the persistence of structural challenges that continue to hinder the achievement of fully balanced global economic governance.

Keywords: BRICS; regional and transregional economic blocs; global economic governance; institutions of the international economic system; global financial crises.

Résumé

Cette thèse analyse les transformations majeures qu'a connues le système économique international à travers trois axes analytiques principaux. Elle commence par l'étude de ses fondements historiques et de son évolution institutionnelle, puis examine l'impact des crises financières mondiales sur sa structure et ses fonctions, avant d'aborder la montée des regroupements économiques contemporains et leur rôle dans la recomposition des rapports de force au sein de l'économie mondiale.

Le premier chapitre démontre que le système économique international contemporain est le produit d'interactions historiques entre les grandes puissances, et que ses institutions – notamment le Fonds monétaire international, la Banque mondiale et l'Organisation mondiale du commerce – continuent de refléter des déséquilibres structurels dans la répartition de l'influence au sein du système international. Le deuxième chapitre met en évidence que les crises financières, en particulier la crise financière mondiale de 2008, ont révélé la fragilité de la mondialisation financière ainsi que l'efficacité limitée des mécanismes internationaux de régulation et de surveillance, ce qui a conduit à une intensification des appels en faveur d'une réforme de la gouvernance économique mondiale. Le troisième chapitre montre que les regroupements économiques régionaux et transrégionaux sont devenus des acteurs centraux de l'économie mondiale, à travers leur influence sur les trajectoires du commerce et de l'investissement et le renforcement de leur capacité de négociation collective, avec un accent particulier sur le groupe des BRICS, considéré comme un modèle illustrant l'ascension des puissances économiques non occidentales et leur volonté de construire des alternatives institutionnelles plus équilibrées.

La thèse conclut que l'accumulation des crises et la montée des regroupements économiques émergents annoncent une transition progressive vers un système économique international moins unipolaire et davantage multipolaire, malgré la persistance de défis structurels qui entravent la réalisation d'une gouvernance économique mondiale pleinement équilibrée.

Mots-clés: BRICS; regroupements économiques régionaux et transrégionaux; gouvernance économique mondiale; institutions du système économique international; crises financières mondiales.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
II-I	الشكر والإهداء.....
V-III	الملخص.....
IX-VI	قوائم الجداول، الأشكال، الملاحق، الرموز والمختصرات.....
أ - س	المقدمة.....
98-1	الفصل الأول - الأسس المفاهيمية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي وبنيته المؤسسية: دراسة تحليلية في هيكل النظام ووظائفه.....
24-3	المبحث الأول - النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: الإطار المفاهيمي، المرتكزات البنوية، ومسارات النشأة والتطور.....
36-25	المبحث الثاني - البنك الدولي كفاعل مركزي في النظام المالي الدولي: التطور المؤسسي، آليات الحوكمة، وحدود الفعالية التمويلية.....
53-37	المبحث الثالث - صندوق النقد الدولي ودوره المؤسسي في النظام النقدي الدولي: البنية التنظيمية، وتحديات الإصلاح في ظل هيمنة القوى الكبرى.....
97-54	المبحث الرابع - منظمة التجارة العالمية ودورها المحوري في النظام التجاري الدولي: التحولات التاريخية، البنية المؤسسية، وتحديات العولمة التجارية.....
213-99	الفصل الثاني - الأزمات المالية العالمية وأثرها البنوي في النظام الاقتصادي الدولي: مقارنة تحليلية-تطبيقية في ضوء أزمة 2008.....
150-101	المبحث الأول - الأزمات المالية وتحولات النظام الاقتصادي الدولي: الإطار النظري، المسارات التاريخية، وحدود التحول المؤسسي.....
212-151	المبحث الثاني - الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كأزمة بنوية للنظام المالي الدولي: الأسباب الهيكلية، التداعيات متعددة المستويات، وانعكاساتها على بنية النظام الاقتصادي الدولي.....
312-214	الفصل الثالث - التكتلات الاقتصادية وصعود البريكس في سياق التحول البنوي للنظام الاقتصادي الدولي: تحولات موازين القوة وحدود إعادة تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية.....
271-216	المبحث الأول - التكتلات الاقتصادية الدولية: المفاهيم الأساسية، النماذج الراهنة، التحديات البنوية والحيو-اقتصادية، ودورها في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.....
311-272	المبحث الثاني - تكتل البريكس كاستجابة بنوية لتحولات النظام الاقتصادي الدولي: محددات النشأة، البنية المؤسسية، حدود وآفاق إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية الدولية.....
320-313	الخاتمة.....
344-321	المراجع.....
354-345	الملاحق.....
361-355	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
117	أهم المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد العظيم (1929-1932)	1.2
118	تطور أسعار أبرز الأسهم الأمريكية (1930 - 1933)	2.2
119	تراجع المؤشرات الاقتصادية لأكبر أربعة اقتصادات في العالم خلال الفترة (1929-1932)	3.2
131	تطور مؤشرات أهم البورصات العالمية خلال شهر أكتوبر 1987	4.2
176	التوزيع الجغرافي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدول الصاعدة والنامية)	5.2
185	المبالغ المعتمدة من قبل الدول الصناعية لتنفيذ خطط الإنقاذ الوطنية لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	6.2
233	الاختصارات المؤسسية والاقتصادية والسياسية لرابطة "آسيان" ووظائفها	1.3
235	المؤشرات الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية لدول اتفاقية الولايات المتحدة- المكسيك-كندا (USMCA)	2.3
242	الوزن الاقتصادي لدول مجموعة السبع الصناعية (G7)	3.3
279	توزيع الناتج المحلي الإجمالي لدول (BRICS) ودول (G7) لسنة 2023	4.3
287	قمم تكتل البريكس خلال الفترة 2015 - 2022	5.3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
11	أركان النظام الاقتصادي الدولي (ثالوث النظام الاقتصادي الدولي)	1.1
49	ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي	2.1
127	تراجع مؤشر داو جونز الصناعي (جويلية 1987 حتى جانفي 1988)	1.2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم
346	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	01
347	الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي في مراكش عام 1994	02
348	المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2007-2009	03
350-349	أهم 05 أزمات مالية عرفها النظام الاقتصادي العالمي	04
351	ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي	05
353-352	جولات الجات التفاوضية	06
354	قمم قادة دول تكتل البريكس (2009-2023)	07

قائمة الرموز والمختصرات

الاختصار	المعنى
G20	Group of Twenty
G7	Group of Seven
BRICS	B=Brazil / R=Russia / I=India / C=China / S=South Africa
NDB	New Development Bank
CRA	Contingent Reserve Arrangement
MERCOSUR	Mercado Común del Sur
USMCA	United States–Mexico–Canada Agreement
NAFTA	North American Free Trade Agreement
RCEP	Regional Comprehensive Economic Partnership
ASEAN	Association of South–East Asian Nations
AfCFTA	African Continental Free Trade Area
SCO	Shanghai Cooperation Organisation
WHO	World Health Organization
FAO	Food and Agriculture Organization
IMF	International Monetary Fund
WTO	World Trade Organization
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
ITO	International Trade Organisation
WBG	World Bank Group
WB	World Bank
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development
IDA	International Development Association
IFC	International Finance Corporation
MIGA	Multilateral Investment Guarantee Agency
ICSID	International Centre for Settlement of Investment Disputes
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication
SDR	Special Drawing Rights
FSB	Financial Stability Board
GAB	General Arrangements to Borrow
NAB	New Arrangements to Borrow
TRIPS	Trade–Related Aspects of Intellectual Property Rights
GATS	General Agreement on Trade in Services

المقدمة

المقدمة

تمهيد

شهد النظام الاقتصادي الدولي منذ منتصف القرن العشرين تحولات بنيوية عميقة مست مختلف دعائمه المؤسسية ووظائفه التنظيمية، بفعل التطورات المتلاحقة التي عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية في سياق العولمة الاقتصادية والمالية، وتحرير المبادلات التجارية، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نطاق الترابط بين الأسواق. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل بنية النظام الاقتصادي العالمي، وفي بروز تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا النظام، ومدى قدرته على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي أفرزتها البيئة الدولية.

وفي هذا الإطار، مثلت الأزمات المالية العالمية -وخاصة أزمة 2008- محطات مفصلية كشفت عن هشاشة البنى المالية الدولية، وعن محدودية قدرة المؤسسات التقليدية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على ضبط الاختلالات أو احتواء تداعياتها. وقد أعاد ذلك الجدل حول فعالية منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وحول الحاجة إلى مقاربات جديدة أكثر شمولاً وعدالة في إدارة التفاعلات الاقتصادية الدولية.

وبموازاة هذه التطورات، برزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم كأحد أهم المخرجات الإستراتيجية لتحولات الاقتصاد العالمي، حيث باتت هذه التكتلات تشكل فضاءات تنظيمية بديلة تعزز التعاون الاقتصادي، وتزيد القدرة التفاوضية للدول الأعضاء، وتعمل في الوقت ذاته على إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي. ويأتي تكتل البريكس في مقدمة هذه التكتلات الصاعدة، بوصفه إطاراً مؤسسياً يعكس صعود القوى الاقتصادية غير الغربية، وسعيها إلى صياغة نموذج أكثر توازناً لتوزيع النفوذ داخل الاقتصاد العالمي.

تبعاً لهذه التحولات، تتجه هذه الأطروحة إلى تقديم تحليل شامل لمكونات النظام الاقتصادي الدولي، من خلال دراسة أسسه المفاهيمية والتاريخية، وتقييم دور الأزمات المالية العالمية في إعادة تشكيل بنائه ووظائفه، وتحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية كأحد أبرز ملامح التحول الراهن في الاقتصاد العالمي. كما تتناول الأطروحة تجربة البريكس بوصفها نموذجاً لصعود التكتلات البديلة ودورها في إعادة هندسة منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الإشكالية العامة للأطروحة: وفي إطار هذا السياق، تتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، وفي مقدمتها الأزمات المالية العالمية وصعود التكتلات الاقتصادية، في إعادة تشكيل بنية النظام الاقتصادي الدولي وتوزيع موازين القوة داخله ؟

الأسئلة الفرعية للأطروحة: انطلاقاً من الإشكالية العامة، تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن تسهم في تفكيك الإشكالية وتوجيه مسار البحث، وذلك على النحو الآتي:

1 - ما هي الخصائص البنوية للنظام الاقتصادي الدولي، وكيف ساهمت مؤسساته في تشكيل قواعد وآليات التفاعل الاقتصادي العالمي ؟

2 - كيف أثرت الأزمات المالية العالمية والإقليمية المتعاقبة في استقرار الاقتصاد العالمي وفي أداء المؤسسات الاقتصادية الدولية ؟

3 - ما أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النظام النقدي والمالي الدولي ؟

4 - كيف أسهمت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم في إعادة تشكيل اتجاهات العولمة الاقتصادية ؟

5 - ما الذي يمثله صعود تكتل البريكس من تحول في بنية النظام الاقتصادي الدولي، وما حدود قدرته على التأثير في موازين القوة الاقتصادية العالمية وطرح بدائل للنظام القائم ؟

فرضيات الدراسة: بناءً على هذه الأسئلة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كأجوبة مبدئية التي ستساهم في توجه مسار التحليل ويسعى الباحث إلى التحقق منها من خلال مختلف مواضيع هذه الأطروحة. وتتمثل هذه الفرضيات في:

1 - تفترض الدراسة أن النظام الاقتصادي الدولي، كما تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، يقوم على منظومة مؤسساتية تعكس اختلالات في موازين النفوذ بين الدول، بحيث بقيت سياساته وأولوياته موجهة بدرجة كبيرة لصالح القوى الاقتصادية الكبرى، الأمر الذي حد من قدرة هذا النظام على تحقيق توازن فعلي في العلاقات الاقتصادية الدولية؛

2 - تُرجح الدراسة أن الأزمات المالية العالمية المتعاقبة لم تكن مجرد أحداث ظرفية، بل مؤشر على هشاشة بنيوية داخل النظام الاقتصادي الدولي، وعلى محدودة قدرة المؤسسات الاقتصادية الدولية على ضبط الأسواق المالية ومنع انتشار العدوى المالية أو احتواء تداعياتها بصورة فعالة؛

3 - تتوقع الدراسة أن أزمة 2008 شكلت نقطة تحول مفصلية في بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية وفي طبيعة النظام المالي الدولي، إذ أسهمت في إضعاف الثقة في آليات الحوكمة المالية القائمة، وأظهرت الحاجة إلى تبني إصلاحات معمقة في النظام النقدي والمالي الدولي، كما دفعت العديد من الدول إلى البحث عن خيارات وتكتلات اقتصادية بديلة؛

4 - يُرجّح أن التكتلات الاقتصادية -بمختلف أشكالها الإقليمية والعابرة للأقاليم- أصبحت اليوم فواعل رئيسية قادرة على التأثير بعمق في اتجاهات العولمة، من خلال إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وتوجيه مسارات التجارة الدولية وتحديد تدفقات الاستثمار، وتوفير منصات تفاوضية جديدة، بما يعزز مكانتها كبديل جزئي أو مكمل للنظام الاقتصادي الدولي التقليدي، ويدفع نحو إعادة توزيع أدوار الفاعلين داخل الاقتصاد العالمي؛

5 - يفترض أن صعود البريكس يمثل أحد أبرز التحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي الراهن، وأن هذا التكتل يمتلك، بفضل قوته الإنتاجية والمالية والديموغرافية، القدرة على التأثير في موازين القوة الاقتصادية العالمية، والمساهمة في لعب دور مؤثر في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي نحو مزيد من التعددية والانفتاح على مصالح الاقتصادات الصاعدة مقارنة بالنظام الأحادي المهيمن تاريخياً.

أهمية وأهداف الدراسة:

1 - أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في اعتبارات متعددة تعكس قيمتها النظرية والتطبيقية:

1.1 - الأهمية العلمية (النظرية): تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أكثر الموضوعات تعقيداً في الاقتصاد الدولي، وهو التحولات البنيوية التي مست النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود الأخيرة. فالبحث يربط بين ثلاثة محاور مركزية: تطور المؤسسات الاقتصادية الدولية، ديناميكية الأزمات المالية العالمية، وصعود التكتلات الاقتصادية وفي مقدمتها البريكس. وبذلك تقدم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يساعد على فهم كيفية تفاعل هذه العوامل مجتمعة في إعادة تشكيل قواعد الحوكمة الاقتصادية

العالمية، وفي تفسير الانتقال من نظام أحادي الهيمنة إلى نظام أكثر تعددية من حيث مراكز النفوذ الاقتصادي.

1.2 - الأهمية العملية (التطبيقية): تتبع الأهمية التطبيقية للدراسة من كونها تسهم في تفسير التحديات التي تواجه الدول - لاسيما الصاعدة منها - داخل النظام الاقتصادي الدولي، وفي استكشاف الفرص التي تتيحها التكتلات الاقتصادية لتعزيز قوتها التفاوضية ودورها في الاقتصاد العالمي. كما قد تساعد نتائج الدراسة صانعي القرار على إدراك التغيرات البنوية في النظام الاقتصادي العالمي، والتكيف مع ديناميات الأزمات المالية، واستشراف آثار توسع البريكس وسعيه إلى تأسيس بدائل مؤسسية جديدة.

2 - أهداف الدراسة: تهدف هذه الأطروحة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والتحليلية، أبرزها:

2.1 - تحليل الأسس المفاهيمية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي والكشف عن طبيعة مؤسساته ودورها في تنظيم العلاقات الاقتصادية.

2.2 - دراسة الأزمات المالية العالمية وإبراز أثرها في بنية النظام الاقتصادي الدولي وآليات تفاعله مع الاختلالات المالية.

2.3 - تحليل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بوصفها نموذجا لأزمة بنوية عالمية أثرت في طبيعة عمل المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

2.4 - دراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتحليل دورها في إعادة تشكيل مسارات العولمة وموازنين القوة داخل الاقتصاد العالمي.

2.5 - تحليل صعود كتل البريكس وفهم دلالاته الاقتصادية والجيوسياسية وتأثيره المحتمل على مستقبل النظام الاقتصادي الدولي.

أسباب اختيار الموضوع: ويعود اختيارنا لموضوع هذه الأطروحة إلى جملة من الدوافع العلمية والشخصية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1 - الأسباب الموضوعية (العلمية): ينبع اختيارنا لهذا الموضوع من أهمية التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي في الوقت الراهن، خاصة ما يتعلق بتراجع فعالية مؤسساته التقليدية، وتكرار

الأزمات المالية العالمية وتأثيرها في استقرار النظام النقدي والمالي، إلى جانب الصعود المتزايد للتكتلات الاقتصادية التي أصبحت فاعلا مؤثرا في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الاقتصاد العالمي. كما يمثل صعود مجموعة البريكس نموذجا مركزيا لفهم التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة، ما يمنح الموضوع قيمة تحليلية واضحة.

2 - الأسباب الذاتية (الشخصية): يرتبط اختيار الموضوع باهتمام الباحث بقضايا الاقتصاد الدولي والأزمات المالية والتكامل الاقتصادي، وبالرغبة في تحليل العلاقة بين المؤسسات الدولية، والأزمات البنوية، وصعود التكتلات الاقتصادية. كما ساهمت محدودية الدراسات الشاملة التي تجمع بين هذه المحاور الثلاثة في إطار تحليلي موحد في تعزيز الدافع الشخصي نحو تناول هذا الموضوع بعمق أكاديمي ومنهجي.

المنهج المتبع: تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج العلمية التي تتكامل فيما بينها لتفسير الظواهر والتحولات الاقتصادية الدولية محل البحث.

فقد تم توظيف **المنهج التاريخي** لاستعراض التطور الزمني للنظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته، ومتابعة المراحل التي مر بها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية مطلع القرن الواحد والعشرين. ويسمح هذا المنهج بفهم السياق الذي تشكلت فيه قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية، وكيف ساهمت الأزمات المالية في إعادة صياغتها. كما يستند البحث إلى **المنهج الوصفي-التحليلي** الذي يتيح تشخيص ثم تحليل خصائص وآليات النظام الاقتصادي الدولي، ودراسة الأزمات المالية وتداعياتها، إضافة إلى تحليل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وقد تطلب الموضوع كذلك توظيف مقاربة **تحليلية مقارنة** عند دراسة النماذج المختلفة للأزمات المالية أو للتكتلات الاقتصادية، ومقارنة خصائصها وأدوارها، خصوصا في ظل التحولات الجيو-اقتصادية التي يشهدها العالم.

أدوات الدراسة : اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات العلمية، شملت **الكتب** والمراجع المتخصصة في الاقتصاد الدولي والأزمات المالية والتكتلات الاقتصادية، و**الدوريات العلمية المحكمة** التي وفرت تحليلات حديثة حول مختلف المواضيع المطروحة في البحث، إضافة إلى **الأنشورات والرسائل الجامعية** ذات الصلة، و**الأوراق العلمية** الصادرة عن الندوات والمؤتمرات. كما تم الاستفادة من **تقارير المؤسسات الدولية** مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، و**البيانات الإحصائية الرسمية**

المتاحة عبر المواقع الإلكترونية الأكاديمية والبوابات الإحصائية المعتمدة لجمع البيانات المتعلقة بالنمو، التجارة، الأسواق المالية، والتكتلات الاقتصادية.

حدود الدراسة: ولتوضيح نطاق البحث، تم حصر حدود الدراسة زمنياً وموضوعياً على النحو الآتي:

1 - الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة حقبة زمنية ممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت ملامح النظام الاقتصادي الدولي بالظهور في صورته الحديثة، مروراً بمختلف التحولات التي طالت مؤسساته منذ الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى الأزمات المالية العالمية المتعاقبة، وعلى رأسها أزمة 2008، وانتهاءً بالتحولات الجيو-اقتصادية الراهنة إلى حدود سنة 2022. وتم اختيار هذا الإطار الزمني لكونه يضم المراحل المفصلية التي أسهمت في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وتغيير موازين القوة داخله.

2 - الحدود الموضوعية: تركز هذه الدراسة على تحليل ثلاث مجموعات من التحولات الكبرى المتمثلة في: بنية النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته، الأزمات المالية العالمية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للقارات.

الدراسات السابقة: في إطار الإحاطة العلمية بموضوع النظام الاقتصادي الدولي والتحولات البنيوية التي عرفها في ظل الأزمات المالية العالمية وصعود التكتلات الاقتصادية، تناولت مجموعة من الدراسات والأطروحات الجامعية جوانب متعددة من هذه الإشكالية، وإن اختلفت من حيث زوايا المعالجة ومستويات التحليل والنتائج المتوصل إليها.

ففيما يتعلق بالدراسات التي تناولت موضوع التكتلات الاقتصادية والتنمية، خلصت العديد من الأبحاث، ولاسيما أطروحتي عبد العزيز بوكار (2013)⁽¹⁾ وإكرام مياسي (2016)⁽²⁾، إلى أن التكتلات الاقتصادية تمثل، من حيث المبدأ، أداة استراتيجية لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوسيع الأسواق، وتحسين القدرة التفاوضية للدول، بما يدعم مسارات التنمية الاقتصادية. وفي السياق نفسه، تناولت أطروحة جابر فرطقي (2024)⁽³⁾ أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، حيث بيّنت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تعميق التكامل الاقتصادي

1 - التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة -دول المغرب العربي نموذجا-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

2 - موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير.

3 - أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

وتدفقات الاستثمار، مدفوعة بعوامل استقرار السياسات الاقتصادية، واتساع السوق، وتحسن مناخ الأعمال داخل التكتل. غير أن النتائج التطبيقية لهذه الدراسات مجتمعة أبرزت محدودية العائد التنموي للتكتلات في الدول النامية، نتيجة ضعف البنية الإنتاجية، وتشابه الهياكل الاقتصادية، وغياب التنسيق المؤسسي الحقيقي. وقد أوصت هذه الأعمال بضرورة تعميق التكامل الاقتصادي، وتوحيد السياسات، وتجاوز الطابع الشكلي للتكتلات. إلا أن هذه التوصيات بقيت محصورة في الإطار الإقليمي، دون ربطها بإصلاح أعمق لقواعد النظام الاقتصادي الدولي أو آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية، وهو ما يحدّ من فعاليتها على المدى الطويل.

غير أن اختبار فعالية التكتلات الاقتصادية لا يقتصر على أدوارها التنموية في الظروف العادية، بل يتجلى بصورة أوضح خلال فترات الاضطراب والأزمات.

وفي هذا السياق، تناولت أطروحات التكتلات الاقتصادية والأزمات المالية، على غرار أعمال صابرينة فراح (2019)⁽⁴⁾ وسكينة حملاوي (2017)⁽⁵⁾ وعبد الجليل هويدي (2022)⁽⁶⁾، قدرة التكتلات على مواجهة الصدمات الاقتصادية. وقد بينت نتائج تلك الدراسات أن الأزمات المالية، خاصة أزمة 2008 وأزمة اليورو، كشفت عن هشاشة نماذج التكامل القائمة، ولاسيما في ظل غياب تنسيق مالي ونقدي فعال، مما أدى إلى تراجع النمو، وانكماش التجارة البينية، وتهديد تماسك التكتلات نفسها. وأوصت هذه الدراسات بتحسين آليات التضامن المالي، وتعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وتطوير أدوات مشتركة لإدارة الأزمات. غير أن هذه المقاربات ظلت تركز على إصلاح التكتلات من الداخل، دون الانتقال إلى تحليل أعمق يربط تكرار الأزمات بطبيعة النظام الاقتصادي الدولي واختلالاته البنيوية.

وقد أبرزت هذه الأزمات، في المقابل، أن محدودية أداء التكتلات لا تنفصل عن طبيعة النظام الاقتصادي الدولي ذاته، وأدواته وآليات حوكمته.

وفي هذا الإطار، تناولت أطروحات النظام الاقتصادي الدولي وآلياته، كما في دراستي العربي بوزيان (2019)⁽⁷⁾ وعلي شتوي (2019)⁽⁸⁾، دور سياسات وآليات النظام الاقتصادي الدولي، ولاسيما تلك المرتبطة بمؤسسات بريتون وودز، في التأثير على مسارات التنمية في الدول النامية. وقد خلصت هذه الدراسات إلى

4 - دور التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

5 - انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي -أزمة اليورو-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

6 - التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية دراسة حالة التبادل التجاري الأورو-مغاربي خلال الفترة 2000 - 2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

7 - أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وأثرها على الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

8 - دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية.

أن السياسات المفروضة في إطار الإصلاحات الاقتصادية أسهمت في تعميق الاختلالات الهيكلية، وتقليص هامش السيادة الاقتصادية، وتعزيز علاقات التبعية. وأوصت بضرورة مراجعة سياسات الإصلاح، وإعادة النظر في آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية بما يحقق قدرا أكبر من العدالة والتوازن. غير أن هذا التيار البحثي ركز أساسا على نقد الأدوات والسياسات القائمة، دون تحليل كافٍ لمسارات التحول الجارية داخل النظام الاقتصادي الدولي ذاته، أو لدور التكتلات الصاعدة في بلورة بدائل مؤسسية جديدة.

وفي مقابل هذه المقاربات البنيوية، اتجهت بعض الدراسات إلى معالجة الأزمات المالية من زاوية تقنية محضة.

إذ ركزت الدراسات التي تناولت **الأزمات المالية من الجانب التقني**، لا سيما أطروحة سهيلة قطاف (2020)⁽⁹⁾، على تطوير أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية والحد من آثارها، من خلال الاعتماد على مؤشرات اقتصادية ومالية محددة. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أهمية تعزيز القدرات الإحصائية والمؤسسية، وتحسين نظم المراقبة المالية. غير أن هذا النوع من المقاربات، رغم أهميته العملية، بقي محصورا في المستوى التقني، وأغفل تحليل الأبعاد البنيوية والمؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي، ودور العولمة المالية والتكتلات الاقتصادية في توليد الأزمات وانتقالها.

وفي المقابل، ومن خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، يتضح أن جانبا معتبرا من الأبحاث الأكاديمية التي تناولت التكتلات الاقتصادية قد انصرف إلى دراسة نماذج إقليمية أو تقليدية، في حين لم تحظ تجربة "التكتل العابر للأقاليم البريكس"، ولا سيما في صيغته الموسعة «بريكس+»، بالاهتمام البحثي الكافي.

ويُعد المؤلف الجماعي لـ لوران ديلكور (Laurent Delcourt) وآخرين، الصادر سنة 2024⁽¹⁰⁾، من بين الأعمال القليلة التي صادفناها والتي عالجت هذه الفجوة، من خلال تقديم قراءة تحليلية نقدية لتجربة التكتل، أنجزها باحثون ينتمون إلى دول الجنوب العالمي، وبلغ عدد المشاركين في إعدادها 25 باحثا⁽¹¹⁾. وقد ركّز هذا العمل على تحليل موقع تكتل البريكس داخل النظام الاقتصادي الدولي الراهن، من خلال دراسة خلفيات نشأته وتطوره المؤسسي، ودوافع توسعه الجغرافي، وأبعاده الاقتصادية والمالية والجيوسياسية، فضلا عن

9 - دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية: حالة أزمة جنوب شرق آسيا 1997، مع اقتراح نظام إنذار مبكر لأزمة محتملة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

10 - DELCOURT Laurent, et autres: **BRICS+ : une alternative pour le Sud global ? Points de vue du Sud.**

11 - Laurent Delcourt, Tithi Bhattacharya, Gareth Dale, Nicolas Van Der Kelen, Ana Garcia, Miguel Borba, Patrick Bond, Maristella Svampa, Ariel Slipak, Karina Kato, Marie-Pierre Smets, Laerte Apolinário Júnior, Giovana Dias Branco, Kathleen Jacquemin, William Gumedé, Nicolas Thommes, Obiora Ikoku, Kavita Krishnan, Isaline Volvert, Aurélie Leroy, Joey Ayoub, Romeo Kokriatski, Kavita Krishnan, Promise Li, Maurice Hérion

التطرق إلى علاقته بمؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، وهيمنة الدولار في النظام النقدي العالمي. كما تناول طبيعة علاقات التكتل مع دول الجنوب، وحدود خطاب التعاون جنوب-جنوب الذي يطرحه. وتُظهر نتائج الدراسات الواردة في هذا المؤلف أن صعود البريكس يعكس تحولات فعلية في موازين القوة داخل الاقتصاد العالمي، وسعي الاقتصادات الصاعدة إلى تعزيز حضورها في إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية، لا سيما في ظل التراجع النسبي لهيمنة القوى الغربية التقليدية. غير أن هذه الدراسات خلصت، في المقابل، إلى استمرار عدد من الإشكالات البنيوية داخل التكتل، من بينها الطابع غير المتكافئ للعلاقات بين أعضائه، وهيمنة الصين على وزنه الاقتصادي، وتباين المواقف السياسية والاستراتيجية، وهو ما يُعد من أبرز التحديات التي تواجه قوة التكتل واستمراريته.

ورغم أهمية هذا العمل في تقديم قراءة حديثة ومعقدة لتجربة البريكس، إلا أنه يظل محدوداً من حيث تركيزه على تحليل ديناميات التكتل وعلاقاته الخارجية، دون الربط المنهجي الكافي بين هذه التحولات وبين الاختلالات والصدمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، أو إدراج تجربة البريكس ضمن تحليل أشمل لمسار التحول البنيوي للنظام الاقتصادي الدولي، وهو ما تسعى هذه الأطروحة إلى تداركه.

الفجوة البحثية وتموضع الأطروحة

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، يتضح أنها، رغم تنوعها المنهجي والموضوعي وإسهاماتها المهمة، قد عالجت قضايا النظام الاقتصادي الدولي، والأزمات المالية، والتكتلات الاقتصادية، ضمن مقاربات جزئية وإصلاحية، ركزت في الغالب على تحليل مكون واحد من الظاهرة في كل مرة. فقد تم تناول التكتلات الاقتصادية من زاوية تنموية أو إقليمية، أو معالجة الأزمات المالية من منظور تقني أو ظرفي، أو تحليل أدوات النظام الاقتصادي الدولي بمعزل عن التفاعلات البنيوية الأوسع التي تحكم اشتغاله.

ويُلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه الدراسات يتمثل في غياب مقاربة تكاملية تدمج بين تحولات بنية النظام الاقتصادي الدولي، وتكرار حدوث الأزمات المالية العالمية، وتراجع فعالية مؤسسات الحوكمة الاقتصادية التقليدية، وصعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعبارة للأقاليم. كما يغيب في معظمها تحليل معمق لدور القوى والتكتلات الاقتصادية الصاعدة، وعلى رأسها تكتل البريكس، في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية وقواعد الحوكمة العالمية، خارج الأطر التقليدية التي أرستها مؤسسات بريتون وودز.

ومن ثم، لا تأتي هذه الأطروحة امتداداً زمنياً لتلك الأعمال فحسب، بل تمثل انتقالاً في مستوى التحليل، من دراسة الظواهر الاقتصادية الدولية بوصفها قضايا منفصلة، إلى تحليل إعادة تشكل النظام الاقتصادي الدولي ككل، في ظل تفاعل الأزمات المالية مع ديناميات التكتلات الاقتصادية الراهنة. وتسعى الأطروحة، في هذا الإطار، إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تبني مقاربة شمولية تربط بين التحولات البنوية للنظام الاقتصادي الدولي، ودور الأزمات المالية في إعادة تشكيله، وصعود تكتل البريكس باعتباره فاعلاً بنوياً يسهم في الدفع نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر تعددية في مراكز النفوذ والحوكمة.

صعوبات البحث: واجهت الباحثة خلال إنجاز هذه الأطروحة عدداً من الصعوبات العلمية والمنهجية التي ارتبطت بطبيعة الموضوع وتشعبه، لعل أبرزها صعوبة الحصول على البيانات والإحصاءات الدقيقة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي والتكتلات الاقتصادية، وذلك نتيجة تضارب الأرقام بين المصادر الوطنية والدولية واختلاف منهجيات القياس المعتمدة، مما تطلب جهداً إضافياً للتحقق من صحة المعطيات وانتقاء الأكثر موضوعية وموثوقية منها.

كما تمثلت إحدى التحديات المنهجية في الطبيعة الديناميكية لموضوع الأطروحة، حيث إن النظام الاقتصادي الدولي، والتكتلات الاقتصادية، والأزمات المالية، جميعها ظواهر تتغير باستمرار وتتأثر بتحولات سياسية وجيو-اقتصادية متسارعة، الأمر الذي جعل عملية ضبط المفاهيم والبيانات ورصد التطورات تتطلب متابعة دقيقة ومتواصلة.

إضافة إلى ذلك، فرض الموضوع تحدياً منهجياً آخر يتمثل في تعدد الأبعاد المتداخلة في الظاهرة المدروسة، إذ يجمع النظام الاقتصادي الدولي بين اعتبارات اقتصادية ومالية وتجارية من جهة، وأبعاد سياسية وقانونية من جهة أخرى، وهو ما فرض اعتماد مقاربة تحليلية واسعة وشاملة، لضمان الإحاطة الكاملة بمختلف مكونات الظاهرة دون الإخلال بعمقها العلمي. كما برزت صعوبة أخرى تتمثل في اتساع نطاق الدراسة وتشعب محاورها، خصوصاً ما يتصل بمؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الصاعدة، الأمر الذي تطلب انتقاء الجوانب الأكثر ارتباطاً بإشكالية البحث، والتركيز على العناصر ذات القيمة التحليلية الأكبر.

هيكل وتقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الأطروحة إلى ثلاثة فصول مترابطة تعكس تطور الإشكالية وتسلسلها المنهجي، بدءاً من تحليل الأسس النظرية للنظام الاقتصادي الدولي، مروراً بدراسة الأزمات المالية العالمية وأثرها، وصولاً إلى تحليل التكتلات الاقتصادية وصعود البريكس. وجاءت أقسام الأطروحة كما يلي:

1 - الفصل الأول - الأسس المفاهيمية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي وبنيته المؤسسية: دراسة تحليلية في هيكل النظام ووظائفه: ويتضمن هذا الفصل دراسة تحليلية لمفهوم النظام الاقتصادي الدولي، خصائصه ومكوناته، إضافة إلى جذوره التاريخية وتطور مؤسساته النقدية والمالية والتجارية، مع تقديم تقييم عام لطبيعة هذا النظام وحدود فعاليته.

2 - الفصل الثاني - الأزمات المالية العالمية وأثرها البنوي في النظام الاقتصادي الدولي: مقارنة تحليلية-تطبيقية في ضوء أزمة 2008: يعالج هذا الفصل الإطار النظري للأزمات المالية وأسبابها، ويستعرض أبرز الأزمات التاريخية وتداعياتها، ثم يقدم تحليلاً معمقاً لأزمة 2008 باعتبارها أزمة بنيوية كبرى أثرت في استقرار الاقتصاد العالمي وفي آليات الحوكمة المالية الدولية.

3 - الفصل الثالث - التكتلات الاقتصادية وصعود البريكس في سياق التحول البنوي للنظام الاقتصادي الدولي: تحولات موازين القوة وحدود إعادة تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية: يركز هذا الفصل على تحليل التكتلات الاقتصادية بوصفها آلية رئيسية في إعادة توزيع القوة الاقتصادية، مع دراسة نماذج مختلفة من التكتلات الإقليمية والعابرة للأقاليم، قبل الانتقال إلى تحليل صعود البريكس، خصائصه البنوية، وتوسعاته، وآفاق دوره في النظام الاقتصادي الدولي.

الفصل الأول

الأسس المفاهيمية والتاريخية للنظام
الاقتصادي الدولي وبنيتة المؤسسية :
دراسة تحليلية في هيكل النظام ووظائفه

تمهيد

يُعد النظام الاقتصادي الدولي أحد أكثر البُنى المؤسسية الاقتصادية تعقيدا في عالم اليوم، فهو يجمع بين التفاعلات النقدية والمالية والتجارية، ويتأثر بعوامل فكرية وسياسية وتكنولوجية وجيو-سياسية لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع للنظام الدولي ككل. ومع تسارع وتيرة العولمة واتساع نطاق الترابط بين الاقتصادات، اكتسب هذا النظام أهمية غير مسبقة، ليس فقط من حيث دوره في تنظيم العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، ولكن أيضا باعتباره المحدد الأساسي لتوزيع النفوذ الاقتصادي والسياسي بين الدول.

وقد أصبح من الضروري -في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية الراهنة- العودة إلى دراسة الأسس المفاهيمية والتاريخية التي حكمت تشكل النظام الاقتصادي الدولي وتطوره، باعتبار أن فهم بنيته الحالية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تتبع جذوره الفكرية وتطور مؤسساته منذ مطلع القرن العشرين. فالنظام الاقتصادي اليوم هو نتاج تفاعل طويل بين الفكر الاقتصادي الليبرالي والمؤثرات السياسية الدولية، وتراكم الأزمات والحروب، وتأسيس مجموعة من المؤسسات الدولية التي صاغت قواعد العمل الاقتصادي العالمي منذ إنشاء منظومة بريتون وودز سنة 1944.

وعلى هذا الأساس ينطلق هذا الفصل من معالجة الإطار المفاهيمي للنظام الاقتصادي الدولي، من خلال تعريفه وتحديد سماته وخصائصه الجوهرية ومقوماته البنيوية، بالإضافة إلى تتبع المراحل التاريخية الكبرى التي مر بها هذا النظام، بدءا من الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، مروراً بتأسيس نظام بريتون وودز وظهور الجات، وصولاً إلى التحولات البنيوية التي شهدتها النظام خلال السبعينات والثمانينات، ثم فترة ما بعد الحرب الباردة وما عرفته من إعادة تشكيل لموازين القوى الاقتصادية. كما يتناول الفصل بالتحليل أركان النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته الثلاثة -المالية، النقدية، التجارية- بوصفها الفاعل المحوري في صياغة قواعد التفاعل الاقتصادي العالمي وتحديد مساراته. كما يقدم الفصل تقييما نقديا لهيكل النظام وآليات عمله، في ظل تعاظم الاختلالات التي أفرزتها الأزمات المالية واحتدام المنافسة بين القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى.

وبذلك يُشكل هذا الفصل، عبر مباحثه الأربعة، قاعدة نظرية وتاريخية ضرورية للانتقال إلى الفصول اللاحقة، إذ يتناول الفصل الثاني الأزمات المالية العالمية، ولا سيما أزمة 2008 التي شكلت منعطفا خطيرا في مسار النظام الاقتصادي الدولي، فيما يعالج الفصل الثالث التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ودورها في إعادة تشكيل خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي.

المبحث الأول - النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: الإطار المفاهيمي، المراكز البنيوية، ومسارات النشأة والتطور

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي أحد أهم الأطر التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتحدد مسار التفاعل بينها في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار. وقد تشكل هذا النظام عبر مراحل تاريخية متتالية، متأثراً بالتحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم منذ منتصف القرن العشرين. ولأن فهم بنية هذا النظام لا يكتمل دون الإحاطة بأسسه النظرية والتاريخية، فإن هذا المبحث يتناول مفهوم النظام الاقتصادي الدولي، ويبرز خصائصه ومقوماته الأساسية، ثم يستعرض جذوره الفكرية وتطوره التاريخي. ويساعد هذا التحليل في وضع إطار شامل لفهم طبيعة النظام القائم اليوم، وكيف تشكلت قواعده ومؤسساته، وما يميز آليات عمله في خضم الاقتصاد العالمي المعاصر.

المطلب الأول - مفهوم النظام الاقتصادي الدولي

يعد تحديد مفهوم النظام الاقتصادي الدولي من القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب تعدد الزوايا التي يُنظر منها إلى هذا النظام. فهناك من يتناول المفهوم من منظور قانوني أو سياسي أو أيديولوجي، في حين يعتمد آخرون على مقارنة اقتصادية بحتة لتفسيره. ويعود هذا التباين إلى الطبيعة المركبة للنظام الاقتصادي الدولي، الذي يجمع بين قواعد قانونية، وهياكل مؤسسية، وآليات تنظيمية، ومصالح متشابكة بين الدول والفاعلين الاقتصاديين.

الفرع الأول - تعريف النظام الاقتصادي الدولي

قبل الخوض في تعريف هذا النظام، من الضروري التمييز بين النظام الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي الدولي، إذ يرى منظرو الفكر الاقتصادي أن الأول يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الشعوب والوحدات الاقتصادية (الأفراد، الشركات، المؤسسات) بصرف النظر عن جنسياتها، بينما يشير الثاني إلى العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول باعتبارها وحدات سياسية ذات سيادة.

وفي ضوء هذا التمييز، يمكن تعريف النظام الاقتصادي الدولي بأنه مجموعة من القواعد والترتيبات والمؤسسات التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تنظيم السلوك الاقتصادي بين الدول، وضبط آليات التفاعل في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتنمية. وقد تشكل هذا النظام على أساس مبادئ

الرأسمالية الليبرالية، ما أدى تدريجيا إلى الحد من دور الدولة القومية كفاعل مركزي في الاقتصاد الدولي، لصالح فواعل جديدة مثل المؤسسات المالية والتجارية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات⁽¹²⁾.

ويُسيّر هذا النظام من خلال شبكة واسعة من الآليات والأجهزة، تشمل المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والتكتلات الإقليمية والجهوية. ومع ذلك، تبقى المنظمات الاقتصادية الدولية بكل أنواعها -لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة- الركيزة الأساسية لهذا النظام، من خلال ما تنتهجه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تؤثر بشكل مباشر في توجهات معظم الاقتصادات الوطنية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لجأت الدول إلى إبرام معاهدات جماعية ملزمة تنظم قواعد السلوك الاقتصادي فيما بينها، وإنشاء مؤسسات دولية متخصصة تشرف على تنفيذ هذه القواعد. غير أن هذه المنظمات، في ظل سيادة النموذج الرأسمالي، تحولت تدريجيا إلى أدوات إعادة هيكلة النظام الدولي، عبر نقل مركز السلطة من الدول نفسها إلى مؤسسات دولية قادرة -بحكم مواردها ونفوذ القوى المسيطرة عليها- على فرض إرادتها على النظام الاقتصادي الدولي⁽¹³⁾.

الفرع الثاني - العلاقة بين النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي

تُظهر المقارنة بين النظامين اختلافات جوهرية، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي⁽¹⁴⁾:

الاختلاف الأول: أن النظام الدولي السياسي اتسم منذ تأسيس الأمم المتحدة بطابع عالمي، حيث ضم معظم دول العالم المستقلة. في المقابل، تأثر النظام الاقتصادي الدولي في بداياته بالانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب، ما دفع دول الكتلة الشرقية إلى رفض الانضمام إلى مؤسساته -كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجات- باعتبارها تجسيدا للفكر الرأسمالي. واستمر هذا الانقسام إلى غاية نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي مع مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث التحقت هذه الدول تدريجيا بالمؤسسات الاقتصادية الدولية. وبذلك، فقد اختلف تأثير الحرب الباردة على النظامين السياسي والاقتصادي، فبينما واصلت دول الشرق مشاركتها في الأمم المتحدة، اختارت تلك الدول مقاطعة مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي.

12 - إكرام مياشي، موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 03.

13 - المسعد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، جوان 2013، ص 332.

14 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة الكتب الشهرية: عالم المعرفة، العدد 257، الكويت، ماي 2000، ص ص 39-40.

الاختلاف الثاني: أسس النظام الدولي السياسي على مبدأ المساواة بين الدول -على الأقل نظريا- فلكل دولة صوت واحد. أما النظام الاقتصادي الدولي فقد نشأ على أساس رأسمالي يحدد سلطة الدولة داخله (النظام) وفقا لحجم اقتصادها عالميا ومقدار حصتها ومساهمتها المالية في مؤسساته. ونتيجة لهذا، حازت الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على نفوذ واسع داخل مؤسسات التمويل الدولية منذ إنشائها، مما عزز اختلال ميزان القوة الاقتصادية العالمي لصالح تلك القوى المتقدمة.

المطلب الثاني - خصائص وأركان النظام الاقتصادي الدولي

يُعد النظام الاقتصادي الدولي منظومة متشابكة تقوم على مجموعة من الخصائص البنوية والأركان المؤسسية التي تشكل أساس عمله وتوجه مسارات تطوره. فقد أدت العولمة، وتدويل الإنتاج، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وظهور التكتلات الاقتصادية، إلى إعادة تشكيل بنية هذا النظام على نحو جعل العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر ترابطا وتعقيدا في نفس الوقت. كما أسهم بروز القوى الصاعدة وتزايد دور المؤسسات الدولية في تعميق التغيرات التي مست توزيع القوة والنفوذ داخل الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المطلب أهم خصائص النظام الاقتصادي الدولي ومقوماته، إضافة إلى استعراض مختصر لأركانه المؤسسية التي تتصدرها المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الكبرى، والتي تشكل الإطار الحاكم لتنظيم التفاعلات الاقتصادية بين الدول.

الفرع الأول - مقومات وخصائص النظام الاقتصادي الدولي

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بمجموعة من الخصائص البنوية التي تشكل ركائزه الرئيسة وتحدد طبيعة عمله واتجاهات تطوره. ولا تعكس هذه الخصائص مجرد سمات تقنية، بل تعبر عن تحولات عميقة عرفها الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة مع توسع العولمة، وتزايد التشابك بين الأسواق، وصعود فواعل اقتصادية جديدة من غير الدول⁽¹⁵⁾.

ويمكن عرض أبرز هذه الخصائص على النحو الآتي:

أولاً - تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات كأبرز الفاعلين في الاقتصاد العالمي

تمثل الشركات متعددة الجنسيات إحدى أبرز مظاهر العولمة ومن أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي الراهن، بالنظر إلى قدراتها المالية الضخمة، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتعدد أنشطتها عبر مختلف القارات. وقد أصبحت هذه الشركات تمتلك قوة اقتصادية تتجاوز في كثير من الأحيان قوة دول بأكملها، إذ تتحكم في جزء معتبر من الإنتاج العالمي، وتؤثر في تدفقات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا. ويمثل صعود هذه الشركات أحد أهم التحولات البنيوية داخل النظام الاقتصادي الدولي، حيث أدت قوتها إلى تراجع دور الدولة في بعض المجالات، وإلى اتساع دائرة التبعية الاقتصادية في العديد من الدول النامية. وتؤكد العديد من المؤشرات تنامي نفوذ هذه الشركات في تشكيل ملامح النظام الاقتصادي المعاصر. ومن أبرز تلك المؤشرات نذكر⁽¹⁶⁾:

- 1 - أشار تقرير مجلة فورتشن⁽¹⁷⁾ حول أكبر 500 شركة عالمية، إلى أن تلك الشركات تساهم بنسبة 44% من مقدار الناتج الإجمالي العالمي، كما تستحوذ على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية؛
- 2 - تشير البيانات إلى أن 80% من مبيعات العالم تمر عبر شبكات الشركات متعددة الجنسيات، بما يعكس حجم ارتباط سلاسل القيمة العالمية بأنشطتها؛
- 3 - تلعب هذه الشركات دوراً ريادياً في الابتكار والتقدم التكنولوجي، إذ تخصص استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، ما يجعلها مسؤولة عن نسبة معتبرة من الاكتشافات التكنولوجية الحديثة؛
- 4 - في 2023، حققت 500 شركة متعددة الجنسية الأكبر في العالم أكثر من 21 تريليون دولار من الإيرادات، وهو رقم يفوق الناتج المحلي لكثير من الدول الكبرى⁽¹⁸⁾؛
- 5 - في الحالات الوطنية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، تمثل الشركات متعددة الجنسيات أكثر من 60% من الصادرات و50% من الواردات⁽¹⁹⁾؛

16 - ربيعة بوقرط، محمد بلمدوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، المجلد 08، العدد خاص، 2022، ص 568.

17 - فورتشن (Fortune): هي مجلة أمريكية متخصصة في شؤون الاقتصاد والأعمال، تأسست عام 1930، وتُعدّ بتغطية أخبار الشركات الكبرى والأسواق العالمية والإدارة والقيادة. تشتهر بتقاريرها وتحليلاتها المؤثرة، ومن أبرز إصداراتها قائمة "Fortune 500" التي تصنف أكبر الشركات الأمريكية من حيث الإيرادات، مما يجعلها مرجعاً مهماً في عالم المال والأعمال.

18 - https://oecdstatistics.blog/2025/02/21/monitoring-multinational-enterprises-how-the-oecd-and-unsd-are-harnessing-open-data/?utm_source=chatgpt.com (last visit 26/12/2024).

19 - https://www.unecp.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge.20/2009/3.e.pdf?utm_source=chatgpt.com (last visit 26/12/2024).

6 - تتركز المقار الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات في عدد قليل من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة (حوالي 33% من مجموع الشركات متعددة الجنسيات في العالم)، اليابان، الصين، بريطانيا، والهند⁽²⁰⁾.

وتدل هذه الأرقام على أن الشركات متعددة الجنسيات لم تعد مجرد فاعل اقتصادي، بل أصبحت مكونا بنوياً رئيسياً في النظام الاقتصادي الدولي، بما جعلها أحد المحددات الأساسية لصنع القرار الاقتصادي العالمي.

ثانياً - تزايد أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية كفاعل مكمل للنظام الدولي

رغم أن التكتلات الاقتصادية ظهرت بوضوح عقب الحرب العالمية الثانية، إلا أن تسارع وتيرة إنشائها خلال العقود الأخيرة جعل منها سمة مميزة للنظام الاقتصادي الدولي الراهن. فقد تعددت أنماطها بين تكتلات ثنائية، إقليمية، وعابرة للأقاليم، تجمع بين دول تشترك في مصالح أو توجهات اقتصادية متقاربة (على غرار: البريكس، ومجموعة السبعة الصناعية G7، ومجموعة العشرين G20).

ويشهد النظام الدولي اليوم ظهور مجموعة واسعة من التكتلات بأشكال ودرجات تكامل مختلفة، تتراوح بين مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة... الخ. ويُعد الاتحاد الأوروبي النموذج الأكثر تطوراً للتكامل الاقتصادي⁽²¹⁾، بينما يمثل اتفاقية التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA) ورابطة الآسيان (ASEAN) نماذج أخرى ذات تأثير متزايد⁽²²⁾.

يكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد أهمية التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي أشارت إلى وجود 45 نظاماً للتكامل الاقتصادي بمختلف درجاته وصوره، تشمل حوالي 80% من سكان العالم وتستحوذ على 85% من حجم التجارة العالمية⁽²³⁾. في حين بلغ عدد التكتلات الاقتصادية ما يقارب 100 تكتل، منها 29 تكتلاً تأسس بعد سنة 1992⁽²⁴⁾.

20 - https://www.investopedia.com/ask/answers/021715/why-are-most-multinational-corporations-either-us-europe-or-japan.asp?utm_source=chatgpt.com (last visit 26/12/2024).

21 - عبد العزيز بوكار، التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة - دول المغرب العربي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 26-32.

22 - سكيبة حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - أزمة اليورو -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 108، 120.

23 - العربي بوزيان، أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وأثرها على الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 10.

24 - فطيمة حمزة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية، دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 22، العدد 02، نوفمبر 2022، ص 423.

هذه المعطيات تؤكد أن التكتلات أصبحت أحد محركات النظام الاقتصادي العالمي، وأداة لتعزيز القدرة التنافسية للدول، ووسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط أفضل. وسيتم التطرق بإسهاب لدور وتأثير التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي من خلال الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

ثالثا - الديناميكية وبروز ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي

يتسم النظام الاقتصادي الدولي المعاصر بقدر كبير من الديناميكية والتحول، نتيجة التغير الدائم في موازين القوى الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى بروز عدة سيناريوهات حول مستقبل هيكل النظام، بين من يرى استمرار هيمنة القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يتوقع بروز نظام هرمي تترتب قمته بين الولايات المتحدة، الصين، ألمانيا والهند واليابان، ومن يطرح سيناريو تعدد الأقطاب.

وبالنظر إلى الاتجاهات الراهنة، يبدو أن النظام يتجه نحو إعادة توزيع تدريجي للقوة الاقتصادية وتبدلا في الأدوار على مستوى قمة هرم النظام الاقتصادي العالمي، مع إمكانية أن تصدر الصين القمة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، تليها الولايات المتحدة، ثم الهند فاليابان فألمانيا. ويستند هذا الاحتمال إلى المقومات الاستراتيجية التي تمتلكها الصين والقوى الصاعدة الأخرى، والتي تؤهلها لتغيير خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي.

رابعا - ظهور أنماط جديدة للتقسيم الدولي للعمل

عرف التقسيم الدولي للعمل تحولات جوهرية بفعل العولمة وتدويل سلاسل القيمة، حيث أصبح العالم موزعا إلى ثلاث مجموعات رئيسية من الدول (25):

المجموعة الأولى: وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وكندا. تتميز بامتلاكها تكنولوجيا متقدمة وصناعات كثيفة الرأسمال، وبمستويات رفاهية مرتفعة. وتعد مركزا رئيسيا للشركات متعددة الجنسيات، وتختص بإنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية والخدمات المتطورة.

المجموعة الثانية: تضم دولا صناعية ناشئة بمستوى تكنولوجي متوسط، تتميز بانخفاض تكلفة اليد العاملة. وتلعب دورا مهما في عمليات التجميع والتركيب وإنتاج بعض السلع الصناعية والزراعية.

المجموعة الثالثة: وتشمل الدول الأقل نموا التي تعتمد على تصدير المواد الأولية ذات الأسعار المتقلبة، وتعاني من اختلالات بنيوية وضعف القدرة على الاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي.

غير أن هذا التقسيم يتسم بالديناميكية، فقد تمكنت عدة دول -مثل بعض دول الآسيان والبريكس- من الانتقال من المجموعة الثانية إلى الأولى، ما يعكس قدرة بعض الاقتصادات على كسر القيود البنيوية المفروضة من قبل النظام الرأسمالي العالمي.

خامسا - تزايد الترابط والتشابك والانفتاح بين مختلف الدول

أدى تسارع حركة رؤوس الأموال، وتكامل الأسواق المالية، وتدويل الإنتاج، إلى رفع مستويات الترابط بين الدول بشكل غير مسبوق. وقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تأثرا بالصدمات، بحيث تنتقل الأزمات بسرعة من دولة إلى أخرى، كما حدث خلال أزمتي 1997 و2008 (كما سوف نرى ذلك لاحقا من خلال الفصل الثاني).

سادسا - التطور التكنولوجي وثورة المعلومات

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد الدولي، من خلال تسريع تدفق المعلومات، وتحديث طرق الإنتاج، وتطوير الخدمات المالية والتجارية، وتعزيز الابتكار. وأصبحت التكنولوجيا عنصرا حاسما في تعزيز التنافسية الاقتصادية، مما عمق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.

سابعا - تزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية

من الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر، صعود دور المؤسسات الاقتصادية الدولية باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية لهذا النظام، وعلى رأسها: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وتتولى هذه المؤسسات مهمة تنفيذ القواعد المتفق عليها (والتي حددتها وأقرتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة) وتوفير الإشراف والمتابعة وتقديم التمويل والاستشارات الاقتصادية للدول الأعضاء. ما جعلها فاعلا محوريا في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية.

ثامنا - عالمية قواعد التعامل الاقتصادي الدولي

يقوم النظام الاقتصادي الدولي على مجموعة من القواعد والاتفاقيات ذات الطابع العابر للحدود، والتي تهدف إلى تنظيم حركة التجارة والعمليات المالية وسوق الصرف، بما يضمن قدرا من الانسجام بين سياسات الدول المختلفة. وتستند هذه القواعد إلى اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تم التفاوض بشأنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مثل اتفاقية "بريتون وودز"، واتفاقيات تحرير التجارة التي تمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وغيرها من الأطر التي أسست لقدرة من العالمية في النشاط الاقتصادي.

تاسعا - هيمنة نموذج الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي منذ نشأته على المبادئ الليبرالية في إدارة الاقتصاد، لاسيما حرية التجارة، تشجيع الاستثمار، الاعتماد على آليات السوق، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد تعزز هذا التوجه بعد الحرب الباردة، حين انهارت المنظومات الاشتراكية وانضمت معظم الدول التي كانت منتمية للكتلة الشرقية إلى مؤسسات الاقتصاد الدولي. ولكن رغم انتشار هذا النموذج، إلا أن الأزمة المالية لعام 2008 أظهرت محدوديته، مؤكدة الحاجة إلى إعادة النظر في مدى صلاحيته كإطار شمولي للتنظيم الاقتصادي الدولي (وهو ما سنتناوله من خلال الفصل التالي من هذه الدراسة).

عاشرا - عدم تكافؤ مراكز القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي

على الرغم من الطابع الشمولي للنظام الاقتصادي، إلا أن توزيع القوة داخله غير متوازن، إذ تستحوذ الدول الصناعية الكبرى على معظم النفوذ داخل مؤسساته الرئيسية، سواء من حيث تحديد السياسات أو آليات التصويت أو توجيه برامج الإقراض والتنمية. وقد أدى هذا الاختلال إلى تعزيز تبعية العديد من الدول النامية، وأثار جدلا واسعا حول ضرورة إصلاح النظام بما يضمن تمثيلا أكثر عدلا وإنصافا لمختلف الدول الأعضاء.

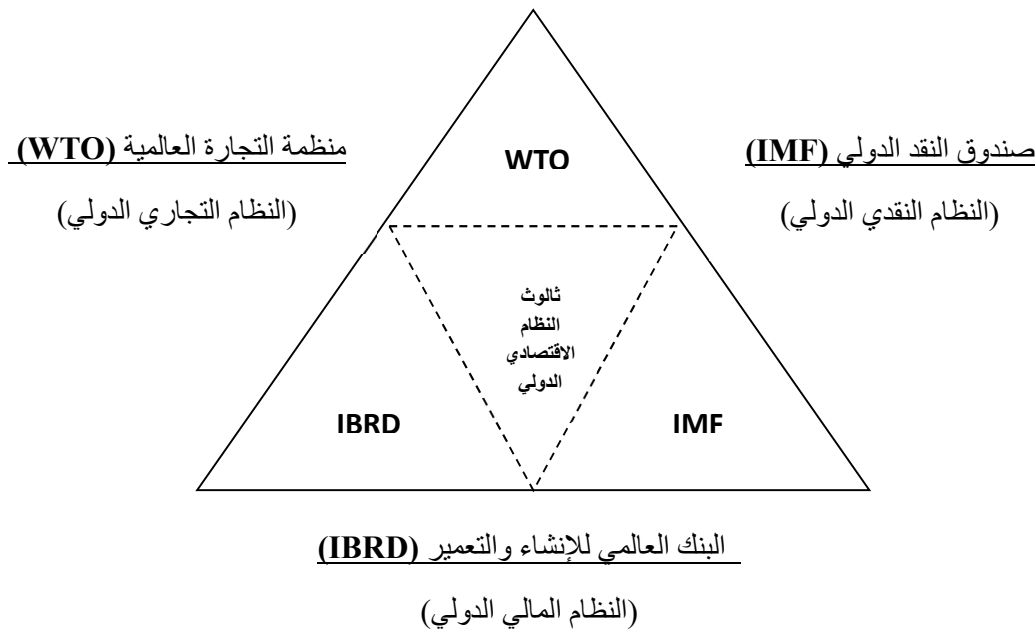
الفرع الثاني - أركان ومؤسسات النظام الاقتصادي الدولي

يمثل البناء المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي الإطار المنظم للعلاقات المالية والنقدية والتجارية بين الدول، وهو الإطار الذي تشكل عقب الحرب العالمية الثانية وفق رؤية هدفت إلى إعادة بناء الاقتصاد العالمي ومنع تكرار الأزمات التي ميزت فترة ما بين الحربين. وقد أسفر ذلك عن نشوء منظومة مؤسسية متخصصة، تصدرها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة (الجات سابقا)، والتي أوكلت إليها مهمة الإشراف على إدارة النظام الاقتصادي العالمي وتوجيه مساراته وفق قواعد ومعايير مشتركة.

ويكتسي تحليل هذه المؤسسات أهمية بالغة لفهم كيفية اشتغال النظام الاقتصادي الدولي، بالنظر إلى الدور المركزي الذي تؤديه في صياغة السياسات الاقتصادية للدول، وفي توجيه حركة التمويل الدولي، وتحرير المبادلات التجارية، وضمان قدر من الاستقرار النقدي والمالي العالمي.

والشكل التالي يوضح التكامل والترابط ما بين ثالوث النظام الاقتصادي الدولي. وهذا المتشابك يؤكد على عولمة الاقتصاد العالمي بما له من تأثيرات مختلفة على كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء⁽²⁶⁾.

الشكل رقم (1.1): أركان النظام الاقتصادي الدولي (ثالوث النظام الاقتصادي الدولي)



المصدر : مرسى السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية - OMC - عرض تاريخي تحليلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 5.

وسوف نتناول بإسهاب من خلال المباحث الثلاثة اللاحقة لهذا الفصل، الإطار المفاهيمي والتنظيمي لكل مؤسسة، مع تتبع تطور أهدافها، وصلاحياتها، وآليات صنع القرار فيها، وذلك بهدف إبراز مكانتها داخل هيكل النظام الاقتصادي الدولي، وكيفية مساهمتها في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث - الجذور الفكرية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي الراهن ومراحل تطوره

إن تتبع مسار تشكل النظام الاقتصادي الدولي المعاصر يكشف أنه ليس نتاج لحظة تاريخية منفصلة، بل حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية وفكرية متراكمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد شكل هذا الحدث نقطة تحول كبرى أنهت نظاما دوليا متداعيا، وفتحت المجال لبناء منظومة اقتصادية عالمية جديدة استندت

26 - مرسى السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية - OMC - عرض تاريخي تحليلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 1-3، بتصرف.

إلى مبادئ التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، وإلى مؤسسات دولية لعبت دورا محوريا في ضبط قواعد التعامل النقدي والمالي والتجاري بين الدول.

وعلى الرغم من أن التاريخ الاقتصادي سلسلة مستمرة لا انقطاع فيها، إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تُعد فاصلة بين نظام اقتصادي قديم انهار تحت وطأة الحروب (ح.ع.2) والأزمات (أزمة 1929)، ونظام جديد تشكل تدريجيا قبل أن يتعرض هو الآخر لتحولات عميقة خصوصا مع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات. وقد أدى انهيار المعسكر الاشتراكي إلى تركيز النفوذ الاقتصادي العالمي في يد الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تقود نظاما اقتصاديا ذا طابع ليبرالي مُعولم⁽²⁷⁾.

وتشير التجربة التاريخية إلى أن صانعي السياسات (وعلى رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا كما سنرى من خلال هذا المطلب) في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا مدركين تماما أن جذور الكساد العظيم والحروب التجارية التي طبعت فترة ما بين الحربين تعود إلى غياب قواعد واضحة للسلوك الاقتصادي الدولي، وإلى تفكك الروابط النقدية والتجارية آنذاك. لذلك اتجهت الدول المنتصرة إلى بناء نظام اقتصادي جديد يتجنب تكرار تلك الاضطرابات والأزمات، ويرتكز على استقرار أسعار الصرف، وقابلية تحويل العملات، وحرية التجارة متعددة الأطراف.

ونود من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم المراحل والتحولات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي خلال مختلف فترات تطوره. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا الاستعراض لا يمكن أن يتم بشكل تفصيلي أو أن يحيط بكافة الجوانب التاريخية لهذه التطورات، وإنما الغرض منه هو إعطاء صورة بانورامية مختصرة لتلك المراحل والتطورات بدءا بالكشف عن اضطرابات ما قبل الحرب العالمية الثانية، مروراً بانعقاد مؤتمر بروتون وودز في صيف 1944، وصولاً إلى تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الذي نعرفه اليوم، والذي تبلور عقب نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تحولات بنيوية كبرى.

ومن منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس وفي إطار تحليلي ديناميكي تاريخي، يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الراهن قد مر في تكوينه بأربعة مراحل تاريخية⁽²⁸⁾.

27 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

28 - محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 7.

الفرع الأول - المرحلة الأولى: فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1945)

تشكل الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطراب وغياب الاستقرار، إذ لم تُتَح فيها الظروف لإرساء نظام اقتصادي دولي ذي قواعد واضحة أو مؤسسات فاعلة، بل غلب عليها الارتباك والتناقضات الاقتصادية والمالية والتجارية.

غير أن استحضار القرن التاسع عشر، الممتد من سقوط نابليون ومعاهدة فيينا سنة 1815 إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، يُظهر ملامح نظام اقتصادي عالمي مستقر نسبياً، يقوم على هيمنة الرأسمالية الصناعية، وتوسع الإمبراطوريات الاستعمارية، وترسيخ مبدأ حرية التجارة بوصفه الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية الدولية. خلال تلك الحقبة، اعتمدت الدول على "قاعدة الذهب" باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقرار أسعار الصرف وضمان الثقة في العملات، بينما اضطلع الجنيه الإسترليني بدور العملة الدولية المحورية في ظل مكانة لندن كمركز مالي عالمي. وقد ساد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القائم على حياد الدولة والاكتفاء بدور "الدولة الحارسة" التي تضمن الأمن والدفاع والعدالة، تاركة للسوق مهمة إدارة النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الدولة لم تتراجع تماماً عن التدخل الاقتصادي، بل قامت بدعم مصالحها الرأسمالية عبر توفير البنى الأساسية، وترسيخ الاستقرار النقدي والقانوني، والتدخل -بالقوة العسكرية أحياناً- لحماية رأس المال الاستعماري في الخارج⁽²⁹⁾.

غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 أطاح بهذه الأسس والمرتكزات، إذ كان أول ضحايا الحرب انهيار "قاعدة الذهب". فاضطرت البلدان المتحاربة إلى تعليق تحويل العملات إلى ذهب وطباعة كميات ضخمة من النقود الورقية لتمويل نفقات الحرب، مما أدى إلى تآكل الثقة النقدية. كما فُرضت قيود واسعة على حركة التجارة التي شهدت شبه توقف بين أطراف النزاع.

ومع نهاية الحرب، حاولت المملكة المتحدة إعادة إحياء النظام النقدي السابق، فقرر سنة 1925 وزير خزانها وقتها ونستون تشرشل (1924-1929)، العودة إلى قاعدة الذهب وربط الجنيه البريطاني بسعره الذهبي القديم، متجاهلاً التغيرات البنوية التي أصابت الاقتصاد البريطاني. وقد تعرض القرار لانتقادات واسعة، خصوصاً من طرف عالم الاقتصاد الشهير "جون مينارد كينز" الذي اعتبره خطوة انكماشية خطيرة تُضعف القدرة التنافسية لبريطانيا التي كانت تحتاج إلى خفض قيمة عملتها لا رفعها. وعبر كينز عن موقفه عبر كتاباته الشهيرة على غرار "النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل" و"النتائج الاقتصادية للسلام".

لم تمض سنوات قليلة حتى اضطرت بريطانيا إلى التخلي مجددا عن قاعدة الذهب سنة 1930، في الوقت الذي كان فيه العالم يعيش تداعيات الكساد العظيم (The Great Depression) الذي اندلع سنة 1929، فانهارت البورصات، وارتفعت البطالة، واشتد الركود في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وردت الدول بسياسات الحماية الجمركية والحروب التجارية وتخفيض العملات لاقتناص أسواق جديدة، ما أدى إلى مزيد من التدهور في التجارة الدولية وتفاقم الأزمة. وعليه، فقد كشفت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى عن تحولات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي تمثلت في انهيار قاعدة الذهب، عجز النظام الرأسمالي عن احتواء أزمة 1929، صعود الاتحاد السوفييتي بنظام اقتصادي مضاد للرأسمالية، وصعود النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا كمحركات سياسية واقتصادية عدائية للنظام الغربي ومننقم منه. وبذلك كان اندلاع الحرب العالمية الثانية نتيجة منطقية لعقود من الاضطراب الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي⁽³⁰⁾.

ومع اقتراب الحرب من نهايتها، بدا واضحا سقوط النظام الاقتصادي القديم، واتجهت الأنظار نحو تبني نظام جديد قادر على معالجة عيوب الماضي. وقد جاء هذا التطور متجسدا في مؤتمر بريتن وودز المنعقد صيف 1944، وهو الحدث الذي مثل نقطة التحول الأكبر في تاريخ الاقتصاد العالمي الحديث، باعتباره وضع الأسس لنظام اقتصادي دولي جديد يرتكز على ثلاثة أركان: النظام النقدي، النظام المالي، والنظام التجاري، تحت إشراف ثلاث مؤسسات دولية⁽³¹⁾. وعليه ارتأينا التحدث قليلا عن هذا المؤتمر الذي سوف يتم ذكره لاحقا في مختلف أجزاء هذه الأطروحة.

❖ مؤتمر بروتون وودز (Bretton Woods Conference)

قبل سنة واحدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعدما لاح في الأفق انتصار الحلفاء فيها، بادرت الحكومة الأمريكية إلى دعوة مندوبي 44 دولة في إطار "مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية" الذي عُقد خلال الفترة من 1 إلى 22 جويلية 1944، بفندق "ماونت واشنطن" في بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير الأمريكية⁽³²⁾. واستهدف المؤتمر وضع قواعد التعاون الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب، وإعادة الإعمار، وبناء نظام نقدي ومالي مستقر قادر على دعم التجارة والنمو العالميين.

وكان كلٌّ من البريطاني اللورد جون مينارد كينز (عالم الاقتصاد الشهير ومستشار وزارة الخزانة للمملكة المتحدة)، والأمريكي هاري ديكستر وايت (مساعد وزير الخزانة للولايات المتحدة الأمريكية) يمثلان القيادة

30 - حازم البيلالي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 05-08.

31 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، النظام الاقتصادي العالمي، ونشأة "الجات"، موسوعة مقاتل من الصحراء، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، العدد 21، فيفري 2020.

32 - LENAÏN Patrick, Le FMI, 4ème Edition, Éditions La Découverte, Paris, 2004, P 08.

الفكرية لهذا المؤتمر. وعقب سلسلة من اللقاءات والاجتماعات، حصر التنافس بين تصورين فقط، هما مقارنة هويت وطرح كينز⁽³³⁾.

حيث كان طرح كينز يركز على تصور يراعي الظروف الاقتصادية لبلده بريطانيا في تلك الفترة، التي تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل ونفاذ الاحتياطات من الذهب ومديونية بريطانيا المعتبرة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب تغطية تكاليف الحرب الباهظة والتي أنهكت اقتصاد البلاد. حيث اقترح كينز إنشاء اتحاد دولي بغرض اعتماد عملة موحدة تسمى "البانكور"، مع الإبقاء على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب البانكور واستبعاد جميع العملات الأخرى⁽³⁴⁾.

ومن جهته قدم وايت رؤية تعكس القوة الاقتصادية الأمريكية، ركزت على دعم التجارة الحرة، وتقليص القيود الجمركية، وإنشاء صندوق نقد دولي لتقديم القروض للدول وضبط أسعار الصرف، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة مالية لإعادة إنشاء والتعمير ما دمرته الحرب العالمية في أوروبا.

وبعد تسع جولات من التفاوض بين ممثلي وفدي البلدين، تمكن الطرفان من صياغة مشروع مشترك غلب فيه الطرح والتصور الأمريكي، نظرا لتفوق الولايات المتحدة الاقتصادي واحتياج بريطانيا للدعم المالي الأمريكي⁽³⁵⁾.

أسفر المؤتمر على الاتفاق لإنشاء مؤسستين دوليتين، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. غير أن إنشاء هذا الأخير لم يكن يمثل محور تركيز أشغال المؤتمر، حيث انصب معظم الوقت والجهد على المشاورات الخاصة بلجنة إنشاء صندوق النقد الدولي برئاسة وايت، بينما لم تبدأ أعمال لجنة البنك الدولي التي كانت تحت رئاسة كينز إلا في الأيام القليلة الأخيرة من المؤتمر. وتضمنت بنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي -التي صاغها في الأساس كينز- إعادة بناء اقتصادات البلدان التي دمرتها الحرب، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية للبلدان النامية⁽³⁶⁾.

33 - Voir: AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra : **Le FMI : De l'ordre monétaire aux désordres financiers**, Editions Economica, Paris, 2000, PP: 8-15.

34 - في عام 1933 وفي ذروة الكساد الكبير نشر كينز كتاب "وسائل الازدهار" (The Means to Prosperity). احتوى الكتاب على توصيات لمعالجة البطالة في أثناء الركود العالمي. وقد كانت توصية كينز الأساسية الإنفاق العام من أجل مواجهة التقلبات الدورية للسوق، ورغم أن الكتاب كان موجها للحكومة البريطانية إلا أنه تضمن توصيات لدول أخرى متأثرة بالركود العالمي. أرسلت نسخة للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت وغيره من رؤساء العالم وأخذ الكتاب بجدية في أمريكا وبريطانيا وعرضت الأفكار في مؤتمر لندن الاقتصادي عام 1933. مما مهد الطريق لقبول الأفكار الكينزية.

35- AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra Op.Cit, PP: 15-20.

36 - <https://www.worldbank.org/ar/archive/history> (Last visit 27/12/2023).

وفي الختام توج مؤتمر بروتون وودز، الذي شارك فيه أزيد من 730 شخص يمثلون 44 دولة، بالمصادقة على ميثاق النقد العالمي، في ظل غياب دول العالم الثالث والتي كانت أغلبها مستعمرة من طرف دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

ويمكن القول أن من أبرز مخرجات المؤتمر هو صدور النظام النقدي الجديد القائم على ثبات أسعار الصرف وربط العملات بالدولار، وربط الدولار بالذهب بسعر ثابت (35 دولارا للأونصة)، وهو ما جعل الدولار يتحول من عملة وطنية إلى عملة احتياطي دولية⁽³⁷⁾.

الفرع الثاني - المرحلة الثانية: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات

تمثل الفترة الممتدة من 1945 إلى مطلع السبعينات واحدة من أكثر المراحل ديناميكية في التاريخ الاقتصادي المعاصر، حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون مرحلة وُصفت بـ "ربع القرن المجيد"، الذي اتسم بمعدلات نمو مرتفعة واستقرار نقدي ومالي غير مسبوق⁽³⁸⁾.

كما شهدت تلك الفترة بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية أولى عالميا، بفضل ما تتمتع به من قاعدة إنتاجية هائلة ومتينة - التي ازدادت صلابتها خلال الحرب - واحتياطات وقدرات مالية ضخمة، إضافة إلى هامشية الأضرار التي لحقت بها مقارنة بالدول الأوروبية.

وعلى مدار الفترة 1945-1970، عرف الاقتصاد العالمي حالة استثنائية من النمو السريع والاستقرار النسبي. فبرغم التحديات الاقتصادية التي خلفتها الحرب، استطاعت الدول الصناعية الكبرى إعادة بناء قدراتها الإنتاجية بوتيرة متسارعة. وقد كانت أوروبا الغربية أكبر المستفيدين من الزخم الاقتصادي، خصوصا بواسطة الدعم الذي وفرتة "خطة مارشال"⁽³⁹⁾، (فقد قدرت المساعدات الأمريكية لأوروبا في إطار هذه الخطة أزيد من 20 مرة قدرات التمويل لصندوق النقد الدولي)⁽⁴⁰⁾، وعليه حققت الدول الأوروبية معدلات نمو سنوية تتراوح بين 4% و5% خلال السنوات الخمس عشرة الأولى التي تلت الحرب. وكانت التجربة الألمانية أبرز مثال على النهضة الاقتصادية السريعة، إذ أعادت بناء قطاعها الصناعي وفق أسس تكنولوجية وتنظيمية حديثة، ما جعلها إحدى أهم القوى الصناعية بحلول الستينات.

37 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، اتفاقية بريتون وودز، مقال صادر بتاريخ 29 مارس 2009، آخر مطالعة 2023/12/28. الرابط: urlr.me/7cZFud

38 - أنظر دراسة إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-05.

39 - خطة مارشال (Marshall Plan): هي برنامج اقتصادي أطلقته الولايات المتحدة عام 1947 لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، عبر تقديم مساعدات مالية وتقنية واسعة بهدف إنعاش الاقتصادات المتضررة، تحقيق الاستقرار السياسي، والحد من انتشار الشيوعية، وقد أسهمت الخطة في تسريع تعافي أوروبا الغربية وتعزيز التعاون بينها.

40- AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra, Op.Cit, P: 32.

وفي المقابل، أعادت القوى الاستعمارية القديمة - لاسيما فرنسا وبريطانيا وهولندا - توجيه جهودها نحو إعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية وتعزيز تعاونها الإقليمي، وهو ما تُرجم لاحقا بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، بالتزامن مع تراجع ارتباطها السياسي والاقتصادي بمستعمراتها السابقة في آسيا وإفريقيا. أما اليابان، فقد شهدت بدورها صعودا اقتصاديا استثنائيا، حيث حققت معدلات نمو تراوحت بين 10 و 13% سنويا، لتتحول في ظرف عقدين من دولة مدمرة بالكامل إلى قوة اقتصادية عالمية مكتملة الأركان.

وعلى الجانب الآخر، حقق المعسكر الاشتراكي معدلات نمو معتبرة سمحت له بتثبيت موقعه كقطب اقتصادي مواز، في حين شهدت الدول النامية حديثة الاستقلال ديناميكية تنموية مهمة، إذ سجلت في مجموعها معدلات نمو سنوية تراوحت بين 5 و 6%، مستفيدة من برامج إعادة الإعمار، وتوسع التجارة الدولية، وزيادة الطلب العالمي على المواد الأولية التي تعد الركيزة الأساسية لموارد تلك الاقتصاديات⁽⁴¹⁾.

وعلى المستوى المؤسسي، ساهمت المؤسسات الدولية التي نشأت عقب مؤتمر بروتون وودز - كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات - في تحقيق قدر من الاستقرار النقدي والمالي والتجاري العالمي من خلال دعم أنظمة أسعار الصرف الثابتة وتسهيل إعادة الإعمار في أوروبا وآسيا، مما خلق بيئة ملائمة لتوسيع التجارة الدولية التي تضاعفت عدة مرات خلال هذه الفترة.

وهكذا، تُعد هذه المرحلة إحدى أكثر الفترات نموا واستقرارا في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث تميزت بتضافر عوامل عديدة: استقرار النظام النقدي الدولي، انتعاش التجارة العالمية، توسع الاستثمار، وإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية والآسيوية ضمن إطار مؤسسي دولي منظم.

غير أن هذه الديناميكية الإيجابية لم تستمر طويلا، إذ سرعان ما بدأت بوادر الاختلال تظهر مع نهاية الستينيات، ممهدة الطريق للمرحلة الثالثة التي اتسمت بالأزمات والاضطرابات الهيكلية.

الفرع الثالث - المرحلة الثالثة: خلال فترة السبعينات والثمانينات

مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدأ النظام الاقتصادي الدولي يدخل مرحلة جديدة تتسم بالاضطراب الهيكلي وظهور اختلالات عميقة في البنية الرأسمالية العالمية. فبعد ربع قرن من الازدهار المستمر، بدأت أعراض التراجع تظهر على الاقتصاد العالمي، حيث واجه العالم الرأسمالي سلسلة من الأزمات التي كشفت

41 - حازم النبلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

محدودية آليات النظام النقدي والمالي الذي أُرسيت دعائمه في بريتون وودز. فقد اندلعت أزمة الغذاء سنة 1970، ثم جاءت أزمة النفط عام 1973 لتَهز أسس النظام الاقتصادي الدولي، تلتها أزمة المديونية سنة 1982 التي طالت معظم الدول النامية، لتبرز بذلك حالة من عدم الاستقرار البنيوي⁽⁴²⁾.

وقد شكلت هذه الأزمات مجتمعة بداية مرحلة اتسمت بانتشار ظاهرة فريدة في تاريخ الرأسمالية وهي الركود التضخمي (Stagflation)، وهو ما عززت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية عن تفسيره بشكل مقنع. فقد تراجعت قدرة الدول والحكومات على التحكم في دواليب النشاط الاقتصادي، وبدأ النظام الاقتصادي الدولي يفقد أحد أهم مرتكزاته الأساسية وهو الاستقرار النسبي في النمو والأسعار.

وفي هذا السياق المضطرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في موقعها من النظام النقدي العالمي وقتها. فمع تفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها وتزايد الضغوط الدولية لتحويل الدولار إلى ذهب، وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار في احترام الالتزامات التي فرضها نظام بريتون وودز. وبناء عليه، اضطر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في أوت 1971 إلى إعلان قرار تاريخي تمثل في وقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، وهو القرار الذي أدى عمليا إلى انهيار النظام النقدي القائم على قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، حيث دخل بعدها العالم مرحلة جديدة من التعويم غير المنظم لأسعار الصرف، استمرت إلى غاية تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي سنة 1976، التي كرست رسميا الانتقال نحو نظام قائم على المرونة التامة في تحديد أسعار الصرف وفق قوى العرض والطلب في الأسواق المالية العالمية⁽⁴³⁾.

وعليه فقد شكلت فترة السبعينات والثمانينات مرحلة انتقالية حاسمة تميزت بما يلي:

- تفكك النظام النقدي الدولي القديم وبروز نظام مالي عالمي أكثر تحررا وأقل استقرارا؛
- تصاعد نفوذ الأسواق المالية على حساب دور الحكومات، بحيث بدأ رأس المال العالمي يتحرك بسرعة وبكميات غير مسبقة؛
- تزايد هشاشة الاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتفاقم حجم المديونية الخارجية؛
- تغير موازين القوة الاقتصادية الدولية مع صعود القوى الصناعية الجديدة في آسيا وبداية تراجع الهيمنة الاقتصادية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية.

42 - أنظر دراسة إكرام مياي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 10-19.

43 - حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

وبذلك يمكن القول إن هذه المرحلة شكلت محطة مفصلية في مسار النظام الاقتصادي الدولي، إذ تم خلالها الانتقال من نظام اقتصادي دولي منضبط نسبيا إلى نظام أكثر تحررا، لكن في الوقت نفسه أكثر عرضة للصدمات والأزمات.

الفرع الرابع - المرحلة الرابعة: من 1991 إلى غاية مطلع القرن الواحد والعشرين

تمثل الفترة الممتدة من مطلع التسعينيات إلى بداية القرن الحادي والعشرين مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الاقتصادي الدولي، فقد شهد العالم خلال هذه الحقبة انتقالا جذريا في بنية القوة الاقتصادية العالمية، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، الأمر الذي مهد لبروز نظام اقتصادي عالمي جديد بسمات مختلفة عما سبقه⁽⁴⁴⁾. ويمكن تحديد أبرز ملامح هذا النظام في العناصر الآتية⁽⁴⁵⁾:

أولا - إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي: تميزت هذه المرحلة بتسارع غير مسبوق في التطور المعرفي والتكنولوجي، لا سيما في مجال المعلوماتية والاتصالات. وأصبحت التكنولوجيا العامل المحدد الرئيسي لموقع الدول داخل النظام الاقتصادي الجديد، حيث احتكرت الدول ذات الريادة التكنولوجية - خاصة الولايات المتحدة واليابان آنذاك - مزايا تنافسية مكنتها من التحكم في سلاسل الإنتاج العالمية وإعادة توطین الصناعات ذات القيمة المضافة العالية داخل أراضيها. وقد أدى هذا التحول إلى ربط الهيمنة الاقتصادية بالقدرات الابتكارية أكثر من ارتباطها بالموارد الطبيعية أو الصناعية التقليدية.

ثانيا - انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود القطب الاقتصادي الواحد: أدى تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991 إلى إنهاء الثنائية القطبية التي طبعت النظام السياسي والاقتصادي العالمي لأكثر من أربعة عقود. ومقابل ذلك تم تكريس نظام أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وحتى ثقافيا. هذا التحول أعاد تشكيل العلاقات الدولية على أساس القطب الواحد، مما أدى إلى تبني معظم دول أوروبا الشرقية اقتصاد السوق تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز (البنك والصندوق).

ثالثا - هيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية: عرفت هذه المرحلة صعودا كبيرا لفلسفة "تحرير الأسواق" و"تراجع دور الدولة"، فتم تعميم سياسات التكيف الهيكلي، وتحرير التجارة، وتحرير أسعار الصرف، وخصخصة المؤسسات العمومية. وقد قدمت تلك السياسات باعتبارها الطريق الوحيد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي،

44 - إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 19-23.

رغم آثارها الاجتماعية السلبية في عدد كبير من البلدان النامية. ومن هنا أصبحت الليبرالية الجديدة بمثابة الإيديولوجيا الرسمية للنظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب الباردة.

رابعاً - تسارع ظاهرة العولمة: شهد العالم في هذه الفترة عولمة غير مسبوقة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وأصبحت الأسواق أكثر ترابطاً وتشابكاً من أي وقت مضى، بفعل التطور التكنولوجي والاندماج العميق لأسواق المال، مما أدى إلى تضخم حجم المعاملات المالية إلى مستويات تفوق بكثير حجم الاقتصاد الحقيقي (وهو ما كان السبب في تفاقم حدة الأزمات المالية العالمية كما سنراه من خلال الفصل الثاني).

خامساً - إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) سنة 1995: شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية تنويعاً لثمانى جولات من مفاوضات الجات، وأرسى الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع ظهور المنظمة أصبحت عملية تحرير التجارة أكثر عمقا واتساعا.

سادساً - الأزمات المالية المتعاقبة: لم تخلُ هذه المرحلة من اضطرابات كبرى، فقد شهدت عددا من الأزمات العنيفة التي ضربت الاقتصاد العالمي، مثل: أزمة المكسيك (1994)، الأزمة الآسيوية (1997)، أزمة روسيا (1998)، أزمة الأرجنتين (2001)، أزمة الرهون العقارية الأمريكية (2008)، أزمة الديون السيادية الأوروبية (2009). وكشفت هذه الأزمات هشاشة النظام المالي الدولي وآليات الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال، كما بينت أن الشمول المالي لم يكن يرافقه شمول في الحماية أو في توزيع المنافع⁽⁴⁶⁾.

سابعاً - بروز الدول الصاعدة وتزايد أهمية التكتلات الإقليمية: خلال هذه المرحلة برزت مجموعة من القوى الدولية الاقتصادية الجديدة، على غرار الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية. كما ظهرت تكتلات إقليمية ذات وزن متزايد: البريكس (BRICS)، مجموعة العشرين (G20)، الآسيان (ASEAN)، السوق المشتركة لجنوب أمريكا "ميركوسور" (Mercosur)، توسع الاتحاد الأوروبي وإنشاء اليورو عام 2002⁽⁴⁷⁾.

46 - للمزيد من التفصيل ارجع إلى دراسات :

- حسناء بوشارب، أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018-2019، ص ص 24-27.
- LENAIN Patrick, Op.Cit, pp: 36-38 (crise Mexicaine) ; pp: 41-42 (crise Brésilienne) ; pp : 44-45 (crise en Turquie), et pp : 45-46 (crise en Argentine).

47 - للتفصيل أكثر، أنظر دراسات :

- محمد حشماوي، هشام عماري، مجموعة البريكس ومحاولة إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد، مجلة المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، قتيبة، المجلد 11، العدد 01، جوان 2024، ص 32.
- صابرينة فراح، دور التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2018-2019، ص 42.

المطلب الرابع - تقييم النظام الاقتصادي الدولي

يواجه النظام الاقتصادي الدولي، القائم على مؤسسات بريتون وودز والنظام التجاري متعدد الأطراف، تحديات متزايدة فرضتها التحولات العميقة في الاقتصاد العالمي. فبروز التكتلات الاقتصادية، وصعود القوى الصاعدة كالصين والهند، وتكرار الأزمات المالية، إلى جانب اختلالات التجارة وتفاقم الديون، كلها عوامل أعادت طرح تساؤلات جوهرية حول عدالة وفعالية هذا النظام. وقد كشفت هذه المتغيرات عن محدودية المؤسسات الاقتصادية الدولية في الاستجابة لاحتياجات الدول الناشئة والنامية، وضمان توزيع متوازن لمكاسب العولمة، مما يجعل تقييم هذا النظام ضرورة لفهم اختلالاته واستشراف مسارات إصلاحه في ظل بيئة عالمية وإقليمية شديدة التقلب.

أولاً - تأثير القوى الكبرى على عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية

تظهر القراءة التاريخية لعمل المؤسسات الاقتصادية الدولية أن بنيتها واتجاهات تدخلها لم تكن يوماً منفصلة عن موازين القوى العالمية. فالدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حافظت على تأثير مباشر في صياغة مبادئ وأولويات تلك المؤسسات، مما جعل سياساتها -نقصد المؤسسات الاقتصادية الدولية- انعكاساً لمفاهيم اقتصادية وفكرية سائدة لدى تلك الدول، على عكس منظمة الأمم المتحدة التي تتبنى نموذجاً ديمقراطياً (ولو سوريا) يعتمد قاعدة صوت واحد لكل دولة.

ويمثل هذا الخلل في ميزان القوة أحد أهم العوامل التي تفسر غلبة التوجهات الليبرالية "المتشددة" على برامج الإصلاح التي تقترحها المؤسسات المالية، كما يفسر أيضاً محدودية قدرة الدول النامية على التأثير في صناعة القرار الاقتصادي الدولي، رغم كونها الأكثر تأثراً بسياسات هذه المؤسسات.

ثانياً - التحول من السيطرة العسكرية القديمة إلى الهيمنة الاقتصادية الحديثة

يذهب العديد من الباحثين إلى أن المؤسسات الاقتصادية الدولية ورثت وظيفة ضمنية كانت تقوم بها القوى الاستعمارية قديماً، لكن بأدوات مختلفة. فالنظام الاقتصادي العالمي هو نتاج تطور تاريخي للرأسمالية، التي نجحت في توسيع مجال نفوذها عبر آليات اقتصادية بدل الوسائل العسكرية التقليدية⁽⁴⁸⁾.

ومن هذا المنطلق، تصبح سياسات وآليات المؤسسات المالية الدولية أدوات ضغط غير مباشر تُمارس من خلال القروض، وربط التمويل بإصلاحات عميقة، وربما مؤلمة، تضع الدول النامية ضمن دائرة تبعية

هيكليّة، وبالتالي تصبح تدخلات تلك المؤسسات أشبه بغزوات جيوش متحاربة دون استخدام أسلحة أو جنود⁽⁴⁹⁾. ويعني ذلك أن التحكم في الموارد المالية أصبح وسيلة لتوجيه السياسات الاقتصادية الداخلية للدول، بل والتحكم في خياراتها الاجتماعية، من خلال ما تفرضه برامج "الإصلاح أو التكيف أو التعديل الهيكلي" من تقليص للإنفاق العام ورفع للدعم وتقليص للدور الاجتماعي للدولة.

ثالثاً - شروط التمويل وآثارها على السيادة الاقتصادية للدول النامية

تُظهر التجارب الميدانية أن تدخلات المؤسسات المالية، رغم تقديمها في خطاب رسمي باعتبارها دعماً للإصلاح والاستقرار، غالباً ما تُقضي إلى نتائج تعاكس الأهداف المعلنة. فالشروط التي تُربط بالقروض تؤدي إلى تراكم الديون وإضعاف سيادة القرار الاقتصادي، بل وإلى فرض سياسات تثير رفضاً شعبياً واسعاً نظراً لآثارها الاجتماعية المؤلمة.

وتبرز أمثلة غانا وزامبيا هذا الواقع بوضوح⁽⁵⁰⁾، إذ أدى تحرير التجارة في البلدين، تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، إلى انهيار قطاعات إنتاجية محلية كانت تمثل ركيزة للاقتصاد الوطني. وهذا النوع من التدخل يغذي التساؤلات حول ما إذا كان الصندوق يعمل فعلاً لصالح الاستقرار العالمي أم أنه جزء من آلية تخدم مصالح القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأميركية التي تملك أكبر قوة تصويتية فيه⁽⁵¹⁾.

رابعاً - مفارقة النمو الاقتصادي العالمي واتساع فجوة التنمية

رغم أن النظام الاقتصادي الدولي أسهم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تحقيق توسع اقتصادي عالمي هائل، وارتفاع مستويات الإنتاج، وتطوير تكنولوجيات جديدة قلبت موازين التقدم، إلا أن الجانب الآخر من الصورة يكشف أن الاستفادة من هذا النمو لم تكن موزعة بالتساوي. فقد اتسعت الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية، مما يؤكد أن النظام الدولي كان -عملياً- أداة لترسيخ هيمنة الدول الصناعية التي صاغت قواعده بما يضمن استمرار تفوقها⁽⁵²⁾.

49 - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة الكتب الشهرية «عالم المعرفة»، العدد 435، الكويت، جوان 2016، ص 20 - بنصرف-.

50 - في عام 2002 أزيلت غانا التعريفات الجمركية على وارداتها الغذائية تنفيذاً لتوصيات (تعليمات) صندوق النقد الدولي، وكانت النتيجة إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية وإحداث أضرار بالغة أصابة المزارعين المحليين. كما رضخت زامبيا كذلك لشروط الصندوق وأزيلت التعريفات على وارداتها من قطاع المنسوجات الذي كان يعمل به حوالي 140 شركة محلية للملابس وخلال فترة قصيرة لم يبق من هذه الشركات المحلية سوى 08 شركات فقط.

51 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، أحمد كردش، صندوق النقد الدولي.. مؤسسة للتنمية أم أداة للتبعية، مقال صادر بتاريخ 2020/05/19، آخر مطالعة 2023/12/29. الرابط: urlr.me/QmXyH

52 - السعيد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 359-361.

إن حصر صياغة القواعد التجارية والمالية في عدد محدود من الدول أدى إلى احتكار واضح لنتائج النمو، بينما بقيت الدول النامية في موقع المتلقي لسياسات وتوصيات خارجية لا تستجيب دوماً لاحتياجاتها التنموية.

خامسا - محدودية برامج القروض ونتائجها التنموية السلبية

تشير التجارب المتراكمة إلى أن جزءا كبيرا من الدول التي لجأت إلى قروض المؤسسات المالية الدولية لم تحقق الأهداف التنموية المنشودة، بل دخلت في دوامة أعمق من الأزمات. فقد أنتجت الحلول الموحدة النتائج نفسها: زيادة البطالة، ارتفاع معدلات التضخم، اتساع العجز، وتراكم الديون. ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه المؤسسات سياسات وبرامج ووصفات نمطية تُطبّق بمعزل عن الفوارق الجوهرية بين الاقتصادات، مع تجاهل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وقد أدى هذا إلى إفقار الكثير من الدول، بدل قيادتها نحو التنمية المستدامة⁽⁵³⁾.

سادسا - إصلاح نظام اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية

يتفق العديد من الخبراء على أن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لا يمكن أن يتحقق دون إصلاح عميق لآليات اتخاذ القرار داخل مؤسساته، فالتركيز المفرط للسلطة في يد عدد محدود من الدول أدى إلى غياب العدالة والشفافية والديمقراطية. ولهذا تطالب قوى صاعدة، مثل الصين والهند وروسيا، بإعادة هيكلة نظام الحصص داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليعكس الثقل الاقتصادي الحقيقي لهذه الدول، غير أن مقاومة الولايات المتحدة لهذه المطالب تجعل مسار الإصلاح بطيئا ومعقدا⁽⁵⁴⁾.

سابعا - أزمة منظمة التجارة العالمية وتحديات النظام التجاري متعدد الأطراف

على الرغم من الدور المركزي الذي لعبته منظمة التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية في تنظيم التجارة الدولية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، فإن المنظمة تواجه اليوم أزمة بنيوية تهدد مستقبلها. فتصاعد النزاعات التجارية بين القوى الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، أدى إلى شلل في آلية فض النزاعات، وهو ما يعرض النظام التجاري العالمي لخطر الدخول في حروب تجارية قد تتسبب في أسس التجارة الحرة. وتعكس هذه الأزمة خلا جوهريا في بنية النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث لم تعد آليات المنظمة قادرة على فرض الانضباط على القوى الاقتصادية الكبرى، مما يهدد بتحول النظام نحو ترتيبات

53 - حسين سلمان الشويخ، صندوق النقد الدولي وآثار سياساته على اقتصاديات الدول النامية، صحيفة الأيام البحرينية، العدد 12337، 17 جانفي 2023. الرابط (<https://alay.am/p/6o71>).

54 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، هل يصلح صندوق النقد والبنك الدوليان نظامهما المؤسسي؟، 05 أكتوبر 2023. الرابط : urlr.me/wUHgud

ثنائية وإقليمية (لاسيما من خلال الانضمام إلى تكتلات اقتصادية) بدلا من الاعتماد على ترتيبات وقواعد منظمة التجارة العالمية مما يزيد من هشاشة النظام التجاري الدولي الراهن⁽⁵⁵⁾.

يتبين من خلال دراسة هذا المبحث أن النظام الاقتصادي الدولي الراهن ليس مجرد إطار نظري لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل هو بناء تاريخي ومؤسسي معقد، تشكل عبر مراحل متعاقبة من التحولات الفكرية والسياسية والاقتصادية. أما تتبع المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي الدولي، فقد كشف أن بنيته الراهنة هي نتاج تطور ممتد من فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، مروراً بتأسيس منظومة بريتون وودز، ووصولاً إلى التحولات العميقة التي عرفت العقود الأخيرة بفعل العولمة وتغير موازين القوى. وقد أظهر تحليل مفهوم النظام الاقتصادي الدولي وخصائصه الجوهرية أن هذا النظام يقوم على جملة من المقومات البنيوية، أبرزها هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، انتشار التكتلات الاقتصادية، تزايد الترابط بين الأسواق، وبروز قوى اقتصادية صاعدة أعادت توزيع مراكز النفوذ داخل الاقتصاد العالمي. كما أكدت الدراسة أن أركان هذا النظام، ممثلة في مؤسساته المالية والنقدية والتجارية، تشكل العنصر التنظيمي الحاسم الذي يضبط قواعد التفاعل الاقتصادي ويحدد مساراته.

وانطلاقاً من هذه الأسس المفاهيمية والتاريخية، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الأركان المؤسسية الكبرى التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي، باعتبارها الفاعل الأبرز في توجيه سياساته وصياغة قواعده. وعليه، سيتم في المباحث الثلاثة اللاحقة تناول: النظام المالي الدولي من خلال تحليل دور البنك الدولي (المبحث الثاني)، ثم النظام النقدي الدولي عبر دراسة صندوق النقد الدولي (المبحث الثالث)، وأخيراً النظام التجاري الدولي من خلال التطرق إلى منظمة التجارة العالمية (المبحث الرابع). ويسعى هذا الانتقال إلى تقديم فهم أشمل واستكمال الصورة الشاملة لبنية النظام الاقتصادي الدولي ووظائفه، عبر تحليل وظائف كل مؤسسة ومكانتها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني - البنك الدولي كفاعل مركزي في النظام المالي الدولي: التطور المؤسسي، آليات الحوكمة، وحدود الفعالية التمويلية

يمثل البنك الدولي أحد الركائز الأساسية للنظام المالي الدولي، بوصفه أكبر مؤسسة تمويلية متعددة الأطراف في العالم مكلفة بدعم التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار الدول الأعضاء. ومن خلال هذا المبحث، سنعرض الإطار المفاهيمي والنشأة والأهداف، ثم نبرز البنية المؤسسية للبنك الدولي، وآليات التسيير وصنع القرار فيه، قبل التطرق إلى التطور التاريخي لسياسات تمويله وآثارها على الدول المستفيدة.

المطلب الأول - البنك الدولي: المفهوم، النشأة والأهداف

يُعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي أنشئ عام 1944 لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، نواة المنظومة المالية الدولية الراهنة. وقد انضمت إليه لاحقاً "المؤسسة الدولية للتنمية" - الذراع المكلفة بمساعدة أشد البلدان فقراً - ليشكلا معاً ما يعرف اليوم باسم "البنك الدولي". ويعمل هذان الكيانان في إطار التعاون الوثيق مع بقية مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ومع القطاعين العام والخاص في الدول النامية، بهدف الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي⁽⁵⁶⁾.

الفرع الأول - تعريف البنك الدولي

تعددت التعاريف التي تناولت البنك الدولي، غير أن جوهرها ينصب حول كونه مؤسسة مالية دولية متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة، وتعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء من خلال آليات التمويل والاستشارة. ومن أبرز تلك التعاريف، نذكر:

1 - منظمة دولية حكومية ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة: إذ ارتبط البنك بالأمم المتحدة بموجب اتفاقية الوصل المبرمة بتاريخ 15 أبريل 1948، ويتخذ من واشنطن مقراً له⁽⁵⁷⁾. ويركز نشاطه على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لا سيما أهداف الألفية، من خلال الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة⁽⁵⁸⁾.

2 - مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية: فهو أكبر بنك إنمائي عالمي، ويقدم قروضا وضمانات ومنتجات لإدارة المخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل ذات الجدارة الائتمانية بالتنسيق مع

56 - <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd> (Last visit 15/06/2024).

57 - أنظر السعيد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 333-340.

58 - https://ar.wikipedia.org/wiki/البنك_الدولي (Last visit 15/06/2024).

بقية مؤسسات مجموعة البنك الدولي، إضافة إلى دوره في تعزيز الجهود الدولية لمواجهة التحديات التنموية الإقليمية والعالمية⁽⁵⁹⁾.

3 - أداة لإدارة النظام المالي الدولي: حيث يُنظر إلى البنك كركن أساسي في هندسة النظام الاقتصادي الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي، إذ يشكلان معا ما يعرف بـ "مؤسستي بريتون وودز"، وتتكامل مهامهما في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء⁽⁶⁰⁾.

الفرع الثاني - نشأة البنك الدولي وتطور نشاطه

تأسس البنك الدولي رسمياً في 27 ديسمبر 1945 عقب التوقيع على اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير من قبل 28 دولة من أصل 44 شاركت في مؤتمر بريتون وودز صيف عام 1944. وبدأ نشاطه الفعلي بتاريخ 25 جوان 1946. وقد تزامن تأسيسه مع إنشاء صندوق النقد الدولي، في إطار رؤية متكاملة لإعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب.

ويمثل إنشاء البنك امتداداً لمتطلبات الفكر الليبرالي الغربي الذي سعى مؤسسو النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب إلى تكريسه عبر مؤسستي بريتون وودز، متأثرين بتجربة الكساد العظيم وما خلفه من اضطراب اقتصادي عالمي وانهايار للتجارة والاستثمارات الدولية⁽⁶¹⁾. وكما أشرنا إليه سالفاً، يعود الفضل في تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعبير إلى الإدارة الأمريكية، ممثلة في وزير الخزانة هنري مورغنثاو (Morgenthau Henry)، ومساعدته الأول هاري ديكستر وايت (Harry Dexter White)، التي لعبت الدور المحوري في تأسيس البنك، مع مساهمة فكرية محدودة من جانب الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز"، الذي قاد الوفد البريطاني في المفاوضات⁽⁶²⁾.

أراد كينز الحد من النفوذ السياسي الأمريكي عبر اقتراح أن يكون مقر مؤسستي بريتون وودز (البنك والصندوق) في نيويورك -على غرار منظمة الأمم المتحدة- بدل واشنطن نقادياً للضغوط الحكومية الأمريكية، إلا أن هذا المقترح رُفض، وتم إنشاء مقر البنك في واشنطن. وقد أثبتت التجربة لاحقاً صحة مخاوفه بشأن سيطرت النفوذ الأمريكي داخل المؤسستين. ويمكن القول، بشيء من المبالغة، إن هذا النظام

59 - <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd> (Last visit 15/06/2024).

60 - إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 29.

61 - العربي بوزيان، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 138.

62 - كان وايت المسؤول الأمريكي الرسمي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وأشارت التقارير إلى إطباق سيطرته على المؤتمر وفرض أفكاره على الرغم من الاعتراضات التي وجهها جون ماينارد كينز، ممثل الحكومة البريطانية. توصل عدد من الاقتصاديين والمؤرخين بأن الوفد الأمريكي كان على خطأ في تجاهله مقترحات كينز المبتكرة حول عملة دولية جديدة (البانكور) تتكون من احتياطات النقد الأجنبي الذي تحتفظ به المصارف المركزية.

الوليد كان حصيلة التفاعل بين آراء "كينز" و"وايت"، الأول مسلحا بخيال واسع وقدرة نظرية هائلة، تمثلت في كتابه المشهور عن «النظرية العامة»، والثاني مستندا إلى القوة والهيمنة الاقتصادية الطاغية لدولته الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فقد تأسس النظام الاقتصادي الجديد متضمنا بصمات وايت بدرجة أكبر من تأثير كينز. وهو ما يؤكد قوة السلطة في مواجهة الفكر⁽⁶³⁾.

الفرع الثالث - أهداف ووظائف البنك الدولي

1 - أهداف البنك الدولي: وفقا لاتفاقية إنشائه وما طرأ عليها من تعديلات، يسعى البنك الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها⁽⁶⁴⁾:

- المساهمة في إعادة إعمار وتنمية الدول الأعضاء، خصوصا المتضررة من آثار الحروب، عبر تسهيل استثمار رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية؛
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية في الدول الأعضاء من خلال تقديم الضمانات والقروض، بما يسهم في رفع القدرة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة؛
- دعم نمو التجارة الدولية وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات عبر توفير التمويل اللازم وتشجيع تدفقات الاستثمار؛
- ومع توسع عدد الدول الأعضاء في البنك وتغير الظروف العالمية، تطورت أهدافه ليصبح مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الشاملة، والرفع من مستوى الدخل الفردي، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية تحتل موقعا مركزيا في استراتيجياته، لاسيما في الدول الأشد فقرا.

2 - وظائف ومهام البنك الدولي: تتوزع مهام البنك بين الإقراض وتقديم الخدمات الاستشارية والمعرفية، ومن أبرز وظائفه⁽⁶⁵⁾:

- تقديم القروض طويلة المدى لتمويل مشاريع التنمية والإعمار في الدول الأعضاء، وهي الوظيفة الأصلية للبنك منذ تأسيسه؛

63 - حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-46.

64 - إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

65 - علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

- تقديم الاستشارات والمساعدات الفنية عبر إيفاد بعثات تقييم المشاريع التنموية وتحديد أولويات التنمية، وغالبا ما تُنفَّذ بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة لا سيما صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)؛
- تنفيذ برامج تدريب وتأهيل لفائدة موظفي الحكومات في الدول الأعضاء (لا سيما النامية والفقيرة منها)، بما في ذلك التدريب على أساليب وبرامج الحوكمة والإدارة الحديثة التي يشرف عليها معهد التنمية الاقتصادية الذي تأسس عام 1955⁽⁶⁶⁾؛
- إجراء بحوث ودراسات معمقة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية على غرار المسائل المتعلقة بالبيئة والمناخ، الفقر، التعليم، الصحة، إصلاح القطاع العام وحوكمة المؤسسات العمومية، وغيرها، باعتبارها ملفات أساسية للدول النامية، بما يعزز قدرتها على اتخاذ القرار المبني على المعرفة.

المطلب الثاني - مؤسسات البنك الدولي وأهميتها في عمليات التمويل

يتكون البنك الدولي من مجموعة من المؤسسات المالية المتكاملة التي تعمل تحت مظلة "مجموعة البنك الدولي"، ويهدف كل منها إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، خاصة النامية منها.

الفرع الأول - مؤسسات البنك الدولي التمويلية

وتمثل هذه المؤسسات أدوات تنفيذية أساسية للسياسات التمويلية والتنموية التي يعتمدها البنك الدولي، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽⁶⁷⁾:

أولا - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)⁽⁶⁸⁾: ويعتبر بمثابة المؤسسة الأم ضمن مجموعة البنك الدولي، وهو القناة التمويلية التقليدية التي تستهدف الدول متوسطة الدخل والدول ذات القدرة الائتمانية العالية. وتتمثل مهمته الأساسية في توفير قروض ميسرة، وضمانات، وخدمات استشارية، وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

66 - خويلدي السعيد، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 333-340.

67 - أنظر أطروحات دكتوراه سبق ذكرها: إكرام مياشي، ص 29-32، علي شتيوي، ص 62-63.

ثانيا - المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)⁽⁶⁹⁾: وهي ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمهمة مساعدة أشد بلدان العالم فقرا. وتهدف المؤسسة، التي أنشئت سنة 1960، إلى الحد من الفقر بواسطة تقديم قروض بشروط ميسرة جدا ومعفاة من الفائدة (soft loans)، أو بفائدة منخفضة تسمى "اعتمادات" ومنح لبرامج تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين المستويات المعيشية للشعوب⁽⁷⁰⁾. ولذلك فقد أنشئت هذه الهيئة كنافذة للتمويل الرخيص وطويل الأجل بسعر فائدة شبه منعدم (لا يتعدى 0.75%)، ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما مع فترة سماح تصل إلى 10 سنوات⁽⁷¹⁾.

✧ يشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ما يعرف ب البنك الدولي (WB)⁽⁷²⁾.

ثالثا - مؤسسة التمويل الدولية (IFC)⁽⁷³⁾: تم إنشاؤها سنة 1956، وهي أكبر هيئة إنمائية عالمية تقدم قروضا ومساهمات في رأس المال ومساعدات فنية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية. وتنشط المؤسسة في أكثر من 100 دولة حول العالم⁽⁷⁴⁾. كما تلعب المؤسسة دورا محوريا في تعزيز مناخ الأعمال وتقليل المخاطر على المستثمرين، مما يجعلها أداة أساسية لدمج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي.

رابعا - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)⁽⁷⁵⁾: تم إنشاء الوكالة عام 1988، بغرض توفير ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير الاقتصادية التي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلدان النامية على غرار الحروب، وتقلبات السياسات الحكومية، والمصادرة والتأميم، وعدم تحويل العملات، وغيرها من المخاطر السياسية⁽⁷⁶⁾. ومن الأسباب الجوهرية لإنشاء هذه الوكالة هو خدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية وتوفير الشروط الملائمة لها للانتشار والتوسع⁽⁷⁷⁾.

69 - IDA : International Development Association

70 - <https://ida.albankaldawli.org/ar/what-ida-ar> (Last visit 05/06/2025)

71 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-44.

72 - WB : World Bank = IBRD + IDA

73 - IFC : International Finance Corporation

74 - <https://www.ifc.org/ar/home> (Last visit 10/12/2024).

75 - MIGA : Multilateral Investment Guarantee Agency

76 - <https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are> (Last visit 05/06/2025)

77 - إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 32.

خامسا - المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)⁽⁷⁸⁾: يمثل المركز إحدى الآليات القانونية المهمة التي أنشأتها مجموعة البنك الدولي لتوفير إطار مؤسسي محايد لفض النزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة، سواء عبر التحكيم الدولي أو التوفيق. وقد شكل وجود هذا المركز عامل ثقة إضافي للمستثمرين الأجانب، وعزز البيئة القانونية للاستثمار في مختلف الدول الأعضاء⁽⁷⁹⁾. تشكل المؤسسات الثلاثة الأخيرة مع البنك الدولي ما يسمى بـ "مجموعة البنك الدولي"⁽⁸⁰⁾.

الفرع الثاني - تحليل عام لأهمية المؤسسات المالية للبنك الدولي

إن تعدد مؤسسات مجموعة البنك الدولي لا يُعد انفصالا في الوظائف قدر ما يعكس "تقسima وظيفيا" مقصودا بين مهام تتعلق بتمويل الدول، وأخرى تستهدف القطاع الخاص، وثالثة تُعنى بضمان الاستثمارات وتسوية منازعاتها. ومن شأن هذا التنوع المؤسسي أن يساهم في:

- تكامل الأدوار بين الجهات المختلفة داخل المجموعة؛
- توفير منظومة تمويلية وقانونية قادرة على التعامل مع مختلف التحديات التنموية؛
- توسيع نطاق تدخل البنك الدولي ليشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والاستثمارية؛
- منح البنك الدولي نفوذا مؤسسيا واسعا داخل الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول النامية.

ومن ثم فإن مؤسسات البنك الدولي المالية تمثل العمود الفقري لمنظومة التمويل والتنمية العالمية منذ منتصف القرن العشرين.

المطلب الثالث - تسيير وإدارة البنك الدولي

يمكن تشبيه البنك الدولي بـ "مؤسسة تعاونية"، حيث تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيها⁽⁸¹⁾. ويقوم الإطار التنظيمي للبنك على ثلاثة أجهزة رئيسية تضطلع بمهام تنظيم وإدارة وتسيير البنك:

78 - ICSID : International Centre for Settlement of Investment Disputes

79 - <https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are> (Last visit 05/06/2025)

80 - WBG : World Bank Group = WB+ IFC+ MIGA+ ICSID

81 - <https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership> (Last visit 05/06/2025)

الفرع الأول - مجلس المحافظين

وهو السلطة العليا للبنك وتتركز في يده كل سلطاته، فهو المشرف الرئيسي على إدارة وتسيير شؤون البنك، وتمثل فيه كل دولة عضو بمحافظ ونائب محافظ يتم تعيينهما عادة من بين كبار المسؤولين الحكوميين، كوزراء المالية أو التنمية⁽⁸²⁾. ويجتمع المجلس سنوياً في مقر البنك بواشنطن شهر سبتمبر، ليحدد التوجهات الاستراتيجية العامة للبنك، بما في ذلك الموافقة على زيادة رأس المال وتعديل الاتفاقية التأسيسية وقبول الأعضاء الجدد.

الفرع الثاني - المجلس التنفيذي (المديرون التنفيذيون)

يفوض مجلس المحافظين جزءاً كبيراً من صلاحياته إلى المجلس التنفيذي الذي يتكون من 25 مديراً تنفيذياً يعملون بصفة دائمة في مقر البنك بواشنطن. ويتوزع هؤلاء على النحو التالي:

- خمسة مديرين يمثلون الدول الأعلى مساهمة في رأس المال: الولايات المتحدة الأمريكية (16%)، اليابان (7%)، ألمانيا (4%)، المملكة المتحدة (4%)، فرنسا (4%)⁽⁸³⁾.

- يُنتخب العشرون مديراً الآخرين من قبل بقية الأعضاء، البالغ عددهم 184 دولة.

يقوم المجلس التنفيذي بالإشراف اليومي على أنشطة البنك، وهو الهيئة النافذة فعلياً في إدارة العمليات، إذ يجتمع عادة مرتين أسبوعياً للمصادقة على: اتفاقيات القروض والضمانات؛ السياسات التمويلية؛ الاستراتيجيات القطرية؛ الميزانيات التشغيلية؛ القرارات المتعلقة بتوجيه الموارد المالية؛ تنفيذ قرارات مجلس المحافظين؛ كما يمكنه أن يمارس بعض صلاحيات وسلطات مجلس المحافظين بتفويض منه⁽⁸⁴⁾. ويتكون الهيكل الإداري المساعد للمجلس التنفيذي من :

أولاً - رئيس البنك: يُنتخب رئيس البنك من قبل المجلس التنفيذي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد. وبموجب تقليد غير مكتوب منذ تأسيس البنك، يكون رئيس البنك أمريكياً الجنسية، في حين يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي من أوروبا الغربية، في تجسيد واضح لتقاسم موازين القوى داخل النظام المالي الدولي.

82 - <https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership> (Last visit 05/06/2025)

83 - علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 63-65.

84 - العربي بوزيان، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

يقوم رئيس البنك بالمهام التالية⁽⁸⁵⁾: رئاسة اجتماعات مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي؛ الإشراف العام على إدارة البنك؛ توجيه سياسات العمل والبرامج. ولا يملك الرئيس حق التصويت داخل مجلس المحافظين إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات.

ثانيا - الموظفون (الإداريون): يعمل في البنك ما يقارب 9300 موظف ينتمون إلى نحو 160 دولة، يمثلون مختلف التخصصات. ويشكل الخبراء في الاقتصاد والتكنولوجيا والتنمية والبيئة والإدارة والمالية العمود الفقري للهيكل الوظيفي. كما يعمل أكثر من 3000 موظف في المكاتب القطرية المنتشرة في مختلف بلدان العالم، مما يسمح للبنك بتنسيق عملياته ميدانيا وتعزيز فعالية برامج التنمية⁽⁸⁶⁾.

الفرع الثالث - اللجنة الاستشارية

تتكون اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس المحافظين من ذوي الخبرة العالية في المجالات المالية والمصرفية. وتضطلع هذه اللجنة بمهام استشارية رئيسية من بينها: تقييم أوضاع الدول المقترضة؛ مراجعة ملفات القروض؛ تقديم المشورة بشأن السياسات النقدية والمالية؛ المساهمة في تطوير الفاعلية المؤسسية للبنك.

المطلب الرابع - العضوية وآليات صنع القرار في البنك الدولي

الفرع الأول - شروط العضوية وطبيعتها

يتعين على أي دولة ترغب في الانضمام إلى البنك الدولي أن تتقدم بطلب عضوية مرفقا ببيانات دقيقة حول أوضاعها الاقتصادية والمالية. ويُعد الانضمام إلى صندوق النقد الدولي شرطا مسبقا لقبول العضوية في البنك الدولي، كما أن فقدان الدولة لعضويتها في الصندوق يؤدي تلقائيا إلى فقدان عضويتها في البنك، وهو ما يعكس الطبيعة التكميلية البنوية للعلاقة بين المؤسستين منذ تأسيسهما في إطار منظومة بريتون وودز⁽⁸⁷⁾.

وبمجرد استيفاء شروط الانضمام، تُحدد حصة الدولة في رأسمال البنك وفقا لقدراتها الاقتصادية والمالية، وتشكل هذه الحصة القاعدة التي تحدد على أساسها قوتها التصويتية. ويقوم النظام التصويتي في البنك

85 - <https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership> (Last visit 05/06/2025)

86 - علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 63-65.

87 - نفسه، ص 67.

على معادلة مفادها: "الوزن المالي للدولة يحدد وزنها التصويتي"، الأمر الذي يمنح الدول الصناعية الكبرى -وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، الصين واليابان- نفوذا واسعا في آليات صنع القرار داخل البنك.

وقد تطورت عضوية البنك تدريجيا منذ إنشائه إلى أن بلغت 189 دولة عضو، مما يجعله أكثر المنظمات الدولية شمولاً من حيث التمثيل، بعد منظمة الأمم المتحدة⁽⁸⁸⁾.

الفرع الثاني - آليات التصويت وصنع القرار في البنك الدولي

يعتمد البنك الدولي، على غرار صندوق النقد الدولي، نظام التصويت المرجح، وهو النظام الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية التي بُنيت عليها مؤسسات بريتون وودز. فوفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يُخصص لكل دولة عضو 250 صوتاً أساسياً، يُضاف إليها صوت واحد عن كل 100 ألف دولار من مساهمتها في رأسمال البنك. أما بخصوص آلية التصويت، فتتخذ معظم القرارات بالأغلبية البسيطة، في حين تتطلب المسائل الجوهرية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية أو بالمسائل بهيكل الحصص، فيشترط الحصول على أغلبية خاصة قد تصل إلى ثلثي مجموع الأصوات⁽⁸⁹⁾.

تُمارس عملية صنع القرار داخل أروقة البنك الدولي من خلال جهازين رئيسيين هما: مجلس المحافظين باعتباره أعلى سلطة تقريرية، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي يتولى الإدارة اليومية لأعمال البنك. ويُعد الوزن النسبي للأصوات المحدد الأساسي لنفوذ كل دولة داخل البنك، مما يجعل عملية صنع القرار مرتبطة بالقاعدة التالية: "القوة التصويتية = القوة المالية"، على خلاف ما هو معمول به في منظمة الأمم المتحدة، حيث تقوم آلية التصويت على مبدأ "دولة واحدة = صوت واحد".

ونتيجة لهذا النظام، تستحوذ الدول الصناعية الكبرى على النصيب الأكبر من القوة التصويتية، إذ تمتلك خمس دول فقط - الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، وفرنسا - على أزيد من 43% من رأس المال البنك وبالتالي من مجموع الأصوات. وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بوضع خاص، إذ تمتلك أكبر حصة والتي تجاوزت 16% (في حين بلغت تلك النسبة حوالي 37% عند إنشاء البنك)، إضافة إلى

88 - السعيد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 333-340.

89 - World Bank Official Website, Articles of Agreement of the International Bank for Reconstruction and Development, Article V (Voting and Decisions).

كون مقر البنك يقع في واشنطن، فضلا عن العرف غير المكتوب الذي يقضي بأن يكون رئيس البنك أمريكي الجنسية ترشحه الإدارة الأمريكية⁽⁹⁰⁾.

الفرع الثالث - ملاحظات نقدية حول آلية التصويت

تثير آلية التصويت المعتمدة من طرف البنك الدولي عددا من الإشكالات ترتبط بطبيعة تمثيل الأعضاء ومدى عدالة توزيع النفوذ داخل المؤسسة. ويمكن تلخيص أهم هذه الإشكالات فيما يلي:

أولا - الهيمنة البنيوية للدول المتقدمة: إذ تمكنها حصصها الكبيرة من التحكم في التوجهات الكبرى للبنك، وهو ما يجعل القرارات تعكس، في كثير من الأحيان، الأولويات الاستراتيجية للدول الصناعية أكثر من حاجات التنمية في باقي الدول الأعضاء؛

ثانيا - ضعف التأثير الفعلي للدول النامية: رغم كونها الأكثر اعتمادا على قروض البنك والأكثر تأثرا بتوصياته وإملاءاته، إلا أنها لا تمتلك القوة التصويتية التي تضمن لها المشاركة الفعالة في صياغة السياسات؛

ثالثا - استمرار الامتيازات السياسية والرمزية: على غرار العرف الذي يضمن رئاسة البنك لمرشح أمريكي الجنسية، وهو ما يشير إلى استمرار الطابع السياسي لعملية التعيين في أعلى هرم المؤسسة، بما يرسخ النفوذ الأمريكي داخلها.

وبذلك، تكشف آلية التصويت وصنع القرار داخل البنك الدولي عن الطبيعة الهرمية للنظام الاقتصادي الدولي الذي تأسس عقب مؤتمر بريتون وودز، حيث تظل مراكز القوة المالية للدول الصناعية الكبرى هي المحدد الأساسي لاتجاهات الحوكمة الاقتصادية العالمية، في مقابل محدودية دور الأغلبية الساحقة من البلدان الناشئة والنامية.

المطلب الخامس - تطور سياسات التمويل في البنك الدولي

شهدت سياسات التمويل المعتمدة من طرف البنك الدولي تطورا تدريجيا يعكس التحولات الكبرى التي مر بها الاقتصاد العالمي وتغير الأولويات التنموية للدول الأعضاء، إضافة إلى التطور الفكري الذي عرفته مقاربات التنمية الاقتصادية عبر عقود.

90 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 40-46.

فقد تأسس البنك تحت مسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، وهو ما يعبر بوضوح عن المهمة الأولى التي أوكلت إليه عقب الحرب العالمية الثانية والمتمثلة في إعادة إعمار الاقتصادات الأوروبية المدمرة. لذلك، تركزت تدخلاته خلال العقد الأول من نشاطه (1946-1955) في تمويل مشروعات إعادة البناء وتأهيل البنية التحتية الأساسية في أوروبا الغربية، انسجاماً مع متطلبات "مرحلة ما بعد الحرب" ومع روح "مشروع مارشال" التي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أنه بداية من النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي التي مثلت نقطة تحول محورية في طبيعة تدخلات البنك، حيث انتقلت أولوياته من إعادة الإعمار إلى دعم جهود التنمية في الدول حديثة الاستقلال والاقتصادات الناشئة. فبدأ البنك في توجيه جانب معتبر من موارده المالية لتمويل المشاريع الإنتاجية في دول العالم الثالث، خاصة تلك المتعلقة بالزراعة، الري، النقل، والطاقة. وقد تضاعفت أهمية هذا التوجه خلال فترة رئاسة "روبرت سترينج ماكنمارا" لمجموعة البنك الدولي (1968-1981)⁽⁹¹⁾، إذ تبنى البنك رؤية جديدة تقوم على أن النمو الاقتصادي لا يمثل هدفاً كافياً ما لم يرتبط بتحسين توزيع الدخل ومكافحة الفقر، فظهر مفهوم "إعادة التوزيع مع النمو" كفلسفة مركزية توجه سياسات الإقراض⁽⁹²⁾.

وفي هذا السياق، وسع البنك نطاق عمله ليشمل تمويل البنية التحتية الاجتماعية، مثل التعليم والصحة ومشروعات تنمية المناطق الريفية، بعدما أدرك أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في تفسير ديناميات التنمية. كما ازداد اهتمام البنك بتمويل البرامج القطاعية الشاملة بدل الاقتصاد على المشروعات المنعزلة، سعياً لتحقيق تأثيرات أعمق وأكثر استدامة على الاقتصاد الكلي للدول المستفيدة.

ومع دخول العالم عقد الثمانينيات، واجهت العديد من الدول النامية أزمات اقتصادية حادة تمثلت في تفاقم المديونية وتباطؤ النمو واختلالات التوازنات الخارجية. وفي ظل هذه السياقات، أعاد البنك الدولي توجيه سياساته التمويلية نحو برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي ركزت على تحرير الاقتصاد، تقليص دور الدولة، الخصخصة، وإصلاح المنظومة المالية. وقد أثارت هذه البرامج العديد من الانتقادات، لاسيما تلك المتعلقة بتأثيراتها الاجتماعية وارتباطها بشروط سياسية غير مباشرة.

91 - Robert Strange McNamara : صاحب أطول فترة كوزير للدفاع للولايات المتحدة الأمريكية (1961-1968)، وبعدها شغل منصب رئيس مجموعة البنك الدولي (1968-1981)، محولاً تركيز

جهود البنك الدولي نحو الحد من الفقر .

92 - إعادة التوزيع مع النمو (Redistribution with Growth) : هو توجه اقتصادي-تنموي يهدف إلى الجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع عوائده بصورة عادلة، بحيث لا يقتصر أثر النمو

على زيادة الدخل القومي، بل يمتد إلى تقليل الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي وتحسين دخول الفئات الأقل حظاً. وقد برز هذا المفهوم في أدبيات التنمية الاقتصادية، ولا سيما في أعمال البنك الدولي خلال سبعينيات القرن العشرين، باعتباره بديلاً للرؤية التي تفترض أن النمو الاقتصادي وحده كافٍ لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومع مطلع التسعينيات، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، برزت مهمة جديدة للبنك تمثلت في مرافقة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، عبر تمويل إصلاحات مؤسسية، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير القطاع المالي.

ورغم الانفتاح التدريجي للبنك على قضايا اجتماعية وتنموية واسعة، فإن تطبيق برامج كثيرة ما اصطدم بواقع الأنظمة السياسية في الدول المقترضة. فقد أكدت التجارب أن فشل العديد من المشاريع التنموية يعود إلى ضعف الحوكمة وغياب الشفافية وتقشي آفة الفساد، وهو ما دفع البنك إلى تبني مفهوم "الحكم الرشيد" منذ نهاية الثمانينيات كإطار مرجعي غير مباشر لمعالجة إشكالات الإدارة العامة دون الدخول في مسائل سياسية صريحة. وفي هذا الإطار فقد اعتبر البنك في تقريره لسنة 1989 أن أزمة إفريقيا هي في جوهرها أزمة حكم راشد (A Crisis of Governance)⁽⁹³⁾.

وخلال مساره الممتد منذ سنة 1947، مَوَّلَ البنك الدولي أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي من خلال تقديم قروض تقليدية، وائتمانات بدون فوائد، ومنح موجهة لقطاعات تنموية متعددة، مما جعله أحد أهم الفاعلين العالميين في مجال تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁹⁴⁾.

أبرز هذا المبحث أن البنك الدولي، رغم دوره المركزي في تمويل التنمية ودعم إعادة الإعمار، يشتغل ضمن بنية مؤسسية دولية تعكس اختلالات واضحة في توزيع النفوذ وآليات صنع القرار، بما يحد من فعالية تدخله التنموي ويثير إشكالات تتعلق بالسيادة الاقتصادية للدول المستفيدة. كما أظهر تطور سياساته التمويلية انتقاله من منطق الدعم التنموي إلى مقاربات مشروطة تتقاطع مع منطق الإصلاحات الهيكلية. غير أن هذه الاختلالات لا يمكن فهمها بمعزل عن الإطار النقدي الدولي الذي يشكل الوجه الآخر لمنظومة بريتون وودز، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى دراسة النظام النقدي الدولي من خلال تحليل دور صندوق النقد الدولي وآلياته في المبحث الموالي.

93 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 40-46، ص 168، ص 170-171

94 - <https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do> (Last visit 11/06/2025)

المبحث الثالث - صندوق النقد الدولي ودوره المؤسسي في النظام النقدي الدولي: البنية التنظيمية، وتحديات الإصلاح في ظل هيمنة القوى الكبرى

يشكل صندوق النقد الدولي أحد الأعمدة الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر، بوصفه المؤسسة المكلفة بضمان الاستقرار النقدي وتعزيز التعاون المالي العالمي وتوفير التمويل المؤقت للدول الأعضاء. وقد جاء تأسيسه في إطار منظومة بريتون وودز سنة 1944 كاستجابة مباشرة للاختلالات العميقة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بين الحربين. ومع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد حجم الترابط المالي بين الدول، توسعت مهام الصندوق وأدوات تدخله لتشمل الجوانب الرقابية والاستشارية وتطوير آليات للوقاية من الأزمات وإدارتها .

ونسعى من خلال هذا المبحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي والتنظيمي للصندوق، من خلال دراسة نشأته وأهدافه، طريقة تسييره، موارده، وكذا آليات العضوية والتصويت فيه، باعتبارها عناصر أساسية لفهم مكانته ودوره الريادي في هندسة النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول - تعريف، نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي

جاء تأسيس الصندوق في سياق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، واستحداث آليات جديدة تضمن الاستقرار المالي وتقادي تكرار الأزمات النقدية والمالية وتجاوز إخفاقات النظام الذي كان معتمدا خلال فترة ما بين الحربين وما تخلله من أزمات مالية وسياسات حمائية وحروب تنافسية في أسعار الصرف أدت إلى تفاقم الكساد وتغذية التوترات الدولية⁽⁹⁵⁾. وقد ظل الصندوق منذ نشأته مؤسسة ديناميكية تخضع للتحويل المستمر، متأثرة بالتحويلات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي عرفها العالم على مدى عقود.

الفرع الأول - تعريف صندوق النقد الدولي

1 - التعريف الأول: صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية، وإحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يوجد مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويضم في عضويته 191 دولة. تأسس سنة 1945 بموجب معاهدة دولية، ويهدف أساسا إلى تعزيز التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار

المالي، وتسهيل حركة التجارة العالمية، وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو والتوظيف، والمساهمة في الحد من الفقر على الصعيد العالمي⁽⁹⁶⁾.

2 - التعريف الثاني: يُنظر إلى الصندوق باعتباره الجهاز المحوري في النظام النقدي الدولي، فهو يشرف على سير هذا النظام ويوفر الإطار المؤسسي الذي تتعاون من خلاله الدول الأعضاء لضمان الاستقرار النقدي وتعزيز الانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية، وبذلك يساهم في دعم النمو الاقتصادي العالمي وتحسين أداء اقتصادات الدول الأعضاء⁽⁹⁷⁾.

الفرع الثاني - نشأة صندوق النقد الدولي

كما سبقت الإشارة إليه من خلال المبحث الأول من هذا الفصل، فإن مؤتمر بريتون وودز المنعقد شهر جويلية 1944، شكل نقطة تحول محورية في إعادة تشكيل البنية المؤسسية للاقتصاد العالمي. فقد انصب اهتمام ممثلي الدول الأربع والأربعين المشاركة في أشغال المؤتمر على تأسيس جهازين دوليين متكاملين: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليضطلع بمهمة إعادة الإعمار، وصندوق النقد الدولي لتأمين الاستقرار النقدي وتنظيم العلاقات المالية الدولية⁽⁹⁸⁾.

وكان الهدف المركزي من إنشاء الصندوق هو الحيلولة دون تكرار أنماط الانغلاق والحماية التي سادت مرحلة ما بين الحربين، والتي أدت إلى انهيار التجارة الدولية وفاقمت آثار الكساد الكبير، بما أبرز الحاجة إلى إطار مؤسسي يضمن قدرا أعلى من الانضباط والتنسيق النقدي الدولي.

وفي هذا السياق، ظهرت على طاولة المفاوضات مقاربتان متباينتان تعكسان اختلاف المصالح والقدرات الاقتصادية للدولتين الأكثر تأثيرا في المؤتمر: بريطانيا والولايات المتحدة. فقد دافع الاقتصادي البريطاني اللورد "جون ماينارد كينز" عن رؤية تستند إلى نظام نقدي أكثر مرونة واستقلالا عن هيمنة عملة بعينها، يقوم على إنشاء "اتحاد للمقاصة الدولية" وإصدار عملة احتياط جديدة. غير أن هذه المقاربة اصطدمت بالاعتراض الأمريكي، إذ رأت واشنطن أن تبنيها للاقتراح الكنزي سيحد من قدرتها على توظيف قوتها الاقتصادية المتنامية لترسيخ موقعها القيادي في النظام الدولي بعد الحرب⁽⁹⁹⁾.

96 - <https://www.imf.org/ar> (Last visit 12/06/2025)

97 - علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 48، بتصرف مع <https://www.imf.org/ar>.

98 - لمزيد من التفصيل، ارجع إلى المطلب الثالث: الجذور الفكرية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي الراهن ومراحل تطوره، ص 11 وما بعدها من هذه الأطروحة.

99 - Voir AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra, Op.Cit, PP: 8-15.

وفي ختام أشغال المؤتمر، رُجِّحت كفة المشروع الأمريكي الذي صاغه نائب وزير الخزانة الأمريكي "هاري ديكنستر وايت"، والذي أصبح الأساس الفعلي لإنشاء صندوق النقد الدولي. وقد انطلقت خطة وايت من ضرورة إقامة نظام دولي يقوم على تثبيت أسعار الصرف ضمن حدود ضيقة، بما يمكن الدول من الحفاظ على قدر من الاستقرار الكلي ويحول دون العودة إلى سياسات التخفيضات التنافسية للعملة التي كانت أحد أسباب تفاقم الاختلالات الاقتصادية العالمية التي عرفتتها حقبة الثلاثينات من القرن الماضي⁽¹⁰⁰⁾.

وقد دخلت اتفاقية تأسيس الصندوق حيّز النفاذ في 27 ديسمبر 1945، بعد أن قامت الدول التي تمتلك 80% من موارد الصندوق بإيداع وثائق التصديق عليها، ليشرع الصندوق فعليا في ممارسة نشاطه ابتداء من ماي 1947⁽¹⁰¹⁾. وهكذا، جاء إنشاء صندوق النقد الدولي تعبيراً عن تسوية دولية هدفت إلى إعادة بناء النظام النقدي العالمي على قواعد أكثر انتظاماً، وفي الوقت ذاته حمل في طياته بصمة واضحة للهيمنة الاقتصادية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب.

الفرع الثالث - أهداف ودور صندوق النقد الدولي

أولاً - أهداف صندوق النقد الدولي: حددت اتفاقية تأسيس الصندوق - ولا سيما المادة الأولى منها - جملة من الأهداف الرئيسية التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها في الآتي⁽¹⁰²⁾:

- 1 - تعزيز التشاور والتعاون الدولي في الشؤون النقدية: يُعد الصندوق منصة عالمية للحوار وصياغة الحلول المشتركة للمسائل النقدية، عبر لجانه وأجهزته الرقابية؛
- 2 - تشجيع التوسع المتوازن للتجارة العالمية: من خلال السعي إلى إزالة القيود المالية والنقدية التي تعرقل تدفق السلع والخدمات، وتهيئة بيئة نقدية مستقرة تدعم التجارة متعددة الأطراف؛
- 3 - ضمان استقرار أسعار الصرف الدولية: عبر مراقبة السياسات النقدية للدول الأعضاء ومنع الممارسات التي تهدف إلى تخفيض تنافسي للعملة بهدف تحقيق مكاسب تجارية غير مشروعة؛
- 4 - إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: وذلك من خلال تسهيل المدفوعات الجارية وإزالة القيود التمييزية التي تعيق حركة التجارة ورؤوس الأموال؛

100 - Voir : LENAIN Patrick, Op.Cit, PP:09-13.

101 - السعيد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 340-350.

102 - محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 36. (منقول عن إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 25-26).

5 - تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء: من خلال وضع موارد الصندوق المالية تحت تصرف الدول التي تواجه عجز مؤقت في التمويل، شريطة الالتزام ببرامج إصلاحية يتفق عليها مع الصندوق؛

6 - الوقاية من الأزمات الاقتصادية والمالية: عبر تشجيع الدول على اتباع سياسات اقتصادية سليمة، وتوفير الدعم المالي عند الضرورة؛

7 - تقليص الاختلالات في موازين المدفوعات: وذلك بتقديم الدعم المؤقت للدول التي تواجه عجزا هيكليا أو ظرفيا؛

8 - المساهمة في البعد الاجتماعي للتنمية: عن طريق الدفع نحو خلق فرص العمل والحد من الفقر عالميا⁽¹⁰³⁾.

ثانيا - أدوار ومهام صندوق النقد الدولي: بغرض تحقيق الأهداف السالفة الذكر، يمارس الصندوق دورين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر⁽¹⁰⁴⁾:

1 - دور تنظيمي رقابي: ويتجسد ذلك من خلال:

- مراقبة السلوك والأداء الاقتصادي للدول الأعضاء وتقديم المشورة لهم حول السياسات المناسبة لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي؛

- متابعة الاختلالات المسجلة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية واقتراح برامج تصحيحية متكاملة قصد تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي؛

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب لفائدة كوادرات المؤسسات الحكومية لا سيما العاملين على مستوى البنوك المركزية ووزارات المالية.

2 - دور تمويلي: يتمثل في وضع موارده المالية تحت تصرف البلدان التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات، عبر منح قروض غالبا ما ترتبط بتنفيذ برامج إصلاحية تهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي.

تعليق ختامي تحليلي: يظهر من خلال تحليل أهداف الصندوق وأدواره أن تصميم هذه المؤسسة جاء ليكون ركيزة للحوكمة الاقتصادية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب. غير أن التطبيق العملي أظهر أن هذه

103 - Voir : LENAÏN Patrick, Op.Cit, PP:57-68.

104 - أنظر علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

الوظائف كثيرا ما تتأثر بالاعتبارات السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، وأن قدرة الصندوق على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية للدول النامية ما تزال موضع نقاش واسع في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.

المطلب الثاني - تسيير وإدارة صندوق النقد الدولي

يعمل في صندوق النقد الدولي نحو 2800 موظف ينتمون إلى أكثر من 140 دولة، ويشكل الاقتصاديون ما يقارب ثلثي طاقمه، ويتم اختيارهم وفق معايير صارمة تراعي الكفاءة العلمية والخبرة التقنية. وينتمي هؤلاء العاملون إلى "سلك الموظف الدولي"، ما يجعل مسؤوليتهم المهنية تجاه الصندوق ذاته لا تجاه الحكومات التي يحملون جنسياتها.

أما بخصوص التنظيم الهيكلي للصندوق، فيستند على جهازين رئيسيين: أجهزة مسيرة تتولى إدارة العمليات والسياسات، وأجهزة استشارية توفر الدعم التحليلي والتوجيهي لصانعي القرار.

الفرع الأول - الأجهزة المسيرة

أولا - مجلس المحافظين: يضم ممثلين عن كافة الدول الأعضاء، ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في هيكل الصندوق، ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب عن كل دولة عضو، يُعَيَّنَان عادة من بين كبار المسؤولين الاقتصاديين -غالبا وزراء المالية أو محافظو البنوك المركزية-. يجتمع المجلس بصفة دورية مرة واحدة في السنة في إطار الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدولي، حيث يضطلع بإقرار السياسات الكبرى، مثل: تعديل الحصص؛ قبول الأعضاء الجدد؛ إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة؛ إجراء التعديلات الهيكلية على نظام الصندوق⁽¹⁰⁵⁾.

ويمارس المجلس سلطاته الواسعة عبر تفويض جزء معتبر منها إلى المجلس التنفيذي، ضمانا لسرعة البت في المسائل الإجرائية اليومية، بينما يحتفظ بالملفات ذات الطابع الاستراتيجي أو الحساسة، ومنها قضايا الحوكمة ومراجعة الموارد والسياسات العامة. ويمكن للمجلس الانعقاد استثنائيا بطلب من مجلس الإدارة أو بأطلب من 15 دولة عضو أو من دول أعضاء تمتلك مجتمعة ربع الأصوات.

105 - إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

ثانيا - المجلس التنفيذي (مجلس الإدارة): يشكل المجلس التنفيذي القلب العملي للصندوق، إذ يشرف على تسيير شؤونه اليومية ويتابع تنفيذ سياساته، ويجتمع عادة ثلاث مرات أسبوعيا، مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية عند الضرورة. ويتكون من 24 مديرا تنفيذيا يعملون بصفة دائمة في مقر الصندوق بواشنطن، ويرأسه المدير العام.

وتعود المقاعد الخمسة الأولى للدول صاحبة أكبر حصص في رأسمال الصندوق: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا. كما تخصص ثلاثة مقاعد إضافية لروسيا والصين والمملكة العربية السعودية، بينما يُنتخب المديرون الستة عشر المتبقون لمدة سنتين من قبل دوائر انتخابية جغرافية تمثل بقية البلدان الأعضاء. ويعكس هذا التوزيع بدوره الطبيعة الهرمية للمؤسسة حيث ترتبط القوة التصويتية بمستوى المساهمة المالية⁽¹⁰⁶⁾.

ثالثا - المدير العام: يُنتخب المدير العام من طرف المجلس التنفيذي لولاية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، ويمثل السلطة الإدارية العليا في الصندوق ورئيس جهاز الموظفين، كما يترأس اجتماعات المجلس التنفيذي دون أن يمتلك حق التصويت إلا عند تساوي الأصوات (ما يعرف بالتصويت المرجح).

ووفقا للعرف غير المكتوب المعتمد من طرف منظومة بريتون وودز، يكون المدير العام أوروبيا الجنسية، مقابل أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا، في توزيع تقليدي يعكس موازين القوى داخل النظام المالي الدولي. ويساعد المدير العام ثلاثة نواب، ويُشترط في المرشح التمتع بخبرة واسعة في قضايا التمويل الدولي ومشهود له بالكفاءة الاقتصادية.

الفرع الثاني - الأجهزة الاستشارية

تتكون الأجهزة الاستشارية من لجان متخصصة أنشأها مجلس المحافظين بهدف تعزيز فعالية الرقابة وتقديم المشورة في القضايا النقدية والتنموية الدولية⁽¹⁰⁷⁾.

أ- اللجنة النقدية والمالية الدولية: أنشئت سنة 1974 تحت تسمية "اللجنة المؤقتة" قبل تعديل نظام الصندوق سنة 1999 لتحمل التسمية الحالية. تتكون اللجنة من 24 عضوا يمثلون الدوائر الانتخابية التي تنتخب المجلس التنفيذي، وتضطلع بدور محوري في متابعة أداء النظام النقدي الدولي والسهل على تكييفه

106 - أنظر الملحق رقم 05، ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي، ص 351.

107 - طالع دراسة علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 48-51. بتصرف مع (Last visit 28/06/2025) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

مع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة. وتقدم هذه اللجنة تقارير وتوصيات لمجلس المحافظين بشأن قضايا الاستقرار المالي، وسبل التعامل مع الأزمات الدولية، والإصلاحات اللازمة لتعزيز فعالية الصندوق.

ب- لجنة التنمية: وهي لجنة مشتركة بين مجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتختص بدراسة القضايا المتعلقة بتوفير التمويل للبلدان النامية، وتقديم المشورة حول سياسات التنمية، وتحليل التحديات البنيوية التي تواجه الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وتكتسي توصيات اللجنة أهمية خاصة لارتباطها المباشر ببرامج الإصلاح الهيكلي ومبادرات الحد من الفقر التي يعتمد عليها الصندوق والبنك الدوليين.

المطلب الثالث - الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

تُعد الموارد المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها صندوق النقد الدولي في أداء مهامه الرقابية والتمويلية تجاه الدول الأعضاء. فبفضل هذه الموارد، يستطيع الصندوق توفير احتياجات التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل للدول التي تواجه اختلالات في موازين مدفوعاتها، كما تمكنه من تقديم المساعدات الفنية ودعم البرامج الإصلاحية⁽¹⁰⁸⁾. وتتميز بنية موارد الصندوق بالتنوع النسبي، حيث تشمل الحصص الأساسية للدول الأعضاء، إضافة إلى ترتيبات مالية تكميلية، فضلا عن أداة نقدية دولية مستحدثة هي "حقوق السحب الخاصة".

الفرع الأول - حصص الدول الأعضاء (Quotas) باعتبارها المصدر الرئيسي للموارد

تشكل حصص الدول الأعضاء الأساس المالي والهيكل الذي يقوم عليه الصندوق، فهي تمثل القوة التصويتية لكل دولة، ومقدار التزامها المالي، وحجم استفادتها المحتملة من موارده. ويتم تحديد الحصة وفق مجموعة معايير تنظر إلى حجم الناتج القومي، الحصة من التجارة العالمية ومدى الانفتاح التجاري، ونقلات الإيرادات، ومستوى الاحتياطات من العملة الصعبة. وتُسَدَّد هذه الحصص جزئيا بالعملة المحلية للبلد العضو، وجزئيا بعملات قابلة للتحويل. ويتم دفع حصة واشتراكات كل بلد عضو وفق التقسيم التالي: 25% بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) و75% بالعملة وطنية للبلد المعني⁽¹⁰⁹⁾.

وقد خضعت حصص العضوية في صندوق النقد الدولي، منذ تأسيسه، لعدد من المراجعات الدورية - خاصة مراجعات أعوام 1978، 1998، 2008، و2010- وذلك بهدف مواءمة هيكل الموارد مع التحولات العميقة

108 - LENAÏN Patrick, Op.Cit, P:14.

109- <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (Last visit 18/06/2025)

التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وتكيف توزيع القوة التصويتية مع التغيرات التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية الدولية. وقد أسفرت هذه المراجعات عن رفع حصص بعض الاقتصادات الصاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل، بما يعكس تنامي حضورها وتأثيرها في قطاعات الإنتاج والمال والتجارة العالمية⁽¹¹⁰⁾. غير أن التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات ظل محدوداً من حيث عمقه وسرعته، إذ لا يزال نظام الحصص بعيداً عن الواقع الراهن ولا يعكس الوزن الاقتصادي الحقيقي للدول الصاعدة، الأمر الذي يكرّس استمرار هيمنة الاقتصادات المتقدمة على ميزان القوة التصويتية داخل الصندوق وسلطة صنع القرار فيه.

الفرع الثاني - الترتيبات المالية التكميلية

إلى جانب الحصص، يعتمد الصندوق على ترتيبات مالية إضافية لتوفير السيولة اللازمة وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات المالية وزيادة الطلب على التمويل التي عرفت ارتفاعاً كبيراً لاسيما منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي. ومن أبرز هذه الترتيبات نذكر⁽¹¹¹⁾ :

أولاً - اتفاقات الاقتراض العامة (GAB : General Arrangements to Borrow)

هي اتفاقات أنشئت سنة 1962 بهدف تمكين الصندوق من الحصول على موارد إضافية عند الحاجة من مجموعة محدودة من الدول الصناعية، وذلك في الحالات التي تتجاوز فيها طلبات التمويل إمكانياته التقليدية. ورغم محدودية استخدامها، فإن أهميتها تكمن في وظيفتها الاحتياطية ودلالاتها السياسية حول التزام القوى الكبرى باستقرار النظام النقدي الدولي.

ثانياً - الترتيبات الجديدة للاقتراض (NAB : New Arrangements to Borrow)

تمثل التطور الأوسع والأكثر مرونة لاتفاقات الاقتراض العامة، وقد تم اعتمادها سنة 1997. وتتيح لصندوق النقد الدولي شبكة أمان ذات نطاق أوسع، بمشاركة عدد أكبر من الدول. وتُعَلِّق هذه الترتيبات عادة في حالات الأزمات العالمية والإقليمية الكبرى التي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما حدث خلال أزمات الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية⁽¹¹²⁾ والأزمة المالية العالمية لسنة 2008⁽¹¹³⁾.

110 - International Monetary Fund (IMF), *Quotas — Updated Estimates Following the Fourteenth General Review*, IMF Policy Paper, Washington D.C., 2010, pp. 4-7.

111 - <https://www.imf.org/ar/about/factsheets/where-the-imf-gets-its-money> (Last visit 21/11/2025)

112 - طالع عبد العزيز العميري، صندوق النقد الدولي ودوره في النظام المالي العالمي، دار المناهج، الأردن، 2015، ص 189.

113 - للتفصيل أكثر طالع دراسة صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص ص 04-05.

ثالثاً - موارد تكميلية قصيرة ومتوسطة الأجل: يلجأ الصندوق أحياناً إلى برامج اقتراض ثنائية مع الدول الأعضاء، خصوصاً خلال الأزمات العالمية، على غرار ما حصل في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حين ضاعف الصندوق موارده عبر دعم إضافي من مجموعة العشرين⁽¹¹⁴⁾. وتُظهر هذه الآليات التكميلية مدى اعتماد الصندوق على الدول القادرة مالياً، مما يعيد إنتاج موازين القوة داخل المنظومة النقدية العالمية.

الفرع الثالث - حقوق السحب الخاصة (SDR)⁽¹¹⁵⁾

تمثل حقوق السحب الخاصة أحد الابتكارات المالية الأكثر أهمية في تاريخ النظام النقدي الدولي، وقد أنشئت في أعقاب الضغوط التي تعرض لها نظام "بريتون وودز"، وخاصة النقص في السيولة اللازمة لتمويل توسع التجارة العالمية، حيث أصبح النظام القائم على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عاجزاً عن توفير سيولة دولية كافية دون الإضرار بثقة العالم بالدولار⁽¹¹⁶⁾.

ومع مرور الوقت، ازداد دور حقوق السحب الخاصة عقب الانهيار النهائي لنظام بريتون وودز عام 1971، والتحول نحو أنظمة الصرف المرنة، ثم تجدد الاهتمام بها خلال الأزمات الكبرى، خاصة الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث تم اللجوء إلى عمليات تخصيص استثنائية لتعزيز احتياطات الدول النامية⁽¹¹⁷⁾. غير أن توزيع هذه الحقوق لا يزال يكرس التفاوت بين أعضاء الصندوق، إذ تحصل الدول المتقدمة على النصيب الأكبر نظراً لارتفاع حصصها مقارنة بالدول النامية، مما يثير جدلاً مستمراً حول ضرورة تبني إصلاحات تمس خاصة آلية توزيع الحصص بما يعزز العدالة النقدية الدولية⁽¹¹⁸⁾.

المطلب الرابع - العضوية، حصص التصويت وآليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي

يشكل نظام العضوية وتوزيع الحصص وآليات التصويت في صندوق النقد الدولي من أهم العناصر الحاكمة لبنيته المؤسسية، وتحدد مدى قدرة الدول الأعضاء على التأثير في عملية صنع القرار داخل الصندوق.

114 - عبد العزيز حمد العويشق، قمة مجموعة العشرين وخطة العمل لمعالجة الأزمة المالية العالمية، يومية الرياض السعودية، العدد 14756، 17/11/2008، (آخر مطالعة في 24/10/2025).

115 - حقوق السحب الخاصة (SDR : Special Drawing Rights) : هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه)، في سياق الحاجة إلى تعزيز السيولة الدولية ومعالجة النقص في الاحتياطيات العالمية، ولا سيما في ظل نظام أسعار الصرف القائم آنذاك. ولا تُعد حقوق السحب الخاصة عملة متداولة، بل تمثل حفاً في الحصول على عملات قابلة للاستخدام الحر من الدول الأعضاء، وتُحدّد قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية الرئيسية، وتُستخدم لدعم احتياطيات الدول والمساعدة في تمويل اختلالات ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار المالي الدولي.

116 - KRUGMAN Paul & OBSTFELD Maurice, *International Economics : Theory and Policy*, Pearson, USA, 2018, p. 512.

117 - للتفصيل أكثر، أنظر عمر محجوب، النظام النقدي الدولي: الأسس النظرية والتطورات التاريخية، دار مجدلاوي، عمان، 2001.

118 - <https://www.imf.org/ar/about/factsheets/sheets/2023/special-drawing-rights-sdr> (Last visit 21/11/2025)

ويكشف نظام التصويت في الصندوق، الذي يقوم على مبدأ الوزن الاقتصادي بدل المساواة الدولية، عن استمرار هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى على توجيه سياساته وتحديد أولوياته.

الفرع الأول - العضوية في صندوق النقد الدولي

نصت اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أن العضوية فيه متاحة لجميع الدول القادرة على استيفاء الشروط القانونية والمالية المطلوبة، غير أن الانضمام يستلزم موافقة مجلس المحافظين وفق الأغلبية المنصوص عليها، وأن تتعهد الدولة المرشحة بالالتزام بجميع الشروط والبنود الواردة في الاتفاقية التأسيسية للصندوق⁽¹¹⁹⁾.

ويبلغ عدد الأعضاء في الوقت الراهن 191 دولة⁽¹²⁰⁾، ولا يُشترط للعضوية أن تكون الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة، وإن كان معظم الأعضاء يتمتعون بهذه الصفة. وتتوزع العضوية بين أعضاء أصليين شاركوا في مؤتمر "بريتون وودز" سنة 1944 وأودعوا وثائق انضمامهم قبل نهاية ديسمبر 1946 (وكان عددهم 93 دولة)، وأعضاء لاحقين قُبلوا بناء على قرارات صادرة عن مجلس المحافظين. ولا يترتب عن هذا التمييز أي اختلاف في الحقوق والالتزامات، فكل عضو يتمتع بالحقوق نفسها ويلتزم بالواجبات ذاتها. كما يتيح النظام الأساسي للصندوق للعضو الانسحاب طوعاً بعد إخطار إدارة الصندوق رسمياً، بينما يمكن تعليق حقوقه أو مطالبته بالانسحاب إذا لم يفي بالتزاماته على نحو "جسيم ومتواصل"⁽¹²¹⁾.

الفرع الثاني - توزيع الحصص في صندوق النقد الدولي

يُعد نظام الحصص الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها توزيع القوة التصويتية داخل الصندوق. ويتم تحديد الحصة وفق معايير كمية تتعلق أساساً بحجم الناتج المحلي الإجمالي، النصيب من التجارة العالمية، وكمية احتياطات النقد الأجنبي، إضافة إلى اعتبارات ومعايير سياسية لعبت دوراً بارزاً في تحديد حصة كل بلد في رأسمال الصندوق⁽¹²²⁾.

يتم احتساب حصة البلد من موارد الصندوق على أساس أن لكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد عن كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة (SDR). كما تحصل كل دولة عضو على

119 - <https://www.imf.org> (last visit 21/11/2025)

120 - إلى غاية ديسمبر 2025.

121 - أنظر : علي شتيوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 48.

122 - أنظر أطروحات دكتوراه سبق ذكرها: العربي بوزيان، ص 127 - 128، علي شتيوي، ص 55-58 (بتصرف)

صوت إضافي عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها عند بيع عملتها إلى دولة أخرى، كما قد يحصل العكس بأن يتم خصم منها صوت عند الاقتراض عن كل قسط يساوي 400 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق.

الفرع الثالث - نظام التصويت وآلية صنع القرار في صندوق النقد الدولي

تتميز عملية اتخاذ القرار بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات وتختلف حسب طبيعة وأهمية القضايا المعنية. وتستند آلية التصويت وصنع القرار داخل صندوق النقد الدولي إلى أحكام المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق، التي تنظم البنية المؤسسية ونظام التصويت المرجح، إضافة إلى المادة الثامنة عشرة التي تشترط أغلبية مشددة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة. وعموما يلجأ الصندوق إلى ثلاثة مستويات للتصويت⁽¹²³⁾:

- الأغلبية البسيطة (50% + 1): للقضايا الإجرائية والمسائل الروتينية؛
- الأغلبية الخاصة (70%): لبعض المجالات الفنية ذات الأهمية المتوسطة؛
- الأغلبية المشددة (85%): للقرارات الجوهرية مثل تعديل حصص الدول، تعديل النظام أو الاتفاق التأسيسي للصندوق، إصدار حقوق سحب خاصة جديدة.

ونتيجة لهذه الآلية، تمتلك خمس دول كبرى (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) أكثر من 36% من مجموع الأصوات، مما يجعل تمرير أي قرار رهين موافقة تلك البلدان، خصوصا أن الولايات المتحدة صاحبة أكبر حصة بـ 16.5%- تتمتع بقدرة فعلية على تعطيل تلك القرارات التي تتطلب الأغلبية المشددة (85%)⁽¹²⁴⁾.

ويُظهر نظام التصويت المعتمد داخل صندوق النقد الدولي وجود اختلال واضح في توزيع القوة التصويتية بين الدول الأعضاء، إذ تتحكم أقلية مكونة من 12 دولة فقط في نحو 52% من مجموع الأصوات، مقابل 48% موزعة على باقي الدول الأعضاء البالغ عددها 179 دولة⁽¹²⁵⁾. ويعكس هذا التوزيع غير المتكافئ

123 - Agreement of the International Monetary Fund (IMF), Articles XII & XVIII, Washington, D.C. latest amended version. Web Link : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index.htm>. (Last visit 28/12/2025).

124 - صندوق النقد الدولي، الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2023. الرابط : https://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2022/imf-quotas?utm_source=chatgpt.com (Last visit 28/12/2025)

125 - أنظر الملحق رقم 05، ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي، ص 351.

تركز السلطة داخل الصندوق في يد عدد محدود من الدول. وبناء عليه، لا يقوم نظام التصويت على مبدأ المساواة السيادية القائم على "صوت واحد لكل دولة" كما هو معمول به في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل يركز على مبدأ "الحصة هي المحدد الأساسي للنفوذ"، بما يفضي إلى تكريس هيمنة الدول الصناعية الكبرى على آليات صنع القرار داخل المؤسسة⁽¹²⁶⁾.

الفرع الرابع - مراجعات الحصص وإشكالات الإصلاح

يجري مجلس المحافظين مراجعة دورية للحصص عادة كل خمس سنوات، غير أن أي تعديل لا يصبح نافذاً إلا عقب موافقة 85% من القوة التصويتية، وهو ما يجعل موافقة الولايات المتحدة الأمريكية (التي تمتلك بمفردها على أزيد من 16.5 بالمائة من مجموع الأصوات) شرطاً حتمياً لتمرير تلك المراجعات على الحصص⁽¹²⁷⁾.

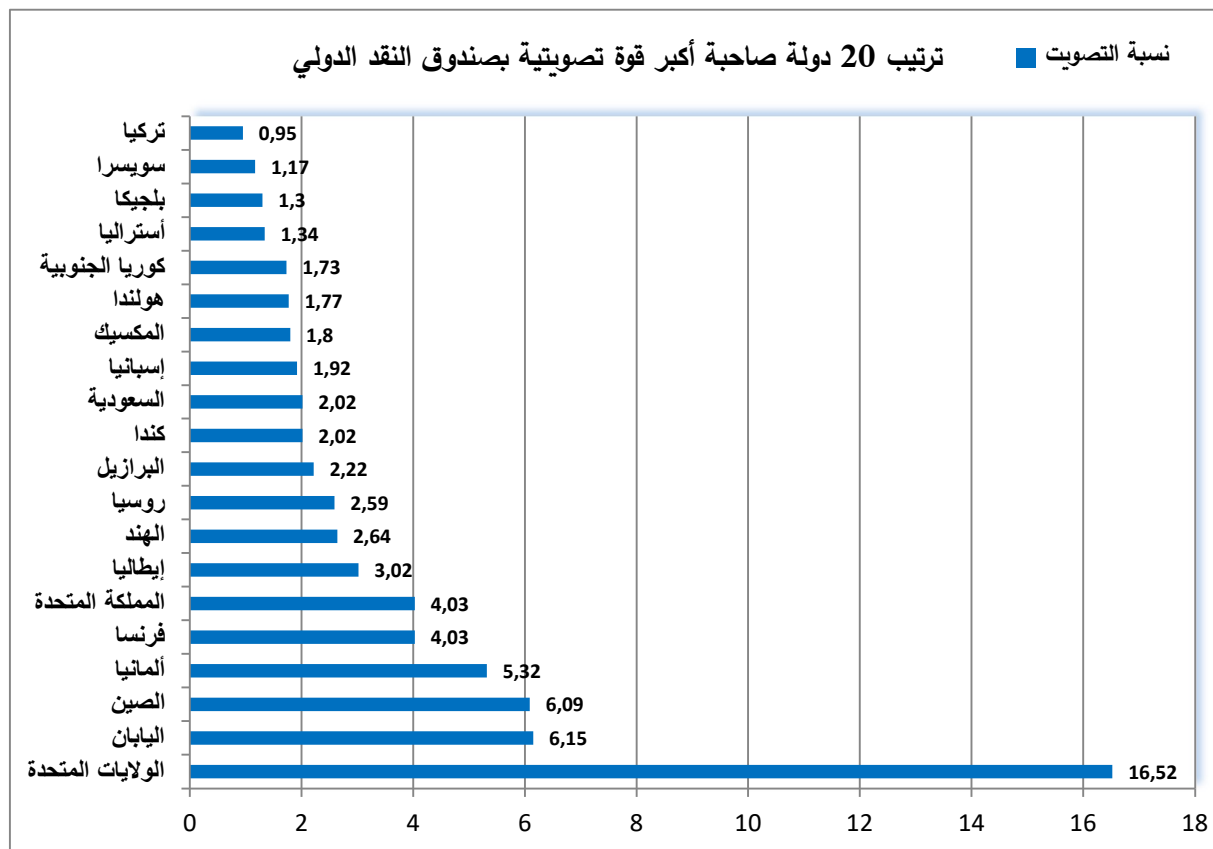
ورغم المبادرات الإصلاحية الرامية إلى تبني تعديلات ومراجعات على نظام الحصص، لا سيما مراجعة عام 2010، التي هدفت إلى تعزيز تمثيل الاقتصادات الصاعدة وتحسين بنية الحصص، ظلت عملية إعادة التوزيع بطيئة، حيث عطلت واشنطن لسنوات دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ قبل أن تتم المصادقة عليه شهر ديسمبر 2015. وقد أسفرت هذه التعديلات عن تعزيز وزن دول صاعدة مثل الهند، روسيا، والبرازيل ولا سيما الصين (لتصبح هذه الأخيرة ثالث أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي بنسبة فاقت 6% خلف اليابان 6.3% والولايات المتحدة الأمريكية بـ 16.5)، مع تراجع طفيف في حصص بعض الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا التي أصبحت تحتل المراتب الرابعة والخامسة السادسة بالترتيب)، غير أن الإطار العام ما يزال يعكس هيمنة تاريخية للدول المتقدمة على إدارة الصندوق وتوجيه سياساته.

ويوضح الشكل التالي ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية بصندوق النقد الدولي:

126 - WOODS Ngaire, The Globalizers, The IMF, the World Bank, and Their Borrowers, Cornell University Press, United States, 2006, pp. 21-25.

127 - <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (Last visit 21/11/2025)

الشكل رقم (2.1): ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي



Sources: – <https://chinese.aljazeera.net/economy/2023/10/6> (Last visit 22/11/2025)

– <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (Last visit 22/11/2025)

يُظهر الشكل بجلاء الطابع الهرمي الذي يميز هيكل القوة التصويتية داخل صندوق النقد الدولي، حيث تستحوذ مجموعة محدودة من الدول الصناعية الكبرى على النصيب الأكبر من الحصص والأصوات. فالولايات المتحدة تصدر القائمة بفارق واسع (16.52% من إجمالي الأصوات)، وهو ما يمنحها عمليا حق "الفيتو غير المباشر" نظرا لأن القرارات الجوهرية تتطلب أغلبية خاصة تبلغ 85%. وتأتي اليابان والصين وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في المراتب التالية، لتمثل مجتمعة حوالي 26% من القوة التصويتية، ما يعكس استمرار هيمنة القوى الاقتصادية التقليدية – مع صعود لافت للصين عقب إصلاحات 2010. كما يُبرز الشكل محدودية وزن الدول الصاعدة مقارنة بالدول الصناعية، فعلى الرغم من أن الهند وروسيا والبرازيل والسعودية تمتلك حضورا اقتصاديا وماليا متزايدا على الصعيد العالمي، إلا أن قوتها التصويتية في الصندوق تتراوح بين 2% و 2.6% فقط لكل منها. وهذا التباين يعكس الفجوة بين الواقع الاقتصادي العالمي الراهن –الذي يشهد صعود الاقتصادات الناشئة– وبين البنية التمثيلية داخل الصندوق

التي ما تزال تميل بشكل واضح لصالح الدول المتقدمة. ويدل ذلك على أن إصلاح نظام الحصص لم يصل بعد لمرحلة تعكس بشكل دقيق التحولات الحاصلة في موازين القوة الاقتصادية الدولية⁽¹²⁸⁾.

المطلب الخامس - التكامل والتنسيق بين مؤسسات بريتون وودز

يُعد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الركيزتين المؤسستين للنظام الاقتصادي الدولي، وقد اضطلعت كل منهما منذ إنشائهما بأدوار متميزة لكنها مترابطة في خدمة استقرار الاقتصاد العالمي. فبينما أُسندت إلى صندوق النقد الدولي المهمة الأكثر حساسية والمتمثلة في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انصرف البنك الدولي نحو قضايا إعادة الإعمار ثم اتجاه احتياجات الدول النامية وتمويل مشاريعها التنموية.

وقد كان صندوق النقد الدولي، بحكم تركيزه على قضايا الدول الصناعية الكبرى، مؤسسة محدودة الانتشار مقارنة بالبنك الدولي من حيث عدد الدول التي كانت تتعامل معه، قبل أن تشهد مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي وما تلاها تحولا نوعيا تمثل في انخراط المؤسستين معا في قضايا الدول النامية واقتصادات العالم الثالث. فمنذ تلك الفترة أصبحا يشكلان ثنائيا مترابطا يتولى الإشراف على برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المدينة، كما اضطلعوا بدور حاسم في مرافقة التحول الذي شهدته الاقتصادات الاشتراكية نحو اقتصاد السوق خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

الفرع الأول - تشكل ثنائية الصندوق والبنك الدوليين وأبعاد التعاون والتنسيق بين المؤسستين

على الرغم من اختلاف الأدوار المحددة لكل من المؤسستين عند إنشائهما، إلا أن تطور النظام الاقتصادي الدولي أظهر أن وظائفهما ليست منفصلة بل متكاملة. فصندوق النقد الدولي ركز، منذ البداية، على الجوانب النقدية والمالية قصيرة الأجل، بينما حمل البنك الدولي عبء قضايا التنمية وإعادة الإعمار طويلة المدى. ومع تزايد الأزمات الاقتصادية واستفحال مديونية الدول النامية في ثمانينيات القرن العشرين، أصبح التنسيق بين المؤسستين ضرورة، الأمر الذي حولهما إلى آلية واحدة تقريبا لإعادة هيكلة الاقتصادات المتعثرة وتوجيهها نحو الليبرالية الاقتصادية.

128 - للتفصيل أنظر دراسة خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية -دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، المجلد 44، العدد 44، ديسمبر 2015، ص ص : 123-124.

أما بخصوص أشكال التعاون بين مؤسستي بريتون وودز، تؤكد المادة الثانية (الفقرة 2) من النظام التأسيسي للبنك الدولي التي تنص صراحة على : "لا يجوز لأي دولة أن تصبح عضوًا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما لم تكن عضوًا في صندوق النقد الدولي"⁽¹²⁹⁾. الأمر الذي يدل على وجود ارتباط عضوي بين المؤسستين، حيث تعد العضوية في صندوق النقد الدولي شرطًا مسبقًا للعضوية في البنك. وهذا الإطار القانوني يعكس طبيعة التعاون الذي يتخذ أشكالًا متعددة، من أهمها تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية، وحضور الاجتماعات المشتركة دون حق التصويت، فضلًا عن البعثات المختلطة التي توفدها المؤسستان إلى الدول الأعضاء لتقييم أوضاعها الاقتصادية والمالية.

ويشمل هذا التعاون أيضًا مجالات التنسيق في إطار ما يعرف بـ "المشروطية" المرتبطة ببرامج الإقراض، بحيث تتكامل توصيات الصندوق المتعلقة بالاستقرار المالي مع البرامج التنموية والإصلاحات الهيكلية التي يقودها البنك الدولي. وقد أكدت التجربة التمويلية للمؤسستين، الحاجة إلى تعزيز هذا التنسيق، مما أدى إلى وضع خطة عمل مشتركة هدفت إلى تطوير آليات التعاون وتحسين الانسجام بينها. وبذلك يصبح الحديث عن أحدهما متصلًا تلقائيًا بالآخر، لكونهما يمثلان كيانا ماليًا ذا رأسين يوظف أدوات مختلفة لخدمة أهداف النظام الاقتصادي الدولي.

أوجه التنسيق العملية بين المؤسستين: يتجسد هذا التكامل في عدة آليات عملية، أهمها:

- تبادل المعلومات عبر لجان مشتركة من المديرين التنفيذيين قبل اتخاذ القرارات الجوهرية؛
- المشاركة المتبادلة في الاجتماعات الرسمية دون حق التصويت؛
- التعاون في تحديد سياسات وبرامج المساعدات القطرية؛
- إرسال بعثات مشتركة للدول الأعضاء، بما يسمح بإجراء تقييم شامل ومتوازن بين المستويين المالي والقطاعي؛
- مشاركة موظفي البنك في تقييمات الصندوق وبرامجه الإنمائية المحتملة؛
- التنسيق بين الخبراء في صياغة المشروطية المصاحبة للإقراض، سواء قصيرة أو طويلة الأمد.

129 - Agreement of the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), Article II, Section 1, Washington, D.C., latest amended version, Web link : https://pubdocs.worldbank.org/en/722361541184234501/IBRDArticlesOfAgreement-English.pdf?utm_source=chatgpt.com

الفرع الثاني - مؤسسات بریتون وودز وقضايا الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

بدأ صندوق النقد الدولي مساره كمؤسسة نخبوية تتعامل أساساً مع الدول الصناعية في إطار الحفاظ على استقرار النظام الرأسمالي، غير أن تطور الأوضاع المالية وتفاقم مشكلات الديون في الدول النامية دفعه إلى التدخل في اقتصادات تختلف جوهرياً عن الاقتصادات التي صُممت سياساته الأصلية لمساعدتها. وقد أدى تطبيق وصفات مالية موحدة على هذه الدول -مثل خفض الدعم وتقليص دور الدولة- إلى ردود فعل اجتماعية عنيفة عُرفت باسم "اضطرابات صندوق النقد الدولي IMF Riots" (130). (131)

نتيجة للانتقادات المتزايدة التي وُجّهت إلى السياسات التقليدية لصندوق النقد الدولي، ولاسيما ما يتعلق بآثارها الاجتماعية السلبية، شرع الصندوق، بالتنسيق مع البنك الدولي، في مراجعة مقاربتة لبرامج الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا السياق، تم اعتماد نهج أكثر شمولاً يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معاً، وذلك من خلال "برامج الإصلاح الهيكلي" (Structural Adjustment Programs)، التي لم تعد تقتصر على إجراءات التثبيت المالي والاقتصادي فحسب، بل شملت لاحقاً إدراج ما يُعرف بـ "شبكات الأمان الاجتماعي" (Social Safety Nets)، بهدف التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج، خاصة على الفئات الهشة في المجتمع (132).

ومن جانب آخر أدى انهيار الأنظمة الاشتراكية إلى تكثيف التعاون بين المؤسستين، حيث تولى الصندوق معالجة المشكلات المالية والنقدية الحادة، فيما ركز البنك الدولي على توفير الخبرة الفنية والتمويل اللازم لإعادة بناء المؤسسات وتحقيق الانتقال نحو اقتصاد السوق. ومنذ ذلك الحين أصبح نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي رهيناً بوجود مقاربة مشتركة تجمع بين استعادة التوازنات المالية قصيرة الأجل، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الإدارية على المدى الطويل.

غير أنه على الرغم من التكامل الوثيق بين المؤسستين، إلا أن اختلافاً ملموساً يظل قائماً في توجهاتهما: فالصندوق يميل إلى إعطاء الأولوية لمؤشرات الاستقرار الكلي والتوازن المالي، بينما أصبح البنك الدولي أكثر اهتماماً بالأبعاد الاجتماعية والبيئية وتوزيع الثروة، وهي اعتبارات لم تكن ضمن أولوياته سابقاً. ومع

130 - يُستخدم مصطلح IMF Riots أو "اضطرابات صندوق النقد الدولي" في الاقتصاد السياسي لوصف الآثار الاجتماعية السلبية التي ترتبط ببرامج الصندوق، والتي قد تؤدي إلى اندلاع احتجاجات أو اضطرابات شعبية نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع مستوى المعيشة عقب تطبيق سياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي، مثل رفع الدعم، وزيادة الضرائب، وتحرير أسعار السلع الأساسية.

131 - International Monetary Fund (IMF), **Social Safeguards and Program Design in IMF-Supported Programs**, IMF Policy Paper, Washington, D.C., 2019, pp. 5-9. Web link : <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/06/25/Social-Safeguards-and-Program-Design-in-IMF-Supported-Programs-4697>

132 - World Bank (WB), **Social Safety Nets and Poverty Reduction: Concepts and Policy Issues**, WB Publications, Washington, D.C., 2003, pp. 1-4. Web link : <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/300241468739245481/social-safety-nets-and-poverty-reduction>

ذلك، فإن التحديات الاقتصادية المعقدة التي تواجه الدول النامية اليوم تجعل التعاون بين المؤسسات شرطاً أساسياً لنجاح أي إصلاح اقتصادي شامل.

يُظهر هذا المبحث أن صندوق النقد الدولي، الذي نشأ في سياق ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، قد عرف تطوراً ملحوظاً في وظائفه وأدواته مع تعاقب التحولات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية. غير أن تحليل بنيته التنظيمية وآليات اتخاذ القرار داخله يبرز استمرار اختلالات بنيوية في توزيع النفوذ، ناجمة أساساً عن نظام الحصص والتصويت الذي يكرّس هيمنة الدول الصناعية الكبرى ويحد من الدور الفعلي لبقية دول العالم لاسيما الصاعدة منها. كما بيّن هذا المبحث أن تدخلات الصندوق وبرامجه، رغم ما شهدته من تطور وإدماج لبعض الاعتبارات الاجتماعية، ظلت في جوهرها محكومة بمنطق الاستقرار المالي والانضباط النقدي.

وانطلاقاً من الترابط البنوي بين الأبعاد النقدية والمالية والتجارية للنظام الاقتصادي الدولي، يقتضي استكمال التحليل الانتقال إلى دراسة النظام التجاري الدولي باعتباره الركيزة الثالثة المكملّة لمؤسسات بريتون وودز، وهو ما سيتناوله المبحث الرابع.

المبحث الرابع - منظمة التجارة العالمية ودورها المحوري في النظام التجاري الدولي:

التحولات التاريخية، البنية المؤسسية، وتحديات العولمة التجارية

يُعد النظام التجاري الدولي أحد أهم ركائز النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، إذ يمثل الإطار المنظم للتدفقات التجارية بين الدول، ويضبط قواعد المنافسة والانفتاح الاقتصادي. وقد جاء هذا النظام نتيجة مسار طويل من التطور المؤسسي والقانوني، بدأ بمحاولات إنشاء منظمة للتجارة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، ثم تبلور من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)⁽¹³³⁾، التي شكلت الأساس القانوني للتجارة متعددة الأطراف لعقود. وقد توجّ هذا المسار بتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)⁽¹³⁴⁾ سنة 1995 كأول هيئة دولية دائمة تُعنى بالإشراف على النظام التجاري العالمي وتنظيم آليات التبادل التجاري بين الدول. ويكتسي تتبع هذا التطور التاريخي والمؤسسي أهمية بالغة لفهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري الدولي المعاصر، وكذا آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة ودورها المتنامي في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول - التطور التاريخي للنظام التجاري الدولي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية (ترتيبات التجارة الدولية من هافانا إلى مراكش)

يمثل التطور التاريخي للنظام التجاري الدولي الإطار الأساسي لفهم السياق الذي أفضى إلى ظهور منظمة التجارة العالمية بصيغتها الحالية. فقد شهد النظام التجاري العالمي منذ منتصف القرن العشرين سلسلة من المبادرات والترتيبات المؤسسية التي سعت إلى تنظيم العلاقات التجارية بين الدول، بدءاً من محاولات تأسيس منظمة التجارة الدولية من خلال ميثاق هافانا، مروراً بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، التي أصبحت بعد ذلك الأداة الرئيسية لضبط التبادل التجاري متعدد الأطراف على مدى 50 سنة، وصولاً إلى التحولات العميقة التي صاحبت مفاوضات جولة الأوروغواي وما أفرزته من إعادة صياغة للنظام التجاري العالمي.

ويهدف هذا المطلب إلى تتبع أبرز هذه المحطات التاريخية من خلال استعراض المسار الذي امتد من ترتيبات هافانا إلى اتفاقية مراكش، والظروف الاقتصادية والسياسية التي رافقت إنشاء منظمة التجارة الدولية

133 - General Agreement on Tariffs and Trade (GATT).

134 - World Trade Organization (WTO) Or Organisation Mondiale de Commerce (OMC).

(ITO)⁽¹³⁵⁾، ثم تحليل تطور الجات ومبادئها الأساسية، قبل الوقوف عند جولة الأوروغواي باعتبارها اللحظة المفصلية التي مهدت لتأسيس منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول - الظروف التجارية العالمية السائدة عقب الحرب العالمية الأولى

أولا - الإرهاصات الأولى لتنظيم التجارة الدولية

شهدت العلاقات التجارية الدولية في النصف الأول من القرن العشرين تحولات عميقة أفرزت الحاجة الملحة إلى وضع إطار مؤسسي ينظم التجارة العالمية. فالدعوة إلى تحرير المبادلات لم تبدأ مع مؤتمر هافانا سنة 1947، بل ظهرت أولى إشاراتها في "ميثاق الأطلسي"⁽¹³⁶⁾ عام 1941 الذي عكس إدراك القوى الكبرى -وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا- ضرورة إعادة بناء الاقتصاد العالمي على أسس أكثر انفتاحا وتعاوناً. هذا الميثاق لم يكن مجرد إعلان مبادئ، بل كان تعبيراً عن قناعة دولية بأن النظام التجاري ما قبل الحرب العالمية الثانية كان عاجزاً عن منع الانهيارات الاقتصادية العميقة، وأن إعادة بنائه تتطلب تجاوز السياسات الحمائية التي ميزت حقبة ما بين الحربين⁽¹³⁷⁾.

كما جاء مؤتمر بريتون وودز في صيف 1944 -كما أشرنا إليه سابقاً- ليؤسس لبنية اقتصادية دولية جديدة، قائمة على مؤسسات اقتصادية دائمة قوامها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن هذه البنية ظلت ناقصة بغياب جهاز يُعنى بضبط وإدارة المبادلات التجارية الدولية، وهو ما دفع المشاركين في المؤتمر إلى الدعوة لإنشاء "منظمة دولية للتجارة" تكون بمثابة الركن الثالث في منظومة "بريتون وودز".

إن ظهور هذه المبادرات يعكس بوضوح وعياً عالمياً بأن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون تحرير التجارة وتنظيمها، وأن العلاقات التجارية العالمية لا ينبغي تركها لسياسات الدول المنفردة.

ثانياً - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي

أفرزت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال فترة الثلاثينيات⁽¹³⁸⁾ إدراكاً عميقاً لعواقب السياسات الحمائية المنفلتة؛ إذ انكفأت الدول نحو الداخل، وفرضت أكثر من 200 إجراء حمائي أغلقت بموجبها أسواقها أمام

135 - International Trade Organisation (ITO) Or Organisation Internationale de Commerce (OIC).

136 - ميثاق الأطلسي (Atlantic Charter): هو إعلان سياسي مشترك صدر في 14 أوت 1941 عن رئيس وزراء المملكة المتحدة ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت، عقب لقائهما في عرض المحيط الأطلسي خلال الحرب العالمية الثانية. وقد حدد الميثاق المبادئ العامة التي اتفق عليها الحلفاء بخصوص تنظيم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، ولا سيما العمل على إرساء نظام دولي قائم على السلم والأمن وتعزيز التعاون الاقتصادي. وشكل هذا الميثاق أساساً فكرياً وسياسياً مهد لاحقاً لقيام نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة (1945) ومؤسسات بريتون وودز وبروز (1944).

137 - حازم البيلالي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 55-57.

138 - سوف يتم التطرق وبإسهاب إلى أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 من خلال الفصل الثاني (المبحث الأول) من هذه الأطروحة.

السلع القادمة من خارج حدودها. وقد أدى هذا الانغلاق إلى تدهور حاد في المبادلات الاقتصادية الدولية، وتقلص حجم الصادرات العالمية، وتفاقم البطالة، وهو ما عمق آثار الركود بدل احتوائه.

إن هذه الفترة، التي سُميت لاحقاً بـ "الحروب التجارية"، أثبتت أن غياب آلية دولية تنظم العلاقات التجارية يجعل الأسواق العالمية أسيرة ردود الفعل الانتقامية بين الدول، مما يخلق حلقات متتالية من الانكماش الاقتصادي. وفي هذا السياق، شكّل قانون "سموت-هاولي"، حدثاً بارزاً شهد على انحراف السياسات التجارية نحو حمائية غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي المعاصر.

❖ **قانون "سموت-هاولي":** يُعد قانون التعريف الجمركية لعام 1930، المعروف باسم تعريف سموت-هاولي (Smoot-Hawley Tariff Act)، أحد أبرز التشريعات التي جسدت التوجه الحمائي للسياسة التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد سُمّي هذا القانون نسبةً إلى راعييه من الحزب الجمهوري، عضو مجلس الشيوخ السيناتور "ريد سموت" والنائب في الكونغرس "ويليس هاولي"، ووقعه الرئيس الأمريكي آنذاك "هربرت هوفر" في 17 جوان 1930. وقد نص هذا التشريع (القانون) على رفع الرسوم الجمركية المفروضة على أكثر من 20 ألف سلعة مستوردة، بمتوسط زيادة بلغ نحو 40%، مما جعله أحد أكثر القوانين الجمركية تشدداً في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، إذ جاءت التعريفات التي أقرها في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع، بعد تعريف سنة 1828. وقد أثارت هذه السياسة ردود فعل انتقامية من قبل عدد كبير من الدول، ولا سيما الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة، التي كانت آنذاك الدولة صاحبة أكبر فائض تجاري في العالم (139).

وأسهمت هذه الإجراءات المضادة في تقليص حجم التجارة الخارجية الأمريكية بنحو 67%، كما ساعدت على تفشي ظاهرة النزعات الحمائية عالمياً، وأدت إلى تراجع حاد في حجم التجارة الدولية، وتفاقم أزمة الكساد الكبير، وصولاً إلى اندلاع ما يشبه "حرباً تجارية" واسعة النطاق، كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام التجاري العالمي برمته. وقد استغرق احتواء آثارها السلبية عقوداً من الإصلاحات والتفاهات التجارية الدولية (140).

139 - IRWIN Douglas A., *Peddling Protectionism: Smoot-Hawley and the Great Depression*, Princeton University Press, Princeton (New Jersey), USA, 2011. PP: 45, 52-54.

140 - EICHENGREEN Barry, *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System*, Princeton University Press, Princeton (New Jersey), USA, 2008. PP: 63-66.

هذه التجربة السلبية في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية رسخت لدى البلدان الكبرى قناعة بأن التجارة العالمية تحتاج إلى قواعد ثابتة وآليات مؤسسية تمنع تكرار مثل تلك الأزمات.

ثالثا - إعادة بناء النظام التجاري الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت القوى الكبرى نفسها أمام ضرورة إعادة هندسة النظام الاقتصادي العالمي بما يضمن تقادي الأخطاء التي أدت إلى الأزمات المالية والتجارية التي وقعت في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على وضع أسس جديدة لمنظومة اقتصادية أكثر توازنا، بدءا بإنشاء صندوق النقد الدولي لضبط العلاقات النقدية، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، ثم الدفع باتجاه تأسيس منظمة دولية للتجارة تكمل هذا البناء المؤسسي.

لقد كانت الولايات المتحدة، التي خرجت من الحرب باعتبارها الاقتصاد الأكثر قوة واستقرارا -ممثلة ثلث صادرات العالم وقتها- ترى أن انفتاح الاقتصاد العالمي ضرورة استراتيجية، ليس فقط لدعم حلفائها، بل أيضا لامتناس فائض إنتاجها الصناعي الهائل. ومن هذا المنطلق بادرت إلى طرح فكرة إطلاق مفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية. وفي عام 1946، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة توصية تجسد المبادرة الأمريكية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل، وذلك إدراكا من المجتمع الدولي بأن غياب مؤسسة تجارية دولية سيجعل النظام الاقتصادي العالمي الجديد "مبتورا" وغير قادر على ضمان الاستقرار.

رابعا - مؤتمر هافانا وصياغة ميثاق التجارة الدولية⁽¹⁴¹⁾

جاء عقد "المؤتمر الدولي للتجارة والعمل" في لندن بداية عام 1947، واستكمل أعماله في جنيف ثم هافانا في الفترة بين نوفمبر 1947 ومارس 1948، بمشاركة 56 دولة، ليكون بذلك أول محاولة جادة لإنشاء إطار قانوني شامل ينظم التجارة الدولية. وقد أسفر المؤتمر عن إعداد "ميثاق هافانا"، وهو وثيقة طموحة تضمنت مجموعة واسعة من المبادئ، من بينها: المساواة في المعاملة الجمركية؛ خفض التعريفات عبر التفاوض؛ إنشاء مناطق تجارة حرة؛ تنظيم ممارسات المعاملات التجارية؛ فضلا عن وضع الإطار القانوني لتأسيس منظمة للتجارة الدولية (ITO)⁽¹⁴²⁾.

141 - أنظر سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 11-13، بتصرف مع صفوت

عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعلمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

142 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 155 - وبوزيان العربي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 190.

ويمثل ميثاق هافانا نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي الدولي، لأنه لم يقتصر على تحرير التجارة فحسب، بل حاول معالجة أبعاد أخرى تتعلق بالعمالة والاستثمار والتنمية. ورغم دعوة الاتحاد السوفييتي لحضور المؤتمر، إلا أنه فضل الانسحاب، نتيجة اختلافات سياسية وأيديولوجية واضحة مع بقية المشاركين⁽¹⁴³⁾.

خامسا - سقوط مشروع منظمة التجارة الدولية وتبني اتفاقية الجات

على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت الداعم الأساسي لمؤتمر هافانا، إلا أنها تراجعت عن تأييدها للميثاق بعد ظهوره، إذ امتنعت عن تقديمه إلى الكونغرس للمصادقة عليه. وقد جاء هذا الرفض نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية داخلية، تمثلت في خوف الأوساط المحافظة وبعض الشركات الأمريكية من أن تُقيد منظمة دولية قوية حرية الولايات المتحدة في رسم سياساتها التجارية. وبحلول سنة 1950، أعلن الكونغرس رسميا رفضه للميثاق، مما أدى إلى "قبر" مشروع منظمة التجارة الدولية (ITO) قبل أن يرى النور⁽¹⁴⁴⁾.

نتيجة لذلك، لجأت الدول إلى الاعتماد على صيغة بديلة أقل إلزاما، وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، التي وُقعت سنة 1947، واشتملت على 35 مادة وثلاثة فصول، تمت لاحقا تدعيمها بنصوص جديدة سنة 1965 تتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية وإقرار مزايا خاصة للدول النامية⁽¹⁴⁵⁾. وقد تحولت الجات، رغم كونها اتفاقية مؤقتة، إلى الإطار العملي الوحيد الذي ينظم التجارة العالمية إلى حين تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

وكخلاصة لهذا الجزء، يتضح من خلال تتبع الظروف التاريخية والاقتصادية التي سبقت ظهور النظام التجاري متعدد الأطراف أن إخفاق مشروع منظمة التجارة الدولية لم يكن نهاية لمسار بناء الإطار القانوني للتجارة الدولية، بل شكل محطة انتقالية نحو بديل مؤقت سرعان ما أصبح المرجعية الأساسية لتنظيم المبادلات التجارية العالمية. وقد كان هذا البديل يتمثل في "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" كآلية عمل واقعية لتعويض الفراغ المؤسسي الذي خلفه سقوط مشروع الـ ITO. ولئن جاءت الجات في بدايتها كاتفاقية انتقالية محدودة النطاق، إلا أنها تطورت تدريجيا لتصبح الإطار الفعلي الذي ينظم التجارة

143 - LENAIN Patrick, OP.Cit, P:18.

144 - أنظر : العربي بوزيان، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق، ص ص 190-193، وخالد بن سلطان بن عبد العزيز، "النظام الاقتصادي العالمي، ونشأة "الجات"، مرجع سبق ذكره.

145 - أنظر كتابي أسامة المجذوب، الأول: العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 148. والثاني: مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص ص 98-99.

الدولية على مدى ما يقارب نصف قرن، من خلال تكريس مبادئ جوهرية ما تزال إلى اليوم تُعد مرجعا في الفقه التجاري الدولي.

ومن ثم، فإن الانتقال إلى دراسة ماهية الجات وأهدافها ومبادئها الأساسية يكتسي أهمية بالغة لفهم الأسس التي قام عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف، والكيفية التي مهدت لقيام منظمة التجارة العالمية لاحقا. وهو ما سنتناوله من خلال الجزء التالي.

الفرع الثاني - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - الجات "GATT"

يُعد فهم الجات شرطا أساسيا لاستيعاب الأسس التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية لاحقا، إذ مثلت الجات طوال الفترة الممتدة من 1947 إلى 1995 الإطار الرئيسي الذي حكم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فقد شهدت هذه المرحلة ثماني جولات تفاوضية كبرى، عُرفت بـ "جولات الجات" (146)، وهي مفاوضات وُصفت بطولها وتعقيدها، إلى أن توجت بالتوقيع على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي، التي أسست رسميا لميلاد منظمة التجارة العالمية (147).

أولا - نشأة الجات: خلفية تاريخية ومبررات التأسيس

في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول تسعى إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية عبر المصادقة على ميثاق هافانا - وهي جهود انتهت لاحقا بالفشل - كانت 23 دولة (148)، بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى عقد مؤتمر بجنيف في 30 أكتوبر 1947، تباشر مفاوضات موازية تستهدف إعادة النظر في التعريفات الجمركية وتحرير المبادلات التجارية فيما بينها (149).

وقد بدأت هذه المفاوضات في شكل اتفاقيات ثنائية تتعلق بكل سلعة على حدى، قبل أن يتم تجميعها لاحقا في إطار موحد تمخض عنه إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ودخلت الجات حيز النفاذ في 1 جانفي 1948 بوصفها اتفاقية دولية متعددة الأطراف تُعنى بتنظيم التعريفات الجمركية وتحرير التجارة وفق آليات تفاوض جماعية (متعددة الأطراف) (150).

146 - أنظر الملحق رقم (06) المتعلق بجولات الجات التفاوضية الثمانية، ص: 352-353.

147 - COLARD-FABREGOULE Catherine, L'Essentiel de l'Organisation Mondiale de Commerce : OMC, Gualino Editeur, Paris, Novembre 2002, PP 11, 17.

148 - عشر دول صناعية: (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج)، دولتان عربيتان: (سوريا، لبنان)، دولتان من أمريكا اللاتينية: (البرازيل، تشيلي)، دولتان من إفريقيا: (جنوب روديسيا، جنوب إفريقيا)، خمس دول آسيوية: (الهند، باكستان، الصين، كوريا، سيلان)، دولتان من أوروبا الشرقية: (بورما، تشيكوسلوفاكيا).

149 - عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: الفرص والتحديات، الطبعة الأولى، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000، ص: 32.

150 - أنظر : - فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 144. - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، النظام الاقتصادي العالمي، ونشأة الجات، مرجع سابق.

ولم يكن يُنظر إليها آنذاك بوصفها مؤسسة دولية قائمة بذاتها، بل كانت تجسد تسوية قانونية انتقالية استندت إلى الفصل الرابع من ميثاق هافانا، فاعتمدتها الدول بصفتها خطوة عملية لتطبيق المبادئ التجارية التي تضمنها الميثاق دون انتظار إنشاء منظمة التجارة الدولية. وهكذا، أصبحت الجات واقعا دوليا فرضته الظروف الاقتصادية والسياسية وقتها، رغم افتقارها إلى هياكل وأجهزة مؤسسية بمعنى القانون الدولي.

تُعد الجات أول إطار قانوني متعدد الأطراف يُعتمد فعليا لتنظيم التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أنها لم تُنشأ في البداية كمنظمة دولية مكتملة البنية المؤسسية، بل جاءت في الأصل كحل مؤقت لتعويض الفراغ الذي خلفه سقوط الـ "ITO". وقد اكتسبت الجات أهميتها من كونها الإطار الوحيد الذي اتفقت عليه الدول لتنظيم العلاقات التجارية على أساس قواعد مكتوبة، ما جعلها تشكل حجر الأساس للنظام التجاري متعدد الأطراف لمدة تقارب نصف قرن قبل أن تُستبدل رسميا بمنظمة التجارة العالمية سنة 1995.

ثانيا - ماهية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات)

1- تعريف الجات: تُعرّف الجات بأنها "معاهدة دولية" متعددة الأطراف تحتوي نظاما شاملا من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية، وتلتزم بها الدول المتعاقدة بهدف تحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حرية انسياب السلع عبر الحدود وتعيق حركية التجارة الدولية⁽¹⁵¹⁾. وقد بلغت أهمية هذه الاتفاقية حد الإشراف على ما يقارب 90% من حجم المبادلات التجارية في العالم⁽¹⁵²⁾.

2- الجات كإطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف: إلى جانب كونها معاهدة، شكلت الجات كذلك إطارا منظما للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فالبلدان المشاركة في هذه المفاوضات يزداد عددها في كل مرة بمرور السنوات حيث كانوا يجتمعون ضمن ما يسمى بـ "المفاوضات التجارية متعددة الأطراف" (NCM¹⁵³)، واشتهرت فيما بعد باسم "الجولات" أو "Rounds"، والتي شكّلت الأداة الأساسية لتحرير التجارة الدولية وإعادة صياغة القواعد التجارية وفق توافقات جماعية.

3- الجات كنتاج لتخطيط وهيمنة القوى الاقتصادية الكبرى: يمكن النظر إلى الجات أيضا بوصفها ثمرة للتوجهات الاستراتيجية للدول الصناعية الكبرى -وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين بصورة أساسية- التي كانت القوة المهيمنة على التجارة العالمية وقتها. ورغم انضمام 13 دولة

151 - هشام عماري، الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة - حالة قطاع الجمارك-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 196.

152- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 14- 18، - بتصرف -.

نامية ضمن الدول الثلاثة والعشرين الموقعة على الاتفاقية، إلا أن مضمون نصوصها لم يراع بشكل فعلي خصوصيات اقتصادات البلدان النامية. ويُعزى هذا الاختلال إلى نفس المنطق الذي حكم مؤسسات بروتن وودز، حيث لعبت القوى الاقتصادية الكبرى دوراً حاسماً في صياغة القواعد بما يخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية⁽¹⁵⁴⁾.

4 - الجات كمنظومة قانونية لتنظيم التجارة الدولية: أما من الناحية القانونية، فقد شكلت الجات اتفاقية متعددة الأطراف تحدد التزامات الدول الأعضاء بشأن التعريفات الجمركية، والمعاملة التفضيلية، والقيود الكمية، وفض المنازعات. وقد تضمنت 35 مادة موزعة على ثلاثة فصول، قبل أن يُضاف إليها لاحقاً (سنة 1965) فصل رابع وثلاث مواد جديدة تتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية وبمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الجات بدأت كدستور تجاري مؤقت ثم تطورت تدريجياً إلى منظومة قواعد مستقرة تحكم المبادلات التجارية العالمية.

وقد شكلت الجات، رغم محدودية طابعها المؤسسي، أول تجربة ناجحة في تقنين التجارة العالمية وفرض الانضباط على سياسات الدول التجارية. كما أرسى مفهوم الشرعية التجارية الدولية عبر اعتماد آليات التفاوض الجماعي، وإدراج مبدأ عدم التمييز، وتكريس أنظمة الحصص والتعريفات وفق قواعد موحدة.

5 - الجات كأساس للنظام التجاري الدولي الجديد: إن ماهية الجات لا تُختزل في كونها اتفاقية لتعريفات جمركية فحسب، بل هي في جوهرها تجربة قانونية واقتصادية مركبة جمعت بين الطابع الانتقالي والطابع التنظيمي، وأسست لمرحلة جديدة في العلاقات التجارية الدولية، وهي المرحلة التي سبقت اكتمال لاحقاً من خلال توسع نطاق الجات واندماجها التدريجي في نظام مؤسسي جديد الذي أسفر في النهاية عن إنشاء منظمة التجارة العالمية كهيئة دولية مكتملة الأركان.

ثالثاً - الأهداف والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات

1 - أهداف الجات: لقد حددت الجات مجموعة من الأهداف المركزية التي شكلت الإطار العام لتحرير التجارة وإعادة هيكلة النظام التجاري الدولي، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁵⁵⁾:

154 - إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 21.

155 - للتفصيل أكثر في هذا العنصر، ارجع لدراسات كل من :

- صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص 225 .

- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 22 .

- عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 128، بتصرف.

1.1 - تحرير التجارة الدولية: يُعد الهدف الأول للجات هو تحرير التجارة الدولية تدريجياً عبر خفض الرسوم وإزالة الحواجز (الجمركية أو غير الجمركية) التي تعيق انسياب السلع بين الدول. وقد سعت الجات إلى تحقيق ذلك من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي مكنت الدول المتعاقدة من التوصل إلى تخفيضات تراكمية وملموسة في التعريفات، الأمر الذي ساهم في إنعاش المبادلات التجارية وتوسيع نطاقها؛

1.2 - تحقيق الاستقرار والشفافية في النظام التجاري الدولي: ركزت الجات على ضرورة توفير بيئة تجارية مستقرة وقابلة للتوقع، وذلك من خلال إلزام الدول بإعلان أنظمتها الجمركية، وتعميم الإجراءات، ومنع التمييز؛

1.3 - الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والبحث عن مصادر جديدة للثروة، وتسهيل وصول الدول إلى الأسواق الخارجية ومصادر المواد الأولية؛

1.4 - الإشراف على الاتفاقيات التجارية ومتابعة تنفيذها،

1.5 - الإشراف على آليات فض المنازعات والتحكيم لحل الخلافات بين الدول الأعضاء.

2 - المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات: استهدفت الجات من خلال مبادئها الأساسية وضع قواعد واضحة تحكم التجارة الدولية وتمنع تكرار مظاهر الحماية المفرطة التي أدت إلى "الحروب التجارية" في ثلاثينيات القرن العشرين. ويمكن تلخيص أبرز هذه المبادئ في العناصر التالية⁽¹⁵⁶⁾ :

2.1 - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN: Most Favored Nation): ويقضي هذا المبدأ بأن أي امتياز تمنحه دولة متعاقدة لدولة أخرى -سواء تعلق الأمر بخفض أو إلغاء لرسوم جمركية أو معاملة تجارية تفضيلية- يجب تعميمه تلقائياً على جميع الدول المتعاقدة دون تمييز⁽¹⁵⁷⁾؛

156 - أنظر دراسات كل:

- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 38.

- سليمان التركي، منظمة التجارة العالمية: التجارة في المستقبل، مجلس الأعمال الأمريكي السعودي، بدون تاريخ، ص 17.

157 - تم التطرق بإسهاب إلى هذا المبدأ من خلال المراجع التالية:

- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- KRIEGER-KRYNICKI Annie, L'Organisation Mondiale du Commerce : Structures Juridiques et Politiques de Négociation, 2ème édition, Sur les presses de l'imprimerie Tournai Graphic, Tournai - Belgique, Mai 2005, PP : 27; 29.

- 2.2 - المعاملة الوطنية: بموجب هذا المبدأ، تلتزم الدول بأن تمنح المنتجات الأجنبية المستوردة، معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة للسلع الوطنية من حيث الضرائب والرسوم والإجراءات التنظيمية؛
- 2.3 - الاعتماد على التعريفات الجمركية بدل القيود النوعية: حرصت الجات على جعل التعريفات الجمركية الوسيلة الأساسية للحماية بدلا من القيود النوعية، باعتبار أن الرسوم أكثر شفافية ووضوح نظرا لقابليتها للقياس والتفاوض، على خلاف القيود النوعية التي تمثل نظيرا خطيرا للحماية المقنعة؛
- 2.4 - مبدأ الشفافية والمصادقية: أوجبت الجات على الدول الأعضاء نشر البيانات والإحصاءات والقوانين التجارية المتصلة بالتبادل الدولي، بما يعزز الثقة ويحد من المفاجآت في السياسات التجارية؛
- 2.5 - التفاوض الجماعي في إطار الجات⁽¹⁵⁸⁾: إذ تتم عمليات تحرير التجارة عبر جولات تفاوضية متعددة الأطراف، تتبادل فيها الدول التنازلات فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية والمزايا التجارية؛
- 2.6 - التعهد بتجنب سياسات الدعم والإغراق: فرضت الجات على الدول الأعضاء الالتزام بتجنب الممارسات التجارية الضارة مثل الدعم غير المشروع والإغراق، وذلك لتكريس المنافسة العادلة ومنع الإضرار بالصناعات المحلية للدول الأخرى⁽¹⁵⁹⁾؛
- 2.7 - عدم التمييز: يتحقق هذا المبدأ من خلال الجمع بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية، بحيث تمنع الجات أي تفرقة بين المنتجات الأجنبية والوطنية أو بين الدول المتعاقدة في الاتفاقية⁽¹⁶⁰⁾؛
- 2.8 - المعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية: يمثل هذا المبدأ أحد استثناءات مبدأ عدم التمييز، إذ يهدف إلى منح الدول النامية امتيازات تجارية خاصة قصد دعم برامجها التنموية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛
- 2.9 - التبادلية (المعاملة بالمثل): يقوم هذا المبدأ على أن تكون التنازلات التجارية متبادلة ومتكافئة بين الدول المتعاقدة، بحيث لا تستفيد دولة من مزايا دون أن تقدم مقابلا مماثلا وبنفس القدر⁽¹⁶¹⁾؛

158 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 446.

159 - إبراهيم محمد الفار، السياسات التجارية الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 80 - بتصرف - .

160 - عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

161 - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 14 - 18، - بتصرف - .

2.10 - الالتزام بتخفيض ثم تثبيت الرسوم الجمركية: تلتزم الدول الأطراف في الجات أولا بتخفيض الرسوم الجمركية عبر التفاوض، ثم السعي إلى تثبيتها وعدم زيادتها مستقبلا، بما يوفر بيئة تجارية مستقرة وقابلة للتنبؤ⁽¹⁶²⁾.

مهدت الجات الطريق أمام التطور المؤسسي اللاحق الذي انتهى بتأسيس منظمة التجارة العالمية، التي ورثت معظم هذه المبادئ والأهداف.

الفرع الثالث - جولة الأوروغواي: المحطة الحاسمة في تاريخ النظام التجاري متعدد الأطراف

تمثل جولة الأوروغواي أكثر مراحل النظام التجاري متعدد الأطراف حساسية وتعقيدا ومنعطفًا حقيقيا في مسار تطور هذا النظام، ليس فقط لكونها أطول جولات الجات وأكثرها تشعبا، بل لأنها شكلت الإطار التفاوضي الذي أعاد صياغة بنية التعاملات التجارية الدولية برمتها، وأعاد ترتيب موازين القوة الاقتصادية العالمية⁽¹⁶³⁾. فقد تميزت هذه الجولة بطابعها التحولي، لأنها لم تُعالج فقط المشكلات المزمّنة للجات، بل سعت أيضا إلى وضع الإطار المؤسسي والقانوني الذي سيحكم التبادل التجاري العالمي خلال القرن الواحد والعشرين⁽¹⁶⁴⁾. ولعل ما زاد من أهميتها كونها جاءت في لحظة تاريخية تلاقت فيها التحولات الاقتصادية العالمية مع المتغيرات الجيوسياسية الكبرى، في فترة انتقالية حساسة تزامنت مع انتهاء الحرب الباردة وصعود العولمة الاقتصادية الأمر الذي سمح للدول الصناعية الكبرى بإعادة رسم معالم النظام التجاري العالمي وفق نموذج اقتصاد السوق.

لقد اتسمت هذه الجولة بدرجة عالية من الاستقطاب والتجاذب، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، بينما كان حضور البلدان النامية أقل تأثيرا، رغم مشاركتها الواسعة، بسبب ضعف قدراتها التفاوضية. ومع ذلك، فقد كانت هذه الجولة الأكثر طموحا واتساعا من حيث عدد الملفات المطروحة، والقطاعات الجديدة التي أُدرجت لأول مرة في تاريخ الجات.

162 - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

163 - BENYAHIA Farid, L'impact de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce l'OMC, Dar EL Houda, Ain M'lila, Algérie, 2006, P6

164 - BERTRAND Agnès, KALAFATIDES Laurence, OMC, Le Pouvoir Invisible, Librairie Arthème Fayard, Italie, 2002, P: 9.

أولا - الظروف والخلفيات التي رافقت جولة الأوروغواي⁽¹⁶⁵⁾

انطلقت جولة الأوروغواي في ظل إدراك جماعي بأن الجات لم تعد قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في الاقتصاد الدولي. وقد عُقد الاجتماع التأسيسي لهذه الجولة بمدينة "بونتّا دل إيست" (Punta Del Est) بالأوروغواي في 20 سبتمبر 1986، وكان متوقعا أن تستغرق أربع سنوات فقط وتنتهي بحلول شهر ديسمبر 1990. غير أن عدم التوصل إلى تفاهات بين المتفاوضين بسبب تعقد الملفات المطروحة، خصوصا الخلافات الحادة بشأن تحرير التجارة في القطاع الزراعي، فضلا عن المسائل الفنية المرتبطة بقطاعات جديدة، أدى إلى تأجيل الموعد النهائي لإنهاء الجولة، لتستمر المفاوضات نحو ثماني سنوات كاملة.

وقد اختُتمت هذه الجولة رسميا في 15 أبريل 1994 خلال الاجتماع الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية، (وهو الاجتماع الذي عُرف لاحقا باسم اتفاقية مراكش)، الذي حضره 124 وزيرا مكلفا بالشؤون التجارية والاقتصاد، في حين وقع مثلوا 107 دولة⁽¹⁶⁶⁾ على "اتفاقية مراكش"، التي تضمنت بدورها على 28 اتفاقية متعددة الأطراف تحتوي 28000 صفحة من الملحقات. هذا الحجم الهائل من الوثائق القانونية يكشف مدى اتساع نطاق المفاوضات وتشعب موضوعاتها.

أما بخصوص الدول النامية، فقد شاركت بشكل غير مسبوق في أشغال هذه الجولة نظرا إلى أهمية الموضوعات المطروحة بالنسبة لها، لا سيما في مجالات الزراعة والمنسوجات والمواد الأولية، حيث بلغ عدد البلدان النامية المشاركة في نهاية الجولة 87 دولة. غير أن هذه المشاركة كانت محدودة التأثير بسبب ضعف الخبرة الفنية وغياب التنسيق بين وفودها. وقد ظهر هذا الاختلال بشكل صارخ على هامش أشغال المؤتمر الوزاري المنعقد في بروكسل سنة 1990 (في إطار جولة الأوروغواي)، حيث ضم الوفد الأمريكي نحو 400 خبير ومستشار يساندتهم حوالي 200 ممثل عن الشركات الصناعية الكبرى دعما لمصالحها التجارية، وهو عدد يفوق مجموع ممثلي دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية مجتمعة، وهو ما يعكس الطبيعة غير المتوافقة لموازين القوى داخل قاعات التفاوض⁽¹⁶⁷⁾.

165 - Afin d'approfondir davantage ce sujet, se référer aux études suivantes:

- MARRE Béatrice, *De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle*, Rapport d'information sur la préparation de la Conférence ministérielle de l'OMC, Assemblée nationale, Paris, 1999, P. 506.

- COLARD-FABREGOULE Catherine, Op.Cit, PP: 24-25.

166 - أنظر الملحق رقم (02) المتعلق بالدول الموقعة على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي في مدينة مراكش المغربية في 15 أبريل 1994، ص 347.

167 - حازم البيلادي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق ذكره، ص ص 62-64، 173.

ثانيا - النتائج الأساسية لجولة الأوروغواي وإعادة تشكيل النظام التجاري الدولي

أفضت جولة الأوروغواي إلى نتائج واسعة النطاق وهامة، غيرت جوهريا وظيفة الجات القديمة وبنية النظام التجاري الدولي الذي كان معتمدا سابقا. ويمكن إبراز أهم هذه النتائج في العناصر التالية⁽¹⁶⁸⁾:

1 - إنشاء منظمة التجارة العالمية: تمثل المنظمة أهم ثمرة خرجت بها جولة الأوروغواي، حيث انتقل النظام التجاري من إطار اتفاقي "هش" إلى مؤسسة دولية متكاملة ذات صلاحيات واضحة، تتولى الإشراف على تطبيق اتفاقيات الجات الجديدة، وتنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق قواعد ملزمة؛

2 - توسيع نطاق تحرير التجارة العالمية: أُعيدت هيكلة الجات لتشمل قطاعات جديدة لم تكن مشمولة في السابق، مثل: الزراعة، المنسوجات، الخدمات، الاستثمار المتصل بالتجارة، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وهو توسع أعاد تعريف مفهوم "التجارة الدولية" ليشمل الكثير من المجالات غير السلعية؛

3 - استحداث آليات جديدة للشفافية والإشراف: أنشئت آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وبصفة دورية، بما يعزز شفافية الأنظمة التجارية ويحد من الإجراءات غير المعلنة التي قد تؤثر سلبا على انسياب حركة السلع والخدمات؛

4 - إنشاء جهاز تسوية المنازعات (Dispute Settlement Body (DSB: يعد الجهاز أحد أبرز مخرجات الجولة، إذ وفر إطارا إلزاميا لتسوية الخلافات التجارية، يتميز بسرعة الإجراءات وفعالية التنفيذ، على خلاف الآليات "محدودة الفعالية" التي كانت سائدة سنوات "الجات القديمة"؛

5 - تعهدات الدول الصناعية تجاه الدول النامية: ألزمت الجولة الدول الصناعية بتوفير الدعم المالي والتقني للدول النامية، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الجديدة المدرجة في الاتفاقيات الموقعة خلال هذه الجولة، خاصة تلك التي تتطلب قدرات إدارية وفنية متقدمة؛

6 - تعزيز مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي: من بين المكاسب "النظرية" للدول النامية أن نظام التصويت في منظمة التجارة العالمية يقوم على مبدأ المساواة بين الأعضاء، على خلاف القاعدة المعتمدة في مؤسسات بريتون وودز التي تقضي بأن الوزن الاقتصادي للبلد هو المحدد الأساسي لقوة التصويت في البنك وصندوق النقد الدوليين؛

7 - اعتماد حزمة الاتفاقيات الرئيسية: أسفرت جولة الأوروغواي عن أربع اتفاقيات رئيسية، والتي أصبحت الركائز الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي تهدف إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية، وتمثلت هذه الوثائق في⁽¹⁶⁹⁾:

✓ الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية (WTO)؛

✓ الاتفاقية العامة لتجارة السلع "GATT" (والمعروفة بـ "جات 1994")؛

✓ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)؛

✓ اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

وإلى جانبها، تم إقرار اتفاقيات حول الزراعة والمنسوجات ومجالات أخرى.

ومع اختتام الجولة، انتقلت مهام الجات رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية ابتداء من 1 جانفي 1995⁽¹⁷⁰⁾.

ثالثاً - أهمية جولة الأوروغواي: إعادة هندسة النظام التجاري العالمي

تتجسد الأهمية الجوهرية لجولة الأوروغواي في كونها تمثل لحظة إعادة تأسيس بنيوي للنظام التجاري العالمي، إذ لم تكن مجرد جولة تفاوضية تهدف إلى خفض التعريفات الجمركية، بل شكلت تحولاً نوعياً في فلسفة وتنظيم التجارة الدولية. فقد انتقل النظام التجاري، بفضل هذه الجولة، من إطار محدود يركز أساساً على تجارة السلع، كما كان الحال في ظل الجات، إلى نظام شامل ومتعدد الأبعاد ينظم تجارة السلع والخدمات، ويؤطر حماية حقوق الملكية الفكرية، ويؤثر بصورة غير مباشرة في قضايا الاستثمار⁽¹⁷¹⁾.

وقد مثلت هذه الجولة عملية إعادة هندسة مؤسسية وقانونية للنظام التجاري الدولي، أسهمت في إرساء قواعد أكثر صرامة وانضباطاً، وتعزيز الطابع الإلزامي للاتفاقات التجارية، بما جعل النظام التجاري العالمي أكثر تماسكاً واتساعاً وشمولاً مقارنة بمراحله السابقة. ولم يعد تنظيم التجارة الدولية قائماً على التزامات مرنة أو تقاهمات مؤقتة، بل أصبح محكوماً بمنظومة قانونية متكاملة ذات آليات تنفيذ وتسوية منازعات فعالة.

وإذا كانت الجات قد نشأت في الأصل بوصفها "ترتيباً مؤقتاً" لإدارة العلاقات التجارية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن استمرارها لعقود عكس تعثر استكمال البنية المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي.

169 - Hedir Mouloud, L'Economie Algérienne à l'épreuve de l'OMC, Édition ANEP, Alger, 2003, P: 75.

170 - هشام عماري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

171 - For more details, refer to: JACKSON John H., The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations, MIT Press, Cambridge (Massachusetts), USA, 1997, PP: 09-12, 115-118.

غير أن التحولات الجيوسياسية العميقة التي رافقت نهاية الحرب الباردة أوجدت سياقاً دولياً ملائماً للانتقال من منطق الترتيبات المؤقتة إلى منطق المؤسسة الدائمة، وهو ما تُوجَّ بإنشاء منظمة التجارة العالمية⁽¹⁷²⁾. وبذلك اكتمل آخر أركان النظام الاقتصادي الدولي، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفق التصور الذي بلورته القوى الحليفة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن ثم، يمكن القول إن جولة الأوروغواي لم تكن إعادة تنظيم قواعد التجارة العالمية، بل أسهمت في استكمال البنية المؤسسية للاقتصاد الدولي المعاصر، وصياغة الإطار القانوني الذي لا يزال يحكم العلاقات التجارية بين الدول حتى اليوم.

المطلب الثاني - منظمة التجارة العالمية: الإطار المفاهيمي، البنية المؤسسية، وآليات العمل

يعد ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية أحد أبرز المجالات التي استقطبت الاهتمام الأكاديمي والتحليل الاقتصادي، بالنظر إلى ما شهدته الساحة الاقتصادية الدولية من تحولات عميقة ومتسارعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أعادت تشكيل بنية النظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁷³⁾. وفي خضم هذه التحولات، برزت منظمة التجارة العالمية بوصفها المحصلة النهائية لمسار طويل من التطور الهيكلي للنظام التجاري الدولي، مسار بدأ بمحاولات تأسيس منظمة دولية للتجارة، مروراً بتجربة الجات وما صاحبها من جولات تفاوضية متعددة، وصولاً إلى جولة الأوروغواي التي كانت نقطة التحول الحاسمة في بناء النظام التجاري متعدد الأطراف.

وتكتسي دراسة منظمة التجارة العالمية أهمية خاصة، لكونها تشكل اليوم الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن كونها الإطار القانوني والمؤسسي الذي يجسد التطور المعاصر للقانون التجاري الدولي. وبناء على ذلك، يتناول هذا المطلب ماهية المنظمة، أهدافها، مبادئها، بنيتها المؤسسية، قواعد عملها، إضافة إلى آليات الانضمام والانسحاب منها، بما يتيح فهماً معمقاً لدورها في إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف⁽¹⁷⁴⁾.

172 - For additional details, see: VANGRASSTK Craig, *The History and Future of the World Trade Organization*, (WTO, Geneva), Switzerland, 2013, PP :3-7, 63-67.

173 - محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص : أ . بتصرف.

174 - هشام عماري، رسالة ماجستير ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الفرع الأول - ماهية منظمة التجارة العالمية (تعريف، أهداف، مبادئ، ومهام المنظمة)

أولاً - تعريف منظمة التجارة العالمية

تُعد منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization – WTO) أبرز وأهم الكيانات القانونية والمؤسسية التي أفرزتها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار النظام التجاري العالمي المعاصر، إذ تمثل تنويعاً لمسار طويل من الجهود الرامية إلى تنظيم التجارة الدولية على أسس قانونية ومؤسسية مستقرة. وقد تبلور الإطار القانوني للمنظمة مع اختتام مفاوضات جولة الأوروغواي، التي أسفرت عن إنشاء منظمة دولية دائمة محل الصيغة الاتفاقية المؤقتة التي جسدها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات). ومن بين أبرز التعاريف التي حددت مفهوم المنظمة نذكر (175):

- **من الناحية القانونية**، تُعرّف منظمة التجارة العالمية بوصفها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الدولي العام، تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والاستقلال المؤسسي، وتشكل الإطار التنظيمي الذي يضم مجموع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في إطار جولة الأوروغواي، إلى جانب آليات تنفيذها ومراقبة الالتزام بها. وبذلك، لا تقتصر المنظمة على كونها منتدى تفاوضياً، بل تمثل بنية قانونية متكاملة لإدارة النظام التجاري العالمي.

- أما من **الزاوية الاقتصادية والمؤسسية**، فتُعد منظمة التجارة العالمية هيئة اقتصادية دولية مستقلة تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، وتعزيز انسياب المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وتقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بما يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد على المستوى العالمي. وتعمل المنظمة في هذا السياق ضمن إطار من التنسيق المؤسسي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يحقق قدراً من الاتساق بين السياسات التجارية والنقدية والمالية في إدارة النظام الاقتصادي الدولي.

- ومن حيث **طبيعتها التنظيمية**، تُصنّف منظمة التجارة العالمية كمنظمة حكومية دولية، يقع مقرها الدائم في مدينة جنيف بسويسرا، وتضطلع بمهمة وضع القواعد القانونية التي تحكم التجارة العالمية، والسهر على مراقبة تنفيذها، وضمان احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها التعاقدية، لاسيما عبر آلية تسوية المنازعات التجارية التي تُعد إحدى الركائز الأساسية لعمل المنظمة.

175 - بالاعتماد على الدراسات التالية :

- سمير صارم، معركة سياتل: حرب من أجل الهيمنة، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000، ص 25.

- عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وهموم المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 90.

وقد باشرت منظمة التجارة العالمية نشاطها رسمياً في 1 جانفي 1995، خلفاً لاتفاقية الجات التي استمرت قرابة نصف قرن (1947-1994). وتُعد اليوم أكبر منظمة اقتصادية دولية ذات طابع تجاري، إذ تضم 166 دولة عضواً (إلى غاية نوفمبر 2023)⁽¹⁷⁶⁾، وتشرف على ما يقارب 98% من حجم المبادلات التجارية العالمية. وعليه، تمثل المنظمة الإطار العالمي الوحيد لإدارة القواعد الحاكمة للتجارة العالمية، بما يوفر بيئة تجارية قائمة على الوضوح، والاستقرار، وقابلية التنبؤ، ويسهم في تسهيل نشاط المنتجين، والمصدرين، والمستوردين، والمستثمرين عبر مختلف دول العالم⁽¹⁷⁷⁾.

ثانياً - مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية

1 - المبادئ⁽¹⁷⁸⁾: تستند منظمة التجارة العالمية في عملها إلى منظومة متكاملة من المبادئ القانونية والتنظيمية التي تشكّل الإطار المرجعي للنظام التجاري متعدد الأطراف. وتُعد هذه المبادئ امتداداً وتكريساً للأسس التي أرسّتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، مع إضفاء طابع مؤسسي وقانوني أكثر إلزاماً في ظل المنظمة، بما يعكس تطور النظام التجاري العالمي من صيغة اتفاقية مرنة إلى بنية مؤسسية دائمة.

ويُعد مبدأ **عدم التمييز** الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف، ويتجسد أساساً في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، الذي يفرض على الدول الأعضاء تعميم أي امتياز تجاري تمنحه لدولة ما على بقية الأعضاء دون تفرقة، بما يضمن تكافؤ المعاملة ويحول دون نشوء تكتلات حمائية مغلقة. ويتكامل هذا المبدأ مع مبدأ **المعاملة الوطنية**، الذي يوجب معاملة السلع والخدمات الأجنبية، بعد دخولها السوق المحلية، معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للمنتجات الوطنية، بما يحد من أشكال الحماية غير المباشرة. كما يركز النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية على مبدأ **الشفافية**، الذي يلزم الدول الأعضاء بالإفصاح عن سياساتها التجارية وقوانينها وإجراءاتها، وإخضاعها لآليات المراجعة الدورية، بما يعزز قابلية التنبؤ والاستقرار في العلاقات التجارية الدولية. ويُضاف إلى ذلك مبدأ **التفاوض متعدد الأطراف**، الذي يجعل من المنظمة منتدى دائماً لإجراء المفاوضات التجارية الجماعية، بدل اللجوء إلى الترتيبات الثنائية أو الأحادية، وهو ما يسهم في ضبط الاختلالات وتقليل النزاعات التجارية.

176 - https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm (Last visit 24/11/2023)

177 - World Trade Organization (WTO), **Un commerce ouvert sur l'avenir**, 2ème édition, Division de Luxembourg information et des Relations avec les Médias, Genève, Suisse, Juillet 2001, P 04.

178 - Refer to the study: VAN DEN BOSSCHE Peter and ZDOUC Werner, **The Law and Policy of the World Trade Organization: Text, Cases and Materials**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2021, PP: 83-102.

وتُشكل هذه المبادئ، مجتمعة، القاعدة البنوية التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ تهدف إلى تحقيق الانفتاح التجاري المنظم، ومنع الانزلاق نحو السياسات الحمائية، وضمان استقرار المعاملات التجارية في بيئة اقتصادية عالمية تتسم بتزايد الترابط والتشابك.

2 - الأهداف⁽¹⁷⁹⁾: تحافظ منظمة التجارة العالمية على الأهداف الجوهرية ذاتها التي سعت إليها اتفاقية الجات⁽¹⁸⁰⁾، وفي مقدمتها تحرير التجارة الدولية من خلال خفض التدرجي والمنظم للحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز انسياب السلع والخدمات عبر الحدود الدولية في إطار قواعد قانونية واضحة وملزمة. كما تهدف المنظمة إلى تعزيز الاستقرار والشفافية في النظام التجاري العالمي، بما يحد من التقلبات وعدم اليقين، ويعزز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين الدوليين.

غير أن المنظمة قد وسّعت من نطاق هذه الأهداف لتشمل أبعادا اقتصادية وتنموية أعمق، إذ تسعى إلى رفع مستويات الرفاه الاقتصادي للشعوب من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد على المستوى العالمي، وتشجيع المنافسة الدولية في إطار قواعد عادلة ومنصفة. كما تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء، والحد من الاختلالات الناجمة عن تفاوت القدرات الاقتصادية، عبر الاعتراف بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية والأقل نموا.

وفي هذا السياق، يبرز دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية كأحد الأهداف المركزية لمنظمة التجارة العالمية، سواء عبر تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، أو من خلال تمكينها من الاستفادة التدريجية من تحرير التجارة الدولية، بما ينسجم مع قدراتها الهيكلية ومستويات تطورها الاقتصادي.

وتشكل هذه الأهداف مجتمعة الأساس الفلسفي والاقتصادي للنظام التجاري متعدد الأطراف، الذي يسعى إلى المواءمة بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية، ومقتضيات العدالة، وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - المقارنة بين الـ GATT والـ WTO: من مجموعة اتفاقيات مؤقتة إلى منظمة دولية دائمة

تُظهر المقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) أن الأخيرة لا تمثل مجرد تطور شكلي أو امتداد تقني للجات، بل تجسد تحولا بنويا عميقا في طبيعة النظام التجاري الدولي، سواء من حيث الإطار القانوني أو البنية المؤسسية أو درجة الإلزام. فقد انتقل النظام

179 - For further information, refer to: HOEKMAN Bernard And KOSTECKI Michel , *The Political Economy of the World Trading System: The WTO and Beyond*, Oxford University Press, Oxford, UK, 2017, PP: 41-58.

180 - ارجع إلى الصفحات من 61 إلى 64، أين تم تناول مبادئ وأهداف الجات بالتفصيل .

التجاري متعدد الأطراف من صيغة اتفاقية مؤقتة ومحدودة النطاق إلى منظمة دولية دائمة ذات صلاحيات واضحة وآليات تنفيذ أكثر فاعلية. ويمكن إبراز أهم الفوارق بين الجانبين من خلال ما يلي⁽¹⁸¹⁾:

- فعلى مستوى **المبادئ والأهداف**، تتقاسم منظمة التجارة العالمية مع الجات جوهر المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل عدم التمييز، والمعاملة الوطنية، والدولة الأولى بالرعاية، غير أن هذه المبادئ أصبحت في ظل المنظمة أكثر شمولاً من حيث مجالات التطبيق، وأكثر إلزاماً من حيث القوة القانونية، بفعل إدماجها ضمن منظومة مؤسسية متكاملة.

- أما من حيث **الطبيعة القانونية**، فقد كانت الجات عبارة عن اتفاقية دولية ذات طابع مؤقت وجزئي، أبرمت في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تُنشأ منظمة دولية قائمة بذاتها، في حين جاءت منظمة التجارة العالمية ككيان قانوني دولي دائم، يستند إلى مجموعة متكاملة من الاتفاقيات الملزمة التي تشكل وحدة قانونية واحدة غير قابلة للتجزئة.

- وفيما يتعلق بـ **درجة الإلزام القانوني**، فإن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تكتسب قوة قانونية أعلى مقارنة بقواعد الجات، إذ تشترط المصادقة البرلمانية الوطنية على مجمل الاتفاقيات، ما يمنحها مكانة قانونية واضحة داخل الأنظمة القانونية الوطنية، ويعزز من قابلية تنفيذها ومساءلة الدول الأعضاء بشأنها.

- كما يبرز اختلاف جوهري في **الصفة القانونية للدول المنخرطة** في كل من النظامين؛ ففي إطار الجات كانت الدول تُوصف بـ «الأطراف المتعاقدة»، بما يعكس الطبيعة الاتفاقية المرنة للنظام، في حين تُعد الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية «أعضاء» في منظمة دولية متكاملة، تتمتع بحقوق وتلتزم بواجبات محددة ضمن إطار مؤسسي واضح.

- ومن حيث **الشخصية القانونية الدولية**، تتمتع منظمة التجارة العالمية بشخصية قانونية دولية كاملة، تخولها إبرام الاتفاقيات، والتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات وفق قواعد القانون الدولي العام، وهو ما لم يكن متوفراً للجات، التي افتقرت إلى هذا الوضع القانوني المستقل⁽¹⁸²⁾.

- أما على مستوى **نطاق ومجالات الاختصاص**، فقد اقتصر عمل الجات أساساً على تنظيم التجارة في السلع، بينما اتسع نطاق منظمة التجارة العالمية ليشمل، إلى جانب التجارة السلعية، تجارة الخدمات، وحقوق

181 - تم الاعتماد على المراجع التالية: - محمد صفوت قابل، الدول النامية والعلامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 121، - مرسى السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

- هشام عمري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

182 - علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية: جولة أوروغواي وتقنين نهج العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997، ص 107.

الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبعض الجوانب المرتبطة بالاستثمار، وهو ما يعكس تشابك وتعدد أبعاد التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية.

- وفي مجال **تسوية المنازعات التجارية**، يُعد نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية أحد أهم أوجه القطيعة مع نظام الجات، إذ يتميز بطابعه المؤسسي الدائم، وآليته شبه التلقائية، وسرعة إجراءاته، فضلا عن تمتعه بإمكانية فرض تدابير تصحيحية وعقوبات تجارية في حال عدم الامتثال، وهي صلاحيات كانت الجات تفتقر إلى فعاليتها العملية⁽¹⁸³⁾.

- كما تختلف **شروط العضوية** بين النظامين؛ إذ يشترط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية القبول الكامل بجميع الاتفاقيات متعددة الأطراف دون استثناء، بما يكرّس مبدأ «الحزمة الواحدة»، في حين كانت الجات تسمح بقدر من الانتقائية في الالتزام بالاتفاقيات.

- وأخيرا، على مستوى **آليات العمل والاجتماعات**، اتسمت اجتماعات الأطراف المتعاقدة في إطار الجات بعدم الانتظام وانعقادها عند الضرورة، بينما تعتمد منظمة التجارة العالمية نظاما مؤسسيا قائما على اجتماعات دورية ومنتظمة، ما يعزز استمرارية العمل، ويكرّس الطابع الدائم والمنظم للنظام التجاري متعدد الأطراف.

رابعا - مهام منظمة التجارة العالمية ومجالات عملها

1 - وظائف ومهام المنظمة: وفقا لأحكام المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁸⁴⁾، تضطلع المنظمة بمجموعة من الوظائف والمهام الأساسية التي تجعلها الركيزة المؤسسية المحورية للنظام التجاري متعدد الأطراف. ولا تقتصر هذه المهام على إدارة الاتفاقيات التجارية، بل تمتد لتشمل التنسيق الدولي، وتسوية المنازعات، ودعم الدول الأعضاء فنيا ومؤسسيا. فيما يلي أبرز المهام المنوطة بالمنظمة⁽¹⁸⁵⁾:

- تتمثل المهمة الأولى للمنظمة في كونها **إطارا مؤسسيا للتفاوض ومنتدى دائما للتشاور** بين الدول الأعضاء بشأن تنظيم العلاقات التجارية الدولية، والسعي إلى تحقيق مزيد من تحرير التجارة في إطار قواعد

183 - World Trade Organization (WTO), *Un commerce ouvert sur l'avenir*, Op.Cit, PP: 4, 14.

184 - Agreement Establishing the World Trade Organization (WTO), Marrakesh Agreement, Articles III, 1994.

185 - من خلال الاعتماد على المصادر التالية : - عبد المطلب عبد الحميد، *العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها*، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 96. - عبد الواحد الغفوري، مرجع سبق ذكره، ص 64. - سمير محمد عبد العزيز، *التجارة العالمية وجات 1994*، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص 81.

قانونية متفق عليها جماعيا. وتكمن أهمية هذه الوظيفة في تحويل المفاوضات التجارية من مسارات أحادية أو ثنائية إلى مسار متعدد الأطراف، بما يحد من الاختلالات ويعزز مبدأ التوازن في الالتزامات⁽¹⁸⁶⁾.

- كما تضطلع منظمة التجارة العالمية بمهمة مراقبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولاسيما تلك المنبثقة عن جولة الأورغواي، من خلال الإشراف على تطبيقها وضمان احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها التعاقدية. وتُعد هذه الوظيفة أحد أوجه القطيعة مع نظام الجات، إذ انتقل النظام التجاري من آلية مرنة وضعيفة الإلزام إلى منظومة مؤسسية قائمة على المتابعة والمساءلة.

- وفي إطار التنسيق والتعاون المؤسسي الدولي، تعمل المنظمة على تعزيز الانسجام بين السياسات التجارية من جهة، والسياسات الاقتصادية والمالية الدولية من جهة أخرى، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويأتي هذا التنسيق استجابة لتزايد الترابط بين التجارة والتمويل والتنمية في ظل العولمة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تم التوصل إلى اتفاق مؤسسي بين الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية ونظيرتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، يقضي بعقد اجتماعات دورية نصف سنوية برئاسة مشتركة، ابتداء من منتصف جانفي 1996، بهدف تدعيم التعاون والتكامل في معالجة قضايا التجارة والتنمية.

- وتُعد تسوية المنازعات التجارية من أبرز وظائف منظمة التجارة العالمية وأكثرها تأثيرا، إذ تشرف المنظمة على إدارة آلية مؤسسية دائمة لفض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتمتاز هذه الآلية بطابعها شبه التلقائي، ووضوح إجراءاتها، وقابليتها للتنفيذ، بما يعزز الحماية والضمانات القانونية في النظام التجاري الدولي، ويحد من لجوء الدول إلى التدابير الانفرادية.

- كما تضطلع المنظمة بمهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، من خلال إدارة نظام دوري يهدف إلى تعزيز الشفافية وتقييم مدى اتساق السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية. ويختلف تواتر هذه المراجعات بحسب الوزن الاقتصادي للدول، حيث تخضع الاقتصادات الكبرى لمراجعات أكثر تقاربا، في حين تُراجع سياسات الدول الأخرى على فترات زمنية أطول، بما يعكس مبدأ التناسب في الرقابة.

- وأخيرا، تسهر منظمة التجارة العالمية على ضمان تقديم الدعم الفني والمساعدة التقنية للدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية والأقل نموا، إضافة إلى الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة، وذلك عبر توفير المعلومات، وبناء القدرات المؤسسية، والمساعدة في مواءمة التشريعات الوطنية مع قواعد النظام التجاري

186 - BERANGER Taxil, l'OMC et les pays en développement, Montchrestien, Paris, 1998, P 29.

متعدد الأطراف. وتكتسي هذه الوظيفة بعدا تنمويا بالغ الأهمية، إذ تسهم في تعزيز الإدماج الفعال لهذه الدول في الاقتصاد العالمي.

2 - مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة

تتسم اختصاصات منظمة التجارة العالمية باتساعها وتعددتها، بما يعكس التحول البنوي الذي شهده النظام التجاري الدولي في ظل العولمة الاقتصادية وتزايد تشابك الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود. ولا يقتصر نطاق عمل المنظمة على التجارة في السلع، بل يمتد ليشمل مجالات جديدة ذات طابع خدمي واستثماري ومعرفي، وذلك وفق ما أقرته الاتفاقيات متعددة الأطراف المنبثقة عن جولة الأوروغواي. ويمكن إبراز أهم مجالات عمل المنظمة على النحو الآتي⁽¹⁸⁷⁾:

2.1 - التجارة في السلع (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة -GATT-): تُعد التجارة في السلع المجال التقليدي والأكثر رسوخا في عمل المنظمة، إذ ورثت منظمة التجارة العالمية الإطار القانوني للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وطورته ليشمل نطاقا أوسع من المنتجات. وقد توسع تنظيم التجارة السلعية ليشمل، إلى جانب السلع الصناعية، كلاً من السلع الزراعية، وقطاع المنسوجات والملابس الذي كان يخضع سابقا لترتيبات استثنائية. ولا يزال هذا المجال يمثل الحصة الأكبر من المبادلات التجارية الدولية، حيث استأثرت التجارة في السلع بما يفوق 78% من إجمالي حجم التجارة العالمية خلال سنة 2022، وهو ما يعكس استمرار الأهمية المحورية للتجارة السلعية في الاقتصاد العالمي رغم تنامي دور الخدمات.

2.2 - التجارة في الخدمات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات -GATS-): شكّل إدراج التجارة في الخدمات ضمن اختصاصات منظمة التجارة العالمية نقلة نوعية في تطور النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ أصبح قطاع الخدمات أحد المجالات المركزية لعمل المنظمة. وتشمل تجارة الخدمات طيفا واسعا من الأنشطة، مثل خدمات الاتصالات، النقل، التمويل، التأمين، والخدمات الاستشارية والمهنية. وتشير إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لسنة 2022 إلى أن قطاع الخدمات يسهم بأكثر من 65% من الناتج الإجمالي العالمي، في حين تمثل تجارة الخدمات نحو 22% من إجمالي حجم

187 - أنظر المصادر التالية : - سلامة مصطفى، قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص ص 79-82. - سايمون ج. إيفنت، نظام التجارة العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1999، ص 25.

- <https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116592> (Last visit 24/11/2023).

التجارة العالمية، المقدّرة بحوالي 32 تريليون دولار أمريكي. ويعكس هذا التطور التحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات، وما يرافقه من تحديات تنظيمية وتنموية.

2.3 - حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاقية TRIPS): يُعد إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية من أكثر القضايا إثارة للجدل في إطار النظام التجاري الدولي. فقد دفعت الدول المتقدمة بقوة نحو تضمين هذا المجال، بهدف توفير حماية دولية موحدة لبراءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، بما يخدم مصالح شركاتها التكنولوجية والمعرفية الكبرى. في المقابل، أبدت الدول النامية تحفظات جوهرية، معتبرة أن تنظيم حقوق الملكية الفكرية يندرج تقليدياً ضمن اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأن نقل هذا الملف إلى إطار تجاري ملزم من شأنه تقليص قدرتها على النفاذ إلى التكنولوجيا، وتكريس مظاهر الاحتكار، وتعميق فجوة المعرفة بين الشمال والجنوب. ويعكس هذا الجدل البعد السياسي-الاقتصادي لاتفاقية TRIPS، بوصفها أداة لتنظيم التجارة المعرفية في سياق غير متكافئ.

2.4 - تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة (اتفاقية TRIMs): امتد نطاق عمل منظمة التجارة العالمية ليشمل بعض جوانب الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالتجارة، من خلال اتفاقية TRIMs. وقد جاء هذا التوسّع نتيجة الضغوط التي مارستها الدول المتقدمة بهدف تحرير حركة الاستثمارات الأجنبية، وإزالة القيود التي تفرضها الدول المضيفة، مثل متطلبات المحتوى المحلي أو قيود تحويل الأرباح. في المقابل، عبّرت العديد من الدول النامية عن مخاوفها من أن يؤدي التحرير غير المنضبط للاستثمار الأجنبي إلى تعظيم مكاسب الشركات متعددة الجنسيات على حساب الشركات الوطنية، وإضعاف قدرة الدول على توجيه الاستثمارات بما يخدم أولوياتها التنموية. ويعكس هذا المجال أحد أبرز أوجه التوتر بين منطق تحرير الأسواق ومتطلبات السيادة الاقتصادية والتنمية الوطنية⁽¹⁸⁸⁾.

الفرع الثاني - تنظيم وقواعد سير منظمة التجارة العالمية

تتميز منظمة التجارة العالمية ببنية مؤسسية دقيقة ومتعددة المستويات، تعكس طبيعة المهام المعقدة التي تضطلع بها في إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف، وعليه فإن فهم طريقة عمل المنظمة يستوجب الوقوف على الهيكل المؤسسي الذي يحكمها، بما يضمنه من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية متخصصة، ثم دراسة قواعد

التسيير وآليات اتخاذ القرار وتسوية المنازعات، وهي الجوانب التي تشكل الإطار العملي الذي تمارس من خلاله المنظمة وظائفها داخل النظام التجاري العالمي.

أولاً - التنظيم الهيكلي لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁸⁹⁾

يتميز الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ببنية مؤسسية متكاملة تعكس اتساع وتعدد المهام الموكلة إليها، سواء في ما يتعلق بإدارة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، أو الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، أو تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. ويقوم هذا الهيكل على منظومة من الأجهزة الرئيسية التي تضطلع بوضع التوجهات العامة واتخاذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، إلى جانب أجهزة فرعية (لجان ومجالس متخصصة) تتكفل بالمتابعة التقنية والفنية، وضمان التطبيق العملي والمنتظم لمختلف الاتفاقيات التجارية، بما يعزز فعالية الأداء المؤسسي واستمرارية عمل النظام التجاري متعدد الأطراف⁽¹⁹⁰⁾.

1 - الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية

تقوم البنية المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية على مجموعة من الأجهزة الرئيسية التي تضطلع بوظائف صنع القرار، وتوجيه السياسات العامة، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. وتشمل هذه الأجهزة: المؤتمر الوزاري، والمجلس العام، والمجالس النوعية (المتخصصة)، والأمانة العامة⁽¹⁹¹⁾.

1.1 - المؤتمر الوزاري (Ministerial Conference): يُعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة تقريرية في منظمة التجارة العالمية، والهيئة العليا المشرفة على توجيه عمل المنظمة وتنفيذ مهامها ووظائفها الأساسية. ويتألف من وزراء التجارة أو الاقتصاد للدول الأعضاء، ويجتمع بصفة دورية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، كما يمكن عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة.

ويضطلع المؤتمر الوزاري بجملة من الصلاحيات الاستراتيجية، من بينها رسم التوجهات العامة للسياسات التجارية متعددة الأطراف، وتحديد أولويات وأجندة العمل التفاوضي، ومناقشة التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي، فضلاً عن مراجعة الاتفاقيات التجارية القائمة وتحديثها أو توسيع نطاقها. كما يتمتع المؤتمر الوزاري بسلطة البت في طلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سواء تعلق الأمر بالدول أو بالأقاليم الجمركية المستقلة، وهو ما يعكس طابعه السيادي داخل الهيكل المؤسسي للمنظمة.

189 - أنظر الملحق رقم (01) الذي يتعلق بالهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، ص 346.

190- MARRE Béatrice, *Vers une démocratie planétaire ? Les leçons de la conférence de Seattle*, Rapport d'information sur la réforme de l'Organisation mondiale du commerce et son lien avec l'architecture des Nations unies, Assemblée nationale, Paris, 2000, P: 484.

191 - مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية: آلية إدارة اتفاقيات الجات، ملحق الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1997، ص 54 وما بعدها - بتصرف -.

ومنذ تأسيس المنظمة، تم عقد 13 مؤتمرا وزاريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2024، بدءًا بمؤتمر سنغافورة المنعقد في 9 ديسمبر 1996، وصولاً إلى مؤتمر أبو ظبي المنعقد في 26 فيفري 2024، وهو ما يعكس انتظام هذه الآلية كفضاء مركزي لتوجيه النظام التجاري متعدد الأطراف⁽¹⁹²⁾.

1.2 - المجلس العام (General Council): يُعد المجلس العام بمثابة مجلس الإدارة التنفيذي لمنظمة التجارة العالمية، إذ يضم ممثلين دائمين عن جميع الدول الأعضاء، ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهرياً، فضلاً عن اجتماعات إضافية تُعقد كلما اقتضت الحاجة. ويتولى المجلس العام إدارة الأعمال اليومية للمنظمة، وتنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري، والإشراف على عمل الأجهزة الفرعية والمجالس المتخصصة.

كما يضطلع المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري خلال الفترات الفاصلة بين دورات انعقاده، ما يمنحه دوراً محورياً في ضمان استمرارية العمل المؤسسي للمنظمة. وإلى جانب ذلك، يمارس المجلس العام وظائف إضافية تحت تسميات مختلفة، إذ يجتمع كـ "هيئة تسوية المنازعات" (Dispute Settlement Body – DSB)، وكـ "هيئة مراجعة السياسات التجارية" (Trade Policy Review Body – TPRB)، وهو ما يعكس مركزية هذا الجهاز في مراقبة احترام الالتزامات التجارية الدولية وتعزيز الشفافية داخل النظام التجاري العالمي⁽¹⁹³⁾.

1.3 - المجالس النوعية (المتخصصة) المتعلقة بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف: تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف من خلال ثلاثة مجالس قطاعية رئيسية، تعمل تحت الإشراف المباشر للمجلس العام، وهي⁽¹⁹⁴⁾:

- مجلس التجارة في السلع (Council for Trade in Goods – CTG)؛

- مجلس التجارة في الخدمات (Council for Trade in Services – CTS)؛

- مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (Council for TRIPS).

ويختص كل مجلس بالإشراف على تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات التي تندرج ضمن نطاق اختصاصه، وذلك من خلال شبكة من اللجان الفرعية ومجموعات العمل المتخصصة. وتؤدي هذه المجالس دوراً أساسياً في ضمان

192 - https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/minist_f.htm (Last visit 24/11/2025).

193 - عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 135، بتصرف.

194 - Pour davantage de précisions, se référer à : FLORY Thiébaud, *l'Organisation Mondiale du Commerce – Droit Institutionnel et Substantiel*, Etablissements Emile Bruylant, Bruxelles, 1999, P 18.

التطبيق المتناسق للاتفاقيات، ومعالجة الإشكالات التقنية التي قد تبرز في سياق تنفيذ الالتزامات التعاقدية للدول الأعضاء⁽¹⁹⁵⁾.

1.4 - الأمانة العامة (Secretariat): تُعد الأمانة العامة الجهاز الإداري والتنفيذي لمنظمة التجارة العالمية، ويقع مقرها الدائم في مدينة جنيف بسويسرا. وتضطلع الأمانة بتقديم الدعم الفني والإداري لمختلف أجهزة المنظمة، وإعداد الدراسات والتقارير التحليلية، وتوفير المعلومات، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولاسيما لصالح الدول النامية والأقل نموا.

ورغم الدور المحوري الذي تؤديه الأمانة العامة، فإنها لا تتمتع بصلاحيات تقريرية، إذ يقتصر دورها على الجوانب التنفيذية والإسنادية، بما يضمن الطابع الحكومي-الدولي لعملية اتخاذ القرار داخل المنظمة. ويشرف على الأمانة المدير العام، الذي يُعيّن من قبل المؤتمر الوزاري، والذي تحدد صلاحياته ومدة ولايته وشروط تعيينه وفق القواعد المعتمدة⁽¹⁹⁶⁾. كما يتولى المدير العام تعيين موظفي الأمانة وتحديد اختصاصاتهم، ويتمتع هؤلاء باستقلالية تامة عن الدول التي يحملون جنسياتها. ويساعد المدير العام في أداء مهامه أربعة نواب يُعيّنون بالتشاور مع الدول الأعضاء⁽¹⁹⁷⁾.

2 - الأجهزة (اللجان) الفرعية: نص الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية على إمكانية إنشاء أجهزة ولجان فرعية مؤقتة (Ad-hoc) كلما اقتضت الحاجة ذلك. وبناءً عليه، تعتمد المنظمة في عملها اليومي على شبكة واسعة من اللجان والأجهزة الفرعية ذات الطابع الفني والتقني، التي تُعد امتدادا طبيعيا للمجالس القطاعية الثلاثة (تجارة السلع، تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية).

وتتولى هذه اللجان معالجة الجوانب التقنية والتفصيلية للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتشمل مجالات متنوعة، من بينها: النفاذ إلى الأسواق؛ قواعد المنشأ؛ التدابير الصحية والصحة النباتية؛ الحواجز الفنية أمام التجارة؛ الدعم والإغراق؛ الزراعة؛ تجارة الخدمات؛ وتدبير الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

195 - MARRE Béatrice, De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle, Op.Cit, P 506.

196 - عُيّن أول أمين عام للمنظمة الإيطالي "Renato Ruggiero" بتاريخ 21 مارس 1995 الذي مارس مهامه لمدة أربع سنوات، ثم خلفه الوزير الأول النيوزلندي السابق "Mike Moore" وذلك ابتداء من الفاتح سبتمبر 1999، ليليه وزير التجارة التايواني السابق "Supachai Panitchpakdi" ابتداء من الفاتح سبتمبر 2002، ليخلفه المفوض الأوروبي للتجارة السابق الفرنسي "Pascal Lamy" ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005، ثم تبعه البرازيلي "Roberto Azevêdo" ابتداء من الفاتح سبتمبر 2013، في حين يشغل المنصب حاليا منذ الفاتح مارس 2021 النيجيرية-الأمريكية "Ngozi Okonjo-Iweala" لتصبح أول امرأة وأول إفريقي يتولى هذا المنصب.

197 - هشام عماري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 211.

وتكمن أهمية هذه اللجان في كونها تشكّل العمود الفقري التقني للنظام التجاري متعدد الأطراف، وتضمن التطبيق العملي والدقيق لقواعد منظمة التجارة العالمية⁽¹⁹⁸⁾.

ثانيا - آلية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية وآلية فضّ المنازعات فيها

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تنفيذ مخرجات جولة الأوروغواي، وتطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف المنبثقة عنها، على منظومة متكاملة من الآليات الإجرائية والتنظيمية التي تمكّنها من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وتُعد هذه الآليات أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف، لما توفره من قواعد واضحة لصنع القرار وتسوية النزاعات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار واليقين القانوني في العلاقات التجارية الدولية⁽¹⁹⁹⁾.

1 - آلية صنع القرار في منظمة التجارة العالمية:

تقوم آلية صنع واتخاذ القرار داخل منظمة التجارة العالمية على مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، حيث يمنح الاتفاق المنشئ للمنظمة لكل دولة عضو صوتا واحدا دون تمييز، بغض النظر عن وزنها الاقتصادي أو التجاري. ويُعد هذا النهج مغايرا للآليات المعتمدة في مؤسستي بريتون وودز، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أين تُحدّد القوة التصويتية للدول وفقا لحصصها المالية ومساهماتها في رأس المال المؤسستين⁽²⁰⁰⁾.

وفي هذا السياق، يقترب نموذج منظمة التجارة العالمية من النموذج المعتمد داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ يتمتع جميع الأعضاء بقوة تصويتية متساوية، دون وجود لحق النقض (الفيتو) كما هو الحال في مجلس الأمن. ورغم أن هذا المبدأ يعكس في ظاهره نوعا من العدالة "الظاهرية"، فإن أهميته العملية تتجلى في حماية مصالح الدول النامية، التي تفوق عددا الدول المتقدمة بنسبة تقارب خمسة إلى واحد، بما يحد من هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى على مسار صنع القرار داخل المنظمة.

وعموما، تستند عملية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية إلى مبدئين رئيسيين⁽²⁰¹⁾:

198 - المجنوب أسامة، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سبق ذكره، ص 79 وما بعدها بتصرف.

199 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 100-103.

200 - Voir l'étude de: FLORY Thiébaud, Op.Cit, PP: 19-20.

201 - هشام عماري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 211.

1.1 - القاعدة العامة: مبدأ التوافق (Consensus): يُعد مبدأ التوافق حجر الزاوية في آلية صنع القرار داخل المنظمة، ويقصد به عدم تسجيل اعتراض رسمي من قبل أي عضو حاضر عند اعتماد القرار، دون اشتراط موافقة صريحة أو إيجابية من جميع الأعضاء. ويُسهّم هذا الأسلوب في تعزيز الطابع التوافقي للعمل المؤسسي، والحد من الانقسامات الحادة بين الدول الأعضاء، غير أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى بطء عملية اتخاذ القرار، خاصة في القضايا الخلافية ذات البعد السياسي أو الاقتصادي العميق.

1.2 - الاستثناء: اللجوء إلى التصويت -: نصّ الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية على إمكانية اللجوء إلى التصويت في الحالات التي يتعدّر فيها التوصل إلى توافق بين الأعضاء. وفي هذه الحالة، تُتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، وفقا للضوابط والإجراءات المحددة في الاتفاقيات ذات الصلة. غير أن اللجوء إلى التصويت يظل استثناءً نادر الاستخدام في الممارسة العملية، نظرا لما قد يترتب عليه من توترات سياسية وتقويض لروح التوافق التي يقوم عليها النظام التجاري متعدد الأطراف⁽²⁰²⁾.

2 - آلية تسوية المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية:

تُعد آلية فضّ المنازعات التجارية من أبرز الابتكارات المؤسسية التي جاءت بها جولة الأورغواي، وأحد الأعمدة الأساسية التي تميّز منظمة التجارة العالمية عن نظام الجات. فقد نقلت هذه الآلية النظام التجاري الدولي من مرحلة التسوية الودية غير الملزمة، إلى مرحلة التسوية الإلزامية القائمة على إجراءات شبه قضائية، وأحكام قابلة للتنفيذ، بما يعزز مصداقية النظام التجاري ويحد من لجوء الدول إلى التدابير الأحادية. وتقوم آلية تسوية المنازعات على سلسلة من المراحل المتتابعة، يمكن شرحها من خلال الخطوات التالية⁽²⁰³⁾:

2.1 - مرحلة المشاورات: التسوية الودية كخطوة أولى: تمثل المشاورات الثنائية المرحلة الأولى الإلزامية في مسار تسوية النزاعات، حيث يُمنح الطرفان المتنازعان فرصة للتوصل إلى حل ودي للنزاع عبر الحوار والتشاور المباشر. وتُظهر الإحصائيات أن نسبة معتبرة من النزاعات التجارية تُسوّى خلال هذه المرحلة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى مراحل أكثر تعقيدا، وهو ما يعكس الطابع الوقائي والمرن لهذه الآلية.

2.2 - تشكيل فريق الخبراء (Panels): في حال فشل المشاورات، يُحال النزاع إلى فريق من الخبراء المستقلين، يُكلف بدراسة الوقائع محل النزاع، وتفسير أحكام الاتفاقيات التجارية ذات الصلة. ويقوم فريق

202 - مرسى السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 36-37 .

203 - هشام عماري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الخبراء بإعداد تقرير مفصل يتضمن النتائج القانونية والتوصيات، التي تُعرض لاحقا على جهاز تسوية المنازعات لاعتمادها.

2.3 - هيئة الاستئناف (Appellate Body): يجوز للطرف المتضرر الطعن في تقرير فريق الخبراء أمام هيئة الاستئناف، وهي جهاز شبه قضائي دائم يتكون من سبعة أعضاء يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية والكفاءة القانونية. وتُصدر هيئة الاستئناف قرارات نهائية لا تقبل الطعن، وتُعد من أكثر الأحكام إلزاما وتأثيرا في النظام التجاري الدولي، لما توفره من توحيد في تفسير القواعد القانونية وتعزيز للحماية القانونية.

2.4 - تنفيذ الأحكام: بعد اعتماد التقارير من قبل جهاز تسوية المنازعات، يلزم الطرف المخالف بتعديل سياساته أو إجراءاته التجارية بما يتوافق مع أحكام المنظمة. وفي حال عدم الامتثال، يجوز للطرف المتضرر، وبعد الحصول على موافقة الجهاز، اتخاذ تدابير مضادة أو انتقامية (Retaliation)، بما يشكل وسيلة ضغط قانونية لضمان تنفيذ القرارات الصادرة.

الفرع الثالث - آلية الانضمام والانسحاب من منظمة التجارة العالمية⁽²⁰⁴⁾

تُعد آليات الانضمام في منظمة التجارة العالمية والانسحاب منها من الركائز الأساسية التي تُحدد طبيعة العلاقة بين المنظمة والدول سواء الأعضاء أو الراغبة في العضوية، كما يعكس في الوقت ذاته درجة الانفتاح والانضباط التي تميز النظام التجاري متعدد الأطراف. فبينما يُعد مسار الانضمام أحد أكثر المسارات تعقيدا في إطار المنظمات الدولية، نظرا لما يفرضه من التزامات قانونية وتجارية ومؤسسية واسعة، يظل الانسحاب إجراء أبسط من الناحية الشكلية والإجرائية، لكنه لا يخلو من دلالات سياسية واقتصادية عميقة، باعتباره تعبيراً عن ممارسة الدولة لسيادتها وإعادة تموضعها داخل البنية التجارية العالمية⁽²⁰⁵⁾.

أولا - آلية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

اعتبرت الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) أعضاءً أصليين في المنظمة. أما انضمام الدول الأخرى، فيخضع لأحكام المادة الثانية عشرة (Article XII) من اتفاقية مراكش المبرمة سنة 1994⁽²⁰⁶⁾، التي تنص على إمكانية التحاق أي دولة أو كيان جمركي مستقل يتمتع باستقلالية في إدارة سياسته التجارية الخارجية، شريطة قبول شروط

204 - Pour davantage de précisions, se référer à : FLORY Thiébaud, Op.Cit, PP: 15-16.

205 - For more details, refer to: HOEKMAN Bernard And KOSTECKI Michel, Op.Cit, PP: 321-324.

206 - Agreement Establishing the World Trade Organization (WTO), Marrakesh Agreement, Article XII, 1994.

الانضمام المحددة من قبل أعضاء المنظمة⁽²⁰⁷⁾. ويتميز هذا الإطار بطابعه التعاقدى التفاوضي، إذ لا يُعد الانضمام حقا تلقائيا، بل نتيجة لمسار تفاوضي معقد يجمع بين مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، ويُفرض في الغالب إلى التزامات تتجاوز في شدتها ما هو مطبق على الأعضاء المؤسسين، خاصة بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الانتقالية⁽²⁰⁸⁾.

مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: يمر طلب الانضمام إلى المنظمة بعدة مراحل متتابعة، غالبا ما تكون طويلة ومتشعبة، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽²⁰⁹⁾ :

1 - مرحلة تقديم طلب العضوية: "حدثونا عن أنفسكم" (Tell us about yourself) : تبدأ عملية الانضمام بتقديم الدولة المرشحة طلبا رسميا إلى المدير العام للمنظمة، مرفقا بمذكرة شاملة تتضمن عرضا تفصيليا لسياساتها التجارية والاقتصادية الوطنية، ومدى توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. كما تلتزم الدولة طالبة العضوية، من خلال هذا الطلب، باحترام الاتفاقيات متعددة الأطراف الخاضعة لإشراف المنظمة، وبإجراء التعديلات اللازمة على تشريعاتها الوطنية ولوائحها التنظيمية لتتماشى مع التزامات العضوية. ويُرفق الطلب بجداول التعريفات الجمركية، والتنازلات المقترحة، والالتزامات المتعلقة بالسلع والخدمات، إضافة إلى البيانات الخاصة بالجهات المتعاملة تجاريا.

2 - مرحلة تشكيل فريق العمل (Working Party): يعمد المجلس العام إلى إنشاء فريق عمل خاص يتولى دراسة طلب الانضمام، ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في المفاوضات. ويُعد فريق العمل الآلية المركزية لتقييم مدى انسجام النظام التجاري للدولة المرشحة مع قواعد ومبادئ المنظمة.

3 - مرحلة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف: "تفاوضوا معنا بشكل ثنائي حول ما يمكنكم تقديمه:" (Work out with us individually what you have to offer): بعد إحراز فريق العمل تقدما كافيا في مراجعة ملف الدولة المرشحة، تبدأ مرحلة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بينها وبين الدول الأعضاء، والتي تُعد المرحلة الأكثر حساسية وتعقيدا في مسار الانضمام. وتشمل هذه المفاوضات مسائل النفاذ إلى

الأسواق، والتعريفات الجمركية، والالتزامات الخاصة بتجارة السلع والخدمات، وغيرها من الشروط التي تحدد مستوى انفتاح الاقتصاد الوطني للبلد المعني.

4 - مرحلة إعداد مشروع بروتوكول الانضمام إلى المنظمة : "لنقم بصياغة مشروع شروط الانضمام" (Let's draft membership terms): عند اختتام المفاوضات، يقوم فريق العمل بصياغة الشروط النهائية للانضمام، والتي تُدرج في ثلاث وثائق أساسية: تقرير تفصيلي يتضمن نتائج المشاورات والمفاوضات؛ ومشروع بروتوكول الانضمام؛ وجدول الالتزامات والتنازلات توضح التزامات العضو المستقبلي.

5 - مرحلة المصادقة واتخاذ القرار: (The decision): تُعرض الوثائق الثلاث على المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية قصد التصويت والمصادقة عليها. وفي حال حصولها على موافقة ثلثي أعضاء المنظمة، يدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ إيداع وثيقة القبول، وذلك عقب استكمال إجراءات المصادقة الداخلية وفقاً لمتطلبات النظام الدستوري للدولة المعنية⁽²¹⁰⁾.

وإلى غاية سنة 2024، بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 166 دولة عضوا، إضافة إلى 23 دولة تحمل صفة "ملاحظ" لا تزال في مراحل تفاوضية متفاوتة من أجل الانضمام⁽²¹¹⁾.

ثانيا - شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

لا تعتمد منظمة التجارة العالمية شروطا موحدة أو مسبقة للانضمام، بل تخضع هذه العملية لمسار تفاوضي معقد يتسم بطابع قانوني وتقني وسياسي في آن واحد. وبناءً عليه، لا توجد قاعدة عامة وثابتة تحكم شروط العضوية، إذ تختلف المتطلبات من دولة إلى أخرى تبعا لخصوصيات الدولة المرشحة، ولا سيما مستوى تطورها الاقتصادي، وبنيتها المؤسسية، تحالفاتها الجيو-استراتيجية، واختياراتها في مجال السياسات العامة، فضلا عن موقعها وأهميتها في الاقتصاد الدولي⁽²¹²⁾.

وعمليا، تتأثر مفاوضات الانضمام بدرجة معتبرة بتوازنات القوة داخل المنظمة، حيث تمارس الدول ذات الثقل الاقتصادي والسياسي دورا محوريا في تحديد طبيعة الالتزامات والتنازلات المفروضة على الدول الساعية للعضوية. ولا يقتصر هذا التأثير على الجوانب التقنية البحتة، بل يمتد ليشمل أبعادا سياسية

210 - For further information, refer to: World Trade Organization (WTO), **Accessions to the World Trade Organization: A Handbook**, WTO Publications, Geneva, Switzerland, 2017, PP: 9-34.

211 - <https://WWW.WTO.ORG/ENGLISH/> (Last visit 25/11/2025).

212 - For additional details, see : World Trade Organization (WTO), **Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future**, WTO Publications, Geneva, Switzerland, 2023, PP: 160-168.

واستراتيجية، تعكس في كثير من الأحيان مصالح الدول المتقدمة داخل النظام التجاري متعدد الأطراف⁽²¹³⁾. ويمكن إجمال أبرز الشروط والمتطلبات التي غالباً ما تُفرض على الدول المرشحة للانضمام فيما يلي⁽²¹⁴⁾:

1 - تقديم التنازلات الجمركية وتثبيتها: تلتزم الدولة المرشحة بخفض التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، وتثبيتها عند مستويات متفق عليها تعاقدياً، بما يحد من قدرتها المستقبلية على تعديلها نحو الرفع. ويهدف هذا الشرط إلى تعزيز مبدأ النفاذ المستقر والمتوقع إلى الأسواق.

2 - الالتزام الشامل باتفاقيات المنظمة: يُشترط على الدولة الراغبة في الانضمام القبول الكامل بجميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية دون تمييز، ولا سيما اتفاقيات جولة الأوروغواي، وفق مبدأ «القبول الكلي» (Single Undertaking)، الذي لا يتيح إمكانية الانتقاء أو التحفظ على بعض الاتفاقيات. ويشكل هذا الشرط قطعة واضحة مع نظام الجات، الذي كان يسمح بدرجة من المرونة والانتقائية في الالتزامات.

3 - مواءمة السياسات الاقتصادية والتجارية: تُطالب الدولة المرشحة بتكييف سياساتها الاقتصادية والتجارية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري متعدد الأطراف، على غرار تحرير التجارة، والشفافية، وعدم التمييز، بما يستلزم إدخال تعديلات جوهرية على التشريعات الوطنية والممارسات الإدارية، لضمان انسجامها مع مبادئ وأهداف المنظمة.

4 - تحرير أسواق السلع والخدمات: يشمل ذلك تقديم مزيد من التسهيلات لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية، من خلال تقليص القيود الكمية والتنظيمية. ومع ذلك، يُفترض أن يتم هذا الانفتاح مع مراعاة حماية القطاعات الاستراتيجية أو الناشئة في الدول المرشحة للانضمام، ومنحها فترة انتقالية محدودة لتعزيز قدرتها التنافسية والتكيف مع متطلبات المنافسة العالمية.

5 - فرض التزامات إضافية غير منصوص عليها صراحة: في كثير من الحالات، تلجأ الدول ذات النفوذ داخل المنظمة إلى فرض شروط تتجاوز النصوص الصريحة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل الدفع نحو الخصخصة، وبيع أصول القطاع العام، وتقييد سياسات المشتريات الحكومية، وغيرها من الالتزامات التي تعكس مصالح هذه الدول أكثر مما تعكس روح الاتفاقيات متعددة الأطراف.

213 - World Trade Report 2023: Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future, Op.Cit, PP: 169-178.

214 - عبد الفتاح ثابت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 131 (ينصرف).

وخلاصة القول، فإن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا تمثل مساراً تقنياً محايداً فحسب، بل تُعد عملية تفاوضية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية عميقة، تترتب عليها آثار هيكلية بعيدة المدى على السياسات الاقتصادية والتنموية للدول الساعية إلى العضوية. ويثير ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى عدالة وتوازن شروط الانضمام، خاصة بالنسبة للدول النامية، وقدرتها على التوفيق بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والحفاظ على أولوياتها التنموية الوطنية⁽²¹⁵⁾.

ثالثاً - آلية الانسحاب من منظمة التجارة العالمية

على الرغم من الطابع التعاقدى الصارم الذي يميز نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الاتفاقية المنشئة للمنظمة تُقر صراحة بحق الدول الأعضاء في الانسحاب منها وفض الالتزام بأحكامها. فقد نصت المادة الخامسة عشرة من اتفاقية مراكش⁽²¹⁶⁾ على أن لكل دولة عضو الحق في الانسحاب من المنظمة ومن جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف الخاضعة لإشرافها، وذلك من خلال توجيه إشعار كتابي رسمي إلى المدير العام للمنظمة. ويدخل هذا الانسحاب حيز التنفيذ بعد انقضاء فترة ستة أشهر من تاريخ استلام الإشعار، حيث تُرفع ابتداءً من ذلك التاريخ جميع الالتزامات القانونية والتعهدات التجارية المترتبة على العضوية، مقابل فقدان الدولة المنسحبة لكافة الامتيازات والمعاملة التفضيلية التي كانت تستفيد منها في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف⁽²¹⁷⁾.

ويُلاحظ، من الناحية العملية، أن اللجوء إلى الانسحاب من منظمة التجارة العالمية يُعد نادراً للغاية، ليس بسبب غياب الخلافات أو التوترات بين الدول الأعضاء، وإنما بالنظر إلى الكلفة الاقتصادية والتجارية المرتفعة التي ينطوي عليها قرار الخروج من منظومة مؤسسية تشرف على ما يفوق 98% من حجم المبادلات التجارية العالمية. فالانسحاب يعني، في جوهره، فقدان النفاذ التفضيلي إلى الأسواق، والتعرض لإجراءات تجارية أقل يقيناً، فضلاً عن تقويض الثقة في البيئة الاستثمارية للدولة المنسحبة⁽²¹⁸⁾.

215 - For additional details, see: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World*, United Nations Publications, Geneva, Switzerland, 2022, PP: 127-140.

216 - Agreement Establishing the World Trade Organization (WTO), Marrakesh Agreement, Article XV (Withdrawal), 1994.

217 - VAN DEN BOSSCHE Peter and ZDOUC Werner, Op.Cit, PP: 102-105.

218 - هشام عماري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 214.

المطلب الثالث - منظمة التجارة العالمية ودورها في تنظيم العولمة التجارية: التحولات البنيوية للنظام التجاري العالمي وانعكاساتها على الدول النامية

أفرزت التحولات العميقة التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب الباردة إعادة تشكيل شاملة لقواعد تنظيم المبادلات التجارية العالمية، توجت بإنشاء منظمة التجارة العالمية كإطار مؤسسي دائم لإدارة العولمة التجارية. غير أن هذا الدور المتعظم للمنظمة لا يمكن تقييمه بمعزل عن السياق العام للتحولات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة، ولا عن التفاوت البنيوي القائم بين الدول الأعضاء من حيث مستويات التنمية والقدرات الإنتاجية والتكنولوجية. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الدور الذي اضطلعت به منظمة التجارة العالمية في تحقيق العولمة التجارية، مع الوقوف عند آثار النظام التجاري الدولي الجديد على الدول النامية. ويسعى المطلب كذلك إلى تجاوز المقاربة الوصفية، من خلال اعتماد قراءة تحليلية نقدية تُبرز التفاعل المعقّد بين القواعد التجارية، وموازين القوة الدولية، ومتطلبات العدالة والتنمية، بما يسمح بفهم أعمق لمكانة المنظمة وحدود دورها داخل النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

وعليه، يتناول هذا المطلب في فرعه الأول الدور البنيوي لمنظمة التجارة العالمية في تكريس العولمة التجارية وتنظيمها، وما أفرزته من ديناميكيات اقتصادية وسياسية، بينما يُخصّص الفرع الثاني لتحليل آثار هذا النظام التجاري الجديد على الدول النامية، في ضوء إشكالية الاندماج غير المتكافئ، وتحديات التنمية، وآفاق إعادة التوازن داخل النظام التجاري متعدد الأطراف.

الفرع الأول - منظمة التجارة العالمية وتقنين العولمة التجارية: الأطر التنظيمية، الاختلالات البنيوية، وحدود الحوكمة في النظام التجاري الدولي

أولاً - منظمة التجارة العالمية كإطار مؤسسي مهيم في تشكل العولمة التجارية

شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 نقطة تحول نوعية في مسار العولمة الاقتصادية، إذ لم يعد الانفتاح التجاري نتيجة تلقائية لتوسع الأسواق أو لتقدم وسائل الإنتاج والاتصال، بل أضحت عملية مضبوطة ومؤسّسة قانونياً ضمن إطار دولي دائم وملزم. فقد مثّل الانتقال من النظام الاتفاقي المرن الذي جسّدته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) إلى منظمة دولية متكاملة، تحولا بنيوياً في طبيعة

تنظيم التجارة العالمية، انتقلت فيه العولمة من منطق التنسيق الطوعي إلى منطق الإلزام المؤسسي القائم على القواعد⁽²¹⁹⁾.

في هذا السياق، أسهمت منظمة التجارة العالمية في إعادة تشكيل العولمة التجارية من خلال توحيد القواعد الناعمة للتبادل الدولي، وتوسيع نطاقها ليشمل مجالات لم تكن خاضعة سابقاً لتنظيم تجاري متعدد الأطراف، وهو ما جعل السوق العالمية أقل تشتتاً وأكثر خضوعاً لمنظومة قانونية واحدة. وقد ترافق ذلك مع تعميم خطاب تحرير التجارة باعتباره خياراً كونياً لا بديل عنه، وتحويله إلى التزام تعاقدي يقيد السياسات التجارية الوطنية، ويحد من قدرة الدول على انتهاج مسارات تنموية مستقلة خارج القواعد السائدة.

ولا يقتصر الطابع المهيمن للمنظمة على بعدها القانوني فحسب، بل يتجلى أيضاً في اتساع عضويتها وشبه كونية نطاق نفوذها. فمع انضمام الغالبية الساحقة من دول العالم⁽²²⁰⁾، وتحكمها في قواعد تنظيم ما يفوق 98% من حجم المبادلات التجارية العالمية، تحولت المنظمة إلى مرجعية شبه احتكارية لتنظيم التجارة الدولية، بحيث أصبح الخروج عن قواعدها أو تجاهلها مكلفاً اقتصادياً وسياسياً، حتى بالنسبة للدول الكبرى. وبذلك، لم تعد العولمة التجارية مجرد فضاء مفتوح للتبادل، بل أصبحت نظاماً مؤسسياً مغلقاً نسبياً بقواعده، مفتوحاً في آثاره.

غير أن هذا الدور المهيمن لا يمكن قراءته بوصفه عملية تنظيم محايدة، إذ أن تقنين العولمة عبر منظمة التجارة العالمية عكس، في جوهره، توازنات القوة السائدة في النظام الاقتصادي الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد جرى ترسيخ نموذج معين للعولمة يقوم على أولوية تحرير الأسواق، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز اندماج الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية، وهي خيارات انسجمت بدرجة أكبر مع مصالح الاقتصادات المتقدمة، مقارنة بالدول النامية التي وجدت نفسها مطالبة بالاندماج وفق قواعد لم تشارك بفعالية في صياغتها.

وعليه، يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية لم تكتف بتقنين العولمة التجارية، بل أسهمت في إعادة تعريف مضمونها وحدودها، من خلال تحويل الانفتاح إلى التزام قانوني دائم، وترسيخ نموذج للعولمة يقوم على أولوية القواعد على السياسات الوطنية، والسوق العالمية على الدولة، والاندماج على الخصوصيات

219 – For further information, refer to: VAN DEN BOSSCHE Peter and ZDOUC Werner, Op.Cit, P 35.

220 – عرفت المنظمة توسعاً مستمراً في عدد أعضائها، إذ انتقلت من 107 دولة وقعت على الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش سنة 1994 إلى 166 دولة عضو بحلول أوت 2024، من بين 193 دولة عضو في الأمم المتحدة (أي ما يقارب 90% من دول العالم)، في حين حيث تم تسجيل 23 دولة رغبة في الانضمام إلى المنظمة.

المحلية. وهو ما يجعل من المنظمة فاعلا مركزيا في تشكل العولمة التجارية المعاصرة، وفي الوقت ذاته نقطة انطلاق أساسية لفهم الإشكاليات البنوية التي أفرزها النظام التجاري العالمي الراهن.

ثانيا - آليات تنظيم التجارة العالمية ودورها في تعميق الاندماج الاقتصادي الدولي

تمارس منظمة التجارة العالمية دورها في تعميق الاندماج الاقتصادي الدولي عبر منظومة متكاملة من الآليات القانونية والمؤسسية التي لا تقتصر على وضع القواعد، بل تمتد إلى مراقبة الامتثال وإنفاذ الالتزامات. وقد شكلت هذه المنظومة نقلة نوعية في تنظيم التجارة العالمية، إذ انتقلت من منطق التوافقات العامة إلى حوكمة قائمة على قواعد دقيقة وآليات متابعة دائمة، بما عزز قابلية التنبؤ والاستقرار في المبادلات الدولية، ورسخ اندماج الاقتصادات الوطنية ضمن إطار واحد.

في مقدمة هذه الآليات، تبرز شمولية نطاق التنظيم التجاري، حيث لم يعد تحرير التجارة مقتصرًا على السلع، بل امتد ليشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة. وقد أسهم هذا الاتساع في تعميق الترابط بين الاقتصادات، وتحويل الاندماج من تبادل تجاري بسيط إلى تشابك هيكلي يمس بنية الإنتاج، وأنماط الاستثمار، وسلاسل القيمة العابرة للحدود. غير أن هذا التعميق لم يكن متماثل الأثر، إذ استفادت الاقتصادات ذات القدرات التكنولوجية والمؤسسية الأعلى من توسيع مجالات التحرير، في حين واجهت اقتصادات أخرى ضغوطا متزايدة للتكيف السريع مع قواعد تتجاوز قدراتها الفعلية.

كما تؤدي آلية مراجعة السياسات التجارية دورا محوريا في ترسيخ الانضباط التجاري، من خلال إخضاع السياسات الوطنية لتقييم دوري علني، بما يعزز الشفافية ويحد من الانحرافات الحمائية. وقد أسهمت هذه الآلية في توحيد السلوك التجاري للدول الأعضاء، وتحويل الالتزام بالقواعد إلى ممارسة مستمرة لا تقتصر على لحظات التفاوض. غير أن هذا الدور الرقابي، رغم طابعه التقني، ينطوي على بعد سياسي غير مباشر، إذ يفرض ضغطا مؤسسيا على الدول، خاصة النامية منها، لتكييف سياساتها بما يتوافق مع المعايير السائدة، حتى عندما تتعارض مع أولوياتها التنموية قصيرة الأجل.

ويتعزز هذا الانضباط عبر آلية تسوية المنازعات، التي مثلت تاريخيا أحد أعمدة النظام التجاري متعدد الأطراف، لما وفرت من إطار شبه قضائي ملزم لفض النزاعات. فقد أسهمت هذه الآلية في تقليص اللجوء إلى الإجراءات الأحادية، وربط الامتثال بمنطق القانون بدل موازين القوة المباشرة. غير أن الأزمات التي

عرفتها الآلية في السنوات الأخيرة، ولا سيما تعطل جهاز الاستئناف⁽²²¹⁾، كشفت عن هشاشة هذا الضبط المؤسسي عندما تتقاطع القواعد مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى، وهو ما أضعف فعلياً قدرة المنظمة على فرض الانضباط الذي أسهمت في بنائه⁽²²²⁾.

ثالثاً - العولمة التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية: الكفاءة الاقتصادية في مقابل الاختلال البنيوي

غالباً ما تُقدّم العولمة التجارية، كما كرستها منظمة التجارة العالمية، بوصفها مساراً يهدف إلى تعظيم الكفاءة الاقتصادية العالمية عبر تحرير المبادلات، وتوسيع الأسواق، وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة الدولية. ووفق هذا المنطق، يُفترض أن يؤدي خفض الحواجز التجارية وتوحيد القواعد إلى تحسين تخصيص الموارد، ورفع الإنتاجية، وتعزيز الرفاه الاقتصادي على المستوى العالمي. غير أن التجربة العملية كشفت أن الكفاءة النظرية للعولمة لا تعني بالضرورة عدالة نتائجها، ولا تضمن توزيعاً متوازناً لمكاسبها بين الدول⁽²²³⁾.

ففي ظل القواعد التي أرسيتها المنظمة، فقد تحقق فعلاً قدر معتبر من النمو في حجم التجارة العالمية، وتوسعت الشبكات الإنتاجية العابرة للحدود، إلا أن هذه الديناميكية أفرزت في الوقت ذاته اختلالات بنيوية عميقة في بنية الاقتصاد العالمي. إذ استفادت الاقتصادات المتقدمة، التي تمتلك قواعد صناعية وتكنولوجية متطورة، من تحرير التجارة لتعزيز موقعها في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، في حين انحصر اندماج العديد من الدول النامية في حلقات دنيا من سلاسل القيمة، تعتمد على تصدير المواد الأولية أو السلع منخفضة التقنية، دون انتقال فعلي نحو التصنيع المتقدم.

ويعكس هذا الوضع مفارقة مركزية في العولمة التجارية المعاصرة، مفادها أن القواعد الموحدة تُطبّق على اقتصادات غير متكافئة بنيوياً. فبينما تقتض منظمة التجارة العالمية حياد القواعد التجارية، تُظهر النتائج أن حياد القواعد لا يلغي تفاوت القدرات، بل قد يعمقه عندما لا تُراعى الفوارق في الهياكل الإنتاجية ومستويات التطور. وبذلك، تتحول العولمة من أداة لتعزيز التقارب الاقتصادي إلى آلية لإعادة إنتاج التباين داخل النظام التجاري الدولي.

221 - يُعد جهاز الاستئناف الركيزة القضائية العليا ضمن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، ويختص بالنظر في الطعون المقدمة ضد تقارير فرق الخبراء عبر مراجعة المسائل القانونية وتفسير اتفاقيات المنظمة، وتتمتع قراراته بطابع نهائي وملزم. غير أن الجهاز عرف، منذ سنة 2019، أزمة بنيوية حادة تمثلت في تعطل عمله نتيجة امتناع بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، عن الموافقة على تعيين قضاة جدد، ما أفقده النصاب القانوني لمباشرة مهامه، مما أدى إلى تعطل الفصل النهائي في النزاعات والطعون التجارية، وتراجع فعالية آلية تسوية المنازعات، بما أثر على مصداقية المنظمة، وشجع على الإجراءات الأحادية، وهدد استقرار النظام التجاري العالمي القائم على القواعد.

222 - For further information, refer to: VAN DEN BOSSCHE Peter and ZDOUC Werner, Op.Cit, P 223.

223 - World Trade Organization (WTO), Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future, Op.Cit, P: 18.

وتتجلى هذه الاختلالات أيضا في التوزيع غير المتكافئ لكلفة التكيف مع العولمة التجارية، حيث تتحمل الدول النامية عبئا أكبر في إعادة هيكلة قطاعاتها الإنتاجية، وتكييف تشريعاتها ومؤسساتها، دون أن يقابل ذلك دعم كافٍ أو آليات تعويض فعالة. وفي هذا السياق، تبدو المعاملة الخاصة والتفضيلية، التي تُقدّم بوصفها أداة لتصحيح الاختلالات، محدودة الأثر وغير قادرة على معالجة جذور التفاوت البنيوي.

رابعا - منظمة التجارة العالمية وإعادة إنتاج موازين القوة في النظام التجاري الدولي

رغم الطابع التعددي الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، فإن تحليل مسار صنع القواعد التجارية وآليات التفاوض داخلها يكشف أن النظام التجاري متعدد الأطراف لا يعمل في فراغ محايد، بل يتأثر بشكل بنيوي بموازن القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بين الدول الأعضاء. فالتكافؤ الشكلي في التمثيل لا يترجم بالضرورة إلى تكافؤ فعلي في التأثير، الأمر الذي يجعل المنظمة فضاءً لإعادة إنتاج التراتبية القائمة داخل النظام الاقتصادي الدولي، أكثر من كونها أداة لتجاوزها.

يتجلى هذا الاختلال بوضوح في عملية صياغة القواعد التجارية، حيث تميل أجندة المفاوضات إلى جانب أولويات الدول ذات النفوذ الأكبر، سواء من خلال قدرتها التفاوضية، أو عبر التحكم في المعرفة التقنية، أو من خلال ثقلها الاقتصادي في الأسواق العالمية. وقد برز ذلك جليا في التركيز المكثف على قضايا مثل تحرير الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسهيل الاستثمار، وهي مجالات تمتلك فيها الاقتصادات المتقدمة مزايا نسبية واضحة، مقابل بطء أو تعثر التقدم في الملفات التي تهم الدول النامية، وعلى رأسها الزراعة، والدعم، والنفوذ الفعلي للأسواق.

كما تتجسد إعادة إنتاج موازين القوة في ديناميكيات التفاوض غير المتكافئة، حيث تجد الدول النامية نفسها أمام تحديات مزدوجة: محدودية الموارد التفاوضية والخبرات الفنية من جهة، وضغوط الانضمام إلى توافقات جاهزة الصياغة من جهة أخرى. ولا يقتصر هذا المنطق على مرحلة التفاوض فحسب، بل يمتد إلى آليات إنفاذ القواعد وتسوية المنازعات. فبرغم الطابع القانوني لآلية تسوية المنازعات، فإن قدرة الدول على الاستفادة منها تتفاوت تبعا لإمكاناتها القانونية والمؤسسية، فضلا عن قدرتها على تحمل كلفة النزاعات التجارية وإجراءات الانتقام المحتملة. وقد كشفت الأزمات الأخيرة التي عرفتتها المنظمة، ولا سيما تعطل جهاز الاستئناف، أن الالتزام بالقواعد يظل هشاً عندما تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى، ما يعيد الاعتبار لمنطق القوة على حساب منطق القانون.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها إحدى آليات الضبط الناعم للقوة الاقتصادية، حيث تُمارس الهيمنة لا عبر الإكراه المباشر (على غرار مؤسستي بريتون وودز)، بل من خلال القواعد والمعايير والإجراءات. فالقواعد التي تبدو تقنية ومحيدة في ظاهرها، تحمل في مضمونها آثارا توزيعية تميل لصالح الفاعلين الأكثر قدرة على التكيف والاستفادة، ما يجعل العولمة التجارية، كما تُدار داخل المنظمة، انعكاسا لتوازنات القوة أكثر منها أداة لإعادة توزيعها. وعليه، فإن دور منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري الدولي لا يقتصر على تنظيم التبادل فحسب، بل يمتد إلى إعادة إنتاج موازين القوة العالمية في إطار مؤسسي مقنن.

خامسا - أزمات الحوكمة التجارية وحدود الدور التنظيمي للمنظمة في السياق العالمي الراهن

أظهرت التحولات الاقتصادية والجيوا-استراتيجية التي شهدتها النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين أن قدرة منظمة التجارة العالمية على ضبط العولمة التجارية تواجه حدودا بنيوية متزايدة، تعكس أزمة أعمق في حوكمة النظام التجاري متعدد الأطراف. فبينما صُممت المنظمة في سياق دولي اتسم بتقارب نسبي في الرؤى الاقتصادية على إثر انهيار المعسكر الاشتراكي، وتوافق واسع حول تحرير التجارة، وجدت نفسها لاحقا في بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى (لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، وعودة السياسات الحمائية، وتزايد التشكيك في جدوى العولمة بصيغتها التقليدية.

وتعكس عودة النزعات الحمائية المقنّعة أحد مظاهر أزمة الحوكمة التجارية، حيث لجأت العديد من الدول، بما فيها الاقتصادات المتقدمة، إلى استخدام أدوات بديلة للقيود الجمركية التقليدية، مثل الدعم الصناعي، والمعايير التقنية والبيئية، والسياسات الصناعية الاستراتيجية، بما يتعارض مع روح قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد أدى ذلك إلى تآكل فعلي لمبدأ تكافؤ الفرص، وإلى اتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي للمنظمة والممارسات الفعلية للدول الأعضاء.

وفي السياق ذاته، ساهم تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم في إضعاف المركزية التنظيمية للمنظمة، حيث باتت العديد من القواعد التجارية تُصاغ خارج إطارها، ضمن اتفاقيات إقليمية ذات معايير ومبادئ مغايرة لتلك التي تقوم عليها المنظمة. وقد أدى هذا المسار إلى تجزئة النظام التجاري الدولي، وتحويل منظمة التجارة العالمية من إطار قيادي للعولمة إلى منصة تنظيمية جزئية تتقاطع قواعدها مع شبكات معقدة من الالتزامات الإقليمية والانتقائية⁽²²⁴⁾.

ولا يمكن فصل هذه الأزمات عن التحولات الجيو-اقتصادية الأعمق، وعلى رأسها تصاعد التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، وعودة الاعتبارات الأمنية إلى صلب السياسات التجارية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد. فقد أعادت هذه التحولات تعريف التجارة الدولية بوصفها أداة من أدوات النفوذ والقوة، لا مجرد مجال للتبادل الاقتصادي، وهو ما يحد من قدرة منظمة التجارة العالمية على أداء دورها التقليدي كحارس محايد لقواعد التجارة العالمية.

سادسا - آفاق تطور دور منظمة التجارة العالمية بين متطلبات العدالة والتنمية ومستقبل العولمة التجارية

تطرح التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي اليوم سؤالاً مركزياً حول مستقبل دور منظمة التجارة العالمية في إدارة العولمة التجارية، لا سيما في ظل تآكل التوافق الدولي حول تحرير التجارة، وتصاعد النزعات الحمائية، وعودة الدولة كلاعب اقتصادي استراتيجي. فلم يعد الجدل يتمحور حول جدوى وجود المنظمة في حد ذاته، بل حول قدرتها على التكيف مع واقع عالمي متغير، وإعادة تعريف وظائفها بما يضمن استدامة النظام التجاري متعدد الأطراف.

في هذا السياق، يبرز التحدي الأول في إعادة التوازن بين منطق الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة والتنمية. فقد أظهرت التجربة أن التركيز الأحادي على تحرير التجارة دون مراعاة الفوارق البنوية بين الدول أفضى إلى نتائج غير متكافئة، قوضت الثقة في العولمة التجارية، خاصة لدى الدول النامية. ومن ثم، فإن أي أفق إصلاحي لدور المنظمة يقتضي إعادة الاعتبار للبعد التنموي، ليس كاستثناء هامشي، بل كعنصر مدمج في صلب القواعد التجارية، يتيح للدول النامية هامشاً أوسع لصياغة سياساتها الصناعية والتجارية بما يتلاءم مع مستويات تطورها.

ويتمثل التحدي الثاني في إصلاح منظومة الحوكمة التجارية، وعلى رأسها آلية تسوية المنازعات، بما يعيد الاعتبار لسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية. فاستمرار تعطل جهاز الاستئناف، أو الالتفاف على القواعد عبر ترتيبات بديلة، ينذر بتحول النظام التجاري من إطار قائم على القواعد إلى فضاء تحكمه موازين القوة، وهو ما من شأنه تقويض الاستقرار والقدرة التنبؤية التي شكلت إحدى أهم مزايا النظام متعدد الأطراف. وعليه، فإن مستقبل المنظمة يظل رهيناً بمدى استعداد الدول الكبرى للقبول بإصلاحات مؤسسية تحد من الاستخدام الانتقائي للقواعد.

كما تفرض التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة على منظمة التجارة العالمية إعادة النظر في علاقتها بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي باتت تلعب دوراً متزايداً في تنظيم التجارة الدولية. ففي حال استمرار التشرذم

القاعدي، قد تتحول المنظمة إلى إطار تنسيقي ثانوي، يقتصر دوره على إدارة الحد الأدنى من القواعد المشتركة. أما في حال تبني مقاربة تكاملية، فقد تستعيد المنظمة موقعها كمرجعية جامعة.

ومن زاوية أوسع، يرتبط مستقبل دور المنظمة أيضا بقدرتها على التفاعل مع القضايا العابرة للتجارة التقليدية، مثل التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، والأمن الغذائي، وسلاسل الإمداد، والتغير المناخي. فإدماج هذه القضايا ضمن الإطار التجاري، بصورة متوازنة وغير إقصائية، قد يمنح المنظمة شرعية جديدة، ويجعلها أكثر توافقا مع أولويات الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

وخلاصة القول، فإن آفاق تطور دور منظمة التجارة العالمية لا تتجه نحو مسار واحد حتمي، بل تظل مفتوحة على سيناريوهات متعددة: إما استمرار التراجع النسبي للدور التنظيمي في ظل تفكك العولمة، أو إعادة تموضع المنظمة كإطار إصلاحي قادر على التوفيق بين الانفتاح والعدالة وبين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات التنمية. ويجعل هذا الاحتمال الأخير من إصلاح منظمة التجارة العالمية شرطا أساسيا لإعادة بناء نظام تجاري دولي أكثر توازنا وتمثيلا، وقادرا على الاستجابة لتحديات العولمة في صيغتها الجديدة.

الفرع الثاني - تداعيات النظام التجاري الدولي الجديد على الدول النامية: الاندماج غير المتكافئ وإعادة إنتاج التبعية التنموية

يُعد تحليل آثار النظام التجاري الدولي الراهن على الدول النامية عنصرا أساسيا لتقييم مدى عدالة وفعالية العولمة التجارية التي تقودها منظمة التجارة العالمية. فبينما رُوج لهذا النظام باعتباره إطارا يتيح فرصا متكافئة لجميع الدول، كشفت التجربة العملية عن نتائج متباينة، بل أحيانا متناقضة، بالنسبة للدول النامية، سواء على مستوى النمو، أو البنية الإنتاجية، أو القدرة على صياغة سياسات تنموية مستقلة.

أولا - اندماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي: بين الفرص النظرية والقيود الواقعية

أتاح النظام التجاري متعدد الأطراف للدول النامية إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية في إطار قواعد موحدة، وهو ما مثّل من حيث المبدأ فرصة لتوسيع الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق معدلات نمو أعلى. غير أن هذا الاندماج تم في الغالب بصورة غير متكافئة وظل في معظمه اندماجا كميّا لم يواكبه تحول نوعي في البنية الإنتاجية، إذ انخرطت العديد من الدول النامية في التجارة العالمية من مواقع بنوية ضعيفة، دون امتلاك قاعدة إنتاجية متنوعة أو قدرات تكنولوجية كافية⁽²²⁵⁾.

وقد أدى ذلك إلى اندماج انتقائي اقتصر في كثير من الحالات على تصدير المواد الأولية أو السلع منخفضة القيمة المضافة، ما جعل استفادة هذه الدول من تحرير التجارة محدودة، بل رهينة لتقلبات الأسواق العالمية وشروط الطلب الخارجي. وهكذا، تحولت التجارة من أداة محتملة للتنمية إلى عامل يعمق التبعية التجارية والهيكلية⁽²²⁶⁾.

ثانيا - القيود المفروضة على السياسات التنموية في ظل الالتزامات التجارية

أدى اتساع نطاق الالتزامات المفروضة على الدول النامية إلى تقليص هامش المناورة المتاح لها في اعتماد سياسات إنتاجية وتجارية مستقلة ونشطة. فقد حدّت قواعد منظمة التجارة العالمية من استخدام أدوات كانت تاريخيا جزءا من مسارات التنمية في الدول المتقدمة نفسها، مثل الحماية الانتقائية، والدعم الصناعي، ومتطلبات المحتوى المحلي. وتكشف هذه المفارقة عن عدم تماثل تاريخي في شروط التنمية، حيث تُفرض على الدول النامية التزامات لم تُفرض على الدول المتقدمة خلال مراحل بناء قدراتها الإنتاجية⁽²²⁷⁾.

ثالثا - المعاملة الخاصة والتفضيلية: أداة تصحيح محدودة الأثر

رغم إقرار النظام التجاري متعدد الأطراف بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية، فإن فعالية هذا المبدأ ظلت محدودة من حيث الأثر العملي. فغالبا ما اقتصرت هذه المعاملة على فترات انتقالية أطول أو استثناءات جزئية، دون أن تمتد إلى معالجة الاختلالات البنيوية العميقة في قدرات الإنتاج والتنافسية. كما أن غياب آليات إلزامية لتفعيل هذا المبدأ جعل تطبيقه رهينا بإرادة الدول المتقدمة، ما حوّل في كثير من الأحيان إلى أداة خطابية أكثر منه أداة تصحيحية فعالة. ونتيجة لذلك، بقيت الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والنامية قائمة، بل واتسعت في بعض القطاعات⁽²²⁸⁾.

رابعا - تفاوت القدرة على الاستفادة من قواعد النظام التجاري الدولي

لا يقتصر أثر منظمة التجارة العالمية على طبيعة القواعد ذاتها، بل يمتد إلى تفاوت قدرة الدول على استخدامها والدفاع عن مصالحها داخل المنظمة. فالدول النامية تعاني غالبا من ضعف الموارد البشرية والمؤسسية اللازمة للمشاركة الفعالة في المفاوضات، أو للجوء المنتظم إلى آليات تسوية المنازعات، أو

226 - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World, Op.Cit, P: 131

227 - For additional details, see: HOEKMAN Bernard And KOSTECKI Michel, Op.Cit, P: 136.

228 - Refer to the study: Beranger Taxil, Op.Cit, P: 51

- انظر كذلك، كيزيا بنج تانج، تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، نشرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001، ص 04.

حتى لاستغلال فرص النفاذ إلى الأسواق التي تتيحها الاتفاقيات. ويؤدي هذا التفاوت إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ اللامساواة المؤسسية داخل النظام التجاري، حيث تتساوى الدول شكليا في الحقوق، لكنها تختلف فعليا في القدرة على تحويل هذه الحقوق إلى مكاسب اقتصادية ملموسة⁽²²⁹⁾.

خامسا - النظام التجاري الجديد وإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية

أسهمت بنية النظام التجاري الدولي الجديد في إعادة إنتاج أنماط التبعية الاقتصادية بدل تجاوزها، وذلك من خلال تكريس تقسيم دولي للعمل يقوم على تمركز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الدول المتقدمة، مقابل تركيز الدول النامية في أنشطة أولية أو منخفضة التقنية. وقد تعزز هذا الاتجاه بفعل قواعد حماية الملكية الفكرية، التي حدّت من انتقال التكنولوجيا، ورسخت فجوة المعرفة بين الشمال والجنوب. وفي هذا الإطار، أصبحت التجارة أداة لإعادة إنتاج التفاوتات العالمية، لا مجرد قناة لتبادل المنافع⁽²³⁰⁾.

سادسا - الدول النامية بين الاندماج في النظام التجاري وإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية

في ضوء هذه الآثار المتراكمة، باتت الدول النامية أمام خيار استراتيجي معقد: فإما الاستمرار في الاندماج في النظام التجاري العالمي وفق قواعده الراهنة، رغم ما يفرضه ذلك من قيود بنيوية، أو السعي إلى إعادة التفاوض حول شروط هذا الاندماج، سواء عبر إصلاح النظام متعدد الأطراف، أو عبر تنويع الشراكات الإقليمية (التكتلات) خارج إطار منظمة التجارة العالمية.

ولا يعني هذا التوجه بالضرورة الانسحاب من النظام التجاري الدولي، بقدر ما يعكس حاجة ملحة لإعادة التوازن بين متطلبات الاندماج الخارجي وأولويات التنمية الداخلية. ويظل مستقبل الدول النامية داخل النظام التجاري مرهونا بقدرتها على تحويل التجارة من عامل تبعية إلى رافعة تنموية، وهو ما يتطلب إصلاحا عميقا في قواعد النظام التجاري العالمي ذاته.

يبين هذا المطلب أن منظمة التجارة العالمية أسهمت في ترسيخ العولمة التجارية وتنظيمها ضمن إطار مؤسسي ملزم، غير أن هذا الدور ترافق مع اختلالات بنيوية عميقة أثرت بشكل متفاوت في الدول النامية. وعليه، فإن فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف تظل رهينة بقدرته على معالجة هذه الاختلالات وإعادة التوازن بين متطلبات الاندماج التجاري وأولويات التنمية.

229 - ارجع إلى دراسة عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

230 - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World, Op.Cit, P: 138

وكخلاصة لهذا المبحث، فإنه يظهر من خلال تتبع التطور التاريخي للنظام التجاري الدولي أن هذا النظام لم يكن نتاج سلسلة من الاتفاقيات المتعاقبة فحسب، بل هو مسار تراكمي معقد أفضى إلى بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تحكم التبادلات الاقتصادية العالمية. فمن فشل مشروع المنظمة الدولية للتجارة، إلى التجربة المؤقتة للجات، ثم التحول الجذري الذي كرسه جولة الأوروغواي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، تشكلت بنية نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد ملزمة وآليات مؤسسية واضحة. وقد سمح هذا النظام بتعزيز انفتاح الاقتصادات الوطنية، لكنه في المقابل أثار تحديات عميقة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي وجدت نفسها مطالبة بالامتثال للالتزامات واسعة ضمن بيئة تجارية دولية غير متوازنة. وبذلك، يشكل النظام التجاري الدولي اليوم ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، كما يمثل إطارا حاكما للتفاعلات التجارية الدولية ومجالا مستمرا للنقاش والإصلاح.

خلاصة

خلص هذا الفصل إلى أن النظام الاقتصادي الدولي ليس كيانا ثابتا، بل منظومة ديناميكية تشكلت عبر مراحل تاريخية متعاقبة، تأثرت بالتوازنات السياسية العالمية، وبحركة الأفكار والأيديولوجيات، وتداخل مصالح القوى الكبرى مع التحولات الجيو-اقتصادية التي شهدتها العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي، مما أسفر عن بنية مؤسسية متعددة الأبعاد تقودها ثلاث ركائز رئيسية: النظام المالي الدولي الذي يشكله البنك الدولي، النظام النقدي الدولي الذي يقوده صندوق النقد الدولي، والنظام التجاري الدولي الذي تؤطره منظمة التجارة العالمية. وقد أثبتت هذه المؤسسات قدرتها على لعب أدوار مهمة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن تأثيرها ظل رهينا لموازن القوى التي تتحكم في آليات اتخاذ القرار داخلها.

كما أبرز الفصل أن النظام الاقتصادي الدولي، رغم ما يتمتع به من هيكل تنظيمي متين، يواجه تحديات بنيوية متصاعدة ترتبط بتزايد اختلالات التنمية العالمية، اتساع فجوة النفوذ بين الدول المتقدمة والنامية، واحتدام الجدل حول مشروعية القواعد التي تحكم عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية. إضافة إلى ذلك، كشف التحليل أن آليات صنع القرار داخل تلك المؤسسات لا تزال تميل لصالح القوى الاقتصادية الكبرى، مما يحد من فعالية النظام في تحقيق قدر كاف من العدالة الاقتصادية والتمثيل المتوازن لمصالح الدول الأعضاء، خاصة النامية منها.

ويمهد هذا التقييم الشامل لموضوع الفصل الأول إلى الانتقال الطبيعي نحو الفصل الثاني، الذي سيُخصص لدراسة الأزمات المالية العالمية وتحليل أثرها العميق في بنية النظام الاقتصادي الدولي. فالأزمات، بوصفها لحظات مفصلية، كثيرا ما كشفت محدودية أدوات هذا النظام، وأسهمت في الدفع باتجاه إصلاحات مؤسسية وفكرية كان لها أثر بالغ في إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي وقواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الفصل الثاني

الأزمات المالية العالمية وأثرها البنوي في النظام

الاقتصادي الدولي:

مقاربة تحليلية-تطبيقية في ضوء أزمة 2008

تمهيد

أبرزت التحولات العميقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ أواخر القرن العشرين واقعا اقتصاديا دوليا شديد التعقيد، اتسم بتسارع وتيرة العولمة المالية، وتحرير الأسواق، وتنامي الترابط بين الاقتصادات الوطنية ضمن منظومة مالية ونقدية دولية متشابكة. وقد أسهم هذا الترابط، على الرغم من مزاياه المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال وتوسيع فرص النمو، في زيادة هشاشة النظام الاقتصادي الدولي، وجعله أكثر عرضة لانتقال الصدمات والأزمات عبر الحدود، بما يحول الأزمات المحلية أو الإقليمية إلى أزمات عالمية ذات تداعيات واسعة النطاق. وفي هذا السياق، برزت الأزمات المالية كأحد أهم التحديات البنوية التي تواجه النظام الاقتصادي الدولي، ليس فقط لما تسببه من خسائر اقتصادية ومالية واجتماعية مباشرة، بل لما تطرحه من تساؤلات جوهرية حول كفاءة هذا النظام، وقدرته على تحقيق الاستقرار، وعدالة توزيع مكاسب العولمة، وفعالية آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل ظاهرة الأزمات المالية في إطارها النظري والتاريخي، مع التركيز على تفاعلها مع بنية النظام الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال دراسة تطور الأزمات المالية وأسبابها وآثارها على المستويين الإقليمي والعالمي. كما يسعى الفصل إلى تقديم تحليل معمق للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، باعتبارها نقطة تحول مفصلية في مسار الاقتصاد العالمي، إذ كشفت بوضوح عن الاختلالات العميقة في بنية النظام المالي الدولي، وحدود السياسات الليبرالية الجديدة، وفشل آليات الرقابة والتنظيم في احتواء المخاطر النظامية المتراكمة.

كما يعالج الفصل، في شقه التطبيقي، الخلفيات التاريخية للأزمة المالية العالمية، والعوامل الاقتصادية والمالية والمؤسسية التي أسهمت في اندلاعها، إضافة إلى تحليل آثارها وتداعياتها على الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وعلى الاستقرار الاقتصادي العالمي بوجه عام. كما يتناول الجهود الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف التي بُذلت للتصدي للأزمة، ومدى فعاليتها في احتواء تداعياتها والحد من آثارها السلبية.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى إبراز العلاقة الجدلية بين الأزمات المالية والتحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، وبيان ما إذا كانت أزمة 2008 قد مثلت مجرد أزمة دورية ضمن الرأسمالية العالمية، أم أنها شكلت منعطفًا تاريخيًا أسهم في إعادة التفكير في قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومهدّ لظهور قوى وتكتلات اقتصادية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل ملامح النظام الاقتصادي الدولي مستقبلا.

المبحث الأول - الأزمات المالية وتحولات النظام الاقتصادي الدولي: الإطار النظري، المسارات التاريخية، وحدود التحول المؤسسي

تعد الأزمات المالية من أبرز الظواهر الاقتصادية التي ارتبطت تاريخيا بتطور النظام الاقتصادي الدولي، إذ تعكس في جوهرها حجم الاختلالات البنوية والتناقضات الداخلية التي تفرزها آليات عمل الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل اتساع نطاق العولمة المالية وتحرير الأسواق⁽²³¹⁾. وقد أفضى تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية إلى تضخيم آثار الأزمات وتحولها من صدمات محلية أو إقليمية إلى أزمات ذات أبعاد عالمية، بما يجعل دراستها مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي، ومدى قدرته على التكيف مع الصدمات والحفاظ على الاستقرار⁽²³²⁾.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المبحث الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية، ويستعرض تطورها التاريخي وأنماطها المختلفة، مع التركيز على تداعياتها وآثارها في بنية النظام النقدي والمالي الدولي، تمهيدا لتحليل أزمة 2008 باعتبارها نموذجا تطبيقيا كاشفا لحدود وفعالية النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

المطلب الأول - الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية (المفهوم، الأنواع، الأسباب والانعكاسات)

يعالج هذا المطلب الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية، من خلال تحديد مفهومها وضبط خصائصها الأساسية، ثم تصنيف أنواعها المختلفة، وتحليل أسبابها وعوامل نشأتها، وصولا إلى إبراز آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول - تعريف الأزمة المالية

يُعد ضبط مفهوم الأزمة المالية خطوة أساسية لفهم طبيعتها وأبعادها التحليلية، باعتباره المدخل الذي يسمح بتمييزها عن باقي الاضطرابات الاقتصادية وتحديد خصائصها البنوية ضمن النظام الاقتصادي الدولي. ويمكن، استنادا إلى مختلف التعاريف التي مرت علينا، تصنيف مقاربات تعريف الأزمة المالية ضمن ثلاث مجموعات مفاهيمية رئيسية:

231 - عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدينة، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 35.

232 - سهيلة قطاف، دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية: حالة أزمة جنوب شرق آسيا 1997، مع اقتراح نظام إنذار مبكر لأزمة محتملة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص: ب .

1 - المقاربة العامة للأزمة بوصفها اضطرابا اقتصاديا كلياً: تنطلق هذه المقاربة من اعتبار الأزمة حالة اختلال أو اضطراب حاد يطرأ على سيرورة النشاط الاقتصادي، وينقلها من وضع التوازن والاستقرار إلى حالة من عدم الاستقرار، نتيجة تفاعل عوامل داخلية هيكلية وأخرى خارجية. ويترتب عن ذلك تراجع معدلات النمو، تعثر تحقيق الأهداف الاقتصادية، وارتفاع حجم الخسائر، بما يهدد استمرارية المؤسسات والاقتصادات الوطنية، وقد تتخذ هذه الأزمات طابعاً محلياً أو تمتد لتشمل عدة دول أو تنتشر لتتأثر الاقتصاد العالمي ككل (233).

2 - المقاربة المالية التي تركز على اختلال النظام المالي والمؤشرات المالية: ترى هذه المقاربة أن الأزمة المالية تمثل اضطراباً حاداً ومفاجئاً يصيب النظام المالي، ويتجلى في انهيار مؤشرات مالية رئيسة مثل أسعار الأسهم والسندات، القروض والودائع المصرفية، وأسعار الصرف، وغالباً ما يكون مصحوباً بخسارة أو إفلاس عدد معتبر من المؤسسات المالية، وتزايد كبير للطلب على السيولة. ولا تظل آثار هذه الأزمة محصورة في القطاع المالي، بل تمتد تدريجياً إلى الاقتصاد الحقيقي (العيني)، لتتحول إلى أزمة اقتصادية شاملة تمس مختلف القطاعات الإنتاجية (234).

3 - المقاربة البنوية-النقدية التي تربط الأزمة بطبيعة النظام الرأسمالي: ترى هذه المقاربة أن الأزمات المالية ليست أحداثاً استثنائية أو عارضة، بل ناتجة عن اختلالات بنيوية وتناقضات داخلية كامنة في النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه، مما يجعلها ظاهرة متكررة تعكس هشاشة النظام المالي وضعف آليات الرقابة والتنظيم فيه. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين ثلاث مدارس رئيسة في تفسير الأزمات المالية؛ إذ تُرجع مدرسة التوقعات العقلانية نشوء الأزمات إلى عدم تكافؤ المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية، بينما تركز مدرسة عدم الاستقرار المالي على السلوك غير العقلاني للفاعلين الاقتصاديين وانتشار ما يُعرف بسلوك القطيع، في حين تعزو المدرسة الماركسية الأزمات إلى التناقضات الهيكلية المتأصلة في الرأسمالية وتضخم دور الرأسمالية المالية. ووفق هذا المنظور، تُعد الأزمة المالية العالمية حلقة ضمن سلسلة

233 - أنظر دراسات كل من :

- ذهبية لطرش، شافية كتاف، سمية حراق، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 22، العدد 02، جوان 2019، ص 03-04.

- عمر قمان، سعيد بن شهر، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجاً -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019، ص 39.

234 - أنظر مقالات سبق ذكرها: عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، ص 37، وذهبية لطرش وآخرون، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، ص 04.

من الأزمات المتكررة التي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والتجارة الدولية، وامتدت تداعياتها إلى معظم اقتصادات العالم⁽²³⁵⁾.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن عدم وجود تعريف واحد شامل للأزمة المالية يرجع إلى تعدد مظاهرها وتشابك أسبابها واختلاف الزوايا التي تناولها بها الباحثون. ورغم هذا التعدد، تتفق أغلب التعاريف على أن الأزمة المالية تتمثل في اختلال عميق واضطراب حاد ومفاجئ يصيب التوازنات المالية، ويؤدي إلى تدهور أداء المؤسسات والأسواق المالية، قبل أن تمتد آثاره إلى باقي القطاعات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يميز بعض الاقتصاديين بين مفهوم الأزمة (Crise) ومفهوم الدورة الاقتصادية (Cycle)، حيث تشير الأزمة إلى اضطراب استثنائي ومحدد زمانياً ومكانياً، بينما تعبر الدورة الاقتصادية عن ظاهرة متكررة ومنتظمة نسبياً تعكس تعاقب فترات التوسع والانكماش. كما يُلاحظ أن الأزمات المالية المعاصرة أصبحت أقصر مدة مقارنة بالأزمات السابقة، نتيجة سعي النظام الرأسمالي إلى التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية الراهنة⁽²³⁶⁾.

الفرع الثاني - أنواع وتصنيفات الأزمات المالية

يُجمع أغلب الباحثين في الاقتصاد المالي على أن الأزمات المالية تتخذ أشكالاً متعددة، تختلف من حيث طبيعتها وآليات نشأتها، غير أنها غالباً ما تتداخل وتتفاعل فيما بينها، بما يؤدي إلى تعقيد آثارها وانتقالها من قطاع إلى آخر.

أولاً - التصنيف البنوي للأزمات المالية

يُميز الأدب الاقتصادي، على نحو عام، بين أربعة أصناف رئيسة من الأزمات المالية، وذلك على النحو التالي:

1 - الأزمة المصرفية (Banking Crisis) : ترتبط الأزمة المصرفية بطبيعة النشاط البنكي القائم على الاحتفاظ بنسبة محدودة من الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية، مقابل توجيه الجزء الأكبر منها نحو الإقراض. وتحدث هذه الأزمة عندما تواجه البنوك طلبات سحب مكثفة ومفاجئة للسيولة خلال فترة زمنية قصيرة، بما يفوق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي.

235 - أنظر دراسات : - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009، ص 08.

- عمر قمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

236 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، ص ص 08-09.

ولمواجهة هذا الوضع، تضطر البنوك عادة إلى تقليص القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، وهو ما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي من خلال تشديد الائتمان. وعندما يتسع نطاق هذه الظاهرة ليشمل عدة مؤسسات مصرفية، يتحول العجز الفردي إلى أزمة مصرفية شاملة قد تتطور لاحقا إلى أزمة ائتمان، ثم إلى أزمة مديونية على مستوى الاقتصاد ككل (237).

2 - أزمة سعر الصرف (Currency Crisis) : تُعد أزمة سعر الصرف، أو ما يُعرف بأزمة العملة أو أزمة ميزان المدفوعات، من أكثر الأزمات المالية شيوعا وانتشارا. وتنشأ عادة نتيجة تراجع حاد في القيمة الاسمية للعملة الوطنية، غالبا بفعل هجمات مضاربة مكثفة ناتجة عن ضعف الثقة في الأسس الاقتصادية للاقتصاد المعني. ويترتب عن هذا التراجع تدخل السلطات النقدية إما عبر استخدام احتياطات النقد الأجنبي للدفاع عن سعر الصرف، مما يؤدي إلى تأكلها، أو من خلال رفع أسعار الفائدة بهدف الحد من المضاربة واستقطاب رؤوس الأموال. وبصفة عامة، تُصنف الحالة كأزمة عملة عندما يتجاوز انخفاض قيمة العملة نسبة 25 بالمئة خلال سنة واحدة (238).

3 - أزمة سوق الأوراق المالية (Stock Market Crisis) : تحدث أزمة سوق الأوراق المالية غالبا نتيجة تشكل ما يعرف بـ «الفقاعة المالية»، حيث ترتفع أسعار الأصول المالية، كالأسهم والسندات، إلى مستويات تفوق قيمتها الحقيقية، بفعل المضاربات المكثفة وليس نتيجة قدرة تلك الأصول على توليد الدخل. ويكون الدافع الرئيس لاقتناء هذه الأصول هو تحقيق أرباح سريعة، ما يؤدي إلى تضخم مصطنع في الأسعار. غير أن هذا الوضع لا يلبث أن ينهار مع أول صدمة سلبية، حيث تشهد بعدها الأسواق انخفاضا حادا ومفاجئا في الأسعار، مصحوبا بحالات من الذعر وفقدان الثقة، وتمتد آثار هذا الانهيار إلى باقي الأسواق والأصول المالية. ويُتحدث عن أزمة في سوق الأوراق المالية عندما ينخفض المؤشر العام للسوق بأكثر من 20 بالمئة، كما حدث في أزمة الكساد العظيم سنة 1929، وأزمة 19 أكتوبر 1987 المعروفة بـ «اللاثين الأسود» (239).

237 - أنظر تعاريف كل من :

- موسى كاسحي، رقية دربال، صندوق النقد الدولي بدوره في علاج الأزمات الاقتصادية أزمة فيروس كورونا سنة 2020 نموذجا-، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 36، العدد 03، 2022، ص ص: 313-314،

- كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 29، 2014، ص 42.

238 - ارجع لدراسات كل من : عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 09، - حسناء بوشارب، أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018-2019، ص ص 04-05.

239 - أنظر مقالات سبق ذكرها: عبد المجيد قدي، ص 09، وذهبية لطرش، وآخرون، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، ص 05.

4 - أزمة المديونية أو أزمة الديون الخارجية (Foreign Debt Crisis): تظهر أزمة المديونية عندما تعجز دولة ما عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الديون الخارجية في الآجال المحددة، سواء تعلق الأمر بالديون السيادية أو الديون الخاصة. وغالبا ما يؤدي ارتفاع مخاطر عدم السداد إلى تراجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وحدث شح في العملات الصعبة، وهو ما قد يحول أزمة الديون إلى أزمة في سعر الصرف. ومن أبرز الأمثلة التاريخية على هذا النوع من الأزمات أزمة الديون المكسيكية سنة 1982، إضافة إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2009، التي مست عدة دول أوروبية، ولاسيما اليونان⁽²⁴⁰⁾.

ثانيا - التوزيع الإحصائي، تداخل الأزمات، والاستنتاجات التحليلية

تُبرز المعطيات الإحصائية المتعلقة بتاريخ الأزمات المالية مدى تكرار هذه الظاهرة واتساع نطاقها الجغرافي، بما يؤكد طابعها البنوي داخل النظام الاقتصادي الدولي. فخلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، تم تسجيل أكثر من 400 أزمة مالية بمختلف أنواعها على المستوى العالمي، وهو ما يعكس درجة عالية من عدم الاستقرار المالي. وقد شهدت الدول المتقدمة نحو 35 أزمة، نصفها تقريبا وقع بعد سنة 2008، في حين واجهت اقتصادات الأسواق الصاعدة ما يقارب 218 أزمة، تركز معظمها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وكان أبرزها الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997. كما تُظهر هذه الإحصاءات أن أزمات العملات كانت الأكثر انتشارا، إذ شكلت حوالي نصف مجموع الأزمات المسجلة، بينما توزعت النسبة المتبقية بين الأزمات المصرفية وأزمات الديون وأزمات أسواق الأوراق المالية⁽²⁴¹⁾.

ولا تكتسي هذه النتائج أهميتها من حيث عدد الأزمات فحسب، بل من حيث طبيعة تفاعلها وتداخلها، إذ تُبين دراسة التاريخ المالي للأزمات أن هذه الأنواع لا تقع غالبا بشكل منفصل، بل تتشابك فيما بينها ضمن سلسلة من التفاعلات المتبادلة. ففي كثير من الحالات، تسبق الأزمات المصرفية أزمات العملة بعام أو عامين، نتيجة تدهور أوضاع البنوك وفقدان الثقة في النظام المالي، وهو ما يضغط على العملة الوطنية. وفي حالات أخرى، تسبق أزمة العملة الأزمة المصرفية ضمن نفس الإطار الزمني تقريبا، حيث يؤدي الانخفاض الحاد في قيمة العملة إلى إضعاف ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي تفاقم هشاشتها.

240 - للتفصيل أكثر، ارجع إلى دراسات :

- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 9.

- محمد علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدي، الأزمة المالية: الأشكال - المؤشرات - النماذج والعدوى المالية، دراسة نظرية - تحليلية للأزمة الآسيوية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 15، الإصدار 59، 2009، ص 19.

241 - حسناء بوشارب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 07.

كما تُظهر التجارب التاريخية أن الاقتصادات الصاعدة أكثر عرضة لحدوث الأزمات المصرفية وأزمات العملات مقارنة بالدول الصناعية، وهو ما يُعزى إلى هشاشة هيكلها المالية، وضعف أنظمة الرقابة لديها، والاعتماد الكبير على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية. وفي هذا السياق، بيّنت عدد من دراسات صندوق النقد الدولي أن البلدان التي شهدت تحريرا واسعا وسريعا لأسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية دون توفير أطر رقابية وتنظيمية فعالة، كانت الأكثر تعرضا للأزمات المالية، مع وجود علاقة سببية واضحة بين الأزمات المصرفية وأزمات العملات⁽²⁴²⁾.

وعليه، يمكن القول إن الأزمات المالية تمثل ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن فهمها أو تحليلها من خلال تصنيف جامد أو مقارنة أحادية، بل تقتضي النظر إليها في إطار ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار تفاعل مختلف أنواع الأزمات، وانتقال أثارها بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. ويُعد هذا التداخل أحد العوامل الرئيسية التي تُفسر تحول الأزمات المالية من صدمات محدودة إلى أزمات اقتصادية شاملة، ذات تداعيات عميقة على الاستقرار الاقتصادي والنظام الاقتصادي الدولي ككل.

الفرع الثالث - أسباب الأزمات المالية

تتكرر الأزمات المالية عبر مختلف دول العالم وفي فترات زمنية متقاربة نسبيا، الأمر الذي جعل منها ظاهرة اقتصادية بنيوية تستدعي التحليل المعمق، لا سيما فيما يتعلق بأسبابها وآليات تكرارها وانتقالها. وقد انقسمت التفسيرات النظرية لأسباب هذه الأزمات بين مقاربات متعددة، حيث يُحمل بعض الاقتصاديين، ولاسيما المنتمين إلى التيار الماركسي، النظام الرأسمالي مسؤولية الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة، معتبرين إياها نتيجة مباشرة للاختلالات الكامنة في نمط الفكر الرأسمالي، وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة، مقابل تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية للطبقات العاملة، بما يفضي إلى أزمات فائض إنتاج واختلالات مالية متكررة.

وبصفة عامة، تتعدد الأسباب والعوامل التي قد تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ويمكن حصر أهم تلك الأسباب فيما يلي⁽²⁴³⁾:

1 - عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي: يُمثل اختلال استقرار الاقتصاد الكلي من أبرز العوامل المسببة للأزمات المالية، لاسيما في حال سوء تنسيق أو عدم ملائمة السياسات النقدية والمالية المتبعة. فالتقلبات

242 - للتفصيل أكثر، إرجع إلى دراسة عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-09.

243 - نجيم بن منصور، إدارة الأزمات المالية الدولية والدور الجديد للتمويلات الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص: 27-33.

الحادة في أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز الميزانية أو ميزان المدفوعات، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض داخليا، وتراجع جاذبية الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، بما يضعف الثقة في الاقتصاد الوطني ويزيد من هشاشته أمام الصدمات المالية⁽²⁴⁴⁾.

2 - التوسع المفرط في عمليات الإقراض دون ضوابط مصرفية: تُعد التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج سلاحا ذا حدين، إذ يمكن أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي، لكنها قد تتحول إلى عامل أزمة إذا اقترنت بتوسع سريع وغير منضبط في منح القروض من قبل البنوك المحلية. ويحدث ذلك عندما لا تراعي المؤسسات المصرفية معايير الملاءة والجدارة الائتمانية للمقترضين، مما يؤدي إلى تراكم القروض المتعثرة وارتفاع المخاطر الائتمانية. ويترتب عن هذا الوضع تدهور الثقة في النظام المصرفي، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات القيادية عالميا، ما يدفع رؤوس الأموال إلى الهروب من الداخل نحو الخارج، ويحول التدفقات الرأسمالية من عامل دعم إلى عامل زعزعة للاستقرار المالي.

3 - عدم تناظر وتمائل المعلومات: ينشأ هذا العامل عندما تحتكر فئة معينة من المتعاملين في الأسواق المالية معلومات دقيقة أو مبكرة حول أوضاع المؤسسات المالية أو اتجاهات السوق المحلية، في حين تقتصر الأغلبية إلى هذه المعلومات أو تعجز عن تقييم المخاطر بشكل سليم. ويؤدي هذا الخلل المعلوماتي إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية غير رشيدة من قبل صغار المستثمرين والمودعين، مما يساهم في تضخيم الفقاعات المالية وتسريع انهيار الأسواق عند أول صدمة سلبية⁽²⁴⁵⁾.

4 - ضعف الإشراف والرقابة الحكومية: يمثل غياب أو ضعف الإشراف والرقابة الحكومية على القطاع المالي أحد الأسباب الجوهرية لاندلاع الأزمات المالية، خاصة عندما يقترن بانعدام الشفافية وانتشار الفساد والتلاعب بالمعلومات والمؤشرات المالية. ويؤدي هذا الوضع إلى تآكل الثقة في المؤسسات المالية وفي قدرة السلطات العمومية على إدارة المخاطر وتنفيذ الإصلاحات الضرورية، وهو ما يعمق حالة عدم اليقين ويعجل باندلاع الأزمات أو تفاقمها⁽²⁴⁶⁾.

244 - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 13-15 (بصرف).

245 - ذهبية لطرش وآخرون، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 5-8.

246 - العياشي زرزور، محمد مداحي، فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية أزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 190.

5 - المبالغة في الحرية الاقتصادية والانفتاح الكامل للقطاع المالي: أثبتت التجارب التاريخية وجود علاقة وثيقة بين التحرير المالي غير المنضبط وارتفاع وتيرة الأزمات المالية. فقد عرفت فترة الستينيات من القرن الماضي ندرة في الأزمات المالية، نتيجة فرض رقابة صارمة على النشاط المصرفي في معظم دول العالم، في حين تزايدت الأزمات المصرفية بشكل ملحوظ منذ بداية التسعينيات، تزامنا مع تبني سياسات التحرير المالي والمصرفي⁽²⁴⁷⁾.

كما أظهرت العديد من الدراسات⁽²⁴⁸⁾، أن احتمالية حدوث الأزمات المصرفية ترتفع كلما اتجهت الحكومات نحو تحرير القطاع المالي، وهو ما تجسد في أزمات جنوب شرق آسيا سنة 1997، وأزمات المكسيك وروسيا وغيرها⁽²⁴⁹⁾.

6 - الإفراط في التعامل بنظام التوريق⁽²⁵⁰⁾: أدى التوسع المفرط في آليات التوريق إلى خلق سيولة ونقود دون غطاء حقيقي في الاقتصاد، ما ساهم في تضخم المعاملات المالية ذات الطابع الشكلي والوهمي، ونمو الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي. وقد أدى هذا الانفصال بين القطاعين المالي والإنتاجي إلى تضخيم المخاطر النظامية، وجعل النظام المالي أكثر عرضة للانهايار عند أول تصحيح حاد في الأسواق⁽²⁵¹⁾.

الفرع الرابع - آثار وانعكاسات الأزمات المالية والتكاليف الاقتصادية المترتبة عليها

تُخلف الأزمات المالية آثارا عميقة ومتعددة الأبعاد على الاقتصاد، وتفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة تتحملها الدول بدرجات متفاوتة، تبعا لحدة الأزمة، وبنية الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره، فضلا عن درجة انخراطه في النظام المالي الدولي وقربه من مركز نشوء الأزمة. ولا تقتصر هذه التكاليف على

247 - ذهب لطرش وآخرون، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 05-08.

248 - بينت دراسة «محددات الأزمات المصرفية في البلدان النامية والمتقدمة»، التي أنجزتها الخبرتان لدى صندوق النقد الدولي Asli Demirgüç-Kunt وEnrica Detragiache في إطار أبحاث الصندوق، استنادا إلى عينة شملت 53 دولة خلال الفترة 1980-1994، أن التحرير المالي غير المصحوب بأطر رقابية وتنظيمية فعالة يرفع بشكل ملحوظ من احتمالية حدوث الأزمات المصرفية. وقد أوضحت الدراسة أن المنافسة الشديدة بين البنوك عقب التحرير المالي تدفعها إلى التوسع المفرط في الإقراض والمضاربة في الأسواق المالية وسوق الصرف الأجنبي، على حساب معايير السلامة المصرفية، وتحمل مخاطر عالية، خاصة في ظل تقلبات واختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي وضعف الانضباط المالي. كما خلصت إلى وجود ترابط وثيق بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة، حيث غالبا ما تمثل الأولى مقدمة لاندلاع الثانية، لا سيما في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة.

249 - For additional details, see: DEMIRGÜÇ-KUNT Asli and DETRAGIACHE Enrica, *The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries*. Link : www.imf.org > ft > staffp (Last visit in 29/10/2025).

250 - التوريق (Securitization): هو عملية مالية يتم من خلالها تحويل مجموعة من الأصول المالية غير السائلة التي تدّ تدفقات نقدية منتظمة (مثل الرهون العقارية السكنية والتجارية، وقروض السيارات، والتزامات بطاقات الائتمان...) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، عبر تجميعها وإصدار سندات مدعومة بها. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير السيولة للمؤسسات المالية ونقل جزء من المخاطر الائتمانية إلى المستثمرين.

251 - وليد بشيشي، سليم مجلح، طلال زغبة، دراسة تحليلية معمقة حول أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 216.

المدى القصير، بل تمتد آثارها في كثير من الأحيان إلى المدى المتوسط والطويل، بما يؤثر في مسار النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

عموما يمكن تناول أبرز الآثار والتداعيات السلبية للأزمات المالية من خلال العناصر التالية⁽²⁵²⁾:

1 - تراجع النشاط الاقتصادي وانكماش الناتج الحقيقي: غالبا ما تؤدي الأزمات المالية إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، نتيجة اضطراب عمل النظام المالي، وتراجع قدرة المؤسسات المصرفية على تمويل الاستثمار والإنتاج. ويترتب عن ذلك سوء تخصيص الموارد المتاحة، وانخفاض حجم الاستثمارات، وتراجع الإنتاجية، وهو ما ينعكس في تسجيل معدلات نمو ضعيفة أو سلبية، وانكماش في الناتج المحلي الحقيقي. كما يؤدي انهيار الثقة في الأسواق إلى تأجيل قرارات الاستثمار والاستهلاك، مما يعمق حالة الركود الاقتصادي.

2 - اختلال سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة: تُعد البطالة من أبرز التداعيات المباشرة للأزمات المالية، إذ تلجأ المؤسسات المتضررة إلى خفض التكاليف عبر تسريح العمال أو تجميد التوظيف، في ظل تراجع الأرباح وانكماش الطلب. كما تشهد الأجور الحقيقية ضغوطا نزولية، الأمر الذي يقاوم هشاشة سوق العمل ويؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي، خاصة في الاقتصادات التي تقتصر على شبكات أمان اجتماعي فعالة.

3 - تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر: لا تقتصر انعكاسات الأزمات المالية على سوق العمل فحسب، بل تمتد إلى التأثير المباشر على رفاهية الأفراد ومستويات المعيشة. فغالبا ما تتزامن الأزمات مع انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقية للأسر، وتراجع الاستهلاك، وارتفاع معدلات الفقر، خاصة في أوساط الفئات ذات الدخل المحدود.

4 - تفاقم الاختلالات المالية وارتفاع الديون العمومية: تؤدي الأزمات المالية عادة إلى ارتفاع كبير في أعباء المالية العامة، نتيجة لجوء الحكومات إلى سياسات إنقاذ مالي للمؤسسات المصرفية والاقتصادية، إضافة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة تداعيات البطالة والفقر. ويترتب عن ذلك تفاقم عجز الميزانية

252 - عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 40، 42.

وارتفاع الدين العمومي، مما يقيد هامش المناورة أمام السياسات الاقتصادية في المستقبل، ويزيد من هشاشة الاقتصادات أمام أزمات لاحقة.

5 - انتقال آثار الأزمات على المستوى العالمي: في ظل العولمة المالية وارتفاع درجة الترابط بين الاقتصادات، لا تبقى آثار الأزمات المالية محصورة داخل حدود الدول التي تنشأ فيها، بل تنتقل بسرعة إلى باقي دول العالم عبر قنوات التجارة الدولية، والاستثمارات، وحركة رؤوس الأموال، وأسواق الصرف⁽²⁵³⁾. وهو ما يحوّل الأزمات المحلية إلى أزمات إقليمية أو عالمية، ويؤدي إلى تراجع النمو العالمي، واضطراب النظام التجاري والمالي الدولي.

خلص هذا المطلب إلى أن الأزمات المالية تُعد ظاهرة بنيوية في النظام الاقتصادي الدولي، تتعدد أشكالها وأسبابها وتتداخل آثارها، لكنها تشترك في إحداث اختلالات عميقة تمس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. كما أبرز الدور المركزي لاختلالات الاقتصاد الكلي والتحرير المالي غير المنظم وضعف آليات الرقابة في تفاقم هذه الأزمات. وانطلاقاً من ذلك، يتناول المطلب الثاني عرضاً تاريخياً لأبرز الأزمات المالية وتداعياتها الإقليمية والعالمية، من خلال تتبع مسارها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مروراً بفترة التسعينات، إلى غاية بداية الألفية الثالثة.

المطلب الثاني - عرض تاريخي-تحليلي لأبرز الأزمات المالية وتداعياتها الإقليمية والعالمية

منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي، أضحت الأزمات المالية سمة متكررة في مسار تطور الاقتصاد العالمي، وإن اختلفت في أسبابها وحدتها وسياقاتها التاريخية من مرحلة إلى أخرى. فقد شكلت أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت تداعياتها إلى معظم دول العالم، نقطة تحول مفصلية في تاريخ الأزمات المالية، كشفت عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي آنذاك. ومنذ ذلك الحين، عرف الاقتصاد العالمي سلسلة متعاقبة من الأزمات المالية، تزامنت في كثير من الأحيان مع موجات التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي والتجاري، لا سيما في اقتصادات الأسواق الناشئة.

وفي هذا الإطار، شهدت التسعينيات وبداية الألفية الثالثة أزمات مالية بارزة، من بينها أزمة المكسيك (1994-1995)، والأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 التي تميزت بسرعة انتقالها بين الاقتصادات ذات

الترايط المالي والتجاري الوثيق، تلتها أزمة روسيا سنة 1998، ثم أزمة البرازيل (1998-1999)، وأزمة تركيا سنة 2001، وأزمة الأرجنتين (2001-2002) ⁽²⁵⁴⁾. كما عرف الاقتصاد العالمي لاحقا أزمة مالية حادة بدأت ملامحها في سنة 2007 وتفاقت في سنة 2008، حين تحولت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية غير مسبقة، أدت إلى انهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى. ولم يكد الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعياتها حتى اندلعت أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال الفترة 2009-2010.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المطلب عرضا تاريخيا لأبرز الأزمات المالية التي شهدتها العالم في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وفق تسلسلها الزمني، مع التركيز على تداعياتها الإقليمية والعالمية. وفي المقابل، ونظرا للأهمية الخاصة التي تكتسيها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وحرصا على التوازن المنهجي للأطروحة، سيتم تخصيص مبحث مستقل لتحليل هذه الأزمة بعمق، من حيث أسبابها ومسار تطورها وأثارها على بنية النظام الاقتصادي الدولي.

الفرع الأول - الأزمات المالية الكبرى وتحولات النظام الاقتصادي الدولي قبل سنة 1990

بين الفصل الأول من هذه الأطروحة أن الاقتصاد العالمي عرف مرحلة مميزة من النمو والاستقرار خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية ستينيات القرن الماضي، وهي المرحلة التي يُشار إليها في الأدبيات الاقتصادية بـ «ربع القرن المجيد»، حيث شملت مظاهر الرواج الاقتصادي أغلب دول العالم، وإن بدرجات متفاوتة، سواء في الدول الصناعية الغربية، أو دول المعسكر الاشتراكي، أو الدول النامية حديثة الاستقلال. غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يكن يعني غياب الاختلالات والأزمات، بل عكس في جوهره قدرة الدول والمؤسسات الدولية آنذاك على احتوائها والتقليل من أثارها ⁽²⁵⁵⁾.

غير أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجيا مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حيث برزت اختلالات هيكلية أكثر تعقيدا، وتراجعت فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية وآليات التنسيق الدولي في معالجتها، الأمر

254 - Pour approfondir, se référer aux études : LENAIN Patrick, Op.Cit, pp: 41-42 (la crise Brésilienne); pp: 44-45 (la crise en Turquie); et pp: 45-46 (la crise en Argentine). et - AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra Op.Cit, P: 01.

255 - للتفصل أكثر في هذا الموضوع، ارجع للصفحة 16 وما بعدها من هذه الأطروحة.

الذي مهد لظهور أزمات اقتصادية ومالية كبرى كشفت حدود النموذج الاقتصادي السائد آنذاك، وأثرت بعمق في مسار النظام الاقتصادي الدولي⁽²⁵⁶⁾.

وفي هذا السياق، يسلط هذا الفرع الضوء على أبرز الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي إلى غاية بداية تسعينياته، لما لها من دور محوري في إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية وبنية النظام المالي والنقدي الدولي.

وتتمثل أبرز هذه الأزمات فيما يلي: أزمة الكساد العظيم لسنة 1929؛ أزمة النظام النقدي الدولي وانهيار نظام قاعدة الذهب لسنة 1971؛ أزمة المديونية خلال سنوات الثمانينيات؛ وأزمة انهيار البورصات العالمية في أكتوبر 1987 (الاثنين الأسود).

أولا - أزمة الكساد 1929

يُقصد بالكساد العظيم، أو ما يُعرف أيضا بالانهيار الكبير (Great Depression)، تلك الأزمة المالية الحادة التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة مست مختلف القطاعات الإنتاجية والتجارية والمالية. وقد اندلعت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خريف سنة 1929، قبل أن تنتقل بسرعة إلى بقية دول العالم بفعل الترابط المتزايد بين الاقتصادات، لتستمر آثارها إلى غاية أواخر ثلاثينيات القرن الماضي. وتُعد هذه الأزمة من حيث عمقها، واتساع نطاقها الجغرافي، وطول مدتها، من أعنف الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي في التاريخ الحديث، إذ خلفت تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مسبقة.

ولا تزال أزمة الكساد العظيم تحظى باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية إلى يومنا هذا، باعتبارها مرجعا تحليليا أساسيا لفهم طبيعة الأزمات الاقتصادية والمالية، وآليات انتقالها، وحدود قدرة النظام الاقتصادي الدولي على احتوائها⁽²⁵⁷⁾. كما شكلت هذه الأزمة نقطة تحول مفصلية في تطور الفكر الاقتصادي والسياسات العامة، وأسهمت في إعادة النظر في دور الدولة، وتنظيم الأسواق، وبنية النظام المالي الدولي ككل.

256 - حازم البيلالي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

257 - حسناء بوشارب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 24.

1 - أسباب أزمة الكساد العظيم لسنة 1929: يمكن إرجاع أسباب تلك النكسة إلى مجموعة من العوامل المالية والاقتصادية والمؤسسية المتداخلة، التي أسهمت مجتمعة في إحداث واحدة من أعنف الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي. يمكن إجمال تلك الأسباب والعوامل في العناصر التالية⁽²⁵⁸⁾:

- انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية: ارتبطت الشرارة الأولى للأزمة بالانهيار الحاد الذي شهدته بورصة وول ستريت في نيويورك خلال خريف سنة 1929 وتحديدا مع ما يُعرف بـ«الخميس الأسود» (24 أكتوبر)، حيث تهاوت أسعار الأسهم بشكل مفاجئ، مسجلة خسائر قُدرت بحوالي 32 مليار دولار. ففي غضون ساعات قليلة، طُرحت في السوق حوالي 13 مليون ورقة مالية، ولم تجد مشترين لها مهما كان السعر⁽²⁵⁹⁾.

وقد أنهى هذا الانهيار مرحلة من الازدهار المالي "الصوري"، الذي كان قائما على المضاربة المفرطة وارتفاع أسعار الأصول المالية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البورصة. فخلال الفترة الممتدة من 1925 إلى نهاية صيف 1929، ارتفعت أسعار الأسهم بما يقارب أربعة أضعاف، مدفوعة بتوسع واسع في المضاربة والسعي لتحقيق أرباح سريعة. وفي هذا السياق، شهد مؤشر "داو جونز" ارتفاعا تاريخيا، حيث انتقل من نحو 110 نقاط إلى قرابة 300 نقطة، أي بزيادة تجاوزت 273%. غير أن هذا الارتفاع المهول وغير المبرر سرعان ما أعقبه انهيار حاد، قُدرت خلاله خسائر المستثمرين بنحو 20 مليار دولار، وتزامن ذلك مع إفلاس ما يقارب 3500 مؤسسة مصرفية، الأمر الذي عمق فقدان الثقة في النظام المالي؛

- توقف مصادر تمويل الاستثمار وانهيار الثقة في الأسواق المالية: مع بداية الأزمة، سادت حالة من الذعر وعدم اليقين بين المستثمرين، الذين كانوا قد وجهوا جزءا كبيرا من أموالهم نحو الأسواق المالية خلال فترة الصعود، باعتبارها وسيلة سهلة لتعظيم الأرباح. ومع بدء تراجع أسعار الأصول، اندفع هؤلاء إلى بيعها بشكل جماعي قصد التخلص منها في ظل غياب الطلب، مما أدى إلى تفاقم الانهيار، حيث تراجعت القيمة السوقية للأوراق المالية بنحو 33%. وأسفر ذلك عن فقدان الثقة في البورصة، وتوقف عمليات الاستثمار، نتيجة انعدام مصادر التمويل وتجمد الائتمان⁽²⁶⁰⁾؛

- تفشي الفساد والممارسات غير القانونية في الأسواق المالية: ساهم انتشار الممارسات غير القانونية والاحتيالية في الأسواق المالية في تعميق الأزمة، حيث شهدت تلك الفترة استغلالا واسعا لثقة المستثمرين

258 - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

259 - MARCEL Bruno et TAÏEB Jacques, *Les grandes crises 1873-1929-1973-2008 ?*, Dunod «Éco Sup», Paris, 2019, P 178.

260 - <https://mawdoo3.com/1929> أسباب ونتائج أزمة (last visit 30/10/2025)

من قبل سماسرة ومتدخلين في السوق، من خلال إبرام صفقات بيع صورية أو وهمية (Wash Sales)، بهدف التلاعب بأسعار بعض الأصول المالية. وقد أدت هذه الممارسات إلى خلق انطباع زائف ووهمي بوجود تداول نشط على أسهم معينة، رغم غياب تعاملات حقيقية، ما ضلل المستثمرين وساهم في تضخيم الفقاعة المالية⁽²⁶¹⁾؛

- انتشار الإشاعات والمعلومات المضللة: أدى تداول الإشاعات ونشر معلومات غير دقيقة داخل الأسواق المالية إلى التأثير المصطنع في حركة العرض والطلب على فئة محددة من الأسهم، مما ساهم في تقلبات حادة للأسعار، وفاقم حالة عدم الاستقرار، وسرّع من وتيرة الانهيار مع تزايد حالات الذعر الجماعي بين المتعاملين؛

- قصور دور بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: يُعد ضعف الرقابة والإشراف من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أحد العوامل المؤسسية البارزة التي ساهمت في حصول الأزمة، إذ لم يتدخل بالقدر الكافي لضبط الممارسات المضاربة التي كانت تتم بطرق عشوائية، أو للحد من التوسع غير المنضبط في الائتمان، ما سمح بتراكم الاختلالات داخل النظام المالي قبل انفجار الأزمة؛

- تراجع التجارة الدولية وتصاد السياسات الحمائية: أسهم تبني الولايات المتحدة الأمريكية لقانون سموت-هاولي للتعريفات الجمركية⁽²⁶²⁾ في تعميق الكساد الكبير، حيث أدى إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات بشكل كبير، ما دفع العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات انتقامية مماثلة. فقد ارتفع متوسط معدل الرسوم القيمة على الواردات الخاضعة للرسوم من نحو 25.9% خلال الفترة 1921-1925 إلى حوالي 50% (الضعف) خلال الفترة 1931-1935⁽²⁶³⁾. وقد تسبب ذلك في تراجع حاد في حجم التجارة الدولية، وأسهم في نقل الأزمة وتفاقمها على المستوى العالمي.

2 - خصائص أزمة الكساد العظيم لسنة 1929

اتسمت أزمة الكساد العظيم بمجموعة من السمات والخصائص البيوية والهيكلية التي ميزتها عن الأزمات الأخرى، وجعلت منها أزمة مفصلية في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي، سواء من حيث عمقها أو اتساع نطاقها أو تداعياتها الفكرية والمؤسسية⁽²⁶⁴⁾. ومن أبرز تلك الخصائص نذكر:

261 - جبار محفوظ، عديلة مريم، سامية عمر عبده، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، 2011، ص 30.

262 - تم التطرق بإسهاب لهذا القانون من خلال الفصل الأول من هذه الأطروحة (ارجع للصفحة 56).

263 - https://ar.wikipedia.org/wiki/الكساد_الكبير (Last Visit 30/10/2025)

264 - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 21، 23.

- زعزعة الاستقرار البنوي للنظام الرأسمالي: لم تقتصر أزمة 1929 على كونها اضطرابا اقتصاديا عابرا، بل شكلت صدمة عميقة هزت أسس النظام الرأسمالي ذاته، وأبرزت هشاشته البنوية وحدود قدرته على تحقيق الاستقرار الذاتي. فقد كشفت الأزمة عن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي، خاصة تلك المرتبطة بفجوة الإنتاج والاستهلاك، وتفاوت توزيع الدخل، والتوسع غير المنضبط في النشاط المالي والمضاربات.

- الطابع الدوري للأزمة: تندرج أزمة الكساد العظيم ضمن الأزمات الدورية التي تميز تطور النظام الرأسمالي، حيث جاءت نتيجة تراكم اختلالات اقتصادية ومالية خلال مرحلة الرواج التي ميزت فترة منتصف العشرينات، قبل أن تنفجر في شكل أزمة حادة. ويبرز هذا الطابع الدوري الارتباط الوثيق بين مراحل الازدهار والانكماش داخل النظام الرأسمالي، بما يؤكد أن الأزمات ليست استثناء، بل مكونا بنويا من ديناميكية هذا النظام.

- الامتداد الجغرافي والعالمي للأزمة: من أبرز خصائص أزمة 1929 انتقالها السريع من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي دول العالم، ولا سيما دول أوروبا الغربية، بفعل الروابط المالية والتجارية والاجتماعية والثقافية القائمة آنذاك. وقد أدى هذا الانتشار إلى تعميم آثار الكساد على الاقتصاد العالمي، ومحولا الأزمة من ظاهرة وطنية إلى أزمة عالمية شاملة.

- انتقال الأزمة من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي: تميزت الأزمة بتحولها السريع من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية شاملة، حيث انعكس انهيار الأسواق المالية على القطاعات الإنتاجية الحقيقية. فقد سُجل تراجع حاد في الإنتاج الصناعي والزراعي، وانكماش كبير في حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، ما عمق الأبعاد الاجتماعية للأزمة وأدى إلى تدهور واسع في مستويات المعيشة.

- سقوط مقاربات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وبروز دور الدولة: أدت أزمة الكساد العظيم إلى فقدان الشرعية النظرية والعملية للأفكار التي يقوم عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحر، المرتكز على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي عبر عنه شعار «دعه يعمل، دعه يمر»، المرتبط بأفكار آدم سميث. وقد دفع فشل آليات السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية تلقائيا الاقتصاديين وصناع القرار في الدول الرأسمالية إلى البحث عن مقاربات جديدة، كان من أبرز نتائجها بروز النظرية الكينزية التي أكدت على ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- الانعكاسات المؤسسية طويلة المدى للأزمة: أفضت أزمة الكساد العظيم إلى تحولات مؤسسية عميقة في بنية النظام الاقتصادي الدولي، تجسدت لاحقاً في إنشاء أطر جديدة لتنظيم العلاقات النقدية والمالية الدولية. ولعل من أبرز هذه التحولات إنشاء نظام بريتون وودز، الذي وفر للعالم، خلال عقدين تقريباً، قدراً من الاستقرار النقدي والاقتصادي. غير أن تفكك هذا النظام لاحقاً فتح المجال أمام تزايد الاختلالات المالية وتكرار الأزمات، التي بلغت ذروتها مع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008⁽²⁶⁵⁾.

3 - آثار وتداعيات أزمة الكساد العظيم لسنة 1929

كان تأثير أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 عنيفاً وشاملاً، إذ لم تقتصر تداعياتها على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل امتدت لتشمل مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، مما جعلها من أكثر الأزمات الاقتصادية عنفاً في التاريخ الحديث. وفي هذا الصدد، يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات من تداعيات أزمة 1929، وذلك كما يلي :

3.1 - الآثار الاقتصادية الكلية

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنوات الكساد انكماشاً حاداً، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بشكل غير مسبوق، وانخفض حجم الناتج العالمي بنسب كبيرة خلال السنوات الخمس الأولى من الأزمة، كما سُجل انهيار واسع في الأسعار، رافقه تراجع في الدخل الفردي، وانخفاض أرباح الشركات، وتقلص عائدات الضرائب بالنسبة للحكومات. كما عرف حجم التجارة الدولية تراجعاً حاداً قُدِّرَ بأكثر من 50%، نتيجة انهيار الطلب العالمي وتصادم السياسات الحمائية⁽²⁶⁶⁾. وأدى هذا الانكماش إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية، وتسريح أعداد هائلة من العمال، حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى نحو 23% في الولايات المتحدة، وتجاوزت 30% في بعض الاقتصادات الأخرى. ولم تسلم المناطق الزراعية والريفية من هذه التداعيات، إذ انهارت أسعار المحاصيل بنسبة فاقت 60% نتيجة انخفاض الطلب العالمي⁽²⁶⁷⁾.

والجدول التالي يوضح التراجع الرهيب والمتواصل في أهم المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، على مدار فترة الأزمة (1929-1932):

265 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور التنظيمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف، تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظامية والتعاون الاقتصادي، موجز تنفيذي، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، مارس 2009، ص 02.

266 - <https://mawdoo3.com/1929> أسباب ونتائج أزمة 1929 (last visit 30/10/2025)

267 - الموسوعة الحرة 'ويكيبيديا': الكساد الكبير، آخر مطالعة 2025/10/30، الرابط: urlr.me/XYFW4K

جدول رقم (1.2) : أهم المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد العظيم 1929 - 1932

السنة	الناتج الوطني الإجمالي GNP / مليار دولار	الأجور والرواتب / مليار دولار	عدد البطالين	الاستثمار كنسبة من GNP %
1929	104.4	51.1	1550000	15.2
1930	91.1	46.8	4340000	11.2
1931	76.3	39.7	8020000	70.1
1932	58.5	31.1	12060000	1.5

المصدر : - جبار محفوظ، مريم عديلة، عمر عبده سامية، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، سنة 2011، ص: 56، بتصرف مع : فاطمة الزهراء بن شعيب، الأضرار الأساسية والملحقة لأزمة 2008 وارتداداتها: توقع الأزمات المستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 106.

يمكن استخلاص دلالات واضحة من قراءة أرقام الجدول المشار إليه أعلاه، إذ تعكس تدهورا حادا ومتواصلا في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929-1932). فقد انخفض الناتج الوطني الإجمالي من 104.4 مليار دولار سنة 1929 إلى 58.5 مليار دولار سنة 1932، أي بتراجع يفوق 44% خلال أربع سنوات فقط، كما تراجعت الأجور والرواتب من 51.1 إلى 31.1 مليار دولار، أي بانخفاض يقارب 39%، وهو ما يدل على عمق الانكماش الاقتصادي وتدهور القدرة الإنتاجية والدخلية. وفي المقابل، ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 1.55 مليون إلى أكثر من 12 مليون عاطل، أي بزيادة تفوق 670%، في حين انهارت نسبة الاستثمار من 15.2% إلى 1.5% من الناتج الوطني، مما يكشف بوضوح انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وتعطّل آليات النمو والتشغيل، ويؤكد الطابع البيوي والعميق لأزمة الكساد العظيم⁽²⁶⁸⁾.

ومن بين أبرز النتائج والآثار الاقتصادية التي سببتها الأزمة، نحصي ما يلي :

3.1.1 - انهيار القطاع المصرفي والمالي: تسببت الأزمة في انهيار واسع للجهاز المصرفي، حيث أُغلق وأُفلس أكثر من 40% من البنوك الأمريكية خلال فترة الكساد⁽²⁶⁹⁾. وقد أدى ذلك إلى خسارة الأفراد لما

268 - للمزيد من التفصيل والتعمق، أنظر دراسة فاطمة الزهراء بن شعيب، الأضرار الأساسية والملحقة لأزمة 2008 وارتداداتها: توقع الأزمات المستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 106.

269 - حسناء بوشارب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يقارب 140 مليار دولار من ودائعهم، خاصة أن العديد من البنوك كانت قد وجهت أموال المودعين نحو المضاربة والاستثمار في سوق الأوراق المالية. ومع انهيار البورصة، اندفع المودعون إلى سحب أموالهم بشكل جماعي، الأمر الذي فاقم أزمة السيولة وأدى إلى توقف عدد كبير من البنوك عن العمل وتعطيل تمويل النشاط الاقتصادي، مما زاد من حدة الركود وساهم في إطالة أمد الأزمة⁽²⁷⁰⁾.

3.1.2 - الانهيار الحاد لأسواق الأوراق المالية: عرفت أسواق الأوراق المالية، ولا سيما في الولايات المتحدة، انهيارا غير مسبوق، حيث فقدت المؤشرات الرئيسية ما يقارب 90% من قيمتها خلال الفترة الممتدة بين 1929 و1932⁽²⁷¹⁾. وقد أدى هذا الانهيار إلى تبخر ثروات ضخمة، وتعميق أزمة الثقة في الأسواق المالية، وتسريع انتقال الأزمة إلى باقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يبينه الجدول المشار إليه أدناه:

جدول رقم (2.2) : تطور أسعار أبرز الأسهم الأمريكية 1930 - 1933 (الوحدة: دولار).

الشركة أو السهم	جانفي 1930	جانفي 1931	جانفي 1932	جانفي 1933
American can	119.12	113.75	57.75	54.87
American Telephone	220	181	112.5	104.12
Eastman Kodak	178.12	151.12	79	54
General Electric	242.25	45.37	23.25	15.25
General Motors	40.5	37.37	20.75	13.12
Goodrich	41	15.75	4	4.5
Intern'l Harvest	79	50.37	24	21.12
NY Air Brake	44.25	21.5	5	7
Standard Oil, NJ	65.37	48.87	27	30.25
Union Pacific	218	188	71	70.62
US Steel	167.25	142	37.12	27.5

المصدر : جبار محفوظ، مريم عديلة، عمر عبده سامية : "الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، سنة 2011، ص 57.

يعكس الجدول رقم (2.2) الانهيار الحاد الذي شهدته أسعار أسهم إحدى عشرة شركة من أبرز الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية خلال فترة الكساد العظيم، حيث تكبدت معظم هذه الشركات خسائر جسيمة بين جانفي 1930 وجانفي 1933. فقد تراجع سهم American Telephone من نحو 220 دولارا إلى 104.12 دولار، أي

بخسارة تجاوزت 75% من قيمته، في حين سجل سهم General Electric تراجعاً حاداً من 242.25 دولاراً إلى 15.25 دولاراً، أي بانخفاض يفوق خمسة عشر ضعفاً. كما عرفت أسهم شركات صناعية وطاقوية كبرى مثل US Steel و Standard Oil و General Motors انهيارات مماثلة، ما يعكس انفجار الفقاعة المضاربة وفقدان الثقة في الأسواق المالية. ويؤكد هذا التراجع أن أزمة 1929 لم تكن مجرد تصحيح بورصي محدود، بل انهياراً شاملاً في القيمة السوقية لرأس المال، مهدّ لانتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي وتعميق الركود الاقتصادي.

3.1.3 - الاضطرابات النقدية وتقلبات أسعار الصرف: أسهمت أزمة 1929 في إحداث اضطرابات حادة في النظام النقدي الدولي، حيث تزايدت الضغوط على العملات الوطنية، وتدهورت قوتها الشرائية، نتيجة تفاقم العجز في الموازنات العامة وموازين المدفوعات، وتراجع الاحتياطيات من الذهب. كما أدت الأزمة إلى اهتزاز نظام قاعدة الذهب، إذ سارعت العديد من الدول إلى المطالبة بتحويل أرصدها من الدولار إلى ذهب، في ظل تراجع الثقة في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما كشف محدودية هذا النظام ومهد لاحقاً لتفككه النهائي.

والجدول التالي يوضح الآثار السلبية لأزمة 1929 على أبرز أربعة اقتصاديات في العالم:

الجدول رقم (3.2) : تراجع المؤشرات الاقتصادية لأكبر أربعة اقتصادات

في العالم خلال الفترة 1929-1932

	و.م.أ	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا
الإنتاج الصناعي	46% -	23% -	24% -	41% -
السعر الإجمالي	32% -	33% -	34% -	29% -
التجارة الخارجية	70% -	60% -	54% -	61% -
البطالة	607%	129%	214%	232%

المصدر: الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، الكساد الكبير، الرابط: urlr.me/XYFW4K

يبين الجدول رقم (3.2) أن أزمة الكساد العظيم أحدثت صدمة متزامنة لكنها غير متماثلة في أكبر أربع اقتصادات صناعية في العالم وقتها، ما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية ودرجة الانكشاف الخارجي لكل بلد. حيث كان الانكماش في الإنتاج الصناعي أشد في الولايات المتحدة (-46%) وألمانيا (-41%) مقارنة ببريطانيا (-23%) وفرنسا (-24%)، ما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية ودرجة التصنيع. كما انهارت

التجارة الخارجية بشكل حاد، خاصة في الولايات المتحدة (-70%) وألمانيا (-61%)، وهو ما يبرز عمق الترابط التجاري وانتقال الأزمة عبر القنوات الخارجية. وفي المقابل، سجلت البطالة ارتفاعا انفجاريا، لا سيما في الولايات المتحدة (+607%) وألمانيا (+232%)، مما يكشف ضعف شبكات الحماية الاجتماعية وعجز السياسات الاقتصادية آنذاك عن امتصاص الصدمة. وتؤكد هذه الأرقام أن أزمة 1929، رغم طابعها العالمي، عمقت الاختلالات بين الاقتصادات وأبرزت هشاشة النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة الأزمات الشاملة.

3.2 - الآثار الاجتماعية (تفاقم البطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية)

أفرزت الأزمة تداعيات اجتماعية خطيرة، تمثلت في انتشار الفقر، وتدهور مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات الجريمة، في ظل فقدان الملايين لوظائفهم ومصادر دخلهم. كما أدى شح الموارد المالية إلى تراجع الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية الحيوية، وعلى رأسها الصحة والتعليم، مما عمق الأبعاد الاجتماعية للأزمة وأطال أمد معاناة الفئات الأكثر هشاشة.

3.3 - الآثار السياسية والأيدولوجية

زعزعت أزمة الكساد العظيم الثقة في النظام الرأسمالي الليبرالي القائم على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي دافع عنه الرئيس الأمريكي آنذاك هيربرت هوفر (272). وقد أفضى فشل هذا النهج إلى تحوّل سياسي وفكري بارز، تمثل في انتخاب فرانكلين روزفلت (273) رئيسا للولايات المتحدة، واعتماده حزمة من السياسات التدخلية والرقابية ضمن ما عُرف بـ «الصفقة الجديدة»، التي ساهمت في التخفيف من حدة الكساد (274). وعليه دفعت التداعيات العميقة لأزمة 1929 الدول إلى مراجعة دور الدولة في الاقتصاد، حيث تراجع الاعتماد المطلق على آليات السوق، وبرزت سياسات التدخل الحكومي كأداة ضرورية لتحقيق الاستقرار. كما مهّدت الأزمة الطريق لاعتماد سياسات اقتصادية جديدة، خاصة تلك المستوحاة من الفكر الكينزي، وأسهمت لاحقا في إعادة بناء النظام الاقتصادي والنقدي الدولي على أسس جديدة متفادية بذلك أخطاء واختلالات الماضي.

272 - هيربرت كلارك هوفر (Herbert Clark Hoover) (1874-1964): الرئيس الحادي والثلاثين الذي حكم الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الكساد الكبير (بداية حكمه من 4 مارس 1929 إلى غاية 4 مارس 1933)

273 - فرانكلين ديلانو روزفلت (Franklin Delano Roosevelt) (1882-1945): شغل منصب الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945.
274 - <https://mawdoo3.com/1929> (last visit 30/10/2025) أسباب ونتائج أزمة 1929

ثانيا - أزمة نظام النقد الدولي لسنة 1971 وانهايار نظام "قاعدة الذهب"

1 - الإطار العالم لصدمة نيكسون: شكل تفكك نظام "قاعدة الذهب" سنة 1971 الموروث عن مؤتمر بريتون وودز لحظة مفصلية أخرى في تاريخ النظام النقدي الدولي، إذ مثل نهاية مرحلة طويلة اتسمت بربط العملات الرئيسية بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره قابلا للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت، في إطار ما عُرف بنظام "الذهب-الدولار".

وقد أنشئ هذا النظام عقب الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، والحد من تقلبات أسعار الصرف، وتهيئة بيئة مواتية لازدهار التجارة الدولية وإعادة الإعمار الاقتصادي. غير أن هذا النظام بدأ، مع نهاية ستينيات القرن الماضي، يُظهر اختلالات متزايدة كشفت محدودية استمراريته. فقد أدت الأعباء المالية المتصاعدة التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاقم عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وأفضى ذلك إلى تزايد عرض الدولار في الأسواق الدولية دون وجود تغطية ذهبية كافية، ما أدى إلى تآكل الثقة في قيمته وقدرته على الاستمرار كعملة احتياط دولية قابلة للتحويل⁽²⁷⁵⁾.

وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون⁽²⁷⁶⁾ في 15 أوت 1971 حزمة من الإجراءات الاقتصادية الأحادية، عُرفت لاحقا بـ «صدمة نيكسون»، كان أبرزها تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما مثل عمليا خرقا جوهريا للالتزامات التي قامت عليها اتفاقيات بريتون وودز. وقد أتاح هذا القرار للدول الأخرى الانتقال تدريجيا إلى تعويم عملاتها، واضعا حدا لنظام أسعار الصرف الثابتة⁽²⁷⁷⁾.

وقد أسهم هذا التحول في إحداث صدمة عميقة للنظامين النقدي والمالي الدوليين، حيث فقد نظام "قاعدة الذهب" الأساس الذي كان يستند إليه، ما أدى إلى تفككه النهائي وبداية مرحلة جديدة اتسمت باعتماد نظام أسعار الصرف العائمة، الذي لا يزال يشكل الإطار السائد للنظام النقدي الدولي إلى يومنا هذا. وبذلك، لم تكن صدمة 1971 مجرد إجراء نقدي ظرفي، بل تحولا بنيويا أعاد تشكيل قواعد النظام النقدي الدولي، وفتح الباب أمام اختلالات جديدة ستتجلى لاحقا في أزمات مالية ونقدية متعاقبة.

275 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، 1971 العام الذي هزت فيه صدمة نيكسون الاقتصاد العالمي، الرابط: fastercapital.com > arabpreneur > 1971

276 - ريتشارد ميلهاوس نيكسون (Richard Milhouse Nixon) (1913-1994): الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، تولى المنصب من 1969 حتى استقالته في 1974.

277 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2 - أسباب انهيار نظام "قاعدة الذهب"

يعود تجميد قابلية تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971، إلى مجموعة من الأسباب البنوية والاقتصادية والجيوستراتيجية المتداخلة، التي جعلت استمرارية هذا النظام أمرا غير قابل للتحقق في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال ستينيات القرن الماضي. وتتمثل أهم الأسباب التي دفعت الرئيس نيكسون إلى تعليق العمل بنظام الذهب ثم الاستغناء عنه لاحقا، فيما يلي (278):

- **تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي:** عرفت الولايات المتحدة أواخر الستينيات عجزا متزايدا في ميزان مدفوعاتها، نتيجة تبني الحكومة حينها لبرامج داخلية للرفاه الاجتماعي الداعية إلى رفع مستوى المعيشة، مما أدى إلى تنامي الطلب الداخلي والتوسع الكبير في الإنفاق المحلي. وقد أدى هذا الوضع إلى تدفق كميات كبيرة من الدولار دون مقابل ذهبي، ما أضعف قدرة الاقتصاد الأمريكي على الوفاء بالتزاماته النقدية الدولية، وأثار شكوكا متزايدة حول استدامة نظام الربط بالذهب؛

- **الاستنزاف المتواصل لاحتياطيات الذهب الأمريكية:** أدى فقدان الثقة في الدولار إلى لجوء عدد من الدول إلى تحويل احتياطياتها من العملة الأمريكية إلى ذهب، بوتيرة متسارعة، ما تسبب في استنزاف كبير لمخزون الذهب لدى الولايات المتحدة. ويُعد قرار فرنسا، في عهد الرئيس شارل ديغول، بمبادلة احتياطياتها من الدولار بالذهب مثالا بارزا على هذا التوجه، إذ كشف هذا السلوك عن التناقض العميق بين الدور الدولي للدولار كعملة احتياط عالمية، والقدرة الفعلية للولايات المتحدة على تغطيته بالذهب؛

- **الضغوط الجيوستراتيجية وتكاليف الحرب الباردة:** أسهمت التوترات الجيوستراتيجية المرتبطة بالحرب الباردة، ولا سيما الانخراط الأمريكي في صراعات خارجية مكلفة جدا على غرار حربها في فيتنام، في زيادة الأعباء المالية على الاقتصاد الأمريكي. وقد أدت هذه النفقات العسكرية الضخمة إلى تفاقم العجز المالي والنقدي، وزيادة عرض الدولار دون مقابل إنتاجي أو ذهبي، مما عجل بانهيار نظام قاعدة الذهب؛

- **تصاعد معدلات التضخم المحلي وتآكل القوة الشرائية للدولار:** شهدت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة ارتفاعا متواصلا في معدلات التضخم، نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية، وهو ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للدولار. وقد زاد ذلك من الضغوط على نظام أسعار الصرف الثابتة، وأضعف الثقة في الدولار كعملة قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت.

3 - آثار وتداعيات صدمة نيكسون

مثلت صدمة نيكسون لسنة 1971 تحولا بنويا حاسما في مسار النظام النقدي الدولي، إذ كشفت بوضوح هشاشة الترتيبات النقدية التي أُرسيت عقب الحرب العالمية الثانية، وأعلنت عمليا نهاية نظام أسعار الصرف الثابتة القائم على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وقد أدى هذا التحول إلى تسريع الانتقال نحو نظام أسعار الصرف العائمة، حيث أصبحت قيم العملات تُحدد أساسا وفق قوى العرض والطلب في أسواق الصرف والمال العالمية، بدل الارتكاز على قواعد مؤسسية ثابتة.

وعلى الرغم من أن هذا النظام الجديد وفر قدرا أكبر من المرونة في التكيف مع الاختلالات الاقتصادية، فإنه في المقابل زاد من درجة عدم اليقين وعدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، نتيجة التقلبات الحادة في أسعار الصرف، وتنامي المضاربات المالية، واتساع مخاطر انتقال الأزمات بين الاقتصادات. كما أسهم هذا التحول في تعزيز دور الأسواق المالية على حساب الضوابط المؤسسية، ما مهد لاحقا لتزايد هشاشة النظام المالي العالمي.

وعلى الصعيد الدولي، خلفت صدمة نيكسون توترات سياسية ونقدية واضحة، لا سيما لدى حلفاء الولايات المتحدة من الدول الأوروبية واليابان، التي كانت تمتلك احتياطات كبيرة من الدولار الأمريكي. فقد جاء القرار الأمريكي الأحادي بمثابة صدمة مفاجئة للبنوك المركزية لتلك الدول، وأثار شعورا بفقدان الثقة، بل و"بالخيانة النقدية"، تجاه الالتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتسمت ردود الفعل الأولية بحالة من الارتباك والقلق، ما أبرز غياب آليات تنسيق فعالة داخل النظام النقدي الدولي. وفي هذا السياق، عبّر وزير الخزانة الأمريكي في إدارة نيكسون، جون كونالي (John Connally)، عن هذه النقطة بوضوح عندما صرّح للأوروبيين عام 1971 قائلا: «قد يكون الدولار عملتنا، لكنه مشكلتكم أنتم»⁽²⁷⁹⁾.

وبذلك، لم تقتصر آثار صدمة نيكسون على إعادة تشكيل نظام أسعار الصرف، بل أسهمت أيضا في فتح مرحلة جديدة اتسمت بتزايد الاختلالات النقدية والمالية، ومهدت الطريق أمام أزمات مالية لاحقة، من بينها أزمات أسعار الصرف وأزمات المديونية التي ستبرز بشكل خاص خلال ثمانينيات القرن الماضي.

ثالثا - أزمة المديونية لسنوات الثمانينات

1 - جذور وأسباب أزمة المديونية: ترجع جذور أزمة المديونية التي مطلع الثمانينات إلى الإفراط الواسع في الاقتراض الخارجي الذي عرفته، منذ سبعينيات القرن العشرين، العديد من دول أمريكا اللاتينية، وعلى رأسها البرازيل والأرجنتين والمكسيك. فقد لجأت هذه الدول إلى الاقتراض المكثف من الدائنين الدوليين، ولا سيما البنوك التجارية الأمريكية، بهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتسريع التحول الصناعي، وتطوير البنى التحتية، في سياق اتسم آنذاك بتوفر السيولة الدولية وانخفاض معدلات الفائدة.

وخلال المرحلة الأولى، لم يُنظر إلى هذا التوسع في الاقتراض على أنه مصدر تهديد للاستقرار المالي، إذ تزامن مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، جعلت عبء الدين يبدو قابلا للتسيير. غير أن استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي، مقابل ضعف القدرة على سداد الديون القائمة، أدى إلى تضخم سريع في حجم الدين الخارجي، حيث ارتفع من نحو 29 مليار دولار سنة 1970 إلى 159 مليار دولار سنة 1978، ثم إلى حوالي 327 مليار دولار بحلول سنة 1982، أي ما يعادل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، وهو ما كشف عن هشاشة البنية التمويلية لهذه الاقتصادات.

وقد تفاقمّت الأزمة بفعل لجوء عدد من الدول المدينة إلى خفض قيمة عملاتها المحلية مقابل الدولار، في محاولة لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لخدمة الديون. غير أن هذه السياسات أدت في الواقع إلى زيادة العبء الحقيقي للدين الخارجي المقوم بالدولار، حيث شهدت الأرجنتين بين عامي 1981 و1983 خفضا في قيمة عملتها بنسبة 40%، والمكسيك بنسبة 33%، والبرازيل بنسبة 20%. وأمام تفاقم الأوضاع المالية، اضطرت 29 دولة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، من بينها 16 دولة في أمريكا اللاتينية، في خطوة اقتربت في بعض الحالات من إعلان العجز عن السداد، وأسفرت عن اندلاع اضطرابات اقتصادية واجتماعية حادة في تلك الدول (280).

2 - آثار وتداعيات أزمة المديونية: خلفت أزمة المديونية التي انفجرت سنة 1982 تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة في دول أمريكا اللاتينية، واعتُبرت أخطر أزمة ديون عرفت المنطقة في تاريخها الحديث. فقد أدت إلى تراجع ملموس في مستويات الدخل، وانخفاض حاد في الواردات، وتباطؤ كبير في معدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، ما عمق حالة الركود الاقتصادي وأضعف القدرة الإنتاجية لهذه الاقتصادات.

كما أسهمت معدلات التضخم المرتفعة في تآكل القوة الشرائية، خاصة لدى الطبقة المتوسطة، حيث سجلت الأجر الحقيقية خلال عقد الثمانينات تراجعاً كبيراً تراوح بين 20% و 40% في معظم الدول المتضررة من الأزمة. وقد انعكس ذلك سلباً على مستويات المعيشة، واتساع رقعة الفقر، وتفاقم الاختلالات الاجتماعية، في ظل ضعف شبكات الحماية الاجتماعية⁽²⁸¹⁾.

والى جانب ذلك، أدت سياسات إدارة الأزمة إلى إعادة توجيه الموارد المالية والاستثمارات العمومية التي كانت مخصصة للشؤون الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم وبرامج الحد من الفقر، نحو خدمة الدين الخارجي وسداد التزامات الدائنين الدوليين. وقد ساهم هذا التحول في إعاقة جهود التنمية البشرية، وإطالة أمد الأزمة الاجتماعية، وترسيخ تبعية اقتصادات المنطقة لمشروطية وقواعد النظام المالي الدولي القاسية.

3 - دور مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي في التصدي لأزمة المديونية: أسفرت الترتيبات التي أقرت خلال اجتماعات بريتون وودز سنة 1944 عن توزيع واضح للأدوار داخل النظام النقدي الدولي، حيث أنيط ب البنك الدولي تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل الموجهة لتمويل التنمية وإعادة الإعمار، في حين تولى صندوق النقد الدولي مهمة توفير التمويلات قصيرة الأجل بهدف معالجة اختلالات ميزان المدفوعات واستعادة التوازنات الخارجية للدول الأعضاء. غير أن انهيار نظام قاعدة الذهب سنة 1971 وما ترتب عنه من تصدع لـ "منظومة بريتون وودز"، أدى إلى إعادة تشكيل أدوار هذه المؤسسات في سياق دولي اتسم بتزايد عدم الاستقرار النقدي والمالي.

ومع تفجر أزمة المديونية وتفاقمها، دخل النظام النقدي الدولي مرحلة جديدة، برز فيها صندوق النقد الدولي كفاعل مركزي في إدارة الأزمات المالية الدولية. إذ تحول دوره من تقديم تسهيلات قصيرة الأجل إلى الإشراف على برامج تمويل مشروطة متوسطة الأجل، تمثلت أساساً في **برامج التصحيح الهيكلي**⁽²⁸²⁾، التي هدفت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول المدينة، من خلال حزمة من السياسات النقشفية والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية⁽²⁸³⁾.

وبالنظر إلى محدودية فعالية آلياته التقليدية في مواجهة أزمة مديونية ذات طابع بنوي، استحدث الصندوق آليات تمويل جديدة موجهة بالأساس للدول الفقيرة والمثقلة بالديون، من بينها **تسهيل التصحيح الهيكلي**

281 - الموسوعة الحرة ويكيبيديا: أزمة ديون أمريكا اللاتينية، آخر مطالعة 2025/11/06. الرابط: urlr.me/U3Bbfs

282 - نشأت برامج التصحيح الهيكلي (Structural Adjustment Programs : SAPs) في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين، في ظل الأزمات الاقتصادية وأزمة الديون العالمية التي واجهت العديد من الدول النامية. ويرجع معظم الباحثين بدايتها الفعلية إلى عام 1981، حين بدأ تطبيقها بشكل واضح ومنهجي من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد ارتبطت هذه البرامج بالحصول على القروض والمساعدات المالية، وهدفت إلى إعادة التوازن للاقتصادات المتعثرة عبر إصلاحات هيكلية شاملة في المالية العامة والاقتصاد الكلي.

283 - كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-46.

(SAF)، ثم تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (ESAF)⁽²⁸⁴⁾. وقد اعتبر صندوق النقد الدولي هذه البرامج الإطار الأساسي، بل شبه الوحيد، لمعالجة أزمة المديونية، رغم ما أثارته من انتقادات واسعة بسبب آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وهو ما سيطرح لاحقا إشكالية فعالية النظام النقدي الدولي وعدالته في إدارة الأزمات.

رابعا - أزمة انهيار البورصات العالمية أكتوبر 1987: «الاثنين الأسود»

شكل يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987 محطة فارقة في تاريخ الأسواق المالية العالمية، إذ شهدت البورصات، وعلى رأسها الأمريكية، أحد أعنف وأسرع الانهيارات في أسعار الأسهم خلال القرن العشرين. فقد سُجلت في ذلك اليوم خسائر غير مسبوقة في القيم السوقية للأصول المالية، انتقلت آثارها بسرعة بين مختلف المراكز المالية العالمية، في سياق اتسم بتزايد الترابط بين الأسواق بفعل التحرير المالي وتطور التقنيات المالية. ولم يكن هذا الانهيار مجرد انهيار ظرفي في أسعار الأسهم، بل كشف عن هشاشة متزايدة في بنية النظام المالي العالمي، وحدود فعالية آليات الضبط والرقابة في مواجهة الصدمات المفاجئة⁽²⁸⁵⁾.

1 - العوامل والأسباب المؤدية إلى الانهيار

لم يكن انهيار الأسواق المالية في أكتوبر 1987 حدثا مفاجئا أو معزولا، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنوية والظرفية التي تراكبت تدريجيا داخل المنظومة المالية العالمية. فقد أسهمت المبالغة في تقييم أسعار الأسهم خلال فترة ما قبل الأزمة، إلى جانب التوسع السريع في استخدام آليات التداول المحوسب (التي كانت تعد بمثابة طفرة كبيرة في ذلك الوقت)، واحتدام التوترات الاقتصادية والجيوسياسية، في خلق بيئة مالية شديدة الهشاشة. وقد أدى تشكل هذه العوامل مجتمعة إلى حدوث ما يمكن وصفه بـ «عاصفة مالية مكتملة»، جعلت الأسواق عرضة لانهيار سريع وعنيف عند أول صدمة.

وفي هذا السياق، تكشف أزمة «الاثنين الأسود» عن الدور المتنامي للعوامل التقنية والسلوكية في تضخيم تقلبات الأسواق المالية، كما تبرز محدودية آليات الضبط والرقابة في ظل التحرير المالي المتسارع. ويمكن إجمال أبرز الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في اندلاع هذه الأزمة فيما يلي:

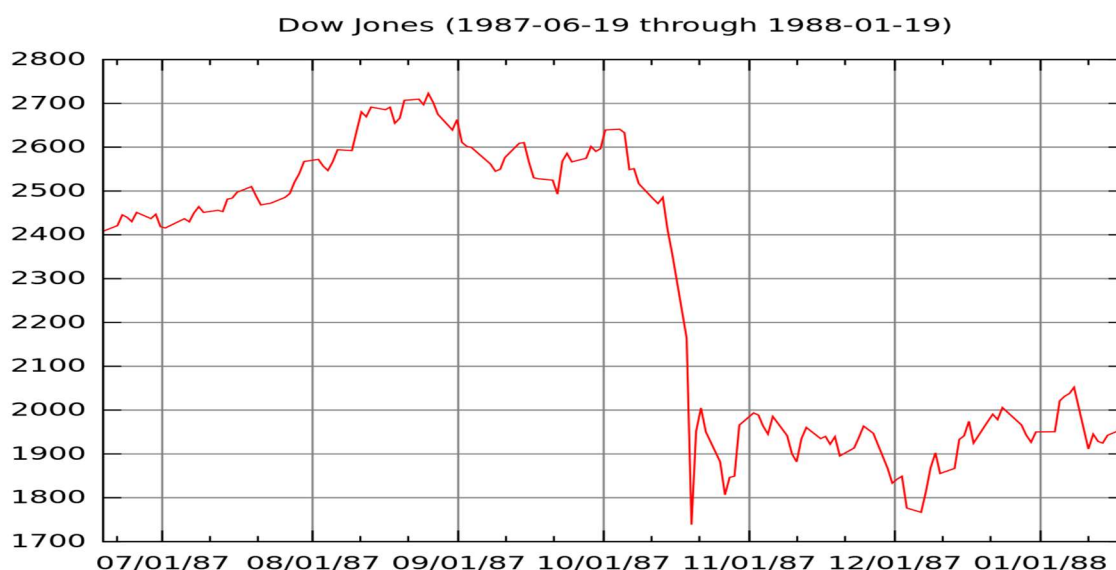
284 - أنشأ صندوق النقد الدولي آلية تسمى بـ تسهيل التصحيح الهيكلي (SAF : Structural Adjustment Facility) في عام 1986. ثم في عام 1987 أنشأ الصندوق : تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (ESAF : Enhanced Structural Adjustment Facility) وتقرر في سبتمبر 1996 جعله تسهيلا تمويليا دائما بعد أن كان تسهيلا مؤقتا.

285 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، الاثنين الأسود: انهيار سوق الأسهم السمين السمعة عام 1987، 15/05/2025، الرابط : urlr.me/7mnjtf

1.1 - الانهيار الحاد لمؤشر «داو جونز» الصناعي⁽²⁸⁶⁾: شكل الانهيار غير المسبوق لمؤشر "داو جونز" الصناعي الشرارة المباشرة لأزمة «الاثنين الأسود»، إذ أغلق المؤشر يوم 19 أكتوبر 1987 عند مستوى 1738.74 نقطة، مسجلاً تراجعاً حاداً قدره 508.3 نقطة، أي بنسبة 22.62% مقارنة بمستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة. ويُعد هذا الانخفاض أكبر تراجع يومي من حيث النسبة في تاريخ المؤشر، ما يعكس عنف الصدمة وسرعة انهيار الثقة في الأسواق المالية⁽²⁸⁷⁾.

وقد أدى هذا التراجع الحاد إلى إحداث تحول مفاجئ في سلوك المستثمرين داخل البورصات الأمريكية، حيث سادت حالة من الذعر المالي وعمليات بيع جماعي واسعة النطاق، طالت أسهم ما يقارب 500 شركة مدرجة، بما في ذلك كبريات المؤسسات المالية والصناعية. ولم يقتصر أثر هذا الانهيار على السوق الأمريكية فحسب، بل شكل نقطة انطلاق لأزمة مالية ذات أبعاد عالمية، انتقلت آثارها بسرعة إلى أسواق المال الدولية، في ظل تصاعد الترابط بين البورصات⁽²⁸⁸⁾. والشكل التالي يوضح حجم تراجع مؤشر "داو جونز" الصناعي خلال الفترة : جانفي 1987-جانفي 1988.

الشكل رقم (1.2): تراجع مؤشر "داو جونز" الصناعي (جويلية 1987 حتى جانفي 1988).



المصدر : الموقع الإلكتروني "المعرفة"، "الاثنين الأسود (1987)"، الرابط :

– www.marefa.org › (Last Visit 02/11/2025) الإثنين_الأسود_ (1987)

²⁸⁶ - مؤشر داو جونز (Dow Jones Industrial Average (DJIA)) : هو مؤشر سوقي يقيس أداء 30 شركة صناعية كبرى ومدرجة في بورصة الولايات المتحدة (نيويورك)، ويُستخدم كمؤشر عام لاتجاه وأداء الاقتصاد الأمريكي. نشأ عام 1896 على يد الصحفي تشارلز داو وشريكه إدوارد جونز بهدف تتبع حركة السوق. ويُعد من أقدم وأشهر المؤشرات المالية في العالم، ويعتمد في حسابه على أسعار أسهم الشركات المكونة له وليس على قيمتها السوقية.

²⁸⁷ - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 110.

²⁸⁸ - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 23.

يُظهر الشكل رقم (1.2) تغير مؤشر "داو جونز" الصناعي خلال الفترة الممتدة من جويلية 1987 إلى جانفي 1988، حيث سجل المؤشر ارتفاعا تدريجيا خلال الأشهر السابقة، قبل أن يتعرض لانهايار حاد ومفاجئ في أكتوبر 1987. كما يبين المنحنى أن مرحلة ما بعد الانهيار اتسمت بتذبذبات قوية وتعافٍ محدود، ما يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار وعدم استرجاع الثقة في السوق خلال الأشهر اللاحقة.

تجدر الإشارة إلى أن عمق هذا الانهيار لم يكن ظرفيا، إذ احتاج مؤشر "داو جونز" إلى ما يقارب سنتين كاملتين ليستعيد مستواه السابق، وذلك بحلول سبتمبر 1989، وهو ما يبرز حجم الصدمة التي تعرّض لها السوق، ويؤكد الطابع البنوي لاختلالات النظام المالي في تلك المرحلة⁽²⁸⁹⁾.

1.2 - تفشي العدوى المالية عبر ترابط الأسواق العالمية: أسهم الترابط المتزايد بين الأسواق المالية العالمية في تضخيم حدة انهيار أكتوبر 1987 وتحويله من صدمة محلية إلى أزمة ذات امتدادات دولية واسعة. فمع الانتشار السريع لأخبار الانهيار في بورصات "وول ستريت"⁽²⁹⁰⁾، ولا سيما التراجع الحاد لمؤشر "داو جونز"، سادت حالة من الذعر وعدم اليقين بين المستثمرين على المستوى العالمي، ما دفعهم إلى عمليات بيع جماعي ومتزامنة في مختلف المراكز المالية العالمية.

وقد انعكس ذلك بوضوح في تراجع حاد لمؤشرات الأسواق الأوروبية والآسيوية، حيث انخفض مؤشر «FTSE 100» في لندن بنسبة 10.8%، بينما سجلت بورصة هونغ كونغ انهيارا غير مسبوق بلغ 45.8%، ما يعكس شدة انتقال الصدمة بين الأسواق. وأدت هذه العمليات المتزامنة إلى تضخيم الأثر الكلي للأزمة، مؤكدة أن الترابط المالي، رغم دوره في تعزيز كفاءة الأسواق، يشكل في أوقات الأزمات قناة رئيسية لانتقال العدوى وتسريع الانهيارات المالية على نطاق عالمي.

1.3 - المبالغة في تقييم أسعار الأسهم (Overvaluation): تُعد المبالغة في تقييم أسعار الأسهم من العوامل الجوهرية التي مهدت لانهايار الأسواق المالية سنة 1987، إذ شهدت البورصات خلال الأشهر السابقة للأزمة ارتفاعا سريعا وغير مبرر في أسعار الأصول المالية، مدفوعا بتوقعات تفاؤلية مفرطة بشأن الأداء الاقتصادي للشركات. وقد أدى هذا الارتفاع إلى انفصال القيم السوقية للأسهم عن أسسها الاقتصادية

289 - الموسوعة الحرة "ويكيبيديا": الاثنان_الأسود، آخر مطالعة 2025/11/02. الرابط: ar.wikipedia.org/wiki

290 - بورصة "وول ستريت" (Wall Street Stock Exchange): هي التسمية الشائعة لسوق المال الأمريكي، وتشير إلى مجموعة البورصات والمؤسسات المالية الرئيسية في الولايات المتحدة، وعلى رأسها بورصة بورصتي نيويورك (NYSE) وناسداك (NASDAQ). تعود جذورها إلى عام 1792 مع توقيع اتفاقية "بوتونود" التي مهدت لتأسيس بورصة نيويورك. تقع البورصة في شارع وول ستريت بمدينة نيويورك، وتُعد مركزا عالميا للتداول المالي والاستثمار ومؤشرا مهما على أداء الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

الحقيقية، ما أسفر عن تكوّن فقاعة سعرية سرعان ما انفجرت مع أول موجة بيع واسعة النطاق، لتكشف هشاشة التوازنات المالية القائمة.

1.4 - الاعتماد المفرط على أنظمة التداول المحوسبة : أسهم التوسع السريع في استخدام أنظمة وبرامج التداول المحوسبة (الآلية)، المعروفة بـ «التداول المبرمج» (Program Trading)، في تضخيم حدة الانهيار، حيث تعتمد هذه الآليات على خوارزميات آلية لتنفيذ صفقات كبيرة استناداً إلى تحركات الأسعار. ورغم أن هذه الأنظمة صُممت في الأصل لتعزيز كفاءة السوق، فإنها في ظروف الذعر الجماعي أدت إلى تسريع وتيرة البيع وتضخيم حجم الخسائر. ففي يوم «الاثنين الأسود»، تسبب التفاعل بين أوامر البيع الآلية وضغوط المستثمرين في خلق دوامة هبوطية ذاتية التعزيز، أدت إلى انهيار غير مسبوق في أسعار الأسهم خلال فترة زمنية قصيرة⁽²⁹¹⁾.

1.5 - تصاعد التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى: تزامن انهيار الأسواق المالية سنة 1987 مع تصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الاقتصادية الكبرى، ولا سيما ألمانيا واليابان، في ظل تنامي المخاوف بشأن الاختلالات التجارية واتجاهات الحماية الاقتصادية. وقد أدت هذه التوترات إلى زيادة التقلبات في أسواق الصرف، وتعزيز حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. ومع بدء انهيار أسواق الأسهم، ساهمت هذه العوامل في تعميق حالة الذعر، ما أدى إلى انتقال الصدمة بين الأسواق وفق ما يُعرف بـ «تأثير الدومينو» (Domino effect).

1.6 - سيكولوجية المستثمر وسلوك القطيع (Investor Psychology and Herd Behavior): لعبت العوامل النفسية وسلوك القطيع دوراً حاسماً في تعميق أزمة 1987، إذ أدى تراجع الأسعار إلى انتشار الخوف والهلع بين المستثمرين، ودفعهم إلى اتخاذ قرارات بيع جماعية لتجنب خسائر أكبر. وقد أسهم هذا السلوك غير العقلاني في تضخيم الضغوط الهبوطية على الأسواق، مكرّساً حلقة مفرغة من البيع المتسارع، ومحوّلاً التصحيح السعري إلى انهيار شامل في القيم السوقية للأصول المالية.

2 - النتائج والآثار المترتبة عن أزمة «الاثنين الأسود» لسنة 1987⁽²⁹²⁾

لم تقتصر تداعيات انهيار أسواق الأسهم في أكتوبر 1987 على الولايات المتحدة الأمريكية، بل امتدت بسرعة لتشمل مختلف المراكز المالية العالمية، في تجسيد واضح للطابع العالمي الشمولي للأزمة. فقد دخلت

291 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 111.

292 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، الاثنين الأسود: انهيار سوق الأسهم السمين السبعة عام 1987، 15/05/2025، الرابط : urlr.me/7mnjtf

الأسواق المالية العالمية في حالة من الاضطراب الحاد والفوضى، حيث تكبدت البورصات في أوروبا وآسيا وأستراليا خسائر جسيمة، رافقتها تقلبات عنيفة وحالة عامة من عدم اليقين، رغم أن الانهيار الحاد نفسه اقتصر زمنيا على يوم واحد إلا أن آثاره الممتدة ظلت محسوسة لعدة أشهر. ويبرز ذلك مدى سرعة انتقال الصدمات في ظل الترابط المتزايد بين الأسواق المالية المنتشرة والمتوزعة عبر مختلف أقطار المعمورة.

وقد انعكست هذه الصدمة بشكل مباشر على المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك وشركات الوساطة، التي واجهت خسائر كبيرة واضطرابات حادة في السيولة، نتيجة اضطراب المستثمرين إلى تصفية مراكزهم لتغطية التزاماتهم. وأمام تفاقم هذه الضغوط، اضطرت بعض المؤسسات إلى طلب دعم حكومي عاجل، في حين أعلنت أخرى إفلاسها، ما كشف بوضوح هشاشة النظام المالي وضعف آليات إدارة المخاطر في ظل التحرير المالي المتسارع.

وعلى المستوى الكمي، شهدت بورصة لندن تراجعاً تجاوز 26% خلال ساعات، في حين سجلت بورصة هونغ كونغ انخفاضاً حاداً تجاوز 45%، كما شهدت 23 سوقاً مالية كبرى حول العالم انهيارات متفاوتة في مؤشرات أسعارها، حيث سجلت ثمانية أسواق تراجعاً تراوحت بين 20% و30%، وثلاثة أسواق بين 30% و40%، في حين تجاوزت الخسائر 40% في ثلاثة أسواق أخرى. ويعكس هذا التفاوت شدة الصدمة واختلاف قدرة الأسواق على امتصاصها.

أما من حيث الخسائر المالية الإجمالية، فقد قُدرت خسائر البورصات العالمية بأكثر من 2000 مليار دولار، منها نحو 800 مليار دولار تكبدتها بورصة نيويورك وحدها⁽²⁹³⁾.

وعلى مستوى الشركات، سجلت آلاف المؤسسات خسائر ضخمة، حيث تجاوزت خسائر أكثر من 5000 شركة أمريكية مدرجة في البورصة 490 مليار دولار، ما أدى إلى إفلاس عدد معتبر منها.

وبذلك، أبرزت أزمة 1987 بوضوح هشاشة الأسواق المالية العالمية، والدور الحاسم للعوامل النفسية والترابط المالي في تعميق الصدمات وتحويلها إلى أزمات ذات أبعاد عالمية.

والجدول التالي يبرز حجم التراجع الكبير الذي شهدته مؤشرات أبرز البورصات العالمية.

293 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، الاثنين الأسود: انهيار سوق الأسهم السمين السمعة عام 1987، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (4.2) : تطور مؤشرات أهم البورصات العالمية خلال شهر أكتوبر 1987 (من 12 إلى 30)

المؤشر	الحد الأعلى	الحد الأدنى	نسبة الانخفاض %
Dow Jones	2508.2	1738.4	30.7
FT 30 London	1847.4	1288.5	30.3
Nikkei 225 Tokyo	27546.5	21910.0	20.5
CAC 40 Paris	395.0	293.6	25.7
Commerzbank Frkt	1946.9	1427.1	26.7

المصدر: جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

تُظهر المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن بورصة نيويورك تكبدت الخسائر الأكبر خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر أكتوبر 1987، حيث سجل مؤشر "داو جونز" تراجعاً حاداً تجاوز 30.7%، وهو ما يعكس شدة الصدمة في السوق الأمريكية باعتبارها المركز المحوري للنظام المالي العالمي. كما شهد مؤشر "فاينانشل تايمز" اللندني انخفاضاً مماثلاً بنسبة 30.3%، ما يؤكد اتساع نطاق الانهيار ليشمل أهم المراكز المالية العالمية خلال فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز 18 يوماً.

وفي السياق ذاته، سجلت بورصات باريس وفرانكفورت تراجعاً قوياً تراوحت بين 25.7% و 26.7%، في حين كانت بورصة طوكيو، رغم اعتبارها من أقل الأسواق تأثراً نسبياً، قد خسرت أكثر من 20% من قيمة مؤشر "نيكاي 225". ويعكس هذا التفاوت النسبي في الخسائر اختلاف درجة انتقال العدوى المالية بين الأسواق، تبعاً لتباين بنيتها المالية وتوقيت عملها، دون أن ينفي الطابع المتزامن والعالمي للأزمة. وبذلك، تؤكد هذه المعطيات أن أزمة «اللاثين الأسود» لم تكن مجرد اضطراب محلي، بل أزمة نظامية كشفت عمق الترابط بين الأسواق المالية العالمية، وسرعة انتشار الصدمات في ظل العولمة المالية والتحرير المتزايد للأسواق.

3 - الدروس المستفادة من أزمة «اللاثين الأسود» لسنة 1987⁽²⁹⁴⁾

شكل انهيار الأسواق المالية في أكتوبر 1987 إنذاراً مبكراً كشف عن هشاشة البنى التنظيمية للأسواق المالية، وأبرز الحاجة الملحة إلى تطوير ممارسات أكثر صرامة في إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية، وتحسين فعالية الرقابة على أسواق الأوراق المالية. فقد بيّنت الأزمة أن التحرير المالي السريع، إذا لم يُواكب

بإطار رقابي ملائم، قد يؤدي إلى تضخيم التقلبات وتحويل التصحيحات السعريّة إلى انهيارات حادة. ونتيجة لذلك، اتجهت الهيئات التنظيمية في عدد من الدول إلى تشديد القواعد المنظمة للأسواق، واعتماد آليات وقائية للحد من المضاربات المفرطة ونشوة السوق، بما يسهم في تعزيز استقرار النظام المالي.

وعلى مستوى الفاعلين في الأسواق، ساهمت أزمة 1987 في ترسيخ أهمية تقنيات إدارة المخاطر، مثل تنويع المحافظ الاستثمارية، واستخدام أدوات التحوط، وتحسين نماذج تقييم المخاطر، بهدف التخفيف من آثار الصدمات المفاجئة. كما أدت إلى إعادة النظر في الاعتماد المفرط على التداول الآلي دون ضوابط كافية، وإدراك الدور الحاسم للعوامل النفسية وسلوك القطيع في تضخيم الأزمات.

أما على الصعيد الدولي، فقد أكدت الأزمة الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية على المستوى العالمي، في ظل الترابط المتزايد بين الأسواق المالية. وأصبحت المؤسسات الدولية، مثل مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board : FSB)، تضطلع بدور محوري في تنسيق السياسات الرقابية، وتبادل المعلومات، ووضع معايير تنظيمية مشتركة، بهدف بناء نظام مالي عالمي أكثر أماناً وقدرة على امتصاص الصدمات، والحد من تكرار الأزمات ذات الطابع النظامي.

الفرع الثاني - الأزمات المالية في اقتصاديات الأسواق الناشئة خلال فترة التسعينات

شهد الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي موجة متتالية من الأزمات المالية التي مست، على وجه الخصوص، اقتصاديات الأسواق الناشئة، وذلك في سياق اتسم بتسارع وتيرة التحرير المالي، ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال، وتنامي ظاهرة العولمة المالية. وقد أفضى هذا الانفتاح، الذي لم يكن مصحوباً في كثير من الحالات بأطر تنظيمية ورقابية كافية، إلى زيادة هشاشة هذه الاقتصادات وجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات تدفقات رأس المال قصيرة الأجل.

وتُعد الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 أبرز وأعظم هذه الأزمات، نظراً لحدة آثارها وسرعة انتشارها داخل الإقليم وخارجه. فقد كشفت هذه الأزمة عن اختلالات بنيوية عميقة في نماذج النمو المعتمدة آنذاك، وأبرزت محدودية قدرة السياسات الاقتصادية الوطنية على التعامل مع الضغوط الناتجة عن الانفتاح المالي غير المنضبط. ومن هذا المنطلق، يركّز هذا الفرع على تحليل الأزمة المالية الآسيوية باعتبارها نموذجاً كاشفاً لطبيعة أزمات التسعينات في الأسواق الناشئة، ولآليات انتقال العدوى المالية في ظل العولمة.

أولا - ماهية الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا⁽²⁹⁵⁾

تُعرّف الأزمة المالية الآسيوية (Asian financial crisis)، أو ما يُعرف بـ «العدوى الآسيوية»، بأنها أزمة مالية إقليمية حادة تمثلت في سلسلة من الاضطرابات النقدية والمالية التي اندلعت في عدد من دول جنوب شرق آسيا، ثم انتشرت بسرعة إلى باقي اقتصاديات المنطقة، قبل أن تمتد آثارها إلى الاقتصاد العالمي. وقد تجلت هذه الأزمة أساسا في انهيارات حادة لأسعار صرف العملات المحلية، مصحوبة بتقلبات عنيفة في أسواق الأوراق المالية، وارتفاع ملحوظ في مستويات المديونية، ولا سيما الديون قصيرة الأجل، وهو ما أدى إلى اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية وانعكاسات إقليمية ودولية واسعة⁽²⁹⁶⁾.

وانطلقت الشرارة الأولى للأزمة يوم 2 جويلية 1997، وهو اليوم الذي عُرف بـ «الاثنين المجنون»، عقب قرار السلطات التايلاندية التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وخفض قيمة عملتها الـ "بات" (Baht)، بعد تعرضها لضغوط مضاربة مكثفة. ولم تلبث الأزمة أن انتقلت خلال أسابيع قليلة إلى دول أخرى في المنطقة، من بينها ماليزيا وإندونيسيا والفلبين، التي اضطرت بدورها إلى خفض قيمة عملاتها في مواجهة الموجات العنيفة لهروب رؤوس الأموال الأجنبية⁽²⁹⁷⁾.

وبحلول شهر أكتوبر من السنة نفسها، بلغت الأزمة مرحلة أكثر حدة مع وصولها إلى كوريا الجنوبية، حيث أدى تفاقم اختلالات ميزان المدفوعات إلى اقتراب البلاد من العجز عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية. وفي الوقت ذاته، شهدت أسواق الأسهم في دول المنطقة انهيارات حادة نتيجة الخروج السريع لرؤوس الأموال، ما أسهم في زعزعة ثقة المستثمرين، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص، بالتزامن مع انخفاض الطلب الكلي. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى دخول اقتصاديات جنوب شرق آسيا في مرحلة ركود اقتصادي عميق لم تشهده منذ عقود⁽²⁹⁸⁾.

ثانيا - أسباب الأزمة المالية الآسيوية

تعود الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 إلى تفاعل مجموعة من العوامل البيوية والمؤسسية والمالية، التي كشفت عن هشاشة الأنظمة المالية في عدد من اقتصادات المنطقة، ولا سيما إندونيسيا وتايلاند وكوريا

295 - Pour davantage de précisions, se référer à : LENAIN Patrick, Op.Cit, PP: 38-41.

296 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، خفض التصنيف الائتماني: حافز للأزمة المالية الآسيوية، آخر مطالعة 2025/11/03. الرابط: fastercapital.com/arabpreneur

297 - حسناء بوشارب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 29.

298 - أنظر دراسات :

- جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 36-37.

- الموقع الإلكتروني "عرفني"، زكريا نقي، الأزمة المالية الآسيوية: الأسباب، الاستجابة، والدروس المستفادة، 2025/01/05، الرابط: arfn.com > term > asian-financial-crisis3

الجنوبية. فقد تزامن تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال سنوات ما قبل الأزمة مع اختلالات عميقة في بنية النظام المالي، الأمر الذي جعل هذه الاقتصادات شديدة الحساسية للصدمات الخارجية وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال. ويمكن إجمال الأسباب الأساسية للأزمة في العناصر التالية (299):

1 - يُعد التوسع المفرط في عمليات الإقراض، خاصة قصير الأجل ومن دون تغطية كافية، من أبرز مسببات الأزمة، حيث أدى إلى تراكم مديونية مرتفعة بالعملات الأجنبية، دون توفر موارد مستقرة لخدمتها. وقد تفاقم هذا الوضع في ظل ضعف آليات الإشراف والرقابة الحكومية على البنوك والمؤسسات المالية، وغياب أطر تنظيمية فعالة قادرة على ضبط المخاطر والحد من السلوكيات المالية غير الرشيدة.

2 - كما ساهم تثبيت أسعار صرف العملات المحلية وربطها بالدولار الأمريكي في تعميق الاختلالات، إذ أدى ذلك إلى فقدان هذه العملات قدرتها التنافسية مع ارتفاع قيمة الدولار، وتفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لمعظم دول المنطقة. ومع تصاعد الضغوط المضاربة، شهدت الأسواق المالية استجابة مفرطة تجلت في موجات بيع جماعي، وانسحاب سريع لرؤوس الأموال الأجنبية، ما أدى إلى تراجع حاد في الاستثمارات وانحياز الثقة في الاقتصادات المعنية.

3 - وإلى جانب ذلك، ساهم نقص المعلومات وضعف الشفافية في تضخيم حالة عدم اليقين، حيث عجز المستثمرون عن تقييم المخاطر الحقيقية، ما عجل بهروب رؤوس الأموال. وقد أسفرت هذه التطورات عن إفلاس عدد معتبر من البنوك والشركات، وتسجيل انهيارات متتالية في قيمة العملات الآسيوية، وهو ما حوّل الأزمة من اضطراب مالي محدود إلى أزمة اقتصادية شاملة ذات أبعاد إقليمية ودولية.

ثالثا - انعكاسات وأثار الأزمة المالية الآسيوية والدروس المستخلصة منها

خلفت الأزمة المالية الآسيوية أثارا عميقة وشاملة على الدول المتضررة وعلى منطقة جنوب شرق آسيا بوجه عام، كما امتدت تداعياتها - وإن بدرجة أقل - إلى الاقتصاد العالمي. وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة نماذج النمو المعتمدة آنذاك، وأبرزت حجم المخاطر المرتبطة بالانفتاح المالي غير المنضبط.

ويمكن إجمال أبرز انعكاسات «العدوى الآسيوية» فيما يلي:

1 - الانهيار الحاد في أسعار صرف العملات المحلية: سجلت عملات دول المنطقة تراجعاً غير مسبوق، حيث فقد الـ "بات" التايواني نحو نصف قيمته خلال نصف عام، منتقلاً من 26 مقابل الدولار في جوان 1997 إلى 53 في جانفي 1998. كما تراجع "الوون" الكوري الجنوبي من حوالي 900 مقابل الدولار إلى 1695 مع نهاية 1997. أما "الروبية" الإندونيسية فقد شهدت انهياراً أكثر حدة، إذ انتقلت من حوالي 2400 مقابل الدولار في جوان 1997 إلى نحو 14900 في جوان 1998، أي ما يعادل انخفاضاً يفوق ستة أضعاف قيمتها قبل الأزمة، وهو ما يعكس شدة الضغوط النقدية والمضاربات المالية⁽³⁰⁰⁾.

2 - التراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي: عرفت معظم اقتصادات المنطقة انكماشاً اقتصادياً واضحاً، بعد سنوات من النمو المرتفع، حيث تحولت معدلات النمو إلى قيم سلبية. فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا من 4.7% سنة 1997 إلى -13.1% سنة 1998، وفي الفلبين من 5.2% إلى -0.5% خلال الفترة نفسها. كما تراجع النمو في ماليزيا من 7.3% إلى -7.4%، وفي كوريا الجنوبية من 6.2% إلى -5.1%، ما يعكس عمق الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصادات المنطقة.

3 - زعزعة الثقة في نماذج التنمية الآسيوية: أدت الأزمة إلى تقويض الثقة في اقتصادات كانت تُعد قبل 1997 نموذجاً ناجحاً للتنمية السريعة في الدول النامية. وقد كانت إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند من أكثر الدول تضرراً، تلتها بدرجة أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، كما تأثرت أيضاً الصين وتايوان وسنغافورة وبروناي وفيتنام. وشهدت المنطقة بأسرها تراجعاً في الطلب، وانكماشاً في الاستثمارات، وتآكلاً في ثقة المستثمرين المحليين والأجانب⁽³⁰¹⁾.

4 - التدهور الاجتماعي وارتفاع معدلات الفقر: انعكست الأزمة بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان، حيث ارتفعت نسب الفقر في عدد من الدول المتضررة خلال الفترة 1997-1998. ففي إندونيسيا ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 11% إلى 20%، وفي كوريا الجنوبية من 8.6% إلى 19.2%، وفي تايلاند من 11% إلى 12.9% من إجمالي عدد السكان، وهو ما يبرز الأثر الاجتماعي العميق للأزمة، واتساع الفجوة بين الأداء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي⁽³⁰²⁾.

300 - الموقع الإلكتروني "عرفني"، زكريا تقي، الأزمة المالية الآسيوية: الأسباب، الاستجابة، والدروس المستفادة، مرجع سبق ذكره

301 - الموسوعة الحرة "ويكيبيديا": الأزمة المالية الآسيوية (1997)، آخر مطالعة 2025/11/03. الرابط: urlr.me/xKWzYA

302 - عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ومن خلال هذه التداعيات، يتضح أن الأزمة المالية الآسيوية لم تكن مجرد اضطراب نقدي أو مالي عابر، بل أزمة شاملة كشفت حدود نماذج النمو المعتمدة على التدفقات المالية قصيرة الأجل، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز الأطر الرقابية، وتحقيق توازن أفضل بين الانفتاح المالي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً - دور النظام النقدي والمالي الدولي في احتواء الأزمة المالية الآسيوية

مع تفاقم الأزمة المالية الآسيوية وتحولها إلى أزمة اقتصادية شاملة، لجأت كل من تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى صندوق النقد الدولي طلباً للدعم المالي والمساعدة التقنية، بهدف احتواء تداعيات الأزمة واستعادة الاستقرار النقدي والمالي. وقد اضطلع الصندوق بدور محوري في إدارة الأزمة، من خلال تصميم وتنفيذ حزم إنقاذ مشروطة اقترنت ببرامج إصلاح اقتصادي ومالي واسعة النطاق، وذلك من خلال⁽³⁰³⁾.

1 - تقديم التمويل الطارئ: قام صندوق النقد الدولي بضخ حزم تمويلية كبيرة لفائدة الدول المتضررة، قصد دعم احتياطياتها من النقد الأجنبي، واحتواء الضغوط على أسعار الصرف، ومنع الانهيار الكامل للأنظمة المصرفية. وتم تقديم هذه المساعدات على شكل دفعات مرحلية، مرتبطة بمدى التزام الدول المعنية بتنفيذ البرامج الإصلاحية المتفق عليها، وهو أسلوب ووصفة تقليدية اعتمدها الصندوق في تعامله مع أزمات ميزان المدفوعات. وفي هذا الصدد قام الصندوق بتقديم قروض كبيرة إلى البلدان التي شملتها الأزمة الآسيوية، على غرار تخصيص 58 مليار دولار لكوريا الجنوبية و26 مليار دولار لإندونيسيا و17 مليار لتايلاند⁽³⁰⁴⁾.

2 - فرض تعديلات على السياسات الاقتصادية الكلية: ألزم الصندوق الدول المستفيدة بتبني سياسات نقدية ومالية انكماشية، استهدفت أساساً كبح الاتجاه التصاعدي للتضخم الناتج عن الانهيار الحاد في أسعار الصرف، وإعادة التوازن إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية. وشملت هذه السياسات تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة، إلى جانب تقليص الإنفاق العمومي للحد من عجز الميزانية. وقد سعى الصندوق من خلال هذه الإجراءات إلى استعادة ثقة المستثمرين، واحتواء انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، رغم ما ترتب عنها من تكاليف اجتماعية واقتصادية مرتفعة على المدى القصير.

3 - تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي: إلى جانب الإجراءات الظرفية، تم اعتماد برامج إصلاح هيكلي واسعة، جرى تنفيذها بتنسيق مشترك بين صندوق النقد الدولي وكل من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي

303 - كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 51-53.

304 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(ADB)⁽³⁰⁵⁾. وقد ركزت هذه الإصلاحات بالأساس على إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، ومعالجة مواطن الهشاشة البيوية التي كشفت عنها الأزمة، بما يضمن تقليص مخاطر تكرارها مستقبلاً.

وبذلك، مثل تدخل النظام النقدي والمالي الدولي محاولة شاملة للجمع بين المعالجة الطارئة للاختلالات المالية، والإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل، رغم ما أثاره هذا النهج من نقاشات واسعة حول ملاءمته لخصوصيات اقتصادات الأسواق الناشئة.

خامساً - تقييم سياسة ومقاربة صندوق النقد الدولي في التكفل بالأزمة المالية الآسيوية⁽³⁰⁶⁾

مثّلت أزمة 1997 محطة مفصلية في تاريخ تدخلات صندوق النقد الدولي، سواء من حيث اتساع نطاق تدخله أو طبيعة الأدوات والسياسات التي اعتمدها. فعلى خلاف الأزمات السابقة، واجه الصندوق أزمة ذات طابع مركّب، تداخلت فيها الاختلالات المالية مع هشاشة البنى المؤسسية والاعتماد المفرط على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل. غير أن هذا التدخل الواسع أثار في المقابل موجة انتقادات أكاديمية وسياسية حادة، تمحورت أساساً حول مدى نجاعة وملاءمة مقاربة الصندوق في معالجة الأزمة. ومن بين أبرز الانتقادات التي تعرض لها صندوق النقد بخصوص مقاربتة للتكفل بالأزمة، نذكر⁽³⁰⁷⁾:

- أولى هذه الانتقادات تتعلق بعدم مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة على حدة، حيث اعتمد الصندوق حزمة سياسات شبه موحدة، قائمة على التشديد النقدي والانكماش المالي، في سياق اقتصادي كان يتطلب، وفق عدد من المختصين، سياسات توسعية داعمة للنمو وامتصاص الصدمة، بدل تعميق الركود؛

- كما وُجّه نقد جوهري إلى التشخيص غير الدقيق لطبيعة الأزمة، إذ اعتبر الصندوق أن المشكلة الأساسية تكمن في ضعف الانضباط المالي وعدم القدرة على الوفاء بالديون، في حين يرى منتقدوه أن جوهر الأزمة كان يتمثل في أزمة سيولة حادة ونقص مؤقت في العملات الأجنبية، وليس أزمة ملاءة هيكلية، ما جعل بعض إجراءات الصندوق غير متناسبة مع طبيعة الاختلالات القائمة؛

305 - بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank): هو مؤسسة مالية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ. يساعد البنك أعضائه وشركائه من خلال تقديم

القروض والمساعدات الفنية والمنح واستثمارات رأس المال لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

306 - للتفصيل أكثر، إرجع إلى دراسة فاطمة الزهراء بن شبيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 133.

307 - كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-55.

- ومن بين الانتقادات البارزة كذلك، عدم انسجام مقارنة العلاج مع طبيعة الأزمة، حيث شملت برامج الصندوق إصلاحات وهيكلية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية عميقة، كتحرير بعض القطاعات وإعادة هيكلة المؤسسات، وهي إجراءات اعتُبر أنها تتجاوز الهدف العاجل المتمثل في احتواء الأزمة، وأسهمت في تفاقم التكاليف الاجتماعية، لا سيما ارتفاع البطالة واتساع رقعة الفقر؛

- أخيراً، يرى عدد من المحللين أن السياسات التي انتهجها الصندوق لم تنجح في استعادة الثقة سريعاً بين اقتصادات الأسواق الناشئة المتضررة وأسواق رأس المال العالمية، بل ساهمت، في مراحل معينة، في تعميق حالة عدم اليقين، وتأخير تعافي التدفقات الاستثمارية.

وبناءً عليه، شكّلت تجربة الأزمة الآسيوية نقطة مراجعة نقدية لمقاربات صندوق النقد الدولي، وأسهمت في فتح نقاش واسع حول ضرورة تطوير أدوات تدخل أكثر مرونة، تراعي خصوصيات الدول، وتوازن بين متطلبات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي.

سادساً - برامج الإنقاذ الدولي، الخروج من الأزمة، والدروس المستفادة

أمام تفاقم الأزمة المالية الآسيوية واتساع تداعياتها الإقليمية والدولية، تدخل صندوق النقد الدولي، بمشاركة البنك الدولي، لاحتواء الأزمة عبر اعتماد حزم إنقاذ مالية واسعة النطاق، استهدفت استعادة الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصادات المتضررة. وفي هذا الإطار، تم ضخ ما يقارب 118 مليار دولار في شكل قروض قصيرة الأجل لفائدة كل من تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، بهدف دعم احتياطات النقد الأجنبي، ووقف الانهيارات المتتالية في أسعار الصرف، ومنع تفكك الأنظمة المصرفية في تلك الدول.

وبالتوازي مع تدخل مؤسسات بريتون وودز، ساهمت أطراف مالية دولية أخرى في جهود الإنقاذ، من بينها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي اضطلع بدور تنسيقي مهم في ديسمبر 1997، حيث توسط لدى البنوك التجارية الأمريكية لإعادة جدولة القروض القصيرة الأجل المستحقة على الشركات الكورية الجنوبية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل، ما أسهم في تخفيف الضغوط الفورية على ميزان المدفوعات الكوري، واستعادة قدر من الثقة في النظام المالي⁽³⁰⁸⁾.

ابتداءً من سنة 1999، بدأت بوادر التعافي تظهر تدريجياً في عدد من اقتصادات المنطقة، حيث استعادت معدلات النمو مسارها الإيجابي، وتحسنت مؤشرات الاستقرار المالي، نتيجة تضافر برامج الإنقاذ الدولية

مع الإصلاحات الداخلية التي باشرتتها الحكومات، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع المالي وتعزيز الأطر الرقابية.

وقد مثّل الاضطراب المالي الآسيوي اختباراً حاسماً لاقتصادات الأسواق الناشئة الآسيوية، إذ كشف عن مواطن الضعف البنوية المرتبطة بالاعتماد المفرط على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، والانفتاح المالي غير المصحوب بآليات رقابة فعالة. ورغم أن مسار الخروج من الأزمة كان طويلاً ومكلفاً اجتماعياً، إلا أنه أسهم في إعادة توجيه نماذج النمو نحو قدر أكبر من الاستدامة والمرونة، وتعزيز الوعي بأهمية إدارة المخاطر المالية⁽³⁰⁹⁾.

وخلال هذه الفترة، شكّلت الأزمة المالية الآسيوية درساً قاسياً لا يخص الدول الآسيوية وحدها، التي كانت إلى حدٍّ ما ضحية نجاحها الاقتصادي السريع، بل يشمل أيضاً سائر الدول التي اندفعت نحو تحرير المعاملات المالية دون بناء مؤسسات رقابية قوية. وقد أكدت هذه التجربة أن الانفتاح المالي، في غياب حوكمة فعالة وإشراف صارم، قد يتحول من محفز للنمو إلى مصدر رئيسي للتهشاشة وعدم الاستقرار في النظام الاقتصادي الدولي.

الفرع الثالث - الأزمات المالية مع بداية الألفية الثالثة في ظل تفشي ظاهرة العولمة المالية

شهدت بداية الألفية الثالثة تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الأزمات المالية العالمية، في سياق اتسم بتعمق العولمة المالية، وتسارع تحرير الأسواق، وتزايد الترابط بين النظم المصرفية والمالية العالمية. وقد أسهم هذا السياق في تضخيم انتقال الصدمات وتحويل الاختلالات المحلية إلى أزمات ذات امتدادات إقليمية وعالمية، ما كشف عن حدود آليات الضبط والحوكمة المالية القائمة.

وتُعد أزمة الرهون العقارية الأمريكية لعام 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية عام 2009، من أبرز الأزمات التي طبعت هذه المرحلة، لما خلفتاه من تداعيات عميقة على استقرار النظام الاقتصادي الدولي، وأعادتا طرح إشكاليات الإصلاح المالي والنقدي العالمي.

ونظراً للأهمية الاستثنائية لأزمة الرهون العقارية، من حيث أسبابها، وآليات انتقالها، وانعكاساتها البنوية، سيتم تخصيص المبحث الموالي لدراستها بشكل مفصل. في حين سيتم التطرق، في هذا الفرع، إلى أزمة

الديون السيادية الأوروبية باعتبارها امتدادا مباشرا لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتجلبا جديدا لهشاشة النظام المالي في ظل العولمة.

أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2009

أولا - فهم الأزمة (أزمة منطقة اليورو)

الدين السيادي هو عبارة عن الأموال التي تقتربها جهة سيادية (حكومة) من الأفراد أو المؤسسات سواء في الداخل أو الخارج، بغرض تمويل الإنفاق العمومي، ويتم ذلك عادة عبر إصدار سندات حكومية بعملات محلية أو أجنبية. وعندما تعجز الدولة عن الوفاء بخدمة هذا الدين، سواء من حيث السداد أو الفوائد، تتحول المشكلة إلى أزمة ديون سيادية ذات تداعيات مالية واقتصادية واسعة⁽³¹⁰⁾.

وفي هذا الإطار، تُعد أزمة الديون السيادية الأوروبية إحدى أخطر الأزمات التي واجهتها منطقة اليورو منذ تأسيسها، حيث مست عددا من الدول الأعضاء، لا سيما ما يُعرف بدول PIIGS⁽³¹¹⁾ (البرتغال، إيطاليا، إيرلندا، اليونان، إسبانيا). وقد اتسمت اقتصادات هذه الدول بارتفاع مفرط في مستويات الدين العمومي، واتساع العجز في الميزانيات العامة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة، ما أدى إلى فقدان ثقة الأسواق في قدرتها على السداد⁽³¹²⁾.

ويرتبط اندلاع الأزمة ارتباطا وثيقا بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي أضعفت المالية العمومية للدول الأوروبية بفعل خطط إنقاذ البنوك التي اعتمدتها الحكومات، وتراجع الإيرادات الضريبية، وارتفاع الإنفاق الاجتماعي. غير أن تفسير الأزمة ظل محل نقاش واسع؛ إذ يرى اتجاه تحليلي أن جذورها تعود إلى اختلالات بنيوية داخل بنية الاتحاد النقدي الأوروبي، وعلى رأسها غياب اتحاد مالي حقيقي، وعدم وجود آلية مركزية لإدارة الأزمات. في المقابل، يعزو اتجاه آخر الأزمة إلى سوء إدارة السياسات المالية الوطنية لبعض الدول الأعضاء، وعدم احترامها لمعايير الانضباط المالي المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو داخل الاتحاد الأوروبي.

310 - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

311 - PIIGS countries : Portugal, Italy, Ireland, Greece, Spain.

312 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 103.

وبغض النظر عن اختلاف المقاربات التفسيرية، فقد كشفت أزمة الديون السيادية عن هشاشة البنية المؤسسية المالية لمنطقة اليورو، وطرحت تساؤلات جوهرية حول استدامة الاتحاد النقدي ومستقبل التكامل الأوروبي، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند الأسباب العميقة التي أدت إلى تفجر هذه الأزمة.

ثانيا - أسباب أزمة الديون السيادية لسنة 2009

لم تكن أزمة الديون السيادية الأوروبية حدثا مفاجئا أو معزولا، بل جاءت نتيجة تراكم جملة من الاختلالات المالية والمؤسسية التي تعمقت مع مرور الوقت، وتفجرت في سياق ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. ويمكن تلخيص أبرز أسباب هذه الأزمة في العناصر التالية⁽³¹³⁾:

1 - المبالغة في الاقتراض الحكومي، والتي تُعد من أهم العوامل المباشرة للأزمة، حيث لجأت عدة دول من منطقة اليورو، ولا سيما اليونان والبرتغال وإسبانيا، إلى تمويل إنفاقها العمومي عبر التوسع في الاستدانة، دون تحقيق نمو اقتصادي كافٍ أو إصلاحات هيكلية تضمن استدامة المالية العمومية. وقد أدى ضعف التحكم في عجز الميزانيات إلى تضخم مستويات الدين السيادي، وتراجع قدرة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين.

2 - القصور الهيكلي والوظيفي في بنية منطقة اليورو، إذ أن قيام اتحاد نقدي دون اتحاد مالي حقيقي حرم الدول الأعضاء من أدوات التكيف مع الصدمات الاقتصادية غير المتناظرة. كما أن السياسة النقدية الموحدة التي يديرها البنك المركزي الأوروبي لم تكن قادرة على الاستجابة للاختلافات العميقة في الأوضاع الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة للاقتصادات الأضعف، خاصة في ظل غياب آليات مركزية فعالة لإعادة توزيع المخاطر.

3 - ضعف الانضباط المالي وعدم احترام معايير التوازن المالي المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو داخل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب غياب الشفافية وسوء الحوكمة المالية في بعض الدول. وتُعد اليونان المثال الأبرز على ذلك، حيث شكلت أولى بؤر تفجر الأزمة في أبريل 2009، بعد أن أعلنت الحكومة الجديدة أن العجز في الميزانية كان أعلى بكثير مما تم التصريح به سابقا، وأن إجمالي الدين العام بلغ حوالي 948 مليار يورو، أي ما يعادل نحو 400% من الدخل القومي⁽³¹⁴⁾. وقد أدى هذا الكشف إلى

313 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، أزمة منطقة اليورو: كشف أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، 2025/04/28، الرابط: urlr.me/Cc37XG

314 - أنظر: - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 249. - بتصرف مع الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، عبد اللطيف درويش: الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، 11 جوان 2012، آخر مطالعة 2025/11/03. الرابط: urlr.me/guYWrD

فقدان ثقة المستثمرين بشكل حاد، وارتفاع علاوات المخاطر، وتشكيك الأسواق في قدرة البلاد على خدمة ديونها⁽³¹⁵⁾.

وسرعان ما انتقلت حالة الذعر وعدم اليقين إلى دول أوروبية أخرى، من بينها البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، التي كانت بدورها تعاني من مستويات مرتفعة من الديون الحكومية وعجز هيكل في ميزانياتها العمومية، ما حوّل الأزمة من مشكلة وطنية إلى أزمة سيادية إقليمية هددت استقرار منطقة اليورو بأكملها.

ثالثاً - النتائج والآثار المترتبة عن أزمة منطقة اليورو⁽³¹⁶⁾

خلّفت أزمة الديون السيادية الأوروبية تداعيات واسعة النطاق، لم تقتصر على دول منطقة اليورو فحسب، بل امتدت إلى مجمل الاقتصاد الأوروبي، وأثرت في استقراره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فقد أدت الأزمة إلى ركود اقتصادي عميق طال معظم دول الاتحاد الأوروبي، تجسّد في تراجع معدلات النمو، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات متتالية، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في الدول الأكثر تضرراً مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، ما فاقم الأعباء الاجتماعية وأضعف مستوى رفاهية السكان.

كما كشفت الأزمة عن اختلالات بنيوية عميقة في الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي، ولا سيما داخل الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث أبرزت محدودية التنسيق بين السياسات المالية الوطنية في ظل سياسة نقدية موحدة، وغياب آليات فعالة لإدارة الأزمات السيادية. واستجابة لهذه التحديات، شرعت منطقة اليورو في تنفيذ إصلاحات مؤسسية مهمة، تمثلت أساساً في إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية⁽³¹⁷⁾ كأداة دائمة لدعم الدول المتعثرة مالياً، إلى جانب إطلاق الاتحاد المصرفي الأوروبي⁽³¹⁸⁾ بهدف تعزيز متانة القطاع المصرفي، والحد من الترابط الخطير بين البنوك والديون السيادية⁽³¹⁹⁾.

وعلى الصعيد السياسي والاجتماعي، أسهمت الأزمة في زعزعة الثقة في المشروع الأوروبي، وأدت إلى صعود الحركات الشعبوية والقومية في عدد من دول المنطقة، والتي شككت في جدوى التكامل الأوروبي

315 - هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحَت فكرة خروج اليونان من الإتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو) إلا أن أوروبا قررت في نهاية المطاف تقديم المساعدة إلى اليونان مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية وإجراءات تقشف تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة.

316 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، أزمة منطقة اليورو: كشف أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، مرجع سبق ذكره.

317 - آلية الاستقرار الأوروبية (European Stability Mechanism : ESM) هي مؤسسة مالية دولية تم أنشائها من طرف الاتحاد الأوروبي عام 2012، عقب أزمة الديون السيادية الأوروبية، بهدف الحفاظ على استقرار منطقة اليورو، خاصة في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.

318 - الاتحاد المصرفي الأوروبي (European Banking Union) هو إطار تنظيمي وإشرافي أنشأه الإتحاد الأوروبي بهدف ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي في منطقة اليورو، ومنع الأزمات المالية مثل تلك التي حدثت عام 2008. يُعتبر جزءاً أساسياً من عملية تعميق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ويهدف إلى فصل المخاطر المصرفية عن ميزانيات الدول الأعضاء.

319 - محمد قلي، عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجاً، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، فيفري 2017، ص 43.

وسياسات التقشف المفروضة. كما شهدت عدة دول سقوط حكومات، واندلاع احتجاجات اجتماعية ونقابية واسعة، عكست حالة السخط الشعبي إزاء التكاليف الاجتماعية المرتفعة للأزمة وبرامج التكيف الاقتصادي. وبذلك، لم تكن أزمة منطقة اليورو مجرد أزمة مالية أو نقدية، بل تحولت إلى أزمة متعددة الأبعاد أعادت طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل التكامل الأوروبي، وضرورة تعميق التنسيق المالي والمؤسسي لضمان استدامة الاتحاد النقدي.

رابعاً - التدابير الإقليمية والعالمية لمواجهة الأزمة

أمام تصاعد أزمة الديون السيادية الأوروبية وتهديدها لاستقرار منطقة اليورو والنظام المالي الدولي، بادر كل من صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما البنك المركزي الأوروبي، إلى اعتماد حزمة واسعة من التدابير الاستثنائية الرامية إلى احتواء الأزمة ومنع انتقال عدواها إلى بقية الاقتصاد العالمي.

وقد تمثلت هذه التدابير، في المقام الأول، في إطلاق برامج إنقاذ مالي موجهة للدول الأكثر تضرراً، شملت تقديم قروض ودعم مالي مشروط، بهدف ضمان استمرارية التمويل العمومي، واستعادة ثقة الأسواق، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي. كما تم، في الإطار المؤسسي، استحداث آليات جديدة لإدارة الأزمات وتعزيز الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو، بما يسمح بالتدخل السريع والمنسق في حالات التعثر السيادي.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، اعتمدت الدول المعنية برامج تقشف مالي ركزت على ترشيد الإنفاق العمومي، وتوسيع الوعاء الضريبي، بهدف تقليص عجز الميزانيات وضبط مسار الدين العام⁽³²⁰⁾. وترافق ذلك مع تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة، شملت تعديل قوانين العمل، وإصلاح أنظمة التقاعد، وضبط أجور القطاع العام، في محاولة لتحسين تنافسية الاقتصادات المتضررة وتعزيز استدامة مالياتها العمومية على المدى المتوسط والطويل.

غير أن هذه التدابير، رغم مساهمتها في احتواء الأزمة واستعادة قدر من الاستقرار المالي، أثارت في المقابل نقاشاً واسعاً حول تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية، ومدى توازنها بين متطلبات الاستقرار المالي وحاجات النمو والتماسك الاجتماعي. وهو ما يجعل أزمة منطقة اليورو مثالاً بارزاً على تعقيد إدارة الأزمات في ظل العولمة المالية وترابط الاقتصادات الوطنية.

320 - العياشي زرار، محمد مداحي، فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية: أزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 199.

وكخلاصة لهذا المطلب توصلنا إلى أن الأزمات المالية، على اختلاف سياقاتها التاريخية، تشترك في كونها نتاجا لاختلالات بنيوية تراكمية داخل النظام الاقتصادي الدولي، تتفاقم في ظل الانفتاح المالي غير المنضبط وتربط الأسواق العالمية. فقد أظهرت الأزمات التي سلطنا على عليها الضوء من خلال دراستنا، (من الكساد العظيم إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية)، أن الصدمات المالية سرعان ما تتحول إلى أزمات اقتصادية واجتماعية شاملة، مع عجز الآليات القائمة عن الاحتواء السريع والفعال. كما كشفت هذه الأزمات حدود النظم النقدية والمالية الدولية، وعمقت النقاش حول فعالية تدخل المؤسسات الدولية وتوازن سياساتها بين الاستقرار المالي ومتطلبات النمو والعدالة الاجتماعية، وهو ما يفتح المجال لتحليل أثر هذه الأزمات على بنية النظامين النقدي والمالي الدوليين في المطلب الموالي.

المطلب الثالث - الأزمات المالية وتحولات النظام النقدي والمالي الدولي: بين محدودية الإصلاح واستمرارية الاختلالات

يتناول هذا المطلب دراسة العلاقة الجدلية بين الأزمات المالية الإقليمية والعالمية وتحولات النظام النقدي والمالي الدولي، من خلال تحليل الكيفية التي أعادت بها الصدمات المتعاقبة تشكيل أدوار مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية وحدود تدخلها. وينطلق المطلب من تتبع المسار التاريخي لتطور وظيفة النظام النقدي والمالي في ظل الأزمات، مبرزاً انتقاله من منطق الوقاية والاستقرار القاعدي إلى منطق إدارة الاختلالات واحتواء تداعياتها. كما يناقش، في مستوى تحليلي نقدي، طبيعة الإصلاحات التي أفرزتها الأزمات المالية الكبرى، وحدود قدرتها على إحداث تحول بنيوي في قواعد اشتغال النظام الاقتصادي الدولي، بما يكشف عن مفارقة مركزية قوامها اتساع أدوار التدخل المؤسسي مقابل استمرارية الاختلالات البنوية وعدم التكافؤ في بنية النظام نفسه.

الفرع الأول - التحول البنوي لدور مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي في سياق الأزمات المالية

يعرض هذا الفرع المسار التاريخي لتطور دور مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي (البنك والصندوق) في مواجهة الأزمات المالية، مبرزاً التحولات التي طرأت على وظائفها وآليات تدخلها، منذ إنشاء النظام الاقتصادي الدولي في إطار ترتيبات بريتون وودز إلى غاية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

1 - من الاستقرار القاعدي إلى الضبط الوقائي: الدور التأسيسي للنظام النقدي الدولي وحدوده البنوية: كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الأول، انبثق النظام النقدي والمالي الدولي في صيغته المؤسسية الحديثة عقب الحرب العالمية الثانية، في سياق تاريخي اتسم بوعي جماعي لدى القوى المنتصرة بخطورة الفوضى النقدية والمالية والتجارية التي سادت فترة ما بين الحربين، وما أفرزته من كساد عميق، وحروب تجارية، وانهايار في الثقة الدولية. ومن هذا المنطلق، تأسس صندوق النقد الدولي كأحد أعمدة نظام بريتون وودز، واضعاً الاستقرار النقدي هدفاً مركزياً، يقوم على تثبيت أسعار الصرف وربطها بالدولار القابل للتحويل إلى الذهب، بما يسمح بإعادة بناء التجارة الدولية وتفادي الاختلالات الحادة في موازين المدفوعات. وفي هذه المرحلة، انحصر دور الصندوق في وظيفة تنظيمية-وقائية، قوامها مراقبة السياسات النقدية وتقديم قروض قصيرة الأجل لمعالجة اختلالات مؤقتة، دون الانخراط في إدارة أزمات مالية واسعة النطاق.

غير أن هذا التصور للاستقرار كان، في جوهره، استقراراً قاعدياً مشروطاً بظروف تاريخية مؤقتة، أكثر منه استقراراً بنيوياً مستداماً. فقد افترض النظام وجود اقتصاد عالمي منضبط نسبياً، تتقارب فيه الهياكل الإنتاجية وتخضع فيه حركة رؤوس الأموال لقيود صارمة، بما يسمح بتصحيح الاختلالات الخارجية دون صدمات مالية كبرى. إلا أن هذا التصور تجاهل التفاوتات البنوية بين الاقتصادات الوطنية، كما قام على تناقض مركزي تمثل في الاعتماد على عملة وطنية (الدولار) كمرتكز للنظام النقدي الدولي، وهو ما أفضى لاحقاً إلى اختلالات هيكلية عميقة، عكست محدودية الدور الوقائي للصندوق.

وعليه، فإن الاستقرار الذي عرفه النظام في مرحلته التأسيسية لم يكن نتاج صلابة آلياته المؤسسية بقدر ما كان نتيجة ظرف دولي استثنائي، اتسم بارتفاع معدلات النمو وانضباط السياسات الاقتصادية وتقييد حركة رأس المال. ومع تآكل هذه الظروف تدريجياً، بدأت تتكشف هشاشة التصور القاعدي للاستقرار، وحدود الدور التنظيمي لصندوق النقد الدولي، ممهدةً بذلك لانتقال النظام لاحقاً من منطق الضبط الوقائي إلى منطق التدخل وإدارة الأزمات، وهو ما أكدته التحولات والأزمات اللاحقة.

2 - أزمة 1971 كنقطة تحول بنيوي في دور النظام النقدي الدولي: شكلت أزمة سنة 1971، المعروفة بصدمة نيكسون، لحظة مفصلية في تاريخ النظام النقدي الدولي، إذ أنهت عملياً النظام النقدي الذي تم تبنيه في إطار منظومة "بريتون وودز" القائم على قاعدة الذهب-الدولار، وفتحت الباب أمام الانتقال إلى نظام أسعار الصرف العائمة، وبالتالي انهيار الإطار القاعدي للنظام النقدي الدولي مما أدى إلى فقدان

الاستقرار الذي ميّز مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة تتسم بتقلبات سعر الصرف، وتزايد عدم اليقين النقدي، واتساع دور الأسواق المالية في تحديد القيم النقدية.

أمام هذا التحول، وجد صندوق النقد الدولي نفسه مضطرا إلى إعادة تعريف دوره، بعد أن تفكك النظام الذي أنشئ للإشراف عليه. فانتقل تدريجيا من دور يقوم على مراقبة الالتزام بقواعد ثابتة إلى دور أكثر مرونة يركز على إدارة الاختلالات والتخفيف من آثار التقلبات، دون امتلاك أدوات فعالة لضبطها جذريا. ومن ثم، يمكن اعتبار أزمة 1971 لحظة تأسيسية لتحول منطق النظام النقدي الدولي من نظام قائم على القواعد إلى نظام يقوم على التكيف المستمر مع الأزمات، وهو ما سيُكرّس لاحقا مع أزمات المديونية في الثمانينات والعولمة المالية خلال تسعينات القرن الماضي.

3 - من إدارة الاختلالات إلى إدارة الأزمات: أزمة المديونية وتحول وظيفة صندوق النقد الدولي⁽³²¹⁾: مثّلت أزمة المديونية في مطلع الثمانينات نقطة تحول حاسمة في طبيعة دور النظام النقدي والمالي الدولي، حيث لم تعد الاختلالات تقتصر على تقلبات سعر الصرف أو عجز ظرفي في ميزان المدفوعات، بل تحولت إلى أزمة ديون شاملة هددت استقرار عدد كبير من الدول النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. في هذا السياق، انتقل صندوق النقد الدولي من دور يركز على التنسيق والمراقبة إلى فاعل مباشر في إدارة الأزمات، من خلال الإقراض المشروط وإعادة جدولة الديون.

أفرز هذا التحول ما عُرف ببرامج التصحيح الهيكلي، التي مثلت الإطار الأساسي لتدخل الصندوق، وارتكزت على سياسات انكماشية تهدف إلى استعادة التوازنات المالية والنقدية عبر تقليص الإنفاق العمومي، تحرير الأسعار، وتشديد السياسة النقدية. غير أن هذه المقاربة، رغم نجاحها النسبي في احتواء الاختلالات الخارجية قصيرة الأجل، أفرزت في المقابل آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة، تمثلت في تراجع النمو، ارتفاع البطالة، واتساع الفوارق الاجتماعية، ما أثار جدلا واسعا حول كلفة الاستقرار المالي وحدود نجاعة المقاربة المعتمدة. ومع تكرار الأزمات، لم تعد تدخلات الصندوق استثنائية، بل أصبحت جزءا بنويا من عمل النظام النقدي الدولي، ما رسخ منطق إدارة الأزمات بدل معالجتها من جذورها. وهكذا، تحوّل الصندوق تدريجيا من مؤسسة تهدف إلى الوقاية من الاختلالات إلى مؤسسة تتدخل بعد وقوع الأزمة، ضمن إطار يعالج الأعراض أكثر مما يعالج الأسباب الهيكلية، وهو ما سيُعاد إنتاجه لاحقا في أزمات العولمة المالية خلال التسعينيات.

321 - أنظر مقالات سبق ذكرها: كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، ص 38، وذهبية لطرش وآخرون، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، ص 02.

4 - أزمات التسعينيات وحدود "الوصفة الموحدة": فشل المعالجة النمطية في مواجهة أزمات متغيرة البنية: شهدت فترة التسعينيات تصاعدا ملحوظا في وتيرة الأزمات المالية، في سياق اتسم بتسارع العولمة المالية، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتراجع القيود التنظيمية على الأسواق المالية، خاصة في اقتصادات الأسواق الناشئة. وقد مثلت أزمات المكسيك (1994)، ودول جنوب شرق آسيا (1997)، ثم روسيا والبرازيل (1998)، نماذج مختلفة لأزمات مالية نشأت في بيئات اقتصادية ومؤسسية متباينة، لكنها اشتركت في هشاشتها أمام تقلبات رأس المال الدولي قصير الأجل.

غير أن المقاربة التي اعتمدها النظام النقدي والمالي الدولي، اتسمت بطابع نمطي موحّد في معالجة هذه الأزمات، رغم اختلاف بنيتها وأسبابها. فقد جرى التعامل مع أزمات السيولة، وأزمات العملة، وأزمات القطاع المصرفي، بالوصفة نفسها القائمة على سياسات انكماشية، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص الإنفاق العمومي، وتسريع برامج التحرير والخصخصة. هذا التماثل في المعالجة عكس تصورا اختزاليا للأزمة بوصفها خلافا لظرفيا، لا نتيجة تفاعل معقّد بين العولمة المالية وضعف الأطر المؤسسية الوطنية.

وأدى هذا التناقض بين طبيعة الأزمات وأدوات معالجتها إلى نتائج سلبية في العديد من الحالات، حيث ساهمت برامج التكيف في تعميق الركود الاقتصادي، وتسريع هروب رؤوس الأموال، وتفاقم التكاليف الاجتماعية، بدل استعادة الثقة والاستقرار. وقد كشفت أزمات التسعينيات، بذلك، حدود القدرة العلاجية للوصفة الموحدة، وأبرزت الحاجة إلى مقاربات أكثر تمايزا تراعي الخصوصيات الوطنية، وتعيد النظر في القواعد المنظمة لتدفقات رأس المال العالمية، بدل الاكتفاء بإدارة تداعياتها داخل إطار نظام يعيد إنتاج أخطائه وهشاشته.

5 - أزمة 2008 بين تعرية قصور الحوكمة وإعادة إنتاج النظام النقدي والمالي الدولي: حدود الإصلاح المؤسسي في النظام⁽³²²⁾: شكّلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 منعطفا حاسما في مسار النظام النقدي والمالي الدولي، ليس فقط بسبب حدتها واتساع نطاقها الجغرافي، بل لأنها اندلعت في قلب الاقتصاد العالمي، داخل أكثر الأسواق المالية تقدما وتنظيما. وعلى عكس أزمات التسعينيات التي انطلقت من اقتصاديات الأسواق الناشئة، كشفت هذه الأزمة عن هشاشة بنيوية في الأنظمة المالية للدول المتقدمة نفسها، وعن فشل واضح في آليات الرقابة والإشراف الوطنية والدولية.

322 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 01-02.

أبرزت الأزمة قصورا عميقا في منظومة الحوكمة النقدية والمالية العالمية، حيث عجزت مؤسسات بريتون وودز، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، عن التنبؤ بالمخاطر المتراكمة أو التحذير منها في الوقت المناسب. وقد زاد من حدة هذا القصور تضخم القطاع المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، في ظل توسع الابتكارات المالية والممارسات المضاربة عالية المخاطر.

وعليه، يمكن القول إن استجابة النظام لأزمة 2008 لم تمثل قطيعة بنوية مع منطق اشتغاله، بقدر ما عكست قدرة عالية على امتصاص الصدمات وإعادة إنتاج نفسه. فقد تم تعزيز أدوار المؤسسات القائمة، وتحسين أدوات إدارتها للأزمات، دون معالجة الجذور الهيكلية لعدم الاستقرار المالي العالمي. وتكشف هذه الديناميكية أن الإصلاح المؤسسي بعد 2008 ظل محكوما بمنطق الحفاظ على استمرارية النظام، لا بإعادة بنائه على أسس أكثر توازنا وعدالة، وهو ما يفسر استمرار هشاشته وتكرار الأزمات رغم تعدد جولات الإصلاح.

6 - الأزمات كعامل بنوي لإعادة تشكيل الأدوار لا لتغيير منطق النظام: يُظهر تتبع مسار الأزمات المالية منذ انهيار نظام بريتون وودز إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 أن هذه الأزمات لم تكن مجرد اختلالات ظرفية عابرة، بل أصبحت عنصرا بنويا في اشتغال النظام النقدي والمالي الدولي. فقد لعبت الأزمات دورا أساسيا في إعادة توزيع الأدوار داخل النظام، وتعزيز مكانة بعض المؤسسات، دون أن تقود إلى مراجعة جوهرية لقواعده الأساسية أو لمنطق عمله العام.

في هذا السياق، شكلت الأزمات آلية لإعادة تكييف النظام مع تناقضاته الداخلية، حيث جرى توسيع مهام مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي، ومنحها أدوارا جديدة في الإقراض، والرقابة، وإدارة الأزمات، مقابل الإبقاء على البنية غير المتكافئة للنظام. وبهذا، ساهمت الأزمات في تعزيز الطابع الوظيفي للنظام بدل إعادة بنائه على أسس أكثر توازنا.

الفرع الثاني - الأزمات المالية وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي: انتقائية الإصلاح وحدود التحول البنوي

يتناول هذا الفرع تحليل دور الأزمات المالية في الدفع نحو إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، من خلال تقييم طبيعة وحجم التعديلات التي أفرزتها الأزمات الكبرى، مع إبراز حدود هذه الإصلاحات ومدى قدرتها على إحداث تحول بنوي في منطق اشتغال النظام القائم.

1 - طبيعة الإصلاحات التي أفرزتها الأزمات المالية الكبرى

أفرزت الأزمات المالية إصلاحات متفاوتة في عمقها وطبيعتها، تراوحت بين تعديلات مؤسسية واضحة كما بعد أزمة 1929، وإصلاحات تقنية ووظيفية ظرفية هدفت إلى احتواء آثار الأزمات دون المساس بأسس النظام على غرار أزمة 1997 الآسيوية. وقد ارتبط اتساع الإصلاحات بموقع الأزمة؛ فالأزمات التي هددت الاقتصادات المتقدمة أو استقرار النظام ككل دفعت إلى إصلاحات أوسع نسبياً، بينما قادت الأزمات التي انطلقت من الأطراف إلى حلول غير متناظرة انصببت على تعديل سياسات الدول المتضررة دون إعادة النظر في القواعد العامة للنظام أو في مسؤولية الفاعلين المركزيين فيه.

وخير مثال على ذلك، ما حصل في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث برزت موجة واسعة من الدعوات إلى إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، تُرجمت إلى جملة من الإجراءات شملت تعزيز دور مجموعة العشرين، توسيع الموارد المالية لصندوق النقد الدولي، تطوير أدوات الرقابة والإنذار المبكر، وإجراء تعديلات محدودة على نظام الحصص وحقوق التصويت. غير أن هذه الإصلاحات اتسمت في مجملها بطابع تقني وتكيفي، إذ ركزت على تحسين فعالية التدخل داخل النظام القائم دون المساس بالقواعد الأساسية التي تحكمه، مثل مركزية الدولار، وعدم تكافؤ النفوذ في صنع القرار الاقتصادي العالمي⁽³²³⁾.

2 - حدود الإصلاح المرتبط بالأزمات

على الرغم من تكرار الأزمات وحدثها، لم تؤدِ الإصلاحات الناتجة عنها إلى تغيير جذري في بنية النظام الاقتصادي الدولي، إذ ظلت محكومة بمنطق الاحتواء واستعادة الثقة في الأمد القصير. كما أسهم اختلال موازين القوة داخل النظام في توجيه مسارات الإصلاح بما يخدم مصالح الدول والفاعلين الأكثر نفوذاً، في حين فُرضت شروط أكثر صرامة على الدول الناشئة والنامية الأقل تأثيراً. وإلى جانب ذلك، ركزت الإصلاحات على الجوانب التنظيمية والتقنية دون معالجة الأسباب البنوية للأزمات، وعلى رأسها اختلال العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي وتحرير حركة رؤوس الأموال.

3 - تقييم عام: الأزمات بين إصلاح النظام وإعادة إنتاج اختلالاته

تُظهر التجربة التاريخية أن الأزمات المالية لم تُفضِ إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي، بل أسهمت في إعادة إنتاجه بصيغ معدلة تضمن استمراره. فقد حسنت الإصلاحات أدوات الضبط والتدخل، لكنها لم

323 - الموقع الإلكتروني الإخباري "العربية"، قادة مجموعة العشرين يتفقون على مكافحة الانكماش العالمي، 2008/11/16. الرابط :

تمس منطق العولمة المالية ولا البنية غير المتكافئة لتوزيع القوة داخل النظام. وبذلك، تظل الأزمات عاملاً بنيوياً لإعادة تشكيل أدوار النظام دون تغيير قواعده الأساسية، وهو ما يبرز حدود الإصلاح من داخل النظام نفسه، ويفتح النقاش حول الحاجة إلى مراجعة أعمق تتجاوز منطق الإصلاح الظرفي.

في ختام هذا المبحث، تبين أن الأزمات المالية لم تكن مجرد اختلالات ظرفية تصيب الاقتصاد العالمي، بل شكلت ظاهرة بنيوية أسهمت في إعادة تشكيل مسار النظام الاقتصادي الدولي وتحديد حدود فعاليته. فقد أظهر التحليل النظري والتاريخي أن تكرار الأزمات وتنوعها كشف عن اختلالات عميقة في بنية النظام النقدي والمالي الدولي، وأبرز محدودية الإصلاحات التي أُقرت في أعقابها، والتي غالباً ما انحصرت في تعديلات وظيفية تضمن استمرارية النظام بدلاً من إعادة النظر في بنيته الهيكلية. ومن هذا المنطلق، يمهد هذا المبحث للانتقال إلى المبحث الثاني من هذا الفصل، الذي يتناول الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كحالة تطبيقية مركزية، لفهم كيفية تجلي هذه الاختلالات البنوية في واحدة من أعنف الأزمات المالية العالمية في العصر الحديث، وتحليل تداعياتها وآثارها على حاضر ومستقبل النظام الاقتصادي الدولي.

المبحث الثاني - الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كأزمة بنيوية للنظام المالي الدولي: الأسباب الهيكلية، التداعيات متعددة المستويات، وانعكاساتها على بنية النظام الاقتصادي الدولي

كما تم تأكيده من خلال المبحث الأول من هذا الفصل، تُعد الأزمات المالية ظاهرة بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الدولي وآليات عمله المؤسسية. وفي هذا الإطار، تمثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نموذجا كاشفا لاختلالات النظام المالي والنقدي الدولي، إذ انطلقت من سوق الرهن العقاري الأمريكي قبل أن تتحول، بفعل العولمة المالية وتشابك الأسواق، إلى أزمة عالمية هددت الاستقرار الاقتصادي العالمي. وقد تجاوزت تداعيات هذه الأزمة بعدها المالي لتتحول إلى أزمة اقتصادية واجتماعية ممتدة، أعادت طرح إشكالية فعالية الحوكمة الاقتصادية العالمية وحدود النموذج الليبرالي السائد. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل الخلفية التاريخية للأزمة وأسبابها البنوية، وتتبع آثارها الإقليمية والعالمية، وتقييم الاستجابات الدولية لها، باعتبارها منعطفا أسهم في إعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي.

المطلب الأول - الخلفية التاريخية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأسباب تشكلها

شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 "أخطر صدمة عرفها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، وأبرز منعطف اقتصادي ومالي مَيَز بدايات الألفية الثالثة"⁽³²⁴⁾. فقد تزامن اندلاعها مع حالة غير مسبوقة من الذعر وعدم اليقين، شملت صناع القرار السياسي، المتعاملين في الأسواق المالية، المؤسسات المصرفية، والبورصات العالمية، في ظل الانهيارات المتتالية لكبرى المؤسسات المالية وتراجع مؤشرات الأسواق بشكل حاد. ولم تقتصر خطورة هذه الأزمة على بعدها المالي، بل سرعان ما انتقلت تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي، مهددة استقرار النظام الاقتصادي الدولي ككل، ومكشفة عن هشاشة بنيته المؤسسية والرقابية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تتبع الجذور التاريخية للأزمة، وتحليل مسار نشأتها وانتشارها، والوقوف على الأسباب البنوية والهيكلية التي أسهمت في تفجيرها، تمهيدا لفهم تداعياتها اللاحقة وانعكاساتها على النظام الاقتصادي الدولي.

324 - تصريح المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس كان (Dominique Strauss-Kahn)، في كلمته أمام مجلس محافظي الصندوق، بتاريخ 13 أكتوبر 2008 .

الفرع الأول - الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية ومسار تشكلها وانتشارها

لفهم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، يقتضي الأمر العودة إلى السياق الاقتصادي والمالي العالمي الذي سبق اندلاعها، والذي اتسم بتسارع العولمة المالية، وتحرير الأسواق، واتساع دور الابتكارات المالية، في مقابل تراجع فعالية الأطر الرقابية. وقد أسهم هذا السياق في تراكم اختلالات هيكلية عميقة داخل النظام المالي الدولي، شكّلت الأرضية التي مهّدت لانفجار الأزمة وتحولها من صدمة قطاعية إلى أزمة مالية عالمية شاملة.

أولا - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي قبل الأزمة

لم تكن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حدثا مفاجئا أو صدمة معزولة، بل جاءت نتيجة مسار تراكمي طويل من التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. فقد شكّلت سلسلة الأزمات الاقتصادية والصدمات الأمنية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2003 -لاسيما الأزمة الآسيوية (1997)، أزمة فقاعة شركات التكنولوجيا (2000)، ثم التداعيات الاقتصادية لهجمات 11 سبتمبر (2001)- سياقاً ضاعفاً دفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية توسعية غير مسبوقة، تمثلت أساساً في خفض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية، في محاولة لاحتواء مخاطر الركود، ودعم الطلب الكلي، وتشجيع النشاط الإنتاجي، واستعادة الثقة في الأسواق المالية العالمية عبر تعزيز الاستقرار المالي⁽³²⁵⁾.

وأفضت هذه السياسات إلى وفرة غير مسبوقة في السيولة العالمية، إلى جانب بروز حالة من "الثراء العام"، لم يعد معها نقص التمويل يشكل هاجساً رئيسياً، بل على العكس، أصبح فائض السيولة سمة أساسية للمرحلة. وقد تعزز هذا الوضع بفعل اتساع الأنشطة المالية، وتطور أدوات التمويل، وارتفاع عائدات النفط والمواد الأولية⁽³²⁶⁾، فضلاً عن تنامي الفوائض التجارية واحتياطات النقد الأجنبي لدى الاقتصادات الناشئة، خاصة الصين ودول شرق آسيا⁽³²⁷⁾. وأسهم هذا الفائض في إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية العالمية نحو الأسواق المالية، في سياق بحث محموم عن عوائد مرتفعة في بيئة اتسمت بانخفاض تكلفة الاقتراض.

325 - جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-40.

326 - حيث وصل سعر برميل النفط إلى 150 دولار، سنة 2007.

327 - سفيان بن عبد العزيز، منتجات الهندسة المالية في ظل الاقتصاد الرمزي ودورها في عولمة الأزمات المالية - أزمة الرهون العقارية الأمريكية أنموذجاً، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 03، أوت 2017، ص 279.

ومع تراكم السيولة وتزايد التوقعات بانخفاض معدلات التضخم، بدأت البنوك المركزية منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة في التحول التدريجي نحو ما عُرف بـ «التطبيع النقدي»⁽³²⁸⁾، من خلال الرفع المتدرج لأسعار الفائدة. وكانت المملكة المتحدة أول من باشر هذه الخطوة سنة 2003، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004، ثم انضمت إليها معظم دول منطقة اليورو في عام 2005، قبل أن تحاكيها اقتصادات أخرى في مختلف أنحاء العالم. وقد انعكست هذه التحولات في السياسة النقدية على الأسواق المالية (البورصات) والمؤسسات المالية (البنوك)، إذ ساهم الاستقرار النسبي في عوائدها في تعزيز عمليات التمويل طويلة الأجل، خصوصا في مجالي الرهن العقاري والقروض الاستهلاكية الموجهة لقطاع العائلات. وفي ظل هذا المناخ المالي المواتي، ازدادت شهية المستثمرين نحو المجازفة، حيث سعوا لتحقيق عوائد أعلى عبر الانخراط في استثمارات عالية المخاطر، لا سيما في سوق الرهن العقاري عالي العائد. وقد أدى ذلك إلى توسع غير محسوب في منح القروض العقارية، وتضخم أسعار الأصول العقارية والمالية، مما مهد لاحقا لظهور اختلالات هيكلية كانت من أبرز العوامل التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

أما من ناحية السياسات الاقتصادية الكلية، فقد واصلت أغلب الدول نهجها في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والمالي، المتمثلة في فتح الأسواق أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وإزالة القيود الجمركية والإدارية، وتحرير مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد تم تبني هذه السياسات الانفتاحية إلى حد كبير استنادا إلى توصيات المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ما يُعرف بـ «إجماع واشنطن»⁽³²⁹⁾. وقد رُوج لهذه السياسات باعتبارها المسار الأمثل لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز كفاءة الأسواق، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن التطبيق غير المتكافئ لهذه السياسات، خاصة في الدول النامية، أدى في كثير من الحالات إلى تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وازدياد تبعية الاقتصادات الوطنية للقطاعات المالية العالمية.

328 - **التطبيع النقدي (Monetary Normalization)**: هو مصطلح يُستخدم في علم الاقتصاد للإشارة إلى العودة التدريجية للسياسة النقدية إلى أوضاعها الطبيعية بعد فترة من السياسات التوسعية الاستثنائية (مثل خفض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جدًا أو ضخ كميات كبيرة من السيولة في النظام المالي)، التي تم اعتمادها نتيجة أزمة اقتصادية أو مالية.

329 - **إجماع واشنطن (Washington Consensus)**: يُعتبر من أهم المفاهيم في الاقتصاد السياسي الدولي، ويشير إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي برزت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والتي صيغت أساسا في أروقة المؤسسات المالية الدولية المتمركزة في واشنطن، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (مقرها جنيف). وقد مثل هذا الإجماع توجهًا فكريًا وسياسيًا يدعو إلى اعتماد مبادئ اقتصاد السوق الحر بوصفها المسار الأمثل لتحقيق الاستقرار الكلي والنمو المستدام في الدول النامية. ومنذ مطلع الألفية الجديدة، بدأت المؤسسات الدولية نفسها تتحدث عن ما يُعرف بـ «ما بعد إجماع واشنطن» (Post-Washington Consensus)، وهو نهج أكثر توازنًا يولي اهتمامًا أكبر بمسائل العدالة الاجتماعية، الحكم الرشيد، مكافحة الفقر، والتعليم إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا - نشأة وتطور الأزمة المالية العالمية لعام 2008

سنحاول في إطار هذا الجزء تتبع نشأة الأزمة المالية وتطورها من خلال تحليل انتقال الاقتصاد الأمريكي من « فقاعة الإنترنت » إلى « فقاعة العقار »، ودور آلية الرهن العقاري في تفجير الأزمة، ثم آليات تحولها إلى أزمة مالية عالمية، وما رافق ذلك من انهيارات مصرفية، وانكماش في السيولة، وتراجع في الثقة، وصولاً إلى استجابة السلطات النقدية والمالية لمحاولة احتواء تداعياتها⁽³³⁰⁾.

1 - من فقاعة الإنترنت إلى فقاعة العقار

أدى انفجار فقاعة شركات التكنولوجيا، المعروفة بـ « فقاعة الإنترنت »، في مطلع سنة 2000، إلى تحول واضح في اتجاهات الاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى العالمي. فبعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بأسواق الأسهم، خاصة في قطاع التكنولوجيا، اتجه المستثمرون والمؤسسات المالية إلى البحث عن مجالات استثمارية بديلة بدت أكثر استقراراً وأقل مخاطرة، ليرز القطاع العقاري بوصفه الخيار الأكثر جاذبية في تلك المرحلة.

ومع بداية الألفية الثالثة، شهدت أسواق العقار وأسهم الشركات العقارية ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار، مدفوعاً بتزايد الطلب وتدفقات رؤوس الأموال نحو هذا القطاع. وسرعان ما ترسخت قناعة واسعة مفادها أن الاستثمار العقاري يشكل ملاذاً آمناً مقارنة بالقطاعات الأخرى التي اتسمت بتقلبات عالية ومخاطر مرتفعة، الأمر الذي أسهم في تضخم قيم الأصول العقارية، ومهدّ تدريجياً لتشكل فقاعة عقارية كانت إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الأزمة المالية العالمية لاحقاً.

2 - الرهن العقاري: الشرارة الأولى لاندلاع الأزمة

شكل قطاع الرهن العقاري عالي المخاطر⁽³³¹⁾ البؤرة أو الشرارة الأساسية التي انطلقت منها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ تحول إلى القناة التي تجسدت من خلالها الاختلالات المتراكمة داخل النظام المالي الأمريكي. فقد أقدمت البنوك والمؤسسات المالية على التوسع المكثف في منح القروض العقارية لفئات من المقترضين ذوي ملاءة مالية ضعيفة، دون إخضاعهم لمعايير صارمة لتقييم الجدارة الائتمانية،

330 - جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 38-43.

331 - القروض العقارية عالية المخاطر (Subprime Mortgages): هي قروض تُعطى للأشخاص الذين لديهم سجل ائتماني ضعيف أو دخل غير مستقر، بحيث يكون احتمال عدم قدرتهم على السداد أعلى من القروض العادية. وقد كانت البنوك الأمريكية تمنح هذا النوع من القروض بسهولة أكبر لجذب عملاء جدد. ثم قامت البنوك ببيع تلك القروض مجمعة على شكل أوراق مالية للمستثمرين حول العالم، ما جعل الخطر ينتقل إلى النظام المالي العالمي. وعندما بدأ عدد كبير من المقترضين غير القادرين على سداد القروض بالتعثر، انهارت قيمة هذه الأوراق المالية.

في سعي محموم لتعظيم الأرباح وتوسيع الحصة السوقية. وأدى هذا السلوك إلى تضخم غير مسبوق في حجم القروض العقارية، سواء الموجهة لاقتناء السكن أو لأغراض المضاربة العقارية.

واعتمدت هذه المؤسسات على صيغ تمويل عقاري تقوم على علاقة ثلاثية تجمع بين البائع والمشتري والممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، حيث يُلزم المقترض بدفع نسبة محدودة من قيمة العقار (10%) مثلاً، في حين يتكفل الممول بتسديد الجزء الأكبر مقابل رهن العقار ذاته كضمان للقرض. وتمتد آجال السداد لفترات طويلة قد تصل إلى أربعين سنة، مع اعتماد معدلات فائدة منخفضة في السنوات الأولى، قبل أن ترتفع تدريجياً في وقت لاحق، وهو ما جعل القدرة على السداد رهينة باستمرار ارتفاع أسعار العقارات واستقرار الأوضاع المالية.

غير أن هذه الآلية التمويلية، التي قامت على افتراضات غير واقعية بشأن ديمومة ارتفاع أسعار الأصول، سرعان ما كشفت هشاشتها. فمع أي ارتفاع في أسعار الفائدة أو تراجع في أسعار العقارات، وجد عدد متزايد من المقترضين أنفسهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التعثر، وتحول سوق الرهن العقاري من محرك للنمو إلى مصدر رئيسي لعدم الاستقرار المالي، ومهد الطريق لانتقال الأزمة من نطاقها العقاري الضيق إلى نطاق مالي أوسع⁽³³²⁾.

3 - من أزمة عقارية إلى أزمة مالية عالمية

مع حلول سنة 2007، بدأت ملامح الأزمة تتبلور بوضوح مع اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتراجع مستويات السيولة داخل الأسواق والمؤسسات المالية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العقارات المرهونة إلى مستويات أدنى من قيمتها الأصلية، الأمر الذي جعل شريحة واسعة من المقترضين، ولاسيما ذوي الملاءة المالية الضعيفة، عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الائتمانية. وأمام تصاعد حالات التعثر، لجأت البنوك إلى مصادرة العقارات المرهونة وطرحها للبيع، وهو ما أسهم في تسريع وتيرة انهيار أسعار العقارات، وخلق حلقة مفرغة من تراجع قيم الأصول وضماناتها⁽³³³⁾.

332 - Se référer à l'étude de MARCEL Bruno et TAÏEB Jacques, *Les grandes crises 1873-1929-1973-2008 ?*, Dunod «Éco Sup», Paris, 2019, P 47.

333 - خير الدين بوزرب، نجاه معيزي، دور الاقتصاديات المهيمنة على النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية -قراءة تحليلية باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018، ص 448.

وتعقدت الأزمة أكثر بفعل لجوء المؤسسات المالية إلى توريق القروض العقارية المشكوك في تحصيلها، عبر تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق، عُرِفَت بـ "سندات الدين المضمونة"⁽³³⁴⁾. وقد جرى تسويق هذه الأدوات المالية على نطاق واسع لمؤسسات مالية عالمية وشركات استثمارية، باعتبارها منتجات آمنة ذات عوائد مرتفعة. غير أن وكالات التصنيف الائتماني ساهمت في تعميق الأزمة من خلال منح هذه المنتجات عالية المخاطر تصنيفات ائتمانية مرتفعة الضمان، ما أدى إلى تضليل المستثمرين بشأن طبيعة المخاطر الحقيقية الكامنة فيها، وساهم في توسيع دائرة العدوى المالية.

وسرعان ما امتدت تداعيات الأزمة إلى قطاع التأمين، حيث انخرطت شركات تأمين كبرى في ضمان هذه السندات من خلال عقود تأمين مالية، انطلاقاً من افتراضات خاطئة حول محدودية المخاطر. وتُعد حالة عملاق قطاع التأمينات، شركة AIG⁽³³⁵⁾ مثالا بارزا على ذلك، إذ تكبدت الشركة خسائر فادحة فاقت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي سبتمبر 2008 أعلنت AIG عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه نحو 64 مليون عميل، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى التدخل لإنقاذها عبر ضخ تمويل عاجل قدره 85 مليار دولار مقابل الاستحواذ على ما يقارب 80% من رأسمال الشركة. وبهذا، انتقلت الأزمة من نطاقها العقاري المحلي إلى أزمة مالية عالمية شاملة، بفعل تشابك الأسواق، وتدويل المخاطر، وترابط المؤسسات المالية عبر مختلف دول العالم⁽³³⁶⁾.

4 - الانهيارات المصرفية والتدخل الحكومي

بلغت الأزمة المالية العالمية ذروتها في سبتمبر 2008 مع إعلان إفلاس بنك Lehman Brothers، أحد أكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الحدث الذي شكل نقطة التحول الحاسمة من أزمة مالية ذات طابع قطاعي إلى أزمة نظامية عالمية. ولم يكن هذا الانهيار معزولاً، إذ سبقته وتلتته انهيارات أو عمليات استحواذ قسرية لمؤسسات مالية كبرى، مثل Bear Stearns ومجموعة Citi Bank و Merryll Lynch، ما كشف عن عمق الهشاشة التي أصابت النظام المصرفي الأمريكي⁽³³⁷⁾.

334 - سندات الدين المضمونة (Collateralized Debt Obligations, CDOs): هي أوراق مالية مركبة تُصدرها المؤسسات المالية، وتتكون من محفظة من الديون (مثل القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية أو السندات الأخرى)، يتم تجميعها وإعادة هيكلتها ثم بيعها للمستثمرين على شكل أدوات استثمارية تدرّ عوائد منتظمة.

335 - شركة AIG (American International Group Inc): هي واحدة من أكبر شركات التأمين والخدمات المالية في العالم. تأسست الشركة عام 1919 في الولايات المتحدة، ولها حضور عالمي في أكثر من 80 دولة.

336 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

337 - المرجع السابق، ص 60.

وفي السياق ذاته، اضطرت الحكومة الأمريكية إلى التدخل المباشر لإنقاذ أكبر مؤسستين لتمويل الإسكان في الولايات المتحدة والعالم، المعروفة بـ "F.M.F.M"⁽³³⁸⁾ وذلك من خلال التأمين الكامل لهما، تجنباً لانتهيار شامل في سوق التمويل العقاري. وقد مثل هذا التدخل اعترافاً صريحاً بفشل آليات السوق في احتواء الأزمة، وبضرورة عودة الدولة كفاعل مركزي لضمان استمرارية النظام المالي.

وتوالى الانهيارات داخل النظام المصرفي الأمريكي، حيث بلغ عدد البنوك المفلسة خلال سنة 2008 نحو 19 بنكاً مصنفة ضمن البنوك الكبرى في البلاد والعالم، وسط مخاوف من انهيارات إضافية من بين أكثر من 8400 مؤسسة مصرفية كانت تنشط آنذاك. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على الولايات المتحدة، بل امتدت إلى أوروبا، حيث واجه بنك Northern Rock البريطاني أزمة سيولة حادة دفعت الحكومة إلى التدخل لإنقاذه عبر التأمين، كما تأثرت الأسواق المالية الآسيوية والناشئة بشكل كبير، نتيجة ارتباطها الوثيق بالنظام المالي الأمريكي وتشابك التدفقات الرأسمالية العالمية.

5 - تداعيات الأزمة: انكماش السيولة وتراجع الثقة

أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية إلى تجمد واسع في أسواق الائتمان، نتيجة الانهيار الحاد في الثقة المتبادلة بين المؤسسات المالية، وتصاعد المخاوف من التعرض لخسائر إضافية غير قابلة للاحتواء. وفي هذا السياق، أصبحت البنوك أكثر تردداً في إقراض بعضها البعض، خشية تعثر المقابل المالي وعدم القدرة على استرجاع الأموال، وهو ما أسفر عن نقص حاد في السيولة داخل النظام المالي، وارتفاع ملحوظ في تكاليف الاقتراض والتمويل.

وقد انعكس هذا الانكماش الائتماني مباشرة على النشاط الاقتصادي الحقيقي، حيث شهدت الاستثمارات تراجعاً واضحاً، وتباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. ومع انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى باقي قطاعات الاقتصاد، دخلت العديد من الاقتصادات الكبرى في حالات ركود اقتصادي، ما عمق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وحولها من أزمة مالية بالأساس إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة.

338 - "F.M.F.M" (Freddie Mac و Fannie Mae): مؤسستان أمريكيتان تعملان في دعم سوق التمويل العقاري من خلال شراء قروض الرهن العقاري من البنوك وتحويلها إلى سندات استثمارية. يساهم دورهما في توفير السيولة للمؤسسات المالية وتشجيع منح القروض السكنية. الهدف الأساسي هو تعزيز استقرار سوق الإسكان وتسهيل تملك المنازل. هما شركات خاصة برعاية حكومية (Government-Sponsored Enterprises). بعد أزمة 2008، الحكومة الأمريكية وضعتهما تحت الوصاية لحماية النظام المالي.

6 - استجابة السلطات النقدية والمالية

في مواجهة الانهيار المتسارع للنظام المالي، اضطرت السلطات النقدية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا إلى تبني إجراءات استثنائية غير مسبقة لاحتواء الأزمة والحد من تداعياتها النظامية. ففي هذا الإطار، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve) بتخفيض سعر الفائدة الأساسي تدريجياً من 5.25% في جوان 2006 إلى 2% في أبريل 2008، قبل أن يواصل خفضه لاحقاً إلى مستويات قريبة من الصفر، في محاولة لتوفير السيولة، وتحفيز الإقراض، واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار في الأسواق المالية.

وبالتوازي مع ذلك، جرى ضخ مئات المليارات من الدولارات في النظام المالي لدعم البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة واستعادة الثقة في الأسواق، إلى جانب اللجوء إلى تأمين عدد من المؤسسات المالية الكبرى، تفادياً لانهيار شامل للنظام المصرفي. غير أن هذه التدخلات، على الرغم من مساهمتها في احتواء الانهيار الفوري، كشفت في الوقت ذاته عن عمق الاختلالات البنوية التي أفرزها التوسع غير المنضبط في سوق الرهن العقاري، وما نتج عنه من تراكم كميات هائلة من الديون المعقدة والمركبة والمتراصة. فقد أدى تعثر المقرضين في سداد التزاماتهم إلى إحداث خلل واسع في حلقات العملية الائتمانية، وانهيار الثقة داخل النظام المالي، لتتحول الأزمة إلى حدث مفصلي ما تزال تداعياته وانعكاساته البنوية مستمرة إلى غاية اليوم.

الفرع الثاني - الأسباب والآليات البنوية المساهمة في حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لا يمكن تفسير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالرجوع إلى سبب منفرد أو عامل معزول، بل جاءت نتيجة تفاعل مركب ومعقد بين مجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسسية والسلوكية والسياساتية والفكرية، التي تراكمت تدريجياً داخل الاقتصاد الأمريكي ثم امتدت إلى النظام المالي العالمي بأسره. وقد أدى هذا التداخل بين الاختلالات البنوية في الأسواق المالية، وأنماط السلوك الاستثماري عالي المخاطر، وإخفاقات السياسات الاقتصادية والرقابية، إلى خلق بيئة شديدة الهشاشة، سرعان ما انهارت عند أول صدمة حقيقية. كما ساهمت طبيعة العولمة المالية، وتشابك المؤسسات والأسواق، في انتقال الأزمة من نطاقها الوطني إلى أزمة عالمية شاملة، ما أدى إلى فقدان واسع للثقة في النظام المالي الدولي وآليات ضبطه.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا الفرع إلى تحليل العوامل الأساسية التي قادت إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، من خلال تفكيك أبرز مكوناتها، وفي مقدمتها فقاعة القطاع العقاري والهونات العقارية عالية

المخاطر، والتوريق والمشتقات المالية المعقدة، ونقص الرقابة المالية، وإخفاقات السياسات الاقتصادية الكلية، وغيرها من العوامل المكملة، وذلك بهدف إبراز الطابع البنوي للأزمة وفهم منطق تشكلها وانفجارها.

أولا - فقاعة القطاع العقاري والرهونات العقارية عالية المخاطر (Subprime Mortgages)

كما سبقت الإشارة، مثل التوسع المفرط في القروض العقارية، ولاسيما الرهونات العقارية عالية المخاطر، الشرارة الأولى لاندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية توسعا غير مسبوق في منح القروض العقارية، شمل فئات واسعة من المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة، في ظل معايير إقراض متساهلة، وافتراسات غير واقعية بشأن استمرارية ارتفاع أسعار العقارات. وقد أدى هذا التوسع الائتماني إلى ارتفاع أسعار الأصول العقارية بوتيرة تجاوزت بكثير مستويات العرض والطلب الحقيقيين، ما أسهم في تكوين فقاعة عقارية كبيرة داخل السوق الأمريكي.

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، تزايد عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية، الأمر الذي دفع البنوك إلى مصادرة أعداد متزايدة من العقارات المرهونة. وقد ترتب على ذلك انخفاض حاد في قيم الأصول العقارية، وتراجع كبير في قيمة الضمانات، ما انعكس مباشرة على المراكز المالية للمؤسسات المصرفية، وأدى إلى تسجيل نقص فادح في السيولة داخل النظام المصرفي⁽³³⁹⁾. وفي هذا السياق، تشير المعطيات إلى أن سنة 2007 شهدت إخضاع نحو 1.3 مليون منزل لإجراءات قانونية للمصادرة، في حين ارتفع هذا العدد بشكل غير مسبوق خلال سنة 2008 ليصل إلى 4 ملايين منزل معروض للبيع، وهو ما أدى إلى انهيار أسعار العقارات وتكبيد المصارف خسائر جسيمة⁽³⁴⁰⁾.

وقد فاق حجم هذه الخسائر قدرة عدد كبير من البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، خاصة في ظل تزايد عمليات السحب المكثف للودائع بدافع الخوف من نفاذ السيولة. وسرعان ما انتقلت آثار الأزمة من القطاع العقاري إلى عدد واسع من المؤسسات والشركات المرتبطة به، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لتشمل قطاعات واسعة من الاقتصاد الأمريكي، قبل أن تمتد إلى اقتصادات أخرى بفعل تشابك الأسواق المالية.

وما زاد من حدة الأزمة قيام البنوك والمؤسسات المتخصصة في التمويل العقاري، بعد تراكم محافظ ضخمة من الرهون العقارية، بتوريق هذه القروض وتسويقها على نطاق واسع إلى خارج الولايات المتحدة نحو

339 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

340 - عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، مصر، العدد 94، أبريل 2021، ص: 664-668.

مؤسسات مالية وبنوك في أوروبا وآسيا. وقد أدى تدهور قيمة هذه الأوراق الرهنية، عقب انهيار أسعار العقارات، إلى تعميم الخسائر على النظام المالي الدولي، وتحويل فقاعة القطاع العقاري من أزمة محلية إلى أزمة مالية ذات أبعاد عالمية.

ثانيا - التوريق والمشتقات المالية المعقدة (Securitization & Financial Derivatives)⁽³⁴¹⁾

تُعد عمليات التوريق إحدى الآليات المالية التي لعبت دورا محوريا في تعميق الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بتحويل القروض، خاصة عالية المخاطر، الممنوحة لشراء العقارات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، من خلال بيع هذه القروض إلى شركات متخصصة في التوريق، ثم إعادة هيكلتها في أشكال أكثر تعقيدا، شملت منتجات مالية مركبة يصعب تقييم مخاطرها الحقيقية.. وبذلك، لم تعد القروض العقارية مجرد التزامات ائتمانية محتفظ بها في الميزانيات البنكية، بل تحولت إلى سندات مالية جرى تداولها في البورصات، ما غير طبيعة نشاط التمويل العقاري من منافسة على منح القروض والتمويل إلى منافسة على المتاجرة بهذه القروض وتحقيق أرباح سريعة منها. وأسهم هذا المسار في إضعاف العلاقة بين المقرض الأصلي والمقترض، وتراجع الحوافز المرتبطة بالتقييم الدقيق للجدارة الائتمانية، ما زاد من هشاشة النظام المالي.

ومع الإفراط في عمليات التوريق خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2006، شهدت الأسواق المالية خلق موجات متعددة ومتتالية من الأصول المالية المشتقة انطلاقا من أصل واحد، الأمر الذي أدى إلى تضخيم حجم المخاطر وتشابكها، وانتشارها على نطاق عالمي واسع. وقد نتج عن ذلك تضخم ما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد الرمزي" أو "المالي" مقارنة بالاقتصاد الحقيقي، حيث انفصلت القيم المالية المتداولة عن الأسس الإنتاجية الفعلية، مما جعل النظام المالي الدولي أكثر هشاشة وأشد قابلية للانهيار عند أول صدمة جوهرية.

ثالثا - نقص الرقابة والإشراف المالي

كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن قصور واضح في منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي، ولأسيما داخل النظام المصرفي الأمريكي، الذي شهد توسعا رهيبا في منح القروض العقارية دون ضوابط صارمة أو رقابة فعالة⁽³⁴²⁾. ويُعزى ذلك جزئيا إلى طبيعة النموذج الرأسمالي الليبرالي، الذي يمنح

341 - أنظر دراسات :

- عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 43-44.

- عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات والحلول، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 27.

342 - للتفصيل أكثر، ارجع إلى عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص: 664-668.

حرية واسعة في تنظيم العلاقة بين البنوك والعملاء، ويحد من التدخل المباشر للسلطات النقدية في ضبط سلوك المؤسسات المالية. وفي هذا السياق، أظهر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve) عجزا ملحوظا عن القيام بدوره الإشرافي والرقابي في ضبط السوق المصرفي وكبح الممارسات الائتمانية عالية المخاطر، رغم اتساع حجم الاختلالات داخل السوق⁽³⁴³⁾.

كما أبرز تحليل الأزمة ضعف الرقابة على عدد من الفاعلين الماليين الرئيسيين، وعلى رأسهم المؤسسات المالية الوسيطة، ووكالات التصنيف الائتماني (Rating Agencies)، وسماسة القروض العقارية، وصناديق التحوط، التي لعبت دورا محوريا في تضخيم المخاطر وتدويرها داخل النظام المالي. فقد منحت وكالات التصنيف تقييمات ائتمانية مرتفعة لأدوات مالية معقدة عالية المخاطر، في ظل تضارب المصالح وغياب المساءلة، ما أسهم في تضليل المستثمرين وإخفاء الطبيعة الحقيقية للمخاطر الكامنة.

ويضاف إلى ذلك تقصير السلطات النقدية والمالية في متابعة الانتهاكات والخروقات التي رافقت التوسع الائتماني، إلى جانب غياب الشفافية والإفصاح الكافي بشأن المخاطر المرتبطة بالآصول المالية المعقدة. وقد أدى هذا الوضع إلى تراكم مخاطر نظامية غير مرصودة داخل النظام المالي، دون اتخاذ إجراءات وقائية لمعالجتها، الأمر الذي جعل انفجار الأزمة حتميا بمجرد تراجع أسعار الأصول وتوقف المقرضين عن السداد.

رابعا - إخفاقات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية (تبنى سياسات نقدية ومالية محفزة لمخاطر مفرطة) (344)

شهدت السنوات التي سبقت اندلاع الأزمة المالية العالمية مرحلة من النمو الاقتصادي العالمي الملحوظ، ترافقت مع انخفاض مستمر في أسعار الفائدة، في ظل تبني سياسات نقدية توسعية قائمة على ما عُرف بـ «الأموال الرخيصة». وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ حالة من التفاؤل المفرط بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، وشجع على ارتفاع متسارع في أسعار الأصول، سواء في أسواق المال أو في القطاع العقاري، دون أن يقابل ذلك تقييم دقيق للمخاطر المالية المتراكمة داخل النظام المالي.

343 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 163.

344 - أنظر الدراسات التالية :

- مقالات سبق ذكرها: عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، ص 13، صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، ص 04.

- حازم البيلوي، الأزمة المالية الحالية: محاولة للفهم، صحيفة الشعب المصرية، 03 نوفمبر 2008، (آخر مطالعة 2025/11/10).

وفي هذا السياق، ركزت البنوك المركزية بالدرجة الأولى على تحقيق الاستقرار النقدي وكبح معدلات التضخم، باعتبارهما الهدفين الأساسيين للسياسة النقدية، بينما جرى إغفال الآثار السلبية للتوسع الائتماني وتراكم المخاطر النظامية. وقد أدى هذا القصور في الرؤية الكلية إلى تأخر التدخل الوقائي، بحيث أصبحت قدرة السلطات النقدية على احتواء الأزمة محدودة للغاية عند تفاقمها، في ظل تشابك الأسواق وتعدد الأدوات المالية.

أما على مستوى السياسات المالية، فقد أظهرت الأزمة أن عددا من الدول لم تستغل فترة الانتعاش والنمو التي سبقت الأزمة من أجل تعزيز أوضاعها المالية، سواء عبر تقليص عجز الموازنات أو خفض مستويات الدين العام. ونتيجة لذلك، دخلت هذه الدول مرحلة الأزمة وهي تقتقر إلى الحيز المالي اللازم لتبني سياسات توسعية مضادة للدورات الاقتصادية، ما قيد قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمة، وساهم في تعميق آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا - الإفراط في الاعتماد على الرافعة المالية (Leverage)

أسهم الاستخدام المفرط للرافعة المالية في تضخيم المخاطر داخل المؤسسات المالية، حيث اعتمدت البنوك وشركات الاستثمار على مستويات مرتفعة من الاقتراض لتمويل أنشطتها وتعظيم العوائد، في ظل بيئة اتسمت بانخفاض تكلفة التمويل وتفاؤل مفرط بشأن استقرار الأسواق. وقد أدى هذا السلوك إلى تركيز متزايد على تحقيق أرباح قصيرة الأجل، على حساب تقدير المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بتقلبات أسعار الأصول.

وعندما بدأت أسعار العقارات والأصول المالية في التراجع، تحولت الرافعة المالية من أداة لتعظيم الأرباح إلى عامل مضاعف للخسائر، إذ وجدت المؤسسات نفسها عاجزة عن امتصاص الصدمات أو إعادة تمويل التزاماتها. وقد ساهم هذا الوضع في تسريع وتيرة الانهيارات المالية، وتعميق الأزمة، وتحويلها من اضطراب محدود إلى أزمة نظامية شاملة⁽³⁴⁵⁾.

سادسا - التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي (تعاظم الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي)⁽³⁴⁶⁾

أبرزت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تحولا عميقا في طبيعة الاقتصاد العالمي، حيث أصبح "الاقتصاد المالي" يحتل موقعا مهيمننا مقارنة بـ "الاقتصاد الحقيقي" المنتج للثروة. فقد اتسع نطاق الأنشطة المالية القائمة على المضاربة في الأصول، إلى حد فاق فيه الاقتصاد المالي أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يعكس فجوة متزايدة بين القيم المالية المتداولة في الأسواق وبين الأسس الإنتاجية الفعلية للاقتصاد العيني. وقد أسهم هذا الانفصال البنوي بين الاقتصاديين في جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر هشاشة واختلالا، وأشد عرضة للاضطرابات عند أي صدمة مالية⁽³⁴⁷⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: هل يمكن التجاوز عن الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ الإجابة حتما لا. حيث لا يمكن النظر إلى هذا الاقتصاد باعتباره عنصرا طفيفا يمكن الاستغناء عنه، إذ أضحت الأصول المالية مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود. وعليه فإن الخلل لا يكمن في وجود الاقتصاد المالي في حد ذاته، بل في تضخمه غير المنضبط، وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي، وهو ما يجعل معالجة اختلالاته ضرورة بنيوية لا خيارا ظرفيا، ويؤكد أن تجاهل هذا التحول يشكل أحد أبرز أسباب تعمق الأزمات المالية وتكرارها.

سابعا - الاعتماد المفرط على تقديرات هيئات التصنيف الائتماني⁽³⁴⁸⁾

اتسمت المرحلة التي سبقت اندلاع أزمة 2008 باعتماد مفرط من قبل المستثمرين، لاسيما فيما يخص الأصول والمنتجات المالية المعقدة، على تقديرات هيئات التصنيف الائتماني، بوصفها مرجعا أساسيا لتقييم المخاطر. وقد جرى هذا الاعتماد دون إدراك كاف لطبيعة تضارب المصالح داخل هذه الهيئات، ودون بذل جهد مستقل لتقييم الجدارة الائتمانية الحقيقية للأدوات المالية، الأمر الذي أسهم في سوء تقدير مستويات المخاطر الكامنة، وتوجيه الاستثمارات نحو أصول عالية الخطورة تحت غطاء تصنيفات ائتمانية مضللة.

346 - من أجل التعمق أكثر في هذا الموضوع، أرجع إلى دراسة حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية: محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره.

347 - حسناء بوشارب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

348 - أنظر دراسات سبق ذكرها: نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، ص: 72-73. صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، ص: 03-04.

وقد تزامن ذلك مع تقشي مظاهر الفساد الاقتصادي في عدد من حلقات النظام المالي، حيث انتشرت ممارسات الاستغلال والغش والاحتكار، إلى جانب تداول معلومات مغلوطة أو ناقصة حول الوضع الحقيقي للأسواق المالية. وكشفت الأزمة عن وجود فجوات واسعة في البيانات والمؤشرات الاقتصادية، ونقص حاد في الشفافية والإفصاح بشأن طبيعة المخاطر المرتبطة بالأصول المالية المعقدة، ما أعاق قدرة الجهات التنظيمية والرقابية على تجميع المعلومات اللازمة وتقييم المخاطر النظامية التي تهدد استقرار النظام المالي ككل.

ثامنا - عوامل ثانوية ومكملة

إلى جانب العوامل الرئيسة التي أسهمت في اندلاع أزمة 2008، برزت مجموعة من العوامل الثانوية والمكملة التي ساعدت على تعميق حدة الأزمة وتسريع انتشارها، ومن أبرزها ما يلي:

- **الإفراط في منح واستخدام بطاقات الائتمان**، دون مراعاة دقيقة للقدرة الائتمانية الحقيقية للعملاء، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عمليات السحب على المكشوف، وتفاقم مستويات المديونية الاستهلاكية. وقد أسهم هذا السلوك في تعميق أزمة ندرة السيولة داخل النظام المصرفي، وزيادة الضغوط على البنوك في ظل تزايد حالات التعثر عن السداد⁽³⁴⁹⁾.

- **انتشار المضاربات غير المنظمة في الأصول المالية**، حيث يُعد الاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصادات المالية في العالم، سواء من حيث حجمه الحقيقي أو من حيث عمق أسواقه المالية. ويتجلى ذلك في الحجم الهائل للمضاربات في المشتقات المالية، التي بلغت مستويات تُقدّر بنحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، متجاوزة بذلك الضوابط النظامية والطاقة الاستيعابية الطبيعية للأسواق. وفي ظل بروز مؤشرات الأزمة، تفاقمت هذه الاختلالات بفعل ما يُعرف بـ "سلوك القطيع"، حيث اندفع المستثمرون إلى بيع الأصول والمشتقات المالية بشكل جماعي، حتى ولو ترتب عن ذلك تحمّل خسائر فورية، نتيجة حالة الذعر المالي والخوف من تفاقم الأزمة⁽³⁵⁰⁾.

- **ضعف نظم التأمين ضد مخاطر الاقتراض**، إذ تبين أن قطاع التأمين لم يكن يمتلك القدرة الكافية على تحمل التعويضات اللازمة لتغطية الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء في سداد ديونهم. وقد أدى هذا القصور

349 - عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 664-668.

350 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

إلى انتقال الخسائر بسرعة من المقترضين إلى البنوك، ثم إلى شركات التأمين، ما ساهم في تعميق الطابع النظامي للأزمة وزيادة نطاق تأثيرها⁽³⁵¹⁾.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تكن نتيجة اختلال واحد، بل حصيلة تفاعل معقد بين عوامل بنيوية ومؤسسية وسلوكية، تراكمت داخل النظام المالي العالمي في ظل ضعف الرقابة، وإخفاق السياسات الاقتصادية، وتضخم النشاط المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي. وقد أسهم هذا التداخل في تحويل صدمة محلية إلى أزمة مالية عالمية شاملة، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى تحليل آثار وتداعيات الأزمة المالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني - الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة المالية العالمية على المستويين الإقليمي والعالمي

كما سبق الإشارة إليه في المطلب السابق، إن الأزمة التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، لم تكن وليدة الصدفة، بل بدأت جذورها في الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر والتي كان من الممكن السيطرة عليها وانهاؤها إذا تم التعامل معها في بداياتها. وبسبب اتساع ظاهرة العولمة المالية وتشابك الاقتصادات الوطنية عبر شبكات التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال، انتقلت آثار الأزمة بسرعة إلى باقي دول العالم. فلم تسلم منها الاقتصادات الكبرى في أوروبا وآسيا، ولا حتى الدول الناشئة والنامية التي تأثرت بانخفاض الطلب العالمي وتراجع الاستثمارات الأجنبية فيها. وهكذا تحولت أزمة محلية في القطاع العقاري الأمريكي إلى أزمة مالية عالمية شاملة بحلول خريف عام 2008، أدت إلى إفلاس مؤسسات مصرفية كبرى، وانهيار أسواق أسهم، وتراجع معدلات النمو في معظم الدول⁽³⁵²⁾.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الآثار والتداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على عدة مستويات مترابطة ومتداخلة. إذ يُخصّص الفرع الأول لدراسة انعكاسات الأزمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها نقطة الانطلاق وبؤرة الأزمة، من خلال تحليل تأثيراتها على القطاع المصرفي، والمالية العامة، وأسواق المال، والاقتصاد الحقيقي، وسوق العمل، إلى جانب مكانة الدولار الأمريكي. ثم يتناول الفرع الثاني التأثيرات الإقليمية للأزمة على الاقتصادات المتقدمة والنامية، قبل أن يختتم الفرع

351 - عماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

352 - خير الدين بوزرب، الياس حناش، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد 1، ديسمبر 2017، ص 30.

الثالث بتحليل التداعيات الكلية للأزمة على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ولاسيما ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والتجارة الدولية، والاستقرار المالي العالمي.

الفرع الأول - تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحولها إلى أزمة اقتصادية شاملة داخل الولايات المتحدة

امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، مخلفة خسائر مالية واقتصادية واجتماعية عميقة هزت أركان الاقتصاد الأمريكي. فقد كشفت الأزمة عن عدم نجاعة المنظومة المالية للبلاد، وأثرت بشكل مباشر في أداء المؤسسات المصرفية، والأسواق المالية، والاقتصاد الحقيقي، وسوق العمل، فضلا عن انعكاساتها على الاستقرار المالي العام. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي من خلال المحاور التالية:

أولا - تداعيات الأزمة على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأمريكية

مع تفاقم أزمة الرهن العقاري وتدهور قيم الأصول العقارية، تكبدت البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر جسيمة، نتيجة تعثر أعداد متزايدة من المقترضين عن سداد التزاماتهم الائتمانية. وقد أدى ذلك إلى تآكل القواعد الرأسمالية للمصارف، وارتفاع غير مسبوق في حجم الديون المعدومة، إلى جانب تراجع حاد في مستويات السيولة، ما كشف عن هشاشة البنية المالية للنظام المصرفي الأمريكي.

وخلال سنة 2008، اختفى من الساحة المصرفية الأمريكية 16 بنكا من بين أبرز المؤسسات المالية النشطة، في مؤشر واضح على انهيار الثقة في النظام المالي، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. ومن بين أبرز هذه الانهيارات إفلاس بنك "إندي ماك" (IndyMac)، أحد أكبر المقرضين العقاريين في مطلع الألفية الثالثة، والذي بلغت قيمة أصوله نحو 32 مليار دولار، إلى جانب إفلاس بنك "ليمان براذرز" (Lehman Brothers)، الذي مثل أكبر حالة إفلاس في تاريخ الشركات، بخسائر تجاوزت 600 مليار دولار، وأسفر عن فقدان أكثر من 20 ألف موظف لوظائفهم.

ولم يتوقف التدهور عند هذا الحد، إذ شهدت سنة 2009 إفلاس نحو 110 بنكا إضافيا في أمريكا، قُدرت القيمة الإجمالية لأصولها بحوالي 850 مليار دولار، وهو ما يعكس عمق الأزمة التي ضربت القطاع

المصرفي، وحجم الاختلالات البنوية التي أصابت النظام المالي الأمريكي، وأظهرت محدودية قدرته على امتصاص الصدمات في ظل التوسع الائتماني غير المنضبط الذي سبق الأزمة⁽³⁵³⁾.

ثانيا - تفاقم اختلالات التوازنات المالية وارتفاع العجز في الميزانية العامة للبلاد

شهد الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2008 تفاقمًا غير مسبوق في اختلالات التوازنات المالية، تمثل أساسًا في الارتفاع الحاد لمستويات المديونية (العامة والخاصة) مع اتساع العجز في المالية العامة، وذلك كنتيجة مباشرة لتداعيات أزمة الرهن العقاري وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي والمالي. فقد بلغ إجمالي الدين العام والخاص نحو 36.5 تريليون دولار، توزعت بين 8.9 تريليون دولار كدين حكومي (أي ما يعادل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بـ 15 تريليون دولار سنة 2008)، و9.2 تريليون دولار كدين على الأفراد، في حين استحوذت الشركات على النصيب الأكبر من المديونية بما يقارب 18.4 تريليون دولار⁽³⁵⁴⁾.

وفي هذا السياق، برزت مسألة التمويل الخارجي للدين الأمريكي، حيث تصدرت الصين قائمة الدائنين بقيمة قاربت 450 مليار دولار، تلتها كل من المملكة المتحدة، واليابان، والمملكة العربية السعودية، وهو ما يعكس درجة اعتماد الاقتصاد الأمريكي المتزايدة على التمويل الخارجي في ظل تفاقم الأزمة.

كما سجل عجز الموازنة الأمريكية نحو 455 مليار دولار (أي ما يعادل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة تجاوزت 50% مقارنة بسنة 2007، في حين تخطى العجز التجاري حاجز 65 مليار دولار⁽³⁵⁵⁾.

وتُبرز هذه المؤشرات عمق الاختلالات التي أصابت التوازنات المالية للاقتصاد الأمريكي خلال الأزمة، وتكشف عن محدودية قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات، خاصة في ظل تراجع الإيرادات الضريبية وارتفاع النفقات العمومية المرتبطة ببرامج الإنقاذ والتحفيز الاقتصادي، وهو ما أسهم في تعميق الطابع البنوي للأزمة وتداعياتها اللاحقة.

353 - حازم البيلالي، الأزمة المالية الحالية: محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره.

354 - سهيلة قطاف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 35.

355 - أنظر: خير الدين بوزرب، الياس حناش، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008: أي مفارقة؟، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثالثا - انعكاسات الأزمة على البورصات الأمريكية

تأثرت أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر وعنيف بتداعيات أزمة الرهن العقاري، حيث شهدت البورصات الأمريكية تراجعا حادا في مؤشراتها الرئيسة خلال سنة 2008. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها بورصات وول ستريت في نيويورك، إذ قُدرت الخسائر المسجلة خلال ما عُرف بـ «الاثنتين الأسود» بتاريخ 15 سبتمبر 2008 بنحو 600 مليار دولار، وهو ما يُعد أسوأ الانهيارات في تاريخ الأسواق المالية الأمريكية منذ الخسائر التي تكبدتها غداة هجمات 11 سبتمبر 2001⁽³⁵⁶⁾.

وفي السياق ذاته، فقد مؤشر "داو جونز" الصناعي ما يقارب 37% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2008، في تعبير واضح عن حالة الذعر وعدم اليقين التي سادت الأسواق المالية. كما سجل السوق المالي الأمريكي هبوطا يوميا تاريخيا تجاوز 14% في يوم واحد، وهو تراجع غير مسبوق حتى عند مقارنته بفترة الحربين العالميتين، حيث لم تتجاوز الانخفاضات آنذاك حدود 8%⁽³⁵⁷⁾. وتعكس هذه المؤشرات عمق الصدمة التي أصابت الأسواق المالية، ودورها في تسريع انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى باقي قطاعات الاقتصاد.

رابعا - انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي وتراجع النشاط الاقتصادي

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي فحسب، بل سرعان ما امتدت آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي بكافة مكوناته. فقد شهد الاقتصاد الأمريكي تباطؤا حادا في معدلات النمو، رافقه تراجع ملحوظ في الإنتاج الصناعي، إلى جانب انخفاض مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. ويعكس هذا التدهور انتقال الأزمة من نطاقها المالي إلى قلب النشاط الاقتصادي، بما أبرز الترابط الوثيق بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي، وعمق من حدة الركود الذي عرفته الولايات المتحدة خلال تلك الفترة.

خامسا - تداعيات الأزمة على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة

تُعد سوق العمل الأمريكية من أبرز القطاعات التي تأثرت سلبا بتداعيات أزمة الرهن العقاري، إذ سجلت تراجعا حادا في مناصب الشغل وارتفاعا غير مسبوق في معدلات البطالة منذ عقود. فوفقا للتقارير الصادرة

356 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 206.

357 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11 (ينصرف).

عن وزارة العمل الأمريكية، خسر الاقتصاد الأمريكي نحو 80 ألف وظيفة خلال شهر جانفي 2008، قبل أن يرتفع العدد الإجمالي للوظائف المفقودة إلى حوالي 3.6 ملايين وظيفة مع مطلع سنة 2009⁽³⁵⁸⁾.

وقد كان قطاع العقارات الأكثر تضررا من هذه التطورات، إذ شهد حالة كساد عميق وتوقفا شبه كلي لمشاريع البناء والإنشاء نتيجة انهيار الطلب وتراجع أسعار المساكن، وهو ما انعكس سلبا على القطاعات المرتبطة به، مثل صناعة مواد البناء، والنقل، والخدمات العقارية. كما امتدت آثار الأزمة إلى القطاعين الصناعي والمالي، اللذين اضطرا إلى تقليص حجم العمالة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي وتقلص السيولة المتاحة، الأمر الذي عمق من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة داخل الاقتصاد الأمريكي.

سادسا - أثر الأزمة على قيمة الدولار الأمريكي ومكانته العالمية

مع اندلاع الأزمة سنة 2008، تعرض الدولار الأمريكي لتراجع حاد في قيمته أمام العملات الرئيسية، ولاسيما اليورو والين الياباني، مسجلا أدنى مستوياته منذ سنوات. فقد بلغ سعر الصرف خلال سنة 2008 نحو 1 يورو مقابل 1.5 دولار، مقارنةً بنحو 0.83 دولار لليورو في أكتوبر 2000 (أي بتراجع قارب الضعف خلال أقل من عقد). ويُعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تدهور الثقة في متانة الاقتصاد الأمريكي، فضلا عن لجوء البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض أسعار الفائدة بشكل متواصل في إطار سياسات نقدية توسعية هدفت إلى دعم النشاط الاقتصادي واحتواء تداعيات الأزمة.

وقد أعادت هذه التطورات طرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل النظام النقدي الدولي، ولاسيما بشأن إمكانية الانتقال من نظام أحادي القطبية قائم على هيمنة الدولار إلى نظام أكثر تعددية، قد يركز على قطبين أو أكثر، مثل الدولار واليورو، أو إلى جانب عملات دولية أخرى كالجنيه الإسترليني أو الين الياباني. كما دفعت الأزمة العديد من البنوك المركزية عبر العالم إلى انتهاج سياسات تنويع سلال احتياطياتها من العملات الأجنبية، وتقليص الاعتماد المفرط على الدولار، تجنباً لمخاطر تقلباته المستقبلية.

وبالرغم من استعادة الدولار تدريجيا جزءا من قوته في السنوات اللاحقة للأزمة، إلا أن هذه الأخيرة كشفت بوضوح هشاشة النظام النقدي الدولي القائم على عملة مهيمنة واحدة، وأبرزت الحاجة إلى بناء نظام نقدي دولي أكثر توازنا واستقرارا، قادر على الحد من انتقال الصدمات المالية على نطاق واسع.

358 - جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

سابعا - انعكاسات اقتصادية ومالية متفاوتة للأزمة على الاقتصاد الأمريكي

تجلّت تداعيات أزمة الرهن العقاري في مجموعة من المجالات الاقتصادية الأخرى، وأسهمت في تعميق آثارها الشاملة على الاقتصاد الأمريكي، ويمكن إبراز أهم هذه الانعكاسات على النحو الآتي:

1 - تباطؤ النمو الاقتصادي: منذ جانفي 2008، شهدت قطاعات الإسكان، التصنيع، وتجارة التجزئة حالة من التراجع الرهيب، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة، وانكماش الطلب المحلي. كما دخل الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود اقتصادي حاد، انعكست في التراجع الكبير في حجم الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 3.1%، سواء الفردي أو إنفاق الشركات الذي يُعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، إلى جانب انخفاض الإنفاق على "السلع المعمرة"⁽³⁵⁹⁾ بنسبة 14%. وقد استمر هذا الوضع لأكثر من ثلاث سنوات، ما عمّق من آثار الركود⁽³⁶⁰⁾.

2 - تراجع حجم الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال: سجلت الاستثمارات المحلية والأجنبية في الولايات المتحدة تراجعا رهيبا تجاوز 50%، بفعل حالة الذعر الاقتصادي وفقدان الثقة في الأسواق المالية الأمريكية. وقد تمثّل ذلك في موجة هروب جماعي لرؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما من المستثمرين اليابانيين والصينيين، وبدرجة أقل من مستثمري دول الخليج العربي.

3 - انخفاض رهيب في حجم التجارة الخارجية الأمريكية: تأثرت الصادرات والواردات الأمريكية سلبا نتيجة تراجع الطلب العالمي، وانتقال حالة الركود إلى عدد واسع من الأسواق الخارجية، ما انعكس سلبا على حجم المبادلات التجارية الأمريكية وعلى حصتها من السوق العالمية.

4 - السياسات الاقتصادية: لجأت السلطات الأمريكية إلى اعتماد سياسات تدخلية واسعة النطاق وخطط إنقاذ ضخمة لمواجهة تداعيات الأزمة، من أبرزها إطلاق برنامج TARP⁽³⁶¹⁾، إلى جانب خفض أسعار الفائدة إلى مستويات شبه صفرية، في محاولة لإنعاش النشاط الاقتصادي، وإنقاذ المؤسسات المالية، واستعادة الثقة في النظام المالي.

359 - السلع المعمرة : هي السلع والمنتجات التي لا تُبلى بسرعة حيث يُمكن الاستفادة منها واستخدامها لأكثر من مرة وبأكثر من شكل أو طريقة لفترة زمنية طويلة نسبيا (ثلاث سنوات فأكثر) دون أن تفقد قيمتها أو فائدتها.

360 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19.

361 - TARP (Troubled Asset Relief Program)، وهو برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة، وهو برنامج تم إقراره من قبل الحكومة الأمريكية عام 2008 خلال ذروة أزمة الرهن العقاري والركود المالي العالمي، بهدف دعم النظام المالي الأمريكي من خلال شراء أو دعم الأصول المتعثرة لدى البنوك والمؤسسات المالية المتضررة، ومنع انهيار شامل للقطاع المصرفي.

5 - انهيار سوق العقارات في البلاد: أسفرت الأزمة عن انخفاض حاد في قيمة الأصول العقارية، فُدر بحوالي 1.2 تريليون دولار، نتيجة البيع في المزادات لأعداد كبيرة من المنازل المرهونة والممولة من خلال القروض البنكية، بعد عجز مالكيها عن تسديد قروضهم البنكية، وهو ما زاد من تفاقم الخسائر داخل القطاعين المصرفي والعقاري.

الفرع الثاني - التأثيرات الإقليمية للأزمة المالية العالمية وتباين انعكاساتها بين الاقتصادات

لم تظل أزمة 2008 حبيسة الإطار الوطني للاقتصاد الأمريكي، بل سرعان ما تجاوزت حدوده لتتحول إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية وعالمية، بفعل المكانة المحورية التي تحتلها الولايات المتحدة داخل النظام الاقتصادي العالمي. ويتجلى ذلك سواء من حيث هيمنة الدولار الأمريكي كعملة مرجعية في النظام النقدي الدولي، أو من حيث الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي تجاوز 20%، فضلا عن حصته الكبيرة في حجم التجارة الدولية باعتباره أكبر مستورد عالمي وثاني أكبر مُصدر بعد الإتحاد الأوروبي، إذ تستحوذ الولايات المتحدة على أكثر من خمس المبادلات التجارية العالمية، الأمر الذي جعل أي اضطراب يصيب اقتصادها ينتقل تلقائيا وبسرعة إلى بقية الاقتصادات عبر قنوات التجارة الدولية، والتمويل، وتدفقات الاستثمار.

وفي ظل الترابط العميق بين الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية في سياق العولمة الاقتصادية والمالية، انتقلت آثار الأزمة بسرعة إلى مختلف الأقاليم، غير أن حدة هذه التداعيات وطبيعتها اختلفت باختلاف درجة الانفتاح الاقتصادي، ومستوى التطور المالي والمؤسسي، وهيكل الاقتصادات المعنية.

وانطلاقا من ذلك، يعالج هذا الفرع التأثيرات الإقليمية للأزمة المالية العالمية من خلال ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة؛ إذ يتناول أولا انعكاساتها على الاقتصادات المتقدمة، ولاسيما في أوروبا، كندا، واليابان، من حيث اضطراب الأسواق المالية، وتراجع النمو، وانكماش التجارة. ثم ينتقل ثانيا إلى دراسة آثارها على الاقتصادات الناشئة، التي واجهت تقلبات حادة في أسواق المال وتراجعا في تدفقات الاستثمار لديها، قبل أن يختتم ثالثا بتحليل تداعيات الأزمة على البلدان النامية والأقل نموا، خاصة عبر القنوات غير المباشرة، مثل انكماش التجارة العالمية، وتراجع أسعار السلع الأولية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، والتحويلات المالية، وما ترتب عن ذلك من ضغوط اقتصادية واجتماعية ومالية كبيرة.

أولا - انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات المتقدمة

وصف العديد من المحللين الماليين الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة خطيرة هددت بشكل مباشر استقرار النظام المالي في الاقتصادات المتقدمة، ولاسيما في أوروبا، نظرا للترابط البيوي الوثيق بين الاقتصاد الأمريكي ونظيره الأوروبي. إذ تعتمد الشركات في الدول المتقدمة، خاصة في أوروبا وكندا واليابان، على السوق الأمريكية لتسويق ما يزيد على 50% من منتجاتها، الأمر الذي جعلها تتأثر سريعا بأي تباطؤ يصيب الاقتصاد الأمريكي وإلى انخفاض مبيعاتها وأرباحها⁽³⁶²⁾.

فعلى صعيد الأسواق المالية للدول المتقدمة عامة والأوروبية على وجه التحديد، سجلت بورصات تلك الدول تراجعات حادة، حيث أنه بالرغم من التدخلات الواسعة التي قامت بها كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، من خلال ضخ سيولة قُدرت بنحو 121 مليار دولار لتهدئة الأسواق، واصلت المؤشرات الرئيسة اتجاهها الهبوطي. فقد شهدت أسواق الأسهم في عدد من الدول الأوروبية، مثل السويد وهولندا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، انخفاضات كبيرة تراوحت خسائرها بين 32% و39%، في حين كانت كندا من بين الاقتصادات المتقدمة الأكثر تضررا⁽³⁶³⁾.

كما امتدت تداعيات الأزمة إلى الاقتصادات الآسيوية المتقدمة، حيث هبط مؤشر نيكاي وتوبكس اليابانيان إلى أدنى مستوياتها منذ أزمة سنة 1997، في حين خسرت بورصة طوكيو أكثر من 40% من قيمة تداولاتها، متأثرة بالأزمة العميقة التي ضربت القطاع المصرفي الأمريكي. ويعكس ذلك الطابع العالمي لانتقال الصدمة المالية، ومدى هشاشة الاقتصادات المتقدمة أمام الأزمات المنطلقة من المراكز المالية الكبرى⁽³⁶⁴⁾.

ثانيا - تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الناشئة⁽³⁶⁵⁾

مع اندلاع الأزمة المالية العالمية، تعرضت الاقتصادات الناشئة لاضطرابات حادة في أسواقها المالية، تمثلت أساسا في تراجع كبير لمؤشرات الأسهم وتزايد حدة التقلبات فيها، على الرغم من اختلاف درجة انخراط هذه الاقتصادات في المنتجات المالية المرتبطة مباشرة بأزمة الرهن العقاري الأمريكية. وقد تأثرت

362 - حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية - محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره.

363 - للتفصيل أكثر، طالع دراسة : فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 215-218.

364 - حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية - محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره.

365 - أنظر دراسات سبق ذكرها : - خير الدين بوزرب، الياس حناش، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مغارقة؟، ص: 33. - جبار محفوظ

وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، ص: 51. - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، ص: 219-221.

على نحو ملحوظ أسواق عدد من الدول الآسيوية الناشئة، من بينها تايلاند وماليزيا وهونغ كونغ وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والهند والصين وروسيا وسنغافورة وتايوان.

وفي هذا السياق، خسرت بورصة هونغ كونغ نحو 55% من قيمتها السوقية، في حين تراجعت السوق الهندية بنسبة 37%، كما انخفض مؤشر شنغهاي المركب في الصين بأكثر من 52%، وذلك رغم إعلان السلطات النقدية الصينية عدم امتلاكها استثمارات مباشرة مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكية. كما شهدت روسيا تراجعاً حاداً في أسواقها المالية، حيث سجلت الأسهم الروسية انخفاضاً تجاوز 30%، في حين بدت البرازيل أقل تضرراً مقارنة ببقية الاقتصادات الناشئة، إذ لم يتجاوز تراجع سوقها المالية حدود 5%⁽³⁶⁶⁾.

وتعكس هذه المؤشرات هشاشة الاقتصادات الناشئة أمام الصدمات الخارجية، حتى في الحالات التي لا يكون فيها الارتباط المباشر بالأصول "السامة" مرتفعاً، كما تُبرز الدور المحوري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسلوك المستثمرين في تعميق آثار الأزمة داخل هذه الاقتصادات، من خلال موجات السحب المفاجئ لرؤوس الأموال وارتفاع درجة النفور من المخاطر.

ثالثاً - آثار الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية والأقل نمواً عبر قنوات الاقتصاد الحقيقي

تنتقل آثار الأزمة المالية العالمية بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم عبر قناتين رئيسيتين، تتمثلان في الروابط التجارية والروابط المالية. ورغم أن أسواق المال في الاقتصادات النامية تتسم بقدر أقل من التطور من حيث تنوع الأدوات والمنتجات المالية المتداولة، ولاسيما ضعف انتشار المشتقات المالية والمضاربات واسعة النطاق، فإن ذلك لم يحل دون تأثرها بتداعيات الأزمة، وإن بدرجات متفاوتة.

وبوجه عام، اختلفت حدة الأثر المباشر لأزمة 2008 على الاقتصادات النامية تبعاً لمستوى انفتاحها الاقتصادي، ونضج قطاعاتها المالية والمؤسسية. فكلما كان مستوى التطور المالي أقل، تراجعت عادة درجة العدوى المالية المباشرة، نتيجة اعتماد هذه الاقتصادات بدرجة أكبر على التمويل الحكومي، وضعف اندماجها في الأسواق المالية العالمية، ومحدودية الصلات البنكية مع المؤسسات المالية العالمية. غير أن هذا العامل الوقائي النسبي لم يمنع انتقال الآثار السلبية للأزمة عبر قنوات غير مباشرة، ولاسيما من خلال الاقتصاد الحقيقي.

وفي هذا الإطار، تجلّى الأثر السلبي للأزمة بوضوح عبر القناة التجارية، حيث أدى انكماش التجارة العالمية بنسبة 2.5% سنة 2009 إلى تراجع صادرات الدول النامية، بالتزامن مع انخفاض أسعار المواد الأولية، وهو ما انعكس سلباً على إيراداتها الخارجية وقدرتها التمويلية. كما تزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إليها من الدول المتقدمة، نتيجة انشغال هذه الأخيرة بتداعيات الأزمة داخلياً، الأمر الذي فاقم الضغوط الاقتصادية والمالية على البلدان النامية والأقل نمواً.

ورغم محدودية انخراط العديد من هذه الاقتصادات في الأسواق المالية العالمية، فإن أزمة 2008 امتدت إليها عبر قنوات غير مباشرة، أبرزها التجارة الدولية، والتمويل الخارجي، وأسواق المواد الأولية والسلع الأساسية. ويمكن تحديد أبرز آثار الأزمة على البلدان النامية والأقل نمواً في جملة من الانعكاسات الاقتصادية والمالية المتداخلة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي⁽³⁶⁷⁾:

1 - انكماش الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية: أدى التراجع الحاد في الطلب العالمي، ولاسيما من الاقتصادات الكبرى، إلى انخفاض ملموس في صادرات الدول النامية، خاصة تلك المعتمدة على تصدير المواد الأولية. وقد انعكس هذا الانكماش مباشرة على الموازنات العمومية لهذه الدول، مما قيد قدرتها على تمويل المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية، وأضعف آفاق النمو الاقتصادي لديها.

2 - تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أسفرت الأزمة عن تراجع كبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (لاسيما الأمريكية) نحو الاقتصادات النامية، خاصة تلك التي كانت تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية كمحرك رئيسي للنمو. وقد خلف هذا التراجع أثراً سلبياً على مستويات الإنتاج والتشغيل والاستهلاك، فضلاً عن اضطراب مسارات وخطط التنمية المحلية.

3 - انخفاض تحويلات العاملين بالخارج: شهدت تحويلات أفراد الجاليات العاملة في الخارج تراجعاً ملحوظاً، خاصة من الدول التي تأثرت مباشرة بالأزمة، مثل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي. وتُعد هذه التحويلات مصدراً حيوياً للدخل في العديد من الاقتصادات النامية، سواء من حيث توفير النقد الأجنبي أو دعم الاستهلاك المحلي وتحفيز الطلب الكلي، ما جعل انخفاضها يفاقم هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

367 - للتفصيل أكثر طالع دراسات :

- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

- جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 52-53.

- خير الدين بوزرب، الياس حناش، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟، ص: 33.

4 - تراكم خسائر الصناديق السيادية: تكبدت الصناديق السيادية التابعة لعدد من الدول النامية خسائر كبيرة نتيجة استثماراتها في الأدوات المالية داخل الأسواق المتقدمة المتأثرة بالأزمة. وتُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين أكثر المتضررين، حيث خسرت بورصاتها ما يزيد عن 150 مليار دولار من إجمالي قيمتها السوقية المقدّرة آنذاك بحوالي 1116 مليار دولار.

5 - تراجع برامج الدعم والمساعدات الدولية: شهدت فترة الأزمة انخفاضا ملحوظا في تعهدات وبرامج الدعم التي كانت تقدمها الدول الصناعية، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي داخلها وانشغالها بمعالجة اختلالاتها الداخلية، وهو ما ساهم في تعميق مستويات الفقر وتآكل شبكات الحماية الاجتماعية في العديد من الدول النامية.

6 - انكماش القروض التنموية وبرامج تمويل التنمية: سجلت القروض والمساعدات التنموية الموجهة للدول الأقل نموا تراجعاً واضحاً، بسبب تقلص قدرة الدول المتقدمة على تقديم التمويل الخارجي، وانصرافها إلى ترميم أوضاعها المالية الداخلية. وقد مثّل ذلك ضغطاً إضافياً على الاقتصادات النامية، وأضعف قدرتها على سد فجوات التمويل ودعم مسارات التنمية المستدامة.

7 - تراجع الطلب العالمي على النفط والمواد الأولية: أدى تباطؤ معدلات النمو العالمي إلى انخفاض الطلب على النفط، الذي يشكل المكون الرئيس لصادرات عدد من الدول النامية، ما أسفر عن تراجع أسعاره في الأسواق الدولية. ونظراً لاعتماد العديد من هذه الدول على الأسعار المرجعية للنفط في إعداد ميزانياتها، فقد ترتب عن ذلك تعطيل أو تأجيل عدد من البرامج والمشاريع، وفرض مراجعات تقشفية لأولويات الإنفاق العام.

8 - اختلال التوازنات المالية وتبني سياسات تقشفية: انعكس انخفاض أسعار السلع الأساسية، وعلى رأسها النفط، بشكل مباشر على الإيرادات العمومية للدول النامية، مما أدى إلى تفاقم اختلالات المالية العامة. وقد فرض هذا الوضع تبني سياسات تقشفية واسعة النطاق، شملت تقليص الإنفاق العمومي، وتأجيل أو إلغاء مشاريع استثمارية، وهو ما ترك آثاراً اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد. الجدول التالي، يظهر معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصاعدة والنامية خلال سنتي الأزمة (2008-2009).

جدول رقم (5.2): التوزيع الجغرافي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدول الصاعدة والنامية)

السنة	2008	2009
المنطقة		
شرق آسيا والمحيط الهادي	8.8%	6.7%
أوروبا وآسيا الوسطى	6%	3.5%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4.5%	2.1%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.7%	3.5%
أفريقيا جنوب الصحراء	5.4%	4.6%

المصدر : مقالات سبق ذكرها: جبار محفوظ وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، ص 60. وعماد غزالي، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، ص: 46.

تُبرز معطيات الجدول رقم (5.2) بوضوح الأثر السلبي الذي خلفته الأزمة على معدلات النمو في مختلف مناطق الدول الصاعدة والنامية، حيث سجلت جميع المناطق المدرجة في الجدول أعلاه تراجعاً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2008 و2009، وإن بدرجات متفاوتة. ويعكس هذا التراجع انتقال الأزمة من المراكز الاقتصادية المتقدمة إلى الأطراف عبر قنوات الاقتصاد الحقيقي، ولاسيما التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال.

ففي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، ورغم احتفاظها بأعلى معدلات نمو نسبياً، انخفض النمو من 8.8% إلى 6.7%، وهو ما يعكس تأثير الاقتصادات المصدرة في هذه المنطقة بانكماش الطلب الخارجي، خاصة من الولايات المتحدة وأوروبا، رغم متانة قواعدها الإنتاجية. أما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى فقد شهدت تراجعاً أكثر حدة، من 6% إلى 3.5%، وهو ما يرتبط بعمق اندماج هذه الاقتصادات في الأسواق المالية والتجارية الأوروبية، ما جعلها أكثر عرضة لانتقال الصدمة.

كما تُظهر بيانات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفاضاً واضحاً في النمو من 4.5% إلى 2.1%، وهو ما ينسجم مع ما تمت الإشارة إليه سابقاً بشأن تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية، وانخفاض أسعارها، إلى جانب تقلص الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال نحو هذه المنطقة. وفي السياق ذاته، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في النمو من 5.7% إلى 3.5%، متأثرة بانخفاض الطلب العالمي على النفط والمواد الطاقوية، وهو ما انعكس مباشرة على الإيرادات العامة واختلال التوازنات المالية.

أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فرغم تسجيلها أدنى مستويات التراجع نسبيا (من 5.4% إلى 4.6%)، فإن هذا الانخفاض يعكس بدوره تأثير الاقتصادات الإفريقية بالقنوات غير المباشرة للأزمة، خاصة من خلال تقلص التجارة الدولية، وتراجع المساعدات والقروض التنموية، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج. ويُفسّر هذا التراجع المحدود نسبيا بضعف اندماج العديد من هذه الاقتصادات في الأسواق المالية العالمية، وهو ما خفف من حدة العدوى المالية المباشرة، دون أن يمنع تأثير الاقتصاد الحقيقي فيها.

وعليه، تؤكد معطيات الجدول رقم (5.2) أن أزمة 2008 لم تكن أزمة مالية محصورة في الاقتصادات المتقدمة، بل تحولت إلى أزمة نمو عالمي، طالت بشكل متفاوت الدول الصاعدة والنامية، وفاقمت هشاشة نماذجها التنموية، وقيدت قدرتها على تمويل التنمية، وهو ما ينسجم تماما مع ما تم تحليله في العنصر الثالث بشأن انتقال آثار الأزمة إلى البلدان النامية عبر قنوات التجارة، والتمويل، وأسواق السلع.

الفرع الثالث - التداعيات الكلية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

أدت أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال الاقتصاد العالمي في حالة ركود عميق استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، ما أسفر عن تراجع حاد في أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية في مختلف دول العالم، (كما تمت الإشارة إليه في الفرعين السابقين). فقد شهدت معدلات الإنتاج العالمي والتجارة الدولية انكماشا ملموسا، بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما عكس انتقال الأزمة من نطاقها المالي إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة.

وفي هذا السياق، تشير بيانات بنك إنكلترا إلى أن الخسائر التي تكبدتها الاقتصادات العالمية خلال عامي 2008 و2009 بلغت نحو 10 تريليونات دولار، أي ما يعادل قرابة سدس الناتج العالمي السنوي. كما أوضح تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن عدد العاطلين عن العمل في العالم بلغ حوالي 210 ملايين شخص سنة 2009، بزيادة قدرها 20 مليون عاطل خلال أقل من عام واحد، وهو ما يبرز الأبعاد الاجتماعية العميقة للأزمة إلى جانب تكاليفها الاقتصادية⁽³⁶⁸⁾.

368 - بالاعتماد على المراجع التالية:

- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.

- جبار محفوظ، وآخرون، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 27، 51.

- صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 02.

ونتيجة لذلك، تحولت الأزمة المالية تدريجيا إلى أزمة اقتصادية عالمية خانقة، أثارت تساؤلات جوهرية حول مدى صلابة النظامين المالي والنقدي الدوليين، وكفاءة مؤسسات الحوكمة والرقابة الاقتصادية، فضلا عن حدود فعالية السياسات النقدية والمالية التقليدية في مواجهة الصدمات المالية الكبرى. كما كشفت الأزمة هشاشة الترابط الاقتصادي العالمي، وأظهرت أن العولمة المالية، رغم ما توفره من فرص للنمو والاستثمار، يمكن أن تتحول في الوقت نفسه إلى قناة سريعة لانتقال المخاطر والأزمات بين الدول.

وفي هذا الإطار، فتحت الأزمة الباب أمام دعوات متزايدة لإجراء مراجعة شاملة لقواعد النظام المالي الدولي، وتعزيز متطلبات الشفافية والمساءلة في إدارة الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، بما يحد من تراكم المخاطر النظامية، ويقلص احتمالات تكرار أزمات مماثلة في المستقبل. وهو ما يمهد، منهجيا، للانتقال إلى دراسة الجهود الإقليمية ومتعددة الأطراف للتصدي للأزمة، وتقييم تداعياتها على مستقبل النظام النقدي الدولي.

المطلب الثالث - الاستجابات الإقليمية ومتعددة الأطراف للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها على تحولات النظام النقدي الدولي

كشفت أزمة 2008 بوضوح محدودية قدرة الاقتصادات الوطنية، مهما بلغ حجمها أو درجة تطورها، على مواجهة الصدمات المالية المعولمة بشكل منفرد، الأمر الذي جعل من التنسيق الإقليمي والتدخل متعدد الأطراف ضرورة حتمية لاحتواء تداعيات الأزمة والحد من انتقالها عبر الأسواق المالية العالمية أو امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي. وقد أبرزت طبيعة الأزمة وسرعة انتشارها، الترابط العميق بين الاقتصادات الوطنية، وما يفرضه ذلك من استجابات تتجاوز الأطر التقليدية للسياسات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها مركز انطلاق الأزمة وأكثر الاقتصادات تضررا وتأثيرا، إلى اعتماد خطة إنقاذ مالي واقتصادي غير مسبقة من حيث الحجم والنطاق، بهدف استعادة الاستقرار المالي ومنع انهيار النظام المصرفي لديها. وبالتوازي مع ذلك، انخرطت المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في صياغة استراتيجيات جديدة لمواجهة الأزمة، شملت إصلاح آليات الرقابة، وتوسيع أدوات التمويل، وتعزيز التنسيق الدولي في مجال السياسات الاقتصادية الكلية.

كما أسهمت حدة الاضطرابات التي خلفتها الأزمة في إعادة فتح نقاش واسع حول مستقبل النظام النقدي الدولي، وفعالية مؤسساته، وحدود هيمنة القوى التقليدية على آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية، في ظل تصاعد دور القوى الصاعدة وبروز مطالب متزايدة بإصلاح بنية النظام المالي والنقدي الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب، في **فرعه الأول**، تحليل خطة الإنقاذ المالي والاقتصادي الأمريكية، من حيث خلفياتها، محاورها الأساسية، والتجاذبات السياسية التي رافقتها، مع تقييم آثارها الاقتصادية والمالية. ثم ينتقل، في **فرعه الثاني**، إلى دراسة إستراتيجية النظام النقدي الدولي في مواجهة الأزمة، من خلال تحليل دور صندوق النقد الدولي، وأدواته الرقابية والتمويلية، وإصلاحاته المؤسسية. ويختتم المطلب، في **فرعه الثالث**، بتحليل التداعيات البنوية للأزمة على مستقبل النظام النقدي الدولي، ولا سيما من حيث إعادة إحياء الجدل حول فعالية النموذج الرأسمالي، بروز فاعلين جدد، وتصاعد الدعوات إلى إعادة بناء الحوكمة الاقتصادية العالمية بما يعكس نوع من التوازن بين مختلف القوى الاقتصادية الراهنة.

الفرع الأول - الاستجابة الحكومية الأمريكية لأزمة 2008: خطة الإنقاذ المالي والاقتصادي كآلية وطنية للاحتواء

أفضت الأزمة المالية التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية خريف 2008 إلى حالة غير مسبوقة من الاضطراب في الأسواق المالية، كادت أن تقضي إلى انهيار شامل للنظام المصرفي والمالي، الأمر الذي دفع السلطات الأمريكية إلى التدخل العاجل عبر حزمة واسعة من الإجراءات الاستثنائية. وقد مثل هذا التدخل تحولاً جوهرياً في طبيعة دور الدولة، من الاكتفاء بالتنظيم غير المباشر للأسواق إلى التدخل المباشر لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة.

وفي هذا الإطار، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تبني خطة إنقاذ مالي واقتصادي واسعة النطاق، صاغ ملامحها وزير الخزانة آنذاك **هنري بولسون (Henry Paulson)**، وتم الإعلان عنها رسمياً في 18 سبتمبر 2008. وقد خُصص لهذه الخطة غلاف مالي ضخم قُدِّر بنحو 700 مليار دولار، بهدف احتواء الانهيار المتسارع في الأسواق، واستعادة الثقة في النظام المالي، ومنع انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي. وتُعد هذه الخطة من أكبر عمليات التدخل الحكومي في تاريخ الرأسمالية الأمريكية، سواء من حيث حجم الموارد المرصودة أو من حيث طبيعة الأدوات المستخدمة⁽³⁶⁹⁾.

يهدف هذا الفرع إلى تحليل خطة الإنقاذ المالي الأمريكية من حيث منطلقاتها النظرية وأسسها الاقتصادية، ومحاورها الرئيسية والتجاذبات السياسية التي رافقت اعتمادها، وصولاً إلى تقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والنظام الرأسمالي العالمي.

أولاً - مبدأ الخطة وأساسها

تُستعمل عبارة "خطة الإنقاذ المالي الأمريكية" للدلالة على البرنامج الاستثنائي والطارئ الذي أطلقته الحكومة الأمريكية في خريف 2008، قصد احتواء الآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية، ومواجهة حالة الانهيار المتسارع التي عرفت الأسواق المالية آنذاك. وقد عُرف هذا البرنامج رسمياً باسم "برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة" (Troubled Asset Relief Program – TARP)، وهو ما يعكس بوضوح الطبيعة الاستثنائية للتدخل الحكومي وحجم المخاطر النظامية التي باتت تهدد استقرار الاقتصاد الأمريكي.

ويقوم هذا البرنامج على مبدأ محوري يتمثل في قيام الدولة بشراء الأصول والديون المتعثرة، أو ما يُعرف بالديون الهالكة (الميووس من تحصيلها)، التي أثقلت ميزانيات المؤسسات المالية وأفقدتها القدرة على مواصلة نشاطها الائتماني. وتشمل هذه الأصول، بصفة أساسية، الديون الناجمة عن قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، والتي كانت نتيجة مباشرة لسياسات المضاربة الواسعة والممارسات المالية غير المنضبطة التي سادت في بورصات وول ستريت خلال مرحلة ما قبل الأزمة. وقد أدى تراكم هذه الديون إلى إنهاك النظام المصرفي الأمريكي، وشل آليات الوساطة المالية، وتعريضه لخطر انهيار شامل كان من شأنه أن يمتد إلى مجمل قطاعات الاقتصاد الأمريكي.

ومن هذا المنطلق، عكست الخطة تحولاً جوهرياً في فلسفة التدخل الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي الأمريكي، حيث انتقلت الدولة من دور المنظم غير المباشر للأسواق إلى فاعل مركزي يتدخل مباشرة لإنقاذ المؤسسات المالية الكبرى، باعتبارها مؤسسات "أكبر من أن تُفلس". وقد استهدفت الخطة امتصاص الديون الهالكة التي أرهقت السوق المالية الأمريكية وهددت استقرارها، بوصفها نتاجاً مباشراً للسياسات الخاطئة في مجال الرهون العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون، وما صاحبها من إفراط في المخاطرة وسوء تقدير للمخاطر الائتمانية.

وعلى الصعيد القانوني والمؤسسي، حُوّلت الخطة إلى قانون نافذ عقب مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي عليها بتاريخ 2 أكتوبر 2008، ثم إقرارها من طرف مجلس النواب في 3 أكتوبر 2008. ونص القانون

على أن تمتد فترة تنفيذ البرنامج لمدة سنة واحدة، تنتهي في 31 ديسمبر 2009، مع إمكانية تمديد العمل به لفترة إضافية لا تتجاوز سنتين بناءً على طلب من السلطة التنفيذية، وهو ما يعكس الطابع المؤقت والاستثنائي للتدخل، رغم ما أثاره من نقاش واسع حول حدود تدخل الدولة في ظل اقتصاد السوق⁽³⁷⁰⁾.

ثانيا - البنود والمحاور الرئيسية لخطة الإنقاذ المالي والتجاذبات السياسية حولها

أوضحت وزارة الخزانة الأمريكية، في بيانها الرسمي، أن خطة الإنقاذ المالي منحت وزير الخزانة هنري بولسون (Henry Paulson)، بالتنسيق مع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك بن شالوم برنانكي (Ben Shalom Bernanke)، صلاحيات استثنائية وغير مسبقة تخوله شراء أصول تابعة للبنوك والشركات والمؤسسات المالية كلما اعتُبر ذلك ضروريا لضمان استقرار الأسواق والمؤسسات المالية. وقد عكس هذا التوسع في الصلاحيات إدراك الإدارة الأمريكية لخطورة الوضع المالي وطبيعته النظامية، بما يستدعي تجاوز الآليات التقليدية للتدخل.

وفي هذا السياق، وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الخطة بأنها "ضخمة لأن المشكلة هائلة"، في إشارة إلى حجم الاختلالات التي أصابت النظام المالي لبلاده. غير أن اعتماد الخطة ترتب عنه رفع سقف الدين العام الأمريكي من 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار (أي بزيادة قدرت بـ 700 مليار دولار وهو مقدار الغلاف المالي المخصص للخطة)، ما أضاف أعباء مالية جديدة على اقتصاد يعاني أصلا من استنزاف كبير للسيولة، بفعل الكلفة الباهظة للحربين في العراق وأفغانستان⁽³⁷¹⁾.

وقد جاءت خطة إنقاذ الأصول المتعثرة (TARP) متضمنة مجموعة من البنود والمحاور الأساسية التي شكلت الإطار التنفيذي للتدخل الحكومي، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽³⁷²⁾:

1 - تمكين الحكومة الأمريكية من شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 700 مليار دولار، لا سيما الأصول المرتبطة بقروض الرهن العقاري عالية المخاطر، باعتبارها المصدر الرئيس لاختلال ميزانيات المؤسسات المالية⁽³⁷³⁾؛

370 - الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، أزمة مالية، آخر مطالعة 2025/10/22. الرابط: url.me/UupqCk

371 - حازم البيلالي، الأزمة المالية الحالية - محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره.

372 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 14. بتصرف مع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، أزمة مالية، آخر مطالعة 2025/10/22. الرابط:

url.me/UupqCk

373 - لحسن عقومة، عمر حجان، سفيان بن عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، المجلد

04، العدد 01، جوان 2019، ص 199.

- 2 - تنفيذ البرنامج على مراحل، حيث حُوِّلَت وزارة الخزانة في المرحلة الأولى شراء أصول بقيمة 250 مليار دولار، مع إمكانية رفع المبلغ إلى 350 مليار دولار بقرار من رئيس الولايات المتحدة، في حين احتفظ الكونغرس بحق الاعتراض (الفيتو) على أي تجاوز لسقف الإنفاق المحدد عند 700 مليار دولار، بما يعكس محاولة تحقيق توازن بين التدخل السريع والرقابة التشريعية⁽³⁷⁴⁾؛
- 3 - تقديم دعم مباشر للعائلات المتضررة، بهدف الحد من تفاقم حالات العجز عن السداد وتقليص معدلات حجز المنازل، بما يخفف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة؛
- 4 - تبني سياسة نقدية توسعية عبر ضخ كميات إضافية من السيولة في النظام المالي، والتأثير في سعر الفائدة الذي حُفِّضَ إلى حدود 1%، في مسعى لتنشيط الائتمان وتحفيز الاقتراض؛
- 5 - إرساء تدخل مزدوج للمؤسسات السيادية الكبرى، تمثل في اضطلاع مجلس الاحتياطي الفيدرالي بدور مُقرض الملاذ الأخير، مقابل اضطلاع وزارة الخزانة بدور المشتري الأخير للأصول المتعثرة، وهو ما جسّد تكاملاً غير مسبوق بين السياستين النقدية والمالية؛
- 6 - منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية قُدرت بنحو 100 مليار دولار لصالح الطبقة الوسطى والشركات، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي والحد من حدة الانكماش؛
- 7 - مساهمة الدولة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المستفيدة من الخطة، بما يسمح للحكومة بتحقيق عوائد مستقبلية في حال تعافي الأسواق وارتفاع قيمة الأصول؛
- 8 - تفويض وزير الخزانة بالتنسيق مع المصارف المركزية في الدول الأخرى لاعتماد خطط مماثلة، وهو ما يعكس البعد الدولي للأزمة والحاجة إلى استجابة عالمية منسقة؛
- 9 - إنشاء مجلس رقابي يتولى الإشراف على تنفيذ الخطة، ويضم وزير الخزانة، ورئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ورئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات، بهدف تعزيز الشفافية وضمان حد أدنى من المساءلة المؤسسية.

التجاذبات السياسية حول الخطة: أما على الصعيد السياسي، فقد رافق اعتماد الخطة جدل واسع داخل الأوساط السياسية الأمريكية. ففي مرحلتها الأولى، عارض الرئيس جورج بوش مشروع الخطة وهدد باستخدام حق النقض (الفيتو)، معتبراً إياها بمثابة "إنقاذ للمقترضين والممولين الذين تصرفوا دون مسؤولية". غير أن

تفانم الاضطرابات المالية واتضاح مخاطر الانهيار الشامل دفعاه إلى التراجع عن هذا الموقف. وفي نهاية المطاف، صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على الخطة بأغلبية 72 صوتا مقابل 13 صوتا معارضا، وهو ما عكس إدراكا واسعا داخل الطبقة السياسية لضرورة التدخل العاجل لتفادي انهيار شامل للنظام المالي الأمريكي⁽³⁷⁵⁾.

ثالثا - تقييم خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

أثار تنفيذ خطة الإنقاذ المالي الأمريكية نقاشا واسعا وجدلا حادا داخل الولايات المتحدة وخارجها، انقسمت بشأنه الآراء بين تيار مؤيد رأى فيها ضرورة حتمية لحماية استقرار النظام المالي وتفاذي انهياره الشامل، وتيار معارض اعتبرها تدخلا مُسرفا يتناقض مع المبادئ الليبرالية التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي، ويكرّس منطق تحميل المجتمع كلفة إخفاقات القطاع المالي.

1 - مواقف المؤيدين: جدوى الاستجابة الحكومية الطارئة: يرى أنصار خطة الإنقاذ أن هذا التدخل مثّل إجراءً إسعافيا عاجلا، شبيها بـ "التدخل الجراحي"، هدفه وقف النزيف المالي قبل انتقاله إلى القطاعات الإنتاجية. فبحسب هذا التصور، يشكل الحفاظ على سلامة القطاع المالي شرطا أساسيا للحيلولة دون امتداد العدوى إلى الشركات غير المالية، وبالتالي حماية الاقتصاد الحقيقي من حالة شلل واسعة. كما يؤكد المؤيدون أن الخطة أسهمت في استعادة الثقة في البنوك الأمريكية وتهدئة الأسواق التي كانت على شفا انهيار كامل، وهو ما اعتُبر نجاحا مرحليا في احتواء الذعر المالي.

2 - مواقف المعارضين: كلفة باهظة وغياب الضمانات: في المقابل، وجّهت قطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي انتقادات حادة لخطة الإنقاذ، معتبرة أن "منظومة وول ستريت" ينبغي أن تتحمل مسؤولية أخطائها بدل إنقاذها بأموال دافعي الضرائب. كما شكك المعارضون في وجود ضمانات حقيقية لنجاح الخطة، واعتبروها تبديدا للموارد العامة دون محاسبة فعلية للمؤسسات المالية التي ساهمت في تفجير الأزمة. وأثار تدخل وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي في الأسواق، بذريعة تفادي انهيار شامل للنظام المالي، جدلا أعمق حول حدود دور الدولة في الاقتصاد، حيث رأى منتقدو الخطة أن هذا التدخل يمثل انحرافا عن المبادئ الجوهرية للنظام الرأسمالي القائم على حرية السوق، ويعكس تناقضا فكريا وسياسيا في التوجهات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁷⁶⁾.

375 - الموسوعة الحرة ويكيبيديا، أزمة مالية، آخر مطالعة 2025/10/22. الرابط: urlr.me/UupqCk

376 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 - تحمل الاقتصاد الحقيقي عبء الخطة: يذهب عدد من الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الأمريكي إلى أن المفارقة الأساسية في خطة الإنقاذ تكمن في أن مواردها استُمدت من مداخل الاقتصاد الحقيقي، ليجد هذا الأخير نفسه مجددا مطالبا بتحمل كلفة إخفاقات اقتصاد المضاربات المالية. وقد دفع هذا الوضع العديد من الاقتصاديين، وفي مقدمتهم بول كروغمان⁽³⁷⁷⁾، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2008، إلى التحذير من أن الخطة لا تمثل حلا جذريا للأزمة، بل قد تمهد لمرحلة جديدة منها، لأنها لا تعالج الأسباب البنوية العميقة التي أدت إلى الانهيار، بل تكتفي بإدارة نتائجه.

4 - الانقسام الإيديولوجي داخل الكونغرس الأمريكي: أدى عرض خطة الإنقاذ على الكونغرس (مجلسي الشيوخ والنواب) إلى انقسام إيديولوجي حاد بين تيارين رئيسيين متناقضين. فقد رفض الليبراليون المتشددون (أنصار المادية الاقتصادية) الخطة رفضا قاطعا، انطلاقا من قناعتهم بضرورة ترك السوق يصحح اختلالاته بنفسه دون تدخل حكومي، واعتبارهم أن حماية المؤسسات المالية من الإفلاس تشكل تشويها لآليات السوق. في المقابل، عارض الليبراليون الاجتماعيون الخطة من زاوية مختلفة، إذ رأوا أنها ركزت على حماية مصالح البنوك الدائنة وأغفلت أوضاع ملايين المقترضين المهددين بفقدان مساكنهم، والذين قُدر عددهم بأكثر من ثلاثة ملايين أسرة، وهو ما دفع إلى إدخال تعديلات على مشروع الخطة قبل إقراره للتخفيف من حدة هذا الخلل⁽³⁷⁸⁾.

5 - ازدواجية المعايير الأمريكية بين أزمة 2008 والأزمة الآسيوية 1997: اعتبر عدد من الباحثين أن خطة الإنقاذ الأمريكية قد كشفت عن ازدواجية واضحة في الموقف الأمريكي من تدخل الدولة في الاقتصاد. فخلال الأزمة الآسيوية سنة 1997، مارست الولايات المتحدة ضغوطا قوية على الدول المتضررة، مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية، لمنعها من تبني خطط إنقاذ ذاتية قائمة على التدخل الحكومي، وفرضت عليها تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي التي ارتكزت على عدم تدخل الدولة، ورفع أسعار الفائدة، وإغلاق المؤسسات المالية غير المطابقة لمعايير بازل⁽³⁷⁹⁾، إلى جانب سياسات تقشفية عمقت الركود ورفعت معدلات البطالة. وفي المقابل، سارعت الولايات المتحدة، عند تعرض اقتصادها لأزمة داخلية، إلى اعتماد

377 - بول روبين كروغمان (Paul Robin Krugman) من مواليد 28 فيفري 1953، هو اقتصادي أمريكي، وأستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك. حاز في عام 2008، على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن مساهماته في النظرية التجارية والجغرافيا الاقتصادية الجديدة. يعد كروغمان من أبرز منتقدي السياسات الاقتصادية المحافظة، وخاصة في عهد الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009) ثم الرئيس دونالد ترامب منذ ترشحه للولاية الأولى عام 2016. بعد الأزمة المالية عام 2008، كان كروغمان من أبرز منتقدي سياسات التقشف ووجه اللوم للاقتصادات الرائدة، وقال إنها كانت عالقة في فخ السيولة التقليدي.

378 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

379 - أرغم صندوق النقد الدولي، وبإيعاز من الولايات المتحدة، في سنة 1997 إندونيسيا على إغلاق 16 مصرفا في وقت واحد.

أضخم تدخل حكومي مالي في تاريخها المعاصر، وهو ما عزز الانتقادات الموجهة لانتقائية الخطاب الليبرالي الأمريكي⁽³⁸⁰⁾.

6 - تأثير الخطة على النظام الرأسمالي العالمي: أفضى اعتماد خطة الإنقاذ الأمريكية إلى إحداث أثر ارتدادي على المستوى الدولي، إذ سارعت العديد من الدول المتقدمة والصاعدة المتضررة من تداعيات الأزمة إلى تبني نهج مماثل، عبر إطلاق خطط إنقاذ وطنية واسعة خصصت لها مئات المليارات من الدولارات، شملت ضخ السيولة، والدعم المباشر، والتأمين الجزئي أو الكلي للمؤسسات، وتدخلات واسعة في الأسواق. وقد أثارت هذه السياسات تساؤلات عميقة حول صلابة النموذج الرأسمالي الحر، الذي طالما قُدم باعتباره المرجعية الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، قبل أن تكشف أزمة 2008 هشاشته البيوية وحدود قدرته على تحقيق الاستقرار في ظل العولمة المالية.

والجدول التالي يوضح حجم الميزانيات التي خصصتها بعض الدول الصناعية (باستثناء الو.م.أ) قصد التصدي للأزمة المالية العالمية واحتوائها.

الجدول رقم (6.2): المبالغ المعتمدة من قبل الدول الصناعية لتنفيذ خطط الإنقاذ الوطنية لمواجهة أزمة 2008 (الوحدة: مليار يورو)

البلد	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	هولندا	إسبانيا	إيطاليا	البرتغال	المجموع
الميزانية	640	480	360	200	100	100	20	1900

المصدر : عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سابق، ص 16.

يبين الجدول رقم (6.2) حجم الموارد المالية التي خصصتها مجموعة من الدول الصناعية الأوروبية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك من خلال اعتماد خطط إنقاذ وطنية واسعة النطاق. إذ بلغت الميزانيات المرصودة مجتمعة نحو 1.9 تريليون يورو، توزعت أساسا بين بريطانيا (640 مليار يورو)، وألمانيا (480 مليار يورو)، وفرنسا (360 مليار يورو)، إضافة إلى هولندا، إسبانيا، إيطاليا، والبرتغال (420 مليار يورو). وعند إضافة الميزانية المخصصة لخطة الإنقاذ الأمريكية، المقدرة بـ 700

مليار دولار (أي ما يعادل نحو 501 مليار يورو)، يتضح أن الحجم الإجمالي لمبالغ الإنقاذ المعتمدة عالمياً بلغ قرابة 2.4 تريليون دولار، دون احتساب الخطط التي تبنتها روسيا، والدول الآسيوية، والدول العربية، وغيرها من الاقتصادات التي سارعت بدورها إلى اتخاذ تدابير استثنائية لاحتواء الاضطرابات المالية.

وتكشف هذه الأرقام عن بلوغ التدخل الحكومي في الاقتصاد العالمي مستويات غير مسبوقة من حيث الحجم والنطاق، بما يعكس الطابع العالمي للأزمة وعمق تشابك الأنظمة المصرفية والمالية الدولية. فاعتماد خطط إنقاذ وطنية في أغلب الاقتصادات الصناعية لم يكن مجرد خيار سياسي أو استجابة ظرفية، بل ضرورة اقتصادية ملحة فرضتها مخاطر انهيار سلاسل الائتمان العابرة للحدود، واحتمال انتقال العدوى المالية إلى قطاعات الإنتاج والتشغيل، أي إلى الاقتصاد الحقيقي.

كما تشير هذه التدخلات الواسعة إلى تحول جوهري في طبيعة دور الدولة داخل النظام الرأسمالي المعاصر، حيث اضطرت حكومات الدول الكبرى إلى التخلي، ولو مؤقتاً، عن المبادئ التقليدية لاقتصاد السوق الحر، وتبني سياسات تدخلية مباشرة شملت التأمين، وضخ السيولة، وتقديم ضمانات حكومية واسعة للقروض. وقد أفرز هذا الواقع تناقضاً واضحاً بين الخطاب الليبرالي الذي طالما روجت له هذه الدول، والممارسة الفعلية التي فرضتها الأزمة، وهو ما دفع عدداً متزايداً من الباحثين إلى التشكيك في صلاية النموذج النيوليبرالي وقدرته على الصمود أمام الصدمات الكبرى.

ومن جهة أخرى، أبرز اللجوء الجماعي إلى خطط إنقاذ بهذا الحجم هشاشة البنية المالية العالمية، واعتماد معظم الاقتصادات، بما فيها المتقدمة، على سيولة القطاع المالي الأمريكي وسوق رأس المال في "منظومة وول ستريت". وهو ما يؤكد أن أزمة 2008 لم تكن مجرد أزمة رهونات عقارية، بل أزمة نظام اقتصادي عالمي قائم على تدفقات مالية كثيفة وسريعة، وغير خاضعة بالقدر الكافي للضبط والرقابة.

وفي هذا السياق، أعادت هذه التدخلات الإنقاذية طرح تساؤل محوري حول مستقبل النظام الاقتصادي الدولي: هل تتجه الاقتصادات الكبرى نحو نموذج جديد أكثر تنظيمًا، يقوم على رقابة دولية مشتركة وتنسيق أوسع للسياسات المالية والنقدية؟ أم أن العودة إلى الآليات نفسها التي سبقت الأزمة ستؤدي إلى إعادة إنتاج اختلالات بنيوية تمهد لأزمات مستقبلية جديدة؟ وهي تساؤلات تتقاطع مع النقاش العالمي المتجدد حول إصلاح النظام المالي الدولي، وتعزيز الرقابة على أسواق رأس المال، وتقوية دور المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفرعين اللاحقين من هذا المطلب.

الفرع الثاني - مقاربات النظام النقدي الدولي في إدارة أزمة 2008

تنفيذا للتوصيات الصادرة عن قمة مجموعة العشرين المنعقدة بواشنطن في 15 نوفمبر 2008، باشر خبراء صندوق النقد الدولي إعداد تقرير شامل تضمّن قراءة أولية لملاحم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتحليلا معمقا لجذورها البيوية، فضلا عن الخروج بجملته من النتائج والتوصيات الهادفة إلى تفادي تكرار مثل هذه الأزمات أو الحد من حدتها مستقبلا. وقد شكل هذا التقرير أحد أهم المراجع الدولية التي استند إليها في بلورة الاستجابات متعددة الأطراف للتصدي لتداعيات الأزمة، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية أو على مستوى إصلاح آليات الحوكمة المالية العالمية⁽³⁸¹⁾.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا الفرع تحليل إستراتيجية النظام النقدي الدولي في إدارة الأزمة المالية العالمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية، تمثل الركائز الأساسية لفهم طبيعة تدخل صندوق النقد الدولي وحدود فعاليته. ويتمثل المحور الأول في دراسة الأساليب والأدوات التي اقترحتها الصندوق لمواجهة الأزمة، بينما يركز المحور الثاني على جهوده العملية في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لتداعياتها. ويُختتم الفرع بمحور ثالث مخصص لتقييم أداء ودور صندوق النقد الدولي خلال أزمة 2008، وذلك في ضوء الانتقادات الموجهة لسياساته التقليدية ومطالب إصلاح الحوكمة المالية العالمية.

أولا - الأساليب والأدوات التي اقترحتها صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

في إطار تقييمه الأولي للأزمة، دعا الصندوق إلى تبني استجابات عاجلة ومنسقة بين الدول، تركز على توظيف أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إلى جانب إطلاق إصلاحات هيكلية واسعة، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، بهدف احتواء تداعيات الأزمة والحد من مخاطر انتشارها⁽³⁸²⁾.

وانطلقت توصيات الصندوق من قناعة مفادها أن الترابط القوي بين الأنظمة المالية العالمية يجعل أي اضطراب كبير قادرا على توليد آثار انتشارية تتجاوز حدود الدولة المعنية، وهو ما يستدعي استجابة جماعية تتجاوز المقاربات الوطنية الضيقة. وفي هذا السياق، شدد الصندوق على أهمية الدفعات التنشيطية المالية، واعتماد سياسات نقدية توسعية، بما في ذلك اللجوء إلى أدوات نقدية غير تقليدية، إلى جانب معالجة العوامل

381 - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة، بيان صحفي رقم 09/30 صادر بواشنطن بتاريخ 06 مارس 2009، آخر مطالعة

2025/12/22. الرابط : urlr.me/pxMFng

382 - للتفصيل أكثر ارجع إلى دراسة فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 323-324.

البنوية التي أسهمت في نشوء الأزمة وتفاقمها، وذلك في إطار مقارنة شاملة تجمع بين إدارة الأزمة الآنية وإصلاح مكامن الخلل الهيكلية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المحور عنصرين رئيسيين، يتمثل أولهما في تحليل توظيف أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لمواجهة الأزمة، بينما يركز العنصر الثاني على معالجة جذور الأزمة من خلال إصلاح الأطر التنظيمية والمالية وتعزيز التنسيق الدولي.

1 - توظيف أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لمواجهة الأزمة: أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تحريك الحكومات بسرعة وحزم عبر توظيف أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لا سيما من خلال قناتي السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، بهدف دعم الطلب الكلي، واستعادة الاستقرار في الأسواق المالية الدولية، والحد من حدة الانكماش الاقتصادي. وشدد خبراء الصندوق على أن نجاح أي مسار للتعافي الاقتصادي يظل مرهوناً بدرجة كبيرة بقدرة السلطات العمومية على استعادة الثقة في القطاع المالي وتعزيز كفاءته الوظيفية، لما لذلك من أثر مباشر في فعالية باقي السياسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، حدد الصندوق ثلاث أولويات عاجلة ينبغي على الحكومات التركيز عليها على المدى القصير (383):

- تتمثل الأولى في **ضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي**، من خلال تدخل نشط للبنوك المركزية عبر ضخ كميات كافية من السيولة، بما يسمح للمؤسسات المالية بمواصلة نشاطها الطبيعي والحفاظ على استمرارية الائتمان؛

- أما الأولوية الثانية فتتعلق بـ **التعامل مع الأصول المتعثرة**، وذلك عبر شطبها من ميزانيات المؤسسات المالية أو تحويلها إلى شركات حكومية متخصصة في إدارة الأصول الرديئة، بهدف الحد من مخاطرها النظامية ومنع انتقال عدوها داخل النظام المالي؛

في حين تتمثل الأولوية الثالثة في **إعادة رسملة المؤسسات المالية القابلة للاستمرار**، من خلال ضخ رؤوس أموال حكومية مباشرة لفائدة المؤسسات التي تمتلك مقومات البقاء لكنها تعاني من ضعف في قواعدها الرأسمالية، بما يسمح بترميم مراكزها المالية واستعادة ثقة المستثمرين والمتعاملين.

وإلى جانب ذلك، دعا الصندوق إلى ضرورة تعزيز ودعم قواعد البيانات الاقتصادية والمالية، بما يمكنه من إعداد تقييمات وتحليلات أكثر دقة وواقعية، وتقديم توصيات فعالة تسهم في كشف الروابط وفهم التفاعلات بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي والاستقرار الخارجي. كما اعتبر أن تحسين جودة البيانات وتكاملها يشكل عنصراً أساسياً في تعزيز القدرة الوقائية للسياسات الاقتصادية، والحد من مخاطر نشوء أزمات مالية مستقبلية⁽³⁸⁴⁾.

2 - معالجة جذور الأزمة وإصلاح مكان الخل الهيكلي (البنوي): إلى جانب التدابير ذات الطابع العاجل، يرى صندوق النقد الدولي أن الاستجابة الفعالة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تقتضي معالجة أسبابها البنوية، وذلك عبر اعتماد إصلاحات عميقة تشمل مجالات التنظيم والرقابة المالية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي. وانطلقت هذه المقاربة من قناعة مفادها أن الاقتصار على إدارة التداعيات الظرفية للأزمة دون معالجة مكان الخل الهيكلي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة إنتاج الاختلالات نفسها وتهيئة الظروف لأزمات مستقبلية مماثلة. وتتمثل أبرز هذه الإصلاحات في⁽³⁸⁵⁾:

2.1 - إصلاح الأطر التنظيمية المالية: استناداً إلى تقرير خبراء الصندوق⁽³⁸⁶⁾، تم التأكيد على جملة من التوصيات التنظيمية الأساسية، أبرزها توسيع نطاق الرقابة المالية ليشمل مختلف الأنشطة والمجالات التي قد تحدث مخاطر نظامية على الاقتصاد ككل، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قدر كافٍ من المرونة تسمح بمواكبة الابتكارات والتطورات المتسارعة في الأسواق المالية. كما شدد التقرير على تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة وتوافر المعلومات لفائدة الجهات الرقابية، بما يمكنها من تقييم المخاطر بدرجة أعلى من الدقة والفعالية.

وفي السياق ذاته، أولى الصندوق أهمية خاصة لتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني، من خلال تقليص تضارب المصالح داخلها، وإلزامها بالكشف عن بيانات دقيقة وموثوقة للمستثمرين، إلى جانب إخضاعها لرقابة رسمية صارمة. ويعكس هذا التوجه إدراك الصندوق للدور المحوري الذي لعبته هذه الوكالات في تضليل الأسواق والمساهمة في تفاقم الأزمة عبر منح تصنيفات مرتفعة لأدوات مالية عالية المخاطر.

384 - كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

385 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 05-06.

386 - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة، مرجع سبق ذكره.

2.2 - توثيق وتعزيز التعاون الدولي⁽³⁸⁷⁾: أكد خبراء صندوق النقد الدولي في تقريرهم أن الطابع العابر للحدود للأزمات المالية يفرض تعزيز التعاون والتنسيق الدولي باعتباره شرطاً أساسياً لضمان الاستقرار المالي العالمي. وفي هذا الإطار، دعا التقرير إلى إرساء نظام دولي للإنذار المبكر تشرف عليه مؤسسات دولية متخصصة تمتلك الخبرة والقدرة على رصد المخاطر النظامية، مثل صندوق النقد الدولي، ومنندى الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية.

كما شدد الصندوق على ضرورة تحديد جهة دولية قادرة على التدخل السريع لمواجهة الأزمات والمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى أن الصندوق يمتلك المؤهلات التي تخوله أداء هذا الدور بكفاءة، شريطة معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف التي حدثت سابقاً من فعاليتته. وإلى جانب ذلك، دعا إلى إنشاء آلية تمويل دائمة تتمتع بقدرة أكبر على التدخل السريع وتوفير التمويل العاجل للدول المتضررة، بما يعزز متانة النظام المالي العالمي ويحد من انتشار الأزمات.

ثانياً - جهود صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة المالية العالمية

كشفت أزمة 2008 المالية عن حجم القصور البنوي الذي كان يعتري منظومة عمل صندوق النقد الدولي، سواء على مستوى الوظيفة الرقابية، أو القدرة على التنبؤ بالمخاطر، أو فعالية آليات التدخل الوقائي. فقد أخفق الصندوق، رغم تقديم نفسه بوصفه "الحارس الأول للاستقرار المالي والنقدي العالمي"، في رصد الاختلالات المتراكمة داخل الاقتصادات المتقدمة، وعجز عن توفير مؤشرات إنذار مبكر تنبه إلى المخاطر النظامية المتصاعدة، بل ذهب في بعض تقاريره السابقة عن الأزمة إلى تبني تقييمات اتسمت بتفاؤل مفرط تجاه اقتصادات كانت تمثل لاحقاً "بؤرة الانفجار المالي".

وأمام هذا الإخفاق، وجد الصندوق نفسه مضطراً إلى إعادة النظر في بنيته المؤسسية وأدواته التحليلية والرقابية، والانتقال من منطق إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى مقارنة أكثر وقائية واستباقية. وفي هذا السياق، تبنى حزمة واسعة من الإصلاحات لم يقتصر هدفها على احتواء تداعيات الأزمة فحسب، بل سعت إلى إعادة تموضع الصندوق داخل النظام النقدي الدولي وتعزيز شرعيته كفاعل مركزي في إدارة الاستقرار المالي العالمي.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا العنصر خمسة محاور رئيسية تعكس الأبعاد الأساسية لجهود الصندوق في مواجهة الأزمة، تتمثل في: إصلاح أنشطته الرقابية والانتقال بها نحو رقابة بنوية عابرة للحدود؛ تعزيز برامجه الموجهة لتنمية القدرات المؤسسية للدول الأعضاء؛ مراجعة نظام الحصص وآليات الحوكمة بما يعكس التحولات في موازين القوة الاقتصادية العالمية؛ توسيع السعة التمويلية للصندوق لتمكينه من الاضطلاع بدور المقرض العالمي الأخير؛ وأخيراً، إصلاح نظام الإقراض وتطوير أدوات تمويل جديدة أكثر مرونة ووقائية، تستجيب لطبيعة الصدمات المالية الحديثة.

1 - إصلاح الأنشطة الرقابية للصندوق: من رقابة شكلية إلى رقابة بنوية عابرة للحدود: اعترف صندوق النقد الدولي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بإخفاقه في توقع اندلاعها أو تنبيه الدول الأعضاء إلى حجم المخاطر النظامية التي كانت تتراكم داخل الاقتصادات المتقدمة، بل إن تقاريره الصادرة قبيل الأزمة اتسمت بدرجة عالية من التفاؤل غير المبرر⁽³⁸⁸⁾. وقد كشف هذا الفشل محدودية المقاربة الرقابية التي كان يعتمد عليها الصندوق، والتي ركزت تقليدياً على اختلالات الاقتصادات الهشة، وأهملت مصادر الخطر الكامنة في المراكز المالية الكبرى ذات الترابط العالمي الكثيف. واستجابة لذلك، شرع الصندوق في مراجعة شاملة وعميقة لأنشطته الرقابية، تجسدت في جملة من الإصلاحات البنوية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1 - تعزيز الدور الرقابي للصندوق: أثبتت الأزمة أن التعامل مع القطاع المالي باعتباره قطاعاً "منفصلاً" عن الاقتصاد الحقيقي كان من أبرز أسباب العجز عن رصد المخاطر النظامية في الوقت المناسب. وانطلاقاً من هذا الإدراك، أعاد الصندوق تعريف أولوياته الرقابية، من خلال إدماج "الرقابة المالية الكلية" (Macro-Financial Surveillance) ضمن تحليلاته الأساسية، بما يسمح بفهم أعمق للتفاعلات المتبادلة بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا الإطار، قرر المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر 2010 تحويل تقييم الاستقرار المالي من آلية طوعية إلى بند إلزامي بالنسبة لـ 25 اقتصاداً⁽³⁸⁹⁾ تُعد قطاعاتها المالية ذات تأثير نظامي عالمي، وذلك بالنظر إلى حجمها وتشابكها مع الأسواق الدولية. ويعكس هذا التحول إدراكاً مؤسسياً جديداً مفاده أن

388 - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة، مرجع سبق ذكره.

389 - استراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، منطقة هونغ كونغ الصينية، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الو.م.أ. وتغطي هذه الاقتصادات الخمسة والعشرون أزيد 90% من النظام المالي العالمي.

التهديد الحقيقي للاستقرار المالي العالمي لم يعد مصدره الاقتصادات الضعيفة، بل الاقتصادات الكبرى التي تشكل مراكز ثقل للنظام المالي الدولي.

1.2 - تأسيس آلية الإنذار المبكر (Early Warning Exercise – EWE) : استجابة لطلب قادة مجموعة العشرين خلال أشغال قمة واشنطن المنعقدة شهر نوفمبر 2008، أنشأ صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي (FSB)⁽³⁹⁰⁾ آلية الإنذار المبكر (EWE) سنة 2009⁽³⁹¹⁾. وتعمل هذه الآلية على تقسيم المهام بين المؤسستين بما يتوافق مع مجالات تخصص كل منهما، وذلك كما يلي : يتكفل الصندوق بتحليل المخاطر والسياسات الاقتصادية والمالية الكلية، بينما يتولى المجلس تحديد مواطن الضعف بالقطاع المالي وتقييم التحديات التنظيمية والإشرافية المتعلقة به.

وقد أصبحت آلية الإنذار المبكر إحدى أهم أدوات الرقابة المتقدمة التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي للتنبؤ بالأزمات الإقليمية أو العالمية مهما كانت طبيعتها، نوعها وحجمها، فهي تجمع بين تحليل المخاطر الاقتصادية والمالية، وتُجرى هذه العملية -آلية الإنذار المبكر- مرتين سنوياً بالتزامن مع تقارير الصندوق. وتعرض نتائجها في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية، وتعامل بسرية وغير قابلة للنشر العام بالنظر لحساسيتها على الأسواق.

1.3 - المشاركة في عملية التقييم المتبادل (Mutual Assessment Process – MAP) : تعهد قادة مجموعة العشرين، خلال قمتهم الثالثة المنعقدة بمدينة بيتسبرغ الأمريكية يومي 24 و 25 سبتمبر 2009، بالعمل المشترك من أجل ضمان تحقيق تعافٍ اقتصادي دائم ونمو قوي وقابل للاستمرار للاقتصاد العالمي على المدى المتوسط. ومن بين أبرز مخرجات هذه القمة اعتماد آلية جديدة متعددة الأطراف عُرفت بـ "آلية التقييم المتبادل"، حيث أُسند إلى صندوق النقد الدولي دور محوري يتمثل في الإشراف الفني على هذه العملية. ويتمثل هذا الدور في إجراء التحليل التقني اللازم لتقييم مدى الاتساق المتبادل بين أطر السياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء، والتحقق مما إذا كانت السياسات المعتمدة من قبل كل دولة، تتسجم جماعياً مع أهداف النمو والاستقرار التي حددتها مجموعة العشرين، مع رصد آثار هذه السياسات على استقرار النظامين الاقتصادي والمالي العالميين.

390 - يُعز مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board – FSB) هيئة دولية أنشئت في أبريل 2009 كهيئة دولية خلفاً لـ منتدى الاستقرار المالي وذلك استجابة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، من خلال تنسيق السياسات الرقابية بين الدول والمؤسسات المالية الدولية. يضطلع المجلس بمراقبة المخاطر النظامية، ووضع المعايير والتوصيات للحد من الأزمات المالية ومنع انتقالها عبر الحدود. وقد صادق رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين على ميثاق مجلس الاستقرار المالي.

391 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 136.

وتتسجم هذه المهمة الجديدة مع الوظيفة الرقابية التقليدية للصندوق، غير أنها تظل متميزة عنها من حيث المنهجية والأدوات المعتمدة، بما يعكس تطوراً نوعياً في طبيعة تدخله⁽³⁹²⁾.

وتُعد هذه المهمة تحولاً نوعياً في دور صندوق النقد الدولي، إذ إنها تخرجه من نطاق تركيزه التقليدي على الاقتصادات الهشة والمتعثرة، وتضعه في صلب تقييم السياسات الاقتصادية للقوى الكبرى نفسها، وهو تحول لم يكن متصوراً قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

1.4 - اعتماد الرقابة الموحدة: أكدت الأزمة المالية العالمية أن اقتصادات بلدان العالم أصبحت شديدة التشابك والترابط، بحيث باتت التطورات والمخاطر التي تنشأ في أي بلد أو منطقة قابلة للانتقال خارج حدودها بسرعة كبيرة، وهو ما كشف محدودية أنماط الرقابة التقليدية القائمة على التحليل القطري المنعزل. واستجابة لذلك، اعتمد صندوق النقد الدولي نهجاً رقابياً جديداً يهدف إلى تحسين فعالية إشرافه على اقتصادات بلدانه الأعضاء، وذلك بموجب قراره الصادر في 18 جويلية 2012، القاضي بدمج الرقابة الثنائية (الموجهة لكل دولة على حدة) مع الرقابة متعددة الأطراف (الموجهة إلى النظام المالي الدولي ككل). وقد أُطلق على هذا الإطار الجديد اسم "نظام الرقابة الموحدة"، الذي أتاح للصندوق متابعة أكثر انتظاماً ودقة لآثار السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الاستقرار المالي الدولي⁽³⁹³⁾.

ورغم القيمة التحليلية المضافة التي يوفرها هذا النموذج، إلا أن تطبيقه يثير جملة من التحديات البيوية. فدمج الرقابتين الثنائية ومتعددة الأطراف يتطلب مستوى أعلى من تبادل البيانات والمعلومات بين الدول، وهو ما قد يواجه مقاومة "سياسية"، لا سيما عندما تتعلق المعطيات بمواطن ضعف داخلية قد تؤثر على ثقة الأسواق. كما أن فعالية الرقابة الموحدة تظل رهينة بمدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ توصيات الصندوق، وهو التزام لا يتحقق دائماً، خاصة في حالة الاقتصادات الكبرى التي تتمتع بنفوذ واسع داخل النظام المالي الدولي.

ومع ذلك، تبقى الرقابة الموحدة خطوة متقدمة نحو فهم أفضل لديناميكية المخاطر المالية في سياق العولمة، ومحاولة جادة للحد من انتقال الصدمات المحلية وتحولها إلى أزمات عالمية، كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

392 - التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي لعام 2010 ص 30، وعام 2011، ص 25.

393 - أنظر دراسات :

- صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

- صندوق النقد الدولي، بداية جديدة في ممارسة الصندوق للرقابة الاقتصادية، نشرة الصندوق بقلم "غيلدا فرنانديز وآخرون"، 19 جويلية 2012، آخر مطالعة 2025/11/15. الرابط: urlr.me/Vx6KHf

1.5 - تعزيز آليات تقديم المشورة بشأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية: في إطار اضطلاعهم بمهامه الرقابية تجاه اقتصادات بلدانه الأعضاء، عمل صندوق النقد الدولي على توسيع نطاق مشوراته من خلال تكثيف التوصيات المرتبطة بسياسات السلامة الاحترازية الكلية ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي والمالي. وشملت هذه التوصيات، على وجه الخصوص، إدارة المخاطر النظامية، وتطوير الأطر التنظيمية والرقابية للقطاع المصرفي، وتحسين جودة البيانات المالية والاقتصادية، وتعزيز القدرات التنبؤية المتعلقة بالتقلبات المالية المحتملة. وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز الطابع الوقائي للدور الرقابي للصندوق، وفي ترسيخ موقعه كفاعل محوري في صياغة قواعد الحوكمة المالية العالمية، بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار في بيئة مالية دولية تتسم بتزايد التعقيد والترابط.

2 - تعزيز أنشطة الصندوق المتعلقة بتنمية القدرات⁽³⁹⁴⁾

أجرى صندوق النقد الدولي سلسلة من الإصلاحات في مجال المساعدة الفنية، بهدف رفع فعالية وكفاءة برامجه الموجهة لتنمية قدرات بلدانه الأعضاء على إدارة الأزمات وتعزيز صلابتها الاقتصادية والمؤسسية. وقد شملت هذه الإصلاحات توسيع شبكة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية والتدريب؛ وإنشاء معهد متخصص لتنمية القدرات؛ واستحداث صناديق ائتمانية جديدة؛ فضلا عن تعزيز وتوسيع الشراكات مع الجهات المانحة؛ وترقية آليات التقييم والمتابعة الخاصة ببرامج المساعدات الفنية.

وقد تميزت تدخلات الصندوق في هذا المجال بطابع مرحلي واضح، إذ ركزت المساعدة الفنية خلال الفترة 2009-2010 على الاستجابة المباشرة لتداعيات الأزمة واحتواء آثارها، في حين اتجهت بعد سنة 2011 نحو دعم برامج التعافي الاقتصادي؛ وتحسين جودة الحوكمة الاقتصادية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية على المدى المتوسط والطويل.

3 - إصلاح نظام الحصص وحوكمة الصندوق

استجابة لمطالب أعضاء مجموعة العشرين، ولا سيما الاقتصادات الصاعدة منها، تبنى صندوق النقد الدولي إصلاحا واسعا لنظام الحصص، تمثل أساسا في زيادة تمثيل هذه الاقتصادات بما يعكس وزنها الاقتصادي المتنامي في الاقتصاد العالمي⁽³⁹⁵⁾. وقد استهدف هذا الإصلاح تعزيز شرعية الصندوق وتحسين درجة

394 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

395 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 129.

التمثيل داخله، انطلاقاً من قناعة متزايدة بأن هيكل وتوزيع الحصص السابق لم يعد يعكس التحولات العميقة التي طرأت على موازين القوة الاقتصادية العالمية⁽³⁹⁶⁾.

غير أن هذه الإصلاحات، على أهميتها، لم تُحدث تحولا جذريا في بنية الحوكمة داخل الصندوق، إذ استمرت هيمنة الدول الصناعية الكبرى على آليات صنع القرار، وبقيت القرارات الجوهرية خاضعة للتوازنات السياسية السائدة داخل المؤسسة، بما يحد من قدرة الإصلاحات على تحقيق إعادة توزيع فعلية للنفوذ داخل النظام النقدي الدولي.

4 - توسيع السعة التمويلية للصندوق

كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن محدودية الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد الدولي مقارنة بحجم الطلب العالمي المتزايد على التمويل في فترات الاضطراب الشديد. واستجابة لذلك، تعهد قادة مجموعة العشرين خلال قمة لندن المنعقدة في أبريل 2009 بتوفير موارد إضافية بقيمة 500 مليار دولار، وهو ما أسهم في رفع القدرة التمويلية للصندوق إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف مستواها السابق. وقد تحقق هذا التوسع في السعة التمويلية عبر مزيج من الآليات شملت: القروض الثنائية؛ تفعيل اتفاقات الاقتراض الجديدة؛ إلى جانب الزيادات المعتمدة في حصص الدول الأعضاء، بما مكّن الصندوق من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية ودقة في دعم الدول المتضررة من الأزمة وفي الوقت المناسب⁽³⁹⁷⁾.

5 - إصلاح نظام الإقراض وتنويع أدوات التمويل

أبرزت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 محدودية الهندسة التمويلية التقليدية لصندوق النقد الدولي، التي كانت تقوم أساسا على أدوات إقراض بطيئة، عالية المشروطة، وموجهة بالدرجة الأولى لمعالجة أزمات ميزان المدفوعات في الدول النامية. وقد كشفت سرعة انتشار العدوى المالية واتساع نطاقها عن عدم ملاءمة هذه الآليات للتعامل مع أزمات ذات طابع نظامي ومعولم، تنتقل تداعياتها عبر الأسواق خلال ساعات لا أسابيع. ونتيجة لذلك، وجد الصندوق نفسه مضطرا إلى إعادة ابتكار أدواته التمويلية، بما ينسجم مع التحولات العميقة التي شهدتها النظام المالي الدولي. وفي هذا السياق، شرع منذ سنة 2009 في تنفيذ إصلاحات عميقة وجوهرية شملت تحديث آليات الإقراض واستحداث أدوات تمويلية جديدة، كان من أبرزها ما يلي:

396 - أنظر الملحق رقم (05)، بخصوص ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي، ص 351.

397 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122-123.

5.1 - إنشاء آلية "خط الائتمان المرن" (Flexible Credit Line - FCL): التحول من "الإقراض المشروط" إلى "الإقراض الوقائي": في سياق التحرك العاجل لمواجهة التدهور المتسارع في الاقتصاد العالمي، استحدث صندوق النقد الدولي في أواخر أكتوبر 2008 آلية "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل"، باعتبارها أداة استثنائية موجهة للبلدان التي تتمتع بأسس اقتصادية كلية قوية، لكنها تواجه صعوبات مؤقتة في السيولة. وقد صُممت هذه الآلية لتوفير تمويل سريع وكبير الحجم على أساس وقائي، دون إخضاع الدول المستفيدة لشروط وبرامج التكيف التقليدية، بما يسمح لها باحتواء الضغوط المالية قبل تحولها إلى صدمات ثم إلى أزمات شاملة⁽³⁹⁸⁾.

غير أن هذه الآلية لم تدم طويلاً، إذ جرى إلغاؤها في أبريل 2009 وتعويضها بآلية أكثر تطوراً تمثلت في "خط الائتمان المرن" (FCL)، الذي احتفظ بجوهر المقاربة الوقائية السابقة، مع توسيع نطاق المرونة وتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة. ويعكس هذا التحول انتقالاً نوعياً في فلسفة الإقراض لدى الصندوق، من منطق التدخل اللاحق القائم على المشروطة، إلى منطق الوقاية المسبقة الهادف إلى تعزيز الثقة وحماية الاقتصادات السليمة من عدوى الأزمات المالية المعولمة⁽³⁹⁹⁾.

5.2 - خط الوقاية والسيولة (Precautionary and Liquidity Line - PLL): استحدثت هذه الآلية كأداة تمويلية موجهة للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية كلية متوسطة المتانة، أي أقل قوة من تلك المؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرن (المذكور أعلاه)، لكنها ليست في وضع هش يستدعي اللجوء إلى برامج الإقراض التقليدية. وتهدف هذه الآلية التمويلية أساساً إلى منع انتقال عدوى الأزمات المالية إلى هذه الاقتصادات، من خلال توفير دعم وقائي يخفف من الضغوط المحتملة على السيولة.

وقد جاء هذا الإجراء ليسد الفراغ القائم بين فئتي الاقتصادات القوية والضعيفة، مع اعتماد مستوى من المشروطة أقل صرامة مقارنة بالبرامج التقليدية، والإبقاء في المقابل على حد أدنى من الإصلاحات الوقائية التي تضمن تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر المستقبلية.

5.3 - أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument - RFI): منطق "الاستجابة الفورية": قام صندوق النقد الدولي بإنشاء هذه الآلية سنة 2011، بهدف تمكين الدول الأعضاء من الحصول على دعم مالي عاجل في مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة، كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية أو

398 - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 335.

399 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

الاضطرابات المالية الحادة. وتتميز هذه الأداة بإجراءاتها المبسطة وسرعة صرفها، إذ تتيح توفير التمويل دون اشتراط الدخول في برنامج إصلاح اقتصادي شامل مع الصندوق، وهو ما يجسد منطق "الاستجابة الفورية" الهادف إلى احتواء آثار الصدمة في مراحلها الأولى ومنع تفاقمها⁽⁴⁰⁰⁾.

5.4 - تبسيط شروط الإقراض: مراجعة فلسفة "الإصلاح مقابل التمويل": اعتمد صندوق النقد الدولي نهجا جديدا يقوم على تبسيط وتخفيف الشروط المصاحبة لعمليات الإقراض، مع التركيز بشكل أكبر على السياسات الأساسية الضرورية لتحقيق التعافي الاقتصادي وتعزيز الوقاية من الأزمات المستقبلية. وفي هذا الإطار، لم يتخل الصندوق كليا عن برامج الإصلاحات الهيكلية التقليدية، غير أنه أعاد ضبط نطاقها وحدتها مقارنة بالممارسات السابقة، بما يعكس تحولا نسبيا في فلسفة "الإصلاح مقابل التمويل" باتجاه مقارنة أكثر مرونة وتدرجا⁽⁴⁰¹⁾.

5.5 - زيادة مستوى الإقراض الميسر للدول الفقيرة: قام صندوق النقد الدولي برفع مستوى الإقراض الميسر الموجه إلى البلدان منخفضة الدخل إلى ما يقارب أربعة أضعاف، في خطوة تهدف إلى تعزيز قدرة هذه الاقتصادات على مواجهة تداعيات الأزمات العالمية. ويعكس هذا التوجه إدراك الصندوق لخصوصية أوضاع الدول الأكثر هشاشة، كما يكرس البعد الاجتماعي لدوره من خلال السعي إلى حماية الاقتصادات الضعيفة من الآثار غير المتكافئة للصدمات المالية ذات البعد العالمي⁽⁴⁰²⁾.

5.6 - دعم وتوسيع "الترتيبات الجديدة للاقتراض" (NAB - New Arrangements to Borrow): تتمثل آلية "الترتيبات الجديدة للاقتراض" (NAB) في مجموعة الاتفاقيات المبرمة بين عدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، تلتزم بموجبها هذه الدول بتوفير موارد مالية إضافية للصندوق عند الحاجة، لتمكينه من دعم البلدان التي تواجه أزمات مالية حادة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، صادق المجلس التنفيذي للصندوق في أبريل 2010 على توسيع هذه الترتيبات بشكل كبير، من خلال زيادة مواردها بنحو 560 مليار دولار، إلى جانب توسيع قاعدة المشاركين فيها.

وقد شكّلت هذه الترتيبات أحد الأعمدة الأساسية لتعزيز القدرة التمويلية الفعلية للصندوق في مواجهة الأزمات الكبرى، إذ وفرت له مرونة مالية أكبر، وقللت من اعتماده على زيادات الحصص التي تتطلب مسارات

400 - نجيم بن منصور، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 126.

401 - أرجع لأطروحات دكتوراه سبق ذكرها: فاطمة الزهراء بن شعيب، ص 335 - نجيم بن منصور، ص 127.

402 - منصر كريمة، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-59.

تفاوضية طويلة ومعقدة، كما مكنته من الاضطلاع بدور "مقرض الملاذ الأخير العالمي" في ظل تصاعد الأزمات ذات الطابع النظامي.

5.7 - ارتفاع تاريخي في التزامات التمويل (2008-2014) : شهدت سنوات الأزمة المالية العالمية أعلى مستويات الإقراض في تاريخ صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه في ديسمبر 1945، حيث أبرم الصندوق عددا قياسيا وغير مسبوق من اتفاقيات التمويل والدعم. فقد سُجل ارتفاع متواصل في حجم التزامات الإقراض التي تعهد بها الصندوق خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2011، إذ انتقلت من 1.33 مليار وحدة حقوق سحب خاصة سنة 2008، إلى 66.9 مليار سنة 2009، ثم 77 مليار سنة 2010، لتبلغ ذروتها عند 142.2 مليار سنة 2011⁽⁴⁰³⁾.

وقد شملت هذه التدخلات حزم دعم واسعة النطاق لفائدة عدد معتبر من الدول التي تأثرت بالأزمة، من بينها: هنغاريا، آيسلندا، باكستان، أوكرانيا، لاتفيا، أرمينيا، وغيرها، وهو ما يعكس التحول الكمي والنوعي في دور الصندوق خلال مرحلة الأزمات ذات الطابع النظامي.

ثالثا - تقييم أداء ودور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة 2008

شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 منعطفا حاسما في مسار صندوق النقد الدولي، إذ وضعت المؤسسة أمام اختبار غير مسبوق كشف محدودية دورها التقليدي، وأجبرها على إعادة تعريف وظائفها وأدوات تدخلها في بيئة مالية عالمية تتسم بدرجة عالية من التشابك والتعقيد. فمن جهة، لا يمكن إنكار أن الصندوق نجح، مقارنة بالأزمات السابقة، في توسيع نطاق تدخله، وتسريع آليات التمويل، وتحديث بعض أدوات الرقابة والإقراض بما مكّنه من لعب دور أكثر حضورا في احتواء تداعيات الأزمة. غير أن هذا الأداء الإجرائي الإيجابي لا يخفي في المقابل اختلالات أعمق تتعلق بطبيعة الدور الذي اضطلع به الصندوق، وحدود فعاليته كفاعل مركزي في إدارة الاستقرار المالي العالمي⁽⁴⁰⁴⁾.

فعلى **المستوى الوظيفي**، مثّلت أزمة 2008 قطيعة نسبية مع الدور التقليدي للصندوق بوصفه مؤسسة تُعنى أساسا بالأزمات في الاقتصادات النامية والهشة. إذ انتقل، لأول مرة بهذا الحجم، إلى التدخل في اقتصادات متقدمة ذات أهمية نظامية، ووسع نطاق رقابته ليشمل مراكز مالية كانت تُعد سابقا خارج دائرة المساءلة الدولية. كما أفضت الأزمة إلى تطوير أدوات تمويل أكثر مرونة وأقل مشروطية، واعتماد منطق

403 - التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي، (2009 ص 32؛ 2010 ص 25؛ 2011 ص 24؛ 2012 ص 23).

404 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

وقائي واستباقي بدل الاقتصار على التدخل بعد وقوع الأزمات، وهو ما يعكس تطورا ملموسا في فلسفة عمل الصندوق مقارنة بمرحلة ما قبل 2008.

غير أن هذا التحول، على أهميته، ظل في جوهره **تحولا وظيفيا أكثر منه تحولا بنيويا**. فالصندوق، رغم توسيع صلاحياته، بقي مقيدا ببنية حوكمة غير متوازنة تحد من استقلاليته وقدرته على فرض انضباط فعلي على الاقتصادات الكبرى. إذ استمرت توصياته الموجهة للدول المتقدمة تقتصر إلى الإلزام، في حين ظل هامش المناورة السياسي لتلك الدول واسعا، بما يسمح لها بتجاهل أو تحييد توصيات الصندوق متى تعارضت مع أولوياتها واستراتيجياتها الداخلية.

ومن منظور نقدي مؤسسي، يمكن القول إن أداء الصندوق خلال أزمة 2008 عكس تناقضا بنيويا بين طموحه المعلن كمنظم للاستقرار المالي العالمي، وموقعه الفعلي كمؤسسة تعكس توازنات القوة داخل النظام النقدي الدولي. فبينما أظهرت الأزمة أن المخاطر النظامية تتبع أساسا من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، لم يتمكن الصندوق من تحويل هذا الإدراك إلى سلطة رقابية ملزمة، الأمر الذي أضعف قدرته الوقائية على المدى الطويل، وكرس أزمة شرعية مؤسسية ما تزال آثارها قائمة.

كما أن محدودية الإصلاحات المتعلقة بنظام الحصص والتصويت أسهمت في تعميق هذا المأزق. فرغم التعديلات التي أقرت بعد الأزمة، ظل تمثيل الاقتصادات الصاعدة دون مستوى وزنها الحقيقي في الاقتصاد العالمي، ما أبقى الصندوق أسير هيمنة تقليدية لم تعد تتسجم مع التحولات الجارية في موازين القوة الدولية⁽⁴⁰⁵⁾. وقد أدى هذا الخلل إلى تآكل الثقة في حيادية الصندوق لدى عدد متزايد من الدول، ودفع قوى صاعدة إلى البحث عن أطر بديلة للتعاون المالي خارج المؤسسات التقليدية (لأسيما اللجوء إلى التكتلات الإقليمية كما سنراه لاحقا من خلال الفصل الثالث من هذه الأطروحة).

في هذا السياق، يمكن اعتبار أن أزمة 2008 لم تكن فقط اختبارا لقدرة الصندوق على إدارة أزمة مالية كبرى، بل كانت أيضا اختبارا لمدى قابليته للتكيف مع نظام دولي أخذ في التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية. وبينما أحرز الصندوق تقدما واضحا على مستوى الأدوات والآليات، فإن فشله في إحداث تحول بنيوي في قواعد الحوكمة حد من قدرته على استعادة شرعيته الكاملة كفاعل مركزي في النظام النقدي الدولي.

405 - من أجل التفصيل أكثر حول كيفية توزيع الحصص وطريقة صنع واتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي، ارجع إلى الصفحات من 45 إلى 50 من هذه الأطروحة.

وخلص القول، إن تقييم أداء صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة 2008 يفضي إلى نتيجة مزدوجة: فقد مثلت الأزمة نقطة تحول مفصلية أعادت تعريف وظائف الصندوق ووسعت مجال تدخله، لكنها في الوقت ذاته كشفت أن فعاليته المستقبلية ستظل رهينة بمدى قدرته على تجاوز الإصلاحات الشكلية، والانخراط في مسار إصلاحي عميق يعيد التوازن إلى هياكل الحوكمة، ويُمكنه من ممارسة دور رقابي أكثر استقلالية وعدالة في نظام نقدي دولي يشهد إعادة تشكيل متسارعة.

الفرع الثالث - أزمة 2008 وتحولات النظام الاقتصادي الدولي

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الجوانب الاقتصادية والمالية الآنية، بل امتدت لتطال الأسس الفكرية والمؤسسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي. فقد أعادت الأزمة إحياء نقاش عميق حول مدى كفاءة النموذج الاقتصادي السائد وقدرته على تحقيق الاستقرار، بالتوازي مع بروز فاعلين جدد وتصادم مطالب إعادة بناء منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، يتناول هذا الفرع مظاهر التحول التي أحدثتها الأزمة على مستوى الأفكار، وموازن القوى، وآليات صنع القرار داخل النظام الاقتصادي الدولي.

أولاً - إعادة إحياء الجدل حول فعالية وكفاءة النظام الاقتصادي الدولي الراهن

أعادت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فتح نقاش دولي واسع وعميق حول مستقبل وآفاق النظام الاقتصادي الدولي، على نحو لم يشهده الفكر الاقتصادي منذ إرساء قواعد نظام بريتون وودز سنة 1944. إذ لم تُفهم هذه الأزمة بوصفها مجرد اختلال ظرفي في أسواق الائتمان أو أزمة سيولة عابرة، بل باعتبارها صدمة بنيوية مست الأسس الهيكلية للنظام النقدي والمالي الدولي، وكشفت عن حدود النموذج الاقتصادي الذي هيمن على السياسات العالمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد أفضت هذه الأزمة إلى زعزعة عدد من المسلّمات التي حكمت التفكير الاقتصادي السائد، لا سيما تلك المرتبطة بكفاءة الأسواق، وحياد القطاع المالي، وقدرة الإقتصاد الذاتية على تحقيق التوازن دون تدخل مؤسسي فعال. وفي هذا السياق، انقسمت المدارس الاقتصادية والفكرية حول طبيعة الأزمة وأسبابها العميقة⁽⁴⁰⁶⁾، متمحورة حول جملة من التساؤلات الجوهرية: هل تمثل الأزمة خلافاً مؤقتاً في آليات التمويل

406 - خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية - دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

والثقة يمكن احتوائه عبر استعادة الانضباط وتعزيز الرقابة؟ أم أنها تعكس أزمة بنيوية في نموذج اقتصاد السوق ذاته بكل دعائمه وآلياته؟ أم أن جذورها ترتبط بتحولات أعمق في موازين القوة الاقتصادية العالمية، وبالتراجع النسبي لقدرة الولايات المتحدة على مواصلة قيادة النظام الاقتصادي الدولي وفق الصيغة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؟

وفي خضم هذا الجدل، برز تياران فكريان على طرفي النقيض شكلا الإطار النظري المهيمن على تفسير الأزمة وتداعياتها؛ أحدهما ناقد يرى في الأزمة تعبيراً عن فشل بنيوي للنموذج الرأسمالي السائد، والآخر مدافع يعتبرها أزمة سيولة وإدارة يمكن معالجتها ضمن الإطار القائم دون المساس بأسسه الجوهرية⁽⁴⁰⁷⁾.

1 - التيار الناقد للنظام الرأسمالي (أزمة نموذج اقتصادي)

يرى أنصار هذا التيار أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لا يمكن اختزالها في كونها اضطراباً دورياً أو خلافاً تقنياً في أسواق المال، بل تمثل تعبيراً صارخاً عن أزمة بنيوية عميقة في النموذج الرأسمالي ذاته. فوفق هذا المنظور، لا تُعد الأزمات استثناءً داخل الرأسمالية، وإنما ظاهرة ملازمة لطبيعتها التراكمية وآليات اشتغالها، حيث يحمل النظام في بنيته الداخلية عناصر عدم الاستقرار التي تقود دورياً إلى الانهيارات⁽⁴⁰⁸⁾. ويستند هذا التيار في تحليله إلى جملة من الاختلالات الهيكلية، أبرزها الإفراط في المضاربات المالية، والتوسع غير المنضبط في خلق الائتمان، إلى جانب الانفصال المتزايد بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. فقد تحولت الأسواق المالية، في ظل سياسات التحرير، من أدوات لخدمة النشاط الإنتاجي إلى فضاءات مستقلة لإعادة إنتاج الثروة المالية بمعزل عن القيمة المضافة الحقيقية، وهو ما أدى إلى تضخم فقاعات الأصول وتعاضم المخاطر النظامية.

وعليه، يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن أزمة 2008 كشفت حدود كفاءة منطق السوق الحر، وأظهرت فشل الافتراض القائل بقدرة الأسواق على تصحيح اختلالاتها ذاتياً. كما أعادت الاعتبار لدور الدولة والتنظيم المؤسسي في ضبط النشاط الاقتصادي، ليس كخيار ظرفي، بل كضرورة بنيوية لضمان الاستقرار والاستدامة داخل النظام الاقتصادي الدولي.

407 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

408 - محمد رملي، رايح وسعي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و الأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار تليجي، الأغواط، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019، ص 65.

1.1 - تحذيرات مبكرة من اختلالات النظام المالي الدولي: القراءة الاستشرافية للأزمة: لم يكن النقد الموجه للنظام الرأسمالي وليد أزمة 2008، بل سبقتها تحذيرات فكرية مبكرة نبهت إلى الاختلالات البنوية التي كانت تتراكم داخل النظام المالي الدولي. ومن بين أبرز هذه الأصوات، يأتي الاقتصادي الفرنسي (Maurice Allais)، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1988، والذي قدّم منذ تسعينيات القرن الماضي نقدا استشرافيا عميقا لآليات اشتغال النظام النقدي والمالي الدولي (409).

فقد حذر إليه من خطورة التوسع في خلق النقود عبر الائتمان المصرفي دون ارتباط مباشر بالإنتاج الحقيقي، ومن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل، لما يحمله ذلك من مخاطر عدم التوازن الهيكلي وعدم الاستقرار المالي. كما دعا إلى إعادة بناء النظام النقدي الدولي على أسس أكثر صرامة، من خلال الحد من حرية المضاربات المالية، والتخلي عن هيمنة الدولار كعملة دولية مهيمنة، وإعادة النظر في نظام الصرف العائم لصالح أنظمة صرف ثابتة أو شبه ثابتة، بما يقلل من التقلبات ويحد من المضاربات العابرة للحدود.

وقد أكدت الأزمة المالية العالمية صحة العديد من هذه التحذيرات، إذ أظهرت أن الابتكارات المالية الحديثة - ولا سيما المشتقات المالية المعقدة - لم تعد أدوات لإدارة المخاطر كما كان يُروّج لها، بل تحولت إلى مصادر رئيسية لتكثيف المخاطر النظامية ونقلها بسرعة عبر الأسواق العالمية، بما يعزز الطرح القائل بأن الأزمة لم تكن طارئة، بل نتيجة مسار تراكمي من الانحرافات البنوية.

1.2 - أزمة أركان وآليات النظام الاقتصادي الدولي الراهن: إلى جانب نقد النموذج الرأسمالي ذاته، كشفت أزمة 2008 عن أزمة عميقة في الأطر المؤسسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي، وفي مقدماتها مؤسسات بريتون وودز، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فقد أظهرت الأزمة محدودية قدرة هذه المؤسسات على أداء وظائفها الأصلية المتمثلة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي العالمي، نتيجة التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتغير في طبيعة المخاطر، واتساع فجوة التعقيد في الأسواق المالية.

وتشير العديد من التحليلات النقدية إلى أن هذه المؤسسات أصبحت تعاني من اختلالات بنوية متعددة، من أبرزها:

409 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 17. يتصرف مع موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، سلسلة محاضرات العلماء البارزين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1993، ص: 27، 38.

- تركيزها المفرط على معالجة أزمات الدول النامية والفقيرة، مقابل ضعف الرقابة الوقائية على مراكز المخاطر الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة؛
- اعتمادها على أطر رقابية وأدوات تحليلية لم تعد تتلاءم مع تعقيدات العولمة المالية وابتكارات الأسواق الحديثة؛
- تراجع شرعيتها المؤسسية بسبب هيمنة الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، على آليات صنع القرار داخلها.

وقد أسهمت هذه الاختلالات في تقويض الثقة في قدرة النظام النقدي الدولي الراهن على إدارة الأزمات النظامية الكبرى، ودعمت المطالبات الدولية - ولا سيما من قبل الاقتصادات الصاعدة - بإعادة هيكلة بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما يعكس التحولات في موازين القوة الاقتصادية ويحد من الطابع غير المتكافئ للنظام القائم.

2 - التيار المدافع عن الرأسمالية (أزمة سيولة لا غير)

في مقابل الطروحات التي اعتبرت أزمة 2008 دليلا على فشل بنيوي للنظام الرأسمالي، يرى أنصار التيار المدافع عن الرأسمالية أن ما حدث لا يخرج عن كونه اختلالا ظرفيا في السيولة والثقة داخل القطاع المالي، وليس أزمة نموذج اقتصادي. فبحسب هذا المنظور، تظل الرأسمالية نظاما ديناميكيا مرنا، يتمتع بقدرة ذاتية عالية على التكيف والتجدد، وقد أثبتت تاريخيا -عبر أزمات كبرى سابقة- امتلاكها آليات داخلية لتصحيح مسارها وامتصاص الصدمات، على عكس النماذج الاقتصادية المنافسة التي انهارت كليا، في إشارة واضحة إلى التجربة الاشتراكية.

ويؤكد المدافعون عن هذا الاتجاه أن الأزمة كشفت عن سوء إدارة وتنظيم للأسواق المالية أكثر مما كشفت عن خلل جوهري في منطق اقتصاد السوق ذاته. فالمشكلة -في نظرهم- لم تكن في مبدأ تحرير الأسواق، بل في الإفراط غير المنضبط في استخدام الأدوات المالية المعقدة، وضعف الأطر الرقابية، وتراخي دور الدولة في الإشراف على المؤسسات المصرفية والمالية.

وانطلاقا من ذلك، لا ينظر هذا التيار إلى التدخل الحكومي الواسع الذي أعقب الأزمة -سواء عبر خطط الإنقاذ، أو إعادة رسملة البنوك، أو السياسات النقدية التيسيرية- بوصفه تناقضا مع الرأسمالية، بل باعتباره مرحلة تطويرية داخل النظام نفسه. ففي هذا السياق، يُطرح مفهوم الانتقال من "الرأسمالية النقدية غير

المقيدة" إلى ما يمكن تسميته بـ "الرأسمالية المرنة" أو "الرأسمالية المنظّمة"، حيث تحتفظ آليات السوق بدورها المركزي، ولكن في إطار رقابي أقوى يحد من الانحرافات ويقلص المخاطر النظامية. وبذلك، يخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن أزمة 2008 لم تُقوّض أسس الرأسمالية، بل أعادت ضبط علاقتها بالدولة، وأكدت أن بقاء النظام واستمراره يقتضيان مزيجا متوازنا بين حرية السوق والتدخل التنظيمي، دون المساس بجوهر النموذج القائم على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية.

ثانيا - بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية وتساعد دورهم في صناعة القرار الاقتصادي العالمي

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على إعادة تقييم نماذج التفكير الاقتصادي، بل امتدت لتكشف عن تحولات عميقة في موازين القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي، حيث برزت قوى اقتصادية جديدة وتكتلات صاعدة سعت إلى توسيع دورها في الحوكمة المالية العالمية، والمطالبة بإعادة تشكيل آليات اتخاذ القرار بما يعكس الواقع الاقتصادي الدولي المتغير.

1 - المطالبات بإعادة بناء النظام المالي الدولي

مثل انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 لحظة فاصلة في تاريخ الاقتصاد العالمي المعاصر، ليس فقط بوصفه أكبر إفلاس مصرفي عرفه النظام الرأسمالي، بل باعتباره كاشفا لانهيار منظومة كاملة من القواعد والمؤسسات التي حكمت النظام المالي والنقدي الدولي منذ تبني ترتيبات "منظومة بريتون وودز" في صيف 1944. فقد بين هذا الحدث أن النظام المالي الدولي لم يكن يعاني مجرد اختلالات تشغيلية أو أخطاء في إدارة المخاطر، وإنما كان يقوم على بنية هشة تتسم بالإفراط في الرافعة المالية، والتوسع غير المنضبط في التوريد والمشتقات، وضعف التنسيق الرقابي على المستوى الدولي.

وأظهرت الأزمة بوضوح أن نموذج التحرير المالي الذي تبنته الاقتصادات المتقدمة منذ أزيد من ستة عقود قد بلغ حدوده القصوى، وأصبح عاجزا عن ضمان الاستقرار أو امتصاص الصدمات النظامية. إذ تحولت الأسواق المالية، بدل أن تكون أداة لتخصيص الموارد بكفاءة، إلى مصدر رئيسي لإنتاج المخاطر وانتقالها عبر الحدود، بفعل تشابك المؤسسات المالية العالمية وتسارع التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

وفي هذا السياق، لم تعد الأزمة تُفهم على أنها فشل مؤسساتي معزول داخل النظام المالي الأمريكي، بل باعتبارها أزمة حوكمة عالمية كشفت قصور النظام النقدي الدولي في ضبط سلوك الفاعلين الكبار، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة التي أصبحت تُعد مراكز إنتاج المخاطر النظامية. وقد أدى هذا الإدراك إلى

تصاعد مطالب واسعة بإعادة بناء النظام المالي الدولي على أسس جديدة، تشمل مراجعة قواعد الرقابة والإشراف، وتعزيز التنسيق الدولي، وإعادة توزيع أدوار المتدخلين في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي. كما ارتبطت هذه المطالب بدعوات صريحة إلى تجاوز منطق القيادة الأحادية الذي طبع النظام الدولي لعقود، عبر إشراك الاقتصادات الصاعدة والتكتلات الإقليمية في صياغة قواعد الحوكمة المالية العالمية، باعتبار أن التحولات الراهنة والعميقة في موازين القوة الاقتصادية لم تعد تتماشى مع البنية المؤسسية القائمة. ومن ثم، أصبحت إعادة بناء النظام المالي الدولي تُطرح ليس فقط كضرورة تقنية لإصلاح الأسواق، بل كمطلب "سياسي-اقتصادي" يعكس بداية انتقال تدريجي نحو نظام دولي أكثر تعددية في مراكز القرار والمسؤولية.

2 - قمة مجموعة العشرين لعام 2008 : منعطف تاريخي في الحوكمة الاقتصادية العالمية

مثل انعقاد قمة مجموعة العشرين بالعاصمة الأمريكية واشنطن شهر نوفمبر 2008⁽⁴¹⁰⁾، لحظة فارقة في تاريخ النظام الاقتصادي الدولي. فلم يكن الاجتماع مجرد رد فعل آني أو استجابة طارئة على "أزمة ظرفية"، بل كان تعبيراً عن تحول بنيوي في توزيع السلطة الاقتصادية العالمية وفي من يصنع "قواعد اللعبة" المالية العالمية، لأنها أشارت لأول مرة إلى مقارنة نهاية النموذج الأحادي للحوكمة الاقتصادية المرتكز على الغرب، وبداية انتقال تدريجي نحو نظام أكثر اتساعاً وتعدداً في مراكز القوة. فقد كانت هذه القمة أول مناسبة يُستدعى فيها قادة الدول الصاعدة إلى طاولة صناعة القرار الاقتصادي العالمي، وهو ما شكل اعترافاً ضمناً بأن مركز الثقل المالي لم يعد حكرًا على الاقتصادات الغربية، وأن معالجة الأزمة تستوجب ضرورة إشراك مراكز التأثير عبر إدماج الاقتصادات الصاعدة⁽⁴¹¹⁾.

2.1 - الانتقادات الموجهة لقمة مجموعة العشرين لعام 2008

على الرغم من الأهمية الرمزية والسياسية التي اكتسبتها قمة واشنطن لمجموعة العشرين، باعتبارها أول استجابة جماعية موسعة لأزمة مالية عالمية غير مسبوقة، فإنها لم تسلم من جملة من الانتقادات التي شككت في قدرتها على إحداث تحول بنيوي حقيقي في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية.

410 - انعقدت في 15 نوفمبر 2008 بواشنطن، فيما عُرف بـ "قمة العشرين المالية والأسواق والاقتصاد العالمي"، وقد كانت أول قمة تعقد على مستوى رؤساء دول مجموعة العشرين منذ تأسيسها سنة 1999.

411 - أنظر دراسة خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية -دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 44، العدد 44، ديسمبر 2015، ص ص: 129-130.

- أولى هذه الانتقادات انصبت على الطابع البنوي غير المتجانس لمجموعة العشرين نفسها، إذ تضم دولا متقدمة وأخرى صاعدة تختلف اختلافا عميقا في هياكلها الاقتصادية، ومستويات تطورها، وأولوياتها الاستراتيجية، ومقارباتها الأيديولوجية. وقد اعتُبر هذا التباين عاملا معيقا للتوصل إلى مواقف موحدة وقرارات حاسمة، بخلاف مجموعة السبع التي تتميز بقدر أعلى من الانسجام الاقتصادي والمؤسسي. ونتيجة لذلك، طغى منطق التوافق الأدنى على مخرجات القمة، ما حدّ من قدرتها على بلورة إصلاحات جذرية تمس أسس النظام المالي الدولي.

- كما وُجّهت انتقادات إلى ضعف القيادة السياسية الأمريكية المشاركة في القمة، حيث انعقدت في ظل إدارة أمريكية في مرحلة تصريف أعمال، إذ كان الرئيس جورج بوش (الجمهوري) على مشارف نهاية ولايته، ولم يتبقّ له سوى شهرين في الحكم. وقد أثار هذا الوضع شكوكا جدية حول قدرة الإدارة الأمريكية على الالتزام الفعلي بتنفيذ القرارات المتخذة أو قيادة إصلاح دولي واسع النطاق. وزاد من حدة هذه الانتقادات غياب الرئيس المنتخب آنذاك، باراك أوباما (الديمقراطي)، عن أشغال القمة، ما ألقى بظلال من الغموض حول التوجهات المستقبلية للسياسة الاقتصادية الأمريكية، وأجل الرهانات الحقيقية إلى قمة لندن في أبريل 2009 بعد انتقال السلطة رسميا في 20 جانفي 2009 (412).

- ومن زاوية أعمق، رأى عدد من الباحثين أن القمة ركزت أساسا على إدارة تداعيات الأزمة بدل معالجة أسبابها البنوية، إذ انحصرت معظم النقاشات في احتواء الانهيارات المالية، واستعادة الثقة في الأسواق، وضمان استمرارية النظام القائم، دون طرح رؤية شاملة لإعادة بناء النظام النقدي الدولي على أسس جديدة أكثر توازنا وعدالة. وبذلك، اعتُبرت القمة محاولة لإنقاذ النظام المالي الدولي بصيغته السائدة، أكثر من كونها خطوة لإعادة صياغته.

- كما أخذ على القمة غياب آليات إلزام قانوني واضحة لمتابعة تنفيذ التعهدات المعلنة، حيث اقتصر معظم ما صدر عنها على التزامات سياسية عامة، تظل رهينة الإرادة الوطنية للدول الكبرى، لا سيما الاقتصادات المتقدمة التي ما زالت تهيمن على مؤسسات الحوكمة المالية الدولية. وقد أضعف ذلك من الطابع العملي لمخرجات القمة، وحولها -في نظر منتقديها- إلى إطار تشاوري أكثر منها أداة فعلية لإصلاح النظام.

وعليه، خلصت هذه الانتقادات إلى أن قمة مجموعة العشرين لعام 2008، رغم دلالتها التاريخية باعتبارها اعترافا بتغير موازين القوة الاقتصادية العالمية، ظلت منعطفا غير مكتمل، فتح باب النقاش حول إصلاح

412 - ارجع إلى دراسات سبق ذكرها: - عبد العزيز حمد العويشق، قمة مجموعة العشرين وخطة العمل لمعالجة الأزمة المالية العالمية. - فاطمة الزهراء بن شعيب، أطروحة دكتوراه، ص ص: 319-320.

الحكومة الاقتصادية العالمية دون أن ينجح في إرساء إصلاحات بنوية عميقة تعكس فعليا التحولات الجارية في بنية الاقتصاد العالمي.

2.2 - التزامات ونتائج قمة مجموعة العشرين لعام 2008⁽⁴¹³⁾

على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إلى قمة 2008، فإن مخرجاتها العملية عكست مستوى من الطموح فاق التوقعات السائدة آنذاك، خاصة في ظل حالة الارتباك وعدم اليقين التي كانت تهيمن على الاقتصاد العالمي. فقد نجح قادة الدول المشاركة في الاتفاق على خطة عمل مشتركة شكلت، في حدها الأدنى، إطارا مرجعيا جديدا لإدارة الأزمة، وأرست ملامح أولية لإصلاح الحوكمة المالية العالمية.

- أولى هذه الالتزامات تمثلت في الاعتراف الصريح بضرورة توسيع دور الاقتصادات الصاعدة ودول الجنوب في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، لاسيما قوى مثل الصين، الهند، والبرازيل. وقد مثّل هذا التوجه تحولا مهما في الخطاب الدولي، إذ أقر القادة بأن استمرار هيمنة الاقتصادات المتقدمة وحدها على مؤسسات النظام المالي الدولي لم يعد منسجما مع التحولات العميقة في موازين القوة الاقتصادية العالمية. وعليه، طُرحت مسألة إعادة توزيع التمثيل داخل مؤسسات بريتون وودز، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كأحد المحاور الجوهرية لإعادة هيكلة النظام المالي الدولي⁽⁴¹⁴⁾.

- كما التزمت القمة بتشديد الإطار التنظيمي للأسواق والمؤسسات المالية، في اعتراف واضح بأن التحرير المالي غير المنضبط كان أحد الأسباب الجوهرية لتفجر الأزمة. وشملت هذه الالتزامات مراجعة شاملة للقواعد المنظمة للأسواق المالية، مع التركيز بصفة خاصة على تنظيم أسواق المشتقات المالية والمنتجات المركبة والمعقدة، التي تحولت -قبل الأزمة- من أدوات لإدارة المخاطر إلى قنوات لتكثيفها ونشرها على نطاق عالمي. وقد عكست هذه التوجهات بداية تراجع عن عقيدة "الضبط الذاتي للأسواق"، التي شكّلت أحد أعمدة الفكر النيوليبرالي السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي.

- ومن بين النتائج البارزة للقمة أيضا، التأكيد على ضرورة إصلاح آليات الرقابة المالية داخل الولايات المتحدة نفسها، باعتبارها بؤرة انطلاق الأزمة. فقد شملت التعهدات تشديد الإشراف على المؤسسات المالية الكبرى، ومراجعة الأطر القانونية المنظمة لعملها، إضافة إلى إخضاع وكالات التصنيف الائتماني لرقابة

413 - أنظر أطروحات دكتوراه سبق ذكرها: فاطمة الزهراء بن شعيب، ص: 317-319. - نجم بن منصور، ص: 147-149.

414 - خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية -دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مرجع سبق ذكره، ص: 130-132.

أكثر صرامة، بعد أن ثبت تورطها في تضليل المستثمرين عبر منح تصنيفات مرتفعة لأصول عالية المخاطر. وقد مثل ذلك إقراراً ضمنياً بفشل المنظومة الرقابية الأمريكية، وبأن استقرار النظام المالي العالمي بات رهيناً بإصلاح الاختلالات داخل مراكزه الرئيسية.

وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات لم تُترجم فوراً إلى إصلاحات ملزمة، إلا أنها حملت دلالات سياسية واقتصادية عميقة، إذ كشفت عن بداية تحول في التصور الجماعي لإدارة الاقتصاد العالمي، من منطق الأسواق المطلقة إلى منطق التنظيم والرقابة المشتركة، ومن حوكمة ضيقة تقودها قلة من الدول الصناعية إلى إطار أوسع يعكس -ولو جزئياً- تنامي دور الفاعلين الجدد في الاقتصاد العالمي.

2.3 - تراجع نفوذ مجموعة السبع مقابل تصاعد دور مجموعة العشرين

كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن عجز بنيوي لمجموعة الدول الصناعية السبع (G7) عن الاضطلاع منفردة بدور القيادة الاقتصادية العالمية، في ظل تحولات هيكلية عميقة مست موازين القوة الاقتصادية الدولية⁽⁴¹⁵⁾. فقد تبين أن الاقتصادات التي شكلت تاريخياً مركز القرار داخل هذه المجموعة لم تعد تمتلك، لا من حيث الوزن الاقتصادي النسبي ولا من حيث القدرة المالية، الأدوات الكافية لاحتواء أزمة ذات طابع عالمي ومعقد على غرار أزمة 2008 العالمية، خاصة وأن هذه الأخيرة انطلقت من داخل هذه الاقتصادات نفسها.

في المقابل، برزت الاقتصادات الصاعدة -وعلى رأسها الصين، الهند، البرازيل، روسيا ودول الخليج العربي- باعتبارها فاعلين لا يمكن تجاوزهم في إدارة الأزمة، سواء بحكم مساهمتها المتزايدة في الناتج العالمي، أو امتلاكها احتياطات مالية ضخمة، أو قدرتها على دعم الاستقرار الاقتصادي عبر قنوات التجارة والاستثمار. وقد أفضى هذا الواقع إلى إعادة تموضع مؤسسي لمجموعة العشرين، التي تحولت من منتدى تنسيقي ثانوي إلى الإطار المركزي لصياغة السياسات الاقتصادية العالمية وتنسيق الاستجابات الجماعية لمواجهة الأزمات.

وعليه، أصبحت مجموعة العشرين الإطار المرجعي الأساسي للحوكمة الاقتصادية الدولية، وحلت تدريجياً محل مجموعة السبع في قضايا تتعلق بالاستقرار المالي، الإصلاحات التنظيمية، وإدارة الاختلالات الكلية. في المقابل، انحصر دور مجموعة السبع في نطاق سياسي، رمزي وإعلامي، دون قدرة فعلية على التأثير

415 - للتفصيل أكثر في مجموعة الدول الصناعية السبع (G7)، راجع الصفحات 241-244 من هذه الأطروحة.

في مسارات اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي، وهو ما يعكس تراجعاً واضحاً في احتكار الغرب لآليات القيادة الاقتصادية الدولية.

وقد فتح هذا التحول المؤسسي المجال أمام نقاش أوسع حول إمكانية الانتقال نحو نظام اقتصادي دولي متعدد الأقطاب، يقوم على توزيع أوسع لمراكز التأثير، بدل الاستمرار في نموذج الهيمنة الأحادية أو الثنائية. ويُعد هذا المسار أحد العوامل التي مهدت لاحقاً لصعود تكتلات اقتصادية بديلة، وفي مقدمتها مجموعة "البريكس"، التي لم تكتف بالمطالبة بإصلاح النظام المالي الدولي، بل سعت عملياً إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية تعكس مصالحها وتطلعاتها داخل الاقتصاد العالمي⁽⁴¹⁶⁾.

2.4 - التحليل السياسي لقرارات قمة واشنطن: نحو نهاية عقيدة "الحرية المطلقة للأسواق"⁽⁴¹⁷⁾

على الرغم من أن القرارات الصادرة عن قمة مجموعة العشرين لسنة 2008 اتسمت، من الناحية الشكلية، بطابعها غير الإلزامي، فإن أهميتها الحقيقية لا تكمن في بعدها التنفيذي المباشر، بقدر ما تتجلى في دلالاتها السياسية والفكرية العميقة. فقد مثلت هذه القمة اعترافاً صريحاً وغير مسبوق من القوى الاقتصادية الكبرى بفشل عقيدة «تحرير الأسواق» التي هيمنت على السياسات الاقتصادية العالمية منذ ثمانينيات القرن الماضي.

وقد عبّر عدد من قادة الاقتصادات الكبرى، على هامش القمة، عن هذا التحول الجذري في الخطاب الاقتصادي العالمي. إذ صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بأن "النظام المالي العالمي بحاجة إلى إعادة بناء شاملة من جذوره"، معتبراً أن الإيمان بأسواق تعمل دون ضوابط أو تدخل حكومي هو "اعتقاد غير عقلاني". أما الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي عُرف بدفاعه التقليدي عن اقتصاد السوق الحر، فقد أقر -بعد تردد- بضرورة تشديد القيود على النظام المالي، معترفاً بأن "الإيمان المطلق بحرية الأسواق قد يقود إلى كساد يفوق أزمة 1929". وفي السياق ذاته، لخص رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون هذا التحول بقوله إن "العالم يعيش آلام مخاض ميلاد نظام دولي جديد"، معتبراً أن انعقاد قمة العشرين بحد ذاته مؤشر على بداية مرحلة جديدة تتسم بتراجع المركزية الغربية في صناعة القرار الاقتصادي العالمي.

416 - وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال الفصل الثالث من هذه الأطروحة، لا سيما الصفحات 288-291.

417 - أنظر دراسات: - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24-25. - عبد العزيز حمد العويش، قمة مجموعة العشرين وخطة العمل لمعالجة الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره.

وعند تحليل هذه التصريحات الصادرة عن قادة ثلاث من أكبر الاقتصاديات العالمية وقتها، يمكن استخلاص جملة من الحقائق الجوهرية:

- أولاً، إنها تمثل اعترافاً رسمياً بفشل النموذج النيوليبرالي الذي رُوج له لعقود باعتباره الصيغة المثلى لتنظيم الاقتصاد العالمي (418)؛

- ثانياً، تعكس هذه المواقف تحولاً واضحاً في المزاج الدولي نحو إعادة الاعتبار لدور الدولة كفاعل منظم وضامن للاستقرار في مواجهة اختلالات السوق؛

- ثالثاً، تُقر هذه التصريحات ضمناً بأن أدوات الرقابة والتنظيم التقليدية لم تعد قادرة على مواكبة تعقيدات اقتصاد عالمي تتشابك فيه الأسواق والمنتجات المالية بصورة غير مسبقة؛

- رابعاً وأخيراً، فإنها تؤكد إدراكاً متزايداً لدى القوى الغربية بأن الاقتصادات الصاعدة لم تعد مجرد أطراف هامشية أو متلقية للقرارات، أصبحت مكوناً بنيوياً في صياغة الحلول وإدارة الأزمات العالمية.

وعليه، يمكن اعتبار قمة مجموعة العشرين لسنة 2008 لحظة فاصلة دشنت بداية تفكك عقيدة «الحرية المطلقة للأسواق»، وفتحت الباب أمام إعادة التفكير في أسس الحوكمة الاقتصادية العالمية، تمهيداً لتحولات أعمق في موازين القوى الدولية، وهو ما يتجلى بوضوح في بروز تكتلات جديدة تسعى إلى بلورة نظام اقتصادي دولي بديل أو مُوازٍ.

3 - التحول في موازين القوى وبروز تكتلات جديدة داعية إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي بديل

من منظور تحليلي-بنوي، يمكن اعتبار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نقطة تسريع حاسمة لمسار كان قد بدأ يتبلور تدريجياً منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ويتمثل في إعادة توزيع مراكز الثقل داخل الاقتصاد العالمي. فقد كشفت الأزمة حدود قدرة الاقتصادات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على الاستمرار في اللعب بمفردها دور قاطرة النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، مقابل تنامي متسارع لاقتصادات صاعدة، على رأسها الصين، التي أظهرت قدرة أعلى على امتصاص الصدمات والحفاظ على معدلات نمو معتبرة في خضم الأزمة.

418 - خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية -دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118-119.

وفي هذا السياق، لم يعد التحول في موازين القوى مجرد معطى إحصائي مرتبط بتغير نسب الناتج المحلي الإجمالي، بل أصبح تحولاً مؤسسياً وسياسياً تجسد في تنامي التنسيق بين دول الجنوب الصاعدة، وبلورة مقاربات جماعية تسعى إلى تقليص الاعتماد على البنية التقليدية للنظام النقدي الدولي الموروث عن اتفاقات بريتون وودز. ويُعد بروز كتل البريكس (BRICS) التعبير الأوضح عن هذا التحول، باعتباره إطاراً يسعى إلى إعادة صياغة قواعد المشاركة في النظام الاقتصادي الدولي، وليس مجرد تحالف ظرفي.

وقد انتقلت دول هذا التكتل من مستوى الخطاب النقدي إلى خطوات عملية تعكس إرادة واضحة في بناء بدائل مؤسسية مالية. ويتجلى ذلك في إنشاء بنك التنمية الجديد كبديل جزئي لمؤسسات التمويل الدولية التقليدية، وفي النقاش المتقدم حول إمكانية اعتماد عملة احتياطية مشتركة، إضافة إلى تطوير نظم دفع وتسوية مالية تقلص الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس سعياً واعياً إلى تحرير المعاملات المالية العالمية من هيمنة العملة الواحدة.

ولا تتبع أهمية هذه التحركات من قدرتها الفورية على إزاحة النظام القائم، بل من دلالتها الاستراتيجية بعيدة المدى. فهي تشير إلى بداية تآكل تدريجي لشرعية النظام الاقتصادي الدولي التقليدي، وإلى انتقال محتمل من نظام أحادي القطبية تقوده القوى الغربية، إلى نظام أكثر تعددية تتقاسم فيه مراكز القرار قوى اقتصادية مختلفة، ذات رؤى ومصالح متباينة. كما تعكس هذه التحولات قناعة متزايدة لدى الاقتصادات الصاعدة بأن الأزمات العالمية لا يمكن إدارتها أو الوقاية منها في ظل نظام حوكمة مالية يعاني اختلالات تمثيلية وبنوية عميقة.

وعليه، فإن بروز هذه التكتلات الجديدة لا يمثل قطيعة فورية مع النظام الاقتصادي الدولي القائم، بقدر ما يشكل مساراً تراكمياً لإعادة تشكيله، تدفعه أزمات متلاحقة كشفت هشاشته البنوية. وهي تحولات ستزداد وضوحاً وتأثيراً في السنوات اللاحقة.

وكخلاصة لهذا المبحث، يتضح أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تكن مجرد صدمة دورية عابرة في مسار الرأسمالية العالمية، بل شكلت لحظة كاشفة لاختلالات بنوية عميقة في النظام المالي والنقدي الدولي. فقد أبرز تحليل جذور الأزمة وآليات انتشارها محدودية فعالية أدوات الضبط والرقابة التقليدية، وكشف عن هشاشة الترابط المالي العالمي وهيمنة منطق التحرير المالي غير المنضبط. كما بينت دراسة

آثار الأزمة الإقليمية والعالمية أن تداعياتها تجاوزت المجال المالي لتطال الاقتصاد الحقيقي، وسوق العمل، والتوازنات النقدية والمالية، مما فرض تدخلات حكومية غير مسبقة وأعاد الاعتبار لدور الدولة.

وفي المقابل، أفضت استجابات احتواء الأزمة، سواء على المستوى الوطني أو متعدد الأطراف، إلى إعادة فتح النقاش حول مشروعية النظام القائم، وحدود الهيمنة الغربية، وبداية تحولات تدريجية نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر تعددية في مراكز القوة. وعليه، يمثل هذا المبحث حلقة محورية في فهم التحولات البنوية التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد 2008، ومدخلا أساسيا لتحليل مآلات النظام النقدي الدولي وإمكانيات إعادة تشكيله في ظل صعود فاعلين جدد وتزايد الدعوات إلى حوكمة اقتصادية عالمية أكثر توازنا.

خلاصة

سعى هذا الفصل إلى تحليل الأزمات المالية العالمية بوصفها لحظات كاشفة لاختلالات بنيوية عميقة داخل النظام الاقتصادي الدولي، وليس مجرد صدمات دورية عابرة. وانطلق الفصل من مقارنة مزدوجة تجمع بين الإطار النظري العام للأزمات المالية، والتحليل التطبيقي لأزمة 2008 باعتبارها النموذج الأوضح لتحول الأزمة من نطاق مالي محدود إلى أزمة اقتصادية ومالية عالمية ذات تداعيات هيكلية واسعة.

ففي المبحث الأول، تم التأسيس المفاهيمي والنظري لفهم الأزمات المالية من حيث تعريفها، أنواعها، أسبابها، وآثارها، مع إبراز أن تكرار الأزمات واتساع نطاقها في ظل العولمة المالية يعكس محدودية آليات الضبط الذاتي للأسواق، واختلال العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. كما أظهر العرض التاريخي المقارن للأزمات المالية الكبرى أن كل أزمة كبرى كانت تقضي، بدرجات متفاوتة، إلى إعادة ترتيب أدوار الفاعلين الاقتصاديين وإعادة طرح أسئلة الإصلاح داخل النظام الاقتصادي الدولي، وإن ظل هذا الإصلاح في الغالب انتقائياً ومحدود الأثر البنوي.

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لتحليل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بوصفها أزمة نظامية شاملة، نشأت في قلب الاقتصاد الأمريكي، وانتقلت بسرعة إلى بقية الاقتصادات عبر قنوات التجارة، التمويل، والاستثمار، محدثة صدمة عالمية غير مسبوقه. وقد أبرز هذا المبحث أن الأزمة لم تكن نتاج اختلالات ظرفية، بل نتيجة تراكم طويل لسياسات التحرير المالي غير المنضبط، وتوسع الائتمان، وضعف الرقابة، وهيمنة منطق المضاربة على حساب أسس الإنتاج الحقيقي. كما أظهر تباين آثار الأزمة بين الاقتصادات المتقدمة، والناشئة، والنامية، بما يعكس تفاوت درجات الاندماج في المنظومة المالية العالمية، وحدود الحماية التي توفرها البنى المالية الأقل انفتاحاً.

وعليه، خلص الفصل إلى أن أزمة 2008 شكلت نقطة تحول مفصلية في مسار النظام الاقتصادي الدولي، إذ كشفت هشاشته البنوية، وعزّت حدود القيادة الغربية التقليدية، ومهدّت لمرحلة انتقالية تتسم بتعدد مراكز القوة، وتنامي أدوار التكتلات الاقتصادية، خاصة تلك التي تمثل الاقتصادات الصاعدة. ومن هذا المنطلق، يُعد الفصل الثالث امتداداً منطقياً لهذا التحليل، إذ ينتقل من تشخيص الأزمة وتداعياتها إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم، وعلى رأسها مجموعة البريكس، بوصفها أحد أبرز تعبيرات التحول الجاري في بنية النظام الاقتصادي الدولي وآفاق إعادة تشكيله.

الفصل الثالث

التكتلات الاقتصادية وصعود البريكس في سياق

التحول البنيوي للنظام الاقتصادي الدولي:

تحولات موازين القوة وحدود إعادة تشكيل الحوكمة

الاقتصادية العالمية

تمهيد

يأتي هذا الفصل امتداداً تحليلياً للفصلين الأول والثاني، حيث ينتقل من دراسة البنية التقليدية للنظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته، ومن تحليل آثار الأزمات المالية العالمية، إلى مقارنة فاعل جماعي جديد وذي تأثير متصاعد داخل الاقتصاد العالمي، يتمثل في التكتلات الاقتصادية الدولية بوصفها إحدى أهم المخرجات البنوية للتحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين. فقد أسهم تراجع فعالية الأطر الاقتصادية متعددة الأطراف، واتساع نطاق التنافس الجيو-اقتصادي بين القوى الكبرى، وتزايد الاحتياجات التنموية لدول العالم، في جعل التكتلات الاقتصادية أداة بديلة أو مكملية لمؤسسات الحوكمة الاقتصادية التقليدية، وفاعلاً مركزياً في إعادة صياغة قواعد التفاعل الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، نسعى من خلال الجزء الأول من هذا الفصل إلى تناول التكتلات الاقتصادية باعتبارها إحدى الظواهر المهيكلية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وذلك عبر تحليل الأسس المفاهيمية لنشأتها، واستعراض أبرز نماذجها الإقليمية والعابرة للأقاليم، وتقييم دورها في إعادة تشكيل اتجاهات العولمة ومسارات التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية الدولية. كما يهدف هذا الجزء كذلك إلى إبراز ديناميات التحول داخل بنية النظام الاقتصادي الدولي، في ظل الانتقال التدريجي من نظام ذي مركز اقتصادي واحد إلى نظام يتسم بتعدد مراكز القوة الاقتصادية وصعود الفواعل غير التقليدية⁽⁴¹⁹⁾.

في حين سيخصّص الجزء الثاني من الفصل لتحليل صعود مجموعة البريكس BRICS بوصفها أحد أبرز التكتلات الاقتصادية التي تكتسب، تدريجياً، موقعا متقدما في الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى ما تتمتع به من ثقل ديموغرافي، وإمكانات إنتاجية وتجارية ومالية، وما تبنته من مبادرات لإنشاء مؤسسات مالية بديلة تعكس سعيها إلى تعزيز استقلالية الاقتصادات الناشئة عن مراكز القرار الاقتصادي التقليدية، وإعادة التوازن داخل بنية النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

المبحث الأول - التكتلات الاقتصادية الدولية: المفاهيم الأساسية، النماذج الراهنة، التحديات البنوية والجيو-اقتصادية، ودورها في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي

يشكل موضوع التكتلات الاقتصادية أحد أبرز المحاور التي أسهمت في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الدولي المعاصر، إذ أصبحت التكتلات، بشتى أشكالها الإقليمية والعابرة للأقاليم، آلية مركزية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومواجهة التحديات المتزايدة التي فرضتها التحولات العميقة في النظام الاقتصادي الدولي. ومع اتساع نطاق العولمة وتزايد الترابط بين الأسواق، تزايدت حاجة الدول إلى الدخول في ترتيبات تكاملية أكثر مرونة وفاعلية، تجمع بين تحرير التجارة، وتنسيق السياسات، وتوحيد القواعد الاقتصادية، بما يسمح بتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية من خلال تحليل أسس نشأتها، وأشكالها المختلفة، وديناميات عملها. كما يستعرض المبحث أيضا النماذج الراهنة للتكتلات الاقتصادية الكبرى، ويحلل دورها المتنامي في إعادة تشكيل النظام التجاري والمالي الدولي، مع إبراز التحديات البنوية والجيو-اقتصادية التي تواجه هذه التكتلات في سياق عالمي يتسم بتغيرات سريعة وتنافس محتدم بين القوى الاقتصادية الكبرى.

المطلب الأول - التكتلات الاقتصادية الدولية: الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل الاقتصادي

يمثل الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية المدخل النظري الأساسي لفهم نشأتها وتطورها وأدوارها داخل النظام الاقتصادي الدولي. فالتكتلات ليست ظاهرة معزولة، بل ترتبط بتطور الفكر الاقتصادي وبفاعلية آليات التكامل بين الدول. ويهدف هذا المطلب إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتكتل الاقتصادي، والتمييز بينه وبين التكامل الاقتصادي، إضافة إلى استعراض المراحل الرئيسة التي تمر بها التكتلات، وتحليل الأهداف والدوافع التي تقف وراء نشأتها وانتشارها.

الفرع الأول - مفهوم التكتل والتكامل الاقتصادي

يسعى هذا الفرع إلى تقديم قراءة تحليلية للتطور المفاهيمي للتكتل الاقتصادي، والتمييز بينه وبين التكامل الاقتصادي، إضافة إلى إبراز المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا التكامل⁽⁴²⁰⁾.

أولاً - التطور المفاهيمي للتكتل الاقتصادي

تطور مفهوم التكتل الاقتصادي بشكل ملحوظ مع تطور النظام التجاري والمالي الدولي ومع التحولات الكبرى التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ أوائل القرن العشرين. وفي بداياته، ارتبط التكتل الاقتصادي بمفهوم التعاون التجاري بين دولتين أو أكثر بهدف تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل انسياب السلع⁽⁴²¹⁾، وهو تصور بسيط يعكس طبيعة الاقتصاد الدولي في مرحلة ما قبل العولمة. غير أن اتساع نطاق التفاعلات الاقتصادية، وتعدد العلاقات الإنتاجية وسلاسل القيمة، وانتقال الاقتصادات من الانغلاق النسبي إلى الانفتاح العميق، أدى إلى إعادة صياغة مفهوم التكتل من مجرد آلية لتنسيق المبادلات التجارية إلى بنية مؤسسية متعددة الأبعاد⁽⁴²²⁾.

وقد ساهمت مجموعة من المدارس الاقتصادية والفكرية في بلورة هذا المفهوم. فمقاربات التجارة الدولية التقليدية ركزت على الجانب التجاري للتكتلات وربطتها بمفهوم الميزة النسبية والتخصص، بينما ركزت المقاربات الحديثة في إطار الاقتصاد السياسي الدولي على البعد الجيو-اقتصادي للتكتلات، باعتبارها أدوات لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، وتقوية الموقع التفاوضي للدول في مواجهة القوى الكبرى والمؤسسات الدولية.

ومع تطور التجارب العالمية، خصوصاً تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة الآسيان، بات التكتل الاقتصادي يُنظر إليه ككيان يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية: يُعد مؤسسي يشمل آليات اتخاذ القرار والحوكمة؛ يُعد تنظيمي يتضمن قواعد مشتركة للسوق والتجارة؛ يُعد استراتيجي يعكس مصالح الدول في تعزيز مكانتها الدولية.

420 - جابر فرطاني، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2023-2024، ص ص 12-13.

421 - فريد بلقيل، هجيرة تومي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكول التجارة في الخدمات -قراءة في المضامين والأهداف-، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2022، ص 854.

422 - سكينية حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - أزمة اليورو -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص 69-71.

ويمكن القول إن التكتل الاقتصادي في صيغته الحديثة أصبح أقرب إلى "نظام اقتصادي مصغر" يجمع بين الدول في إطار تعاوني يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة، ويستجيب في الوقت ذاته لمتطلبات المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانيا - الفرق بين التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي⁽⁴²³⁾

يُعد التفريق بين التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي أمرا ضروريا لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول. ورغم استخدام المصطلحين بشكل متداخل في بعض الأدبيات، إلا أن هناك اختلافا جوهريا بينهما، يمكن توضيحه على مستوى الجوهر والهدف والمآلات⁽⁴²⁴⁾:

1 - **من حيث الجوهر:** التكتل الاقتصادي هو إطار مؤسسي واتفاقي يضم مجموعة من الدول بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي. أما التكامل الاقتصادي هو سيرورة عملية تبدأ تدريجيا وتقوم على توحيد السياسات الاقتصادية ورفع مستوى الاندماج بين الدول.

2 - **من حيث الأهداف:** يركز التكتل الاقتصادي على إزالة العوائق أمام التجارة وتسهيل المبادلات. بينما يسعى التكامل الاقتصادي إلى الاندماج الشامل، بما في ذلك توحيد السياسات المالية والنقدية والصناعية.

3 - **من حيث مستوى الالتزام:** الالتزام داخل التكتل الاقتصادي غالبا ما يكون محدودا وقابلا للتعديل. بينما يتطلب التكامل الاقتصادي التزامات قوية، وتنازلا نسبيا عن سيادة الدولة لصالح المؤسسات المشتركة.

4 - **من حيث النتائج:** قد يبقى التكتل في مستوى التعاون التجاري فقط. أما التكامل فيتدرج ليصل إلى مستويات متقدمة مثل السوق المشتركة أو الاتحاد النقدي.

وبذلك، يمكن القول إن كل تكامل اقتصادي يمر عبر تكتل، ولكن ليس كل تكتل يؤدي بالضرورة إلى تكامل، خاصة إذا غابت الإرادة السياسية أو افتقرت الدول لأدوات التقارب الاقتصادي والمؤسسي⁽⁴²⁵⁾.

423 - للتفصيل أكثر، إرجع إلى دراسة رحيمة بوصبيح صالح، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 3-6.

424 - أنظر دراسة: محمد محمود ولد محمد عيسى، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 31.

425 - عبد الجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية: دراسة حالة التبادل التجاري الأورو-مغاربي خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022، ص 33.

ثالثاً - المبادئ العامة للتكامل الاقتصادي

ترتكز ظاهرة التكامل الاقتصادي على مجموعة من المبادئ النظرية التي تشكل الإطار الحاكم لنجاح التعاون بين الدول، وقد أسهمت الأدبيات الاقتصادية في توضيح هذه المبادئ وتطويرها⁽⁴²⁶⁾.

1 - مبدأ التحرير التدريجي للتجارة: يتطلب التكامل الاقتصادي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يسمح بحرية انسياب السلع والخدمات. ويهدف هذا المبدأ إلى خلق سوق أكثر انفتاحاً وكفاءة.

2 - مبدأ حرية انتقال عوامل الإنتاج: لا يكتمل التكامل الاقتصادي بمجرد تحرير التجارة، بل يفترض أيضاً حرية انتقال: رأس المال، الأيدي العاملة، التكنولوجيا، الاستثمارات. وهو ما يتيح تحقيق توزيع أمثل للموارد داخل التكتل.

3 - مبدأ تنسيق السياسات الاقتصادية: يشمل هذا المبدأ: تنسيق السياسات المالية، تنسيق السياسات النقدية، تقارب القوانين الاقتصادية، توحيد الضوابط التنظيمية. ويعد هذا المستوى أساسياً لبلوغ مراحل متقدمة من التكامل مثل الاتحاد الاقتصادي.

4 - مبدأ الحوكمة المشتركة: تتطلب عملية التكامل وجود مؤسسات قادرة على: مراقبة الالتزامات، فض النزاعات، صياغة السياسات المشتركة، ضمان التطبيق المتناسق للقواعد داخل التكتل. ويرتبط مستوى قوة هذه المؤسسات بعمق التكامل نفسه.

5 - مبدأ العدالة في توزيع المنافع: حتى يستقر التكتل، لا بد من وجود آليات تعويضية تعالج الاختلالات بين الدول الأعضاء، خاصة إذا كان هناك تفاوت اقتصادي كبير. وقد أثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي أهمية هذا المبدأ عبر "صناديق الدعم الهيكلي".

الفرع الثاني - مراحل التكامل الاقتصادي⁽⁴²⁷⁾

تُعد مراحل التكامل الاقتصادي وتصنيفاته واحدة من أهم الأسس النظرية في دراسة التكتلات الاقتصادية، لأنها تتيح فهماً دقيقاً لمستويات الاندماج التي يمكن أن تصل إليها مجموعة من الدول عندما ترغب في

426 - الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 05.

427 - بوصبيح صالح رحيمة، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 6-8.

تعميق تعاونها الاقتصادي. وقد تناول العديد من الباحثين، وعلى رأسهم المفكر الاقتصادي المجري- الأمريكي "بيلا بلاسا" (Béla Balassa) (428)، هذه المراحل بوصفها مساراً تدريجياً يبدأ بإزالة الحواجز الجمركية، وقد ينتهي بالاندماج الاقتصادي الكامل. ويعكس هذا التدرج الطبيعة المركبة للتكامل الاقتصادي، الذي لا يتحقق دفعة واحدة، بل يتطلب مستويات متصاعدة من الالتزامات المؤسسية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، يتناول هذا الفرع المحطات الخمس الرئيسة التي تشكل تسلسلاً منطقياً لعمليات التكامل: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وأخيراً الاندماج الاقتصادي الكامل (429).

أولاً - منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area FTA): تُعد منطقة التجارة الحرة المرحلة الأولى والأكثر شيوعاً في سلم التكامل الاقتصادي. وهي صيغة تعاونية تقوم فيها الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة أو خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بينها، مع الاحتفاظ باستقلالها التام في تحديد سياساتها التجارية تجاه الدول غير الأعضاء.

1 - السمات والخصائص الأساسية: أبرزها: تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، عدم وجود تعريف جمركي موحدة تجاه الخارج، مرونة عالية في الانضمام أو الانسحاب (430).

2 - المنطق الاقتصادي: يركز قيام منطقة التجارة الحرة على نظريات التجارة الدولية، خاصة نظرية الميزة النسبية، حيث يُتوقع أن يحقق الطرفان فوائد من خلال: خفض تكاليف الإنتاج، اتساع الأسواق، زيادة التخصص الإنتاجي، ارتفاع حجم التجارة البينية.

3 - أمثلة عالمية عن مناطق التجارة الحرة: أهم تلك المناطق نسجلاً: منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية AfCFTA. في حين تُجسد اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، التي جاءت بديلاً لاتفاقية (NAFTA) السابقة، أحد أبرز النماذج التطبيقية لهذا النوع من التكامل.

428 - Béla Balassa : هو واحد من أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين المتخصصين في دراسة التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي بين الدول. عُرف بأبحاثه حول كيفية تطور التكتلات الاقتصادية، وخاصة في أوروبا، وبتطويره نظرية مراحل التكامل الاقتصادي التي تشرح كيف يمكن للدول أن تنتقل تدريجياً من التعاون البسيط إلى الاندماج الاقتصادي الكامل. كما أثرت أبحاثه بشكل كبير على فهم التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، وساهمت في وضع الأسس النظرية لدراسة التعاون الاقتصادي بين الدول. أهم إسهاماته، **نظرية مراحل التكامل الاقتصادي**: وضع بلاسا نموذجاً لخمس مراحل للتكامل الاقتصادي بين الدول، بدءاً من منطقة التجارة الحرة، مروراً بالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي والاندماج الكامل.

429 - عبد العزيز بوكار، التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة - دول المغرب العربي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 18.

430 - أحمد خليلي، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في الحد من التنافس الدولي في المنطقة -دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 51، العدد 20، ديسمبر 2022، ص ص: 58-59.

ثانيا - الاتحاد الجمركي (Customs Union): يمثل الاتحاد الجمركي مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة. ففي حين تحرر منطقة التجارة الحرة المبادلات التجارية الداخلية فقط، يضيف الاتحاد الجمركي تعريف جمركية خارجية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء⁽⁴³¹⁾، وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتصرف كوحدة واحدة تجاريا تجاه العالم الخارجي.

1 - خصائص الاتحاد الجمركي : أهمها: إزالة الرسوم الجمركية الداخلية، توحيد التعريف الجمركية الخارجية، تنسيق السياسات التجارية الخارجية، تقليل احتمال التهرب الجمركي وإعادة التصدير⁽⁴³²⁾.

2 - الدلالات الاقتصادية: يوفر الاتحاد الجمركي العناصر التالية: وضوحا أكبر للمستثمرين، موقفا تفاوضيا موحدا داخل منظمة التجارة العالمية، فرصا أوسع لتطوير الصناعات الإقليمية عبر حماية مشتركة. غير أنه يقيد سيادة الدول في مجال السياسة التجارية، إذ لم يعد بإمكان أي منها التفاوض على اتفاقيات تجارية منفردة دون موافقة التكتل.

3 - أمثلة تطبيقية: أبرزها : الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي (الذي تأسس في الفاتح من جويلية 1968)، "ميركوسور" بدرجة متفاوتة، الاتحاد الجمركي الخليجي.

ثالثا - السوق المشتركة (Common Market): تمثل السوق المشتركة خطوة أكثر عمقا ونقطة تحول أساسية في مسار التكامل، إذ تنتقل الدول من مجرد تحرير التجارة وتوحيد التعريف الجمركية إلى تحرير حركة عوامل الإنتاج. تتطلب هذه المرحلة مواءمة السياسات الاقتصادية والقانونية بما يسهل حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء في السوق⁽⁴³³⁾.

1 - خصائص السوق المشتركة: حرية حركة السلع والخدمات، حرية انتقال رأس المال، حرية انتقال العمالة، إزالة القيود التنظيمية والإدارية بين الأعضاء⁽⁴³⁴⁾.

431 - محمد محمود ولد محمد عيسى، أطروحة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

432 - فطيمة حمزة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية، دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 22، العدد 02، نوفمبر 2022، ص ص 428-429.

433 - جابر فرطائي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37-38.

434 - حورية بناني، تنامي ظاهرة تأسيس التكتلات الاقتصادية في العالم...قراءة في نماذج مختلفة، مجلة دفاتر MECAS، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 4، ديسمبر 2021، ص 286.

2 - الأثر الاقتصادي: السوق المشتركة توسع حجم السوق الداخلي، وتشجع المنافسة، وتخلق فرصاً أكبر للاستثمار، وتساعد على إعادة توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة. كما تمهد لقيام صناعات مشتركة وسلاسل إنتاج عابرة للحدود.

3 - صعوبات التطبيق: من بين أبرز الصعوبات التي تواجه تبني السوق المشتركة نذكر: اختلاف تشريعات العمل، اختلاف الأنظمة الضريبية، تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية بين الأعضاء، مخاوف الدول من فقدان اليد العاملة الماهرة لصالح دول أخرى داخل التكتل.

4 - مثال نموذجي: تجربة السوق الأوروبية المشتركة (1957-1993)، التي كانت الأساس لبناء السوق الموحدة لاحقاً.

رابعا - الاتحاد الاقتصادي والنقدي (Economic and Monetary Union EMU): يُعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي مرحلة متقدمة جداً من التكامل، تجمع بين تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد العملة والسياسة النقدية⁽⁴³⁵⁾.

1 - الاتحاد الاقتصادي: يتطلب: تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، تقارب معدلات التضخم، ضبط العجز والديون العمومية، سياسات تنافسية مشتركة⁽⁴³⁶⁾.

2 - الاتحاد النقدي: يتضمن: عملة موحدة، بنك مركزي موحد، سياسة نقدية واحدة.

3 - مزايا الاتحاد الاقتصادي والنقدي: استقرار نقدي، تقليل تقلبات أسعار الصرف، تعزيز التجارة والاستثمار، تخفيض تكاليف المعاملات المالية.

4 - التحديات: من أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الاقتصادي والنقدي نذكر: التفاوت الاقتصادي بين الدول، تقييد السيادة النقدية، صعوبة تطبيق سياسة نقدية واحدة على اقتصادات غير متجانسة.

5 - مثال واقعي: منطقة اليورو: أكبر تجربة اندماج نقدي في العالم.

435 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، (آخر مطالعة 2025/12/05)، الرابط : urlr.me/6TAK43

436 - الحاج حنيش، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 26.

خامسا - الاندماج الاقتصادي الكامل: يمثل الاندماج الاقتصادي الكامل المرحلة النهائية في سلم التكامل الاقتصادي، وهو مستوى نادر التطبيق، يشبه إلى حد كبير الدولة الاقتصادية الفيدرالية⁽⁴³⁷⁾.

1 - متطلبات الاندماج الكامل: من بين أهم الشروط الواجب توافرها من أجل للوصول إلى درجة الاندماج الاقتصادي نذكر: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية، ميزانية مشتركة للتكتل، حكومة اقتصادية مشتركة، مؤسسات قضائية وتشريعية فوق وطنية، عملة موحدة وبنك مركزي واحد⁽⁴³⁸⁾.

2 - خصائص الاندماج الكامل: يتميز الاندماج الاقتصادي بجملة من الخصائص أهمها : إزالة كل مظاهر الحدود الاقتصادية، اعتماد قواعد موحدة (للضرائب، المنافسة، والبيئة الاستثمارية)، تضامن مالي كامل بين الدول.

3 - واقعيًا: لا وجود لتكتل حقق الاندماج الكامل في العالم، لكن الاتحاد الأوروبي يُعد الأقرب إلى هذه المرحلة، رغم أنه لم يصل إليها بعد بشكل كامل.

يتضح من تحليل مراحل التكامل الاقتصادي أن التكتلات ليست كيانات ثابتة، بل عمليات ديناميكية تمر عبر مستويات متدرجة من الاندماج، تتطلب كل مرحلة منها التزامات سياسية واقتصادية ومؤسسية أكبر. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الانتقال من مستوى لآخر ليس مضمونا ولا خطيا، بل يخضع لاختلاف مصالح الدول، وتباين هياكلها الاقتصادية، ومدى استعدادها للتخلي عن بعض جوانب سيادتها لصالح مؤسسات مشتركة. ويقدم هذا التصنيف الإطار النظري الضروري لفهم طبيعة التكتلات الاقتصادية الراهنة ودورها في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.

الفرع الثالث - أهداف التكتلات الاقتصادية ودوافع الانضمام إليها

تُعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة بنوية تتجاوز كونها مجرد ترتيبات تجارية أو اتفاقيات لتخفيض الرسوم الجمركية. فهي تعبر عن تطور تاريخي طويل تداخلت فيه الاعتبارات الاقتصادية مع التحولات السياسية والجيوسياسية في النظام الدولي، بحيث أصبحت التكتلات أداة لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي العالمي ووسيلة لبناء القوة عبر التعاون. وتكشف التجارب الدولية أن قيام التكتلات لا يُفهم فقط عبر تفسير اقتصادي تقليدي، بل يستلزم مقارنة تركيبية تستند إلى نظريات التكامل الاقتصادي من جهة، ونظريات

437 - محمد محمود ولد محمد عيسى، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 33.

438 - فطيمة حمزة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 429.

الاقتصاد السياسي الدولي من جهة أخرى، من أجل تفسير الدوافع والأهداف التي تقود الدول نحو هذا النوع من التعاون العابر للحدود. وعليه، يهدف هذا الفرع إلى تحليل الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للتكتلات، ثم التعمق في دوافع الدول النامية تحديداً للانخراط في هذه الترتيبات، ضمن بنية دولية تتسم باللاتكافؤ، وشدة المنافسة، وتعاضم دور الجغرافيا الاقتصادية في تحديد موقع الدول.

أولاً - الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للتكتلات الاقتصادية

تظهر الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية - خاصة أعمال Balassa و Viner و Lipsey (439) - أن الدافع الاقتصادي كان نقطة البداية في تشكيل التكتلات. غير أن الواقع التطبيقي يكشف أن التكتل، في صيغته الحديثة، بات مشروعاً متعدد الأبعاد، إذ تتفاعل فيه الاعتبارات الاقتصادية مع الأهداف السياسية والجيو-استراتيجية، ضمن نسق يعكس تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي وانتقاله من منطق السوق الوطني إلى منطق الأسواق المندمجة. ويمكن فهم هذه الأهداف عبر ثلاثة مستويات مترابطة (440):

1 - الأهداف الاقتصادية: توسيع السوق، تعزيز التنافسية، بناء سلاسل قيمة

ترى نظرية التكامل الاقتصادي أن من أهم أسباب قيام التكتلات السعي نحو خلق فضاء اقتصادي أوسع يسمح بتجاوز ضيق السوق الوطنية. فالاقتصاديات الحجم التي تعتمد عليها الصناعات الحديثة، سواء في التكنولوجيا أو التصنيع أو الخدمات، لا يمكن تحقيقها داخل أسواق محلية متشظية (صغيرة ومنفصلة عن بعضها غير القادرة على تشكيل فضاء اقتصادي واسع). ولهذا ارتبط نجاح التكتلات الناجزة (التي وصلت إلى مستوى عالٍ من النضج والتفعيل) - مثل الاتحاد الأوروبي أو الآسيان - بقدرتها على بناء سوق إقليمية موحدة ذات طلب واسع وقدرة استيعابية عالية (441).

كما تمثل التكتلات وسيلة لتعزيز التجارة البينية وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ومع تطور سلاسل القيمة العالمية (442)، أصبحت التكتلات إطاراً لإعادة تموضع التصنيع عبر تقسيم العمل الإقليمي، حيث

439 - جاكوب فاينر (Jacob Viner) : اقتصادي أمريكي، يُعد من رواد نظرية التكتلات الاقتصادية، اشتهر بتحليله للاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية بيللا بالاسا (Béla Balassa) : سبق ذكره.

ريتشارد ليبسي (Richard Lipsey) : اقتصادي كندي-بريطاني، أسهم في تطوير تحليل الرفاه الاقتصادي للتكتلات.

440 - أنظر دراسة الحاج حنيش، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

441 - أنظر دراسة عبد العزيز بوكار، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 17.

442 - تطور سلاسل القيمة العالمية تعني انتقال عملية إنتاج السلع والخدمات من كونها تتم داخل دولة واحدة إلى كونها مقسمة على عدة دول، بحيث تُنجز كل مرحلة في المكان الذي يحقق أقل تكلفة وأعلى كفاءة.

تتوزع مراحل الإنتاج على دول التكتل حسب ميزة كل منها: دولة متخصصة في السلع الوسيطة، أخرى في التجميع، ثالثة في التصنيع النهائي أو الخدمات المكملة (443).

وبهذا المعنى، لا يؤدي التكتل إلى تحرير التجارة فقط، بل إلى إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي بما يحقق تكاملاً إنتاجياً وصناعياً يصعب إنجازه خارج الإطار الإقليمي.

3 - الأهداف السياسية: تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقييد منطق الصراع

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يُنظر إلى التكتلات كأدوات لإنتاج الاستقرار وتقييد احتمالات الصراع. فقد طوّر الأكاديميان الأمريكيان كيوهان (Keohane) وناي (Nye) مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد" (444)، الذي يفترض أن زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول يقلل من دوافع النزاع (445). وقد جسد الاتحاد الأوروبي هذا المنطق بوضوح، إذ أن التكامل الاقتصادي بين فرنسا وألمانيا كان، في أصله، مشروعاً سياسياً لإعادة هندسة العلاقات الأوروبية على أسس تعاون لا صراع.

إلى جانب ذلك، تُستخدم التكتلات كمؤسسات داعمة للإصلاح السياسي الداخلي، حيث تسمح للدول بتبني معايير مشتركة للحكم الرشيد، والشفافية، الديمقراطية، ومحاربة الفساد، والمحافظة على البيئة... الخ.

3 - الأهداف الاستراتيجية والجيواقتصادية: بناء النفوذ وإعادة التوضع داخل النظام العالمي

أصبحت التكتلات في العقود الأخيرة أدوات لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية العالمية. فمع صعود آليات العولمة، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا، وتزايد التنافسية العالمية، بدأت التكتلات تمارس وظائف جيواقتصادية واضحة، مثل: موازنة قوة التكتلات الأخرى (البريكس في مواجهة G7)، تعزيز القوة التفاوضية داخل المؤسسات الدولية عبر تبني صوت وموقف موحد.

ثانياً - دوافع الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية

تُبرز التجربة التاريخية للتكتلات أن نشأتها غالباً ما ارتبطت بمتغيرات جيوسياسية واقتصادية كبرى (446). فقد تأسس الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف تقادي اندلاع صراعات جديدة وضمان

443 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 08.

444 - وهو مفهوم قدمه كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) وهما من أبرز منظري العلاقات الدولية في القرن العشرين، وارتبط اسمهما بتطوير المدرسة الليبرالية الجديدة (Neoliberal Institutionalism) في السياسة الدولية. فالمفهوم هو عبارة عن تصور نظري يقول إن العلاقات الدولية الحديثة لم تعد تقوم فقط على القوة العسكرية، بل على شبكات معقدة من الترابط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الدول، بحيث تؤثر كل دولة في الأخرى وتتأثر بها. هذا الترابط يجعل الصراع أقل جدوى وأكثر تكلفة، ويشجع على التعاون والاستقرار.

445 - KEOHANE Robert, NYE JR Joseph S., *Power and Interdependence : World Politics in Transition*, (4th edition), Pearson Education (Longman), USA — published by a US-based publisher, 2011, PP 19-20.

446 - رحمة بوصبيح صالح، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

استقرار اقتصادي مستدام، بينما جاءت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتعزيز التكامل الإقليمي وتعميق الاندماج الاقتصادي لمواجهة التحولات والتحديات على المستوى العالمي. في المقابل، نشأت رابطة آسيان في سياق الحرب الباردة لتأمين الاستقرار السياسي والإقليمي، قبل أن تتطور إلى قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة. كما يوضح صعود كل من مجموعة بريكس، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن التكتلات أصبحت اليوم أداة استراتيجية أساسية للدول النامية والناشئة لتعزيز موقعها في النظام العالمي، ومواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية⁽⁴⁴⁷⁾.

كما تختلف دوافع الدول النامية للانضمام إلى التكتلات جذريا عن دوافع الدول الصناعية. فبينما تبحث الدول المتقدمة عن تعزيز موقعها في النظام الدولي وتوسيع نفوذها الجيو-اقتصادي، تعمل الدول النامية ضمن سياق يتسم بضعف بنيتها الإنتاجية، وضيق أسواقها الداخلية، واعتمادها المفرط على الواردات الصناعية والتكنولوجية، إضافة إلى هشاشة مالية تجعلها عرضة لتقلبات الأسواق ولتدخلات المؤسسات المالية الدولية. ومن ثم، فإن انضمامها إلى التكتلات الاقتصادية يشكل استراتيجية للتعامل مع بنية عالمية صعبة عبر بناء قدرات جماعية تخفف من هشاشتها البنوية.

في هذا السياق، يمثل التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وسيلة لتجاوز ضيق السوق الوطنية من خلال الاندماج في سوق إقليمية أوسع⁽⁴⁴⁸⁾، وهو شرط ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولخلق صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، ولإقامة شراكات إنتاجية متكاملة تعزز فرص اللحاق التكنولوجي. كما أن التكتلات تتيح الفرصة لبناء سلاسل قيمة إقليمية توزع مراحل الإنتاج بين الدول الأعضاء وفق ميزاتها النسبية، مما يسمح بتجاوز الاختلال التقليدي الذي يربط الدول النامية بتصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنعة.

وعلى المستوى التفاوضي، تدرك الدول النامية أن قدرتها على التفاوض في النظام الدولي، سواء داخل منظمة التجارة العالمية أو أمام صندوق النقد الدولي، تبقى محدودة إذا تفاوضت منفردة. لذا يشكل التكتل أداة لتجميع القوة التفاوضية، وفرض أجندة تنمية مشتركة، والحد من التأثير السالب لشروط المؤسسات الدولية. وقد أظهرت التجارب الإقليمية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا أن الدول عندما تتفاوض ككتلة، فإنها تحصل على شروط تمويل أكثر ملاءمة، وعلى مساحة أكبر لاتخاذ سياسات تنمية مستقلة⁽⁴⁴⁹⁾.

447 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

448 - فطيمة حمزة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 426-427.

449 - حورية بناني، تنامي ظاهرة تأسيس التكتلات الاقتصادية في العالم... قراءة في نماذج مختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 285.

كما أن التكتلات أصبحت أيضا وسيلة للدول النامية للتحوط ضد صدمات النظام المالي الدولي والعولمة المالية، خاصة مع ازدياد تقلبات أسعار الفائدة العالمية، ومخاطر الديون السيادية، وتقلب أسعار المواد الأولية. وفي هذا السياق، تبرز آليات التمويل الإقليمية -مثل صندوق احتياطي للطوارئ بين دول البريكس CRA⁽⁴⁵⁰⁾- كبديل أو مكمل لآليات التمويل التقليدية، تمنح الدول متنفسا أوسع لاعتماد سياسات اقتصادية أكثر توافقا مع أولوياتها الوطنية.

وتتجلى دوافع أخرى ذات طبيعة استراتيجية، إذ تتطلع الدول النامية من خلال التكتلات إلى تعزيز استقلاليتها الاقتصادية وتقليل درجة تعرضها للنفوذ الخارجي، سواء تعلق الأمر بالأمن الغذائي أو الأمن الطاقوي أو التكنولوجيا، وهو ما يجعل التكتلات وسيلة لإعادة بناء سيادة اقتصادية لا تستطيع أي دولة نامية تحقيقها منفردة. وبذلك، يتبين أن دوافع الدول النامية ليست مجرد رغبة في الاندماج في التجارة العالمية، بل هي محاولة شاملة لإعادة تعريف موقعها الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التفاوضية، وتحقيق تنمية أكثر استقلالية، وتقليل تبعيتها البنوية في نظام عالمي مضطرب.

المطلب الثاني - التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة: النماذج الإقليمية والعابرة للأقاليم

يمثل المشهد العالمي الراهن فضاء تتزاحم فيه أنماط متعددة من التكتلات الاقتصادية الدولية، تختلف في نطاقها الجغرافي وعمق تكاملها وأهدافها الإستراتيجية، لكنها تتقاطع جميعا في كونها أصبحت وحدات رئيسية لإدارة التفاعلات الاقتصادية ما بين الدول. فبعد أن كانت التكتلات الإقليمية التقليدية هي الشكل الأكثر شيوعا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الاقتصادي الدولي خلال العقود الأخيرة بروز تكتلات عابرة للأقاليم، وأخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، تعكس تحولات عميقة في الجغرافيا الاقتصادية وتغير موازين القوة داخل الاقتصاد العالمي.

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أهم هذه التكتلات الراهنة، باستعراض نماذجها الكبرى -الإقليمية منها والعبارة للأقاليم-، من أجل فهم الديناميات الجديدة التي تعيد رسم خرائط التكامل الاقتصادي وتحدد اتجاهات الاقتصاد العالمي المعاصر.

450 - سيتم التطرق بإسهاب إلى صندوق احتياطي للطوارئ (Contingent Reserve Arrangement) من خلال المبحث القادم لهذا الفصل (الصفحة 288 وما بعدها).

الفرع الأول - التكتلات الإقليمية (AfCFTA ، MERCOSUR ، USMCA ، EU ، ASEAN)

تُعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية إحدى السمات البارزة لتحولات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، إذ مثلت استجابة مباشرة لتحديات العولمة، وتزايد حدة المنافسة الدولية، وتنامي الحاجة إلى توسيع الأسواق وتعزيز القدرة التفاوضية للدول داخل النظام التجاري والمالي العالمي. وقد تباينت نماذج هذه التكتلات من حيث عمق التكامل، وطبيعة الأطر المؤسسية، وأدوار الدول القائدة فيها، تبعاً لاختلاف السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي نشأت ضمنها. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفرع أبرز التجارب الإقليمية الراهنة، من خلال تحليل نموذج الاتحاد الأوروبي بوصفه التجربة الأكثر تقدماً في التكامل المؤسسي، ورابطة الآسيان كنموذج للتكامل المرن القائم على احترام السيادة، واتفاقية USMCA كتجسيد للتكامل الإنتاجي العميق في أمريكا الشمالية، إلى جانب "ميركوسور" ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بهدف إبراز تنوع مسارات التكامل الإقليمي ودورها في إعادة تشكيل بنية النظام الاقتصادي الدولي.

أولاً - الاتحاد الأوروبي: النموذج الأكثر تقدماً للتكامل المؤسسي

يُعد الاتحاد الأوروبي التجربة الأكثر اكتمالاً وتقدماً في تاريخ التكامل الإقليمي، إذ تجاوز إطار التعاون التجاري التقليدي نحو مستويات متقدمة من التنسيق الاقتصادي والسياسي، وصولاً إلى إرساء اتحاد اقتصادي ونقدي واعتماد عملة موحدة لدى جزء معتبر من الدول الأعضاء. وقد اعتمدت أوروبا على مبدأ التدرج واستخدام المراحل المتتابعة التي تتيح الفرصة للتكامل الاقتصادي والنقدي من خلال تهيئة المناخ والبيئة السياسية والتشريعية والاقتصادية المناسبة لذلك، بحيث اتجهت أوروبا إلى الاندماج بثبات وذلك وفقاً لجدول زمني متتابع المراحل، بحيث أن لكل مرحلة منها مقاصد وأهداف، ولكل مرحلة منها وسائل وأدوات⁽⁴⁵¹⁾.

وبالعودة إلى الجذور التاريخية للتأسيس، جاء إنشاء الاتحاد الأوروبي ثمرة رؤية استراتيجية طويلة الأمد تشكلت في أعقاب الدمار الواسع الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، بهدف تقادي تكرار النزاعات وتعزيز الاستقرار في القارة الأوروبية. فكانت الانطلاقة منذ إنشاء المجلس الأوروبي عام 1949 الذي كان يلعب دوراً تشاورياً لكن ليس له في الحقيقة تأثير مهم من أجل تجميع دول أوروبا المشتتة شرقاً وغرباً. في حين بدأت تلك الرؤية تتجسد عملياً في 8 أبريل 1951 من خلال التوقيع في باريس على اتفاقية تأسيس "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" (European Coal and Steel Community ECSC) من جانب كل من (فرنسا،

451 - أنظر دراسات سبق ذكرها: عبد العزيز بوكار، أطروحة دكتوراه، ص 26-32. رحمة بوصبيح صالح، رسالة ماجستير، ص 29.

وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ⁽⁴⁵²⁾، التي كانت تهدف إلى ضمان إخضاع هذه الموارد الاستراتيجية (الفحم والصلب) لإدارة جماعية تحول دون توظيفها في النزاعات العسكرية مستقبلاً. وقد شكل هذا المشروع اللبنة الأولى لمسار تكاملي توسع تدريجياً ليشمل مجالات أوسع، لا سيما الاقتصاد والتجارة، وصولاً إلى أشكال أولية من الاندماج السياسي. وتميزت هذه المرحلة بالتركيز على بناء اقتصاد مشترك وتأسيس مؤسسات قادرة على إدارة هذا التكامل، وهو ما مهد لاحقاً إلى توقيع معاهدة روما عام 1957 وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة⁽⁴⁵³⁾.

وبعد تكوين هذه السوق تم تكليف رئيس وزراء لكسمبورغ بيير فيرنر⁽⁴⁵⁴⁾ في نوفمبر عام 1970 مع مجموعة من الخبراء بوضع خطة عرفت بعدها بـ "خطة فيرنر" من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية بصورة تدريجية، وقد تمت المصادقة على هذه الخطة في عام 1971، إلا أنها تأثرت بفعل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تحويل الدولار إلى ذهب شهر أوت 1971.

ومع مرور الوقت، شهد الاتحاد الأوروبي تطوراً مؤسسياً عميقاً، تجسد في إبرام سلسلة من المعاهدات التي عززت من مستوى التكامل بين الدول الأعضاء. وتعد معاهدة ماستريخت لعام 1992 محطة مفصلية في هذا المسار، إذ أرست الأسس القانونية لتأسيس الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية، وأدخلت أبعاداً جديدة للعلاقات بين الدول الأعضاء، من بينها اعتماد عملة موحدة (اليورو) بحلول سنة 2002⁽⁴⁵⁵⁾، إلى جانب إرساء معالم سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وفي ديسمبر 1995 وافق قادة الاتحاد الأوروبي على إصدار الأورو كعملة أوروبية موحدة، يتم تداولها في البداية حسابياً وذلك اعتباراً من عام 1999، إلى غاية طرحها ورقياً ومعدنياً اعتباراً من الفاتح جانفي 2002 وتعمم في التداول الحقيقي، ولتحل محل كافة العملات الأخرى للدول التي تمكنت من الدخول إلى نظام "الأورو" وطبقت وحازت شروط الانضمام إليه⁽⁴⁵⁶⁾.

452 - Documentation européenne : 'L'union européenne', Bruxelles, Luxembourg 1992, P : 08.

453 - CANAS Patrice, **Fiches d'économie de l'Union européenne (UE)**, Rappels de cours et exercices corrigés, Ellipses, 2022, P 12.

454 - بيير فيرنر (Pierre Werner): رئيس وزراء لوكسمبورغ آنذاك (فترات توليه المنصب: 1959-1974 ثم 1979-1984). يُعد أحد الآباء المؤسسين للتكامل النقدي الأوروبي لعب دوراً محورياً في تعميق التكامل الأوروبي خلال مرحلة ما بعد معاهدة روما. ارتبط اسمه بـ تقرير فيرنر (Werner Report) سنة 1970، الذي وضع أول تصور متكامل لإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي، ومهد لاحقاً لقيام منطقة اليورو.

455 - محسن أحمد الخضير، اليورو: الإطار الشامل والتكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص ص 139-149. - يتصرف -

456 - صابرينة فراح، دور التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2018-2019، ص 50.

وحالياً شهد الاتحاد توسعاً جغرافياً مهماً شمل دول أوروبا الوسطى والشرقية، ليصل عدد أعضائه إلى 27 دولة⁽⁴⁵⁷⁾، من بينها 20 دولة⁽⁴⁵⁸⁾ منضوية ضمن الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو)⁽⁴⁵⁹⁾.

ويتميز الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن بعمق بنيته المؤسسية مقارنة ببقية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ يتوفر على جهاز تنفيذي يتمثل في المفوضية الأوروبية، وسلطة تشريعية ممثلة في البرلمان الأوروبي، المنتخب، وسلطة قضائية تضطلع بها محكمة العدل الأوروبية لضمان احترام وتطبيق القانون الأوروبي، فضلاً عن بنك مركزي أوروبي يتولى إدارة السياسة النقدية المشتركة. وقد أضفى هذا الطابع الفوق-وطني على الاتحاد الأوروبي صفة كيان يتجاوز من حيث طبيعته ووظائفه مجرد تكتل اقتصادي، ليقترّب من نموذج الاتحاد السياسي، وهو ما مكّنه من تحقيق مستويات متقدمة من الاندماج الاقتصادي والمؤسسي⁽⁴⁶⁰⁾.

وعلى الصعيد الاقتصادي، استفادت الدول الأعضاء من تكريس الحريات الأربع المتمثلة في حرية انتقال: السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص، الأمر الذي أسهم في قيام سوق داخلية موحدة يزيد حجمها عن 450 مليون مستهلك، وتعزيز مستويات عالية من التكامل الصناعي، خاصة في قطاعات السيارات، والتكنولوجيا، والصناعات الكيماوية، بإجمالي ناتج محلي قدر بحوالي 19.42 تريليون دولار⁽⁴⁶¹⁾. كما ساهم اعتماد العملة الموحدة في تقليص تكاليف المعاملات المالية⁽⁴⁶²⁾ وتوحيد بيئة الاستثمار داخل المنطقة، رغم ما أفرزه ذلك من تحديات بنيوية، لا سيما تلك المرتبطة بعدم تناسق السياسات المالية بين الدول الأعضاء.

ثانياً - رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" ASEAN⁽⁴⁶³⁾: تكامل مرّن قائم على التعاون الاقتصادي والسياسي دون سلطة فوق-وطنية

تُعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) نموذجاً فريداً للتكامل الإقليمي المرّن، إذ يقوم التعاون فيها على احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم إنشاء مؤسسات فوق وطنية ملزمة، متميزاً بذلك عن تجربة الاتحاد الأوروبي الأكثر عمقاً وتكاملاً مؤسسياً.

457 - دول الاتحاد الأوروبي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، والسويد.

458 - دول منطقة اليورو: النمسا، بلجيكا، كرواتيا، قبرص، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا.

459 - GAILLARD Marion, L'Union Européenne: institutions et politiques, La Documentation française, France, 2022, P: 7.

460 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

461 - <https://data.albankaldawli.org> (Last visit 14/12/2025) الإتحاد الأوروبي

462 - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 227.

463- ASEAN : Association of South-East Asian Nations

تأسست "آسيان" كنوع من الحلف السياسي في 8 أوت 1967 بتوقيع إعلان بانكوك من قبل خمس دول مؤسسة: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند. وجاءت هذه الخطوة في خضم الحرب الباردة والاضطرابات الإقليمية التي أعقبت صراعات ما بعد الاستعمار، مدفوعة برغبة قوية في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة جنوب شرق آسيا⁽⁴⁶⁴⁾.

على المستوى السياسي، ركزت رابطة آسيان في مراحلها الأولى على التنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء لمنع النزاعات الداخلية والخارجية، في حين تطور بعدها التركيز تدريجياً ليشمل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويعكس هذا التحول الطبيعة الاستراتيجية المرنة للرابطة، التي تجمع بين سيادة الدول واحترام التعددية من جهة، وضرورة تكامل السياسات الاقتصادية من جهة أخرى⁽⁴⁶⁵⁾.

كما شهدت رابطة آسيان توسعاً جغرافياً ملموساً منذ تأسيسها، بانضمام بروناي دار السلام (1984)، وفيتنام (1995)، ولاوس وميانمار (1997)، وكمبوديا (1999)، ما رفع عدد الدول الأعضاء إلى عشر دول حالياً. ولم يقتصر التطور على التوسع الجغرافي فحسب، بل شمل أيضاً تعميق مجالات التعاون لتشمل الاقتصاد، والثقافة، والتعاون الاجتماعي ما عكس عمق الرؤية التكاملية، حيث تم اعتماد ميثاق آسيان في 2007، الذي منح الرابطة الشخصية القانونية وعزز أطرها المؤسسية، ممهداً الطريق لإنشاء مجتمع آسيان في 2015، القائم على ثلاث ركائز أساسية: المجتمع السياسي والأمني لآسيان (APSC)، والمجتمع الاقتصادي لآسيان (AEC)، والمجتمع الاجتماعي والثقافي لآسيان (ASCC)⁽⁴⁶⁶⁾.

اقتصادياً، منذ مطلع الألفية الجديدة، برزت آسيان كقوة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاد العالمي ونجحت في بناء واحدة من أهم مناطق التجارة الحرة في آسيا والعالم، مستفيدة من شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة، ساهمت في تحويل المنطقة إلى مركز تصنيع عالمي ضمن سلاسل القيمة العالمية خاصة في قطاعات الإلكترونيات، وصناعة المركبات، والميكانيك الدقيقة، والصناعات الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة. ويقوم نموذجها التنموي على توجيه الاقتصادات نحو التصدير، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تقسيم العمل الإقليمي، والاندماج في سلاسل القيمة الصناعية الآسيوية. ويعكس هذا النجاح الاستقرار السياسي

464 - TERTRAIS Hugues, Avec la collaboration de LEROY Thibault MARIN Cécile et MARIE Mélanie, *Atlas de l'Asie du Sud-Est : La construction de l'Asean*, Autrement Atlas, Paris, 2019, P 24.

465 - سكينه حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - أزمة اليورو -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 125.

466 - BOISSEAU DU ROCHER Sophie et NICOLAS Françoise, *L'ASEAN : défis relevés, défis à venir*, Revue Politique étrangère, Éditions Institut français des relations internationales, Paris, Été 2017/2, PP.10-11.

النسبي الذي تتمتع به دول المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم النامي، فضلا عن استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي والسياسات التصديرية المرنة⁽⁴⁶⁷⁾.

وبلغة الأرقام والإحصائيات، أصبحت آسيان اليوم خامس أكبر تكتل اقتصادي في العالم بناتج محلي إجمالي يفوق 3.6 تريليون دولار (2024)، وتعداد سكاني يزيد عن 680 مليون نسمة في 2023، ما يجعلها سوقا ضخمة ومركزا مهما للإنتاج والتجارة العالمية. كما شهدت الرابطة توسعا ملحوظا في حجم الطبقة المتوسطة، التي يُقدّر عددها بأكثر من 400 مليون نسمة، الأمر الذي أضفى على المنطقة ثقلا استهلاكيا متزايدا وجعلها سوقا جاذبة للاستثمار والإنتاج.

كما تجاوز حجم التجارة البينية داخل الرابطة 850 مليار دولار سنة 2023، في حين بلغ إجمالي مبادلاتها التجارية مع العالم نحو 3.9 تريليون دولار، ممثلة ما يقارب 8% من حجم التجارة العالمية. وعلى صعيد تدفقات الاستثمار، استقطبت دول آسيان ما يقارب 224 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2022، متقدمة بذلك على بعض التكتلات الاقتصادية التقليدية في عدد من القطاعات. كما سجل التكتل معدل نمو اقتصادي بلغ 4.5% سنة 2023، مع توقعات بتجاوزه 5% بحلول عام 2025، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي⁽⁴⁶⁸⁾.

على الصعيد الدولي، تلعب الرابطة دورا محوريا في الأمن الإقليمي والدبلوماسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، من خلال الاعتماد على العديد من آليات التعاون والتنسيق أهمها "المنتدى الإقليمي لآسيان" (ARF) و"قمة شرق آسيا" (EAS)، التي تجمع قوى عالمية وإقليمية لمناقشة قضايا الأمن والتنمية. كما تعزز آسيان مكانتها الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء دوليين، على رأسها "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" (RCEP)، التي تضم دولا خارج التكتل، مما يرسخ موقعها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي⁽⁴⁶⁹⁾.

تضم الرابطة عشر دول رئيسية في جنوب شرق آسيا، في حين شهدت القمم السنوية توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية، حيث أقرت قمة آسيان لعام 2002 في نيوزيلندا انضمام الصين إلى التكتل⁽⁴⁷⁰⁾.

467 - صابرينة فراح، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

468 - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/14/blocs-resaping-global-order> (last visit 17/12/2025)

469 - FAU Nathalie et FRANCK Manuelle, *La région Asie du Sud-Est : Une mutation des territoires*, Armand Colin, Paris 2024, PP 585-586.

470 - حورية بناني، تنامي ظاهرة تأسيس التكتلات الاقتصادية في العالم... قراءة في نماذج مختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 290.

والجدول التالي يقدم لمحة شاملة عن الاختصارات الرئيسية لمؤسسات وآليات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تمت الإشارة إليها أعلاه، مع توضيح الأدوار الوظيفية لكل منها في مجالات التعاون السياسي، الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي-الثقافي. ويبرز الجدول كيف أسهم هذا الترتيب المؤسسي المرن في تحقيق توازن بين سيادة الدول والتكامل الإقليمي، مما جعل آسيان نموذجا فريدا للتكتل الإقليمي القادر على التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، وتعزيز دورها كلاعب محوري في إعادة تشكيل ديناميات التجارة والاستثمار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الجدول رقم (1.3): الاختصارات المؤسسية والاقتصادية والسياسية لرابطة "آسيان" ووظائفها

الاختصار	الاسم الكامل بالإنجليزية	الترجمة العربية	الوظيفة والأهمية
APSC	ASEAN Political-Security Community	المجتمع السياسي والأمني لآسيان	تعزيز التعاون السياسي والأمني بين الدول الأعضاء، ضمان الاستقرار والسلام في المنطقة، التنسيق في مواجهة النزاعات الإقليمية.
AEC	ASEAN Economic Community	المجتمع الاقتصادي لآسيان	تحقيق التكامل الاقتصادي، حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، تعزيز القدرة التنافسية والاستثمار الإقليمي.
ASCC	ASEAN Socio-Cultural Community	المجتمع الاجتماعي والثقافي لآسيان	تعزيز التنمية البشرية المستدامة، حماية البيئة، تحسين جودة الحياة، وتعزيز التكافل والتفاهم الثقافي بين الدول الأعضاء.
ARF	ASEAN Regional Forum	المنتدى الإقليمي لآسيان	منصة دبلوماسية وأمنية لمناقشة القضايا الأمنية، إدارة النزاعات، وتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.
EAS	East Asia Summit	قمة شرق آسيا	تجمع دول آسيان وشركاء دوليين لمناقشة الأمن الإقليمي، التنمية الاقتصادية، والتعاون الاستراتيجي والسياسات الإقليمية.
RCEP	Regional Comprehensive Economic Partnership	الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	اتفاقية تجارة حرة تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار، إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعميق التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

Sources : – ASEAN Secretariat, **ASEAN Key Figures and Institutional Framework**, Jakarta, Indonesia, 2023. – FAU Nathalie et FRANCK Manuelle, **La région Asie du Sud-Est : Une mutation des territoires**, Armand Colin, Paris 2024, PP 585–586.

باختصار، ورغم التباينات الكبيرة بين دول الرابطة من حيث اللغات، والأديان، وأنماط الحكم، فقد نجحت آسيان في تجاوز هذه الاختلافات عبر تبني منطق المصلحة الاقتصادية المشتركة، مما مكنها من ترسيخ نموذج تكامل مرن يقوم على التوازن والتوافق دون صدام، على الرغم من افتقارها لأدوات فوق-وطنية للضغط السياسي أو لتكامل نقدي ومؤسسي معمق، وهو ما يجعلها من أبرز التكتلات الإقليمية وأكثرها قدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي المعاصر.

ثالثاً - اتفاقية التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا USMCA: تكتل إقليمي مبني على التكامل الإنتاجي العميق

مثلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" NAFTA⁽⁴⁷¹⁾، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي 1994⁽⁴⁷²⁾، إحدى أبرز تجارب التكامل الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أسهمت في تعميق الترابط التجاري والإنتاجي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ورسخت نموذجاً للتكامل القائم على تحرير التجارة وتدويل سلاسل القيمة الإقليمية. غير أن التحولات العميقة في بنية الاقتصاد العالمي، وتنامي المنافسة الدولية، ولا سيما صعود الصين واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، كشفت عن حدود هذا النموذج ودفعته نحو إعادة مراجعته. وفي هذا السياق، جاءت اتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA)⁽⁴⁷³⁾ التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح جويلية 2020 بوصفها صيغة محدثة لـ NAFTA، مع تحديثات أساسية، لذلك يُشار إليها أحياناً باسم "نافتا 2"⁽⁴⁷⁴⁾ أو "نافتا الجديدة"، كونها تضم معظم الأحكام الأصلية لاتفاقية NAFTA مع إدراج فصول جديدة حول التجارة الرقمية، حماية الملكية الفكرية، المعايير البيئية، والمعايير العمالية وتعزيز التصنيع الإقليمي⁽⁴⁷⁵⁾.

وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى إعادة ضبط قواعد التكامل الإنتاجي داخل أمريكا الشمالية، بما يعكس تحول التكتلات الاقتصادية من مجرد أدوات لتحرير التجارة إلى آليات استراتيجية لإدارة سلاسل القيمة وتعزيز الموقع التنافسي في النظام الاقتصادي الدولي⁽⁴⁷⁶⁾.

471 - NAFTA : North American Free Trade Agreement

472 - الحاج حنيش، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 193.

473 - USMCA : United States-Mexico-Canada Agreement

474 - PAQUIN Stéphane, BADIE Bertrand et VIDAL Dominique, *Fin du leadership américain ? L'état du monde 2020*, La Découverte, Paris, 2019, P 207.

475 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

476 - <https://www.trade.gov/usmca> (last visit 15/12/2025)

السمات الاقتصادية والاستراتيجية للتكتل : تمثل USMCA نموذجاً للتكتل الإقليمي الذي تقوده قوة اقتصادية كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، بهدف إعادة تنظيم سلاسل القيمة الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. ويقوم التكتل أساساً على التكامل الإنتاجي العميق في قطاعات رئيسية، أبرزها: السيارات ومكوناتها، الإلكترونيات، الصناعات الغذائية، والطاقة. ويعتمد جزء كبير من الإنتاج النهائي الأمريكي على أجزاء مصنعة في المكسيك وكندا ضمن منظومة إنتاجية مشتركة.

وقد وضعت الاتفاقية قواعد منشأ صارمة لتعزيز التصنيع داخل التكتل وتقليل الاعتماد على المنافسين خارج المنطقة، وعلى رأسها الصين. كما ألزمت USMCA المكسيك برفع الأجور في قطاعات صناعية محددة، فيما ارتفعت متطلبات قواعد المنشأ للسيارات لتصبح 75% من مكونات السيارات مصنعة داخل أمريكا الشمالية (مقابل 62.5% بموجب نافتا) ، كما تسمح الاتفاقية الجديدة باستيراد وتصدير 99% من السلع بدون رسوم، مما يعزز نمو التجارة داخل المنطقة. وبهذه الطريقة، منح التكتل الاقتصاد الأمريكي قدرة أكبر على إدارة فضائه الاقتصادي المباشر وضبط تدفقات التجارة والاستثمار ضمن سوق موحدة عبر القارة.

الجدول (2.3): المؤشرات الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية لدول اتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA) (إحصائيات سنة 2024)

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (مليون كلم ²)	الناتج المحلي الخام (تريليون دولار أمريكي)
الولايات المتحدة الأمريكية	340.11	9.525	29.185
كندا	41.29	9.985	2.241
المكسيك	130.86	1.964	1.853
المجموع	512.26	21.474	33.279

Source : Site officiel (anglais) : ustr.gov/USMCA (Last visit 15/12/2025)

يبرز الجدول الحجم الإجمالي لتكتل USMCA باعتباره فضاءً اقتصادياً واسعاً يضم أكثر من 512 مليون نسمة، ويمتد على مساحة تفوق 21.47 مليون كلم²، مع ناتج محلي إجمالي يقارب 33.28 تريليون دولار، ويمثل 6.3% من سكان العالم وقراءة 30% من الاقتصاد العالمي⁽⁴⁷⁷⁾ وهو ما يمنحه وزناً معتبراً كتكتل

477 - <https://ustr.gov/trade-agreements> (Last visit 15/12/2025) and <https://www.donneesmondiales.com/aceum> (Last visit 15/12/2025)

اقتصادي إقليمي قوي. غير أن هذا الحجم الكلي يخفي تفاوتاً بنيوياً واضحاً بين الدول الأعضاء، إذ تستحوذ الولايات المتحدة على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، بما يجعلها القاطرة الاقتصادية وصاحبة النفوذ الأبرز داخل التكتل. وفي المقابل، تتكامل كندا والمكسيك مع الاقتصاد الأمريكي وفق منطق تقسيم العمل الإقليمي، حيث تضطلع كندا بدور داعم قائم على الموارد والصناعات المتقدمة، بينما تمثل المكسيك قاعدة إنتاجية كثيفة العمالة. ويعكس هذا التفاوت البنيوي أن USMCA يركز على "التكامل الإنتاجي العميق"⁽⁴⁷⁸⁾، حيث يضطلع كل عضو بدور محدد ضمن سلسلة القيمة الإقليمية، بدل أن يكون تكتلاً بين اقتصادات متساوية.

ورغم التحديات والمزايا الاقتصادية، تبقى الاتفاقية عرضة للتحديات الداخلية والخارجية، مما يفرض ضرورة المراجعة المستمرة للسياسات الاقتصادية والتنظيمية لضمان استدامة التكامل الإقليمي وتعزيز مكانة التكتل في النظام الاقتصادي الدولي الراهن⁽⁴⁷⁹⁾.

رابعا - السوق المشتركة الجنوبية "ميركوسور" (MERCOSUR): تكتل إقليمي بين الطموح والتحديات

تُعد السوق المشتركة الجنوبية، المعروفة اختصاراً بـ MERCOSUR⁽⁴⁸⁰⁾، أبرز مشاريع التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية، حيث تمثل محاولة لبناء فضاء اقتصادي وسياسي قادر على تعزيز التنمية وتقوية الموقف التفاوضي للدول الأعضاء على الساحة الدولية⁽⁴⁸¹⁾.

تأسس التكتل رسمياً في 26 مارس 1991 عقب التوقيع على "معاهدة أسونسيون"⁽⁴⁸²⁾، التي جمعت الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي بهدف إنشاء سوق مشتركة وتوحيد التعريفات الجمركية وتسهيل التجارة البينية. ويضم التكتل حالياً دولاً أخرى بصفتها أعضاء مشاركين أو شركاء، مثل بوليفيا وتشيلي وبيرو والإكوادور، فيما تم تعليق عضوية فنزويلا في ديسمبر 2016 "بتهمة انتهاك المبادئ الديمقراطية للمجموعة"⁽⁴⁸³⁾.

478 - يقصد بالتكامل الإنتاجي العميق أن الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي تتعاون بشكل وثيق على طول سلسلة الإنتاج، بحيث تُنتج المكونات والمواد الأولية في دول مختلفة، ويتم تجميعها وتصنيعها ضمن منظومة واحدة تنقسم فيها الدول المسؤوليات الإنتاجية والتجارية، وليس مجرد اتفاق لتسهيل التجارة بين منتجات جاهزة.

479 - BALDESCHI Laetitia, COHEN Juliette et DRUT Bastien, *Turbulences dans l'économie mondiale Transition énergétique, bouleversements démographiques, raréfaction des ressources*, Louvain-la-Neuve : De Boeck Supérieur, Belgique, 2023, P : 125.

480 - MERCOSUR : Mercado Común del Sur

481 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 20-21،

482 - أسونسيون: وهي مدينة في باراغواي، وكانت المضيفة للاجتماع الرسمي الذي جمع ممثلي الدول الأربعة للتوقيع على المعاهدة التأسيسية للتكتل.

483 - GIORDANO Paolo, DURAND Marie-Françoise et VALLADÃO Alfredo : *Vers un accord entre l'Europe et le Mercosur*, Presses de Sciences Politiques Académique, Paris, 2001, PP : 17-18.

يجسد "ميركوسور" استمرارية جهود التكامل الإقليمي التي سبقت تأسيسه، بدءًا من رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (1960) ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (1980)، مرورًا بالاتفاقيات الثنائية بين البرازيل والأرجنتين على غرار "إعلان إيغواسو" عام 1985 و"معاهدة التعاون" لسنة 1988، والتي وضعت اللبنة الأساسية للسوق المشتركة الأوسع نطاقًا. وقد هدفت هذه المبادرات إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي. وساهم بروتوكول "أورو بريكو" (1994) في نقل التكتل من مرحلة منطقة تجارة حرة إلى مرحلة اتحاد جمركي، مما منح "ميركوسور" صفة مؤسسية وقانونية موحدة وأضفى طابع الاستدامة على التعاون بين أعضائه.

يستمد "ميركوسور" قوته بشكل رئيسي من البرازيل كأكبر اقتصاد في المنطقة، ومن التكامل التجاري المتقدم مع الأرجنتين، خاصة في المجالات الصناعية مثل السيارات والميكانيك. ورغم كل الخصائص التي يتميز بها التكتل، يواجه "ميركوسور" تحديات كبيرة تتمثل في عدم التناظر الاقتصادي بين أعضائه، إذ تمثل البرازيل أكثر من ثلثي الناتج الإجمالي للتكتل، بينما تعاني الأرجنتين من دورات اقتصادية متكررة (حيث يمر بشكل دوري بتقلبات صعودا وهبوطا، بدلا من النمو المستقر والمستدام)، في حين تملك أوروغواي وباراغواي قدرات اقتصادية محدودة نسبيا⁽⁴⁸⁴⁾.

مع ذلك، يمتلك "ميركوسور" إمكانات كبيرة للتحول إلى قوة اقتصادية إقليمية، نظرا لحجمه السكاني الذي يقارب 300 مليون نسمة⁽⁴⁸⁵⁾، وموارده الزراعية والصناعية، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي. ولتحقيق هذا الطموح، يحتاج التكتل إلى معالجة التفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وتطوير المؤسسات، واعتماد رؤية تنموية مشتركة تتجاوز الاعتماد على الزراعة والمواد الأولية. كما يتطلب الأمر استقرارا سياسيا، وتناقسا في السياسات الاقتصادية، وتعزيز قدرة التكتل على المنافسة الدولية داخل الأسواق العالمية.

في ضوء ما سبق، يمكن اعتبار "ميركوسور" تجربة تكاملية ذات طموح كبير وقدرات كامنة، وقد أصبح نموذجا إقليميا هاما في أمريكا اللاتينية، لكنه لا يزال يسعى للوصول إلى مستوى التكتلات الناجحة عالميا على غرار الاتحاد الأوروبي أو رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). إن نجاحه المستقبلي يعتمد بشكل

484 - SALUDJIAN Alexis, *Trajectoires de croissance et volatilité macro-économique dans le Mercosur : quelques éléments d'analyse empirique*, Revue Tiers Monde, Éditions Armand Colin, Paris, n° 179, 2004/3, PP 595.

485 - DROUHAUD Pascal, *Amérique latine : Relations Afrique-Amérique latine, entre mythes et réalités*, Revue Défense Nationale, France, n° 882, 2025/7, PP : 220.

رئيسي على تعزيز التعاون الداخلي، وتوسيع شبكة العلاقات التجارية الخارجية، وتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي يضمن توزيع المنافع بشكل متوازن بين أعضائه.

خامسا - منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)⁽⁴⁸⁶⁾ أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي القاري، وتحويل إفريقيا إلى فضاء اقتصادي موحد قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز موقع القارة داخل النظام الاقتصادي الدولي. وتستند هذه المبادرة إلى تراكم تاريخي طويل من الجهود الرامية إلى بناء تكامل إفريقي شامل، تعود جذوره إلى ستينيات القرن الماضي، حيث كرّس ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1963 مبدأ التعاون الاقتصادي الإقليمي كأداة أساسية لتحقيق التنمية وتسريع الاندماج بين الاقتصادات الإفريقية⁽⁴⁸⁷⁾.

وقد تعزز هذا التوجه لاحقا عبر "خطة لاغوس" لسنة 1980⁽⁴⁸⁸⁾، التي مثلت أول إطار إلزامي للتكامل الاقتصادي الإفريقي، ثم تُوج مسار التكامل الاقتصادي الإفريقي بإبرام "معاهدة أبوجا" لسنة 1991 المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي رسمت خارطة طريق تدريجية لإقامة سوق إفريقية مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي قاري، من خلال تعزيز حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الإفريقية⁽⁴⁸⁹⁾.

وفي إطار ترشيد مشهد التكامل الإقليمي، اعترف الاتحاد الإفريقي رسميا بثمانية تكتلات اقتصادية إقليمية باعتبارها اللبنة الأساسية للتكامل القاري، وهي: اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، مجموعة شرق إفريقيا (EAC)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC). وقد شكلت

486 - AfCFTA : African Continental Free Trade Area

487 - إكرام مياشي، موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 167.

488 - خطة لاغوس : هي وثيقة اقتصادية-تنموية اعتمدها منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) في قمة المنظمة في لاغوس بنيجيريا عام 1980. وتمثل خطة استراتيجية طويلة المدى هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا بالاعتماد على الذات وتقليل التبعية للخارج.

489 - ذهبية لطرش، دلال عرامة، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلد 21، العدد 01، ديسمبر 2021، ص ص 214-215.

هذه التكتلات قاعدة مؤسسية وتجريبية مهّدت للانتقال من التكامل دون الإقليمي إلى التكامل القاري الشامل⁽⁴⁹⁰⁾.

على المستوى العملي، تعود الانطلاقة الفعلية لمشروع AfCFTA إلى قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة بأديس أبابا في جانفي 2012، والذي نص على وضع إطار وخارطة طريق وهيكل مؤسسي للتجديد بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، بهدف تعزيز التجارة البينية الإفريقية. وتوّجت هذه الجهود بإطلاق المفاوضات الرسمية خلال قمة جوهانسبورغ سنة 2015، لتُختتم بالتوقيع التاريخي على الاتفاقية في قمة كيغالي الاستثنائية بتاريخ 21 مارس 2018⁽⁴⁹¹⁾. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 30 ماي 2019، وبدأ التنفيذ الفعلي للتبادل التجاري بين عدد من الدول الأعضاء في جانفي 2021، لتصبح AfCFTA أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء فيها منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. إذ تضم حاليا 54 دولة موقعة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، وأكثر من 44 دولة مصادقة، وتمتد على سوق قارية تفوق 1.3 مليار نسمة، بإجمالي ناتج محلي يُقدر بحوالي 3.4 تريليون دولار⁽⁴⁹²⁾.

وتهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى الإلغاء التدريجي لما يقارب 90% من الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء⁽⁴⁹³⁾، وتعزيز انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وربط الاقتصادات الإفريقية ضمن سلاسل قيمة قارية. كما تُعد الاتفاقية أحد المحركات الأساسية لتنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063⁽⁴⁹⁴⁾، إذ تشير التوقعات إلى قدرتها على رفع الدخل الحقيقي للقارة بنسبة تقارب 9%، وانتشال نحو 50 مليون شخص من الفقر بحلول عام 2035⁽⁴⁹⁵⁾.

غير أن واقع التجارة البينية الإفريقية يكشف عن تفاوتات واضحة بين الأقاليم، حيث تستحوذ دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) على حوالي 35% من المبادلات البينية، تليها دول (COMESA) بنسبة

490 - سكينه حملوي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 129.

491 - DAVIES Rob, (traduction de l'anglais CAPPELLE Céla), *Démondialisation / La zone de libre-échange africaine, levier pour la diversification économique ?*, Éditions Syllepse, Paris 2021, P : 138-139.

492 - عبد الغفار غطاس، إمكانيات التجارة الداخلية في إفريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبرج، المجلد 09، العدد 01، ديسمبر 2022، ص 95.

493 - وليد خفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 13، العدد 03، ديسمبر 2020، ص 603.

494 - SOMÉ Gaël and ZIDOUEMBA Patrice Rélouendé, *The Role of the African Continental Free Trade Area in Transforming the Economic Landscape of the C-4 Countries*, Revue d'économie du développement, France, Vol. 32, 2024/3-4, P : 109.

495 - فريد بلقليل، هجرة تومي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و بروتوكول التجارة في الخدمات - قراءة في المضامين والأهداف -، مرجع سبق ذكره، ص 853.

19%، ثم تجمع الساحل والصحراء بنسبة 18%، في حين لا تتجاوز المبادلات داخل مجموعة غرب إفريقيا (ECOWAS) نسبة 11%، وتنخفض إلى ما بين 5 و6% في وسط وشرق إفريقيا، وتصل إلى أدنى مستوياتها في دول القرن الإفريقي وشمال إفريقيا بنسبة 5% و3% على التوالي. ويعكس هذا التفاوت تأثير العوامل الجغرافية، والبنية التحتية، ومستوى الاندماج الإنتاجي، إضافة إلى القرب من المراكز الاقتصادية العالمية كحال دول شمال إفريقيا⁽⁴⁹⁶⁾.

وبناء عليه، تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحولا نوعيا في مسار التكامل الإفريقي، إذ تنقل القارة من منطق التكتلات المتفرقة إلى منطق السوق القارية الموحدة، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، ويمنح الدول الإفريقية هامشا أوسع لإعادة التموقع داخل النظام الاقتصادي الدولي⁽⁴⁹⁷⁾.

يُظهر تحليل التكتلات الإقليمية الخمسة محل الدراسة أن التكامل الاقتصادي لم يعد مسارا واحدا أو نموذجا موحدا، بل عملية متعددة الصيغ تتكيف مع الخصوصيات السياسية والاقتصادية لكل إقليم. ففي حين يجسد الاتحاد الأوروبي أقصى درجات التكامل المؤسسي والفوق-وطني، تعكس الآسيان مقارنة تدرجية مرنة براغماتية تقوم على التعاون دون نقل السيادة، بينما يمثل USMCA نموذجا لتكامل إنتاجي تقوده دولة مركزية كبرى، وتبرز "ميركوسور" ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كمساعي لتعزيز الاندماج في سياقات نامية تواجه تحديات بنيوية عميقة. ويؤكد هذا التباين أن التكتلات الإقليمية أصبحت أدوات استراتيجية لإدارة التنافس الاقتصادي، وإعادة توزيع القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي، وهو ما يمهّد للانتقال إلى دراسة التكتلات العابرة للأقاليم في الفرع الثاني، باعتبارها تعبيرا أكثر تقدما عن تحولات الحوكمة الاقتصادية العالمية وتوازنات القوة الدولية.

الفرع الثاني - التكتلات العابرة للأقاليم (SCO ، RCEP ، G20 ، G7 ، BRICS)

تمثل التكتلات العابرة للأقاليم شكلا متقدما من أشكال التنظيم الاقتصادي الدولي، حيث تضم قوى كبرى وفاعلين ذوي تأثير يتجاوز حدودهم الجغرافية، وتعمل كمنصات لإدارة الاقتصاد العالمي وتنسيق السياسات

496 - أحمد خليلي، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) في الحد من التنافس الدولي في المنطقة -دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 51، العدد 20، ديسمبر 2022، ص 63.

497 - POLET François, *Nouvelle géopolitique de l'Afrique : Points de vue du Sud (Les BRICS et l'Afrique : reproduction des logiques extractivistes)*, Editions Syllepse «Alternatives Sud», Paris, 2025, PP : 64-65.

الدولية. ورغم أن مجموعة البريكس تعد أحد أبرز هذه التكتلات، إلا أنه سيتم تخصيص مبحث كامل لها لاحقاً في هذا الفصل.

أولاً - مجموعة السبع الصناعية (G7) : تكتل القوى الاقتصادية التقليدية وإشكالية تراجع النفوذ في ظل اقتصاد عالمي متحول

تُعد مجموعة السبع الصناعية (G7)⁽⁴⁹⁸⁾ أبرز التكتلات العابرة للأقاليم التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل معالم النظام الاقتصادي الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. فهي، على الرغم من طبيعتها غير الرسمية وغياب هيكل مؤسسي ملزم، جسدت على مدار عقود مركز الثقل الاقتصادي العالمي، وأصبحت الإطار الذي تتشاور من خلاله القوى الصناعية الكبرى حول أهم تحديات التي تواجه النظام الاقتصادي الدولي. وتتجلى أهمية هذا التكتل في كونه يجمع الدول التي قادت عملية إعادة بناء الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنشأت مؤسسات بريتون وودز، وأسهمت في تكريس النموذج الليبرالي المعولم، قبل أن تظهر تغيرات بنيوية عميقة تحد تدريجياً من قدرة المجموعة على التحكم في توجهات الاقتصاد العالمي.

1 - الخلفية التاريخية ودوافع التأسيس: تعود جذور تأسيس مجموعة السبع إلى مطلع سبعينيات القرن العشرين، في سياق دولي اتسم باضطرابات اقتصادية غير مسبقة، أبرزها انهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار الصرف الثابتة عام 1971، وصدمات أسعار النفط، وتزايد تقلبات الأسواق المالية، إضافة إلى بروز الحاجة الملحة لتنسيق السياسات الاقتصادية بين القوى الصناعية. ففي عام 1973 عقد وزراء مالية ستة دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان اجتماعاً تشاورياً لإعادة ترتيب القيادة الاقتصادية الغربية في مواجهة أزمة لم تكن اقتصادية فقط، بل أزمة ثقة في قدرة المؤسسات الدولية القائمة على إدارة التحديات المستجدة. وتوج هذا المسار بعقد أول قمة لقادة الدول الصناعية الستة G6 عام 1975، لتبادل الأفكار واقتراح الحلول المحتملة لأزمات الاقتصاد العالمي⁽⁴⁹⁹⁾. وفي القمة التالية، عام 1976 في سان خوان (بورتوريكو)، تحولت مجموعة الست إلى مجموعة السبع مع انضمام كندا⁽⁵⁰⁰⁾. وبذلك، أصبحت G7 أشبه بـ"مجلس إدارة" للنظام الاقتصادي الدولي خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

498 - مجموعة الدول السبع الصناعية تتكون من : الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وكندا واليابان

499 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مجموعة الدول السبع.. "تجمع الكبار"، 7 سبتمبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/6/27/> (Last visit 17/12/2025)

500 - VAISSE Maurice, Les relations internationales depuis 1945, Armand Armand Colin, Paris, 2025, P: 198.

وخلال الفترة الممتدة بين 1998 و2014، انضمت روسيا إلى المجموعة لتتحول إلى مجموعة الثماني (G8)، غير أن تعليق عضويتها عقب ضمها شبه جزيرة القرم أعاد المجموعة إلى صيغتها الأصلية. ويشارك الاتحاد الأوروبي في قمم المجموعة بصفة شبه عضو، من خلال رئيس المفوضية الأوروبية، دون أن يتمتع بحق استضافة القمم أو رئاستها. ومنذ بضع سنوات حتى الآن دعيت البلدان الناشئة والنامية أيضا كضيوف⁽⁵⁰¹⁾.

2 - الطبيعة المؤسسية والأهداف: لا تُعد مجموعة السبع منظمة دولية بالمعنى القانوني، إذ لا تستند إلى معاهدة تأسيسية، ولا تمتلك مقرا دائما أو أمانة عامة، كما أن قراراتها غير ملزمة قانونا. ومع ذلك، فإنها تمثل منتدى تنسيقيا عالي التأثير، تُصاغ من خلاله التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية والمالية العالمية، ويتم الإعلان عن مخرجاته في بيانات ختامية تحمل وزنا سياسيا معتبرا.

وقد توسع جدول أعمال المجموعة تدريجيا، فبعد أن كان مقتصرا على القضايا المالية والنقدية، بات يشمل ملفات الاقتصاد العالمي، الأمن الدولي، التنمية، الهجرة، تغير المناخ، الصحة العالمية، والتحول الرقمي.

3 - الوزن الاقتصادي والمالي للمجموعة: رغم التراجع النسبي في حصتها من الناتج العالمي، لا تزال مجموعة السبع تمثل أحد أعمدة الاقتصاد الدولي. إذ تضم أغنى الديمقراطيات الليبرالية وأكثرها تطورا صناعيا وتكنولوجيا، وتستأثر بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (51 تريليون دولار)، وتمثل قرابة 60% من صافي الثروة العالمية (317 تريليون دولار)، رغم أن سكانها لا يتجاوزون 9% من سكان العالم (770 مليون نسمة)⁽⁵⁰²⁾.

الجدول (3.3): الوزن الاقتصادي لدول مجموعة السبع الصناعية (G7)

الدولة	الولايات المتحدة	ألمانيا	اليابان	المملكة المتحدة	فرنسا	إيطاليا	كندا
حجم الاقتصاد (تريليون دولار)	30.5	4.7	4.2	3.8	3.2	2.4	2.2
مرتبة الاقتصاد عالميا	الأولى	الثالثة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة

المصدر: مجهود شخصي للباحث، بالاعتماد على بيانات وإحصائيات البنك الدولي لسنة 2025.

501 - Pour plus de détails, se référer notamment à :

- BOEHM Peter M., (Traduit de l'anglais par TARPINIAN Cécile), *De l'utilité du G7 : témoignage d'un sherpa*, Revue Politique étrangère, Éditions : Institut français des relations internationales, Été 2019/2, P 63.

- GOMART Thomas, *Le G7 vers l'Afrique*, Société d'Édition de Revues S.E.R, Paris, mars 2019, P 29.

502 - الموقع الإلكتروني الإخباري "العربية نت"، محمد الحيدر، التكتلات الاقتصادية وآخرها بريكس، 2023/05/27، آخر مطالعة 2025/12/17. الرابط : urlr.me/yebGrq

يُظهر الجدول رقم (3.3) التفاوت النسبي في الأحجام الاقتصادية داخل مجموعة السبع، مع هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي، مقابل تقارب نسبي بين الاقتصادات الأوروبية واليابانية، وهو ما يعكس الطبيعة غير المتكافئة داخل التكتل، مع استمرار تفوقه الجماعي على معظم الاقتصادات العالمية من حيث القيمة المضافة والقدرة التأثيرية.

4 - الدور الاقتصادي والابتكاري: تستمد مجموعة السبع جزءا كبيرا من نفوذها من عمق التنسيق المالي والنقدي بين أعضائها، ولا سيما بين البنوك المركزية الكبرى، حيث تلعب قرارات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان دورا حاسما ومحوريا في: تحديد اتجاهات أسعار الفائدة العالمية، التأثير على تدفقات رؤوس الأموال، التحكم في قيمة العملات، استقرار النظام المالي الدولي. وقد تجسد ذلك بشكل جلي خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حين عملت بنوك تكتل G7 على ضخ سيولة هائلة في الأسواق، مما ساعد في تجنب انهيار مالي عالمي.

إلى جانب ذلك، تحتفظ دول المجموعة بريادة واضحة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الدوائية، والبحث العلمي، ما يمنحها نفوذا جيو-اقتصاديا مهما. فالتفوق التكنولوجي يبقى إحدى أهم أدوات القوة في الاقتصاد العالمي، وقد استخدمته دول المجموعة في صياغة المعايير التقنية والتنظيمية التي باتت بمثابة قواعد حاكمة للاقتصاد العالمي.

5 - البعد الجيو-استراتيجي: من منتدى اقتصادي إلى محور للهيمنة الغربية: مع نهاية الحرب الباردة، تحولت مجموعة السبع من إطار اقتصادي بالأساس إلى منصة جيو-سياسية لإدارة التوازنات الدولية. فقد باتت تلعب دورا محوريا في تنسيق المواقف الغربية إزاء القضايا العالمية الكبرى، مثل: الطاقة، الأمن، الصراعات الإقليمية، العقوبات الاقتصادية، المناخ، الحوكمة متعددة الأطراف، مواجهة تعاظم دور القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين والهند، فضلا عن الدفاع عن النظام الليبرالي الدولي في مواجهة نماذج بديلة للحكم والتنمية.

6 - الإنجازات والانتقادات: حققت المجموعة عددا من الإنجازات البارزة، من بينها دعم مبادرات تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة، وإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمساهمة في تفعيل اتفاق باريس للمناخ، إضافة إلى التزاماتها المعلنة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. في المقابل، تواجه المجموعة انتقادات متزايدة تتعلق بضيق تمثيلها للاقتصاد العالمي (لا تضم

ثاني ورابع أكبر اقتصاد في العالم الصين والهند على التوالي)، وطابعها "الخبوي"، وتراجع فعاليتها في ظل صعود تكتلات أوسع وأكثر شمولاً، مثل مجموعة العشرين والبريكس⁽⁵⁰³⁾.

7 - مجموعة السبع في مواجهة التكتلات الصاعدة: أدى اتساع وزن الاقتصادات الناشئة إلى تآكل القدرة الاحتكارية لمجموعة السبع في توجيه الاقتصاد العالمي، وهو ما دفع إلى إنشاء مجموعة العشرين عام 1999 كمندى أكثر تمثيلاً. لكن رغم هذا التراجع، لا تزال G7 تحتفظ بقوة معنوية وتنظيمية معتبرة، تجعلها فاعلاً رئيسياً في هندسة الأجندة الاقتصادية والسياسية العالمية⁽⁵⁰⁴⁾.

ثانياً - مجموعة العشرين G20: منصة الحوكمة الاقتصادية العالمية وتوازن القوى بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

تُعد مجموعة العشرين (G20) أبرز تكتل عابر للأقاليم في الاقتصاد الدولي المعاصر، إذ تمثل الإطار الرئيسي لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية العالمية منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وقد اكتسبت المجموعة أهمية متزايدة بفعل التحولات البنوية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ولا سيما صعود الاقتصادات الناشئة، وتزايد الترابط بين الأنظمة المالية والتجارية، وتراجع قدرة الأطر التقليدية للحوكمة الدولية في التكفل بالآزمات المعقدة. وعلى خلاف مجموعة السبع ذات الطابع الغربي الضيق، تتميز G20 بتنوع عضويتها، إذ تجمع بين الاقتصادات الصناعية الكبرى والاقتصادات الصاعدة، مما يمنحها وزناً اقتصادياً وتمثيلاً يسمح لها بلعب أدوار تتجاوز بكثير الطابع الاستشاري للتكتلات التقليدية ويجعلها أقرب إلى "مجلس إدارة الاقتصاد العالمي"⁽⁵⁰⁵⁾.

1 - خلفية النشأة وتطور الدور: من منتدى وزاري إلى آلية قيادة اقتصادية عالمية: تعود جذور تأسيس مجموعة العشرين إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، في سياق عالمي اتسم بتكرار وتوالي الآزمات المالية في الاقتصادات الناشئة، بدءاً من أزمة البيزو المكسيكية، مروراً بالأزمة المالية الآسيوية (1997)، ثم الأزمة الروسية (1998)، وهي آزمات كشفت هشاشة النظام المالي الدولي وعجز ومحدودية مؤسسات

503 - GOMART Thomas, *Le G7 vers l'Afrique*, Op.Cit, P: 29.

504 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مجموعة الدول السبع.. تجمع الكبار"، 7 سبتمبر 2022، الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/6/27/> (Last visit 17/12/2025)

505 - <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/enjeux-globaux/l-action-de-la-france-au-sein-du-g20/> (Last visit 05/12/2025)

بريتون وودز عن احتواء تلك الصدمات المتولدة عن العولمة المالية (506). وفي هذا السياق، جاءت مبادرة كندية-أمريكية، قادها وزير المالية الكندي "بول مارتن" ونظيره الأمريكي "لورنس سامرز"، للدعوة إلى إنشاء إطار أوسع من مجموعة السبع يضم الاقتصادات الصاعدة ذات التأثير في الاقتصاد العالمي (507).

لقد تم التأسيس الرسمي للمجموعة في 26 سبتمبر 1999 على هامش أشغال اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع. في حين عُقد أول اجتماع لها في برلين يومي 15 و16 ديسمبر 1999، لتعمل في بدايتها كمنتدى يجمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بهدف مناقشة الاستقرار المالي العالمي. غير أن التحول المفصلي في دور المجموعة جاء مع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حين ارتفعت تهديدات الانهيار الاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة منذ الكساد العظيم. في تلك اللحظة، تبين أن الاقتصادات الناشئة -وعلى رأسها الصين وروسيا والهند والبرازيل- أصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي، وأن مواجهة الأزمة تتطلب آلية أوسع تمثيلا وأكثر قدرة على التنسيق من مجموعة السبع. وعلى إثر تلك الأزمة، ارتقي بدرجة اجتماعات تكتل العشرين إلى مستوى قمم القادة، وكانت البداية بقمة واشنطن في نوفمبر 2008، لتتحول المجموعة منذ ذلك الحين إلى منصة القيادة الاقتصادية العالمية، حيث أصبح رؤساء الدول والحكومات يجتمعون سنويا لتنسيق السياسات المالية والتجارية والتنموية، ما أعطى المجموعة مكانة مؤسسية غير رسمية لكنها ذات تأثير حقيقي على بنية الحوكمة العالمية (508).

2 - التركيبة والوزن الاقتصادي للمجموعة: تمثيل غير مسبوق للاقتصاد العالمي: تضم مجموعة العشرين 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. حيث يشمل التكتل مزيجا من القوى الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان) والقوى الصاعدة (الصين، روسيا، الهند، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، البرازيل، أستراليا)، إضافة إلى الاقتصادات المتوسطة ذات الدور الإقليمي (تركيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، المكسيك، جنوب إفريقيا)، مع مشاركة فاعلة لمؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تعزز الطابع التمثيلي للمجموعة بانضمام

506 - الموقع الإلكتروني الإخباري لـ "فرانس 24"، لماذا تعقد قمة مجموعة العشرين؟ وأين تكمن أهميتها؟، حوار مع غونتر كابيل بلانكار، منشور بتاريخ 2010/11/11، آخر مطالعة 2025/12/05.
الرابط : url.me/FMVCXz

507 - الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، مجموعة العشرين، آخر مطالعة 2025/12/18. الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

508 - POSTEL-VINAY Karoline, Le G20, laboratoire d'un monde émergent, Presses de Sciences Politiques « Nouveaux Débats », Paris, 2011, P 10.

الاتحاد الإفريقي عضوا دائما، ليصبح أول عضو جديد منذ تأسيسها. هذا التنوع يعكس واقعا جديدا يتمثل في تحول مركز الثقل الاقتصادي نحو تعددية قطبية (509).

ويمثل أعضاء المجموعة مجتمعين نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 80% من حجم التجارة العالمية، ونحو ثلثي سكان العالم، وحوالي نصف مساحة اليابسة، وتستحوذ على أكثر من 80% من الاستثمارات العالمية في البحث والتطوير. ويعكس هذا الوزن التحول نحو نظام اقتصادي دولي متعدد الأقطاب، لم تعد فيه الاقتصادات الغربية وحدها مركز الثقل (510).

3 - وظائف المجموعة في الحوكمة الاقتصادية الدولية: نحو إعادة صياغة دور المؤسسات العالمية: مع صعود دور مجموعة العشرين، أصبح واضحا أنها تؤدي أدوارا مركزية في إعادة تشكيل آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحقيق التوازن داخل النظام الاقتصادي الدولي، خاصة في ظل تراجع فعالية مؤسسات بريتون وودز التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية - المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - على مواكبة العولمة المالية وتعقيدات سلاسل القيمة. وعليه، فقد توسعت وظائف G20 لتشمل:

أ - استقرار النظام المالي الدولي: أدت المجموعة دورا محوريا خلال أزمة 2008، إذ قادت تنسيقا غير مسبوق بين الاقتصادات الكبرى لضمان: توفير السيولة للأسواق، إصلاح ودعم المؤسسات المالية الكبرى، تعزيز الرقابة المصرفية، إعادة هيكلة التنظيم المالي الدولي. كما أسهمت في تعزيز دور "مجلس الاستقرار المالي (FSB)" (511) ليصبح أحد أهم أركان الحوكمة المالية.

ب - تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية: تسعى المجموعة إلى الحد من الاختلالات العالمية المرتبطة أساسا بـ : عزز الحساب الجاري، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، التضخم، تقلبات أسعار الطاقة والغذاء. ويعد هذا التنسيق ضروريا لتجنب أثر العدوى المالية التي أصبحت سمة ملازمة للعولمة.

509 - الموقع الإلكتروني الإخباري "العربية نت"، محمد الحيدر، التكتلات الاقتصادية وآخرها بريكس، مرجع سبق ذكره.

510 - أمال شوتري، الأمن الطاقوي بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة...مجموعة العشرين والبريكس أنموذجا، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوغريز، المجلد 11، العدد 01، ديسمبر 2024، ص 390.

511 - مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board - FSB) : هو هيئة دولية تُعنى بتعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال مراقبة المخاطر المالية وتنسيق السياسات ووضع توصيات تنظيمية بين الدول لمنع الأزمات المالية أو الحد من آثارها. أنشئ عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، خلفا لمنندى الاستقرار المالي.

ج - إصلاح مؤسسات بريتون وودز: تعمل المجموعة على تعزيز دور وتمثيل الاقتصادات الصاعدة داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عبر: إعادة النظر في حصص التصويت، تحسين تمثيل الدول النامية، إعادة النظر في معايير وقواعد الإقراض، فتح المجال أمام تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة.

د - التنمية المستدامة والقضايا العابرة للقطاعات: في السنوات الأخيرة، توسع جدول أعمال المجموعة ليشمل: التحول الطاقوي، المناخ وحماية البيئة، الرقمنة، التجارة الإلكترونية، الحد من الفقر، تعزيز دور ومكانة المرأة لاسيما في المجتمعات النامية والأقل نمواً، وتحسين مستويات التكفل الصحي والتعليم. ما يجعلها منصة متعددة الأبعاد للحوكمة العالمية وليست مجرد تكتل اقتصادي⁽⁵¹²⁾.

4 - البعد الجيو-اقتصادي: ساحة لتنافس القوى الكبرى داخل إطار تعاون مشترك: على الرغم من الطابع التعاوني للمجموعة، فإنها تمثل أيضاً ميدان لإدارة التنافس الجيو-اقتصادي بين العديد من القوى داخل التكتل، لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومع ذلك، فإن قدرة المجموعة على احتواء هذا التباين ضمن إطار تشاوري يعكس مرونتها البنيوية ويجعلها أداة لإدارة التوترات بدل تغذيتها وتعزيزها.

5 - آلية العمل والتحديات المستقبلية للمجموعة: لا تُعد مجموعة العشرين منظمة دولية بالمعنى القانوني، إذ لا تستند إلى معاهدة تأسيسية، ولا تمتلك أمانة دائمة، وتعتمد على رئاسة دورية سنوية، مع التزام طوعي بقراراتها⁽⁵¹³⁾. ورغم ما حققته من إنجازات، تواجه المجموعة تحديات بنيوية، أبرزها:

- عكس مجموعة السبع الصناعية التي تتسم بتبنيها لنفس التوجه والمذهب الليبرالي، تتبنى مختلف دول مجموعة العشرين نماذج اقتصادية مختلفة (الليبرالي مقابل اقتصاد السوق الموجه)، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تصاعد الانقسامات الجيوسياسية وبروز رؤى متباينة بشأن التجارة والاستثمار والتكنولوجيا؛

- تضارب المصالح بين الأعضاء لا سيما من خلال سعي كل طرف توسيع نطاق نفوذه، وتأثير ذلك على آليات التوافق؛

- تعدد أجندات الدول مما يصعب صياغة قرارات ملزمة؛

512 - أنشطة فرنسا في مجموعة الدول العشرين، مقال صادر شهر مارس 2025، بالموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، الرابط الإلكتروني :

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-France/enjeux-globaux/l-action-de-la-france-au-sein-du-g20/> (Last visit 18/12/2025)

513 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة"، قمة العشرين، 11/9/2023. الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/4/> (Last Visit 18/12/2025)

- غياب الصفة القانونية والمؤسسية مقارنة بالاتحاد الأوروبي أو التجمعات الإقليمية الأخرى.

ومع ذلك، فإن وزن المجموعة يجعلها الإطار الوحيد القادر على تمثيل الاقتصاد العالمي بصورة مقبولة. وعليه تشكل مجموعة العشرين التجسيد الأكثر حداثة ووضوحا لتحول بنية الاقتصاد العالمي نحو التعددية القطبية، إذ تشكل جسرا يصل بين الاقتصادات المتقدمة والقوى الصاعدة، وتعد منصة رئيسية لصياغة قواعد الاقتصاد الدولي في القرن الواحد والعشرين. ورغم هشاشتها المؤسسية، فإنها تتمتع بفاعلية كبيرة نابعة من طبيعة عضويتها وتركيبها الواسعة، وقدرتها على معالجة القضايا التي تتجاوز حدود الغرب وتؤثر على النظام العالمي برمته. وبذلك، فإن G20 ليست مجرد امتداد لـ G7، بل هي انتقال نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر تنوعا، متعددة وتعقيدا، يعكس بروز مراكز قوة جديدة في النظام الدولي⁽⁵¹⁴⁾.

ثالثا - الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)

تُعد الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP⁽⁵¹⁵⁾ - أكبر اتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، تم توقيعها في 15 نوفمبر 2020، بعد مفاوضات استمرت نحو 8 سنوات، ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2022. وتضم الاتفاقية عشر دول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)⁽⁵¹⁶⁾، إلى جانب خمسة من شركائها التجاريين الرئيسيين، وهم: الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا. وقد جاءت فكرة إنشاء "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" استجابة للحاجة إلى توحيد وتنسيق شبكة الاتفاقيات التجارية الثنائية التي كانت آسيان قد أبرمتها سابقا مع هذه الدول، بهدف تبسيط القواعد التجارية الإقليمية، وتقليل تداخل الالتزامات، وتعزيز الانسجام المؤسسي في المنطقة⁽⁵¹⁷⁾.

تشكل RCEP إطارا تجاريا واستثماريا واسع النطاق، يسعى إلى توحيد القواعد المنظمة للتجارة الدولية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، من خلال التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية، وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة في المنطقة، فضلا عن تعزيز تكامل سلاسل القيمة الإقليمية. وفي هذا السياق، لا يقتصر دور الاتفاقية على تحرير التجارة التقليدية، بل يمتد إلى دعم

514 - DEGRYSE Christophe, L'économie en 100 mots d'actualité : G7 - G20, Louvain-la-Neuve : De Boeck Supérieur, France, 2024, P : 126.

515 - RCEP : Regional Comprehensive Economic Partnership

516 - وهي: بروناي دار السلام وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايوان وفيتنام

517 - DAI Xinyuan and HOLMES Joshua, Opportunity Squandered ? Institution building in Asia Pacific, Revue Outre-Terre, Éditeur: L'Esprit du Temps, Paris, N° 58-59, 2020/1, P : 119.

الاندماج الإنتاجي العميق بين الاقتصادات الآسيوية، بما يعكس التحولات البنوية التي يشهدها الاقتصاد العالمي نحو العولمة الإنتاجية القائمة على سلاسل التوريد العابرة للحدود.

وتكتسب RCEP أهمية استراتيجية خاصة باعتبارها تجسيدا عمليا لصعود آسيا كمركز رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، إذ تغطي الاتفاقية ما يقارب 30% من سكان العالم ونحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بإجمالي يفوق 29 تريليون دولار، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽⁵¹⁸⁾. وتمتد الاتفاقية على مساحة جغرافية ضخمة من جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهادي، ويقطن دولها أكثر من 2.3 مليار نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان العالم، ما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد السكان والحجم الاقتصادي. وتُقدّر التجارة البينية بين أعضائها بأكثر من 12.7 تريليون دولار سنويا، بما يمثل نحو 28% من حجم التجارة العالمية، حسب بيانات منظمة التجارة العالمية. كما تنص الاتفاقية على الإلغاء التدريجي لنحو 90% من الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة تمتد إلى عشر سنوات، ما يجعلها نموذجا متقدما للتكامل الاقتصادي، متجاوزةً بذلك من حيث النطاق والتغطية الاقتصادية اتفاقيات كبرى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) قبل استبدالها باتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA)⁽⁵¹⁹⁾.

وعلى الصعيد الإنتاجي، تمثل RCEP فضاء صناعيا متكاملا ذا وزن عالمي، خاصة في قطاعات الإلكترونيات، والصناعات الميكانيكية، والآلات، والصناعات الوسيطة، حيث تساهم في تعزيز الترابط بين المراكز الصناعية الكبرى في شرق آسيا وجنوب شرقها. كما تُعد الاتفاقية خطوة استراتيجية لتعزيز الدور الآسيوي في إعادة تشكيل خريطة التجارة الدولية، وترسيخ نموذج إقليمي للتكامل الاقتصادي يقوم على المرونة المؤسسية، وتعدد مستويات التنمية، والتكامل عبر سلاسل القيمة.

وبوجه عام، يتمثل الهدف الجوهري لتكتل RCEP في ربط اقتصادات دول جنوب شرق آسيا ودول المحيط الهادئ ضمن إطار اقتصادي موحد، بما يعزز قدرتها التفاوضية الجماعية، ويقوي موقعها في بنية النظام الاقتصادي الدولي في ظل التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة.

518 - HE Shuang, L'influence des médias chinois en Asie-Pacifique, Hermann, Hors collection, Paris, 2019, PP : 132-133.

519 - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/14/blocs-reshaping-global-order> (last visit 17/12/2025)

رابعاً - منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) .. توازن إقليمي على ربع مساحة العالم

تأسست منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ⁽⁵²⁰⁾ رسمياً في مدينة شنغهاي بتاريخ 15 جوان 2001، بعد انطلاقتها في 26 أبريل 1996 كـ "مجموعة شانغهاي الخماسية" بمبادرة من الصين وروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وانضمت بعدها أوزبكستان عام 2001، ثم الهند وباكستان عام 2017، وإيران عام 2023، وبيلاروسيا عام 2024، ليصبح عدد الأعضاء 10 دول موزعين عبر آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق أوروبا ⁽⁵²¹⁾. وكانت المنظمة تهدف إلى تعزيز التعاون والسلام بين دولها الأعضاء، إلى جانب الدفع نحو إقامة "نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، ديمقراطي وعادل وعقلاني" ⁽⁵²²⁾.

وتمتد المنظمة جغرافياً من شرق الصين إلى أوروبا الشرقية، وتغطي نحو 24% من مساحة اليابسة عالمياً، وتضم نحو 42% من سكان العالم (حوالي 3.4 مليارات نسمة). وتنتج نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الاسمية، و36% بالقوة الشرائية، مما يجعلها من أكبر التجمعات الديمغرافية والاقتصادية في العالم. وتتحكم المنظمة في ممرات إستراتيجية كبرى كالطريق الصيني الباكستاني، وممر "الشمال - الجنوب" الرابط بين روسيا وإيران والهند والخليج، بالإضافة إلى شبكات أنابيب الطاقة ومسارات "الحزام والطريق".

ورغم هذا الثقل، تواجه تحديات غياب سوق اقتصادية موحدة، وتفاوت أنظمة الحكم والتنمية، والتوتر والصراعات مثل تلك القائمة بين الهند وباكستان، ما يبطئ عملية صنع واتخاذ القرار. ورغم أنها لا تملك بعد وزناً اقتصادياً أو تجارياً مشابهاً للآسيان أو بريكس، فإنها تلعب دوراً إستراتيجياً متزايداً في إعادة تشكيل التوازن العالمي.

وكخلاصة لهذا المطلب، يتضح من خلال استعراض أهم التكتلات الاقتصادية الراهنة أن الاقتصاد العالمي بات يقوم على شبكة متعددة المستويات من التجمعات الإقليمية والعابرة للأقاليم، حيث تتقاطع الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية في صياغة أدوار هذه التكتلات وتحديد تأثيرها في بنية النظام الدولي. فبين التجارب الإقليمية المتقدمة ذات الطابع المؤسسي، والنماذج المرنة المبنية على التكامل الإنتاجي، والتكتلات

520 - SCO : Shanghai Cooperation Organisation

521 - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/14/blocs-resaping-global-order> (last visit 17/12/2025)

522 - <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> (Last visit 17/12/2025)

الكبرى التي تدير عمليا ملفات الاقتصاد العالمي، تتبلور خريطة جديدة للقوة الاقتصادية تتجاوز حدود الدولة الوطنية وتعيد رسم موازين النفوذ الدولي.

وتمهد هذه الصورة المركبة للانتقال إلى المطلب الثالث الذي يتناول تطور دور التكتلات في الاقتصاد العالمي، من خلال تحليل كيفية صعودها كفاعل رئيسي في إعادة تشكيل سلاسل القيمة، وتعزيز النفوذ الجيو-اقتصادي للدول، وتوفير مسارات جديدة للدول النامية للاندماج في الاقتصاد الدولي. ففهم ديناميات هذه التكتلات يمثل خطوة حاسمة لفهم التحولات الكبرى التي يعرفها النظام الاقتصادي الدولي في المرحلة الراهنة واستشراف آفاقه مستقبلا.

المطلب الثالث - أثر التكتلات الاقتصادية في تحولات النظام الاقتصادي الدولي: إعادة توزيع مراكز النفوذ والتحديات البنيوية

يتناول هذا المطلب الدور المتنامي للتكتلات الاقتصادية في تشكيل مسارات النظام الاقتصادي الدولي، من خلال تحليل الكيفية التي أصبحت بها هذه التكتلات أدوات لإعادة هيكلة النظامين التجاري والمالي الدوليين، وآليات لإعادة توزيع القوة الاقتصادية وتوجيه السياسات الدولية، فضلا عن تأثيرها المتزايد في منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية والمؤسسات متعددة الأطراف. كما يتناول المطلب أبرز التحديات البنيوية والجيو-اقتصادية التي تواجه التكتلات، سواء تلك المرتبطة بعدم تجانس أعضائها، أو الناتجة عن التحولات العميقة في الاقتصاد العالمي وتداعيات الأزمات المتكررة، أو المرتبطة بتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى وصعود تكتلات بديلة. وبهذا، يهدف المطلب إلى تقديم قراءة شاملة للتفاعل بين التكتلات الاقتصادية والنظام الدولي، وبين أدوارها وفرصها من جهة، وحدودها وتحدياتها من جهة أخرى.

الفرع الأول - مكانة التكتلات الاقتصادية وتأثيرها في النظام الاقتصادي الدولي

يسعى هذا الفرع إلى التطرق إلى الدور الذي أصبحت تلعبه التكتلات الاقتصادية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، من خلال تأثيرها المباشر في بنيته التجارية والمالية، وفي موازين القوة الاقتصادية، وفي آليات الحوكمة والمؤسسات الدولية. ويهدف إلى تحليل الكيفية التي تحولت بها هذه التكتلات إلى فاعل رئيسي في صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية العالمية (523).

أولا - التكتلات كأدوات لإعادة هيكلة النظام التجاري والمالي الدولي

أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد الفواعل الأساسية في إعادة تشكيل بنية النظام التجاري والمالي الدولي، وذلك نتيجة التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، وخصوصا بعد اتساع نطاق العولمة، وتزايد المنافسة بين القوى الكبرى، وتراجع قدرة المؤسسات الدولية التقليدية على ضبط والتحكم في التحولات والتحديات الاقتصادية العابرة للحدود. وفي ظل هذا السياق، لم يعد دور التكتلات محصورا في تحرير التجارة أو تنسيق السياسات القطاعية، بل تجاوز ذلك ليصبح أداة استراتيجية لإعادة توجيه مسارات التبادل الدولي، وإعادة توزيع مراكز الإنتاج، وتنظيم تدفقات رؤوس الأموال والمنافسة المالية. ويتجلى ذلك من خلال العناصر الخمسة التالية (524):

1 - إعادة هندسة النظام التجاري الدولي عبر الفضاءات الإقليمية الواسعة: تسهم التكتلات الاقتصادية في إعادة بناء خريطة التجارة العالمية من خلال خلق أسواق إقليمية واسعة، تتجاوز في قدرتها التفاوضية والاقتصادية إمكانيات الدول بصفة فردية. فمثلا، تمكّن الاتحاد الأوروبي عبر السوق الموحدة من تحويل أوروبا إلى أحد أكبر الأقطاب التجارية في العالم، مستفيدا من انسجام القواعد التنظيمية، وتوحيد السياسات الجمركية، وتحرير حركة السلع والخدمات. أما الـ "آسيان"، فنجحت في بناء فضاء تجاري مترابط يُعد اليوم من أكبر مناطق الإنتاج الصناعي في آسيا، ويساهم في خلق ما يشبه "إقليمية جديدة" تقوم على شبكات صناعية عابرة للحدود.

هذا التحول يعني أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية أصبح يُدار عبر قواعد إقليمية وليس عبر قواعد منظمة التجارة العالمية وحدها. فالاتفاقيات الإقليمية الكبرى -مثل اتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة- المكسيك- كندا USMCA والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP - أصبحت تحدد فعليا مسارات التجارة في عدد من القطاعات الحساسة، بما يعكس انتقال مركز الثقل من التعددية المنظمة إلى الإقليمية الموجهة (525).

2 - التكتلات كمنصات لتشكيل سلاسل قيمة إقليمية وعالمية جديدة: أصبحت التكتلات الاقتصادية اليوم أحد المحركات الأساسية في إعادة توزيع مراحل الإنتاج الصناعي على المستوى الدولي، إذ تشجع الدول الأعضاء داخل كل كتلة على بناء شبكات إنتاج مترابطة تقوم على تقسيم العمل وفق ما تمتلكه كل دولة

524 - أنظر دراسة عبد الجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية: دراسة حالة التبادل التجاري الأوروبي-مغاربي خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022، ص ص 35-36.

525 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

من مزايا نسبية أو قدرات صناعية وتكنولوجية⁽⁵²⁶⁾. فمثلا، تمثل آسيان نموذجا بارزا لهذا النوع من التكامل، حيث تعتمد صناعات الإلكترونيات والمعدات الميكانيكية على حلقات إنتاج موزعة بين دول الرابطة بشكل يخلق سلسلة قيمة إقليمية فعالة. أما في USMCA، فقد أدى توجه الشركات نحو إعادة توطين الصناعات الحساسة داخل الفضاء الأمريكي الشمالي إلى تقليص الاعتماد على آسيا وتعزيز شبكات إنتاج جديدة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ويعكس هذا التحول أن التكتلات لم تعد مجرد أطر لتنظيم التجارة، بل أصبحت فاعلا أساسيا في تشكيل سلاسل القيمة العالمية من خلال وضع القواعد التنظيمية، وتحديد قواعد المنشأ، وتوجيه تدفقات الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية داخل كل كتلة.

3 - تأثير التكتلات في هندسة النظام المالي الدولي: لا يقتصر دور التكتلات على الجانب التجاري، بل يمتد إلى النظام المالي، وخاصة عبر: تنسيق السياسات النقدية (كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي)؛ وضع قواعد موحدة لأسواق المال؛ التخفيف من تقلبات أسعار الصرف داخل التكتل؛ استخدام أدوات مالية مشتركة (مثل آلية الاستقرار الأوروبية)؛ بناء بدائل تدرجية عن هيمنة الدولار (البريكس + اليورو كنموذج). وقد أدى هذا إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ "أقاليم مالية" (Financial Regions)⁽⁵²⁷⁾ داخل النظام الاقتصادي الدولي، لكل منها قواعده ومؤسساته وآلياته في إدارة الصدمات.

ومع ذلك، يبقى الاتحاد الأوروبي النموذج الأكثر تقدما في هذا الإطار، إذ تمكن من بناء عملة موحدة ونظام مالي متكامل نسبيا. أما التكتلات الأخرى فتمثل نماذج أقل عمقا لكنها في طريقها إلى تطوير آليات مالية خاصة بها، لا سيما في ظل تزايد التشكيك في استمرارية الهيمنة النقدية الأحادية.

4 - قوة التكتلات في إعادة تشكيل قواعد المنافسة والتجارة العالمية⁽⁵²⁸⁾: مع ازدياد عدد التكتلات الاقتصادية واتساع نطاقها، أصبحت هذه الكيانات قادرة على فرض معاييرها وشروطها على النظام التجاري

526 - أنظر دراسة عبد الجليل هويدي، أطروحة دكتوراه مرجع سبق ذكره، ص 72.

527 - يقصد بمصطلح «الأقاليم المالية» (Financial Regions) فضاءات اقتصادية عابرة للحدود الوطنية تتشكل داخل النظام الاقتصادي الدولي نتيجة تعميق التكامل المالي والنقدي بين مجموعة من الدول، بحيث تنقسم قواعد موحدة لإدارة السياسات النقدية والمالية، وتنظيم أسواق المال، وآليات مواجهة الصدمات الاقتصادية. ولا تقوم هذه الأقاليم بالضرورة على وحدة نقدية كاملة، لكنها تتميز بقدر عالٍ من التنسيق المؤسسي والاستقلال النسبي عن النظام المالي العالمي المهيمن، بما يسمح لها بتقليص مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتعزيز الاستقرار المالي الداخلي، وبناء أدوات بديلة أو مكملة للنظام النقدي الدولي القائم.

528 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

العالمي. فالاتحاد الأوروبي، بفضل "قوة السوق" (Market Power) ⁽⁵²⁹⁾، يدفع الكثير من الدول إلى تبني معايير البيئية والغذائية والتكنولوجية. وفي السياق ذاته، تعمل الآسيان على وضع قواعد معيارية في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية، ما يجعلها لاعبا مؤثرا في تحديد القواعد الجديدة للعولمة.

وهذا ما أدى إلى انتشار مفهوم "قوة المعيار" (Standard Power) ⁽⁵³⁰⁾، وهو قدرة التكتل على توجيه القواعد العالمية من خلال السوق وليس فقط عبر المؤسسات الدولية (كمنظمة التجارة العالمية مثلا).

5 - منطق جديد في العلاقات الدولية: التكتلات كبديل جزئي أو مكمل للتعددية التقليدية: ساهمت محدودية أداء منظمة التجارة العالمية وصعوبة الوصول إلى اتفاقات عالمية شاملة في تعزيز دور التكتلات، إذ باتت تشكل بديلا عمليا عن التعددية التي تواجه أزمات عميقة. وبالفعل، باتت التكتلات تتميز بـ: تعوض الفراغ التنظيمي الدولي؛ تمارس وظيفة "مراكز صنع قواعد"؛ تعزز قدرة أعضائها على مواجهة الصدمات؛ وتعيد توزيع النفوذ بين القوى الكبرى والصاعدة.

وبالتالي فقد تحولت التكتلات تدريجيا إلى أعمدة موازية للنظام الاقتصادي الدولي الراهن، وأداة فعالة في هندسة التفاعلات الاقتصادية العالمية، من خلال إعادة ترتيب تدفقات التجارة، وتشكيل شبكات الإنتاج، ووضع معايير وقواعد جديدة، وتوفير منصات للتنسيق الاقتصادي في عالم تتراجع فيه فعالية المؤسسات العالمية التقليدية. وهذا يمنح التكتلات موقعا مركزيا في تحديد الاتجاهات الكبرى للعولمة خلال العقود المقبلة.

ثانيا - التكتلات ودورها في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية والسياسات الدولية

أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد أهم الفاعلين القادرين على إعادة تحديد موازين القوة داخل النظام الدولي، ليس فقط من خلال تأثيرها في التبادل التجاري أو توجيه تدفقات الاستثمار، بل من خلال ما تنتجه من تحالفات اقتصادية وجيو-سياسية تعيد ترتيب مراكز النفوذ، وتخلق خرائط جديدة للقوة العالمية ⁽⁵³¹⁾. فمع

529 - يقصد بمفهوم «قوة السوق» (Market Power) قدرة دولة أو تكتل اقتصادي على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين داخل السوق العالمية، من خلال حجم سوقه، وقوة طلبه، وجاذبيته التجارية، بما يمكنه من فرض معايير التنظيمية والتقنية والبيئية على الشركاء التجاريين. وتتبع هذه القوة من اتساع القاعدة الاستهلاكية والقدرة التفاوضية، بحيث يصبح الامتثال لهذه المعايير شرطا فعليا للنفوذ إلى السوق، وهو ما يحول السوق ذاته إلى أداة تأثير اقتصادي وتنظيمي في النظام الدولي وخير دليل على ذلك «قوة سوق الاتحاد الأوروبي».

530 - «قوة المعيار» (Standard Power) : يقصد بها قدرة دولة أو تكتل اقتصادي على تشكيل وتوجيه القواعد والمعايير الدولية في مجالات مثل البيئة، والصحة، والتكنولوجيا، والتصنيع، من خلال وزن سوقه وجاذبيته الاقتصادية، دون الاعتماد المباشر على الإكراه السياسي أو القرارات الملزمة للمؤسسات الدولية. وتتبع هذه القوة من كون الامتثال لتلك المعايير يصبح شرطا عمليا للانتماء في الأسواق الكبرى، مما يحول المعايير المحلية أو الإقليمية إلى قواعد عالمية بحكم الأمر الواقع. مثال: الاتحاد الأوروبي يفرض معايير صارمة على سلامة الغذاء والبيئة والتكنولوجيا، وعليه فإن الشركات والدول التي تريد التصدير إلى أوروبا تكون ملزمة على احترام هذه المعايير. مع الوقت، تصبح هذه المعايير مطبقة عالميا. إذا: قوة المعيار = تحويل القواعد المحلية أو الإقليمية إلى قواعد عالمية بحكم قوة السوق.

531 - أنظر دراسة جابر فرطاي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23.

توسع العولمة، أصبحت الدولة منفردة أقل قدرة على حماية مصالحها الاقتصادية أو فرض رؤاها داخل النظام الدولي، الأمر الذي جعل التكتلات تصبح كأطر جماعية ذات وزن تفاوضي وسياسي يتجاوز بكثير قدرات الدول الأعضاء إذا تعاملت بشكل أحادي منفصل⁽⁵³²⁾. وعليه، ومن أجل شرح وتفصيل هذا العنصر، ارتأينا تقسيمه إلى أربعة نقاط أساسية، كما يلي:

1 - تعزيز القوة التفاوضية داخل النظام الاقتصادي الدولي: لقد أسهمت التكتلات في تعزيز القدرة التفاوضية لأعضائها ضمن المنظمات الدولية وفي التفاعلات التجارية الثنائية. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يُعد واحدا من أقوى الفاعلين التفاوضيين في منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية، لأنه يتصرف ككتلة واحدة ممثلة بسوق موحدة وقوة اقتصادية ضخمة. وبفضل هذا التكتل، أصبحت الدول الأوروبية قادرة على الدفاع عن معاييرها البيئية والغذائية وتنظيماتها الرقمية في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، وهو ما يعكس تحول التكتل إلى "فاعل قاعدي" بدلا من "فاعل تابع"⁽⁵³³⁾.

وفي الاتجاه ذاته، تؤدي تكتلات أخرى مثل "آسيان" واتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا، دورا مهما في تعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء، خاصة الدول الصغيرة التي يصعب عليها التفاوض منفردة مع القوى الكبرى. إذ يتيح لها الانخراط في تكتل اقتصادي فضاءً جماعيا يحمي مصالحها ويقوي موقعها التفاوضي. وتزداد أهمية هذا الدور في سياق دولي يشهد تصاعدا في التوترات والحروب التجارية، وارتفاعا في النزاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والمعايير الرقمية، ما يجعل العمل الجماعي داخل التكتلات أكثر ضرورة من أي وقت مضى⁽⁵³⁴⁾.

2 - إعادة توزيع القوة الاقتصادية بين الأقاليم: أدى صعود تكتلات كبرى في آسيا وأمريكا وأوروبا إلى إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية. فقد ساهمت التكتلات في نقل مركز الثقل من الغرب إلى آسيا تدريجيا، حيث أصبحت التكتلات الآسيوية -لا سيما "آسيان" والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP في آسيا - جزءا من منظومة صناعية وتجارية عملاقة تمثل أحد أهم محركات النمو العالمي⁽⁵³⁵⁾.

532 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مصطفى فهمي، 5 تكتلات اقتصادية تعيد تشكيل العالم بعيدا عن الهيمنة الغربية، مقال صادر بتاريخ 2025/07/14. الرابط : urlr.me/qMBa8N

533 - «الفاعل القاعدي» (Rule-maker) : يقصد بها الجهة التي تمتلك القدرة على صياغة القواعد والمعايير التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والتجارية الدولية، سواء داخل المنظمات الدولية أو من خلال الاتفاقيات والمعايير التنظيمية، بحيث تصبح هذه القواعد مرجعا للآخرين. أما «الفاعل التابع» (Rule-taker) فهو الجهة التي تلتزم بالقواعد المفروضة عليها دون قدرة فعلية على التأثير في صياغتها، غالبا بسبب محدودية وزنها الاقتصادي أو ضعف قدرتها التفاوضية. ويعكس الانتقال من الفاعل التابع إلى الفاعل القاعدي تحول التكتل الاقتصادي إلى قوة تنظيمية مؤثرة داخل النظام الاقتصادي الدولي، مستندة إلى حجم السوق وقوة المعيار.

534 - أنظر دراسة عبد الجليل هويدي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

535 - أنظر دراسة جابر فرطاي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

وفي المقابل، مكن اتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا الولايات المتحدة (USMCA) من إعادة بناء فضائها الصناعي وتحسين موقعها في المنافسة العالمية، خصوصا في مواجهة الصين، عبر توطين الصناعات الكبرى وإعادة توزيع حلقات الإنتاج داخل التكتل.

كما ساهم الاتحاد الأوروبي في ترسيخ قوته الاقتصادية وتعزيز حضوره العالمي، خاصة بعد إطلاق عملة اليورو التي منحت دول الاتحاد أداة نقدية موحدة مكنته من امتلاك وزن مالي أكبر، وأتاحت له منافسة الدولار و"السطور" (إن صح التعبير) على نسبة هامة من مكانته التي كان يحتلها عالميا قبل سنة 2002. وعليه، فإن هذه التكتلات لا تعيد توزيع القوة الاقتصادية فحسب، بل تساهم أيضا في رسم حدود جديدة للهيمنة الاقتصادية في العالم، عبر بناء أقطاب إقليمية ذات وزن عالمي، وهو ما يجعل النظام الدولي أكثر تعددية وأقل احتكارا من السابق.

3 - تأثير التكتلات على سياسات الدول داخل النظام الدولي: لا يقتصر تأثير التكتلات على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء. فعلى المستوى الداخلي، تُجبر التكتلات الدول على تعديل تشريعاتها وقواعد المنافسة والإنتاج، وتبني سياسات موحدة في عدد من القطاعات. أما على المستوى الخارجي، فهي تفرض تنسيقا أعمق في المواقف الدبلوماسية، لا سيما في القضايا التجارية والمالية والبيئية.

ونلاحظ مثلا أن الاتحاد الأوروبي يتصرف ككتلة جماعية وفاعل موحد في عدد من الملفات البيئية وفي حماية البيانات، ما جعله يفرض قواعده على الشركات العالمية، ويدفع دولا أخرى إلى تبني معايير مشابهة. كما أن تكتل الـ "آسيان" أصبح يسعى، رغم تقاليده القائمة على عدم التدخل، إلى تبني مواقف مشتركة في بعض القضايا الإقليمية من أجل الحفاظ على توازن القوى في آسيا.

وفي حالة USMCA، فإن الاتفاقية الجديدة (التي خلفت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ابتداء من سنة 2020) أعطت الولايات المتحدة أدوات كبيرة للتأثير في سياسات المكسيك وكندا في مجالات الطاقة، وسلاسل التوريد، والعمل، والبيئة، بما يعكس بعدا استراتيجيا يتجاوز التجارة الحرة التقليدية.

4 - التكتلات كأقطاب جيو-اقتصادية داخل نظام دولي متحول: تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بما يسمى "الجيو-اقتصاد" باعتباره امتدادا أو بديلا لـ "الجيو-سياسة التقليدية"، وأصبح يُنظر إلى التكتلات الاقتصادية بوصفها مراكز قوة جديدة داخل هذا النظام المتحول. فهذه التكتلات تمتلك عناصر تأثير مهمة،

مثل اتساع أسواقها، وحجم إنتاجها الكبير، وقدرتها على التحكم في سلاسل القيمة وتحديد المعايير التقنية والتجارية المشتركة. فعلى سبيل المثال، يشكل الاتحاد الأوروبي قوة معنية على المستوى العالمي بفضل قدرته على فرض قواعد تنظيمية تمتد آثارها خارج حدوده. أما "آسيان" واتفاقية RCEP فترسمان فضاءً صناعياً واسعاً يعيد ترتيب ميزان القوة في آسيا. وفي المقابل، يُعد USMCA نموذجاً لإقليم اقتصادي متكامل قادر على المنافسة في الصناعات المتقدمة.

وتُظهر هذه الأمثلة أن التكتلات أصبحت فاعلاً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ينافس القوى الكبرى أحياناً، ويضاهيها من حيث القدرة التفاوضية واتساع التأثير المؤسسي.

ثالثاً - تأثير التكتلات على الحوكمة الاقتصادية العالمية والمؤسسات الدولية

أصبحت التكتلات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة فاعلاً مؤثراً في إعادة تشكيل منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فعجزت هذه المؤسسات أحياناً عن مواكبة التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، إلى جانب محدودية قدرتها على تمثيل مصالح الدول النامية، أدى إلى بروز التكتلات كقوى موازية توفر قواعد تنظيمية جديدة وتخلق منصات بديلة للتنسيق الاقتصادي والتجاري⁽⁵³⁶⁾.

1 - التكتلات كبديل عملي عن ضعف التعددية التقليدية: تراجعت فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف منذ بداية الألفية، خاصة بعد تعثر جولة الدوحة المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، وارتفاع النزاعات التجارية، وتصاعد السياسات الحمائية. ونتيجة لذلك، أصبحت التكتلات الاقتصادية بمثابة بديل عملي عن التعددية التقليدية، إذ توفر فضاءات إقليمية أكثر عدالة وتتميز بالسرعة والمرونة في اتخاذ القرار، وتساعد الدول الأعضاء على تحقيق مكاسب تفاوضية وتنموية يصعب تحقيقها في كنف المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تتطلب توافقات واسعة ومعايير وشروط جد معقدة.

2 - تأثير التكتلات في صياغة القواعد والمعايير الدولية: أصبحت التكتلات قادرة على التأثير الفعلي في صياغة القواعد الاقتصادية العالمية، وذلك عبر قوتها السوقية والتنظيمية. فالاتحاد الأوروبي يعد مثلاً بارزاً

536 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مصطفى فهمي، 5 تكتلات اقتصادية تعيد تشكيل العالم بعيداً عن الهيمنة الغربية، مرجع سبق ذكره.

لذلك، حيث يؤدي حجم سوقه وتشريعاته الصارمة إلى فرض تأثير بارز على التشريعات العالمية في مجالات حماية البيانات، البيئة، الأمن الغذائي، والتجارة الرقمية.

وفي آسيا، أسهمت تكتلات مثل "آسيان" والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة -RCEP- في وضع قواعد مشتركة لقواعد المنشأ وتنظيمات التجارة الإلكترونية، ما جعلها مرجعا أساسيا للدول والشركات العاملة في المنطقة. كما يمارس اتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا -USMCA- تأثيرا متزايدا في تحديد معايير العمل والبيئة وسلاسل التوريد في أمريكا الشمالية.

إن قدرة التكتلات على وضع هذه القواعد والتحكم في تداعياتها تعني أنها أصبحت من أهم اللاعبين في تحديد ما يمكن اعتباره "المعايير الحاكمة للعولمة" خلال العقود المقبلة.

3 - إعادة توزيع النفوذ داخل المؤسسات الدولية: لم تعد مؤسسات الحوكمة العالمية بمنأى عن تأثير التكتلات الاقتصادية. فالمفاوضات داخل مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية باتت تشهد "اصطفافات" وتفاهات إقليمية واضحة، إذ تتفاوض الدول غالبا داخل كتلتها أو وفقا لمصالح تكتل بعينه. وهذا يعزز تأثير التكتلات في تحديد مسار الإصلاحات داخل هذه المؤسسات.

فعلى سبيل المثال: يمارس الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا في إصلاح قواعد منظمة التجارة العالمية، خصوصا في مجال الدعم الصناعي والملكية الفكرية. ومن جانبها تشكل تكتلات آسيا، من خلال تحالفاتها داخل المنظمة، موقفا جماعيا حول قضايا التجارة الرقمية وأسعار الطاقة. أما اتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا فقد عزز قدرة أمريكا الشمالية على التأثير في النقاشات المتعلقة بقواعد العمل والبيئة.

وبذلك، أصبحت التكتلات بمثابة قنوات منظمة لإيصال مصالح الدول الأعضاء داخل المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، ما أدى إلى إعادة توزيع النفوذ بين الأقطاب الاقتصادية العالمية.

4 - ظهور منصات بديلة موازية للمؤسسات التقليدية: إلى جانب التأثير على المؤسسات القائمة، أسهمت بعض التكتلات في إنشاء مؤسسات جديدة تعمل خارج إطار نظام بريتون وودز. وأبرز مثال على ذلك هو تكتل البريكس الذي أسس: بنك التنمية الجديد (NDB)، وصندوق الاحتياطي الطارئ (CRA) (537)، وهما

537 - New Development Bank (NDB): هو بنك تنموي متعدد الأطراف أنشأته دول BRICS لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية، كبديل جزئي أو مكمل لمؤسسات بريتون وودز التقليدية. أما Contingent Reserve Arrangement (CRA) : فهو آلية مالية أنشأتها دول BRICS لتوفير سيولة طارئة للدول الأعضاء في حالات الأزمات المالية أو الضغوط على ميزان المدفوعات، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الاعتماد على صندوق النقد الدولي. ويمكن تخصيص الفرق بينهما باختصار شديد: NDB هو أداة تمويل تنموي طويل الأجل (على غرار البنك الدولي)، أما CRA فهو أداة حماية مالية قصيرة الأجل وقت الأزمات (وهو نفس الدور المنوط بصندوق النقد الدولي).

مؤسستان تمثلان بديلا أو مكملًا للأدوات المالية الدولية التقليدية وعلى رأسهما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبذلك، لم يعد التأثير مقتصرًا على تحسين موقع التكتلات داخل النظام القائم، بل أصبح يشمل بناء مؤسسات مالية جديدة تتناسب مع مصالح القوى الصاعدة.

5 - التكتلات كقنوات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي: تلعب التكتلات أيضا دورا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي عبر آليات: التنسيق في السياسات الكلية؛ دعم شبكات الأمان المالي الإقليمية؛ تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ تبادل المعلومات والإنذار المبكر.

فالالاتحاد الأوروبي يقدم نموذجا متقدما لاستقرار مالي يعتمد على مؤسسات مشتركة، بينما توفر "آسيان" شبكات تعاون متزايدة لمواجهة الأزمات، في حين تسعى تكتلات أخرى لتطوير آليات مشابهة.

وبالتالي أصبحت التكتلات الاقتصادية فاعلا محوريا في الحوكمة الاقتصادية العالمية، سواء من خلال قدرتها على وضع المعايير والقواعد التجارية، أو تأثيرها في المؤسسات الدولية التقليدية، أو عبر إنشاء منصات مالية جديدة موازية. ويعكس هذا التحول انتقالا تدريجيا من نظام عالمي تهيمن عليه مؤسسات بريتون وودز إلى نظام أكثر تعددية، تتقاسم فيه التكتلات الإقليمية والعابرة للأقاليم أدوارا متزايدة في صياغة القواعد الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني - التحديات البنوية والجيو-اقتصادية التي تواجه التكتلات الاقتصادية

رغم الدور المتنامي للتكتلات الاقتصادية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية تبقى مرتبطة بمدى قدرتها على مواجهة جملة من التحديات البنوية والجيو-اقتصادية التي تعترض مسار تكاملها. فاختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء، والتقلبات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وتساعد المنافسة بين القوى الكبرى، كلها عوامل قد تهدد فعالية التكتلات، وتحد من قدرتها على الاستمرار والتأثير. ويهدف هذا الفرع إلى تحليل أبرز هذه التحديات واستجلاء آثارها على مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل نظام دولي يتسم بالتحول وعدم اليقين.

أولا - التباينات الهيكلية بين الدول الأعضاء واختلالات التكامل

تواجه التكتلات الاقتصادية، مهما بلغت درجة تقدمها المؤسسي، تحديا أساسيا يتمثل في التباينات الهيكلية بين الدول الأعضاء، وهي تباينات ترتبط بطبيعة الاقتصاد، ومستويات التنمية، وقدرات الإنتاج، والبنى المؤسسية، والخيارات السياسية. وتشكل هذه الاختلافات أحد أبرز مصادر هشاشة التكتلات، لأنها تحد من قدرتها على تحقيق التكامل العميق وتعرقل انسيابية السياسات المشتركة، كما تقلل من فعالية الأدوات الجماعية في مواجهة الأزمات الدولية. وبذلك، فإن التباين داخل التكتلات لا يعد مجرد اختلاف طبيعي، بل يتحول في كثير من الأحيان إلى اختلال بنيوي يؤثر في استدامة التكتل وفعاليتها⁽⁵³⁸⁾.

1 - تفاوت مستويات التنمية والقدرة الإنتاجية: غالبا ما تضم التكتلات دولا ذات قدرات تنموية غير متجانسة، بعضها متقدم صناعيا وتكنولوجيا، وبعضها الآخر نامٍ أو انتقالي. ويؤدي هذا التفاوت إلى اختلاف كبير في: كفاءة المؤسسات الاقتصادية؛ مستويات الإنتاجية؛ قدرة الاقتصادات على المنافسة؛ حجم الأسواق الداخلية؛ القدرة على استيعاب الاستثمارات الأجنبية.

ومع هذا التباين، يصبح تطبيق قواعد مشتركة أو تحرير الأسواق بشكل كامل أمرا معقدا، لأن المكاسب لا تتوزع بشكل متوازن، ولأن الدول الأقل تقدما تخشى من الهيمنة الاقتصادية للدول الأكثر تطورا. ويظهر هذا بوضوح في تكتلات مثل الاتحاد الأوروبي والد "آسيان" في آسيا و"ميركوسور" في أمريكا اللاتينية، حيث توجد فجوات واسعة بين اقتصادات متقدمة نسبيا (ألمانيا، سنغافورة، ماليزيا، البرازيل) وأخرى أقل نموا (لاتفيا، لاوس، كمبوديا، باراغواي)، ما يجعل مسار التكامل يتحرك بسرعات متفاوتة.

2 - اختلاف الهياكل الاقتصادية وتناقض المصالح القطاعية: تشكل طبيعة الهياكل الاقتصادية عاملا حاسما في قدرة التكتل على التطور. فعندما تعتمد الدول على نفس القطاعات الإنتاجية (مثلا الزراعة أو الطاقة) أو تتنافس في أسواق التصدير نفسها، فإن ذلك يؤدي إلى تصادم المصالح داخل التكتل. أما عندما تكون الهياكل الاقتصادية مكملة لبعضها البعض (مثلا تصنيع - خدمات لوجستية - تكنولوجيا)، فإن فرص التكامل تصبح أكبر.

إلا أن عددا من التكتلات يعاني من "تشابه بنيوي" كبير يمنع بناء سلاسل قيمة مشتركة، كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على صادرات أولية متقاربة، ما يجعل التكامل التجاري محدودا وغير متنوع⁽⁵³⁹⁾.

3 - ضعف التنسيق المالي والنقدي: يمثل التنسيق المالي والنقدي أحد أصعب مجالات التكامل، إذ يتطلب: توافقا في مستويات التضخم؛ تقاربا في السياسات المالية؛ انسجاما في قواعد الميزانيات؛ قدرة مشتركة على امتصاص الصدمات.

وعندما يكون التباين كبيرا بين الدول الأعضاء، يصبح أي تكامل نقدي أو مالي عرضة للخطر. هذا ما يظهر حتى في الاتحاد الأوروبي، المتقدم مؤسسيا، حيث أدت الفجوات بين شماله وجنوبه إلى أزمات حادة، كما تجلى في أزمة الديون السيادية ابتداء من سنة 2009، التي كانت اليونان أبرز المتهمين والضحايا في نفس الوقت.

أما في التكتلات الأقل تطورا، فإن غياب آليات التنسيق يجعل كل دولة تعتمد سياسة مالية ونقدية منفصلة، ما يحد من قدرة التكتل على مواجهة الأزمات بشكل جماعي.

4 - التفاوت المؤسسي وضعف الحوكمة المشتركة: يمثل التفاوت المؤسسي بين الدول الأعضاء أحد أخطر التحديات البنيوية التي تواجه التكتلات الاقتصادية، لأنه يمسّ جوهر عملية التكامل ذاتها، أي القدرة على الالتزام بالقواعد المشتركة وتنفيذها بفعالية. فالتكتلات لا تقوم فقط على إزالة الحواجز التجارية، بل تتطلب بيئة مؤسسية متقاربة تشمل: استقلال القضاء؛ فعالية الإدارة العامة؛ سيادة القانون؛ الشفافية؛ ومكافحة الفساد⁽⁵⁴⁰⁾.

وعندما تختلف مستويات الحوكمة بين الدول الأعضاء، ينشأ ما يمكن تسميته بـ "عدم تماثل مؤسسي"⁽⁵⁴¹⁾، حيث تصبح القواعد المشتركة مطبقة بصرامة في بعض الدول ومتراخية في دول أخرى. ويؤدي ذلك إلى بروز العيوب التالية: تشويه المنافسة داخل السوق الموحدة؛ ضعف الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛ صعوبة بناء مؤسسات فوق-وطنية أو آليات تحكيم فعالة؛ ارتفاع كلفة إنفاذ القرارات المشتركة.

539 - محمد محمود ولد محمد عيسى، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 58، 85.

540 - أنظر دراسة صابرينة فراح، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 13.

541 - يقصد بـ عدم التماثل المؤسسي (Institutional Asymmetry) تفاوت مستويات الكفاءة والقدرة التنفيذية للأطر القانونية والإدارية والقضائية بين الدول الأعضاء في التكتل الواحد، بما يؤدي إلى اختلال في تطبيق القواعد المشتركة ويضعف فاعلية الحوكمة الجماعية.

ويبرز هذا الإشكال بوضوح في التكتلات التي تضم دولاً ذات نظم قانونية وإدارية متفاوتة، مثل الـ "آسيان" أو منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) (542)، حيث يظل الالتزام بالاتفاقيات في كثير من الأحيان رهين الإرادة السياسية الوطنية، لا بسلطة مؤسسية ملزمة. وحتى في تكتلات متقدمة كالاتحاد الأوروبي، ما زالت الخلافات حول سيادة القانون ومعايير الحوكمة تمثل مصدر توتر بين المركز والأطراف. وبالتالي، فإن ضعف الحوكمة المشتركة لا يُعد مجرد خلل تقني، بل يشكل قيداً بنوياً يحد من تعميق التكامل، ويحول دون الانتقال من التعاون الاقتصادي إلى التكامل المؤسسي الحقيقي.

5 - تأثير التباينات الهيكلية على استدامة التكامل: تتعكس التباينات الهيكلية والمؤسسية بين الدول الأعضاء بشكل مباشر على استدامة التكتلات الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار والتكيف مع التحولات العالمية. فكلما اتسعت الفجوات التنموية والمؤسسية، ازدادت هشاشة التكتل، وتراجع مستوى الالتزام الجماعي بأهدافه الاستراتيجية. وتتمثل أبرز آثار هذه التباينات في:

- اختلال توزيع مكاسب ومنافع التكامل، حيث تستفيد الاقتصادات الأكثر تقدماً من فتح الأسواق وسلاسل القيمة، بينما تجد الدول الأضعف نفسها في موقع تابع أو هامشي؛
- تصاعد النزاعات الداخلية حول السياسات التجارية، والدعم الحكومي، والمعايير التنظيمية؛
- تباطؤ تنفيذ الاتفاقيات وتأجيل بعض الإصلاحات بسبب عدم قدرة بعض الدول على الالتزام أو لجوء البعض الآخر إلى فترات انتقالية طويلة أو استثناءات متكررة؛
- ضعف القدرة الجماعية على مواجهة الصدمات الخارجية، نتيجة غياب أدوات تضامن فعالة مما يؤدي إلى حصول تقلبات في مسار التكتل بين التقدم والتراجع؛
- تآكل الشرعية السياسية للتكتل داخلياً، ما يغذي النزعات الشعبوية والحماية، ويهدد وحدة التكتل ذاته؛
- احتمال خروج بعض الدول أو تجميد مشاركتها في حال إحساسها بالهامشية الاقتصادية أو شعورها بعدم جدوى المواصل في التكتل. ويُعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مثالا دالاً على كيف يمكن للتفاوتات الاقتصادية والمؤسسية، مقرونة بعوامل سياسية، أن تؤدي إلى تفكك جزئي داخل أكثر التكتلات تقدماً (543).

542 - للمزيد من التفصيل أنظر إكرام مياشي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 202.

543 - أنظر دراسة صابرينة فراح، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 280-281.

كما أن هشاشة بعض التكتلات في العالم النامي تعكس محدودية قدرتها على التحول من مشاريع سياسية طموحة إلى أطر اقتصادية مستدامة. على غرار تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). وعليه، فإن استدامة التكامل لا تتحقق فقط بتوسيع نطاق التكتل أو تعميق تحرير التجارة، بل تتطلب سياسات تعويضية، وآليات تضامن، وتقاربا مؤسسيا تدريجيا، تضمن توزيعا أكثر عدالة لمكاسب التكامل، وتعزز ثقة الدول الأعضاء في جدوى المشروع التكاملي على المدى الطويل.

ثانيا - التحولات العالمية وتداعيات الأزمات الاقتصادية على استدامة التكتلات

تُعد التحولات العالمية المتسارعة وتداعيات الأزمات الاقتصادية من أبرز العوامل التي تؤثر في مستقبل التكتلات الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار والتطور. فقد أصبح النظام الاقتصادي الدولي يعيش حالة من عدم اليقين نتيجة التحولات التكنولوجية العميقة؛ وتغير توزيع القوة الاقتصادية بين الدول؛ وتزايد النزاعات الجيو-سياسية؛ وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية خلال العقود الأخيرة. ويجعل هذا السياق المضطرب التكتلات الاقتصادية أمام تحديات إضافية تعيق قدرتها على الصمود وتحد من فعاليتها وآلياتها التكاملية.

1 - التحولات التكنولوجية وتغير قواعد التنافسية العالمية

أحدثت التحولات التكنولوجية العميقة، ولا سيما الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد القائم على المعرفة، تحولا جذريا في أسس التنافسية داخل الاقتصاد العالمي. فلم تعد القدرة التنافسية للدول والتكتلات تقاس فقط بتوفر الموارد الطبيعية أو انخفاض تكاليف الإنتاج، بل أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بامتلاك التكنولوجيا المتقدمة، والقدرة على الابتكار، والتحكم في المعرفة وسلاسل القيمة عالية القيمة المضافة.

وفي هذا السياق، تظهر داخل التكتلات الاقتصادية فجوات متزايدة بين دول تمتلك بنى تكنولوجية متطورة، وقواعد صناعية حديثة، وأنظمة تعليم وبحث علمي متقدمة، ودول أخرى لا تزال تعتمد على هياكل إنتاجية تقليدية، قائمة على الصناعات التحويلية البسيطة أو تصدير المواد الأولية. ويؤدي هذا التباين إلى اختلال في توزيع مكاسب التكامل، حيث تستفيد الدول المتقدمة تكنولوجيا بشكل أكبر من تحرير الأسواق، والتجارة الرقمية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، في حين تواجه الدول الأقل تطورا صعوبات في الاندماج الفعلي داخل التكتل (544).

كما أن تسارع التحول التكنولوجي يفرض متطلبات تنظيمية وتشريعية جديدة في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي، وحماية البيانات، والملكية الفكرية، والعمل عن بُعد، وهو ما يصعب توحيد القواعد داخل التكتل، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء مسارات تكامل غير متجانسة، أو ما يُعرف بـ «التكامل متعدد السرعات»، حيث تتقدم بعض الدول بسرعة أكبر في مجالات التكنولوجيا والابتكار، بينما تتأخر دول أخرى، بما يهدد تماسك التكتل على المدى المتوسط والطويل.

2 - صدمات الأزمات العالمية وتحديات الاستقرار الاقتصادي داخل التكتلات

كشفت الأزمات العالمية المتتالية، سواء ذات الطابع المالي أو الصحي أو الجيو-سياسي، عن محدودة قدرة العديد من التكتلات الاقتصادية على الحفاظ على استقرارها الداخلي وضمان استمرارية مسارها التكاملي. فقد أظهرت الأزمة الآسيوية لعام 1997، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وجائحة كوفيد-19، ثم تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، أن التكتلات غالباً ما تواجه صعوبات حقيقية في تنسيق الاستجابات الجماعية عند وقوع الصدمات الكبرى⁽⁵⁴⁵⁾.

ففي فترات الأزمات، تميل الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الوطنية على حساب الالتزامات الجماعية للتكتل، من خلال تبني سياسات حمائية، وفرض قيود على التجارة أو حركة رؤوس الأموال، ودعم قطاعاتها الداخلية بشكل منفرد. ويؤدي هذا السلوك إلى تراجع المبادلات البنوية داخل التكتل، وإضعاف آليات التضامن الجماعي وتآكل الثقة في جدوى الالتزامات المشتركة، وتقليص القدرة التفاوضية المشتركة على المستوى الدولي.

كما أن تفاوت القدرات المالية والمؤسسية بين الدول الأعضاء يحد من فعالية أدوات الاستجابة الجماعية، إذ تكون الدول الأكثر قوة قادرة على امتصاص الصدمات عبر سياسات تحفيزية واسعة، في حين تعاني الدول الأضعف من قيود مالية وهيكلية تمنعها من مواكبة هذه السياسات، مما يعمق الفجوات داخل التكتل. وقد أدى هذا الوضع في بعض الحالات إلى تعطل مسار التكامل أو تراجعها، كما هو الحال في بعض تكتلات أمريكا اللاتينية، حيث ساهمت الأزمات الاقتصادية والسياسية في إضعاف فعالية تكتلات مثل "ميركوسور"، وتحويلها من مشاريع تكاملية ديناميكية إلى أطر تعاون محدودة التأثير.

3 - تصاعد الاستقطاب الدولي وانعكاساته على التماسك الداخلي للتكتلات

أدت التحولات الجيو-سياسية المتسارعة، ولا سيما تصاعد التنافس بين القوى الكبرى في النظام الدولي، إلى فرض ضغوط متزايدة على التكتلات الاقتصادية، وجعلت استدامة تكاملها أكثر تعقيدا. فاحتدام الصراع الجيو-اقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، أعاد تشكيل خريطة التحالفات الدولية، وفرض على الدول الأعضاء داخل التكتلات إعادة تقييم مواقفها الاستراتيجية. وتبرز الإشكالية هنا في أن الدول المنضوية ضمن التكتل الواحد لا تتبنى بالضرورة الرؤية نفسها تجاه هذه الصراعات، بل تختلف في درجة اعتمادها التجاري والتكنولوجي على القوى الكبرى وفي أولوياتها الأمنية ومصالحها الجيو-اقتصادية.

ويؤدي هذا التباين إلى إضعاف الانسجام الداخلي للتكتلات، ويحد من قدرتها على تبني مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية الحساسة. فمثلا، تواجه رابطة الـ "آسيان" تحديا مستمرا في الحفاظ على توازنها الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين دون الانحياز الصريح لأي طرف، بينما يعاني الاتحاد الأوروبي من تباين واضح بين دوله في مقاربة العلاقات مع روسيا والصين⁽⁵⁴⁶⁾، وهو ما ينعكس على سياساته التجارية والطاوقية والأمنية. وبذلك، تتحول التوترات الجيو-سياسية من عامل خارجي إلى عنصر داخلي ضاغط، يقوض تماسك التكتلات ويجعلها أكثر عرضة للانقسام وإعادة التوضع بدل تعميق التكامل⁽⁵⁴⁷⁾.

4 - التحولات المناخية وأزمات الطاقة وتأثيرها على تماسك التكتلات الاقتصادية

أصبحت قضايا التغير المناخي وأمن الطاقة من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه التكتلات الاقتصادية، نظرا لارتباطها المباشر بالسياسات الصناعية والتجارية والمالية للدول الأعضاء. فالتكتلات لا تضم دولا متجانسة من حيث التركيبة الطاقوية، (طاقات أحفورية مقابل طاقات متجددة)، ولا من حيث القدرة المالية والتكنولوجية على الاستثمار في التحول الطاقوي نحو الطاقات النظيفة، ولا من حيث مستويات الانبعاثات الكربونية والالتزامات البيئية الدولية.

ويؤدي هذا التفاوت إلى صعوبات حقيقية في تبني سياسات بيئية وطاقوية موحدة داخل التكتل، إذ ترى بعض الدول أن المعايير البيئية الصارمة قد تُضعف تنافسية صناعاتها، أو تُحمّلها أعباء مالية تفوق قدراتها،

546 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، مرجع سابق، ص 37.

547 - جابر فرطافي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-123.

بينما تدفع دول أخرى -أكثر تقدماً- نحو تسريع الانتقال الأخضر باعتباره خياراً استراتيجياً. ويظهر هذا التناقض بوضوح داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تبرز خلافات بين الدول ذات القاعدة الصناعية الثقيلة والدول الأقل اعتماداً على الصناعات الملوثة، ما ينعكس على وتيرة التكامل الصناعي والتجاري ويخلق توترات داخل التكتل حول توزيع تكاليف التحول الطاقوي.

كما أن أزمات الطاقة العالمية، مثل ارتفاع أسعار الغاز والنفط أو اضطراب الإمدادات، تزيد من تعقيد هذا الوضع، إذ تدفع بعض الدول إلى اتخاذ سياسات وطنية طارئة لحماية أمنها الطاقوي، حتى وإن تعارضت مع الأهداف الجماعية للتكتل، على غرار ما حصل منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية شهر فيفري 2022، أين قررت بعض دول الإتحاد الأوروبي (مثل المجر) عدم الامتثال لقرارات التكتل المتمثلة في مقاطعة الغاز الروسي وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا وذلك بسبب تغليبها للمصلحة الوطنية مقابل مصلحة التكتل ككل. ونتيجة لذلك، تتحول السياسات المناخية والطاقوية من عامل محتمل لتعميق التكامل إلى مصدر محتمل للخلافات، ما يهدد تماسك التكتلات ويؤثر في استدامة مشاريعها التكاملية.

5 - هشاشة سلاسل التوريد العالمية وإعادة تشكيل منطق التكامل الإقليمي

كشفت الأزمات العالمية الأخيرة، ولا سيما جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية، عن الهشاشة البنوية لسلاسل التوريد العالمية التي اعتمدت لعقود على منطق الكفاءة القصوى والتكلفة المنخفضة دون مراعاة كافية لمخاطر الندرة أو الانقطاع. وقد أدت هذه الصدمات إلى تعطل الإمدادات، ونقص المواد الأولية، وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، ما دفع الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الصناعية والتجارية. وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسات جديدة مثل إعادة توطين الصناعات داخل الحدود الوطنية، أو نقلها إلى دول قريبة جغرافياً، أو إلى دول حليفة سياسياً، بهدف تقليص المخاطر وتعزيز الأمن الاقتصادي. ورغم أن التكتلات الاقتصادية توفر إطاراً ملائماً لإعادة بناء سلاسل القيمة على أساس إقليمي أكثر أماناً، فإن تحقيق هذا الهدف يظل محدوداً بفعل عدم تجانس الهياكل الإنتاجية، وتفاوت القدرات الصناعية، وصعوبة تنسيق السياسات الصناعية والاستثمارية بين الدول الأعضاء (548).

ونتيجة لذلك، تستفيد بعض الدول داخل التكتل أكثر من غيرها من عملية إعادة هيكلة سلاسل التوريد، بينما تجد دول أخرى نفسها على هامش هذه التحولات، مما يؤدي إلى توسيع الفجوات الاقتصادية الداخلية ويُضعف التماسك البنيوي للتكتل، بدل أن يعززه.

6 - صعود الشعبوية والانعزالية الاقتصادية وتأثيرها على مسار التكتلات

يمثل تصاعد التيارات الشعبوية والاتجاهات الانعزالية أحد أخطر التحديات السياسية التي تواجه التكتلات الاقتصادية في المرحلة الراهنة، إذ يقوم الخطاب الشعبوي عادة على التشكيك في جدوى العولمة والتكامل الإقليمي، واعتبارهما سببا مباشرا لفقدان الوظائف، وتراجع السيادة الوطنية، واتساع الفجوات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تتعرض مشاريع التكامل لضغوط داخلية متزايدة، سواء من الرأي العام أو من القوى السياسية المعارضة، ما يضعف الالتزام السياسي بالاتفاقيات المشتركة.

وقد تجلّى هذا الاتجاه بوضوح في عدد من التجارب، أبرزها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، الذي عكس تحولا في المزاج الشعبي ضد التكامل فوق-الوطني، إضافة إلى تصاعد النزعات الحمائية في الولايات المتحدة خلال فترات معينة، وما رافقها من إعادة تفاوض على الاتفاقيات التجارية، فضلا عن التحولات السياسية في بعض دول أمريكا اللاتينية التي أدت إلى تباطؤ أو تجميد مسارات التكامل الإقليمي (549).

وتؤدي هذه النزعات إلى إضعاف الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وتعطيل تنفيذ الالتزامات، وإعادة تغليب الاعتبارات الوطنية قصيرة الأمد على الأهداف الجماعية بعيدة المدى، بما يهدد استمرارية التكتلات ويجعلها أكثر عرضة للتفكك أو الجمود المؤسسي.

وكخلاصة لهذا الجزء (ثانياً)، تُبرز التحولات العالمية والأزمات المتكررة حدود النماذج التكاملية التقليدية، وتكشف هشاشة التكتلات التي تفترق إلى آليات مرنة للتكيف وإدارة الصدمات. وعليه، فإن استدامة التكتلات الاقتصادية باتت مشروطة بتعزيز مرونتها المؤسسية، وتنسيق سياساتها، وتطوير أدوات جماعية قادرة على مواجهة عدم اليقين الذي يتميز به النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

ثالثا - التكتلات الاقتصادية في ظل التنافس بين القوى الكبرى وإعادة تشكيل موازين الحوكمة الاقتصادية العالمية

يأتي تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وصعود تكتلات بديلة في سياق تحولات عميقة يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، حيث لم يعد التكامل الاقتصادي مسارا محايدا، بل أصبح مشروطا باعتبارات جيو-اقتصادية واستراتيجية. وفي هذا الإطار، تواجه التكتلات الاقتصادية ضغوطا متزايدة لإعادة تعريف أدوارها والتكيف مع بيئة دولية تتسم بالاستقطاب وتعدد مراكز القوة.

1 - التنافس الأمريكي-الصيني وتداعياته البنوية على التكتلات الاقتصادية

يمثل التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحد أكثر المتغيرات البنوية تأثيرا في البيئة التي تعمل ضمنها التكتلات الاقتصادية المعاصرة، إذ لم يعد هذا التنافس مقتصرًا على الجوانب التجارية التقليدية، بل امتد ليشمل مجالات هيكلية حاسمة، مثل التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل القيمة العالمية، والاستثمارات الاستراتيجية، وأمن الإمدادات، إضافة إلى التحكم في وضع المعايير الاقتصادية والرقمية الدولية. وفي هذا السياق، لم تعد التكتلات الاقتصادية كيانات محايدة تعمل بمنأى عن الصراعات الكبرى، بل تحولت تدريجيا إلى فضاءات غير مباشرة لتفاعل هذا الصراع البنوي، حيث تتعرض دولها الأعضاء لضغوط متزايدة من كلا القطبين تدفعها إلى إعادة مواءمة سياساتها الاقتصادية والتجارية وفق اعتبارات جيو-سياسية تتجاوز منطق التكامل الإقليمي البحت، وهو ما يحد من هامش استقلالية القرار الجماعي داخل التكتل.

وتتجلى آثار هذه الديناميكية بصورة أوضح داخل التكتلات التي تضم دولا ذات درجات متفاوتة من الاعتماد الاقتصادي والإستراتيجي على القوتين المتنافستين، الأمر الذي يؤدي إلى تباين في أولويات الدول الأعضاء ويُعقد عملية بلورة مواقف جماعية موحدة. ففي آسيا، على سبيل المثال، تواجه دول رابطة "آسيان" معادلة استراتيجية معقدة، إذ تعتمد معظمها اقتصاديا بشكل كبير على الصين باعتبارها الشريك التجاري الأول، في مقابل اعتماد أمني واستراتيجي متزايد على الولايات المتحدة. ويؤدي هذا التداخل في الاعتمادات إلى نشوء انقسامات ضمنية في التوجهات الاستراتيجية داخل التكتل، ويحد من قدرته على صياغة سياسات إقليمية متماسكة، محولا إياه من إطار لتعميق التكامل إلى آلية لإدارة التباينات والاختلافات، وهو ما يضعف فعاليته ويزيد من هشاشة مساره التكاملي على المديين المتوسط والبعيد.

2 - صعود التكتلات البديلة وإعادة تشكيل هندسة النظام الاقتصادي الدولي

يشهد النظام الاقتصادي الدولي خلال العقدين الأخيرين بروز تكتلات بديلة تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ داخل منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، في سياق يتسم بتآكل الهيمنة الأحادية للتكتلات الغربية التقليدية وتراجع قدرتها على احتكار وضع القواعد المنظمة للاقتصاد العالمي. ويأتي هذا التحول مدفوعاً بتنامي وزن الاقتصادات الصاعدة، واستجابة لشعور متزايد لديها بعدم تمثيل مصالحها التنموية والاستراتيجية بشكل عادل داخل مؤسسات بريتون وودز، وما رافق ذلك من اختلالات بنيوية في آليات صنع القرار الدولي.

ويبرز تكتل "بريكس" في هذا الإطار باعتباره التعبير الأوضح عن هذا المسار البديل، إذ لا يقتصر مشروعه على التنسيق السياسي الرمزي أو تعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائه، بل يمتد إلى محاولة بناء أدوات مؤسسية موازية، من خلال إنشاء مؤسسات مالية جديدة مثل بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي الطوارئ، وتوسيع استخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية والمالية بين أعضائه، ودعم مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود. كما تتكامل هذه الجهود مع مبادرات أوسع، على غرار مشروع "الحزام والطريق"⁽⁵⁵⁰⁾، التي تهدف إلى إعادة رسم شبكات التجارة والاستثمار العالمية خارج الأطر التقليدية.

ويترتب على هذا التعدد في الأطر التكتلية نشوء بيئة تنافسية بين نماذج مختلفة للتكامل الاقتصادي، ما يفرض على التكتلات القائمة، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA)، ضغوطاً متزايدة لإعادة تقييم استراتيجياتها، وتكييف أدواتها المؤسسية، ومراجعة أدوارها داخل نظام دولي لم يعد أحادي القطب ولم تعد فيه هي الفاعل الوحيد القادر على صياغة القواعد الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، تتحول التكتلات الاقتصادية من فضاءات مستقرة للتكامل إلى فواعل متنافسة داخل بيئة عالمية تتسم بتعدد المبادرات وتداخل المشاريع، وهو ما يزيد من تعقيد مسار التكامل ويجعل استدامته مرهونة بقدرته على التكيف مع هذه التحولات البنيوية العميقة.

3 - تداخل العضوية في التكتلات المتعددة وتداعياته على تماسك العمل الجماعي

يمثل تداخل عضوية الدول في أكثر من تكتل اقتصادي إقليمي أو عابر للأقاليم أحد التحديات البنيوية المتزايدة التي تواجه التكتلات في سياق التنافس الدولي الراهن. فمع توسع شبكة الاتفاقيات الإقليمية ومتعددة

550 - مشروع الحزام والطريق: هو مبادرة استراتيجية أطلقتها الصين عام 2013 بهدف تعزيز الترابط الاقتصادي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. يركز المشروع على تطوير البنية التحتية مثل الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ وشبكات الطاقة والاتصالات، إضافة إلى تشجيع التجارة والاستثمار والتعاون المالي. ويسعى إلى دعم التنمية الاقتصادية للدول المشاركة وتعميق التكامل بينها، مع توسيع دور الصين في الاقتصاد العالمي.

الأطراف، أصبحت العديد من الدول منخرطة في أطر تكاملية متوازنة، لكل منها قواعدها التنظيمية، وأولوياتها الاستراتيجية، والتزاماتها القانونية والتجارية، وهو ما يؤدي إلى تعقيد عملية التنسيق ويضعف القدرة على صياغة سياسات موحدة داخل التكتل الواحد.

ويفضي هذا التداخل إلى بروز إشكالات متعددة، من أبرزها تضارب الالتزامات التجارية والتنظيمية، وتشتت الأولويات الاستراتيجية، وصعوبة التوفيق بين متطلبات الانتماء إلى تكتلات ذات توجهات مختلفة وأحياناً متنافسة. كما يؤدي في كثير من الحالات إلى إفراغ التكتل من بعض مضامينه التكاملية، وتحويله إلى إطار تنسيقي فضفاض يفتقر إلى الفعالية التنفيذية.

وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح في الفضاء الآسيوي، حيث تنتمي بعض الدول في آن واحد إلى رابطة "آسيان"، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، إضافة إلى ارتباطها باتفاقيات ثنائية أو ترتيبات أمنية واقتصادية مع قوى كبرى كالصين أو الولايات المتحدة. ويخلق هذا الوضع شبكة معقدة من الالتزامات المتداخلة يصعب إدارتها على نحو متناسق، ويحد من قدرة التكتل على بلورة رؤية استراتيجية موحدة، الأمر الذي يضعف تماسكه الداخلي ويقلل من فعاليته كفاعل جماعي في النظام الاقتصادي الدولي.

4 - إعادة تشكيل سلاسل التوريد كأداة للتنافس الجيو-اقتصادي وتداعياتها على التكتلات الاقتصادية

أصبحت سلاسل التوريد العالمية في السنوات الأخيرة إحدى الفضاءات المركزية للتنافس الجيو-اقتصادي بين القوى الكبرى، بعدما تحولت من مجرد آلية لتنظيم الإنتاج والتبادل إلى أداة استراتيجية لتأمين النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي. وتسعى القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، إلى إعادة هندسة هذه السلاسل بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، من خلال جذب الصناعات الحساسة، وتأمين الوصول إلى الموارد الحيوية مثل الطاقة والمعادن النادرة وأشباه الموصلات⁽⁵⁵¹⁾، وبناء شبكات إنتاج تعتمد على شركاء يُنظر إليهم بوصفهم «موثوقين» سياسياً واستراتيجياً.

وتتعاكس هذه التحولات بشكل مباشر على التكتلات الاقتصادية، إذ تجد نفسها تحت ضغط مزدوج: من جهة، السعي إلى الاستفادة من سياسات إعادة توطين الصناعات أو نقلها إقليمياً لتعزيز التكامل الإنتاجي داخل التكتل؛ ومن جهة أخرى، التكيف مع متطلبات القوى الكبرى التي قد تدفع باتجاه إعادة توجيه سلاسل

551 - أشباه الموصلات: هي مكونات إلكترونية أساسية تتحكم في تدفق الكهرباء داخل الأجهزة الرقمية، وتشكل هذه المواد الأساس التقني للإلكترونيات الحديثة، إذ تُستخدم في تصنيع الرقائق الإلكترونية التي تقوم عليها الحواسيب، والهواتف الذكية، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات، وأنظمة الطاقة، ما يجعلها مورداً استراتيجياً في الاقتصاد الرقمي والتنافس الجيو-تكنولوجي المعاصر.

القيمة خارج الفضاء التكتلي أو داخل نطاقات انتقائية. ويؤدي هذا الوضع في كثير من الأحيان إلى تفاوت في استفادة الدول الأعضاء من إعادة هيكلة سلاسل التوريد، حيث تميل الاستثمارات الجديدة إلى التركيز في الدول الأكثر جاهزية تكنولوجيا ومؤسسيا، مما يوسع الفجوات داخل التكتل بدل تقليصها.

وعليه، تتحول سلاسل التوريد من عنصر داعم للتكامل الاقتصادي إلى عامل محتمل لإعادة إنتاج الاختلالات البنيوية داخل التكتلات، خصوصا في ظل غياب سياسات صناعية مشتركة وآليات تنسيق فعالة قادرة على توجيه إعادة توطین الصناعات بما يخدم التماسك الداخلي ويعزز الاستقلالية الجيو-اقتصادية للتكتل ككل.

وكخلاصة شاملة لهذا المبحث، يتضح من خلال تحليل المفاهيم الأساسية والنماذج التطبيقية للتكتلات الاقتصادية وتقييم دورها في النظام الاقتصادي الدولي أن هذه الأطر الجماعية أصبحت فاعلا رئيسيا في صياغة الحوكمة الاقتصادية العالمية وإعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية العالمية، سواء عبر تأثيرها في النظامين التجاري والمالي، أو من خلال قدرتها على تعزيز القوة التفاوضية للدول الأعضاء وتوجيه السياسات الدولية. غير أن فعالية هذه التكتلات تبقى مرتبطة بقدرتها على مواجهة التحديات البنيوية والجيو-اقتصادية التي تعترض مسار تكاملها وتؤثر في استدامتها، بما في ذلك التباينات الهيكلية بين أعضائها، والضغوط الناجمة عن التحولات العالمية والأزمات المتكررة، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى وصعود التكتلات البديلة. وبذلك، يظهر أن مستقبل التكتلات الاقتصادية مرهون بمدى قدرتها على تعزيز تماسكها الداخلي وتطوير آليات تكامل أكثر مرونة وفاعلية، بما يسمح لها بالحفاظ على دورها وتأثيرها في نظام دولي يتسم بالتغير المستمر.

ويمهد هذا المبحث لفهم صعود بعض التكتلات الصاعدة -وفي مقدمتها تكتل "بريكس"- التي يناقشها المبحث الثاني، باعتبارها نموذجا بارزا لإعادة توزيع القوة داخل النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين.

المبحث الثاني - تكتل البريكس (BRICS) كاستجابة بنيوية لتحولات النظام الاقتصادي الدولي: محددات النشأة، البنية المؤسسية، حدود وآفاق إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية الدولية

يُعد تكتل البريكس أحد أبرز مظاهر التحول في النظام الاقتصادي الدولي خلال العقد الأخيرين، إذ نشأ في سياق عالمي يتسم بتراجع فعالية المؤسسات التقليدية وصعود القوى الاقتصادية غير الغربية. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل التكتل من خلال استعراض الخلفيات التاريخية التي أفضت إلى ظهوره، وبيان خصائصه البنوية وإمكاناته الاقتصادية، وفهم ديناميته المؤسسية عبر قممه وآلياته المالية، إضافة إلى دراسة توسعه الجغرافي وانعكاساته الاستراتيجية. كما يناقش المبحث أيضاً التحديات التي تواجه البريكس ومدى مساهمته في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول - الإطار العام لتكتل البريكس: الخلفية التاريخية للنشأة ومسارات التطور

يُعد فهم الإطار العام لتكتل البريكس خطوة أساسية لاستيعاب موقعه داخل النظام الاقتصادي الدولي ودوره في التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة. فمنذ نهاية الحرب الباردة، ومع تسارع موجات العولمة وتكرار الأزمات المالية، برزت مجموعة من الاقتصادات الصاعدة التي رأت في نفسها قدرة على تشكيل توازن جديد داخل البنية الاقتصادية العالمية، وهو ما أسفر لاحقاً عن تشكل البريكس كتكتل يسعى إلى إعادة هندسة قواعد النظام الدولي وتجاوز أحادية الهيمنة⁽⁵⁵²⁾. وعليه، يتناول هذا المطلب السياق الاقتصادي والسياسي الذي مهد لظهور التكتل، ثم يستعرض أهم محطات تطوره من إطار مفاهيمي إلى آلية تعاون متعددة الأبعاد.

الفرع الأول - السياق الاقتصادي العالمي الذي مهد لتأسيس تكتل البريكس (BRICS)

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين تحولات بنيوية عميقة أسهمت في إعادة تشكيل مراكز النفوذ الاقتصادي، الأمر الذي مهد لاحقاً لبروز البريكس كقوة صاعدة. ولتفسير نشأة التكتل، ينبغي تحليل السياق العالمي عبر ثلاث مراحل: مرحلة بناء النظام الاقتصادي الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية،

552 - DELCOURT Laurent, APOLINÁRIO JÚNIOR Laerte et autres, **BRICS+ : une alternative pour le Sud global ? Points de vue du Sud**, Éditions Syllepse, Paris, 2024, P: 07.

مرحلة الهيمنة الغربية بعد الحرب الباردة، ثم مرحلة ما بعد أزمة 2008 التي فجرت الحاجة إلى نظام متعدد الأقطاب⁽⁵⁵³⁾.

أولاً - إرهابات النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

كما أشرنا إليه من خلال الفصل الأول، شهد الاقتصاد العالمي، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية ذات بعد عالمي مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والجات (قبل أن تتحول إلى منظمة التجارة العالمية)، بالإضافة إلى تكتلات إقليمية أخرى على رأسها الاتحاد الأوروبي، التي أسهمت في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي على أسس الليبرالية الاقتصادية⁽⁵⁵⁴⁾، وقد رسخت هذه المؤسسات هيمنة القوى الغربية في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي، فيما بقي حضور الدول النامية والصاعدة محدوداً فيه.

ثانياً - تحولات ما بعد الحرب الباردة وصعود الليبرالية الاقتصادية

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة إلى تكريس الهيمنة الأمريكية-الأوروبية على النظام الاقتصادي العالمي. فقد تم تعميم سياسات السوق المفتوحة، وتوسع الاتحاد الأوروبي، وصعود اليورو كأحد أبرز العملات العالمية. وترافق ذلك مع تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات وتكريس العولمة المالية على نحو غير مسبوق. هذه المرحلة زادت من تهميش الاقتصادات الصاعدة، ومنعت إدماجها في هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية رغم ثقلها الديموغرافي والاقتصادي المتنامي.

ثالثاً - الأزمات المالية وتراجع الثقة في مقدرة الغرب بمفرده قيادة النظام الاقتصادي الدولي

مع توالي الأزمات، خصوصاً الأزمة المالية الآسيوية 1997 وأزمة الرهن العقاري 2008، تعرض النظام الاقتصادي الدولي لضربة كبيرة هزت مصداقية مؤسساته. وقد اعتُبرت أزمة 2008 لحظة مفصلية كشفت هشاشة المنظومة المالية العالمية، وأظهرت محدودية قدرة القوى الغربية التقليدية على إدارة الاقتصاد العالمي. هذه الأزمات أدت إلى تراجع ثقة كثير من الدول الصاعدة في جدوى الاعتماد على الغرب كقائد أوجد للاقتصاد العالمي وتزايدت الأصوات المطالبة بإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية وتوسيع دائرة الدول المؤثرة، بدلاً من اقتصرها على الولايات المتحدة وحلفائها لاسيما بلدان الاتحاد الأوروبي.

553 - BRICS : B=Brazil / R=Russia / I=India / C=China / S=South Africa

554 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، 2023/08/23. آخر مطالعة 2025/12/22. الرابط: urlr.me/WckN3E

رابعا - بروز القوى الصاعدة وسعيها لإعادة توزيع النفوذ الدولي ومحاولة بناء نظام اقتصادي بديل

على إثر الأزمة المالية لسنة 2008 وما رافقها من انكماش اقتصادي حاد في الاقتصادات الغربية، شهدت في المقابل العديد من الاقتصادات الناشئة كالصين والهند والبرازيل وروسيا نموا مرتفعا، وعززت قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية، وتوسعت أسواقها الداخلية، ما دفعها إلى البحث عن إطار جماعي يعكس وزنها الحقيقي في الاقتصاد العالمي. لقد أصبحت هذه الدول ترى أن النظام القائم لم يعد يعكس التحولات الواقعية للقوة الاقتصادية، وأن الوقت قد حان لبناء آلية تعزز تعددية الأقطاب⁽⁵⁵⁵⁾.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إنشاء كتل اقتصادية قادر على تمثيل مصالح الجنوب العالمي، وهو ما تجسد في ظهور مجموعة "البريكس" كصوت جماعي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.

الفرع الثاني - كرونولوجيا تأسيس البريكس: المحطات الرئيسية في مسار تطور التكتل

يمثل تطور البريكس من مجرد توصيف اقتصادي إلى كتل سياسي-اقتصادي متعدد الأبعاد أحد أبرز مظاهر التحول في بنية الاقتصاد العالمي. ويكشف المسار التاريخي لهذا التكتل عن انتقال تدريجي من فكرة بحثية إلى إطار للتنسيق الدولي يمتلك مؤسسات مالية خاصة به.

أولا - الخلفية الفكرية: مساهمة دراسة جيم أونيل في صياغة مفهوم "بريك" (BRIC)

يعد الاقتصادي البريطاني-الأمريكي جيم أونيل (Jim O'Neill) الرئيس التنفيذي للمؤسسة الأمريكية غولدمان ساكس المصرفية (Goldman Sachs)⁽⁵⁵⁶⁾، أول من أشار إلى مصطلح (BRICs) وذلك من خلال الدراسة الشهيرة التي قام بنشرها بتاريخ 30 نوفمبر 2001، بعنوان: "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس"⁽⁵⁵⁷⁾، حيث استشرّف من خلالها أونيل بأن محور ومصدر اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي سوف يتحول باتجاه دول صاعدة جديدة على غرار البرازيل، روسيا، الهند والصين، مشيرا بأنها ربما سوف تحل مكان القوى الاقتصادية التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي⁽⁵⁵⁸⁾، مؤكدا في الوقت ذاته

555 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، عبد الحافظ الصاوي، صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية.. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟، مقال صادر بتاريخ 2022/07/05. آخر مطالعة 2025/12/22. الرابط : urlr.me/RXQ2M5

556 - غولدمان ساكس المصرفية (Goldman Sachs) : هي مؤسسة أمريكية متعددة الجنسيات للخدمات المالية والاستثمارية، تعد من أكبر المؤسسات المصرفية في العالم بإجمالي أصول يقدر بـ 850 مليار دولار، تعمل في أكثر من 30 دولة، ويعمل فيها أزيد من 35 ألف موظف. المصدر : فاطمة محمد رضا، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة بريكس، في مدرك الدول الساعية للانضمام، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق، العدد 72، الصادر سنة 2023، ص 198.

557 - O'NEILL'S Jim, game-changing paper on the importance of BRICs economies: Building Better Global Economic BRICs, Global Economic Investment Research, Goldman Sachs, Paper No 66, 30th November 2001.

558 - خبيب منذر عباس، ظهور مجموعة بريكس ودورها في النظام الاقتصادي العالمي، مجلة نسق، جامعة النهدين، العراق، المجلد 39، العدد 2، سبتمبر 2023، ص 618.

بأن تلك الدول سوف تهيمن اقتصاديا على العالم بحلول سنة 2050⁽⁵⁵⁹⁾. وقد شكلت هذه الرؤية الأساس النظري الذي دفع الدول الأربع إلى التعاطي الجدي مع فكرة القيام بتنظيم جماعي يعكس قوتها الاقتصادية الدولية الصاعدة.

ثانيا - البدايات: اللقاءات الدبلوماسية الأولى في نيويورك عام 2006، وتشكل الإطار السياسي للتكتل
بدأ أول تواصل سياسي في إطار مجموعة الـ "بريك" في سبتمبر 2006 على هامش أشغال الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال لقاء ضم وزراء خارجية البرازيل والهند وروسيا والصين، وهي الدول التي كانت تُصنف حينها كأُسرع الاقتصادات نموا في العالم. وقد تبع ذلك سلسلة اجتماعات هدفت إلى توحيد الرؤى حول القضايا الاقتصادية الدولية والتهيئة لإنشاء التكتل⁽⁵⁶⁰⁾.

ثالثا - الاجتماع الرمزي الأول: اجتماع تويako هوكايدو عام 2008 (لحظة إعلان الإرادة السياسية)
في 09 جويلية 2008، وعلى هامش قمة مجموعة الثمانية في اليابان، عقد زعماء الدول الأربع أول اجتماع رمزي أكد استعدادهم لتفعيل إطار تعاون موسع، والاتفاق على عقد أول قمة رسمية في السنة التالية⁽⁵⁶¹⁾.

رابعا - التأسيس الرسمي: قمة إيكاترينبرغ عام 2009 (الميلاد الرسمي لتجمع BRIC)
بتاريخ 16 جوان 2009، انعقدت أول قمة رسمية لـ "بريك" في مدينة إيكاترينبرغ الروسية، حيث تم الإعلان رسميا عن إطلاق التكتل كآلية تعاون بين أربعة من الاقتصادات الصاعدة الأكثر تأثيرا عالميا⁽⁵⁶²⁾.

خامسا - الانضمام الاستراتيجي لجنوب إفريقيا وتحول BRIC إلى BRICS
بتاريخ 24 ديسمبر 2010، انضمت جنوب إفريقيا إلى التجمع، ليتحول الاسم إلى BRICS، وهو اختصار لأسماء الدول الخمس التي تشترك في معدلات نمو عالية وتطلعات قوية لتعزيز دورها العالمي، ويتوسع بذلك التكتل في اتجاه القارة الإفريقية، بما يعكس رغبة التكتل في بناء تمثيل جغرافي أوسع⁽⁵⁶³⁾.

559 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (نشوى عبد النبي)، اللوجستيات... مركز رئيس لتعزيز دور البريكس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2024/03/10. الرابط: [.urlr.me/4wPckKM](https://www.urlr.me/4wPckKM)

560 - DELCOURT Laurent, et autres, Op.Cit, P: 12.

561 - Alliance Defense Science Forum, 08/07/2023, <https://www.udefense.info/threads/>

562 - CABESTAN Jean-Pierre, *La politique internationale de la Chine*, Éditeur Presses de Sciences Politiques, Paris, 2022, P: 404

563 - DELCOURT Laurent, et autres, Op.Cit, P: 13.

سادسا - من إطار سياسي إلى آلية تعاون متعددة الأبعاد

لا يعد البريكس منظمة دولية رسمية وفقا لمعايير القانون الدولي، لكنها تطورت إلى منصة تنسيق دبلوماسي واقتصادي تتبنى التعاون في عدة مجالات، أبرزها: الاستثمار، البنية التحتية، الطاقة، الأمن الغذائي، والإصلاح المالي الدولي⁽⁵⁶⁴⁾.

يفضل بعض الباحثين استخدام تسمية "R-5" للدلالة على العملات الوطنية للدول الأعضاء: الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الينمنبي الصيني، والراند الجنوب إفريقي، في محاولة لإبراز الهوية المالية المشتركة لهذه القوى.

يُظهر تحليل الخلفية التاريخية والاقتصادية لنشوء البريكس أن التكتل لم يكن نتاج مبادرة سياسية طارئة أو مفاجئة، بل جاء استجابة موضوعية لتحولات عميقة شهدتها النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب الباردة خصوصا في مرحلة ما بعد 2008. فقد أدت تزايد هشاشة النظام المالي الدولي، واحتكار الغرب لمؤسسات الحوكمة العالمية، وصعود قوى اقتصادية جديدة إلى خلق حاجة ملحة لتكتل قادر على تعديل موازين القوى وإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي عالميا. ومن خلال نشأته وتطوره، برز البريكس اليوم كأحد أهم الفواعل الاقتصادية الصاعدة التي تسعى إلى تشكيل نظام دولي أكثر توازنا وتعددية.

المطلب الثاني - الخصائص البنيوية والأهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس

يمثل تحليل الخصائص البنيوية والأهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس خطوة أساسية لفهم الأسس التي يقوم عليها هذا التكتل الصاعد. ورغم التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية بين مختلف أعضاء البريكس، فإن هذا التكتل تجاوز تلك التناقضات واستطاع صياغة إطار تعاون متماسك نسبيا يقوم على جملة من المصالح المشتركة، أهمها السعي إلى إعادة توزيع التوازنات داخل البنية الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الاقتصادات الصاعدة. وعليه، يتناول هذا المطلب تحليل الخصائص البنيوية للتكتل، ثم يستعرض الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها.

564 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (ريهام باهي)، توسع بريكس وفرص منافرة القوى المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر 2023، آخر مطالعة 2026/01/18.

الفرع الأول - الخصائص والإمكانيات الاقتصادية لتكتل البريكس

رغم غياب المقومات التقليدية للتكتلات الاقتصادية -كالحدود المشتركة أو الانسجام الثقافي- ووجود تباينات واضحة في مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وحتى في مواقفها السياسية، غير أن بلدان البريكس نجحت في تشكيل كتلة اقتصادية متماسكة بفضل تقاطع مصالحها الاقتصادية الكبرى، وتكامل مواردها الطبيعية والبشرية. وما يبدو في الظاهر تبايناً بين الدول الأعضاء، يتحول في الواقع إلى مصدر قوة بنوية، لأن تنوع اقتصادات التكتل يسمح بتوزيع أكثر توازناً للأدوار داخله ويخلق بنية تكاملية يصعب محاكاتها في التكتلات الغربية التقليدية⁽⁵⁶⁵⁾.

أولاً - معدلات نمو مرتفعة ومستدامة

يضم تكتل البريكس خمسا من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خلال العقدين الأخيرين، مقارنة بالتباطؤ التدريجي الذي عرفته التكتلات التقليدية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع (G7). فتلك الدول ليست مجرد اقتصادات كبيرة الحجم فحسب، بل اقتصادات ذات ديناميكية توسعية نابغة من: أسواق داخلية ضخمة، ارتفاع الإنتاجية، تعاظم معدلات الاستثمار، تطور تكنولوجي سريع في الصين والهند. كل تلك المؤشرات تؤكد تلك الرؤية الاستشرافية بخصوص انتقال مركز الثقل الاقتصادي مستقبلاً من الغرب إلى «آسيا-أمريكا الجنوبية». ولهذا أصبحت دول كثيرة تسعى إلى الالتحاق بالبريكس للاستفادة من "العائد الجيو-اقتصادي للنمو"، ما حول التكتل إلى منصة جذب عالمي⁽⁵⁶⁶⁾.

ثانياً - ثقل ديموغرافي وجغرافي يشكل سوقاً عالمية متكاملة

ليست القوة الديموغرافية للتكتل مجرد رقم يعبر عن عدد السكان، بل هي رصيد إستراتيجي يشكل قاعدة للطلب العالمي، ويدعم الاستهلاك، ويخلق أسواقاً مالية ضخمة، وعنصر جذاب للاستثمارات الأجنبية. فحسب بيانات البنك الدولي لسنة 2023، يمثل تكتل "البريكس+" أكثر من ثلثي مساحة سطح الأرض، وربع مساحة اليابسة، ويضم حوالي 45% من سكان العالم (نحو 3.5 مليار نسمة)⁽⁵⁶⁷⁾، مقارنة بـ 800

565 - عزت عبد الملوک قناوى، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد 06، العدد 09، جانفي 2020، ص 73.

566 - BRICS+ : An Impressive Enlargement, Realnews magazine, January 27th, 2024. Link : (realnewsmagazine.net) and (https://infobrics.org/post/40375/)

567 - KARDERINIS Isidoros, BRICS+ : An Impressive Enlargement, The Business and Financial Times newspaper (B&FT Online), February 01st, 2024.

Link: (thebftonline.com) and (https://infobrics.org/post/40452)

مليون نسمة فقط هو تعداد سكان الـ G7. ويضم التكتل كذلك أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (روسيا) وأكبر بلدين من حيث عدد السكان (الصين والهند)، مما يجعل من البريكس أحد أضخم الأسواق الإنتاجية والاستهلاكية في العالم⁽⁵⁶⁸⁾. بالإضافة إلى عضوية دول تمتلك ثروات طبيعية هائلة مثل البرازيل وجنوب إفريقيا والسعودية وإيران والإمارات.

إن اجتماع هذه العناصر يجعل البريكس ليس مجرد تكتل اقتصادي، بل "قارة اقتصادية" قائمة بذاتها، قادرة على تشكيل دورة إنتاج-استهلاك كاملة داخل محيطها الجغرافي.

ثالثاً - قوة إنتاجية وتجارية تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي

تكشف بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2023 أن الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس العشر بلغ حوالي 29 تريليون دولار، أي قرابة 30% من الناتج العالمي (الذي فاق 104 تريليون دولار)⁽⁵⁶⁹⁾، بينما يبلغ ناتج مجموعة السبع 46 تريليون دولار، وهو ما يمثل 46% من حجم الاقتصاد العالمي⁽⁵⁷⁰⁾. كما يسيطر التكتل على أزيد من 25% من حجم التجارة العالمية⁽⁵⁷¹⁾، وأكثر من ثلث الإنتاج العالمي للحبوب، وأكثر من 50% من احتياطي الذهب والعملات⁽⁵⁷²⁾، و44% من إنتاج النفط العالمي⁽⁵⁷³⁾.

والجدول التالي يبين مقارنة لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بين دول البريكس ودول مجموعة السبع الصناعية لسنة 2023.

568 - BRICS Nations Hold 45 Trillion \$ in Investable Wealth Report, Big News Network, international news agency, Monday, February 12th, 2024. Link : (www.bignewsnetwork.com) and (https://infobrics.org/post/40567)

569 - مصطفى عبد الجواد، العرب في مجموعة البريكس، الفرص والأمال والتحديات، مجلة آفاق عربية وإقليمية، مصر، العدد 14، 2023، ص ص 189-190.

570 - الموقع الإلكتروني الإخباري "CNN بالعربية"، لمن تميل الكفة؟.. البريكس أمام مجموعة السبع بأرقام حجم الناتج المحلي الإجمالي، 25 أكتوبر 2023. آخر مطاعة 2025/05/13. الرابط : urlr.me/m8Eh6G

571 - Kester Kenn Klomegah: BRICS Driving Emerging, New Global Architecture, Modern Diplomacy magazine, February 05th, 2024. Source: (moderndiplomacy.eu) and (https://infobrics.org/post/40484).

572 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

573 - Kardinis Isidoros: BRICS+: An Impressive Enlargement, Op.Cit.

الجدول رقم (4.3) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي لدول (BRICS) ودول (G7) لسنة 2023

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبعة الصناعية (تريليون دولار)		الناتج المحلي الإجمالي لدول تكتل البريكس (تريليون دولار)	
و.م.أ	26.949	الصين	17.97
ألمانيا	4.429	الهند	3.732
اليابان	4.230	البرازيل	2.126
بريطانيا	3.332	روسيا	1.862
فرنسا	3.049	السعودية	1.069
إيطاليا	2.186	الإمارات	0.509
كندا	2.117	مصر	0.390
المجموع	46	إيران	0.413
		جنوب إفريقيا	0.405
		إثيوبيا	0.163
		المجموع	29

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد أساساً على إحصاءات البنك الدولي لسنة 2023.

تكشف الأرقام المشار إليها من خلال الجدول أعلاه عن استمرار تفوق مجموعة السبع اقتصادياً بإجمالي ناتج يقدر بـ 46 تريليون دولار مقابل 29 تريليون دولار للبريكس، إلا أن اتجاهات النمو تميل بوضوح لصالح التكتل الأخير. ويبرز داخل كل تكتل اقتصاد مهيم: الولايات المتحدة داخل مجموعة السبع (60% من الناتج)، والصين داخل البريكس (61% من الناتج). كما تُظهر أرقام البريكس قاعدة اقتصادية متنوعة ومتنامية تجمع بين اقتصادات عملاقة (الصين، الهند) وقوى طاقوية كبرى (روسيا، السعودية، الإمارات، إيران) وأسواق واسعة في إفريقيا، ما يمنحه زخماً استراتيجياً متصاعداً.

في حين تؤكد الجدول رقم (4.3)، على أن حجم اقتصاد الصين بمفرده يعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية، دون احتساب الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً - قوة مالية واستثمارية مدعومة بتصاعد دور الصناديق السيادية

تشكل دول البريكس مجتمعة أكثر من 40% من الثروة العالمية⁽⁵⁷⁴⁾. فوفقاً لأول تقرير حول ثروات التكتل، صادر عن شركة الاستشارات الدولية في مجال الهجرة والاستثمار المعروفة باسم "هنلي آند بارتنرز" (Henley & Partners)⁽⁵⁷⁵⁾ بالتعاون مع الشركة العالمية المتخصصة في الأبحاث حول الثروة "نيو وورلد ويلث" (New World Wealth)، بلغت الثروة الاستثمارية الحالية لدول البريكس بـ 45 تريليون دولار⁽⁵⁷⁶⁾. كما تضم دول التكتل أكثر من 500 ملياردير وما يقارب 1.6 مليون شخص يمتلكون أصولاً قابلة للاستثمار تزيد قيمتها عن مليون دولار، بما في ذلك أكثر من 4700 شخص يمتلكون أكثر من 100 مليون دولار⁽⁵⁷⁷⁾. كما عزز انضمام السعودية والإمارات القوة المالية للتكتل بفضل فوائضهما المالية الضخمة وصناديقهما السيادية، وهو ما تؤكد الأرقام المتعلقة بأصول الصناديق السيادية لسنة 2023، حيث وصل حجم أصول صندوق أبوظبي إلى 853 مليار دولار (المرتبة 4 عالمياً)، والصندوق السعودي إلى 776 مليار دولار (المرتبة 6 عالمياً)⁽⁵⁷⁸⁾.

ووفقاً لتقرير صادر بتاريخ 2024 عن وكالة الأنباء الدولية بلومبرغ (Bloomberg News)، سجلت البورصات الإماراتية رسملة سوقية تقترب من تريليون دولار محتلة بذلك المرتبة الـ 17 عالمياً متفوقة على البرازيل وإسبانيا، وهو ما يعكس دمجا متقدما لأسواق المال الخليجية داخل بنية القوة المالية للبريكس. إن هذا التجميع المالي الضخم يُمكنُ التكتل من صياغة سياسة مالية دولية بديلة، ويعزز من قدرته على بناء أدوات تمويل لا تعتمد على الدولار.

خامساً - توافق استراتيجي على بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب

بالرغم من اختلاف النظم السياسية وتباعد المسافات الجغرافية بين الدول الأعضاء، غير أنها تتفق جميعاً على رؤية مشتركة تتمثل في السعي نحو إنهاء اختلالات النظام الاقتصادي الدولي القائم على احتكار الغرب لصنع القرار وتجاوز الأحادية القطبية التي طبعت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإقامة نظام متعدد

574 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

575 - (Henley & Partners : an investment migration consultancy based in London).

576 - The BRICS Wealth Report: Challenging the Global Economic Order, Hubbis report, January 30th, 2024. Source: (www.hubbis.com) and (https://infobrics.org/post/40393)

577 - BRICS Nations Hold 45 Trillion \$ in Investable Wealth Report, Op.Cit,

578 - https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/8/27/ (Last visit 05/03/2025)

الأقطاب أكثر توازنا وتمثيلا وتعددية وذلك بحلول سنة 2050. وقد عبرت الوثيقة التأسيسية للتكتل عن هذا الطموح بوضوح⁽⁵⁷⁹⁾.

سادسا - بنية تكاملية تعيد تعريف مفهوم "التكتل"

تختلف مستويات وإمكانات دول التجمع سواء الاقتصادية، السياسية، العسكرية، اللوجستية أو التكنولوجية، فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى، فعلى سبيل المثال، تعد روسيا من بين الأعضاء التي تملك نسبة النمو الاقتصادي الأقل في التكتل مقارنة بباقي الأعضاء، لكن بالمقابل فهي تعتبر الأقوى سياسيا وعسكريا، حيث يرى بعض المتابعين لشؤون التكتل أن روسيا والصين هما الدولتان المهيمنتان على البريكس وتسيراه حسب مصالحهما، لذلك يمكن تشبيه البريكس بأنه جسم متكامل، حيث تمثل روسيا الرأس والصين الجسد في حين تمثل باقي الدول أطراف التكتل⁽⁵⁸⁰⁾.

كما لا يشبه البريكس التكتلات التقليدية (كتجمع الاتحاد الأوروبي)، بل يمثل نموذجا جديدا قائما على التكامل غير المتماثل. فالصين توصف بـ "مصنع العالم"، والهند تتميز بعمالها المؤهلة والرخيصة بجانب ريادتها عالميا في مجالات البرمجيات والإلكترونيات والأدوية والمنسوجات، أما روسيا فتمتلك ترسانة عسكرية ضخمة بالإضافة إلى توفرها على احتياطات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي، في حين نجد البرازيل من بين الدول الرائدة عالميا في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، وجنوب إفريقيا تتميز بثروتها المعدنية والمنجمية الكبيرة والمتنوعة. ومع انضمام السعودية والإمارات وإيران، يملك البريكس الآن سلسلة متكاملة في سلاسل القيمة الطاقوية، حيث يضم التكتل حاليا بين أعضائه ثاني وثالث أكبر بلدين مستهلكين للنفط في العالم وهما الصين والهند، بالمقابل فإنه يضم كذلك كبار الدول المنتجة للنفط عالميا وهي روسيا والسعودية وإيران والإمارات، وهو ما يعني أن البريكس يجمع أكبر منتجي ومستهلكي النفط على نفس الطاولة، مما يسهل من عملية التنسيق والتشاور في مجال الطاقة وتعزيز التعاون البيني وبطريقة مباشرة، وهو ما لا يتوفر لأي تكتل آخر⁽⁵⁸¹⁾.

أما على الصعيد السياسي والعسكري تمتلك دول البريكس مؤهلات وإمكانات ضخمة تسمح لها لتكون لاعبا مؤثرا وفعالا في حسم العديد من القضايا والمسائل السياسية الإقليمية والعالمية الراهنة، ويتجسد ذلك من

579 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

580 - عزت عبد الملوک قناوى، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

581 - مصطفى عبد الجواد، العرب في مجموعة البريكس، الفرص والأمال والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص ص 190، 197.

خلال وجود دولتين ضمن تكتل البريكس دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي (الصين وروسيا) مع ضم المجموعة كذلك لثلاث قوى نووية عالمية هي روسيا والصين والهند، وثلاثة من أقوى الجيوش في العالم من حيث التعداد وحجم الإنفاق العسكري وجودة التسليح (الصين والهند وروسيا) (582).

الفرع الثاني - الأهداف والأولويات الاقتصادية لتكتل البريكس

تسعى دول البريكس إلى إعادة صياغة قواعد النظام الاقتصادي الدولي بطريقة تخدم مصالح الاقتصادات الصاعدة والنامية، وتحد من انفراد القوى الغربية بتوجيه الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويعبر التكتل عن رؤية استراتيجية متقدمة تهدف إلى بناء نظام أكثر عدلاً، وتعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة الأزمات العالمية. وعموماً، يمكن حصر الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للبريكس في العناصر التالية:

أولاً - إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية

يهدف التحالف إلى تحقيق توازن أكبر داخل مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، المتمثلة في مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال إعادة النظر في آليات العضوية والتصويت واتخاذ القرار في مختلف تلك المؤسسات الدولية (583). ويدعو التكتل إلى إنهاء احتكار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمناصب القيادية بتلك المؤسسات، مقابل المطالبة بتوسيع تمثيل الدول الصاعدة والنامية فيها. فعلى سبيل المثال، نجد أن المدير العام الذراع النقدي لهذا النظام (صندوق النقد الدولي)، يتم تعيينه دائماً من جنسية أوروبية ومساعد أمريكي، في حين أن الذراع المالي للنظام الاقتصادي الدولي (البنك الدولي) يكون تحت إشراف مدير من جنسية أمريكية (584).

ثانياً - تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول التكتل

يمثل تعزيز التكامل الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى للتكتل، من خلال: توسيع حجم التجارة البينية؛ بناء سلاسل قيمة مشتركة؛ تعزيز الاستثمارات البينية؛ دعم التعاون التكنولوجي والصناعي. وهي أهداف تسعى

582 - محمد ماموني العلوي، بريكس من منظومة سياسية إلى قوة اقتصادية صاعدة، صحيفة العرب، العدد 12866 لندن، 2023/08/19.

583 - أم البنين معلم، زهر وناسي، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، سطيف، المجلد 16، العدد 04، ديسمبر 2021، ص 738

584 - Pour plus de détails, se référer notamment à:

- VERCUEIL Julien, **BRICS : les incertitudes d'un forum "alternatif"**, Revue Politique étrangère, Éditions Institut français des relations internationales, Paris, Hiver 2023/4, PP: 43-44.

- SAJJAD Ashraf, **BRICS+: All Roads Now Lead to a New World Order**, Gulf News daily, February 21st, 2024. Link : (<https://infobrics.org/post/40641>) and (gulfnews.com).

إلى تجاوز الاعتماد على الأسواق الغربية وإلى بناء دورة اقتصادية ذاتية داخل البريكس، مما يعزز مناعته الجماعية في مواجهة الأزمات العالمية.

ثالثا - إنشاء بدائل تمويلية مستقلة عن مؤسسات بريتون وودز

تُجسد مؤسستا البريكس -بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق احتياطي الطوارئ (CRA) - الركيزة التمويلية الأساسية للتكتل. فالتكتل يسعى إلى: تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية؛ تقليل الاعتماد على القروض المشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية التقليدية؛ تعزيز الاستقلال المالي للدول الأعضاء. وهذا ما يؤسس لمرحلة جديدة من التمويل الدولي غير الخاضع لإملاءات وشروط مؤسسات بريتون وودز.

رابعا - الحماية من الأزمات المالية ودعم الاستقرار المالي عبر آليات القروض المتبادلة

يهدف البريكس إلى توطيد التعاون والتنسيق المالي بين أعضائه من خلال خلق شبكة أمان مالي جماعية لمواجهة الصدمات والأزمات الخارجية (سواء العالمية أو الإقليمية). وتوفر آليات القروض المتبادلة وظيفتين رئيسيتين: تجنب الديون الخارجية بشروط مجحفة، وتخفيف الضغوط على العملات المحلية خلال الأزمات.

خامسا - تعزيز دور البريكس في إدارة الاقتصاد العالمي

يرى البريكس في كيانه قوة تضاهي وتوازي مجموعة السبعة الصناعية، وعليه فإنه يسعى إلى لعب دور قيادي في تسيير الاقتصاد العالمي، بما يعكس وزنه الاقتصادي والديموغرافي الحقيقي، وذلك عبر: التأثير في السياسات التجارية؛ دعم النمو العالمي؛ المشاركة في وضع قواعد النظام النقدي الدولي.

سادسا - الدفاع عن حرية التجارة ورفض السياسات الحمائية

يسعى البريكس إلى إرساء نظام تجاري عالمي يقوم على قواعد عادلة وغير انتقائية، ورفضه التام للسياسات الحمائية التي تمارسها بعض الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ضد صادرات الدول النامية أو الناشئة بما في ذلك الدول الأعضاء في التكتل لاسيما الصين.

سابعا - توسيع قاعدة العضوية واستقطاب الاقتصادات الناشئة

يمثل التوسع نحو "بريكس+" رهانا استراتيجيا يهدف إلى استقطاب أعضاء جدد يملكون ثروات كبيرة وإمكانات بديلة لتشكل إضافة إيجابية للتكتل، بما يعزز قدرة التحالف التنافسية ويدعم نفوذه في آسيا

وأفريقيا. وقد تجسدت هذه الرؤية بقبول انضمام خمس دول جديدة منذ جانفي 2024، منهم بلدين إفريقيين (مصر وإثيوبيا) وثلاثة بلدان آسيوية (السعودية، الإمارات، إيران)، ليشكل هذا التوسع ديناميكية إيجابية وإضافة نوعية وكمية للتحالف.

وكخلاصة لهذا المطلب، يتضح جليا، من خلال تحليل الخصائص البنوية والأهداف الاستراتيجية للبريكس، أن هذا الأخير ليس مجرد تحالف اقتصادي تقليدي فحسب، بل هو أداة لإعادة تشكيل قواعد وأسس النظام الاقتصادي الدولي. فالتكتل يمتلك مقومات اقتصادية ومالية وديموغرافية هائلة، وطاقة إنتاجية وتكنولوجية متقدمة، إلى جانب إرادة سياسية مشتركة تضعه في قلب التنافس الجيو-اقتصادي الدولي لتأسيس نظام عالمي أكثر توازنا.

المطلب الثالث - آليات العمل المشترك: قمم البريكس وبنيته المؤسسية

يشكل تتبع مسار قمم البريكس ودراسة بنيته المؤسسية إحدى أهم المدخلات لفهم كيفية تشكل "الفكر التنظيمي" لهذا التكتل الصاعد، وكيف تمكن -رغم التباعد الجغرافي وغياب التجانس الاقتصادي والثقافي- من إرساء مسار تعاون منتظم ومتراكم عبر خمسة عشر قمة سنوية متتالية امتدت من 2009 إلى 2023. وتكشف قراءة هذه القمم عن انتقال البريكس من مرحلة "التنسيق السياسي" إلى مرحلة "التعاون المؤسسي متعدد الأبعاد"، لا سيما مع إنشاء مؤسساته المالية (NDB) و(CRA) وتوسيع عضويته خلال قمة جوهانسبرغ 2023.

الفرع الأول - قمم البريكس وتطور آليات التنسيق بين الدول الأعضاء

تعد قمم البريكس الآلية المركزية في توجيه أجندة التكتل الاقتصادية والمالية والسياسية وصياغة أولوياته الاستراتيجية. وقد اتسمت هذه القمم بانتظام دوريتها منذ 2009، مما يعكس، خلافا لكثير من التكتلات النامية، وجود إرادة سياسية مستقرة للتعاون المشترك. كما تُظهر البيانات المتراكمة للقمم تطورا تدريجيا لجدول أعمال تلك القمم من قضايا ظرفية (على غرار الأزمة المالية لسنة 2008) نحو قضايا بنيوية مثل إصلاح النظام الاقتصادي الدولي؛ التعاون المالي؛ قضايا التنمية؛ الطاقة؛ الاقتصاد الرقمي؛ وضع برامج تعاون مشتركة؛ وخلق مؤسسات بديلة.

أولا - انتظام دورية القمم كآلية لضمان الاستمرارية والتماسك

شهدت الفترة (2009-2023) انعقاد 15 قمة لقادة التكتل دون انقطاع أو تأجيل، وهو أمر نادر في تكتل غير متجانس جغرافيا وسياسيا، وهو مؤشر دال على قوة الإرادة السياسية في الحفاظ على استمرار التكتل واستقرار مؤسساته. وقد سمح هذا الانتظام بترسيخ ثقافة تشاورية بين الأعضاء وخلق "مؤسسية فعلية" بالرغم من غياب معاهدة تأسيس رسمية أو جهاز بيروقراطي دائم. كما أسهمت الدورية في تطوير منهجيات عمل مشتركة، تمثلت أساسا في:

- توسيع أجندة التعاون من التركيز على الأزمات المالية (التي ميزت الفترة 2009-2012) إلى قضايا التنمية، البنية التحتية، الطاقة، الصحة، الأمن الغذائي، الاقتصاد الرقمي، والمناخ (بداية من سنة 2013 إلى غاية اليوم)؛

- ترسيخ آليات متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات القمم عبر اجتماعات وزارية ولقاءات تقنية لاسيما بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية.

كما مثلت كل قمة لجنة إضافية في بناء خطاب "الاستقلال الاستراتيجي" لدول البريكس عن مراكز القوة الغربية، عبر توسيع التعاون المالي، والبحث عن بدائل لمؤسسات بريتون وودز، وتعزيز المبادلات بالعملات المحلية.

ثانيا - أهم المحطات التاريخية لقمم البريكس (2009-2023)

سوف نقوم من خلال هذا الجزء بتقديم عرض مختصر لقمم البريكس الـ 15 مع تناول أهم الأهداف والنتائج والمخرجات الاقتصادية الصادرة عنها⁽⁵⁸⁵⁾.

1 - قمة روسيا (جوان 2009 : قمة التأسيس)⁽⁵⁸⁶⁾: شكلت القمة الأولى نقطة الانطلاق الرسمية للتكتل، وتركزت على مواجهة تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 والدعوة إلى إصلاح الحوكمة داخل النظام المالي الدولي ومؤسساته. كما أكدت القمة لأول مرة ضرورة إعادة النظر في دور الدولار كعملة احتياط عالمية.

585 - أنظر الملحق رقم (07)، المتعلق بقمم البريكس الـ 15، (ص 354).

586 - Alliance Defense Science Forum, 08/07/2023, <https://www.undefense.info/threads/>

2 - قمة البرازيل (أفريل 2010 : البداية العملية للتعاون والتنسيق الاقتصادي): اتخذت القمة الثانية خطوات أكثر مؤسسية تتمثل في : تعزيز التنسيق النقدي؛ توقيع اتفاقيات مصرفية؛ التفكير في نظام مصرفي موحد؛ وتحديد مسار لتقليص الاعتماد على الدولار في التحويلات الدولية.

3 - قمة الصين (أفريل 2011 : انضمام جنوب إفريقيا والانتقال من BRIC إلى BRICS): شهدت هذه القمة حضور جنوب إفريقيا وإفريقيا التي أصبحت بصفة رسمية العضو الخامس للتكتل ابتداء من تاريخ 24 ديسمبر 2010، أين تم إحداث تغيير في تسمية الكيان من "بريك" إلى "بريكس"⁽⁵⁸⁷⁾، ليصبح بذلك التكتل ممثلاً لكل قارات العالم. وقد تم من خلال هذه القمة الخماسية الاتفاق على تعزيز التعاون الاقتصادي البيني بواسطة الاعتماد على العملات الوطنية لدول التكتل لتسوية عمليات الدفع والقروض الدولية⁽⁵⁸⁸⁾.

4 - قمة الهند (مارس 2012 : ترسيخ الاندماج المالي): خصصت هذه الدورة لمناقشة مشاكل الاقتصاد العالمي، كما قامت دول التكتل بتوقيع إتفاقيات هامة بخصوص مد التسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية وكذا تسهيل خطابات الائتمان متعددة الأطراف، بالإضافة إلى تفعيل آليات تقارب أسواق الأوراق المالية. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التجارة بين دول التكتل عبر خفض تكلفة التحويلات، باعتبارها خطوة هامة وضرورية باتجاه استبدال الدولار كعملة رئيسية في التجارة العالمية من خلال موافقة دول التكتل على قبول العملات المحلية كوسائل دفع لتسوية المعاملات التجارية البينية. كما شهدت قمة نيودلهي، ولأول مرة، فتح نقاش رسمي حول إنشاء بنك خاص بالتكتل.

5 - قمة جنوب إفريقيا (مارس 2013 : البريكس وإفريقيا) ⁽⁵⁸⁹⁾: شهدت القمة حضوراً إفريقيا مهماً، وتضمنت قرارات مفصلية أبرزها: إنشاء مجلس للأعمال (لإدارة الاستثمارات في دول تكتل البريكس) ووكالة للتصنيف الائتماني (كآلية تأمين)؛ تعزيز التعامل بالعملات الوطنية وتشجيع التجارة البينية. في حين أنه من أهم القرارات التي تم اتخاذها خلال هذه القمة هو الإعلان لأول مرة عن خطة واضحة لإنشاء "بنك التنمية الجديد" (NDB).

6 - قمة البرازيل (جويلية 2014 : تأسيس المؤسسات المالية للبريكس): من أبرز نتائج هذه القمة هو توقيع قادة التكتل على إتفاقتين بخصوص إنشاء مؤسستين تمويليتين هامتين جديدين وبدعم كبير من طرف بيكين، حيث تم طرحهما كبديلين لمؤسسات التمويل الدولية التقليدية على رأسها البنك الدولي وصندوق النقد

587 - علي مسعود، تكتل البريكس : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، دورية آفاق آسيوية، مصر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص ص 18-19.

588 - Alliance Defense Science Forum, Op.Cit.

589 - عزت عبد الملوک قناوى، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

الدولي، وبأسمال يقدر بـ 200 مليار دولار موزعة بالتساوي بين البنكين، حيث تتعلق الاتفاقية الأولى بإنشاء "بنك التنمية الجديد" (NDB) -والذي يطلق عليه أيضا "بنك البريكس"-، أما الثانية متعلقة بإنشاء "صندوق احتياطي الطوارئ" (CRA)، الذي سيكون له وظائف مماثلة لتلك التي يقوم بها صندوق النقد الدولي على غرار تقديم المساعدات مالية لدول البريكس التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها. تجدر الإشارة بأنه تم التدشين الرسمي لبنك البريكس (NDB) بتاريخ 21 جويلية 2015، أين تم اختيار مدينة شنغهاي الصينية كمقر دائم له⁽⁵⁹⁰⁾. سيتم التطرق إلى مؤسسات البريكس المالية من خلال الفرع اللاحق من هذا المطلب.

7-14 - قمم 2015-2022 (مرحلة التوسع والانفتاح): ركزت القمم اللاحقة على ملفات: الطاقة؛ الاقتصاد الرقمي؛ الحوكمة العالمية؛ أسواق الأوراق المالية؛ مكافحة الاحتكار؛ الثورة الصناعية الرابعة؛ تعزيز دور NDB وCRA؛ وإطلاق مبادرة مبادرة "BRICS Plus" ابتداء من قمة 2017 بهدف تعزيز التعاون مع الأسواق الناشئة والدول النامية.

الجدول رقم (5.3) : قمم تكتل البريكس خلال الفترة 2015 - 2022

القمة	روسيا	الهند	الصين	ج.إفريقيا	البرازيل	روسيا	الهند	الصين
التاريخ	2015/07	2016/10	2017/09	2018/07	2019/11	2020/11	2021/09	2022/06

15 - قمة جوهانسبرغ (أوت 2023 : قمة التحول التاريخي في مسار البريكس): عُقدت القمة الخامسة عشرة لتكتل البريكس في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 22 إلى 24 أوت 2023، بحضور أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة (أغلبهم من بلدان الجنوب)⁽⁵⁹¹⁾، حيث تُعد أهم قمة في تاريخ التكتل، لأنها خرجت بنتائج هامة، من أبرزها⁽⁵⁹²⁾:

590 - <https://www.reuters.com/article/idUSKCN0PV1LM/>

591 - DELCOURT Laurent, et autres, Op.Cit, PP: 07-08.

592 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (ريهام باهي)، توسع بريكس وفرص مناورة القوى المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر 2023، آخر مطالعة 2026/01/18.

- الانتقال من "بريكس الخماسية" إلى "بريكس الموسعة" أو يعرف بـ (BRICS+)، عقب قبول انضمام 6 دول جديدة ابتداء من جانفي 2024 وهي : مصر، السعودية، الإمارات، إيران، إثيوبيا، الأرجنتين، قبل انسحاب الأخيرة لاحقا⁽⁵⁹³⁾؛

- تشكيل مجموعة عمل خاصة مهمتها دراسة إمكانية اعتماد عملة مشتركة بين دول التكتل أو تبني نظام مالي آخر ومواز للدولار⁽⁵⁹⁴⁾؛

- إطلاق خطة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء؛

- تعزيز التعاون مع إفريقيا وترسيخ دور التكتل كفاعل رئيسي في الجنوب العالمي؛

- إطلاق مبادرات للتعاون في مجالات النقل واللوجستيات، الطاقة، الأمن الغذائي، والتجارة.

وتدل هذه القرارات أن البريكس انتقل عمليا من مرحلة "التحالف الاقتصادي" إلى مرحلة "كتلة جيو-اقتصادية" ذات تأثير عالمي متزايد.

يظهر من خلال تحليل قمم البريكس وبنيته المؤسسية أن هذا التكتل نجح في بناء منظومة تعاون متكاملة تتجاوز الطابع الرمزي أو الحوار السياسي، لتتحول إلى بنية مؤسسية مؤثرة تشمل قمما دورية، وأجندة تعاون واسعة، ومؤسسات مالية بديلة (NDB و CRA)، مشكلا نقلة نوعية باتجاه "الاستقلال المالي النسبي" عن مؤسسات بريتون وودز، تتيح له لعب دور استراتيجي في هيكلة التمويل العالمي.

وتُعد قمة جوهانسبرغ 2023 لحظة مفصلية أكدت انتقال البريكس نحو مرحلة "التوسع الجغرافي" و"تعميق التكامل المالي"، مما يعزز دوره كقوة صاعدة قادرة على المنافسة في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي نحو تعددية أكثر توازنا.

الفرع الثاني - البنية المؤسسية للبريكس: المؤسسات المالية التي أنشأها التكتل

لقد ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008، وما رافقها من اختلالات عميقة في بنية النظام المالي الدولي، في تعزيز قناعة دول البريكس بضرورة إنشاء أطر تمويلية مستقلة

593 - انسحبت الأرجنتين من تكتل البريكس في ديسمبر 2023 قبل أن يصبح انضمامها رسميا ابتداء من الفاتح جانفي 2024، بسبب تغير التوجه السياسي للحكومة آنذاك بعد وصول الرئيس الجديد خافيير جيراردو ميلي (Javier Gerardo Milei) إلى الحكم بداية من ديسمبر 2023، والمعروف بتوجهاته الليبرالية المتشددة، حيث فضلت الحكومة الجديدة تعزيز الشراكات مع الولايات المتحدة وأوروبا، ورأت أن الانضمام إلى BRICS لا ينسجم مع سياساتها الاقتصادية الليبرالية ولا يخدم أولوياتها في تلك المرحلة.

594 - MAGALHÃES PRATES Daniela et PERUFFO Luiza, *La fin du dollar roi ? Les Brics entre le dollar et le renminbi*, Magazine L'Économie politique, Éditions Alternatives économiques, Paris, N° 102, 2024/2, P: 20.

تسمح لها بتقليل مستوى التعرض للتقلبات الخارجية وبتوسيع هامش الاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، وفي ختام أشغال قمة البريكس السادسة التي عقدت بمدينة فورتاليزا البرازيلية، يومي 15 و16 جويلية 2014، وقع قادة دول التكتل على اتفاقيتين هامتين بخصوص إنشاء مؤسستين تمويليتين رئيسيتين وهما: "بنك التنمية الجديد" و"صندوق احتياطي الطوارئ"، حيث تم طرحهما، وبدعم قوي من طرف بيكين، كبديلين لمؤسسات بروتن وودز⁽⁵⁹⁵⁾.

وعليه فإن إنشاء تلك المؤسسات يمثل نقطة تحول في مسار تطور التكتل، حيث سمحت له بالانتقال من إطار للتشاور السياسي والتنسيق الاقتصادي إلى كيان يمتلك أدوات فعلية لتقديم التمويل وإدارة المخاطر وتدعيم السيادة الاقتصادية للدول الأعضاء. وتأتي أهمية هذه المؤسسات من كونها تجسد إرادة جماعية لدى دول البريكس في بناء بدائل عملية لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين⁽⁵⁹⁶⁾.

أولا - بنك التنمية الجديد "New Development Bank (NDB)": التأسيس، الأهداف، التمويلات

تم التوصل إلى اتفاق إنشاء بنك التنمية الجديد أو ما يعرف بـ "بنك البريكس" سنة 2014، كإحدى أبرز المحطات في تاريخ البريكس، حيث توافق قادة الدول الأعضاء على ضرورة توفير مؤسسة مالية بديلة قادرة على تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل دول التكتل والدول النامية عموما⁽⁵⁹⁷⁾، وبشروط أكثر مرونة وعدالة مقارنة بالشروط التي تفرضها المؤسسات التمويلية التقليدية. وفي 21 جويلية 2015⁽⁵⁹⁸⁾، تم التدشين الرسمي للبنك، واختيار مدينة شنغهاي الصينية مقرا دائما له، مع تحديد رأسمال أولي للبنك قدره 100 مليار دولار⁽⁵⁹⁹⁾.

يمتاز البنك بتوجه واضح نحو دعم مشروعات البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل والطاقة النظيفة وتوفير المياه والتكنولوجيا الحديثة والبنى التحتية. وقد وافق البنك منذ تأسيسه على تمويل أكثر من 120 مشروعا تتمويا بقيمة إجمالية تجاوزت 39 مليار دولار⁽⁶⁰⁰⁾، ما يعكس توسعا تدريجيا في نشاط البنك وتزايداً في الطلب على تمويلاته. ويظهر جليا أن البنك يسعى إلى ملء فجوة التمويل الكبيرة التي تعاني منها

595 - الموقع الإلكتروني الإخباري "وكالة رويترز (Reuters)"، مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، 2015/07/21، آخر مطالعة 2025/12/15، الرابط : urlr.me/wmzG4y

596 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

597 - KLOMEGAH Kester Kenn, **BRICS Driving Emerging, New Global Architecture**, Modern Diplomacy magazine, February 05th, 2024. Link: moderndiplomacy.eu and <https://infobrics.org/post/40484>.

598 - <https://www.reuters.com/article/idUSKCN0PV1LM/>

599 - CABESTAN Jean-Pierre, **La politique internationale de la Chine**, Éditeur Presses de Sciences Politiques, Paris, 2022, P 405.

600 - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/14/blocs-reshaping-global-order> (last visit 17/12/2025)

الاقتصادات الناشئة، والتي لم تتمكن مؤسسات بريتون وودز من معالجتها بشكل كاف بسبب سياساتها التقليدية وصرامة مشروطيتها.

ويُعد توجه البنك نحو توسيع عضويته خارج حدود البريكس -من خلال قبول عضوية عدة دول على غرار الجزائر وبنغلاديش والأوروغواي- دلالة على اتساع نطاق تأثيره، وعلى جاذبية النموذج الذي يقدمه كآلية تمويلية تراعي الخصوصيات المحلية للدول بدل فرض نماذج إصلاح نمطية⁽⁶⁰¹⁾. ويعكس ذلك أيضا رغبة البنك في تعزيز مكانته الدولية وتحويله إلى مؤسسة تنموية عالمية موازية للبنك الدولي.

ويمثل البنك من منظور تحليلي محاولة لإعادة التوازن داخل النظام المالي الدولي عبر تقديم تمويلات أكثر عدالة ومراعاة لأولويات الدول النامية، وتخفيف الاعتماد على الدولار من خلال تشجيع استخدام العملات المحلية في بعض المعاملات التمويلية والتجارية بين دول التكتل وحتى مع دول أخرى خارج التكتل. وهذا الاتجاه يحمل في طياته بعدا استراتيجيا يرتبط بتوجه البريكس نحو بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر تعددية.

ثانيا - صندوق احتياطي الطوارئ "Contingent Reserve Arrangement (CRA)": التأسيس، المهام والأهمية.

جاء تأسيس صندوق احتياطي الطوارئ في السياق نفسه الذي أفرز بنك التنمية الجديد، إذ توافق قادة البريكس خلال قمتهم السادسة المنعقدة بالبرازيل سنة 2014، على إنشاء آلية نقدية مشتركة برأسمال قدره 100 مليار دولار، بهدف تمكين الدول الأعضاء من مواجهة الأزمات المالية الطارئة وضغوط ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى اللجوء لتمويل صندوق النقد الدولي وشروطه الصارمة.

ويُعد صندوق احتياطي الطوارئ خطوة مهمة في مسار سعي التكتل نحو تعزيز السيادة المالية لأعضائه، نتيجة توفيره شبكة أمان تمويلية ذاتية تقلل من الصدمات التي قد تواجهها اقتصادات البريكس أمام التقلبات الحادة في الأسواق المالية العالمية، خاصة تلك الناتجة عن سياسات البنوك المركزية الكبرى وعلى رأسها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

ويعمل الـ CRA بطريقة تجعل منه بديلا عمليا لصندوق النقد الدولي، حيث يتيح للدول الأعضاء الحصول على سيولة عاجلة إذا تعرضت لصدمات مالية، من خلال توفير قروض قصيرة ومتوسطة الأجل تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف ودعم الاحتياطات من النقد الأجنبي. ويعتمد الصندوق في توزيع

601 - KLOMEGAH Kester Kenn, BRICS Driving Emerging, New Global Architecture, Op.Cit.

الالتزامات والحقوق على مبدأ يراعي حجم اقتصاد كل دولة، حيث تساهم الصين بالنصيب الأكبر، تليها الهند وروسيا والبرازيل ثم جنوب إفريقيا، دون أن يمنح هذا الترتيب أي دولة نفوذا مفرطا، وذلك على خلاف ما هو قائم في إطار صندوق النقد الدولي⁽⁶⁰²⁾.

ويكتسي الـ CRA أهمية خاصة بسبب قدرته على تقليص الاعتماد على النظام النقدي الدولي الراهن، حيث يشجع على استخدام العملات الوطنية في التسويات البينية، ويمهد الطريق لتطوير نظام مقايضات عملات داخل البريكس، بما يعزز قدرة التكتل على التحرر التدريجي من هيمنة الدولار. كما ينظر العديد من الخبراء إلى الصندوق باعتباره خطوة أساسية نحو بلورة مشاريع مستقبلية أكثر طموحا، مثل إطلاق عملة موحدة أو تطوير سلة عملات مشتركة، وإن كانت هذه الطموحات لا تزال في مراحلها الأولى.

المطلب الرابع - التوسع الجغرافي للبريكس وآثاره الاقتصادية والجيوسياسية

يمثل التوسع الجغرافي الأخير الذي شهده البريكس أحد أبرز التطورات التي عرفها تطور التكتل خلال السنوات الأخيرة، باعتباره تحولا بنيويا في موازين القوة الدولية، وليس مجرد إضافة رقمية لعضوية التكتل. فبانضمام خمس دول جديدة ذات ثقل اقتصادي وطاقوي وجغرافي معتبر -السعودية والإمارات وإيران ومصر وإثيوبيا- انتقل البريكس من تجمع صاعد محدود التأثير إلى تكتل واسع متعدد الأقطاب⁽⁶⁰³⁾.

الفرع الأول - التوسع نحو صيغة "بريكس+": دوافع وآفاق الانفتاح

أولا - الخلفيات الاقتصادية والجيوسياسية للانفتاح

جاء التوجه نحو "بريكس+" في سياق دولي يتسم بتزايد الضغوط على النموذج الاقتصادي الليبرالي التقليدي المهيمن على عملية صنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية، وتراجع قدرتها على تمثيل مصالح الدول الصاعدة والنامية، خاصة بعد الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد العالمي، لا سيما الأزمة المالية لسنة 2008. وقد أدت هذه التحولات إلى اتساع فجوة الثقة بين دول الجنوب العالمي ومؤسسات الحوكمة الاقتصادية التقليدية، ما جعل مجموعة البريكس تُطرح بوصفها بديلا مؤسسيا أكثر توازنا وتمثيلا⁽⁶⁰⁴⁾.

602 - Alliance Defense Science Forum, Op.Cit.

603 - DROUHAUD Pascal, *Amérique latine : Relations Afrique-Amérique latine, entre mythes et réalités*, Revue Défense Nationale, France, n° 882, 2025/7, P 219.

604 - HEFFERNAN S. Jack, *BRICS Stocks to Own Now*, Live trading news, January 30, 2024. Link: (www.livetradingnews.com) and (<https://infobrics.org/post/40405>).

وفي هذا السياق، ووفقا للبيان الرسمي الذي تم اصداره عشية انطلاق أشغال القمة الخامسة عشرة والأخيرة لقادة دول البريكس شهر أوت 2023، أعلنت جنوب إفريقيا، الدولة المستضيفة ورئيسة الدورة، أنه سوف يتم خلال هذه القمة مناقشة ملفات 23 دولة⁽⁶⁰⁵⁾، تقدمت بطلبات رسمية للانضمام إلى البريكس. وأضاف البيان بأن "السياق الجيو-سياسي الحالي أدى إلى تزايد الاهتمام بالانضمام إلى البريكس، خاصة من بلدان الجنوب التي أصبحت تبحث عن بدائل جديدة أكثر تعددية تحل محل الترتيبات التقليدية الموروثة عن منظومة بريتون وودز"⁽⁶⁰⁶⁾.

أما بخصوص مواقف الدول الخمسة المؤسسة للتكتل من توسع البريكس فقد تباينت بين معارض للتوسع (على غرار الهند والبرازيل) وذلك راجع إلى تخوفهما من أن يؤثر قبول أعضاء جدد بالسلب على نفوذ البريكس وقدرته على اتباع سياسة خارجية محايدة وإضعاف انسجام التكتل وتقليص فاعليته الدبلوماسية في ظل مناخ جيوسياسي مضطرب لاسيما في ظل النزاع الروسي-الأوكراني، وبين مؤيد للتوسع (وعلى رأسها الصين وروسيا) اللذان يهدفان من توسيع التكتل خلق مركز ثقل موازي للتكتلات الغربية الأخرى (لاسيما الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول السبع الصناعية G7)⁽⁶⁰⁷⁾.

ثانيا - الأعضاء الجدد في البريكس: خريطة التوسع واعتباراته الاقتصادية والجيوسياسية

مع دخول التوسعة حيز التنفيذ في 01 جانفي 2024، أصبحت مصر، السعودية، الإمارات، إيران، إثيوبيا أعضاء رسميين في التكتل. في حين تم تسجيل تراجع الرئيس الأرجنتيني الجديد "خافير ميلي"، الذي تولى منصبه في 10 ديسمبر 2023، عن طلب عضوية بلاده الذي تقدم به سلفه خلال قمة جوهانسبورغ الأخيرة (شهر أوت 2023)، معللا ذلك بأن السياسة الخارجية المنتهجة من طرف حكومته الحالية لا تتوافق وانضمام الأرجنتين في التكتل⁽⁶⁰⁸⁾، وهو ما أكدته خلال حملته الانتخابية، بقوله: "لا أدم أي اتفاقات مع الشيوعيين، لأنهم لا يحترمون أساسيات التجارة الحرة والحرية والديمقراطية"⁽⁶⁰⁹⁾. وقد عُرف ميلي بمواقفه المؤيدة للتقارب مع الولايات المتحدة وأوروبا، من خلال تبني سياسة اقتصادية ليبرالية منفتحة على الغرب.

605 - الأرجنتين وبنغلاديش والبحرين وبيلاروسيا وبوليفيا وفنزويلا وفيتنام وكوبا وهندوراس ومصر والجزائر وإندونيسيا وإيران وكازاخستان والكويت والمغرب ونيجيريا وفلسطين والسعودية والسنغال وتايلاند والإمارات وإثيوبيا.

606 - محمد ماموني العلوي، بريكس من منظمة سياسية إلى قوة اقتصادية صاعدة، مرجع سبق ذكره.

607 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (ريهام باهي)، توسع بريكس وفرص مناورة القوى المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

608 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (شوى عبد النبي)، اللوجستيات... مرتكز رئيس لتعزيز دور البريكس، مرجع سبق ذكره.

609 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (حمدي بشير)، فرص نجاح مجموعة البريكس في ظل مشهد دولي مضطرب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، جانفي 2024.

ويلاحظ أن الدول المنضمة حديثاً تمثل قوى اقتصادية وإقليمية ذات ثقل معتبر، حيث يمكن تسجيل العناصر التالية :

- دول نفطية رئيسية تمتلك أدوات تأثير مباشرة في أسواق الطاقة العالمية (السعودية-الإمارات-إيران)؛
 - دولة إفريقية محورية من حيث الموقع (مصر) وأخرى من حيث الإمكانيات الزراعية والديمقراطية (إثيوبيا).
- وبذلك ينتقل البريكس من تجمع يضم خمس دول تمثل 40% من سكان العالم ونحو 25% من الناتج العالمي، إلى تكتل يضم 10 دول تمثل - بعد التوسعة - قرابة 30% من الناتج العالمي وأكثر من 45% من سكان العالم. وتؤكد هذه الأرقام أن "بريكس+" تتجه نحو تشكيل أحد أكبر التكتلات الإنتاجية والاستهلاكية والطاقوية على المستوى العالمي⁽⁶¹⁰⁾.

كما أظهر هذا التوسع أن مجموعة البريكس لم تعد مجرد كتلة اقتصادية تهدف إلى تعزيز مصالح أعضائها، بل أصبحت منصة استراتيجية لإعادة توزيع القوة داخل الاقتصاد العالمي، من خلال ضم دول تمتلك مواقع جيوا-اقتصادية بالغة الأهمية. فالسعودية والإمارات، على سبيل المثال، تعدان من أكبر المصدرين للنفط وتمتلكان صناديق سيادية تقدر قيمتها بأكثر من تريليوني دولار، بينما تعد إيران إحدى الدول الأساسية في معادلة الطاقة العالمية. أما مصر فتتحكم في واحد من أهم الممرات البحرية العالمية، وهو قناة السويس، وتعد إثيوبيا أسرع الاقتصادات نمواً في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وبذلك باتت البريكس تمتلك شبكة جغرافية استراتيجية ممتدة من شرق آسيا إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يمنحها نفوذاً متزايداً على مستوى طرق التجارة العالمية، ومصادر الطاقة، واللوجستيات، وسلاسل الإمداد.

الفرع الثاني - الآثار والمزايا الاستراتيجية للتوسع

يمثل توسيع عضوية البريكس خطوة استراتيجية من شأنها تعزيز قدرات التكتل وتحسين موقعه التفاوضي داخل النظام الاقتصادي الدولي. ورغم أن التوسع لا يلغي التحديات البنيوية التي يواجهها التكتل، إلا أنه يمنحه فوائد اقتصادية ومالية وجيوسياسية معتبرة تتجلى فيما يلي:

610 - GÜRCAN Efe Can, *Global New Era for BRICS: Understanding Its Growth and Impact*, Daily Sabah, February 08th, 2024. Link : (www.dailysabah.com) and (<https://infobrics.org/post/40519>)

أولاً - المزايا الاقتصادية والتجارية: أول ما يترتب عن انضمام الدول الخمس الجديدة هو توسيع السوق الاقتصادية الداخلية للبريكس، ورفع حجم التجارة البينية داخل التكتل، خاصة مع دخول اقتصادات ذات إمكانيات لوجستية وتجارية ضخمة كدول الخليج العربي ومصر. كما يتيح التوسع تنويع مجالات التكامل بين الدول الأعضاء من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والتعاون الصناعي، مما يسمح بتسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي بين الهياكل الإنتاجية المختلفة لدول البريكس.

كما أصبح التكتل يضم عقب التوسعة على أربعة من بين أكبر عشرة بلدان إنتاجاً للنفط في العالم (روسيا، السعودية، الإمارات، إيران) والتي تحتكر بمفردها حوالي نسبة 54% من الإنتاج العالمي للبترول و53% من احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً، الأمر الذي سيعزز من مكانة وتقل التكتل كمزود أساسي للطاقة والأسواق المرتبطة بها⁽⁶¹¹⁾.

ثانياً - المزايا المالية والنقدية: سيكون لانضمام الدول الجديدة - خاصة تلك التي تمتلك فوائض مالية ضخمة وصناديق سيادية من بين الأكبر عالمياً - تأثير مباشر في تعزيز القدرات التمويلية لبنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي الطوارئ، الأمر الذي يسمح للتكتل برفع مستويات الإقراض والتمويل الموجه لمشاريع البنية التحتية والتنمية في دول الجنوب، زيادة إلى توفير سيولة إضافية مستقبلاً لاسيما خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل التوسع خطوة داعمة لمساعي البريكس في تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي، سواء من خلال توسيع استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية، أو من خلال التفكير في إنشاء عملة مشتركة. ومن شأن ارتفاع حجم المبادلات داخل المجموعة أن يرفع الطلب على العملات المحلية للدول الأعضاء، مما يخفف من التأثيرات السلبية لقرارات البنك الفيدرالي الأمريكي على اقتصادات الدول الأعضاء في التكتل⁽⁶¹²⁾.

ثالثاً - المزايا الجغرافية والاستراتيجية: من شأن التوسع أن يعزز التنوع والانتشار الجغرافي للتكتل عبر أربع قارات، الأمر الذي سيساهم في تحسين وتوسيع شبكات الاتصال والتواصل بين الدول الأعضاء. فالدول الخمسة المنضمة حديثاً للتكتل تتواجد في مناطق ذات أهمية جيوسياسية بالغة، على غرار

611 - For additional details, see: DELCOURT Laurent, et autres, Op.Cit, PP: 08-09.

612 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (ريهام باهي)، توسع بريكس وفرص مناورة القوى المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

مصر والسعودية وإثيوبيا وإيران. وعليه فإن دول التكتل بإمكانها الوصول إلى شبكات واسعة من الموارد اللوجستية والاستفادة أكثر من ممرات بحرية وبرية إستراتيجية على غرار:

- الخليج العربي، البحر الأحمر، باب المندب، قناة السويس، مضيق هرمز؛

- منافذ مهمة على المحيطين الهندي والهادئ؛

- تقاطع طرق التجارة العالمية المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق"⁽⁶¹³⁾.

وبذلك تتحول البريكس إلى شبكة جغرافية واسعة تربط بين أهم المحاور التجارية العالمية، الأمر الذي سيساهم في تسهيل حركة التجارة وتعزيز الاستثمار بين دول التكتل.

رابعاً - المزايا السياسية، الأمنية والثقافية للتوسع

يُنظر أن يساهم التوسع في تعزيز مكانة البريكس كمنصة سياسية بديلة تدعم تسوية النزاعات الإقليمية بين بعض الدول الأعضاء. حيث أن من شأن التكتل تمتين وتوطيد التعاون الاقتصادي بين بعض الأعضاء المتنازعة من خلال لعب دور الوسيط بينها، كما يمكنه تبني مبادرات للحوار والتفاوض قصد احتواء الصراعات والتوترات السياسية والعسكرية وإيجاد حلول سلمية بين الدول الأعضاء المتنازعة⁽⁶¹⁴⁾، مما يساهم من تخفيف حدة التوتر بينها، على غرار النزاع الحدودي بين الهند والصين، والأزمة بين مصر وإثيوبيا بسبب بناء هذه الأخيرة لسد النهضة، والنزاع المتعدد الأبعاد (الإيديولوجي، الحدودي، العسكري) بين إيران من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى.

كما يعكس التنوع الثقافي والحضاري داخل التكتل إمكانات مهمة لتعزيز التفاهم المتبادل، ومكافحة التطرف الفكري، واحترام الخصوصيات الثقافية، بما يجعل القمم السنوية للبريكس فضاءً لتقريب وجهات النظر بين الأعضاء وفرصة للتقارب الثقافي وتخفيف الاحتقان السياسي، إلى جانب دورها الاقتصادي.

وبناءً على ما سبق، يكشف التوسع الجغرافي الذي شهدته مجموعة البريكس بأنها باتت تتجه نحو بناء كتلة استراتيجية متعددة الأقطاب، تستند إلى تنوع جغرافي واسع وإمكانات اقتصادية ضخمة. ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من مكاسب هذا التوسع تظل مشروطة بقدرة التكتل على تنسيق مصالحه المتباينة، وتجاوز

613 - تُعد مبادرة «الحزام والطريق» إطاراً استراتيجياً للتعاون الدولي أطلقته الصين عام 2013، وتهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر تطوير البنى التحتية العابرة للحدود، ولا سيما شبكات النقل (طرق، موانئ، سكك حديد) والطاقة والاتصالات، بما يساهم في تسهيل التجارة والاستثمار ودعم التعاون والتنمية المشتركة بين الدول، مع تكريس الحضور الجيو-اقتصادي للصين على الصعيد الدولي.

614 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (حمدي بشير)، فرص نجاح مجموعة البريكس في ظل مشهد دولي مضطرب، مرجع سبق ذكره.

التحديات السياسية والخلافات الثنائية بين بعض أعضائه. وبذلك، يمكن القول إن توسعة البريكس تمثل خطوة مركزية في مسار إعادة هندسة وإثراء بنيته الأساسية، بما يمنح التكتل دوراً أكبر في توجيه التفاعلات المالية والتجارية الدولية، ويؤهله -إن أحسن إدارة التنوع داخله- ليشكل أحد أهم أقطاب الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة.

غير أنه في المقابل، لا يخلو هذا التوسع من تحديات جوهرية، أهمها إدارة التباينات السياسية والاستراتيجية داخل التكتل، خاصة في ظل اختلاف النماذج الاقتصادية، وتباين مستويات التنمية، وغياب إطار مؤسسي قوي وملزم، قد يجعل التنسيق داخل التكتل مهمة معقدة تتطلب إرادة سياسية مستقرة ورؤية جماعية واضحة. غير أن القوة الدافعة التي تمثلها الصين وروسيا، إلى جانب المصالح الاقتصادية المتشابكة بين الأعضاء الجدد، قد تشكل عاملاً حاسماً في تخفيف تلك التوترات وبناء مساحات تعاون جديدة.

المطلب الخامس - التحديات التي تواجه تكتل البريكس وآفاق دوره في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الراهن

منذ تأسيسها سنة 2009، يشكل توسع مجموعة البريكس وتحولها من تجمع محدود إلى كتلة اقتصادية وجيوسياسية واسعة واحدة من أبرز التطورات التي عرفها هذا التنظيم الدولي. فإلى جانب الصعود الاقتصادي لأعضائه المؤسسين، أضفى انضمام دول جديدة مزيداً من التنوع والقدرة التأثيرية على هذا التكتل. غير أن هذا الصعود السريع يصطدم بجملة من التحديات البنيوية والسياسية والوظيفية التي قد تعيق قدرة المجموعة على لعب دور حاسم في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي. وعليه، يتناول هذا المطلب تحليل الأداء الاقتصادي الكلي للبريكس، ثم التطرق إلى أبرز الاختلالات والمعوقات التي تواجه التكتل، مع استشراف دوره المستقبلي في ظل التحولات الجارية على مستوى منظومة الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول - تحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول تكتل البريكس ومحددات التباين الداخلي

يمثل تحليل القدرات الاقتصادية لدول البريكس خطوة أساسية لفهم وزن المجموعة داخل الاقتصاد العالمي، خاصة بعد توسعها وانفتاحها لتضم أعضاء جدد مما عزز قوتها ووزنها الديمغرافي والطاقي والمالي. وعليه، يعرض هذا الفرع بصورة تحليلية أهم مميزات الاقتصادات العشرة المكونة للتحالف.

أولا - الدول الخمسة المؤسسة للتكتل: قاعدة القوة الاقتصادية الأولى⁽⁶¹⁵⁾

البرازيل (B): دولة ديناميكية، تمثل قوة صناعية وزراعية كبرى في أمريكا الجنوبية، باقتصاد يتجاوز 2.3 تريليون دولار، وسوق داخلية تضم أكثر من 212 مليون نسمة (حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2024). تتميز البرازيل باقتصاد متنوع يستند على مزيج بين الزراعة، التعدين، والصناعات التحويلية، الخدمات، الطاقة المتجددة والسياحة. تشمل صادراتها الرئيسية الصويا واللحوم والحديد خام، في حين تنصدر الآلات والمواد الكيميائية والنفط قائمتها للواردات⁽⁶¹⁶⁾.

روسيا (R): تمثل الثقل الإستراتيجي والعمود الطاقوي الرئيسي للتكتل باقتصاد يتجاوز 2 تريليون دولار، وسوق داخلية تضم أكثر من 145 مليون نسمة (طبقا لإحصائيات سنة 2024). تتميز بامتلاكها موارد طبيعية واسعة وقاعدة صناعية ثقيلة قوية. تعد صادرات النفط والغاز والمعادن والآلات المحرك الرئيسي لاقتصادها، في حين تشكل السلع الاستهلاكية والمنتجات الصيدلانية وارداتها الأساسية. تحتل روسيا صدارة التكتل كأهم لاعب في الشؤون الطاقوية والجيوسياسية العالمية رغم العقوبات الغربية المفروضة عليها.

الهند (I): بناتج محلي تجاوز 3.8 تريليون دولار وبتعداد سكاني فاق 1.45 مليار نسمة (وفقا لتقديرات سنة 2024)، تشكل الهند حاليا أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم. ويعتمد الاقتصاد الهندي على الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات الحاسوبية وتكنولوجيا الإلكترونيات. تركز صادراتها على النسيج والأحجار الكريمة والمنتجات الصيدلانية واقتصاد البرمجيات، في حين يشكل النفط أهم وارداتها. ثراء التشكيلة السكانية الشابة في الهند، والاعتماد على الطبقة الوسطى الناشئة ذات اليد العاملة المؤهلة وغير المكلفة، والتقدم التكنولوجي يعزز موقع نيودلهي كقوة اقتصادية مستقبلية قد تزامم ببيكين وواشنطن بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين⁽⁶¹⁷⁾.

الصين (C): ثاني أكبر اقتصاد في العالم والقوة الاقتصادية الكبرى داخل البريكس بناتج محلي إجمالي يبلغ 18 تريليون دولار وسوق داخلية تضم أكثر من 1.41 مليار نسمة (وفقا لبيانات البنك الدولي لسنة 2024).

615 - For further information, refer to:

- <https://data.albankaldawli.org/> (Last visit 02/12/2025)

- HEFFERNAN S. Jack, **BRICS Stocks to Own Now**, Live trading news, January 30, 2024. Link: (www.livetradingnews.com) and (<https://infobrics.org/post/40405>)

616 - Pour approfondir, se référer à l'étude : THÉRY Hervé, **Le Brésil Pays émergé / Chapitre 8. Le Brésil entre Occident, BRICS et Afrique-**, 2e édition, Armand Colin Perspectives géopolitiques, Paris, 2016. PP : 225-226 et P234.

617 - Pour plus de détails, se référer notamment à : SAINT-MÉZARD Isabelle, **L'Inde : une puissance singulière / L'Inde et la Chine : heurts frontaliers et effondrement de la confiance**, Magazine Questions internationales, France, n°106, 2021/2, 2021, PP :04-11.

إن الحجم الاقتصادي الهائل للصين وابتكاراتها التكنولوجية وتأثيرها التجاري العالمي يجعلها قوة سائدة في القرن الحادي والعشرين، حيث يعرف هذا البلد الآسيوي تطوراً وتتموا بشكل رهيب بفضل تطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجيا والبنية التحتية. أما بخصوص تكوين الميزان التجاري الصيني، تهيمن الإلكترونيات والآلات والملابس على قائمة صادراتها، بينما تشكل المنتجات الهيدروكربونية والمعادن أهم وارداتها.

جنوب إفريقيا (S): تعتبر جنوب أفريقيا أهم قوة اقتصادية في القارة الإفريقية بناتج محلي إجمالي تجاوز 400 مليار دولار، وبتعداد سكاني فاق 64 مليون نسمة إلى غاية سنة 2024. وتكمن مزايا اقتصاد جنوب إفريقيا في قطاعات التعدين والخدمات وامتلاكها البنية المالية الأكثر تطوراً في القارة الإفريقية، حيث تهيمن المعادن والأحجار الكريمة والسيارات على صادراتها، بينما تتصدر الآلات والمواد الكيميائية والمركبات أهم وارداتها.

ثانياً - الوافدون الجدد: تعزيز الوزن المالي والطاقي والجغرافي والإستراتيجي للتكتل⁽⁶¹⁸⁾

انضمت مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخراً إلى تكتل بريكس، مما يضيف المزيد من التنوع والقوة الاقتصادية إلى المجموعة. وبذلك توسعت شمولية البريكس ليمتد نطاقه إلى إفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي، مما يؤثر بشكل كبير على حجم وحركة التجارة العالمية واحتكار الأسواق الطاقوية بجانب توسع الهيمنة الجيوسياسية. فيما يلي أهم المقومات الاقتصادية والجغرافية للأعضاء الخمسة الجدد في التكتل.

مصر: التي تملك موقعا جيواستراتيجيا بالغ الأهمية، فهي تقع في شمال شرق إفريقيا وتمتد جزئياً على شبه جزيرة سيناء، التي تشكل همزة الوصل بين أقصى شرق إفريقيا بأقصى غرب آسيا، مما يجعلها دولة عابرة للقارات، وفي الوقت نفسه هي أقوى دولة عسكرية في إفريقيا وتسيطر على قناة السويس الاستراتيجية التي يعبر منها 12% من حجم المبادلات التجارية العالمية، كما يقطنها أزيد من 117 مليون نسمة، في حين يقدر الناتج المحلي الإجمالي لمصر حوالي 390 مليار دولار.

618 - For additional details, see:

- Kardinis Isidoros: **BRICS+ : An Impressive Enlargement**, The Business and Financial Times newspaper (B&FT Online), February 01st, 2024. Op.Cit.

- <https://data.albankaldawli.org/> (Last visit 02/12/2025)

- <https://populationtoday.com> › ir-iran (Last visit 03/12/2025)

- <https://www.worldometers.info> › (Last visit 03/12/2025)

إثيوبيا: دولة تقع في القرن الإفريقي، في الطرف الشرقي من القارة الإفريقية. بتعداد سكاني تجاوز 132 مليون نسمة (وفقا لتقديرات البنك الدولي لعام 2024)، فهي بذلك الدولة البرية (بدون ساحل بحري) الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، إذ تمتلك بالإضافة إلى إنتاجها الزراعي الذي يساهم بنسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أكبر ثروة مائية اصطناعية في القارة، وتعتبر أكبر منتج للقهوة وثاني أكبر منتج للذرة في إفريقيا. رغم امتلاكها لأضعف ناتج محلي إجمالي بين دول البريكس (163 مليار دولار)، ولكن إثيوبيا تتطور بسرعة وتعتبر أكثر الاقتصادات نموا في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة.

إيران: هي دولة في الشرق الأوسط تقع في جنوب غرب آسيا. يبلغ عدد سكانها أزيد من 92 مليون نسمة. تُعتبر إيران قوة إقليمية رئيسية وتحتل موقعا بارزا لا سيما فيما يتعلق بقوتها الطاقوية، ويرجع الفضل إلى مخزونات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي⁽⁶¹⁹⁾.

المملكة العربية السعودية: دولة تقع في شبه الجزيرة العربية، حيث تحتل 80% من مساحة تلك المنطقة، بتعداد سكاني بلغ 34.81 مليون نسمة (وفقا لأحدث بيانات الأمم المتحدة لسنة 2025). يعتمد اقتصاد السعودية على النفط بشكل أساسي، حيث يمثل النفط حوالي 75% من إيرادات الميزانية و90% من صادرات المملكة، وتمتلك 17% من إجمالي احتياطيات النفط على مستوى العالم. فخلال سنة 2023، احتلت السعودية المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة كأكبر منتج للنفط بمعدل إنتاج تجاوز 12.2 مليون برميل يوميا.

الإمارات العربية المتحدة: هي دولة اتحادية تتألف من سبع إمارات، وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية. يبلغ عدد سكانها 11.47 مليون نسمة (وفقا لأحدث بيانات الأمم المتحدة لسنة 2025). تتمتع الدولة بثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، حيث احتلت المرتبة السابعة عالميا كأكبر منتج للنفط سنة 2023.

مع هذا التوسع الذي شهده البريكس نحو بلدان منطقة الشرق الأوسط، والتي تضم دولا تسيطر على جزء كبير من إنتاج العالم من الهيدروكربونات، الأمر الذي سيعزز من الاستقرار الاقتصادي والمالي للمجموعة.

619 - se référer notamment à : THERME Clément, *Idées reçues sur l'Iran Un pouvoir à bout de souffle ? / L'Iran cherche à sortir de son isolement international en adhérant à l'OCS et aux BRICS+*, Le Cavalier Bleu, Paris, 2025, PP : 198-207 et PP :209-219.

في الوقت نفسه، أبدى على الأقل 40 دولة أخرى (منها 30 دولة نامية) اهتماما كبيرا بالانضمام إلى مجموعة البريكس. وتشمل هذه الدول الجزائر والكونغو وبوليفيا وفنزويلا وإندونيسيا وكازاخستان، والتي تحتوي على ثروات طبيعية هائلة.

الفرع الثاني - الاختلالات البنيوية والمعوقات المؤسسية التي تواجه تكتل البريكس

بالرغم من القوة والمستقبل المشرق للبريكس والتوسع الاقتصادي والسياسي والجغرافي الذي يعرفه باستمرار، غير أن بعض المحللين يرون بأن هذا التكتل يحتوي على العديد من التحديات والتناقضات التي بإمكانها كبح هذا التطور والتشكيك في بلوغ أهدافه التي تأسس من أجلها. ويستعرض هذا الفرع أهم الإشكالات البنيوية التي تواجه المجموعة (620).

1 - يُظهر التحليل أن تكتل البريكس، على الرغم من قوته الاقتصادية المتنامية وثقله المتزايد في الاقتصاد العالمي، لا يزال تحالفا غير متجانس من حيث المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية. ويُعد غياب هوية جماعية مشتركة بين الدول الأعضاء أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه التكتل، إذ لا يجمع بينها إطار قيمي أو تصوري موحد يمكن أن يشكل أساسا صلبا لتكامل مستدام. ويُضاف إلى ذلك افتقار دول البريكس إلى الترابط الجغرافي، حيث لا تربطها حدود مشتركة تسهل حركة التبادل التجاري وتكامل سلاسل القيمة، فضلا عن غياب لغة موحدة تسهم في تسهيل التواصل بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تعقيد عملية بناء مؤسسات مشتركة قوية وفعالة داخل التكتل، وتحد من قدرته على الانتقال من إطار تنسيقي فضفاض إلى نموذج تكاملي أكثر تماسكا؛

2 - تعاني مجموعة البريكس من تباينات هيكلية عميقة في طبيعة السياسات والنماذج الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول الأعضاء، وهو ما يشكل أحد العوائق البنيوية أمام تعميق التكامل داخل التكتل. ففي حين تمثل كل من الصين والهند نماذج لاقتصادات كبيرة ومتنوعة ومنفتحة نسبيا على الأسواق العالمية، تعتمد روسيا بدرجة كبيرة على اقتصاد ريعي قائم على قطاع الطاقة، مما يجعل أداءها الاقتصادي شديد الارتباط بتقلبات أسعار المواد الأولية. وفي المقابل، تواجه دول مثل جنوب إفريقيا وإثيوبيا ومصر اختلالات واضحة في بنيتها الصناعية والمالية، تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية، ومحدودية التصنيع، وهشاشة الأنظمة المالية. ويؤدي هذا التباين في الهياكل الاقتصادية ومستويات التطور إلى تعقيد عملية التنسيق بين السياسات

620 - عزت عبد املوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

الاقتصادية، ويجعل تبني سياسات موحدة داخل التكتل أمرا بالغ الصعوبة، بل وقد يفضي إلى تعارض في الأولويات والاستراتيجيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛

3 - يُضاف إلى التحديات البنيوية التي تواجه تكتل البريكس التباين الواضح في الإيديولوجيات والنظم السياسية للدول الأعضاء، إذ يضم التحالف أنظمة سياسية متباينة تمتد من الديمقراطيات التعددية إلى الأنظمة الشمولية والسلطوية. ويتعزز هذا التباين السياسي باختلاف جوهرى في النماذج الاقتصادية المعتمدة، حيث يجمع التكتل بين اقتصاديات ذات توجه اشتراكي تلعب فيها الدولة دورا محوريا في التسيير والتخطيط، واقتصاديات ليبرالية رأسمالية يهيمن فيها القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي. ويُفضي هذا التنوع، الذي يصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض، إلى تعقيد مسار التنسيق المالي والنقدي والتجاري بين الدول الأعضاء، ويحد من إمكانيات بلورة سياسات مشتركة متجانسة. كما يؤثر هذا الاختلاف في النظم والإيديولوجيات سلبا على عملية صنع القرار داخل التكتل، إذ يجعل تحقيق الإجماع السياسي تحديا دائما، ويزيد من صعوبة توحيد المواقف إزاء القضايا الاقتصادية والاستراتيجية المشتركة؛

4 - يُعد اختلال توازن النفوذ داخل تكتل البريكس أحد التحديات الجوهرية التي تؤثر في فاعليته المؤسسية، حيث يُلاحظ ميل بعض الدول الأعضاء إلى الهيمنة على مسارات صنع واتخاذ القرار داخل التكتل. ففي هذا السياق، تمارس روسيا تأثيرا واضحا على القرار السياسي للبريكس، في حين تحتكر الصين إلى حد كبير مفاتيح القرار الاقتصادي، بالنظر إلى وزنها الاقتصادي والمالي المتنامي. وقد أثار هذا الوضع مخاوف عدد من الدول الأعضاء، ولاسيما البرازيل والهند، من احتمال انزلاق التكتل نحو ثنائية قطبية داخلية تُضعف مبدأ التوازن والشراكة المتكافئة بين أعضائه، وهو ما يفسر جانبا من تحفظات هاتين الدولتين إزاء مسألة التوسع الجغرافي للتكتل. كما يرى بعض المراقبين أن التوسع السريع للنفوذ الصيني داخل البريكس قد يفضي، في حال غياب ضوابط مؤسسية واضحة، إلى إحلال هيمنة صينية جديدة محل الهيمنة الغربية التقليدية، الأمر الذي قد يتعارض مع الهدف المعلن للتكتل القائم على تعزيز التعددية والتوازن في النظام الاقتصادي الدولي؛

5 - يُعد التفاوت الكبير في الوزن والثقل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه تكتل البريكس، إذ يضم التكتل اقتصادات متفاوتة بشكل واضح من حيث الحجم، والقدرة الإنتاجية، والتأثير في الاقتصاد العالمي. ففي هذا الإطار، تتمتع كل من الصين والهند ببنيات اقتصادية تفوق من حيث القوة والاتساع تلك الخاصة ببقية دول التجمع، وهو ما تؤكد معطيات البنك الدولي المتعلقة بدول

البريكس، التي تظهر وجود فروق كبيرة في أحجام اقتصاداتها وإمكاناتها التنموية. ويُلاحظ، على سبيل المثال، أن الناتج المحلي الإجمالي للصين يقارب 50 ضعف الناتج المحلي لكل من جنوب إفريقيا أو مصر، ويعادل نحو 110 أضعاف الناتج المحلي لإثيوبيا، كما يفوق بنحو 10 أضعاف إنتاج كل من البرازيل وروسيا، و05 أضعاف إنتاج الهند. ويؤدي هذا الاختلال الكبير في الأحجام الاقتصادية إلى خلق علاقات تعاون وتكامل غير متكافئة داخل التكتل، بما قد يحد من قدرة البريكس على تحقيق اندماج اقتصادي متوازن ومنسجم بين أعضائه⁽⁶²¹⁾؛

6 - على الرغم من الثقل المتزايد للصين في التجارة العالمية ومكانتها المتقدمة ضمن الاقتصاد الدولي، فإن عملتها الوطنية "اليوان" لا تزال تتمتع بحضور محدود في النظام النقدي والمالي والتجاري العالمي. إذ لا تتجاوز حصة اليوان نحو 2.5% من إجمالي المعاملات المالية والتجارية العالمية، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحصة الدولار الأمريكي التي تُقدر بحوالي 40%، وحصة اليورو التي تبلغ نحو 36%⁽⁶²²⁾. ويتجلى هذا الاختلال النقدي بشكل أوضح في هيمنة الدولار على أنظمة الدفع الدولية، حيث تشير المعطيات إلى أن ما يقارب 90% من التحويلات المالية العالمية التي تتم عبر شبكة "سويت" تُنجز بالدولار الأمريكي، كما يمثل الدولار نحو 59% من إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية. ويعكس هذا الواقع استمرار الهيمنة النقدية للدولار على النظام الاقتصادي الدولي، بما يحد من قدرة البريكس، رغم ثقله الاقتصادي والتجاري، على تقليص الاعتماد على العملات الغربية وبناء نظام نقدي بديل أكثر توازناً في المدى المتوسط⁽⁶²³⁾؛

7 - تعاني بعض الدول الأعضاء في التكتل من حالات عدم استقرار سياسي وأمني داخلي، ناجمة عن مشكلات بنيوية تتعلق بالاختلافات الإثنية والدينية والعرقية داخل مجتمعاتها، وهو ما يشكل عامل ضغط إضافي على أداء التكتل وفاعليته. ويتجلى ذلك في انشغال عدد من الدول الأعضاء بصراعات ونزاعات إقليمية أو داخلية، على غرار انخراط روسيا في حربها الدائرة في أوكرانيا، وتورط كل من السعودية والإمارات وإيران في النزاع اليمني، فضلاً عن النزاعات التي تواجهها بركين في بحر الصين الجنوبي وحول قضية تايوان، إلى جانب الصراعات العرقية-الإثنية التي تعرفها إثيوبيا، المنضمة حديثاً إلى التكتل. وتُشهم هذه الصراعات وغيرها من بؤر التوتر في استنزاف الطاقة السياسية والموارد الاقتصادية للدول المعنية، وقد تؤثر

621 - Pour plus de détails, se référer notamment à :

- DELCOURT Laurent, et autres, Op.Cit, P: 15.

- MAGALHÃES PRATES Daniela et PERUFFO Luiza, *La fin du dollar roi ? Les Brics entre le dollar et le renminbi*, Op.Cit, PP : 23-24.

622 - ABDULLAHI Y. Shehu and OKOLI Maurice, *BRICS and the Global South Cooperation*, Eurasia Review, February 15th, 2024. Link: (https://infobrics.org/post/40617) and (www.eurasiareview.com).

623 - مصطفى عبد الجواد، العرب في مجموعة البريكس، الفرص والأمال والتحديات، مجلة آفاق عربية وإقليمية، مصر، العدد 14، 2023، ص 199.

سلبا على مستوى التزامها بأهداف التكتل وقدرته على التنسيق الجماعي. كما من شأن استمرار هذه الاضطرابات أن يحد من دور البريكس في الإسهام الفعال في بناء نظام جيوسياسي واقتصادي عالمي جديد أكثر توازنا واستقراراً⁽⁶²⁴⁾؛

8 - يشكل تصاعد التوترات الثنائية بين بعض الدول الأعضاء أحد العوامل المهددة لتماسك تكتل البريكس ووحدته الداخلية. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في تعارض المصالح بين القاهرة واديس أبابا على خلفية الخلاف القائم بشأن مشروع سد النهضة الأنثيوبي، فضلا عن التنافس الاقتصادي والجيوسياسي المتزايد بين نيودلهي وبيكين في منطقة جنوب آسيا. وفي هذا السياق، أطلقت الهند مشروع الممر الاقتصادي للهند الذي يربطها بأوروبا، والذي تنتظر إليه الصين باعتباره تحديا مباشرا لها ومشروعا منافسا لمبادراتها الاستراتيجية "الحزام والطريق"⁽⁶²⁵⁾؛

9 - بروز اصطغافات وتكتلات فرعية داخل البريكس، تعكس اختلاف الأولويات والاستراتيجيات بين بعض الأعضاء؛ إذ تسعى الهند إلى تنشيط محور الهند-البرازيل بهدف موازنة النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي داخل التكتل، في مقابل تشكل محور آخر يضم روسيا-إيران-الصين، يتمتع بنفوذ قوي خاصة في سوق الطاقة والنفط داخل البريكس. ومن شأن هذه الاصطغافات أن تؤدي إلى تشتيت مراكز القرار داخل التكتل، وإضعاف قوته التفاوضية الجماعية، بل وقد تفضي إلى تهديد وحدته الداخلية وتقليص قدرته على العمل ككتلة متماسكة؛

10 - يُعد تباين مواقف دول البريكس إزاء القضايا العالمية والإقليمية الجوهرية أحد التحديات السياسية التي تعيق الحفاظ على مبدأ الإجماع ووحدة الموقف داخل التكتل، لاسيما في ما يتعلق بعملية صنع القرار الجماعي. إذ يضم البريكس دولاً تختلف في رؤاها الاستراتيجية وتقديراتها لمصالحها الوطنية، وهو ما ينعكس على مواقفها من الأزمات والصراعات الدولية⁽⁶²⁶⁾. ويُجسد الخلاف حول الحرب الروسية-الأوكرانية مثالا بارزا على هذا التباين، حيث تدعم إيران الموقف الروسي دعما صريحا، في حين ترى الصين أن استمرار الحرب قد صرف الاهتمام عن الهدف الاستراتيجي الأوسع للتكتل، والمتمثل في مواجهة التحديات المرتبطة بالتحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها النظام العالمي. وفي المقابل، تتبنى دول أخرى، مثل مصر

624 - DELCOURT et autres, Op.Cit, P: 26.

625 - Se référer notamment à SAINT-MÉZARD Isabelle, L'Inde : une puissance singulière / L'Inde et la Chine : heurts frontaliers et effondrement de la confiance, Magazine Questions internationales, 2021/2 n°106, 2021. PP :50-57.

626 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (حمدي بشير)، فرص نجاح مجموعة البريكس في ظل مشهد دولي مضطرب، مرجع سبق ذكره.

وجنوب إفريقيا والبرازيل، موقفا يدعو إلى لعب دور الوساطة والابتعاد عن الانحياز لطرف دون آخر، تأكيداً على الحلول الدبلوماسية والسلمية. أما الهند والسعودية والإمارات، فتتخذ مواقف أقرب إلى الرؤية الغربية حيال هذا الصراع⁽⁶²⁷⁾.

ويعكس هذا التباين في المواقف صعوبة بلورة موقف موحد داخل كتل يضم دولاً ذات مصالح وتحالفات متشابكة، الأمر الذي قد يُضعف قدرته على العمل كفاعل دولي متماسك، ويجعل التوصل إلى قرارات مشتركة بشأن القضايا الحساسة تحدياً مستمراً؛

11 - يضم كتل البريكس دولاً تتبنى توجهات وتصورات إيديولوجية واستراتيجية متباينة فيما يخص قربها وطبيعة علاقتها مع القوى الغربية الكبرى، وهو ما يشكل أحد التحديات التي قد تؤثر سلباً في قدرة التكتل على بلورة رؤية موحدة إزاء عدد من القضايا الجيوسياسية الحساسة والتحديات الدولية ذات الاهتمام المشترك⁽⁶²⁸⁾. ففي حين تحافظ بعض الدول الأعضاء، مثل مصر والإمارات والسعودية والهند، على علاقات وثيقة واستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، تتبنى دول أخرى، وعلى رأسها إيران وروسيا، مواقف تتسم بالعداء السياسي والأيديولوجي للغرب. أما الصين، فتتخذ موقفاً أكثر حذراً وبراغماتية، تغلب عليه الاعتبارات الجيو-اقتصادية، وذلك حرصاً وحفاظاً على نفوذها التجاري ومصالحها الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل اعتمادها الكبير على الأسواق الغربية لتصريف منتجاتها، حيث تتجه نحو 75% من صادراتها إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي⁽⁶²⁹⁾؛

12 - يُعد غياب تصور استراتيجي واضح ومحدد لمسألة توسع كتل البريكس أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه هذا التكتل، إذ لم يتم إلى حد الآن بلورة سياسة توسعية متكاملة تقوم على معايير علمية وموضوعية دقيقة لقبول الأعضاء الجدد. ويظهر هذا الإشكال بوضوح في ظل العدد الكبير من الدول التي تقدمت رسمياً بطلبات الانضمام، والذي يفوق أربعين دولة، الأمر الذي يجعل مسألة التوسع مفتوحة للنقاش في كل قمة سنوية، دون إطار مؤسسي واضح يضبط هذه العملية.

ويُضاف إلى ذلك تباين مواقف الدول الأعضاء المؤسّسة بشأن قضية التوسع، حيث تبدي بعض الدول، مثل الهند والبرازيل، تحفظها إزاء قبول أعضاء جدد، معتبرة أن التوسع قد يؤدي إلى تشتيت وحدة التكتل

627 - DELCOURT et autres, BRICS+ : une alternative pour le Sud global ? Points de vue du Sud / Les BRICS face au conflit russo-ukrainien, Op.Cit, P: 17 et P : 108.

628 - Abdullahi Y. Shehu and OKOLI Maurice , BRICS and the Global South Cooperation, Op.Cit.

629 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

وإضعاف تماسكه الداخلي، فضلا عن تحميله أعباء سياسية واقتصادية إضافية. في المقابل، تبدي دول أخرى، وعلى رأسها الصين وروسيا، موقفا داعما للتوسع، وإن اختلفت دوافع كل منهما؛ إذ تسعى الصين من خلال توسيع العضوية إلى تنويع قاعدة شركائها الاقتصاديين وفتح أسواق جديدة، في حين تنطلق روسيا من اعتبارات جيوسياسية بالأساس، تهدف من خلالها إلى ضم أكبر عدد ممكن من الدول إلى التكتل، بغض النظر عن وزنها الاقتصادي، بغية تشكيل كتلة داعمة لها في مواجهة الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يلاحظ أن قبول العضوية داخل تكتل البريكس لا يستند دائما إلى معايير اقتصادية أو استراتيجية موضوعية، بل قد يخضع أحيانا لاعتبارات سياسية تتعلق بالولاء أو التبعية لأحد الأعضاء المؤسسين. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في رفض روسيا قبول عضوية أي دولة عبرت عن معارضتها للعملية العسكرية التي قامت بها في أوكرانيا في فيفري 2022. وفي حالات أخرى، يجد التكتل نفسه مضطرا لقبول عضوية دولة معينة بهدف تحقيق توازنات جيوسياسية داخلية، كما هو الحال في قبول عضوية مصر عقب قبول إثيوبيا، رغم الخلاف القائم بين البلدين حول أزمة سد النهضة، وكذلك قبول عضوية إيران، التي تتعارض إيديولوجيا وسياسيا مع كل من السعودية والإمارات. ويعكس ذلك تدخل اعتبارات ذاتية في عملية اتخاذ القرار داخل التكتل.

وفي السياق ذاته، يُشار إلى أن انضمام جنوب إفريقيا إلى تكتل البريكس لم يكن نتيجة معايير اقتصادية أو استراتيجية موضوعية بقدر ما خضع لاعتبارات جيوسياسية، وذلك بفعل إصرار الصين واستعمالها لما يشبه "حق الفيتو" داخل التكتل، انطلاقا من كون بريتوريا تعد الشريك التجاري الأول لبكين في القارة الإفريقية⁽⁶³⁰⁾. ومن هذا المنطلق، يرى بعض الباحثين أنه كان من الأجدر تعزيز قوة التكتل من خلال ضم دول ذات ثقل اقتصادي واستراتيجي أكبر، مثل كوريا الجنوبية، المكسيك، تركيا، وإندونيسيا، التي تُصنف ضمن أهم الاقتصادات الصاعدة في العالم، وتتميز بمعدلات نمو مرتفعة، فضلا عن كونها أعضاء فاعلين في مجموعة العشرين، حيث يساهم كل منها بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بإجمالي ناتج يفوق 850 مليار دولار لكل دولة تقريبا⁽⁶³¹⁾.

630 - فاضل عبد علي حسن، تجمع بريكس: نشأته، أعضاؤه، دوره الإقليمي، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 51، نوفمبر 2022، ص 249.

631 - عزت عبد املوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

وتشكل هذه التحديات مجتمعة ثغرات بنيوية من شأنها زعزعة استقرار تكتل البريكس، والحد من توسعه الاقتصادي والسياسي والجغرافي، وربما التأثير على قدرته على الاستمرار مستقبلا كفاعل مؤثر في النظام الاقتصادي الدولي.

الفرع الثالث - تكتل البريكس والنظام الاقتصادي الدولي الراهن: حدود التأثير واستشراف التحولات

ضمن سياق دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتراجع الثقة في المؤسسات المالية التقليدية، أصبح التوجه نحو "فك الارتباط" بالعملة الأمريكية والدعوة لإصلاح النظام المالي الدولي أحد أبرز محاور النقاش داخل البريكس.

أولا - محاولات تقليص هيمنة الدولار واليورو على الاقتصاد العالمي وبناء بدائل نقدية جديدة

يُعد استمرار هيمنة الدولار الأمريكي واليورو على المعاملات المالية والتجارية العالمية أحد أبرز مظاهر الاختلال البنيوي في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، إذ مكنت هذه الهيمنة القوى الاقتصادية الغربية من التحكم في تدفقات رؤوس الأموال، وتوجيه السياسات النقدية والمالية العالمية، واستخدام العملة كأداة ضغط جيواقتصادي. وقد كشفت الأزمات المالية المتعاقبة، ولاسيما أزمة 2008، ثم تداعيات العقوبات المالية والاقتصادية في سياق الأزمات الجيوسياسية الراهنة (لا سيما العقوبات على روسيا وإيران... الخ)، عن هشاشة هذا النظام وعن مخاطره بالنسبة للدول الصاعدة والنامية، وهو ما دفع دول البريكس إلى البحث عن بدائل نقدية تقلص من التبعية للنظام المالي الغربي⁽⁶³²⁾.

وفي هذا السياق، تخوض روسيا والصين حربا لكسر هيمنة الدولار والأورو كوسيلتي دفع رئيسيتين للتسوية المالية الدولية، ولقد تم لمس مساعي بيكين وموسكو الهادفة إلى إزالة "الدولة" من خلال تسوية بعض معاملاتهم التجارية والمالية الدولية بالعملة المحلية كالروبل واليوان⁽⁶³³⁾. وقد شهد هذا الأسلوب للتسوية إقبالا دوليا متزايدا وصل إلى قرابة ربع بلدان العالم. يضاف إلى ذلك سعي قادة البريكس لإنشاء عملة موحدة تكون بديلة ومنافسة للدولار والأورو، وهو ما تم طرحه من خلال القمة الـ 15 للبريكس المنعقدة في جنوب إفريقيا عام 2023⁽⁶³⁴⁾، أين أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن الدول الأعضاء في البريكس

632 - DELCOURT Laurent et autres, Op.Cit, P: 13.

633 - BÜRBAUMER Benjamin, *Chine/États-Unis, le capitalisme contre la mondialisation*, Edition La Découverte, Paris, 2024, P : 191

634 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

تسعى حالياً إلى إنشاء عملة احتياطية عالمية جديدة تتشكل من العملات المحلية لكافة دول التكتل والتي ستصبح في المستقبل بديلاً لحقوق السحب الخاصة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، مشيراً بأن هذه العملة المقترحة بإمكانها تسهيل المبادلات التجارية والمالية سواء لبلدان البريكس أو غيرها من الاقتصادات الصاعدة أو النامية، بجانب ضمان الحماية والسيادة لمصالحهم الاقتصادية. ولا شك أن إصرار بوتين على إنشاء هذه العملة في الوقت الراهن راجع إلى التضييق الغربي الممارس على الاقتصاد الروسي، بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022، لا سيما في ظل التزايد الرهيب للعقوبات الاقتصادية غير المسبوقة التي فرضتها الدول الغربية على روسيا والتي وصلت إلى 18 ألف عقوبة، مقارنة بـ 2600 عقوبة تم تسجيلها قبل الحرب⁽⁶³⁵⁾.

وفي إطار استراتيجية الصين الهادفة إلى تعزيز التعامل الدولي بعملتها الوطنية، تسوي نصف الدول على الأقل 20% من معاملاتها مع الصين باستخدام اليوان، في حين تقترب هذه النسبة من 100% عند بعض الدول لاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، كما لا تتردد هذه الدول في تسوية معاملاتها التجارية باستخدام اليوان، حتى إن لم تكن الصين طرفاً فيها. على سبيل المثال، تستخدم الهند وباكستان اليوان الصيني لشراء النفط الروسي في خطوة تعد كسراً رمزياً لمنظومة "البترودولار"⁽⁶³⁶⁾ التي حكمت تجارة الطاقة العالمية منذ السبعينات⁽⁶³⁷⁾، كما تم تسوية اقتناء محطة نووية روسية من قبل بنغلاديش مؤخراً بالعملة الصينية⁽⁶³⁸⁾. تجدر الإشارة بأن المفاوضات والتحضيرات بين دول البريكس بخصوص إنشاء عملة مشتركة عرفت تقدماً ملحوظاً، بالرغم من التحفظات التي أبدتها الهند بهذا الشأن⁽⁶³⁹⁾.

وفي حالة اعتماد عملة جديدة لمجموعة البريكس، الأمر الذي بإمكانه توسيع سلة العملات المتداولة عالمياً وجعلها أكثر أماناً وتنوعاً وثباتاً، كما يساهم ذلك في تقليل الاعتماد على الدولار والأورو كعملتين رئيسيتين

635 - MAGALHÃES PRATES Daniela et PERUFFO Luiza, Op.Cit, PP : 19-20.

636 - منظومة البترودولار: هي ترتيب غير رسمي نشأ في السبعينيات، يقوم على تسعير النفط عالمياً بالدولار الأمريكي بعد تقاضات بين الولايات المتحدة ودول نفطية كبرى أبرزها السعودية. تطوّرت المنظومة عبر ترسيخ الدولار كعملة تجارة الطاقة وإعادة تدوير فوائض النفط في الأصول الأمريكية (بمعنى أن الدول المصدرة للنفط، بعد بيع نفطها بالدولار وتحقيق فوائض مالية كبيرة، لا تحتفظ بهذه الدولارات نقداً، بل تعيد استثمارها داخل الاقتصاد الأمريكي). الهدف الأساسي للمنظومة هو ضمان طلب عالمي دائم على الدولار وتعزيز الاستقرار المالي والتفوذ الجيوسياسي لواشنطن. تكمن أهميتها في تثبيت موقع الدولار كعملة احتياط عالمية. وتكمن رهاناتها اليوم في تزايد محاولات التنوع النقدي، دون أن يرقى ذلك بعد إلى تفكيك فعلي للمنظومة.

637 - DSOUZA Vinod, BRICS Control 47% of Global Oil, U.S. Owns Just 2.1%, Watcher Guru site, February 1, 2024. Link: (watcher.guru) and (https://infobrics.org/post/40413).

638 - BÜRBAUMER Benjamin, Chine/États-Unis, le capitalisme contre la mondialisation, Op.Cit, P : 191

639 - KARDERINIS Isidoros: BRICS+ : An Impressive Enlargement, Op.Cit.

للتعامل الدولي وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرفهما، مما سيعزز الاستقرار الاقتصادي العالمي وتجنبه الأزمات المالية العالمية مستقبلاً⁽⁶⁴⁰⁾.

ومن جانب آخر، برزت محاولات لتطوير أنظمة دفع وتسوية مالية بديلة تقلل من الاعتماد على الشبكات المالية الغربية، بما يسمح تقليل التبعية وتعزيز هامش الاستقلال النقدي للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد تسعى دول التكتل على إيجاد أسلوب بديل لنظام الاتصالات المالية بين البنوك العالمية المعروف بنظام "سويفت" (SWIFT)⁽⁶⁴¹⁾، الذي تهيمن عليه عملة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تبني نظام دفع متعدد الأطراف ومواز للسويفت، من شأنه أن يوفر قدراً أكبر من الأمان والاستقلالية لدول البريكس والدول المتعاملة معها. وهو ما تم فعلاً من خلال تبني بعض دول التكتل لأنظمة محلية بديلة في انتظار تحولها إلى نظام دولي موحد، على غرار "نظام تحويل الرسائل المالية" الروسي (SPFS)⁽⁶⁴²⁾ و"نظام الدفع بين البنوك" الصيني (CIPS)⁽⁶⁴³⁾، وقد تم الربط الفعلي بين هذين النظامين منذ العام 2019⁽⁶⁴⁴⁾.

وفي إطار سعي دول البريكس إلى تعزيز الترابط المالي الداخلي وتقوية أسواقها المالية، طُرحت مبادرات لإنشاء بورصة سلع مشتركة للطاقة والقمح، بما يسمح بتطوير آليات تسعير وتسوية داخلية أكثر تكاملاً، ويسهم في تعميق الروابط بين الأسواق المالية للدول الأعضاء⁽⁶⁴⁵⁾.

غير أن هذه الجهود، على أهميتها، لا تزال تواجه قيوداً بنيوية عميقة، في مقدمتها ضعف قابلية عملات دول البريكس للتحول بشكل كامل، وغياب الثقة الدولية الواسعة فيها، إضافة إلى التفاوت الكبير في الأوزان الاقتصادية بين الدول الأعضاء، واستمرار ارتباط جزء معتبر من تجارتها الخارجية بالأسواق الغربية. وعليه، فإن محاولات تقليص هيمنة الدولار واليورو تمثل إلى حد الساعة مسارا تدريجياً إصلاحياً أكثر منه قطيعة

640 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (نشوى عبد النبي)، اللوجستيات.. مرتكز رئيس لتعزيز دور البريكس، مرجع سبق ذكره.

641 - «SWIFT» (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك : Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) : هو شبكة عالمية للتراسل المالي أنشئت عام 1973، تديرها الجمعية، وتستخدم لترميز أوامر الدفع والتحويلات بين البنوك بشكل آمن وموحد. لا ينقل النظام الأموال فعلياً، بل يوفر لغة ومعايير اتصال تتيح للبنوك تنفيذ التحويلات عبر أنظمتها الخاصة. تكمن أهميته في كونه العمود الفقري للمدفوعات الدولية. ويُعد التحكم في الوصول إليه أداة مالية وسياسية مؤثرة في العلاقات الدولية.

642 - بدأ تطوير هذا النظام منذ عام 2014، عندما هدّدت حكومة الولايات المتحدة بفصل روسيا عن نظام سويفت. وتشارك حالياً 177 مؤسسة مالية من 24 دولة في نظام الرسائل المالية الروسي (SPFS)، الذي طُوّر كبديل لنظام الدفع العالمي سويفت (SWIFT).

643 - أصدرت الصين نظام CIPS (Cross-Border Inter-Bank Payments System) عام 2015 بهدف زيادة التبادل والتداول العالمي بعملة اليوان الصينية، وهو نظام يشبه تقريباً نظام SWIFT في آلية العمل والخدمات، ولكن يقتصر العمل فيه على عملة اليوان فقط.

644 - للتفصيل أكثر يمكن الاطلاع على المواقع الإلكترونية التالية :

- الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، 25 دولة تنضم لنظام الدفع الروسي البديل لسويفت، 2025/04/03 آخر مطالعة 02 ديسمبر 2025. الرابط : urlr.me/wcAugr

- <https://www.marefa.org> > CIPS (Last visit 02/12/2025)

- <https://china-arbic.com> > (Last visit 02/12/2025)

645 - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/14/blocs-resaping-global-order> (last visit 17/12/2025)

جزرية مع المنظومة النقدية العالمية الراهنة، ما يعكس التناقض القائم بين طموحات البريكس والقيود الواقعية التي يفرضها هيكل النظام المالي الدولي⁽⁶⁴⁶⁾.

ثانيا - تطلعات دول البريكس ودورها المستقبلي داخل النظام الاقتصادي الدولي الراهن

تسعى دول البريكس جاهدتا من أجل لعب دور رائد وأساسي في الاقتصاد العالمي في أفق سنة 2050. وتتركز أساسا تطلعات البريكس المستقبلية في العناصر التالية:

1 - تتجاوز تطلعات دول البريكس البعد الاقتصادي الضيق لتشمل إعادة صياغة موقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي، في ظل تحولات جيو-اقتصادية متسارعة تشير إلى تراجع نسبي لهيمنة القوى التقليدية، وصعود متزايد للاقتصادات الناشئة. وفي هذا السياق، لا تسعى دول البريكس إلى الانسحاب من النظام الدولي القائم بقدر ما تهدف إلى إعادة التوازن داخله، عبر تعزيز التعددية في مراكز القرار الاقتصادي الدولي، وتوسيع هامش مشاركة الدول الصاعدة في صياغة قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ويتمثل الدور المستقبلي للبريكس في كونه فاعلا جماعيا إصلاحيا يسعى إلى تعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي من الداخل، من خلال الضغط من أجل إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية، وتعزيز التنسيق بين الاقتصادات الصاعدة، وتوفير بدائل تمويلية وتنموية تقلص من هيمنة الشروط الليبرالية التقليدية؛

2 - تشير الدراسات الاستشرافية لمستقبل تطور البريكس إلى تصدر بعض بلدان التكتل الريادة عالميا ضمن قائمة الدول الخمسة الكبرى في غضون سنة 2050، ويُتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا كأقوى اقتصاد على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي يحتل تراجعها إلى المرتبة الثانية، ثم تليها الهند والبرازيل وروسيا لتحتل المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي⁽⁶⁴⁷⁾؛

3 - تخطي مرحلة التوسع بنجاح وتحويل صيغة "بريكس+" إلى فرصة لزيادة القدرات وتعزيز التكامل وبناء فضاء اقتصادي أوسع، قادر على تمثيل مصالح الجنوب العالمي وتعزيز قدرته التفاوضية في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى، ويتسنى ذلك أساسا من خلال العمل على دعوة بلدان ذات ثقل وأهمية سياسية واقتصادية وجغرافية وبشرية على غرار: ماليزيا وإندونيسيا والأرجنتين والمكسيك وكوريا الجنوبية وتركيا، إلى جانب

646 - VERCUEIL Julien : BRICS : les incertitudes d'un forum "alternatif", Op.Cit, P : 42.

647 - VASSEUR Bernard, Vers l'après-capitalisme, Éditeur L'Humanité, France, 2022, P : 11

دول أخرى غنية بالثروات الطبيعية لاسيما النفط على غرار نيجيريا وقطر والجزائر. فتشكيل "بريكس+" وانتقاء البلدان الراغبة في الانضمام مستقبلا لا بد أن يتم على أسس ومعايير موضوعية وتكاملية خدمة للمصلحة العامة للتكتل بعيدا عن الولاءات والمصالح الفردية الضيقة، لاسيما مع وجود اختلافات ملحوظة داخل المجموعة بين مؤيد ومتحفظ ورافض لفكرة التوسع⁽⁶⁴⁸⁾؛

4 - تطوير وتقوية الإطار المؤسساتي للبريكس على غرار تقديم كل الدعم لـ "بنك التنمية الجديد" ليصبح بديلا فعليا للبنك الدولي في تمويل البنى التحتية للبلدان النامية والصاعدة، إلى جانب تعزيز دور الهيئات التي قامت الصين بتأسيسها مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية"⁽⁶⁴⁹⁾ و"صندوق طريق الحرير"⁽⁶⁵⁰⁾؛

5 - كما تم التطرق إليه من خلال الجزء الأول من هذا الفرع، التقليل لحد كبير من استعمال الدولار كعملة مهيمنة على المبادلات المالية والتجارية العالمية من خلال إنشاء عملة دولية جديدة، والتي تعتبر من أبرز المشاريع الاستراتيجية المطروحة باستمرار على أجندات وجداول أعمال كافة قمم البريكس. وفي الواقع قد يحتاج تجسيد هذه العملة إلى بضع سنوات لتتسع دائرة التعامل بها وتصبح عملة تتسم بالقوة، الاستقرار، والثقة والقبول الدولي، قادرة على الصمود أمام السياسات النقدية الأمريكية؛

6 - يسعى قادة البريكس بأن يبلغ التكتل إلى نسبة استحواذ تصل إلى 50% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي وذلك بحلول سنة 2040 مقابل نسبة الـ 30% التي يستحوذ عليها حاليا، الأمر الذي سيغير حتما وبصفة جوهرية من شكل المشهد الاقتصادي العالمي، وترجيح كفة الاقتصادات الصاعدة على حساب الدول الغربية الكبرى⁽⁶⁵¹⁾.

غير أن قدرة البريكس على الاضطلاع بهذا الدور المستقبلي تظل رهينة جملة من التحديات الداخلية والخارجية، من بينها التباينات الهيكلية بين أعضائه، وتعارض بعض المصالح الاستراتيجية، إضافة إلى الضغوط التي تمارسها القوى الغربية للحفاظ على الوضع القائم. ومن ثم، فإن مستقبل البريكس داخل النظام

648 - POLET François, *Nouvelle géopolitique de l'Afrique : Points de vue du Sud (Les BRICS et l'Afrique : reproduction des logiques extractivistes)*, Éditions Syllepse «Alternatives Sud», Paris, 2025, P 60.

649 - البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية (AIIB) Asian Infrastructure Investment Bank: هو مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف أنشئت سنة 2015 بمبادرة من الصين، ويهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في آسيا وخارجها (الطرق، الموانئ، الطاقة، الاتصالات). يضم البنك عشرات الدول الأعضاء، ويُعد جزءا من الجهود الرامية إلى تنويع مصادر التمويل الدولية خارج الهيمنة التقليدية لمؤسسات بريتون وودز.

650 - صندوق طريق الحرير (Silk Road Fund): هو صندوق استثماري سيادي صيني أطلق عام 2014 لتمويل ودعم مشاريع مبادرة الحزام والطريق، عبر الاستثمارات المباشرة، القروض، والمساهمات الرأسمالية. يركز على قطاعات البنية التحتية، الطاقة، النقل، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ويُستخدم كأداة مالية لتعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني والربط العابر للقارات.

651 - ABDULLAHI Y. Shehu and OKOLI Maurice, *BRICS and the Global South Cooperation*, Op.Cit.

الاقتصادي العالمي سيبقى مفتوحاً على عدة سيناريوهات، تتراوح بين تعزيز دوره كقوة دافعة نحو نظام اقتصادي أكثر تعددية، أو الاكتفاء بدور تكميلي محدود داخل بنية النظام القائم، أو مواجهة خطر التباطؤ في حال تعذر تجاوز تناقضاته الداخلية.

وكخلاصة لهذا المبحث، يتبين من خلال تتبع المسار التاريخي للبريكس وتحليل خصائصه البنيوية وأهدافه الاستراتيجية أن هذا التكتل أصبح أحد أبرز الفاعلين الاقتصاديين الصاعدين في النظام الدولي في الوقت الراهن. فقد نشأت البريكس في سياق عالمي يتسم بتراجع فعالية مؤسسات الحوكمة التقليدية، وتصادد مطالب القوى الصاعدة بإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي، لتتحول تدريجياً من إطار سياسي ناشئ إلى آلية تعاون متكاملة تمتلك إمكانيات اقتصادية ومالية وديموغرافية هائلة.

وقد ساهمت المؤسسات المالية التي أنشأها التكتل، مثل بنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي للطوارئ، في تعزيز استقلالية دوله عن المنظومة التقليدية لبريتون وودز، فيما مثل التوسع نحو صيغة "بريكس+" خطوة استراتيجية لتوسيع قاعدته الجغرافية والاقتصادية والمالية، بما يرفع قدرته على التأثير في التجارة والتمويل والطاقة والحوكمة العالمية. ورغم هذه النجاحات، لا تزال البريكس تواجه جملة من التحديات، سواء ما يتعلق بتباينات القدرات بين الدول الأعضاء، أو تعقيدات السياق الدولي الراهن، لا سيما محاولات التحرر من هيمنة العملات الغربية وبناء نظام نقدي أكثر توازناً.

ومع ذلك، فإن المؤشرات العامة تُظهر أن تكتل البريكس مرشح لتعزيز حضوره ودوره في تشكيل ملامح النظام الاقتصادي الدولي مستقبلاً، باعتباره منصة للتعاون بين الاقتصادات الصاعدة، وفضاء لإعادة صياغة قواعد التفاعلات الاقتصادية الدولية على أسس أكثر تعددية وعدالة.

خلاصة

يتضح من خلال تحليل مختلف المواضيع التي تناولها هذا الفصل أن التكتلات الاقتصادية أصبحت تشكل أحد أبرز المكونات البنوية الأساسية في هيكل النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وذلك بما تضطلع به من أدوار متنامية في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتوفير منصات للتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء، في ظل سياق دولي يتسم بتراجع ملحوظ لقدرة وفعالية المؤسسات متعددة الأطراف التقليدية على الاستجابة للتحولات العالمية الراهنة. وقد أبرزت الدراسة أن هذه التكتلات - بمختلف أشكالها الإقليمية والعابرة للأقاليم - تجاوزت وظيفتها الاعتيادية كتسهيلات للتبادل التجاري، لتغدو فضاءات جيو-اقتصادية واسعة تمتلك تأثيرا مباشرا في توجيه مسارات العولمة، وحجم تدفقات الاستثمار، وصياغة قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية، فضلا عن إسهامها في إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي.

وفي هذا السياق، يشكل البريكس نموذجا دالا على صعود القوى الاقتصادية غير الغربية في الاقتصاد العالمي، إذ يعكس ظهور هذا التكتل واتساع نطاقه تحولا هيكليا وعميقا في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي، من خلال تبنيه لمسارات وأطر جماعية جديدة للتعاون الاقتصادي تعتمد على تقوية الروابط بين الاقتصادات الصاعدة وتأسيس مؤسسات مالية بديلة تتماشى مع أولويات أعضائه وتسعى إلى تحقيق مزيد من الاستقلالية للاقتصادات الناشئة عن النظام المالي الدولي التقليدي. كما بينت دراسة هذا الفصل أن البريكس يمتلك من المقومات البنوية والإمكانات الاستراتيجية تؤهله للاضطلاع بدور متزايد في إعادة تشكيل معالم النظام الاقتصادي الدولي، بالرغم من التحديات البنوية والمؤسسية التي لا تزال تفرض قيودا على أدائه الجماعي وتحد من قدرته على تحقيق تكامل فعلي شامل.

وبناء على ما سبق، يخلص هذا الفصل إلى أن التكتلات الاقتصادية تُعد عنصرا محوريا لفهم التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، وأن تجربة البريكس تقدم نموذجا مهما لدراسة صعود الفواعل غير التقليدية وما ينطوي عليه من انعكاسات على اتجاهات الحوكمة الاقتصادية العالمية ومستقبل توازنات القوة فيها.

الخاتمة

الخاتمة

تعكس المسارات التحليلية التي تناولتها هذه الأطروحة عبر فصولها الثلاثة صورة مركبة للنظام الاقتصادي الدولي، بما يشهده من تحديات مؤثرة وتحولات عميقة مست بنيته المؤسسية، ومنطق اشتغاله، وتوزيع القوى داخله.

فقد أظهرت الدراسة، منذ الفصل الأول، أن النظام الاقتصادي الدولي كما تشكل تاريخيا لم يكن نتاج مجموعة مؤسسات مالية وتجارية ونقدية فحسب، بل هو حصيلة تفاعل طويل بين توجهات فكرية ليبرالية، ورهانات سياسية دولية، وتحولات بنيوية رافقت القرن العشرين من حروب عالمية وأزمات اقتصادية وصعود قوى جديدة وضمور أخرى. وهو ما أتاح فهم الإطار الذي تشكلت ضمنه علاقات القوة داخل النظام الدولي، وكيف تمكنت المؤسسات الاقتصادية الدولية من ترسيخ قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية لعقود طويلة.

وفي الفصل الثاني، اتضح أن الأزمات المالية لم تكن مجرد اضطرابات ظرفية، بل لعبت دورا بنويا في إعادة تشكيل مسار النظام الاقتصادي الدولي. فقد مثلت أزمة 2008 نقطة تحول فارقة كشفت هشاشة الأسواق العالمية، وأظهرت محدودية أدوات المؤسسات المالية الدولية في مواجهة التوترات المتصاعدة داخل النظام الرأسمالي. كما أبرزت الدراسة أن الأزمات المالية أسهمت في تفكيك كثير من اليقينيات التي حكمت مرحلة العولمة المالية، وفي دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في موقعها داخل الاقتصاد الدولي وفي قدرتها على التحكم في تدفقات رأس المال والحد من مخاطرها.

وفي ضوء ذلك، جاء الفصل الثالث ليعزز أن التحولات داخل النظام الدولي لم تعد محصورة في الأزمات أو المؤسسات التقليدية، بل امتدت لتشمل صعود فواعل جماعية "قديمة-جديدة"، ممثلة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعابرة للأقاليم. وقد أظهر التحليل أن هذه التكتلات لم تعد مجرد ترتيبات تجارية، بل أصبحت فضاءات جيو-اقتصادية قادرة على إعادة تشكيل مسارات العولمة وتوجيه تدفقات الاستثمار والتأثير في بنية الحوكمة العالمية. وقد شكل تكتل البريكس مثالا واضحا على هذا التحول، بما يمتلكه من ثقل ديموغرافي وسياسي واقتصادي ومن طموح لإعادة توازن القوة داخل النظام الدولي وتعزيز دور الاقتصادات الصاعدة في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

إن هذا التراكم التحليلي عبر الفصول الثلاثة يبين أن النظام الاقتصادي الدولي يقف أمام مرحلة إعادة تشكل، تتداخل فيها الأزمات مع تراجع هيمنة المؤسسات التقليدية، وصعود التكتلات الاقتصادية، وتنامي مطالب الإصلاح الاقتصادي العالمي. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الخاتمة العامة لتقييم الفرضيات التي

انطلقت منها الدراسة، والتحقق من مدى اتساقها مع النتائج المتوصل إليها، قبل الانتقال إلى تقديم جملة من التوصيات العملية، واستشراف آفاق البحث في ظل التحولات الجيو-اقتصادية التي ما تزال تتسارع وتعيد صياغة ملامح الاقتصاد العالمي.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

انطلقت هذه الأطروحة من خمس فرضيات رئيسية، حاول الباحث من خلالها تقديم أجوبة مبدئية للإشكالية العامة، قبل تعميق التحليل عبر الفصول الثلاثة التي تتكون منها الأطروحة. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، أصبح من الممكن الآن اختبار هذه الفرضيات وتقييم مدى صحتها، انطلاقاً من الاستقراء والتحليل المقارن للمضامين النظرية والتاريخية والتحليلية التي عرضتها الدراسة.

أولاً - تفترض الفرضية الأولى أن النظام الاقتصادي الدولي، كما تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، يقوم على بنية مؤسسية تعكس توازنات القوة السائدة آنذاك، وأن هذه البنية حملت في داخلها اختلالات بنيوية جعلت مخرجات النظام تميل بصورة واضحة لصالح القوى الاقتصادية الكبرى. وعند الرجوع إلى ما تمت مناقشته في الفصل الأول، يتضح أن مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الرئيسية -وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والجات ثم منظمة التجارة العالمية- لم تُبنَ على قاعدة تمثيل متكافئ للدول، بل تأسست وفق منطق يربط النفوذ الاقتصادي بالوزن السياسي للدول الكبرى، وهو ما انعكس على آليات التصويت، شروط التمويل، طبيعة برامج الإصلاح، وحتى القواعد التي تحكم التجارة العالمية.

وقد بين التحليل المفصل أن الدول الصناعية الكبرى استطاعت، عبر هذه المؤسسات، ترسيخ نمط من الحوكمة الاقتصادية يعكس أولوياتها ويمنحها قدرة واسعة على توجيه السياسات الاقتصادية الدولية، بينما ظلت مشاركة الدول الصاعدة والنامية محدودة في عملية صنع واتخاذ القرار، رغم اتساع تأثير تلك القرارات على اقتصاداتها. كما أظهر الفصل الأول أن هذه الاختلالات لم تكن مؤسسية فقط، بل فكرية أيضاً، لأن النموذج الليبرالي الذي هيمن بعد الحرب الباردة أعاد إنتاج علاقات غير متكافئة بين الدول عبر آليات تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

وبناء عليه، يتأكد أن الفرضية الأولى تستند إلى معطيات تحليلية صلبة، إذ يظهر أن النظام الاقتصادي الدولي لم ينجح في توفير تمثيل عادل أو متوازن للدول، وأن الاختلالات البنيوية التي رافقته منذ نشأته كانت من أهم أسباب هشاشته أمام الأزمات لاحقاً، ومن أبرز دوافع صعود التكتلات الاقتصادية البديلة.

ثانيا - تركز الفرضية الثانية على أن الأزمات المالية العالمية ليست أحداثا استثنائية، بل مؤشرات على هشاشة بنيوية في الاقتصاد العالمي، وأن المؤسسات الاقتصادية الدولية أظهرت محدودية واضحة في التعامل معها أو احتوائها. وتبين الدراسة في الفصل الثاني أن الأزمات المالية -منذ أزمة الكساد العظيم إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997 وصولا إلى أزمة 2008- تكشف نمطا متكررا في عمل الأسواق المالية يرتبط بالمضاربة المفرطة، ضعف الرقابة، فجوات المعلومات، وتوسع الارتباطات المالية بين الاقتصادات، الأمر الذي يجعل الصدمات تنتقل بسرعة غير مسبقة عبر الحدود.

كما أظهر التحليل أن المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لم تتمكن من أداء الدور الوقائي الذي يفترض أن تضطلع به، إذ غالبا ما جاء تدخلها بعد وقوع الأزمات وليس قبلها، وبسياسات ركزت أكثر على الاستقرار المالي قصير الأمد بدل معالجة العوامل البنيوية التي تولد هشاشة مستدامة في الأسواق العالمية. وقد كشفت أزمة 2008 بصورة أوضح عن محدودية نموذج الحوكمة المالية الدولية القائم، وعن الحاجة الملحة لإصلاح أدوات الرقابة والمعايير التنظيمية وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية. ومن هذا المنظور، فإن الفرضية الثانية تحظى بتأكيد قوي لأن الأزمات المالية برهنت بالفعل على أن النظام المالي العالمي يعاني اختلالات بنيوية متراكمة، وأن المؤسسات الدولية لم تستطع توفير آليات فعالة لمنع تكرار الأزمات أو الحد من انتشار آثارها، وهو ما مهد لاحقا لظهور فواعل اقتصادية جديدة تسعى لطرح مقاربات بديلة أو موازية للحوكمة المالية الدولية الراهنة.

ثالثا- تذهب الفرضية الثالثة إلى اعتبار أن أزمة 2008 مثلت نقطة تحول أساسية في بنية النظام الاقتصادي الدولي، وأن تداعياتها ساهمت في إعادة تقييم الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية. وعند الرجوع إلى التحليل الوارد في الجزء الثاني من الفصل الثاني، يتضح أن الأزمة لم تكن حدثا ماليا عابرا بقدر ما كانت تعبيراً عن خلل بنيوي عميق في آليات عمل النظام المالي العالمي، خاصة مع اتساع نطاق الابتكارات المالية غير الخاضعة للضبط، وتضخم مستويات المديونية، وتراجع فعالية الرقابة التنظيمية داخل الاقتصاد الأمريكي الذي يعد مركز العالم.

وقد أظهرت الأزمة حدود قدرة المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في التنبؤ بالأزمات واحتوائها، وهو ما أعاد طرح مسألة إصلاح الحوكمة المالية الدولية على نحو أكثر إلحاحا. كما أدت الأزمة إلى تعزيز مكانة مجموعة العشرين كإطار أوسع لتمثيل الاقتصادات الصاعدة، الأمر الذي كشف عن بداية تحول في مراكز صنع القرار الاقتصادي على المستوى العالمي. وبهذا المعنى، فإن أزمة 2008 لم تُعد

فقط توزيع الأدوار داخل النظام الاقتصادي الدولي، بل دفعت أيضا نحو مراجعة النموذج النيوليبرالي الذي سيطر منذ الثمانينيات، وأعادت الاعتبار لتدخل الدولة والتنظيم الدولي في إدارة الأسواق.

وعليه، يمكن تأكيد الفرضية الثالثة بدرجة واضحة، إذ كشفت الأزمة عن هشاشة بنية النظام الاقتصادي الدولي ودفعت نحو تغييرات مؤسسية وفكرية تركت أثرا ممتدا على طبيعة الحوكمة الاقتصادية العالمية.

رابعا - تركز الفرضية الرابعة على اعتبار أن التكتلات الاقتصادية أصبحت اليوم فواعل رئيسية في إعادة تشكيل اتجاهات العولمة وفي إعادة توزيع القوة داخل الاقتصاد العالمي. ويظهر التحليل الوارد في الفصل الثالث أن التكتلات لم تعد مجرد ترتيبات تعاقدية تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية أو تعزيز التجارة البينية، بل تحولت إلى وحدات جيو-اقتصادية متماسكة تمتلك قدرة فعلية على التأثير في القواعد والضوابط التي تدير الاقتصاد الدولي.

لقد بين الفصل أن التكتلات الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي والـ "آسيان" و"اتفاقية التجارة الحرة الولايات المتحدة-المكسيك-كندا" (USMCA) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، أصبحت تشكل شبكات إنتاج وتجارة واستثمار قادرة على إعادة صياغة سلاسل القيمة العالمية، وعلى توجيه المعايير التنظيمية التي تخضع لها المنتجات والتجارة العالمية. كما أبرزت الدراسة أن هذه التكتلات وفرت للدول الأعضاء - خصوصا الدول النامية منها - فضاءات تفاوضية جماعية مكنتها من تعزيز موقعها داخل النظام الدولي، في مقابل محدودية فعالية المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف خلال العقدين الأخيرين.

وبذلك، فإن التكتلات لا تؤثر فقط في توازنات العولمة، بل تشكل أحد المحركات الأساسية للانتقال نحو نظام اقتصادي دولي متعدد المراكز، وهو ما يجعل الفرضية الرابعة أقرب إلى التأكيد منها إلى الاختبار، بالنظر إلى الأدلة التحليلية التي بينت تنامي دور هذه التكتلات في تقرير اتجاهات الاقتصاد العالمي.

خامسا - ترى الفرضية الخامسة أن صعود تكتل البريكس يمثل تحولا بنويا مهما في النظام الاقتصادي الدولي، وأنه يمتلك القدرة على التأثير في موازين القوة الاقتصادية العالمية. ويؤكد التحليل الوارد في الجزء الثاني من الفصل الثالث أن البريكس، منذ تأسيسه وتوسعه، أصبح يعكس واقعا جديدا في توزيع القوة داخل الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى ما يجمعه من إمكانات ديموغرافية ضخمة، وقدرات إنتاجية وتجارية متنامية، إضافة إلى قوة مالية بدأت تتجسد في مبادرات مؤسسانية مثل "بنك التنمية الجديد" و"صندوق احتياطي الطوارئ".

كما أن التوسع الأخير نحو صيغة "بريكس+" يعكس توجهها استراتيجيا نحو بناء فضاء اقتصادي أوسع، قادر على تعزيز استقلالية الاقتصادات الصاعدة عن مراكز النفوذ التقليدية، وعلى طرح بدائل تدريجية للنظام النقدي والمالي الموروث عن منظومة بريتون وودز. ومع أن التكتل لا يزال يواجه تحديات ترتبط بتباينات هياكل أعضائه ومصالحهم، إلا أن اتجاهه العام يعكس انتقالا تدريجيا نحو دور دولي أكثر تأثيرا، خصوصا في ظل تراجع القدرة الانفرادية للقوى الغربية على توجيه قواعد الاقتصاد العالمي.

وبذلك، يمكن القول إن الفرضية الخامسة مدعومة إلى حد كبير، لأن صعود البريكس يعبر في جوهره عن إعادة موضوعة القوى الصاعدة داخل بنية النظام الاقتصادي الدولي، وعن بداية تشكل تعددية اقتصادية قد تتعزز في العقود المقبلة.

التوصيات والاقتراحات

أظهرت الدراسة أن النظام الاقتصادي الدولي بصيغته الراهنة يقف أمام منعطف بنيوي حاسم يتطلب مراجعة عميقة لآليات عمله وهياكله المؤسسية. ومن ثم، فإن التوصيات المقترحة لا تأتي كبداية جاهزة، وإنما كمسارات إصلاحية ممكنة تستند إلى الاستنتاجات التي كشفت عنها فصول الأطروحة.

أولا، يتطلب إصلاح بنية النظام الاقتصادي الدولي مراجعة شاملة لآليات صنع القرار داخل المؤسسات المالية والتجارية الدولية، بما يسمح بإعادة توزيع أكثر توازنا للنفوذ بين الدول الصناعية والدول الصاعدة والنامية. وقد بيّن التحليل أن استمرار اختلالات التمثيل داخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعمق فجوة الثقة بين هذه المؤسسات والدول الصاعدة أو النامية، ويحد من قدرة النظام على تحقيق استقرار مالي شامل. ومن ثم، فإن توسيع قاعدة التصويت، وربط النفوذ داخل تلك المؤسسات بمتغيرات اقتصادية موضوعية وليس بمعايير تاريخية-أيديولوجية، يشكل خطوة أساسية نحو نظام حوكمة أكثر عدالة وفعالية.

ثانيا، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الإطار الوقائي العالمي ضد الأزمات المالية، عبر تطوير آليات الإنذار المبكر وتحسين جودة البيانات المتبادلة بين الدول والمؤسسات الدولية، إلى جانب فرض معايير أكثر صرامة على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي كانت، في كثير من الحالات، الشرارة الأولى لاندلاع الأزمات. وقد أثبتت أزمة 2008 أن ترك الأسواق المالية دون رقابة فعالة يفضي إلى نتائج كارثية، وأن غياب التنسيق بين الدول يمكن أن يجعل الأزمات أكثر عمقا واتساعا.

ثالثاً، كشفت الدراسة أهمية التكتلات الاقتصادية باعتبارها فضاءات قادرة على توفير بدائل تنظيمية وسياسية للدول التي تأكدت بأن النظام الدولي التقليدي لم يعد يعكس مصالحها. ومن هنا تبرز توصية تتعلق بضرورة تشجيع الدول النامية على بناء تكتلات فعالة تركز على أسس تكاملية واضحة، وتبتعد عن الطابع الشكلي الذي ظل يميز العديد من المبادرات الإقليمية. فنجاح تكتلات مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان والبريكس يقدم نموذجاً دالاً على أن التكامل يمكن أن يتحول إلى رافعة تنموية وجيو-اقتصادية ذات أثر عالمي.

رابعاً، أكدت الأطروحة أن الدول الصاعدة أمام فرصة لإعادة صياغة موقعها داخل الاقتصاد العالمي سواء عبر الانضمام إلى تكتلات قائمة أو بناء أطر تعاون جديدة. غير أن ذلك يتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، وتطوير البنى التحتية، وتبني سياسات صناعية تمكن هذه الدول من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ليس كملاحق أو أسواق استهلاكية، بل كفاعلين منتجين قادرين على المنافسة.

خامساً، أما فيما يتعلق بتكتل البريكس، فقد أظهر التحليل أن هذا التكتل يمتلك مقومات موضوعية تؤهله للعب دور متزايد في الاقتصاد العالمي، لكن قدرته على التأثير المستدام تظل مشروطة بتطوير مؤسساته المالية وتعميق التعاون بين أعضائه، وتقليص التباينات الاقتصادية والسياسية التي قد تعرقل فعاليته. ومن ثم، فإن تعزيز العمل المشترك داخل البريكس، وتطوير أدواته التمويلية، وربط مشاريعه بالاقتصاد الحقيقي للدول الأعضاء، يمثل خطوة ضرورية لإنجاح رؤيته في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر تعددية.

وأخيراً، تشير نتائج الأطروحة إلى ضرورة تعزيز الحوار بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، بدل تحويل التكتلات إلى أدوات للاستقطاب الجيو-سياسي. فالمسار الأكثر استدامة للنظام الاقتصادي الدولي هو ذاك الذي يوفق بين التنافس والتعاون، ويتيح لتعدد الأقطاب أن يكون مصدراً لاستقرار النظام العالمي وليس لعكسه.

آفاق الدراسة

كشفت النتائج التي خلصت إليها الأطروحة أن النظام الاقتصادي الدولي يقف عند لحظة تحول تاريخية مفصلية، تتداخل فيها عناصر التغيير البنوي مع صعود فواعل اقتصادية جديدة، وتبرز فيها التكتلات الصاعدة -وفي مقدمتها مجموعة البريكس- بوصفها أحد أهم محركات إعادة تشكيل موازين القوة في الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق، فإن آفاق البحث في هذا المجال تظل واسعة ومتعددة الأبعاد، لكون التحولات الجارية لم تبلغ نهايتها بعد، بل لا تزال في طور التشكل، الأمر الذي يفتح المجال أمام أسئلة بحثية مستقبلية تستدعي متابعة علمية منهجية.

فالمرحلة المقبلة قد تشهد إعادة رسم أعمق لبنية الحوكمة الاقتصادية الدولية، خاصة إذا استمرت مطالب الدول الصاعدة بالإصلاح داخل مؤسسات بريتون وودز، أو إذا تمكنت التكتلات الاقتصادية من بناء شبكات تعاون مالية وإنتاجية قادرة على موازنة النفوذ التقليدي للدول الصناعية. كما أن توسع البريكس وإطلاق آليات مالية بديلة يمثل اتجاهاً قد يتطور إلى بنية نقدية موازية أو مكملية للنظام النقدي القائم، ما يستدعي دراسات معمقة حول آفاق ظهور ترتيبات مالية ونقدية جديدة تتجاوز هيمنة الدولار.

ومن جهة أخرى، يفتح التحول المستمر في سلاسل القيمة العالمية آفاقاً جديدة للبحث في تأثير التكتلات الاقتصادية على إعادة توزيع الصناعات المتقدمة، لاسيما في ظل سياسات إعادة التوطين الصناعي التي تقودها القوى الكبرى وتتنافس التكتلات الإقليمية عليها. وهذا يطرح أسئلة حول موقع الدول النامية في هذه السلاسل، وحول ما إذا كانت التكتلات الاقتصادية قادرة بالفعل على تحويل الاقتصادات الصاعدة إلى مراكز صناعية ذات قيمة مضافة عالية.

كما أن تصاعد التوترات الجيو-سياسية بين القوى الكبرى، وتراجع فعالية المؤسسات متعددة الأطراف، يمثلان مجالاً خصباً لدراسة مستقبل النظام الدولي، وطبيعة التحالفات الاقتصادية التي يمكن أن تتشكل في سياقات المنافسة أو المواجهة الاقتصادية. فالتفاعل بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية بات أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، وهو ما يفرض على الباحثين دراسة الروابط الجديدة بين الأمن الاقتصادي، السياسة الصناعية، وموازنين القوة داخل التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ولا تقتصر آفاق البحث على المستوى الدولي فحسب، بل تمتد إلى المستوى الوطني، حيث يظل السؤال مطروحاً حول كيفية تمكن الدول النامية من الاستفادة من هذه التحولات عبر سياسات اقتصادية جديدة، واستراتيجيات للاندماج الذكي في التكتلات، أو بناء شراكات اقتصادية متعددة الاتجاهات. وبالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي يمر بمسار انتقالي نحو تعددية أعمق في مراكز القوة، فإن قدرة الدول النامية على التكيف مع هذا التحول قد تحدد مكانتها المستقبلية داخل النظام الدولي.

وعليه، فإن آفاق الدراسة تتجه نحو مزيد من التعمق في تحليل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام الدولي، ودراسة سيناريوهات تطور البريكس، وتحليل التفاعلات بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، بالإضافة إلى متابعة الأزمات المالية الجديدة المحتملة وتأثيرها على توازنات القوة العالمية. وبذلك تبقى نتائج هذه الأطروحة خطوة في مسار بحثي أوسع، يحتاج إلى مواصلة الاستقصاء العلمي لاستشراف ما قد يطرأ من متغيرات بنيوية على النظام الاقتصادي الدولي خلال العقود القادمة.

المراجع

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

I - الكتب

- 1 - إبراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الرابعة، مخبر الجامعة: المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- 2 - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- 3 - إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 4 - إبراهيم محمد الفار، السياسات التجارية الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
- 5 - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة الكتب الشهرية «عالم المعرفة»، العدد 435، الكويت، جوان 2016.
- 6 - أسامة المجذوب، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
- 7 - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- 8 - بشينا حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، دار الأمين، القاهرة، 2000.
- 9 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة الكتب الشهرية «عالم المعرفة»، العدد 257، الكويت، ماي 2000.
- 10 - سلامة مصطفى، قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- 11 - سمير صارم، معركة سياتل: حرب من أجل الهيمنة، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000.

- 12 - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 1994، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
- 13 - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 14 - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 15 - سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة مبدولي، القاهرة، 1999.
- 16 - صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 17 - صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، 1987.
- 18 - عبد العزيز العميري، صندوق النقد الدولي ودوره في النظام المالي العالمي، دار المناهج، الأردن، 2015.
- 19 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم وعدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 20 - عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
- 21 - عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات والحلول، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- 22 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
- 23 - عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 24 - عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: الفرص والتحديات، الطبعة الأولى، مكتبة مبدولي، القاهرة، 2000.

- 25 - علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية: جولة أوروغواي وتقنين نهج العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997.
- 26 - عمر محجوب، النظام النقدي الدولي: الأسس النظرية والتطورات التاريخية، دار مجدلاوي، عمان، 2001.
- 27 - فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.
- 28 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 29 - مرسى السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية - OMC - عرض تاريخي تحليلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
- 30 - محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 31 - محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وهموم المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 32 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001.
- 33 - محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 34 - محسن أحمد الخضير، اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

II - الأطروحات والرسائل الأكاديمية

- 35 - إكرام مياشي، موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
- 36 - الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- 37 - العربي بوزيان، أدوات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد وأثرها على الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2019.
- 38 - جابر فرطقي، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2023-2024.
- 39 - حسناء بوشارب، أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018-2019.
- 40 - رحيمة بوصبيح صالح، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
- 41 - سهيلة قطاف، دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية: حالة أزمة جنوب شرق آسيا 1997، مع اقتراح نظام إنذار مبكر لأزمة محتملة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020.
- 42 - سكيانة حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - أزمة اليورو-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- 43 - صابرينة فراح، دور التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2018-2019.
- 44 - عبد العزيز بوكار، التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة - دول المغرب العربي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

- 45 - عبد الجليل هويدي، التجارة البنينة داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية: دراسة حالة التبادل التجاري الأوروبي-مغربي خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.
- 46 - علي شتيوي، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
- 47 - فاطمة الزهراء بن شعيب، الأضرار الأساسية والملحقة لأزمة 2008 وارتداداتها: توقع الأزمات المستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- 48 - محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 49 - محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
- 50 - نجيم بن منصور، إدارة الأزمات المالية الدولية والدور الجديد للتمويلات الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
- 51 - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- 52 - هشام عماري، الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة - حالة قطاع الجمارك، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

III - التقارير، المقالات، المنشورات

أ - الدوريات والمجلات العلمية المُحكَّمة

- 53 - أحمد خليلي، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) في الحد من التنافس الدولي في المنطقة -دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 51، العدد 20، ديسمبر 2022.
- 54 - السعيد خويلدي، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، جوان 2013.
- 55 - العياشي زرزار، محمد مداحي، فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "أزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجاً"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، ديسمبر 2014.
- 56 - أم البنين معلم، لزهر وناسي، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، سطيف، المجلد 16، العدد 04، ديسمبر 2021.
- 57 - أمال شوتري، الأمن الطاقوي بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة...مجموعة العشرين والبريكس أنموذجاً، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، المجلد 11، العدد 01، ديسمبر 2024.
- 58 - جبار محفوظ، عديلة مريميت، سامية عمر عبده، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، 2011.
- 59 - جمال الدين زروق، القضايا الهامة والحيوية للدول النامية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية المستقبلية، نشرة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.
- 60 - حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية: محاولة للفهم، صحيفة الشعب المصرية، 03 نوفمبر 2008.
- 61 - حسين سلمان الشويخ، صندوق النقد الدولي وآثار سياساته على اقتصاديات الدول النامية، صحيفة الأيام البحرينية، العدد 12337، الصادر في 17 جانفي 2023.

- 62 - حورية بناني، تنامي ظاهرة تأسيس التكتلات الاقتصادية في العالم...قراءة في نماذج مختلفة، مجلة دفاتر MECAS، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 4، ديسمبر 2021.
- 63 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، النظام الاقتصادي العالمي، ونشأة "الجات"، موسوعة مقاتل من الصحراء، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، العدد 21، فيفري 2020.
- 64 - خبيب منذر عباس، ظهور مجموعة بريكس ودورها في النظام الاقتصادي العالمي، مجلة نسق، جامعة النهرين، العراق، المجلد 39، العدد 2، سبتمبر 2023.
- 65 - خير الدين بوزرب، عبد الله منصوري، تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية -دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، المجلد 44، العدد 44، ديسمبر 2015.
- 66 - خير الدين بوزرب، نجاة معيزي، دور الاقتصاديات المهيمنة على النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية -قراءة تحليلية باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018.
- 67 - خير الدين بوزرب، الياس حناش، أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 : أي مفارقة؟، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد 1، ديسمبر 2017.
- 68 - ذهبية لطرش، دلال عرامة، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلد 21، العدد 01، ديسمبر 2021.
- 69 - ذهبية لطرش، شافية كتاف، سمية حراق، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 22، العدد 02، جوان 2019.
- 70 - ربيعة بوقرط، محمد بلمديوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، المجلد 08، العدد خاص، 2022.

- 71 - سايمون ج. إيفنت، نظام التجارة العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1999.
- 72 - سفيان بن عبد العزيز، منتجات الهندسة المالية في ظل الاقتصاد الرمزي ودورها في عولمة الأزمات المالية - أزمة الرهون العقارية الأمريكية أنموذجاً، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 03، أوت 2017.
- 73 - سليمان التركي، منظمة التجارة العالمية: التجارة في المستقبل، مجلس الأعمال الأمريكي السعودي، بدون تاريخ.
- 74 - صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني 2000.
- 75 - صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 15، العدد 20، 2019.
- 76 - عبد العزيز حمد العويشق، قمة مجموعة العشرين وخطة العمل لمعالجة الأزمة المالية العالمية، يومية الرياض السعودية، العدد 14756، الصادر بتاريخ 2008/11/17. (آخر مطالعة في 2025/10/24).
- 77 - عبد الغفار غطاس، إمكانيات التجارة الداخلية في إفريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، المجلد 09، العدد 01، ديسمبر 2022.
- 78 - عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة - الدنمارك - (الإصدار السادس)، جانفي 2020.
- 79 - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009.
- 80 - عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، مصر، العدد 94، أبريل 2021.

- 81 - عزت عبد املوك قناوى، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد 06، العدد 09، جانفي 2020.
- 82 - علي مسعود، تكتل البريكس : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، دورية آفاق آسيوية، مصر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.
- 83 - عماد غزاري، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 02، سبتمبر 2014.
- 84 - عمر قمان، سعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجا -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الوشكريسي، تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019.
- 85 - فاضل عبد علي حسن، تجمع بريكس: نشأته، أعضاؤه، دوره الإقليمي، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد S1، نوفمبر 2022.
- 86 - فريد بلقيل، هجيرة تومي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكول التجارة في الخدمات - قراءة في المضامين والأهداف -، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2022.
- 87 - فطيمة حمزة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية، دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 22، العدد 02، نوفمبر 2022.
- 88 - كريمة منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 29، 2014.
- 89 - كيزيا بنج تانج، تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، نشرية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

- 90 - لحسن عقومة، عمر حجان، سفيان بن عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.
- 91 - محمد حشماوي، هشام عماري، مجموعة البريكس ومحاولة إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد، مجلة المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، تيبازة، المجلد 11، العدد 01، جوان 2024.
- 92 - محمد رملي، رابح وسعي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و الأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019.
- 93 - محمد قلي، عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، فيفري 2017.
- 94 - محمد رضا، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة بريكس، في مدرك الدول الساعية للانضمام، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 72، 2023.
- 95 - محمد ماموني العلوي، بريكس من منظمة سياسية إلى قوة اقتصادية صاعدة، صحيفة العرب، العدد 12866 لندن، 2023/08/19.
- 96 - محمد علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي، الأزمة المالية: الأشكال - المؤشرات - النماذج والعدوى المالية، دراسة نظرية - تحليلية للأزمة الآسيوية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 15، الإصدار 59، 2009.
- 97 - مصطفى عبد الجواد، العرب في مجموعة البريكس، الفرص والأمال والتحديات، مجلة آفاق عربية وإقليمية، مصر، العدد 14، 2023.
- 98 - مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية: آلية إدارة اتفاقيات الجات، ملحق الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1997.
- 99 - موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، سلسلة محاضرات العلماء البارزين : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1993.

100 - موسى كاسحي، رقية دربال، صندوق النقد الدولي ودوره في علاج الأزمات الاقتصادية أزمة فيروس كورونا سنة 2020 نموذجاً-، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 36، العدد 03، 2022.

101 - وليد بشيشي، سليم مجلخ، طلال زغبة، دراسة تحليلية معمقة حول أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 02، ديسمبر 2018.

102 - وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 13، العدد 03، ديسمبر 2020.

ب - التقارير والمنشورات

103 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (حمدي بشير)، فرص نجاح مجموعة البريكس في ظل مشهد دولي مضطرب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، جانفي 2024.

104 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (ريهام باهي)، توسع بريكس وفرص مناورة القوى المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر 2023، آخر مطالعة 2026/01/18.

105 - رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية (نشوى عبد النبي)، اللوجستيات.. مرتكز رئيس لتعزيز دور البريكس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2024/03/10. الرابط : urlr.me/4wPcKM

106 - صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية لأعوام: 2009، 2010، 2011، 2012، واشنطن.

107 - صندوق النقد الدولي، الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2023.

108 - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة، بيان صحفي رقم 09/30 صادر بواشنطن بتاريخ 06 مارس 2009 ، آخر مطالعة 2025/12/22. الرابط : urlr.me/pxMFng

109 - صندوق النقد الدولي، بداية جديدة في ممارسة الصندوق للرقابة الاقتصادية، نشرة الصندوق بقلم "غيلدا فرنانديز وآخرون"، 19 جويلية 2012، آخر مطالعة 2025/11/15. الرابط:

urlr.me/Vx6KHf

110 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظامية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف، تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظامية والتعاون الاقتصادي، موجز تنفيذي، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، مارس 2009.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

I - Books:

- 111 - AGLIETTA Michel et MOATTI Sandra : **Le FMI : De l'ordre monétaire aux désordres financiers**, Editions Economica, Paris, 2000.
- 112 - BALDESCHI Laetitia, COHEN Juliette et DRUT Bastien, **Turbulences dans l'économie mondiale Transition énergétique, bouleversements démographiques, raréfaction des ressources**, Louvain-la-Neuve : De Boeck Supérieur, Belgique, 2023.
- 113 - BENYAHIA Farid, **L'impact de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce l'OMC**, Dar EL Houda, Ain M'lila, Algérie, 2006.
- 114 - BERANGER Taxil, **l'OMC et les pays en développement**, Montchrestien, Paris, 1998.
- 115 - BERTRAND Agnès, KALAFATIDES Laurence, **OMC, Le Pouvoir Invisible**, Librairie Arthème Fayard, Italie, 2002.
- 116 - BÜRBAUMER Benjamin, **Chine/États-Unis, le capitalisme contre la mondialisation**, Edition La Découverte, Paris, 2024.
- 117 - CABESTAN Jean-Pierre, **La politique internationale de la Chine**, Éditeur : Presses de Sciences Politiques, Paris, 2022.
- 118 - CANAS Patrice, **Fiches d'économie de l'Union européenne (UE)**, Rappels de cours et exercices corrigés, Ellipses, 2022.

-
- 119 – COLARD–FABREGOULE Catherine, **L'Essentiel de l'Organisation Mondiale de Commerce : OMC**, Gualino Editeur, Paris, Novembre 2002.
- 120 – DAVIES Rob, (traduction de l'anglais CAPPELLE Célia), **Démondialisation / La zone de libre-échange africaine, levier pour la diversification économique ?**, Éditions Syllepse, Paris 2021.
- 121 – DEGRYSE Christophe : **L'économie en 100 mots d'actualité : G7 – G20**, Louvain-la-Neuve : De Boeck Supérieur, France, 2024.
- 122 – DELCOURT Laurent, APOLINÁRIO JÚNIOR Laerte et autres, **BRICS+ : une alternative pour le Sud global ? Points de vue du Sud**, Éditions Syllepse, Paris, 2024.
- 123 – EICHENGREEN Barry, **Globalizing Capital: A History of the International Monetary System**, Princeton University Press, Princeton (New Jersey), USA, 2008.
- 124 – FAU Nathalie et FRANCK Manuelle, **La région Asie du Sud-Est : Une mutation des territoires**, Armand Colin, Paris 2024.
- 125 – FLORY Thiébaut, **l'Organisation Mondiale du Commerce – Droit Institutionnel et Substantiel** –, Etablissements Emile Bruylant, Bruxelles, 1999.
- 126 – GAILLARD Marion, **L'Union européenne: institutions et politiques**, La Documentation française, France, 2022.
- 127 – GIORDANO Paolo, DURAND Marie-Françoise et VALLADÃO Alfredo : **Vers un accord entre l'Europe et le Mercosur**, Presses de Sciences Politiques Académique, Paris, 2001.
- 128 – HE Shuang, **L'influence des médias chinois en Asie-Pacifique**, Hermann, Hors collection, Paris, 2019.
- 129 – Hedir Mouloud, **L'Economie Algérienne à l'épreuve de l'OMC**, Edition ANEP, Alger, 2003.

-
- 130 – HOEKMAN Bernard And KOSTECKI Michel , **The Political Economy of the World Trading System: The WTO and Beyond**, Oxford University Press, Oxford, UK, 2017.
- 131 – IRWIN Douglas A., **Peddling Protectionism: Smoot–Hawley and the Great Depression**, Princeton University Press, Princeton (New Jersey), USA, 2011.
- 132 – JACKSON John H., **The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations**, MIT Press, Cambridge (Massachusetts), USA, 1997.
- 133 – KEOHANE Robert, NYE JR Joseph S., **Power and Interdependence : World Politics in Transition**, (4th Edition), Pearson Education (Longman), USA — published by a US-based publisher, 2011.
- 134 – KRIEGER–KRYNICKI Annie, **L’Organisation Mondiale du Commerce**, Edition Vuibert, France, 1997.
- 135 – KRIEGER–KRYNICKI Annie, **L’Organisation Mondiale du Commerce : Structures Juridiques et Politiques de Négociation**, 2^{ème} édition, Sur les presses de l’imprimerie Tournai Graphic, Tournai – Belgique, Mai 2005.
- 136 – KRUGMAN Paul & OBSTFELD Maurice, **International Economics : Theory and Policy**, Pearson, USA, 2018.
- 137 – LENAIN Patrick, **Le FMI**, 4ème Edition, Éditions La Découverte, Paris, 2004.
- 138 – MARCEL Bruno et TAÏEB Jacques, **Les grandes crises 1873–1929–1973–2008 ?**, Dunod «Éco Sup», Paris, 2019.
- 139 – PAQUIN Stéphane, BADIE Bertrand et VIDAL Dominique, **Fin du leadership américain ? L’état du monde 2020**, La Découverte, Paris, 2019.
- 140 – POLET François, **Nouvelle géopolitique de l’Afrique : Points de vue du Sud (Les BRICS et l’Afrique : reproduction des logiques extractivistes)**, Éditions Syllepse «Alternatives Sud», Paris, 2025.
- 141 – POSTEL–VINAY Karoline, **Le G20, laboratoire d’un monde émergent**, Presses de Sciences Politiques « Nouveaux Débats », Paris, 2011.

- 142 – SEROUSSI Roland, **GATT, FMI, et la Banque Mondiale, les nouveaux gendarmes du monde**, Dunode, Paris, 1994.
- 143 – TERTRAIS Hugues, Avec la collaboration de LEROY Thibault MARIN Cécile et MARIE Mélanie, **Atlas de l'Asie du Sud-Est : La construction de l'Asean**, Autrement Atlas, Paris, 2019.
- 144 – THERME Clément, **Idées reçues sur l'Iran Un pouvoir à bout de souffle ? / L'Iran cherche à sortir de son isolement international en adhérant à l'OCS et aux BRICS+**, Le Cavalier Bleu, Paris, 2025.
- 145 – THÉRY Hervé, **Le Brésil Pays émergé / Chapitre 8. Le Brésil entre Occident, BRICS et Afrique**–, 2^e édition, Armand Colin Perspectives géopolitiques, Paris, 2016.
- 146 – VAÏSSE Maurice, **Les relations internationales depuis 1945**, Armand Armand Colin, Paris, 2025.
- 147 – VAN DEN BOSSCHE Peter and ZDOUC Werner: **The Law and Policy of the World Trade Organization: Text, Cases and Materials**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2021.
- 148 – VANGRASSTEK Craig: **The History and Future of the World Trade Organization**, (WTO, Geneva), Switzerland, 2013.
- 149 – VASSEUR Bernard, **Vers l'après-capitalisme**, Éditeur : L'Humanité, France, 2022.
- 150 – WOODS Ngaire, **The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers**, Cornell University Press, United States, 2006.

II – Articles, Reports, and Publications :

- 151 – ABDULLAHI Y. Shehu and OKOLI Maurice, **BRICS and the Global South Cooperation**, Eurasia Review, February 15th, 2024. Link: (<https://infobrics.org/post/40617>) and (www.eurasiareview.com) .

- 152 – BENKHELOUF Rachid, SAID Imane, **Oil price shocks and unemployment rate persistence in the G7 countries : A fractional cointegration VAR approach**, Revue d'économie politique, Editeur : Dalloz, Paris, Volume 135, 2025/4.
- 153 – BOEHM Peter M., (Traduit de l'anglais par TARPINIAN Cécile), **De l'utilité du G7 : témoignage d'un sherpa**, Revue Politique étrangère, Éditions : Institut français des relations internationales, Été 2019/2.
- 154 – BOISSEAU DU ROCHER Sophie et NICOLAS Françoise, **L'ASEAN : défis relevés, défis à venir**, Revue Politique étrangère, Éditions Institut français des relations internationales, Paris, Été 2017/2.
- 155 – **BRICS Nations Hold 45 Trillion \$ in Investable Wealth Report**, Big News Network, international news agency, Monday, February 12th, 2024.
Link : (www.bignetwork.com) and (<https://infobrics.org/post/40567>)
- 156 – **BRICS+ : An Impressive Enlargement**", Realnews magazine, January 27th, 2024.
Link : (realnewsmagazine.net) and (<https://infobrics.org/post/40375/>)
- 157 – **The BRICS Wealth Report: Challenging the Global Economic Order**, Hubbis report, January 30th, 2024. Link: (www.hubbis.com) and (<https://infobrics.org/post/40393>)
- 158 – DAI Xinyuan and HOLMES Joshua, **Opportunity Squandered ? Institution building in Asia Pacific**, Revue Outre-Terre, Éditeur : L'Esprit du Temps, Paris, N° 58–59, 2020/1.
- 159 – DEMIRGUC-KUNT Asli and DETRAGIACHE Enrica, **The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries**. Link : www.imf.org > ft > staffp
- 160 – DROUHAUD Pascal, **Amérique latine : Relations Afrique–Amérique latine, entre mythes et réalités**, Revue Défense Nationale, France, n° 882, 2025/7.
- 161 – DSOUZA Vinod, **BRICS Control 47% of Global Oil, U.S. Owns Just 2.1%**, Watcher Guru site, February 1, 2024. Link: (watcher.guru) and (<https://infobrics.org/post/40413>).

- 162 – GOMART Thomas, **Le G7 vers l'Afrique**, Éditions : Société d'Édition de Revues S.E.R, Paris, mars 2019.
- 163 – GÜRCAN Efe Can, **Global New Era for BRICS: Understanding Its Growth and Impact**, Daily Sabah, February 08th, 2024. Link: (www.dailysabah.com) and (<https://infobrics.org/post/40519>)
- 164 – HEFFERNAN S. Jack, **BRICS Stocks to Own Now**, Live trading news, January 30, 2024. Link: (www.livetradingnews.com) and (<https://infobrics.org/post/40405>).
- 165 – International Monetary Fund (IMF), **Quotas — Updated Estimates Following the Fourteenth General Review**, IMF Policy Paper, Washington D.C., 2010.
- 166 – International Monetary Fund (IMF), **Social Safeguards and Program Design in IMF-Supported Programs**, IMF Policy Paper, Washington, D.C., 2019.
- 167 – KARDERINIS Isidoros: **BRICS+ : An Impressive Enlargement**, The Business and Financial Times newspaper (B&FT Online), February 01st, 2024. Link: (thebftonline.com) and (<https://infobrics.org/post/40452>)
- 168 – KLOMEGAH Kester Kenn, **BRICS Driving Emerging, New Global Architecture**, Modern Diplomacy magazine, February 05th, 2024. Link: (moderndiplomacy.eu) and (<https://infobrics.org/post/40484>).
- 169 – MAGALHÃES PRATES Daniela et PERUFFO Luiza, **La fin du dollar roi ? Les Brics entre le dollar et le renminbi**, Magazine L'Économie politique, Éditions : Alternatives économiques, Paris, N° 102, 2024/2.
- 170 – MARRE Béatrice, **De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle**, Rapport d'information sur la préparation de la Conférence ministérielle de l'OMC, Assemblée nationale, Paris, 1999.
- 171 – MARRE Béatrice, **Vers une démocratie planétaire ? Les leçons de la conférence de Seattle**, Rapport d'information sur la réforme de l'Organisation mondiale du commerce et son lien avec l'architecture des Nations unies, Assemblée nationale, Paris, 2000

- 172 – O’NEILL’S Jim, **game-changing paper on the importance of BRICs economies: Building Better Global Economic BRICs**, Global Economic Investment Research, Goldman Sachs, Paper No 66, 30th November 2001.
- 173 – SAINT-MÉZARD Isabelle, **L’Inde : une puissance singulière / L’Inde et la Chine : heurts frontaliers et effondrement de la confiance**, Magazine Questions internationales, France, n°106, 2021/2, 2021.
- 174 – SAJJAD Ashraf, **BRICS+: All Roads Now Lead to a New World Order**, Gulf News daily, February 21st, 2024. Link: (<https://infobrics.org/post/40641>) and ([Gulfnews.com](https://gulfnews.com)).
- 175 – SALUDJIAN Alexis, **Trajectoires de croissance et volatilité macro-économique dans le Mercosur : quelques éléments d’analyse empirique**, Revue Tiers Monde, Éditions Armand Colin, Paris, n° 179, 2004/3.
- 176 – SOMÉ Gaël and ZIDOUEMBA Patrice Rélouendé, **The Role of the African Continental Free Trade Area in Transforming the Economic Landscape of the C-4 Countries**, Revue d’économie du développement, France, Vol. 32, 2024/3-4.
- 177 – United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World**, United Nations Publications, Geneva, Switzerland, 2022.
- 178 – VERCUEIL Julien : **BRICS : les incertitudes d’un forum “alternatif”**, Revue Politique étrangère, Éditions Institut français des relations internationales, Paris, Hiver 2023/4.
- 179 – World Bank (WB), **Social Safety Nets and Poverty Reduction: Concepts and Policy Issues**, WB Publications, Washington, D.C., 2003.
- 180 – World Trade Organization (WTO), **Accessions to the World Trade Organization: A Handbook**, WTO Publications, Geneva, Switzerland, 2017.
- 181 – World Trade Organization (WTO), **Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future**, WTO Publications, Geneva, Switzerland, 2023.

- 182 – World Trade Organization (WTO), **Un commerce ouvert sur l'avenir**, 2^{ème} édition, Division de Luxembourg information et des Relations avec les Médias, Genève, Suisse, Juillet 2001.

III – International Conventions and Treaties

- 183 – Agreement of the International Monetary Fund (IMF), Articles XII & XVIII, Washington, D.C. latest amended version.
- 184 – Agreement of the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), Article II, Section 1, Washington, D.C, latest amended version,
- 185 – Agreement Establishing the World Trade Organization (WTO), Marrakesh Agreement, Articles III & XV, 1994.

ثالثاً – المواقع الإلكترونية

I – هيئات الرسمية (حكومات، هيئات دولية...):

– موقع البنك الدولي

- 186 – <https://www.worldbank.org/ar/archive/history>
- 187 – <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>
- 188 – <https://ida.albankaldawli.org/ar/what-ida-ar>
- 189 – <https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf>
- 190 – <https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership>

– موقع صندوق النقد الدولي

- 191 – <https://www.imf.org/ar>
- 192 – <https://www.imf.org/ar/about/factsheets/where-the-imf-gets-its-money>
- 193 – <https://www.imf.org/ar/about/factsheets/sheets/2023/special-drawing-rights-sdr>

– موقع منظمة التجارة العالمية

- 194 – https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

195 – https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/minist_f.htm

196 – <https://www.wto.org/english/>

– مواقع إلكترونية رسمية أخرى

197 – <https://www.ifc.org/ar/home>

198 – <https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116592>

199 – <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/enjeux-globaux/l-action-de-la-france-au-sein-du-g20/>

200 – <https://www.trade.gov/usmca>

201 – <https://ustr.gov> › trade-agreements

202 – www.donneesmondiales.com › ACEUM

203 https://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge.20/2009/3.e.pdf?utm_source=chatgpt.com (last visit 26/12/2024).

II – الموسوعة الحرة 'ويكيبيديا':

204 – أزمة ديون أمريكا اللاتينية، الرابط: urlr.me/U3Bbfs

205 – الأزمة المالية الآسيوية (1997)، الرابط: urlr.me/xKWzYA

206 – الكساد الكبير، الرابط: urlr.me/XYFW4K

207 – البنك الدولي، الرابط: urlr.me/fHkbZR

208 – أزمة مالية، الرابط: urlr.me/UupqCk

III – المواقع الإلكترونية الإخبارية :

209 – الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، أحمد كردش، صندوق النقد الدولي.. مؤسسة للتنمية

أم أداة للتبعية، مقال صادر بتاريخ 2020/05/19، الرابط: urlr.me/QmXyhH

- 210 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، محمد النوري، مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مقال صادر بتاريخ 2023/08/23. الرابط: urlr.me/WckN3E
- 211 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، عبد الحافظ الصاوي، صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية.. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟، مقال صادر بتاريخ 2022/07/05.
- الرابط : urlr.me/RXQ2M5
- 212 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، اتفاقية بريتون وودز، مقال صادر بتاريخ 29 مارس 2009. الرابط: urlr.me/7cZFud
- 213 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، هل يصلح صندوق النقد والبنك الدوليان نظامهما المؤسسي؟، مقال صادر بتاريخ 05 أكتوبر 2023. الرابط : urlr.me/wUHgud
- 214 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، عبد اللطيف درويش: الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، مقال صادر بتاريخ 11 جوان 2012، آخر مطالعة 2025/12/22. الرابط: urlr.me/guYWrd
- 215 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مصطفى فهمي، 5 تكتلات اقتصادية تعيد تشكيل العالم بعيدا عن الهيمنة الغربية، مقال صادر بتاريخ 2025/07/14. الرابط : urlr.me/qMBa8N
- 216 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، 25 دولة تنضم لنظام الدفع الروسي البديل لسويقت، 2025/04/03 آخر مطالعة: 02 ديسمبر 2025. الرابط : urlr.me/wcAugr
- 217 - الموقع الإلكتروني الإخباري "الجزيرة نت"، مجموعة الدول السبع.. "تجمع الكبار"، 7 سبتمبر 2022، آخر مطالعة 2025/12/17. الرابط :
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/6/27/>
- 218 - الموقع الإلكتروني الإخباري لـ "فرانس 24"، غونتر كابيل بلانكار، لماذا تعقد قمة مجموعة العشرين؟ وأين تكمن أهميتها؟، حوار منشور بتاريخ 2010/11/11، الرابط : urlr.me/FMVCXz
- 219 - الموقع الإلكتروني الإخباري "العربية نت"، محمد الحيدر، التكتلات الاقتصادية وآخرها بريكس، 2023/05/27 ، الرابط : urlr.me/yebGrq

220 - الموقع الإلكتروني الإخباري "CNN بالعربية"، لمن تميل الكفة؟.. البريكس أمام مجموعة السبع بأرقام حجم الناتج المحلي الإجمالي، 25 أكتوبر 2023. الرابط : urlr.me/m8Eh6G

221 - الموقع الإلكتروني الإخباري "وكالة رويترز (Reuters)"، مجموعة بريكس ت دشّن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، 2015/07/21، آخر مطالعة 2025/12/15، الرابط : urlr.me/wmzG4y

IV - مواقع إلكترونية لمراكز دراسات وهيئات تعليمية مختلفة

222 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، الاثنين الأسود: انهيار سوق الأسهم السيئ السمعة عام 1987، 2025/05/15، الرابط : urlr.me/7mnjtf

223 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، جهود التعافي: الطريق الطويل نحو التعافي: جهود إعادة البناء بعد العاصفة المالية في آسيا، 2025/04/27، الرابط : urlr.me/6wY3Tx

224 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، أزمة منطقة اليورو: كشف أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، 2025/04/28، الرابط : urlr.me/Cc37XG

225 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، 1971 العام الذي هزت فيه صدمة نيكسون الاقتصاد العالمي، الرابط : fastercapital.com › arabpreneur › 1971

226 - الموقع الإلكتروني "فاستركابيتال" (FASTERCAPITAL)، خفض التصنيف الائتماني: حافز للأزمة المالية الآسيوية، الرابط : fastercapital.com › arabpreneur

227 - الموقع الإلكتروني "أرقام"، الأكبر في التاريخ .. كيف تهدد أزمة الديون الاقتصاد العالمي؟، 13 أبريل 2022، الرابط : urlr.me/S5NwpK

228 - الموقع الإلكتروني "عرفني"، زكريا تقي، الأزمة المالية الآسيوية: الأسباب، الاستجابة، والدروس المستفادة، 2025/01/05، الرابط : 3arfni.com › term › asian-financial-crisis

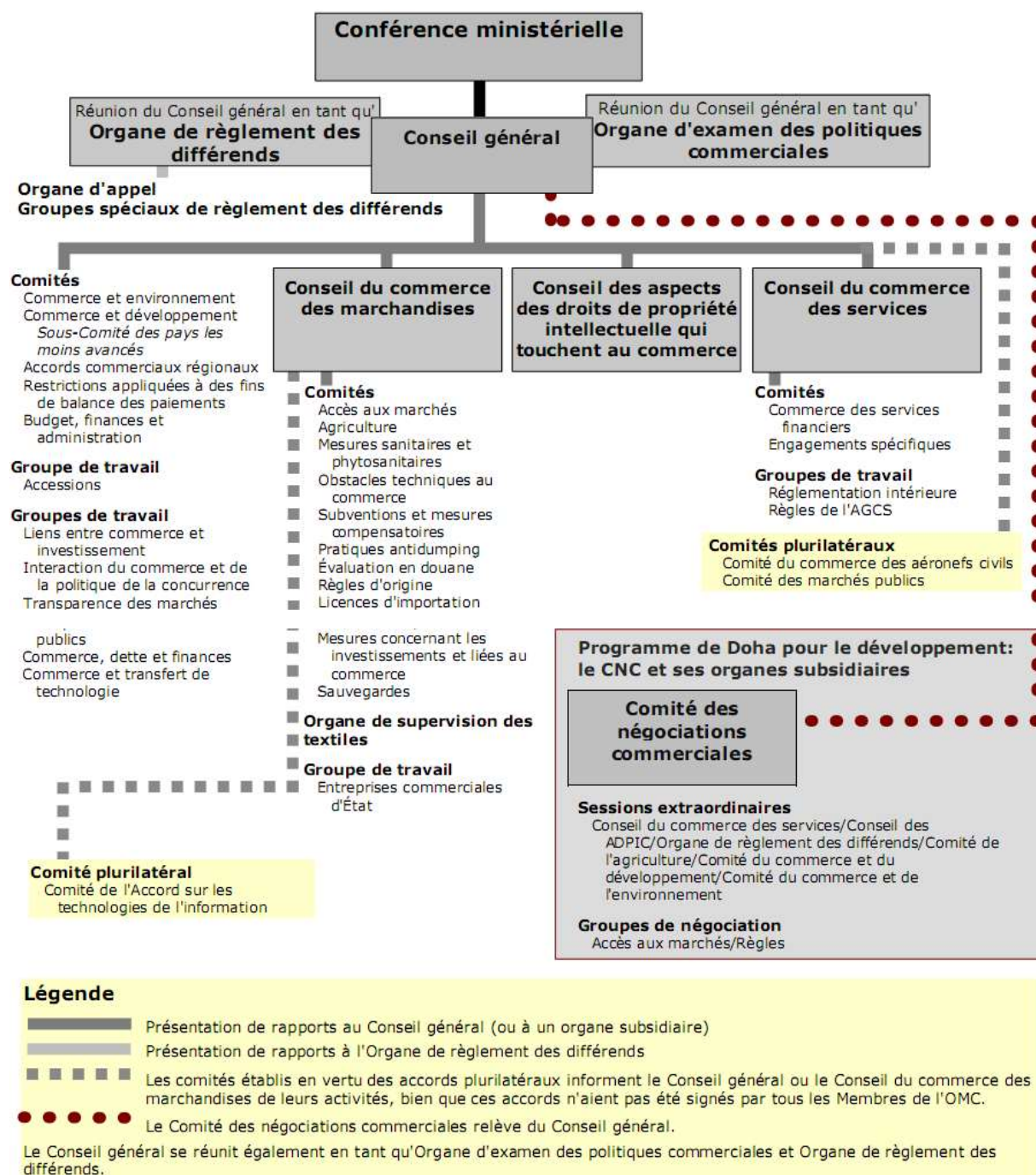
229 - الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية، (آخر زيارة 2025/12/22)، الرابط : urlr.me/6TAK43

229 - <https://www.investopedia.com/ask/answers/> (last visit 26/12/2024).

- 230 – <https://mawdoo3.com/1929> أسباب ونتائج أزمة
- 230 – <https://www.marefa.org> › CIPS (Last visit 02/12/2025)
- 231 – <https://almerja.com/reading.php?idm=109304>
- 232 – [https://Alliance Defense Science Forum](https://Alliance%20Defense%20Science%20Forum), 08/07/2023,
- 233 – <https://www.undefense.info/threads/>
- 234 – <https://populationtoday.com> › ir-iran
- 235 – <https://www.worldometers.info> ›
- 236 – <https://china-arbic.com> ›
- 237 – <https://oecdstatistics.blog/2025/02/21/>

الملاحق

الملحق رقم (01) : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



Structure de l'OMC

Tous les Membres de l'OMC peuvent participer à tous les conseils, comités, etc., à l'exception de l'Organe d'appel, des groupes spéciaux de règlement des différends, de l'Organe de supervision des textiles et des comités et conseils établis en vertu des accords plurilatéraux.

الملاحق رقم (02): الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي في مراكش في 15/04/1994

الرقم	البلد	الرقم	البلد	الرقم	البلد
01	أنتيكا وباربودا	37	غينيا بيساو	73	السنگال
02	الأرجنتين	38	هندوراس	74	جمهورية سلوفاكيا
03	أستراليا	39	هونج كونج	75	جنوب إفريقيا
04	النمسا	40	المجر	76	إسبانيا
05	البرازيل	41	إيرلندا	77	سريلانكا
06	مصر	42	إسرائيل	78	السويد
07	الكاميرون	43	إيطاليا	79	سويسرا
08	بنغلاديش	44	جمايكا	80	تنزانيا
09	باربادوس	45	اليابان	81	تايلاند
10	بلجيكا	46	كينيا	82	تركيا
11	أوغندا	47	ج. كوريا الجنوبية	83	بريطانيا
12	بنين	48	لكسمبورغ	84	الو.م.أ.
13	بوليفيا	49	ماكاو	85	الأوروغواي
14	بوتسوانا	50	مدغشقر	86	فنزويلا
15	بوروندي	51	ملاوي	87	تونس
16	كندا	52	ماليزيا	88	المغرب
17	ج. إفريقيا الوسطى	53	مالي	89	أنجولا
18	شيلي	54	مالطا	90	بوركينافاسو
19	كولومبيا	55	موريشيوس	91	بروناي
20	الكونغو	56	المكسيك	92	ليسوتو
21	كوستاريكا	57	موزنبيق	93	سانت لوكيا
22	ساحل العاج	58	ميانمار	94	ترينيداد وتوباغو
23	كوبا	59	ناميبيا	95	زامبيا
24	قبرص	60	هولندا	96	قطر
25	جمهورية التشيك	61	نيوزيلندا	97	الكويت
26	الدانمرك	62	نيكاراغوا	98	البحرين
27	ج. الدومينيكان	63	النيجر	99	المجموعة الأوروبية
28	السلفادور	64	نيجيريا	100	الهند
29	فيجي	65	النرويج	101	زيمبابوي
30	فنلندا	66	باكستان	102	إندونيسيا
31	فرنسا	67	الباراغواي	103	إيسلاندا
32	الغابون	68	البيرو	104	جيبوتي
33	ألمانيا	69	الفلبين	105	موريتانيا
34	غانا	70	بولندا	106	زائير
35	اليونان	71	البرتغال	107	سنغافورة
36	غواتيمالا	72	رومانيا		

المصدر: عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص ص : 236 – 238.

الملحق رقم (03) : المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2007-2009

التاريخ	الحدث
فيفري 2007	الولايات المتحدة تشهد تزايداً رهيباً في أعداد المقترضين غير القادرين على دفع ديونهم من قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى تسجيل أولى حالات إفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة.
2008/09/07	وضعت وزارة الخزانة الأمريكية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري: جمعية "فاني ماي Fannie Mae" المتخصصة بتمويل الإسكان وشركة "فريدي ماك Freddie Mac" المتخصصة بتوفير السيولة للهيئات الممولة للمساكن تحت الوصاية الحكومية.
2008/09/15	أعلن عن إفلاس بنك الأعمال Lehman Brothers رابع أكبر بنك في العالم، واشترى Bank of America مؤسسة Merrill Lynch عملاق السمسرة بمساعدة السلطات الأمريكية.
2008/09/16	تأميم شركة التأمين العملاقة AIG التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في مجال التأمينات على مختلف المخاطر.
2008/09/18	السلطات الأمريكية تعلن إعدادها لخطة إنقاذ مالي بميزانية تقدر بـ 700 مليار دولار قصد إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة.
2008/10/01	مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.
2008/10/05	الاحتياطي الفدرالي يطلق مخططاً لدعم القطاع العقاري وشراء الرهون المتعثرة بغرض بعث نشاط الاستدانة من جديد والمتعلق بقطاع الأسر.
2009/01/18	الدنمارك تعلن عن مخطط لإنقاذ البنوك بميزانية تقدر بـ 13.4 مليار يورو.
2009/02/08	النرويج يعلن عن مخطط لإنقاذ الشركات بميزانية مقدرة بـ 11.4 مليار يورو.
2009/03/03	شركة التأمين AIG تعلن عن تسجيل أكبر خسارة لقطاع التأمينات في تاريخ الو.م.أ والتي قدرت بـ 99.3 مليار دولار، وتسجيل تدخل السلطات المالية الأمريكية التي ضخّت في الشركة مبلغ 30 مليار دولار وتعلن إعادة هيكلتها.
2009/04/30	صندوق النقد الدولي يعلن عن انخفاض قيمة أصول البنوك الأوروبية (خارج بريطانيا) بقيمة 1100 مليار دولار متجاوزة مثيلاتها الأمريكية (1050 مليار).
2009/06/03	حسب بيانات الوكالة الأوروبية للإحصاءات Eurostat انخفض الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بـ 4.8% في الربع الأول من سنة 2009 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2008.

المصدر : جبار محفوظ، عديلة مريم، سامية عمر عبده، الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، 2011، ص 44.

الملحق رقم (04): أهم 05 أزمات مالية عرفها النظام الاقتصادي العالمي 2/1

الأزمة (التسمية والتاريخ)	نوع الأزمة	أسباب الأزمة	آثار الأزمة على مستوى المحلي، الإقليمي والعالمي
أزمة الأسواق الناشئة في بريطانيا (1825)	أزمة مصرفية	- المضاربة على الاستثمارات المتواجدة في الاقتصاد الأمريكي ؛ - إفلاس البنوك البريطانية بسبب تعرضها لديون كبيرة، وتخلف إسبانيا عن سداد ديونها مما خفض من قيمة السندات.	- افلاس أكثر من 3300 مؤسسة ؛ - اغلاق أزيد من 10% من البنوك في بريطانيا.
أزمة الكساد العظيم بالولايات المتحدة الأمريكية 1929	أزمة أسواق مالية	- انهيار أسعار الأوراق المالية بسبب تعرضها لعمليات مفرطة من المضاربات؛ - غياب الرقابة والإشراف على الأسواق المالية الأمريكية؛ - قصور النظام النقدي (ارتباط النقد بالذهب)؛ - غياب الوازع الأخلاقي: التلاعب والمضاربة غير القانونية، المكر، الخداع، الاحتكار،... الخ.	- دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود استمرت إلى غاية سنة 1940؛ - انهيار النظام المصرفي والمالي بعد 10 أشهر فقط من بداية الأزمة، إذا أعلن 744 بنكا إفلاسه في و.م.أ، ليرتفع العدد إلى 9000 خلال فترة الثلاثينات ؛ - ارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة التي وصلت إلى 25%، (مليون بطل في و.م.أ لوحدها).
الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا 1997	أزمة سعر الصرف	- انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية في تايلاند على إثر تبني نظام سعر الصرف الثابت؛ - ضعف الرقابة والإشراف الحكومي على النظام الاقتصادي لاسيما المالي منه؛ - الإفراط في عمليات الاقتراض والإقراض؛ - الإفراط في عمليات المضاربة في الأسواق المالية.	- انهيار عملة العديد من الدول الآسيوية ؛ - انخفاض مستوى الاستثمار المحلي (الداخلي) بسبب شح السيولة ؛ - إفلاس عدد كبير من الشركات، حيث أعلنت ماليزيا عن إفلاس 435 شركة سنّي 1997 و1998، في حين بلغ العدد في كوريا بـ 17168 شركة مفلسة لسنة 1997، - ارتفاع معدلات البطالة ؛ - تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العالم بسبب انخفاض الطلب على النفط في الدول الآسيوية.

أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية 2008	أزمة مصرفية ورهن عقاري	- التعامل المفرط بالقروض وبيع الديون بشكل متكرر؛ - الإقراض المفرط دون معايير وضمانات قانونية مادية؛ - التوسع الكبير في استخدام المشتقات المالية دون رقابة أو قيود؛ - الاعتماد المتزايد على الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد العيني الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى التأثير على العملية الإنتاجية؛ - تفشي آفة الفساد الأخلاقي لا سيما الخداع والمكر، نشر معلومات وشائعات كاذبة ومغالطات في السوق المالي قصد تعظيم أرباح فئة وإفقار فئة أخرى.	- إفلاس الكثير من البنوك والشركات، وإغلاق 11 بنكاً؛ - ارتفاع حجم الديون الخارجية والداخلية إلى أزيد من 11 تريليون دولار؛ - ارتفاع قياسي لمعدلات البطالة؛ - تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على غرار الأورو، الين الياباني، واليوان الصيني.
أزمة الديون السيادية في أوروبا 2009	أزمة ديون	- تداعيات أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، التي أثرت سلباً على اليونان وتسببت في حالة من الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة؛ - ارتفاع الدين العام في اليونان؛ - زيادة النفقات مقابل ضعف وشح في الإيرادات؛ - تفشي الفساد الاقتصادي والسياسي التي تفشى في اليونان من رشوة وتلاعب ومنح أرقام وبيانات مغلوطة حول الحالة الكارثية التي كان يعرفها حقا الاقتصاد اليوناني.	- دخول العديد من الدول الأوروبية في أزمة مديونية خانقة، على غرار اليونان، البرتغال، إيرلندا، قبرص؛ - انهيار وإفلاس العديد من البنوك العمومية والخاصة؛ - ارتفاع نسبة البطالة لتصل 27%.

2/2

المصدر : موسى كاسحي، رقية دربال، صندوق النقد الدولي ودوره في علاج الأزمات الاقتصادية أزمة فيروس كورونا سنة 2020 نموذجا-، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 36، العدد 03، 2022، ص 310-312.

الملحق (05): ترتيب 20 دولة صاحبة أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي

المرتبة	البلد	الحصة: بالمليون حقوق السحب الخاصة	الحصة: النسبة المئوية من الإجمالي %	عدد الأصوات	النسبة من إجمالي الأصوات %
1	الولايات المتحدة	82994.2	17.46	831407	16.52
2	اليابان	30820.5	6.48	309670	6.15
3	الصين	30482.9	6.41	306294	6.09
4	ألمانيا	26634.4	5.60	267809	5.32
5	فرنسا	20155.1	4.24	203016	4.03
6	المملكة المتحدة	20155.1	4.24	203016	4.03
7	إيطاليا	15070.0	3.17	152165	3.02
8	الهند	13114.4	2.76	132609	2.64
9	روسيا	12903.7	2.71	130502	2.59
10	البرازيل	11042.0	2.32	111885	2.22
11	كندا	11023.9	2.32	111704	2.22
12	السعودية	9992.6	2.10	101391	2.02
13	إسبانيا	9535.5	2.01	96820	1.92
14	المكسيك	8912.7	1.87	90592	1.80
15	هولندا	8736.5	1.84	88830	1.77
16	كوريا الجنوبية	8582.7	1.81	87292	1.73
19	أستراليا	6572.4	1.38	67189	1.34
20	بلجيكا	6410.7	1.35	65572	1.30

Sources: –<https://chinese.aljazeera.net/economy/2023/10/6> (Last visit 22/11/2025)

– <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (Last visit 22/11/2025)

الملحق رقم (06): جولات "الجات" التفاوضية:

لقد خضعت القواعد التي تضمنتها اتفاقية الجات سنة 1947 للعديد من التعديلات، والإضافات، وهو ما تحقق على مدى ثماني جولات استغرقت حوالي خمسين عاماً. وما تجدر ملاحظته هو أن الجولات الخمس الأولى التي عقدت تميزت بأنها كانت قصيرة، واهتمت أساساً بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية، وإضافة أعضاء جدد. أما الجولات الثلاثة الأخيرة فتميزت بالمفاوضات حينها بأنها أصبحت طويلة جداً وأكثر جدية، وقد نوقشت المنتجات واحدة بواحدة، والهدف كان البلوغ إلى هيكل تعريفي موحد، وركزت على تخفيض التعريفات الجمركية والمشاركة الكبيرة للدول النامية، بالإضافة إلى إدراج موضوعات لم يتم التطرق إليها في الجولات الخمس الأولى كالزراعة والخدمات... الخ⁶⁵². ويمكن تسليط الضوء على هذه التحولات وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول التالي:

2/1

رقم	التاريخ	جولة التفاوض	عدد الدول المشاركة	النتائج	نسبة خفض الضريبة
1	1947 - 1948	جنيف (سويسرا)	23	تعريفات و إجراءات حدودية (و تضمنت نتائج المفاوضات 45000 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار \$، أي تخفيض التعريفات بـ 50% من التجارة الدولية ⁶⁵³)	63%
2	1949	أنسي (فرنسا)	13	تعريفات و إجراءات حدودية (حوالي 5000 تخفيض جمركي جديد)	
3	1950 - 1951	توركاوي (انجلترا ⁶⁵⁴)	38	تعريفات و إجراءات حدودية (تخفيض التعريفات بـ 25% لحوالي 55000 منتج)	
4	1956	جنيف (سويسرا)	26	تعريفات و إجراءات حدودية (تخفيض التعريفات الجمركية تقدر بـ 2.5مليار دولار)	
5	1960 - 1961	ديلون (جنيف: سويسرا)	26	- تخفيض التعريفات الجمركية لحوالي 6000 منتج بقيمة 4.9 مليار دولار ؛ - إنشاء تعريفات جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي؛ - البدء في المفاوضات الزراعية .	
6	1964 - 1967	كندي (جنيف: سويسرا)	62	- تخفيض الرسوم الجمركية بـ 35% على السلع الصناعية و بـ 20% على المنتجات الزراعية؛ - التوصل إلى خفض التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي 40مليار \$، أو ما يعادل 5/4 من التجارة الدولية؛ - اتفاقية حول إجراءات مكافحة الإغراق.	50%

652 - صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 82 وما بعدها بتصرف.

653 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 447.

654 - عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: الفرص والتحديات، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 47.

33%	- تسع اتفاقيات خاصة بالقيود غير التعريفية كالعدم والإغراق،..الخ؛ - تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية إلى 4.7% بالنسبة للدول الصناعية؛ - الحواجز الفنية على التجارة⁶⁵⁵.	99	طوكيو (اليابان)	1973 - 1979	7
40%	- تعريفات + إجراءات غير تعريفية؛ - اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛ - مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة، النسيج والملابس، والاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات وتخفيضات الحقوق الجمركية.	125	الأوروغواي	1986 - 1994	8

2/2

المصدر: بالاعتماد على المصادر الآتية :

- مرسى السيد حجازي، **منظمة التجارة العالمية - OMC - عرض تاريخي تحليلي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 18.

- صالح صالح، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام العالمي الجديد**، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني 2000، ص 98.

- SEROUSSI Roland, **GATT, FMI, et la Banque Mondiale, les nouveaux gendarmes du monde**, Dunode, Paris, 1994, P : 30.

- MARRE Béatrice, **De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle**, Rapport d'information sur la préparation de la Conférence ministérielle de l'OMC, Assemblée nationale, Paris, 1999, P : 506.

655 - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 448.

الملحق رقم (07): قمم قادة دول تكتل البريكس (2009-2023) (656)

القمة	بلد الانعقاد	تاريخ الانعقاد	شعار القمة
01	روسيا	2009/06/16	"الوضع الحالي في الإقتصاد العالمي ودول البريك"
02	البرازيل	2010/04/16-15	"القضايا الدولية والتعاون داخل دول بريك"
03	الصين	2011/04/14-13	"الرغبة المشتركة والشاملة من أجل السلام والأمن والتنمية والتعاون: رؤية واسعة ورخاء مشترك"
04	الهند	2012/03/29-28	"شراكة بريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي"
05	جنوب إفريقيا	2013/03/27-26	"بريكس وإفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"
06	البرازيل	2014/07/16-15	"النمو الشامل والحلول المستدامة"
07	روسيا	2015/07/9-8	"شراكة بريكس - عامل قوي للتنمية العالمية"
08	الهند	2016/10/16-15	"إيجاد حلول متجاوبة وشاملة وجماعية"
09	الصين	2017/09/5-4	"بريكس: تعزيز الشراكات من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"
10	جنوب إفريقيا	2018/07/27-25	"دول البريكس في إفريقيا: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في عصر الثورة الصناعية الرابعة"
11	البرازيل	2019/11/14-13	"بريكس: النمو الاقتصادي من أجل مستقبل مبتكر"
12	روسيا	2020/11/17	"شراكة بريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر"
13	الهند	2021/09/09	"التعاون بين بلدان البريكس من أجل الاستمرارية والاندماج وتوافق الآراء"
14	الصين	2022/06/24	"تطوير الشراكة الاستراتيجية داخل التكتل"
15	جنوب إفريقيا	2023/08/24-22	"بريكس وإفريقيا: الشراكة من أجل النمو السريع والمستقر"

656 - للتفصيل أكثر، ارجع لمقالات سبق ذكرها: - عزت عبد املوك قناوي، ص 85-86، على مسعود، ص 19.

- Alliance Defense Science Forum, 08/07/2023, <https://www.udefense.info/threads/>

- <https://www.reuters.com/article/idUSKCN0PV1LM/>

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
II-I	الشكر والإهداء.....
V-III	الملخص باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية.....
IX-VI	قوائم: الجداول، الأشكال، الملاحق، الرموز والمختصرات.....
أ - س	المقدمة.....
98-1	الفصل الأول - الأسس المفاهيمية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي وبنيته المؤسسية: دراسة تحليلية في هيكل النظام ووظائفه.....
2	تمهيد الفصل الأول.....
24-3	المبحث الأول - النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: الإطار المفاهيمي، المرتكزات البنوية، ومسارات النشأة والتطور.....
3	المطلب الأول - مفهوم النظام الاقتصادي الدولي.....
3	الفرع الأول - تعريف النظام الاقتصادي الدولي.....
4	الفرع الثاني - العلاقة بين النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي.....
5	المطلب الثاني - خصائص وأركان النظام الاقتصادي الدولي.....
5	الفرع الأول - مقومات وخصائص النظام الاقتصادي الدولي.....
10	الفرع الثاني - أركان ومؤسسات النظام الاقتصادي الدولي.....
11	المطلب الثالث - الجذور الفكرية والتاريخية للنظام الاقتصادي الدولي الراهن ومراحل تطوره.....
13	الفرع الأول - المرحلة الأولى: فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1945).....
16	الفرع الثاني - المرحلة الثانية: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات.....
17	الفرع الثالث - المرحلة الثالثة: خلال فترة السبعينات والثمانينات.....
19	الفرع الرابع - المرحلة الرابعة: من 1991 إلى غاية مطلع القرن الواحد والعشرين.....
21	المطلب الرابع - تقييم النظام الاقتصادي الدولي.....
36-25	المبحث الثاني - البنك الدولي كفاعل مركزي في النظام المالي الدولي: التطور المؤسسي، آليات الحوكمة، وحدود الفعالية التمويلية.....
25	المطلب الأول - البنك الدولي : المفهوم، النشأة والأهداف.....
25	الفرع الأول - تعريف البنك الدولي.....
26	الفرع الثاني - نشأة البنك الدولي وتطور نشاطه.....

27	الفرع الثالث - أهداف ووظائف البنك الدولي.....
28	المطلب الثاني - مؤسسات البنك الدولي وأهميتها في عمليات التمويل.....
28	الفرع الأول - مؤسسات البنك الدولي التمويلية.....
30	الفرع الثاني - تحليل عام لأهمية المؤسسات المالية للبنك الدولي.....
30	المطلب الثالث - تسيير وإدارة البنك الدولي.....
31	الفرع الأول - مجلس المحافظين.....
31	الفرع الثاني - المجلس التنفيذي (المديرون التنفيذيون).....
32	الفرع الثالث - اللجنة الاستشارية.....
32	المطلب الرابع - العضوية وآليات صنع القرار في البنك الدولي.....
32	الفرع الأول - شروط العضوية وطبيعتها.....
33	الفرع الثاني - آليات التصويت وصنع القرار في البنك الدولي.....
34	الفرع الثالث - ملاحظات نقدية حول آلية التصويت.....
34	المطلب الخامس - تطور سياسات التمويل في البنك الدولي.....
53-37	المبحث الثالث - صندوق النقد الدولي ودوره المؤسسي في النظام النقدي الدولي: البنية التنظيمية، وتحديات الإصلاح في ظل هيمنة القوى الكبرى.....
37	المطلب الأول - تعريف، نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي.....
37	الفرع الأول - تعريف صندوق النقد الدولي.....
38	الفرع الثاني - نشأة صندوق النقد الدولي.....
39	الفرع الثالث - أهداف ودور صندوق النقد الدولي.....
41	المطلب الثاني - تسيير وإدارة صندوق النقد الدولي.....
41	الفرع الأول - الأجهزة المسيرة.....
42	الفرع الثاني - الأجهزة الاستشارية.....
43	المطلب الثالث - الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.....
43	الفرع الأول - حصص الدول الأعضاء (Quotas) باعتبارها المصدر الرئيسي للموارد.....
44	الفرع الثاني - الترتيبات المالية التكميلية.....
45	الفرع الثالث - حقوق السحب الخاصة (SDR).....
45	المطلب الرابع - العضوية، حصص التصويت وآليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي.....
46	الفرع الأول - العضوية في صندوق النقد الدولي.....
46	الفرع الثاني - توزيع الحصص في صندوق النقد الدولي.....
47	الفرع الثالث - نظام التصويت وآلية صنع القرار في صندوق النقد الدولي.....

48	الفرع الرابع - مراجعات الحصص وإشكالات الإصلاح.....
50	المطلب الخامس - التكامل والتنسيق بين مؤسسات بریتون وودز.....
50	الفرع الأول - تشكّل ثنائية الصندوق والبنك الدوليين وأبعاد التعاون والتنسيق بين المؤسسين.....
52	الفرع الثاني - مؤسسات بریتون وودز وقضايا الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.....
97-54	المبحث الرابع - منظمة التجارة العالمية ودورها المحوري في النظام التجاري الدولي: التحولات التاريخية، البنية المؤسسية، وتحديات العولمة التجارية.....
54	المطلب الأول - التطور التاريخي للنظام التجاري الدولي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية (ترتيبات التجارة الدولية من هافانا إلى مراكش).....
55	الفرع الأول - الظروف التجارية العالمية السائدة عقب الحرب العالمية الأولى.....
59	الفرع الثاني - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - الجات "GATT".....
64	الفرع الثالث - جولة الأوروغواي: المحطة الحاسمة في تاريخ النظام التجاري متعدد الأطراف.....
68	المطلب الثاني - منظمة التجارة العالمية: الإطار المفاهيمي، البنية المؤسسية، وآليات العمل.....
69	الفرع الأول - ماهية منظمة التجارة العالمية (تعريف، أهداف، مبادئ، ومهام المنظمة).....
76	الفرع الثاني - تنظيم وقواعد سير منظمة التجارة العالمية.....
82	الفرع الثالث - آلية الانضمام والانسحاب من منظمة التجارة العالمية.....
87	المطلب الثالث - منظمة التجارة العالمية ودورها في تنظيم العولمة التجارية: التحولات البنوية للنظام التجاري العالمي وانعكاساتها على الدول النامية.....
87	الفرع الأول - منظمة التجارة العالمية وتقنين العولمة التجارية: الأطر التنظيمية، الاختلالات البنوية، وحدود الحوكمة في النظام التجاري الدولي.....
94	الفرع الثاني - تداعيات النظام التجاري الدولي الجديد على الدول النامية: الاندماج غير المتكافئ وإعادة إنتاج التبعية التنموية.....
98	خلاصة الفصل الأول.....
213-99	الفصل الثاني - الأزمات المالية العالمية وأثرها البنوي في النظام الاقتصادي الدولي: مقارنة تحليلية- تطبيقية في ضوء أزمة 2008.....
100	تمهيد الفصل الثاني.....
150-101	المبحث الأول - الأزمات المالية وتحولات النظام الاقتصادي الدولي: الإطار النظري، المسارات التاريخية، وحدود التحول المؤسسي.....
101	المطلب الأول - الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية (المفهوم، الأنواع، الأسباب والانعكاسات).....
101	الفرع الأول - تعريف الأزمة المالية.....
103	الفرع الثاني - أنواع وتصنيفات الأزمات المالية.....

106	الفرع الثالث - أسباب الأزمات المالية.....
108	الفرع الرابع - آثار وانعكاسات الأزمات المالية والتكاليف الاقتصادية المترتبة عليها.....
110	المطلب الثاني - عرض تاريخي تحليلي لأبرز الأزمات المالية وتداعياتها الإقليمية والعالمية.....
111	الفرع الأول - الأزمات المالية الكبرى وتحولات النظام الاقتصادي الدولي قبل سنة 1990.....
132	الفرع الثاني - الأزمات المالية في اقتصاديات الأسواق الناشئة خلال فترة التسعينات.....
139	الفرع الثالث - الأزمات المالية مع بداية الألفية الثالثة في ظل تفشي ظاهرة العولمة المالية.....
144	المطلب الثالث - الأزمات المالية وتحولات النظام النقدي والمالي الدولي: بين محدودية الإصلاح واستمرارية الاختلالات.....
144	الفرع الأول - التحول البنوي لدور مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي في سياق الأزمات المالية العالمية.....
148	الفرع الثاني - الأزمات المالية وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي: انتقائية الإصلاح وحدود التحول البنوي.....
212-151	المبحث الثاني - الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كأزمة بنيوية للنظام المالي الدولي: الأسباب الهيكلية، التداعيات متعددة المستويات، وانعكاساتها على بنية النظام الاقتصادي الدولي.....
151	المطلب الأول - الخلفية التاريخية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأسباب تشكلها.....
152	الفرع الأول - الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية ومسار تشكلها وانتشارها.....
158	الفرع الثاني - الأسباب والآليات البنوية المساهمة في حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.....
165	المطلب الثاني - الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة المالية العالمية على المستويين الإقليمي والعالمي.....
166	الفرع الأول - تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحولها إلى أزمة اقتصادية شاملة داخل الولايات المتحدة.....
171	الفرع الثاني - التأثيرات الإقليمية للأزمة المالية العالمية وتباين انعكاساتها بين الاقتصادات.....
177	الفرع الثالث - التداعيات الكلية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.....
178	المطلب الثالث - الاستجابات الإقليمية ومتعددة الأطراف للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها على تحولات النظام النقدي الدولي.....
179	الفرع الأول - الاستجابة الحكومية الأمريكية لأزمة 2008: خطة الإنقاذ المالي والاقتصادي كآلية وطنية للاحتواء.....
187	الفرع الثاني - مقاربات النظام النقدي الدولي في إدارة أزمة 2008.....
200	الفرع الثالث - أزمة 2008 وتحولات النظام الاقتصادي الدولي.....
213	خلاصة الفصل الثاني.....

312-214	الفصل الثالث - التكتلات الاقتصادية وصعود البريكس في سياق التحول البنيوي للنظام الاقتصادي الدولي: تحولات موازين القوة وحدود إعادة تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية.....
215	تمهيد الفصل الثالث.....
271-216	المبحث الأول - التكتلات الاقتصادية الدولية: المفاهيم الأساسية، النماذج الراهنة، التحديات البنيوية والجيو-اقتصادية، ودورها في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.....
216	المطلب الأول - التكتلات الاقتصادية الدولية : الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل الاقتصادي.....
217	الفرع الأول - مفهوم التكتل والتكامل الاقتصادي.....
219	الفرع الثاني - مراحل التكامل الاقتصادي.....
223	الفرع الثالث - أهداف التكتلات الاقتصادية ودوافع الانضمام إليها.....
227	المطلب الثاني - التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة: النماذج الإقليمية والعابرة للأقاليم.....
228	الفرع الأول - التكتلات الإقليمية (AFCFTA ، MERCOSUR ، USMCA ، EU ، ASEAN).....
240	الفرع الثاني - التكتلات العابرة للأقاليم (SCO ، RCEP ، G20 ، G7 ، BRICS).....
251	المطلب الثالث - أثر التكتلات الاقتصادية في تحولات النظام الاقتصادي الدولي: إعادة توزيع مراكز النفوذ والتحديات البنيوية.....
251	الفرع الأول - مكانة التكتلات الاقتصادية وتأثيرها في النظام الاقتصادي الدولي.....
259	الفرع الثاني - التحديات البنيوية والجيو-اقتصادية التي تواجه التكتلات الاقتصادية.....
311-272	المبحث الثاني - تكتل البريكس كاستجابة بنيوية لتحولات النظام الاقتصادي الدولي: محددات النشأة، البنية المؤسسية، حدود وآفاق إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية الدولية.....
272	المطلب الأول - الإطار العام لتكتل البريكس: الخلفية التاريخية للنشأة ومسارات التطور.....
272	الفرع الأول - السياق الاقتصادي العالمي الذي مهد لتأسيس تكتل البريكس.....
274	الفرع الثاني - كرونولوجيا تأسيس البريكس: المحطات الرئيسة في مسار تطور تكتل البريكس.....
276	المطلب الثاني - الخصائص البنيوية والأهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس.....
277	الفرع الأول - الخصائص والإمكانات الاقتصادية لتكتل البريكس.....
282	الفرع الثاني - الأهداف والأولويات الاقتصادية لتكتل البريكس.....
284	المطلب الثالث - آليات العمل المشترك: قمم البريكس وبنيته المؤسسية.....
284	الفرع الأول - قمم البريكس وتطور آليات التنسيق بين الدول الأعضاء.....
288	الفرع الثاني - البنية المؤسسية للبريكس : المؤسسات المالية التي أنشأها التكتل.....
291	المطلب الرابع - التوسع الجغرافي للبريكس وآثاره الاقتصادية والجيوسياسية.....
291	الفرع الأول - التوسع نحو صيغة "بريكس+" : دوافع وآفاق الانفتاح.....

293	الفرع الثاني - الآثار والمزايا الاستراتيجية للتوسع.....
296	المطلب الخامس - التحديات التي تواجه تكتل البريكس وآفاق دوره في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الراهن.....
296	الفرع الأول - تحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول تكتل البريكس ومحددات التباين الداخلي.....
300	الفرع الثاني - الاختلالات البنوية والمعوقات المؤسسية التي تواجه تكتل البريكس.....
306	الفرع الثالث - تكتل البريكس والنظام الاقتصادي الدولي الراهن: حدود التأثير واستشراف التحولات.....
312	خلاصة الفصل الثالث.....
320-313	الخاتمة.....
344-321	المراجع.....
354-345	الملاحق.....
361-355	الفهرس.....

